

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

{ مقدمة المؤلف }

بسم الله الرحمن الرحيم  
أما بعد حمداً لله على ما منح من أسباب البيان. وفتح من أبواب التبيان.  
والصلاة والسلام على من رفع بماضي العزم قواعد الإيمان. وخفض بعامل  
الجزم كلمة البهتان. (مُحَمَّدُ) المنتخب  
من خلاصة معد ولباب عدنان. وعلى آله وأصحابه الذين أحرزوا قصبات السبق  
في مضمار الإحسان. وأبرزوا ضمير القصة والشأن بسنان اللسان ولسان  
السنان. فهذا شرح لطيف بديع على ألفية ابن مالك. مهذب المقاصد واضح  
المسالك. يمتزج بها امتزاج الروح بالجسد. وبحل منها محل الشجاعة من  
الأسد. تجد نشر التحقيق من أدراج عباراته يعبق. وبدر التدقيق من أبراج  
إشارات يشرق. خلا من الإفراط الممل. وعلا عن التفريط المخل. {وكان بين  
ذلك قواماً} (الفرقان: 67) وقد لقبته «بمنهج السالك. إلى ألفية ابن مالك»  
ولم آل جهداً في تنقيح وتهذيبه وتوضيحه وتقريبه. والله أسأل أن يجعله خالصاً  
لوجهه الكريم. وأن ينفع به من تلقاه بقلب سليم. إنه قريب مجيب. وما  
توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.  
(قال مُحَمَّدٌ هُوَ)

الإمام العلامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله (ابن مالك) الطائي نسباً،  
الشافعي مذهباً، الجبالي منشأ، الأندلسي إقليمياً، الدمشقي داراً ووفاء لاثنتي  
عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس  
وسبعين سنة (أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ) أي أنني عليه الشاء الجميل اللائق  
بجلال عظمته وجزيل نعمته التي هذا النظم من آثارها واختار صيغة المضارع  
المثبت لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجديدي وقصد بذلك الموافقة بين  
الحمد والمحمود عليه أي كما أن آلاءه تعالى لا تزال تتجدد في حقنا دائماً كذلك  
نحمده بمحامد لا تزال تتجدد. وأيضاً فهو رجوع إلى الأصل إذ أصل الحمد لله  
أحمد أو حمدت الله فحذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه. ثم عدل إلى  
الرفع لقصده الدلالة على الدوام والثبوت. ثم أدخلت عليه أل لقصده الاستغراق.  
والرب المالك. والله علم على الذات الواجب الوجود أي لذاته المستحق  
لجميع المحامد ولم يسم به سواه قال تعالى: {هل تعلم له سمياً} (مريم:  
65) أي هل تعلم أحداً تسمى الله غير الله. وهو عربي عند الأكثر، وعند  
المحققين أنه اسم الله الأعظم: وقد ذكر في القرآن. في ألفين وثلاثمائة  
وستين موضعاً واختار الإمام النووي تبعاً لجماعة أنه الحي القيوم قال ولهذا لم  
يذكر في القرآن إلا في ثلاثة مواضع: في البقرة وآل عمران وطه والله أعلم.

تنبيه: أوقع الماضي موقع المستقبل تنزيلاً لمقوله منزلة ما حصل إما اكتفاء  
بالحصول الذهني أو نظراً إلى ما قوي عنده من تحقق الحصول وقربه نحو:  
{أتى أمر الله فلا تستعجلوه} (النحل: 1) وجملة هو ابن مالك معترضة بين  
قال ومقوله لا محل لها من الإعراب. ولفظ رب نصب تقديراً على المفعولية،

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والباء في موضع الجر بالإضافة، والله نصب بدل من رب أو بيان وخير نصب أيضاً

بدل أو حال على حد دعوت الله سميعاً، وموضع الجملة نصب مفعول لقال ولفظها خبر ومعناها الإنشاء أي أنشئ الحمد (مُصَلِّيًا) أي طالباً من الله صلواته أي رحمته (عَلَى النَّبِيِّ) بتشديد الباء من النبوة أي الرفعة لرفعة رتبته على غيره من الخلق أو بالهمز من النبا وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى فعلى الأول هو فعيل بمعنى مفعول، وعلى الثاني بمعنى فاعل. ومصلياً حال من فاعل أحمد منوية لاشتغال مورد الصلاة بالحمد أي ناوياً الصلاة على النبي (المُصْطَفَى) مفتعل من الصفوة وهو الخلوص من الكدر قلبت تاؤه طاء لمجاورة الصاد ولامه ألفاً لانفتاح ما قبلها ومعناه المختار (وَأَلِيهِ) أي أقاربه من بني هاشم والمطلب (المُسْتَكْمِلِينَ) باتباعه (الشَّرَفَا) أي العلو. تنبيه: أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء في هراق الأصل أراق، ثم قلبت الهمزة ألفاً لسكونها وانفتاح ما قبلها كما في آدم وأمن هذا مذهب سيبويه. وقال الكسائي أصله أول كجمل من آل يؤول تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً وقد صغروه على أهيلوهو يشهد للأول، وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف إلا إلى ذي شرف بخلاف أهل فلا يقال آل الإسكاف ولا ينتقض بال فرعون فإن له شرفاً باعتبار الدنيا. واختلف في جواز إضافته إلى المضممر فمنعه الكسائي والنحاس، وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب:

1 - وانصر على آل الصلي  
ب وعابديه اليوم الك

وفي الحديث: «اللهم صل على محمد وآله» (وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي) نظم قصيدة (أَلْفِيَّةً) أي عدة أبياتها ألف أو ألفان بناء على أنها من كامل الرجز أو مشطوره، ومحل هذه الجملة أيضاً نصب عطفاً على جملة أحمد، والظاهر أن في بمعنى على لأن الاستعانة وما تصرف منها إنما جاءت متعدية بعلقال تعالى: {وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ} (الفرقان: 4)، {والله المستعان على ما تصفون} (يوسف: 18) أو أنه ضمن أستعين معني أستخير ونحوه مما يتعدى بفي أي وأستخير الله في ألفية (مَقَاصِدُ النَّحْوِ) أي أغراضه وجل مهماته (بَهَا) أي فيها (مَحْوِيَّةً) أي محوزة.

تنبيه: النحو في الاصطلاح هو العلم لمستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها. قاله صاحب المقرب فعلم أن المراد هنا بالنحو ما يرادف قولنا علم العربية لا قسمي الصرف، وهو مصدر أريد به اسم المفعول أي المنحو كالخلق بمعنى المخلوق، وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم وإن كان كل علم منحواً أي مقصوداً كما خصت الفقه بعلم الأحكام الشرعية الفرعية وإن كان كل علم فقهاً أي مفقوهاً

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أي مفهوماً. وجاء في اللغة لمعان خمسة: القصد يقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك والمثل نحو مررت برجل نحوك أي مثلك، والجهة نحو توجهت نحو البيت أي جهة البيت، والمقدار نحو له عندي نحو ألف أي مقدار ألف، والقسم نحو هذا على أربعة أنحاء أي أقسام. وسبب تسمية هذا العلم بذلك ما روي أن علياً رضي الله تعالى عنه لما أشار على أبي الأسود الدبلي أن يضعه وعلمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب قال: انج هذا النحو يا أبا الأسود (تُقَرَّبُ) هذه الألفية للأفهام (الأقصى) أي الأبعد من المعاني (يَلْفُظُ مُوجَزٍ) الباء بمعنى مع أي تفعل ذلك مع وجازة اللفظ أي اختصاره (وَتَبَسُّطٍ) أي توسع (الْبَدَلِ) بالمعجمة أي العطاء وهو إشارة إلى ما تمنحه لقارئها من كثرة الفوائد (يَوْعِدُ مُنْجَزٍ) أي موفى سريعاً.

تنبيه: قال الجوهرى أوعد عند الإطلاق يكون للشئ ووعد للخير وأنشد:  
2 - وإنني وإن أوعدته أو وعدته  
لمخلف إيعادي ومنجز موعدني

(وَتَقْتَضِي) أي تطلب لها اشتملت عليه من المحاسن (رضا) محضاً (بِغَيْرِ سُخْطٍ) يشوبه (فَائِقَةٌ أَلْفِيَّةٌ) الإمام العلامة أبي الحسن يحيى (ابن مُعْطِي) بن عبد النور الزواوي الحنفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلاً واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لإقراء الأدب إلى أن توفي بالقاهرة في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وستمئة ودفن من الغد على شفير الخندق وبقرب تربة الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسائة.

تنبيه: يجوز في فائقة النصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبر المبتدأ محذوف والجر نعتاً لألفية على حد «وهذا كتاب أنزلناه مبارك» في النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة والغالب العكس وأوجه بعضهم (وَهُوَ) أي ابن معطي (يَسْبِقُ) الباء للسببية أي بسبب سبقه إياي (حَائِزٌ تَفْضِيلاً) على (مُسْتَوْجِبٌ) عَلَى (تَنَائِي الْجَمِيلَا) عليهما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائي مصدر مضاف إلى فاعله وهو الباء والجميل إما صفة للمصدر أو معمول له (وَاللَّهُ يَقْضِي) أي يحكم (بِهَيَاتٍ) جمع هبة وهي العطية أي عطيات (وَإِفْرَةٌ) أي تامة (لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْآخِرَةِ) الدرجات: قال في الصحاح هي الطبقات من المراتب. وقال أبو عبيدة الدرج إلى أعلى والدرك إلى أسفل والمراد مراتب السعادة في الدار الآخرة، ولفظ الجملة خبر ومعناها الطلب.

تنبيه: وصف هبات وهو جمع بوافرة وهو مفرد لتأوله بجماعة وإن كان الأفتح وافرات لأن هبات جمع قلة والأفصح في جمع القلة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً المطابقة نحو الأجذاع انكسرت ومنكسرات والهندات والهنود انطلقن ومنطلقات والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل الأفراد نحو الجذوع انكسرت ومنكسرة.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

خاتمة: بدأ بنفسه لحديث «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دعا بدأ بنفسه» رواه أبو داود وقال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: {رب اغفر لي ولوالدي} (نوح: 28) وعن موسى عليه السلام: {رب اغفر لي ولأخي} (الأعراف: 151) وكان الأحسن أن يقول رحمه الله تعالى:  
والله يقضي بالرضا والرحمة  
لي وله ولجميع الأمة  
لما عرفت ولأن التعميم مطلوب.

الْكَلَامُ وَمَا يَتَأَلَّفُ مِنْهُ

الأصل هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتألف الكلام منه اختصر للوضوح (كَلَامَتًا) أيها النحاة (لَفْظًا) أي صوت مشتمل على بعض الحروف تحقيقاً كزيد أو تقديراً كالضمير المستتر (مُفِيدًا) فائدة يحسن السكوت عليها (كَاسْتَقَمُ) فإنه لفظ مفيد بالوضع فخرج باللفظ غيره من الدوال مما ينطلق عليه في اللغة كلام كالخط والرمز والإشارة. وبالمفيد المفرد نحو زيد، والمركب الإضافي نحو غلام زيد، والمركب الإسنادي المعلوم مدلوله ضرورة كالنار حارة، وغير المستقل كجملة الشرط نحو إن قام زيد وغير المقصود كالصادر من الساهي والنائم.

تنبيهات: الأول اللفظ مصدر أريد به اسم المفعول أي الملفوظ به كالخلق بمعنى المخلوق. الثاني يجوز في قوله كاستقم أن يكون تمثيلاً وهو الظاهر فإنه اقتصر في شرح الكافية على ذلك في حد الكلام، ولم يذكر التركيب والقصد نظراً إلى أن الإفادة تستلزمهما لكنه في التسهيل صرح بهما، وزاد فقال الكلام ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته فزاد لذاته، قال لإخراج نحو قام أبوه من قولك جاءني الذي قام أبوه وهذا الصنيع أوليان الحدود لا تتم بدلالة الالتزام، ومن ثم جعل الشارح قوله كاستقم تميمياً للحد. الثالث إنما بدأ بتعريف الكلام لأنه المقصود بالذات إذ به يقع التفاهم. الرابع إنما قال وما يتألف ولم يقل وما يتركب لأن التأليف كما قيل أخص إذ هو تركيب وزيادة وهي وقوع الألفة بين الجزأين (وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ) الكلم مبتدأ خبره ما قبله أي الكلم الذي يتألف منه الكلام ينقسم باعتبار واحدته إلى ثلاثة أنواع: نوع الاسم ونوع الفعل ونوع الحرف فهو من تقسيم الكلّي إلى جزئياته لأن المقسم وهو الكلمة صادق على كل واحد من الأقسام الثلاثة أعني الاسم والفعل والحرف. وليس الكلم منقسماً إليها باعتبار ذاته لأنه لا جائز حينئذ أن يكون من تقسيم الكل إلى أجزائه لأن الكلم ليس مخصوصاً بهذه الثلاثة بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً، ولا من تقسيم الكلّي إلى جزئياته وهو ظاهر. ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركناً للإسناد أولاً الثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم والثاني الفعل. والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه. وقد أرشد بتعريفه إلى كيفية تألف الكلام من الكلم بأنه ضم كلمة إلى كلمة فأكثر على وجه تحصل معه الفائدة المذكورة لا مطلق الضم. وأقل ما يكون منه ذلك

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

اسمان نحو ذا زيد وهيهات نجد، أو فعل واسم نحو استقم وقام زيد بشهادة الاستقراء، ولا نقض بالنداء

فإنه من الثاني.

تنبيه: ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام. ويكفي في الأشعار بانحطاط درجة الحرف عن قسيمية ترتيب الناظم لها في الذكر على حسب ترتيبها في الشرف ووقوعه طرفاً. وإعلم أن الكلم اسم جنس على المختار. وقيل جمع وقيل اسم جمع، وعلى الأول فالمختار أنه اسم جنس جمعي لأنه لا يقال إلا على ثلاث كلمات فأكثر سواء اتحد نوعها أو لم يتحد أفادت أم لم تفد. وقيل لا يقال إلا على ما فوق العشرة. وقيل إفرادي أي يقال على الكثير والقليل كماء وتراب. وعلى الثاني فقيل جمع كثرة وقيل جمع قلة، ويجري هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء. وعلى المختار يجوز في ضميره التانيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الأكثر نحو: {إليه يصعد الكلم الطيب} (فاطر: 10)، {يحرفون الكلم عن مواضعه} (المائدة: 13) وقد أنثه ابن معطي في ألفيته فقال: واحدها كلمة. وذكره الناظم فقال (وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ) ونظير كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة، ومن المخلوقات نبق ونبقة. فاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً بأن يكون واحده بالتاء غالباً والاحتراز غالباً عما جاء منه على العكس من ذلك أي يكون بالتاء دالاً على الجمعية وإذا تجرد منها يكون للواحد نحو كمء وكماء. وقد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومي وزنج وزنجي. وحد الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازاً على أحد جزأي العلم المركب نحو امرئ القيس فمجموعهما كلمة حقيقة، وكل منهما كلمة مجازاً وفيها ثلاث لغات: كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق. وكلمة على وزن سدرة وتجمع على كلم كسدر. وكلمة على وزن تمرة وتجمع على كلم كتمر. وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل ككبد وكتف. فإن كان وسطه حرف حلق جاز فيه رابعة وهي إبتاع فائه لعينه في الكسر اسماً كان نحو فخذ أو فعلاً نحو شهد. (وَالْقَوْلُ) وهو على

الصحيح لفظ دال على معنى (عَمَّ) الكلام والكلم والكلمة عموماً مطلقاً فكل كلام أو كلم أو كلمة قول ولا عكس. أما كونه أعم من الكلام فلانطلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد. وأما كونه أعم من الكلم فلانطلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلام مختص بهذا الثالث. وأما كونه أعم من الكلمة فلانطلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد. وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادفاً للكلام. وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيداً كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقاً من الكلام والكلم ومبايناً للكلمة. وقد بان لك أن الكلام والكلمينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة والكلم بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحو زيد أبوه قائم، وينفرد الكلام

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

في نحو قام زيد، وينفرد الكلم في نحو إن قام زيد.

تنبيه: قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقاً فكان من حقه أن يأخذه جنساً في تعريف الكلام كما فعل في الكافية لأنه أقرب من اللفظ، ولعله إنما عدل عنه لما شاع من استعماله في الرأي والاعتقاد حتى صار كأنه حقيقة عرفية واللفظ ليس كذلك (وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤْمُ) أي يقصد كلمة مبتدأ خبره الجملة بعده، قال المكودي وجاز الابتداء بكلمة للتنوع لأنه نَوَّعَهَا إِلَى كونها إحدى الكلم وإلى كونها يقصد بها الكلام انتهى. ولا حاجة إلى ذلك فإن المقصود اللفظ وهو معرفة أي هذا اللفظ وهو لفظ كلمة يطلق لغة على الجمل المفيدة، قال تعالى: {كَلِمَاتٍ هِيَ قَائِلُهَا} (المؤمنون: 100) إشارة {إلى رب ارجعون لعلني أعمل صالحاً فيما تركت} (المؤمنون: 99) — 100) وقال عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «أصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد: 3 - أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ

وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه كتسميتهم ربيئة القوم عيناً والبيت من الشعر قافية. وقد يسمون القصيدة قافية لاشتمالها عليها وهو مجاز مهمل في عرف النحاة.

تنبيه: قد في قوله قد يؤم للتقليل ومراده التقليل النسبي، أي استعمال الكلمة في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد، لا قليل في نفسه فإنه كثير. وهذا شروع في العلامات التي يمتاز بها كل من الاسم والفعل والحرف عن أخويه. وبدأ بالاسم لشرفه فقال (بِالْحَرْفِ) ويرادفه الخفض قال في شرح الكافية: وهو أولى من التعبير بحرف الجر لتناوله الجر بالحرف والإضافة (وَالنَّوِينِ) وهو في الأصل مصدر نونت أي أدخلت نوناً، ثم غلب حتى صار اسماً لنون تلحق الآخر لفظاً لا خطأً لغير توكيد. فقيد لا خطأ فصل مخرج للنون في نحو ضيفن اسم للطفيلي وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلاً وللنون اللاحقة للقوافي المطلقة أي التي آخرها حرف مد عوضاً عن مدة الإطلاقي في لغة تميم وقيس كقوله:

4 - أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعَيْتَابُ

وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابُنِي

الأصل العتابا وأصابا وقوله:

5 - أَفَدَ التَّرْحُلُ عَيْبَ أَنْ رَكَابَتَا

لَمَّا تَزَلُ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِينُ

الأصل قدي. ويسمى تنوين الترئم على حذف مضاف أي قطع الترئم لأن الترئم مد الصوت بمدة تجانس الروي، ومخرج أيضاً للنون اللاحقة للقوافي المقيدة وهي التي رويها ساكن غير مد، كقوله:

6 - أَحَارُ بْنُ عَمْرٍو كَأَنِّي حَمْرُنُ

وَيَعْدُو عَلَى الْمَرْءِ مَا يَأْتِمُرُنُ

الأصل خمر ويأتمر، وقوله:

7 - وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ حَاوِي الْمُحْتَرَفُنُ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الأصل المخترق وقوله:  
8 - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنَّ  
كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنَّ

فإن هاتين النونين زيدتا في الوقف كما زيدت نون ضيفن في الوصل والوقف، وليستا من أنواع التنوين حقيقة لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف، وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل. ويسمى التنوين الغالي زاده الأخفش، وسماه بذلك لأن الغلو الزيادة وهو زيادة على الوزن. وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غالياً لقلته وقد عرفت أن إطلاق اسم التنوين على هذين مجاز فلا يردان على الناظم. وقد لغير تأكيد فصل آخر مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون الخط نحو لنسفعاً. وهذا التعريف منطبق على أنواع التنوين وهي أربعة: الأول تنوين الأمكنية ويقال تنوين التمكين وتنوين التمكين كرجل وقاض، سمي بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية أي أنه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف. والثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض المبنيات في حالة تنكيره ليدل على التنكير، تقول سيبويه بغير تنوين إذا أردت معيناً، وإيه بغير تنوين إذا استزدت مخاطبك من حديث معين فإذا أردت غير معين قلت سيبويه وإيه بالتنوين.

والثالث تنوين التعويض ويقال له تنوين العوض بإضافة بيانية وبه عبر في المغني وهو أولى، وهو إما عوض عن حرف وذلك تنوين نحو جوار وعواش عوضاً عن الياء المحذوفة في الرفع والجر هذا مذهب سيبويه والجمهور، وسيأتي الكلام على ذلك في باب ما لا ينصرف مبسوطاً إن شاء الله تعالى. وإما عوض عن جملة وهو التنوين اللاحق لإذ في نحو يومئذٍ وحينئذٍ فإنه عوض عن الجملة التي تضاف إذ إليها فإن الأصل يوم إذ كان كذا فحذفت الجملة وعوض عنها التنوين وكسرت إذ لالتقاء الساكنين كما كسرت صه ومه عند تنوينهما. وزعم الأخفش أن إذ مجرورة بالإضافة، وأن كسرتها كسيرة إعراب. ورد بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى الجملة وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر في قوله:

9 - تَهَيْئَكَ عَنْ طَلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو

بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إِذْ صَحِيحٌ  
قيل ومن تنوين العوض ما هو عوض عن كلمة وهو تنوين كل وبعض عوضاً عما يضافان إليه ذكره الناظم. والرابع تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات مما جمع بآلف وتاء، سمي بذلك لأنه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين. وليس بتنوين الأمكنية خلافاً للرباعي لثبوته فيما لا ينصرف منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرعات لقرية، ولا تنوين تنكير لثبوته مع المعربات، ولا تنوين عوض وهو ظاهر. وما قيل إنه عوض عن الفتحة نصباً مردود بأن الكسرة قد عوضت عنها (وَالنَّدَا) وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها فلا يرد نحو: {يا ليت قومي يعلمون} (يس: 26).

يا رب ساربات ما توسد  
ألا يا اسجدوا في قراءة الكسائي لتخلف الدعاء عن يا فإنها لمجرد التنبيه.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقيل إنها للنداء والمنادى محذوف تقديره يا هؤلاء وهو مقيس في الأمر كالأية وفي الدعاء كقوله:  
أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْيَلَا  
(وَأَلْ) معرفة كانت كالفرس والگلام، أو زائدة كالحرث وطبت النفس. ويقال فيها أم في لغة طيء، ومنه ليس من امبر امصيام في امسفر. وسبأتي الكلام على الموصولة. وتستثنى الاستفهامية فإنها تدخل على الفعل نحو آل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب، وإنما لم يستثنها لندرتها (وَمُسْتَدٍ) أي محكوم به من اسم أو فعل أو جملة نحو أنت قائم وقمت و {إنا نحن نزلنا الذكر} (الحجر: 9).

تنبيه: حمل الشارح لفظ مسند في النظم على إسناد فقال ومسند أي إسناد إليه فأقام اسم المفعول مقام المصدر وحذف صلته اعتماداً على التوقيف، ولا حاجة إلى هذا التكلف فإن تركه على ظاهره كاف، أي من علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها ولا يسند إلا إلى الاسم. وأما تسمع بالمعيدي خير من أن تراه فتسمع منسبك مع أن المحذوفة بمصدر والأصل أن تسمع أي سماعك. فحذفت أن، وحسن حذفها وجودها في أن تراه. وقد روي أن تسمع على الأصل وأما قولهم زعموا مطية الكذب فعلى إرادة اللفظ مثل من حرف جر وضرب فعل ماض، فكل من زعموا ومن وضرب اسم للفظ مبتدأ وما بعده خبر (لِلْأَسْمِ تَمْيِيزُ) عن قسيميه (حَصَلُ) تمييز مبتدأ والجملة بعده صفة له وللأسم خبر وبالجر متعلق بحصل. وقدم معمول الصفة على الموصوف الممنوع اختياراً للضرورة وسهولها كونه جاراً ومجروراً. وإنما ميزت هذه الخمسة الاسم لأنها خواص له. أما الجر فلأن المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم. وأما التنوين فلأن معانية الأربعة لا تتأني في غير الاسم. وأما النداء فلأن المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسماً. وأما آل فلأن أصل معناه التعريف وهو لا يكون إلا للاسم. وأما المسند فلأن المسند إليه لا يكون إلا اسماً.

تنبيه: لا يشترط لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل بل يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها (بِئَا) الفاعل متكلماً كان نحو (فَعَلْتَ) بضم التاء أو مخاطباً نحو تباركت يا الله بفتحها أو مخاطبة نحو قمت يا هند بكسرهما (وَ) تاء التأنيث الساكنة أصالة نحو (أَتَتْ) هند والاحتراز بالأصالة عن الحركة العارضة نحو قالت أمة بنقل ضمة الهمزة إلى التاء، وقالت امرأة العزيز بكسر التاء لالتقاء الساكنين، وقالت بفتحها لذلك. أما تاء التأنيث المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها إعراباً اختصت بالاسم نحو فاطمة وقائمة وإن كانت غير إعراب فلا تختص بالفعل بل تكون في الاسم نحو لا حول ولا قوة إلا بالله، وفي الفعل نحو هند تقوم، وفي الحرف نحو رب وثمرت. وبهاتين العلامتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة رد على من زعم من البصريين كالفارسي حرفية ليس، وعلى من زعم من الكوفيين حرفية عسى، وبالثنائية رد على من زعم من الكوفيين كالفراء اسمية نعم وبئس. تنبيه: اشترك التان في لحاق ليس وعسى، وانفردت الساكنة بنعم وبئس،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وانفردت تاء الفاعل بتبارك، هكذا مشى عليه الناظم فإنه قال في شرح الكافية: وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك. وفي شرح الأجرومية للشهاب البجائي أن تبارك تقبل التاءين تقول تباركت يا الله، وتباركت أسماء الله (وَيَا أَفْعَلِي) يعني ياء المخاطبة وبشترك في لحاقها الأمر والمضارع نحو قومي يا هند، وأنت يا هند تقومين (وَتُونِ) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أَقْبِلَنَّ) ونحو لنسفعاً. وقد اجتمعتا حكاية في قوله {ليسجنن وليكونا} (يوسف: 32) وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله:

10 - أَشَاهِرُنَّ بَعْدَتَا السُّيُوقَا

وقوله:

11 - أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا  
فشاذ.

(فَعْلٌ يَنْجَلِي) مبتدأ. وخبر وسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس مثل قولهم: تمرة خير من جرادة. وبنا متعلق بينجلي أي يتضح الفعل ويمتاز عن قسيميه بهذه العلامات لاختصاصها به فلا توجد مع غيره إلا في شذوذ كما تقدم. تنبيه: قولهم في علامات الاسم والفعل يعرف بكذا أو بكذا هو من باب الحكم بالجميع لا بالمجموع أي كل واحد علامة بمفرده لا جزء علامة (سَوَاهِمًا) أي سوى قابلي العلامات التسع المذكورة (الْحَرْفُ) لما علم من انحصار أنواع الكلمة في الثلاثة، أي علامة الحرفية أن لا تقبل الكلمة شيئاً من علامات الأسماء ولا شيئاً من علامات الأفعال، ثم الحرف على ثلاثة أنواع: مشترك (كَهَلٌ) فإنك تقول هل زيد قائم وهل يقعد (وَ) مختص بالأسماء نحو (فِي وَ) مختص بالأفعال نحو (لَمْ).

تنبيهان: الأول إنما عدت هل من المشترك نظراً إلى ما عرض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو: {فهل أنتم شاكرون} (الأنبياء: 80) و: {هل يستطيع ربك} (المائدة: 112) لا نظراً إلى أصلها من الاختصاص بالفعل، ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيد أكرمه كما سيجيء في باب، ووجب كون زيد فاعلاً لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد قام وذلك لأنها إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنها ذاهلة، وإن رآته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حينئذٍ إلا بمعانقته. الثاني حق الحرف المشترك الإهمال، وحق المختص يقبل أن يعمل للعمل الخاص بذلك القبيل، وإنما عملت ما ولا وإن النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الحمل على ليس، على أن من العرب من يهملهن على الأصل كما سيأتي. وإنما لم تعملها التنبيه وأل المعرفة مع اختصاصهما بالأسماء، ولا قد والسين وسوف وأحرف المضارعة مع اختصاصهن بالأفعال لتنزيلهن منزلة الجزء من مدخولهن، وجزء الشيء لا يعمل فيه. وإنما لم تعمل إن وأخواتها وأحرف النداء الجر لما يذكر في موضعه. وإنما عملت لن النصب دون الجزم حملاً على لا النافية للجنس لأنها بمعناها، على أن بعضهم جزم بها كما سيأتي. ولما كانت أنواع الفعل ثلاثة: مضارع وماض وأمر أخذ في تمييز كل منها عن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أخويه مبتدئاً بالمضارع لشرفه بمضارعه الاسم أي بمشابهته كما سيأتي بيانه فقال: (فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي) أي يتبع (لَمْ) النافية أي ينفي بها (كَيْسَمٌ) بفتح الشين مضارع شميمت الطيب ونحوه بالكسر من باب علم يعلم، هذه اللغة الفصحى. وجاء أيضاً من باب نصر ينصر، حكى هذه اللغة الفراء وابن الأعرابي ويعقوب وغيرهم؛ ولا عبرة بتخطئة ابن درستويه العامة في النطق بها (وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّاءِ) المذكورة أي تاء فعلت وأنت (مِرٌّ) لاختصاص كل منهما به. ومز أمر من مازه يميزه. يقال مزته فامتاز. وميزته فتميز (وَسِيمٌ) أي علم

(بِالتُّونِ) المذكورة أي نون التوكيد (فَعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمُرُّ) أي طلب (فُهُمٌ) من اللفظ أي علامة فعل الأمر مجموع شيين: إفهام الكلمة الأمر اللغوي وهو الطلب. وقبولها نون التوكيد فالدور منتف. فإن قبلت الكلمة النون ولم تفهم الأمر فهي مضارع نحو هل تفعلن. أو فعل تعجب نحو احسنن بزيد. فإن أحسن لفظه لفظ الأمر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (وَالْأَمْرُ) أي اللفظ الدال على الطلب (إِنْ لَمْ يَكْ لِلتُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ) فليس بفعل أمر بل (هُوَ اسْمٌ) إما مصدر نحو «فند لا زريق المال» أي اندل. وأما اسم فعل أمر (تَحْوُصَةٌ) فإن معناه اسكت (وَوَحَيْهَلٌ) معناه. أقبل. أو قدم. أو عجل ولا محل للنون فيهما.

تنبيهات: الأول كما ينتفي كون الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفي كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلاً مضارعاً عند انتفاء قبول لم. كأوه بمعنى أتوجع. وأف بمعنى أتضجر. وينتفي كون الكلمة الدالة على معنى الماضي فعلاً ماضياً عند انتفاء قبول التاء كهيئات بمعنى بعد. وشتان بمعنى افرق. فهذه أيضاً أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول:

وما يرى كالفعل معنى وانخزل  
عن شرطه اسم نحو صه وحيهل

ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة ولعله إنما اقتصر في ذلك على فعل الأمر لكثرة مجيء اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضي والمضارع كما ستعرفه. الثاني إنما يكون انتفاء قبول التاء دالاً على انتفاء الفعلية إذا كان للذات فإن كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب. وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء. وحذا في المدح. فإنها لا تقبل إحدى التاءين مع إنها أفعال ماضية. لأن عدم قبولها التاء عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح. بخلاف أسماء الأفعال فإنها غير قابلة للتاء لذاتها. الثالث إنما دل انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزومة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها. أي يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها مساوية للزم فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفي كل منهما نفي الآخر. بخلاف الاسم وقبول النداء فإن قبول النداء علامة للاسم ملزومة له وهي أخص منه إذ يقال كل قابل

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

للنداء اسم ولا عكس. وهذا هو الأصل في العلامة.

المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ

المعرب والمبني اسما مفعول مشتقان من الإعراب والبناء. فوجب أن يقدم بيان الإعراب والبناء. فالإعراب في اللغة مصدر أعرب أي أبان. أي أظهر. أو أجال. أو حسن. أو غير أو أزال عرب الشيء وهو فساده. أو تكلم بالعربية. أو أعطى العربون. أو ولد له ولد عربي اللون. أو تكلم بالفحش. أو لم يلحن في الكلام. أو صار له خيل عراب. أو تحبب إلي غيره. ومنه العروب المتحبة إلى زوجها. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان: أحدهما أنه لفظي واختاره الناظم ونسبه إلى المحققين، وعرفه في التسهيل بقوله: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف. والثاني أنه معنوي والحركات دلائل عليه، واختاره الأعلام وكثيرون؛ وهو ظاهر مذهب سيبويه؛ وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً. والمذهب الأول أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك. والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل: ما جيء به لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين، فعلى هذا هو لفظي. وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكوناً لغير عامل أو اعتلال؛ وعلى هذا هو معنوي؛ والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (وَالِاسْمُ مِنْهُ) أي بعضه (مُعَرَّبٌ) على الأصل فيه ويسمى متمكناً (و) منه أي وبعضه الآخر (مَبْنِي) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكن ولا واسطة بينهما على الأصح الذي ذهب إليه الناظم ويعلم ذلك من قوله:

ومعرب الأسماء ما قد سلما

من شبه الحرف وبنائه (لِشَبِّهِ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي) أي مقرب لقوته يعني أن علة بناء الاسم منحصرة في مشابهته الحرف شبيهاً قوياً يقربه منه. والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذي عارضه شيء من خواص الاسم (كَالشَّبِّهِ الوَضْعِيِّ) وهو أن يكون الاسم موضوعاً على صورة وضع الحروف. بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسْمِي) قولك (جِنْتَا) وهما التاء ونا، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كياء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كعن. والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل. وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء. وأعرب نحو يد ودم لأنهما ثلاثيان وضعاً.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: قال الشاطبي: نا في قوله جئنا موضوعا على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أولياً كما ولا، فإن شيئاً من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيوبه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به؛ ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبهها هل وبل. ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق؛ ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ليس إطلاقه بشديد. انتهى. (و) كالشبه (المَعْتَوِي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى من معاني الحروف، لا بمعنى أنه حل محلاً هو للحرف كتضمن الظرف معنى في والتمييز معنى من بل بمعنى أنه خلف حرفاً في معناه: أي أدى به معنى حقه أن يؤدي بالحرف لا بالاسم، سواء تضمن معنى حرف موجود كما (في مَتَى) فإنها تستعمل للاستفهام نحو متى تقوم، وللشروط نحو متى تقم أقم، فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في الأول ومعنى إن في الثاني، وكلاهما موجود أو غير موجود (و) ذلك كما (في هُتَا) أي أسماء الإشارة فإنها مبنية لأنها تضمنت معنى حرف كان من حقه أن يضعوه فما فعلوا، لأن الإشارة معنى حقه أن يؤدي بالحرف كالخطاب والتنبيه (وَكَيْبَاةٍ عَنِ الْفَعْلِ) في العمل (بلا تأثر) بالعوامل ويسمى الشبه الاستعمالي، وذلك موجود في أسماء الأفعال فإنها تعمل نيابة عن الأفعال، ولا يعمل غيرها فيها بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب كما سيأتي، فأشبهت ليت ولعل مثلاً؛ ألا ترى أنهما نائبان عن أتمنى وأترجى، ولا يدخل عليهما فاعل. والاحتراز بانتفاء التأثر عما ناب عن الفعل في العمل ولكنه يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن فعله فإنه معرب لعدم كمال مشابهته للحرف (وَكَاْفِتْقَارٍ أَصْلًا) ويسمى الشبه الافتقاري

وهو أن يفتقر الاسم إلى الجملة افتقاراً مؤصلاً أي لازماً كالحرف، كما في إذ وإذا وحيث والموصولات الاسمية. أما ما افتقر إلى مفرد كسبحان، أو إلى جملة لكن افتقاراً غير مؤصل أي غير لازم كافتقار المضاف في نحو: {هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم} (المائدة: 119) إلى الجملة بعده فلا يبني لأن افتقار يوم إلى الجملة بعده ليس لذاته وإنما هو لعارض كونه مضافاً إليها، والمضاف من حيث هو مضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ألا ترى أن يوماً في غير هذا التركيب لا يفتقر إليها نحو هذا يوم مبارك؛ ومثله النكرة الموصوفة بالجملة فإنها مفتقرة إليها لكن افتقاراً غير مؤصل لأنه ليس لذات النكرة وإنما هو لعارض كونها موصوفة بها، والموصوف من حيث هو موصوف مفتقر إلى صفته وعند زوال عارض الموصوفية يزول الافتقار.

تنبيهان: الأول إنما أعربت أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان واللذان واللتان لضعف الشبه بما عارضه في أي من لزوم الإضافة، وفي البواقي من وجود التشبيه وهما من خواص الأسماء، وإنما بنيت أي الموصولة وهي مضافة لفظاً إذا كان مصدر صلتها ضميراً محذوفاً نحو: {ثم لننزعن من كل شيعة أنهم أشد} (مريم: 69) قرىء بضم أي بناء، وبنصبها لأنها لما حذف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

صدر صلتها نزل ما هي مضافة إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء، فمن لاحظ ذلك بنى ومن لاحظ الحقيقة أعرب. فلو حذف ما تضاف إليه أعربت أيضاً لقيام التنوين مقامه كما في كل. وزعم ابن الطراوة أن أيهم مقطوعة عن الإضافة فلذلك بنيت، وأن هم أشد مبتدأ وخبر. ورد برسم المصحف الضمير متصلاً، والإجماع على أنها إذا لم تضاف كانت معربة. وإنما بنى الذين وإن كان الجمع من خواص الأسماء لأنه لم يجر على سنن الجموع لأنه أخص من الذي وشأن الجمع أن يكون أعم من مفرده. ومن أعربه نظر إلى مجرد الصورة. وقيل هو على هذه اللغة مبني جيء به على صورة المعرب ذو وذات الطائيتين حملهما على ذي وذات بمعنى صاحب وصاحبة. الثاني عد في شرح الكافية من أنواع الشبه الشبه الإجمالي، ومثل له بفواتح السور والمراد الأسماء مطلقاً قبل التركيب فإنها مبنية لشبهها بالحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة. وذهب بعضهم إلى أنها موقوفة أي لا معربة ولا مبنية، وبعضهم إلى أنها معربة حكماً ولأجل سيكوته عن هذا النوع أشار إلى عدم الحصر فيما ذكره بكاف التشبيه: (وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمًا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ) الشبه المذكور. وهذا على قسمين صحيح يظهر إعرابه (كَأَرْضٍ وَ) معتل يقدر إعرابه نحو (سُمًا) بالقصر لغة في الاسم. وفيه عشر لغات منقولة عن العرب: اسم وسم وسمًا مثلثة، والعاشرة سماة. وقد جمعها في قولي:

لغات الاسم قد حواها الحصر  
في بيت سمر وهو هذا الشعر

اسم وحذف همزة والقصر

مثلثان مع سماة عشر

تنبيه: بدأ في الذكر بالمعرب لشرفه، وفي التعليل بالمبني لكون علته وجودية وعلة المعرب عدمية، والاهتمام بالوجودي أولى من الاهتمام بالعدمي، وأيضاً فلأن أفراد معلول علة البناء محصورة بخلاف علة الإعراب، فقدم علة البناء لبيان أفراد معلولها (وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَ) فعل (مُضِيٌّ بَيْنًا) على الأصل في الأفعال الأولى على ما يجزم به مضارع من سکون أو حذف. والثاني على الفتح كضرب أو تقدير كرمي. وبنى على الحركة لمشابهة المضارع في وقوعه صفة وصله وخبراً وحالاً وشرطاً، وبنى على الفتح لخفته. وأما نحو ضربت وانطلقنا واستبقن فالسكون فيه عارض أوجه كراهتم توالي أربع متحركات

فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفاعل كالجزم من فعله، وكذلك ضمة ضربوا عارضة أوجبها مناسبة الواو.

تنبيه: بناء الماضي مجمع عليه وأما الأمر فذهب الكوفيون إلى أنه معرب مجزوم بلام الأمر مقدرة. وهو عندهم مقتطع من المضارع، فأصل قم لتقم فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة. قال في المعني ويقولهم أن قول، لا الأمر معنى فحقه أن يؤدي بالحرف، ولأنه أخو النهي وقد دل عليه

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بالحرف اهـ (وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا) بطريق الحمل على الاسم لمشابهته إياه في الإبهام والتخصيص، وقبول لام الابتداء، والجريان على لفظ اسم الفاعل في الحركات والسكنات وعدد الحروف وتعيين الحروف الأصول والزوائد. وقال الناظم في التسهيل بجواز شبه ما وجب له، يعني من قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة لولا الإعراب للتبست. وأشار بقوله بجواز إلى أن سبب الإعراب واجب للاسم وجائز للمضارع، لأن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب لأن معانيه مقصورة عليه والمضارع يغنيه عن الإعراب وضع اسم مكانه كما في نحو: لا تعن بالجفاء وتمدح عمراً، فإنه يحتمل المعاني الثلاثة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن. ويغني عن الإعراب في ذلك وضع الاسم مكان كل من المجزوم والمنصوب والمرفوع؛ فيقال لا تعن بالجفاء ومدح عمرو، ولا تعن بالجفاء مادحاً عمراً، ولا تعن بالجفاء ولك مدح عمرو؛ ومن ثم كان الاسم أصلاً والمضارع فرعاً خلافاً للكوفيين فإنهم ذهبوا إلى أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء؛ قالوا لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في نحو الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع كما في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم. وأجيب بأن اللبس في المضارع كان يمكن إزالته بغير الإعراب كما تقدم. وإنما يعرب المضارع (إِنْ عَرَبَا. مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ) له نحو ليسجنن وليكونا (وَمِنْ نُونٍ إِتَاثٍ كَثِيرٍ عَنَّا) من قولك النسوة يرعن أي يخفن (مَنْ فُتِنَ) فإن لم يغر منهما لم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال فرجع إلى أصله من البناء فيبنى مع الأولى على الفتح لتركيبه

معها تركيب خمسة عشر، ومع الثانية على السكون حملاً على الماضي المتصل بها لأنهما مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل بين الفعل وبينه فاصل: ملفوظ به كالف الاثنين، أو مقدر كواو الجماعة وباء المخاطبة، نحو هل تضربان يا زيدان، وهل تضربن يا زيدون، وهل تضربن يا هند، الأصل تضربانن وتضربون وتضربين، حذف نون الرفع لتوالي الأمثال، ولم تحذف نون التوكيد لفوات المقصود منها بحذفها، ثم حذف الواو والياء للالتقاء الساكنين، وبقيت الضمة والكسرة دليلاً على المحذوف، ولم تحذف الألف لئلا يلتبس بفعل الواحد وسيأتي الكلام على ذلك في موضعه مستوفى فهذا ونحوه معرب. والضابط أن ما كان رفعه بالضمة إذا أكد بالنون يبنى لتركيبه معها. وما كان رفعه بالنون إذا أكد بالنون لم يبن لعدم تركبه معها لأن العرب لم تتركب ثلاثة أشياء.

تنبيه: ما ذكرناه من التفرقة بين المباشرة وغيرها هو المشهور والمنصور. وذهب الأخفش وطائفة إلى البناء مطلقاً، وطائفة إلى الإعراب مطلقاً. وأما نون الإناء فقال في شرح التسهيل أن المتصل بها مبني بلا خلاف، وليس كما قال، فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طلحة والسهيلي إلى أنه معرب بإعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضي (وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَجِقٌّ لِّبِنَاءِ) الذي به الإجماع إذ ليس فيه مقتضى الإعراب لأنه لا يعتوره من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب (وَالأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ) اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً (أَنْ يُسَكَّنَا)

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أي السكون لخفته وثقل الحركة، والمبني ثقيل فلو حرك اجتمع ثقلان (وَمِنَّةٌ) أي من المبني ما حركٍ لعارض اقتضى تحريكه. والمحرك (ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَ) ذو (صَمِّ) فذو الفتح (كَأَيِّنْ) وضرب ورب. وذو الكسرة نحو (أَمْسٍ) وغير. وذو الضم نحو (حَيْثُ) ومنذ (وَالسَّاكِنُ) نحو (كَمْ) واضرب وهل. فالبناء على السكون يكون في الاسم والفعل والحرف لكونه الأصل. وكذلك الفتح لكونه أخف الحركات وأقربها إلى السكون. وأما الضم والكسر فيكونان في الاسم والحرف لا الفعل لثقلهما وثقل الفعل، وبنى أينٍ لشيبهه بالحرف في المعنى وهو الهمزة إن كان استفهاماً وإن كان شرطاً وبنى أمس عند الحجازيين لتضمنه معنى حرف التعريف لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة. وبنى حيث للافتقار اللازم إلى جملة. وبنى كم للشيبه الوضعي أو لتضمن الاستفهامية معنى الهمزة والخبرية معنى رب التي للتكثير.

تنبيه: ما بني من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد لم بني؟ وما بني منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة: لم بني ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وما بني من الأفعال أو الحروف على السكون لا يسأل عنه. وما بني منهما على حركة فيه سؤالان: لم حرك؟ ولم كانت الحركة كذا؟. وأسباب البناء على الحركة خمسة: التقاء الساكنين كآين، وكون الكلمة على حرف واحد كبعض المضمرات، أو عرصة لأن يبتدأ بها كباء الجر، أو لها أصل في التمكن كأول، أو شابهت المعرب كالماضي فإنه أشبه المضارع في وقوعه صفة وصله وحالاً وخبراً كما تقدم. وأسباب البناء على الفتح: طلب الخفة كآين، ومجاورة الألف كآيان، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم مفعول. والفرق بين معنيين بأداة واحدة نحو يا لزيد لعمره، والاتباع نحو كيف بنيت على الفتح اتباعاً لحركة الكاف، لأن الياء بينهما ساكنة والساكن حاجز غير حصين. وأسباب البناء على الكسر: التقاء الساكنين كأمس. ومجانسة العمل كباء الجر، والحمل على المقابل كلام الأمر كسرت حملاً على لام الجر، فإنها في الفعل نظيرتها في الاسم، والإشعار بالتأنيث نحو أنت، وكونها حركة الأصل نحو يا مضار ترخيم مضارر اسم فاعل، والفرق بين أداتين كلام الجر كسرت فرقاً بينها وبين لام الابتداء في نحو لموسى عبد، والاتباع نحو ذه وته بالكسر في الإشارة للمؤنثة. وأسباب البناء على الضم أن لا يكون للكلمة حال الإعراب نحو {لله الأمر من قبل ومن بعد} (الروم: 4) بالضم، ومشابهته الغايات نحو يا زيد فإنه أشبه قبل وبعد، قيل من جهة أنه يكون متمكناً في حالة أخرى، وقيل من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب. وقال السيرافي من جهة أنه إذا نكر أو أضيف أعرب. ومن هذا حيث فإنها إنما ضمت لشيبهها بقبل وبعد من جهة أنها كانت مستحقة للإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد الإضافة، وكونها حركة الأصل نحو يا تحاج ترخيم تحاج مصدر إذا سمي به،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وكونه في الكلمة كالواو في نظيرتها كنحن ونظيرتها همو، وكونه في الكلمة مثله في نظيرتها نحو اخشوا القوم، ونظيرتها قل ادعوا. والاتباع كمنذ. وقد بان لك أن ألقاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون، ويسمى أيضاً وقفاً. وهذا شروع في ذكر ألقاب الإعراب وهي أيضاً أربعة: رفع ونصب وجر وجزم وعن المازني أن الجزم ليس بإعراب. فمن هذه الأربعة ما هو مشترك بين الأسماء والأفعال، وما هو مختص بقيل منهما. وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ إِجْعَلْنِ إِعْرَاباً لِاسْمٍ وَفِعْلٍ) فالاسم نحو أن زيدا قائم والفعل (تَحَوُّ) أقوم و (لَنْ أَهَابَا) وإلى الثاني أشار بقوله (وَالِاسْمُ قَدْ حُصِّنَ بِالْجَرِّ) أي فلا يوجد في الفعل. قال في التسهيل: لأن عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قَدْ حُصِّنَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا) أي بالجزم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قاله في التسهيل. وأعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون. والأصل في كل معرب بالحركات أن يكون رفعه بالضمه ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة، وإلى ذلك الإشارة بقوله:

فَارْفَعْ بِضَمِّهِ وَإِنْصَبْ فَتْحاً وَجُزِّ  
كَسْراً كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسْراً

تنبيه: لا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعراباً وجعلها علامات إعراب، إذ هي إعراب من حيث عموم كونها أثراً جلبه العامل، وعلامات إعراب من حيث الخصوص (وَعَيَّرُ مَا دُكِّرُ) من الإعراب بالحركات والسكون مما سيأتي فرع عما ذكر (تَبَوُّ) عنه: فينبوب عن الضمة الواو والألف والنون. وعن الفتحة الألف والياء والكسرة وحذف النون. وعن الكسرة الفتحة والياء. وعن السكون حذف الحرف. فللرفع أربع علامات وللنصب خمس علامات، وللجر ثلاث علامات، وللجزم علامتان، فهذه أربع عشرة علامة: منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها. فالإعراب بالفرع النائب (تَحَوُّ جَا أَحُو بَيِّي تَمِرُّ) فأخو فاعل والواو فيه نائبة عن الضمة، وبني مضاف إليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحدو. وأعلم أن النائب في الاسم إما حرف وإما حركة، وفي الفعل إما حرف وإما حذف؛ فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع: الأسماء الستة والمثنى والمجموع على حده، فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة، والمفرد سابق المثنى والمجموع، ولأن إعرابها على الأصل في الإعراب بالفرع من كل وجه فقال: (وَأَرْفَعُ يَوَاوٍ وَأِنْصَبُ بِالْأَلِفِ وَاجْرُزُ بِيَاءٍ) أي نيابة عن الحركات الثلاث (مَا) أي الذي (مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ) لك بعد (مِنْ دَاكُ) أي من الذي أصفه لك (دُوْ إِنْ صُحْبَةً أَبَاتَا) أي أظهر لا ذو الموصولة الطائفة فإن الأشهر فيها البناء عند طيء (وَالْقَمُّ حَيْثُ الْبَيْمُ مِنْهُ بَاتَا) أي انفصل، فإن لم يفصل منه أعرب بالحركات أعني الظاهرة عليها. وفيه حينئذ عشر لغات: نقصه وقصره وتضعيفه مثلث الفاء فيهن، والعاشرة إتيان فائه لميمه، وفصاحن فتح فائه منقوصاً و (أَبُ) و (أَخُ) و (حَمُّ كَذَاكَ) مما أصف (وَهَنْ) وهي كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وقيل عما يستقبح ذكره وقيل

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

عن الفرج خاصة. فهذه الأسماء الستة تعرب بالواو رفعاً وبالالف نصباً وبالياء جراً.

وهذا الإعراب متعين في الأول منها وهو ذو ولهذا بدأ به، وفي الثاني منها وهو الفم في حالة عدم الميم ولهذا ثني به، وغير متعين في الثلاثة التي تليهما: وهي أب وأخ وحم لكنه الأشهر والأحسن فيها (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْاِخِيرِ) وهو من (أَحْسَنُ) من الإتمام وهو الإعراب بالأحرف الثلاثة ولذلك أخره. والنقص أن تحذف لامه ويعرب بالحركات الظاهرة على العين وهي النون. وفي الحديث «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا» ولقلة الإتمام في هن أنكر الفراء جوازه وهو محجوج بحكاية سيبويه الإتمام عند العرب، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ) وهما أخ وحم (يَنْدُرُّ) أي يقلل النقص. ومنه قوله:

12 - يَايَهْ أَفَيْدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ

ومن يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ (وَقَصْرُهَا) أي قصر أب وأخ وحم (مِنْ تَقْصِيهِنَّ أَشْهَرُ) قصرها مبتدأ، وأشهر خبره، ومن نقصهن متعلق بأشهر وهو من تقديم من على أفعل التفضيل وهو قليل كما ستعرفه. والمراد استعمال أب وأخ وحم مقصورة أي بالالف مطلقاً أكثر وأشهر من استعمالها منقوصة أي محذوفة اللامات معربة على الأحرف الصحيحة بالحركات الظاهرة. ومن القصر قوله:

13 - إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا

قَدْ بَلَعَا فِي الْمَجْدِ عَائِيَّاهَا

وفي المثل: مكره أخاك لا بطل. وحاصل ما ذكره أن في أب وأخ وحم ثلاث لغات أشهرها الإعراب بالأحرف الثلاثة، والثانية أن تكون بالالف مطلقاً، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة وهذا نادر. وأن في هن لغتين: النقص وهو الأشهر، والإتمام وهو قليل؛ وزاد في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات، وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات، وفي حم حمو كقرو، وحمء كقرء، وحمأ كخطأ، فيكون فيه ست لغات.

تنبيه: مذهب سيبويه أن ذو بمعنى صاحب وزنها فعل بالتحريك ولامها ياء. ومذهب الخليل أن وزنها فعل بالإسكان ولامها واو فهي من باب قوة: وأصله ذوو وقال ابن كيسان تحتمل الوزنين جميعاً. وفو وزنه عند الخليل وسيبويه فعل بفتح الفاء وسكون العين، وأصله فوه لامه هاء وذهب الفراء إلى أن وزنه فعل بضم الفاء؛ وأب وأخ وحم وهن وزنها عند البصريين فعل بالتحريك ولاماتها واوات بدليل تثنيها بالواو. وذهب بعضهم إلى أن لام حم ياء من الحماية لأن أحماء المرأة يحمونها، وهو مردود بقولهم في التثنية حمو إن وفي إحدى لغاته حمو، وذهب الفراء إلى أن وزن أب وأخ وحم فعل بالإسكان، ورد بسماع قصرها وجمعها على أفعال وأما هن فاستدل الشارح على أن أصله التحريك بقولهم هنة وهنوات. وقد استدل بذلك بعض شراح الجزولية، واعترضه ابن إياز

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بأن فتح النون في هنة يحتمل أن تكون لهاء التأنيث، وفي هنوات لكونه مثل جفئات فتح لأجل جمعه بالألف والتاء وإن كانت العين ساكنة في الواحدة؛ وقد حكى بعضهم في جمعه أهناء فيه يستدل على أن وزنه فعل بالتجريك (وَشَرَطَ دَا الإِعْرَابِ) بالأحرف الثلاثة في الكلمات الست (أَنْ يُصَفْنَ لَا لِيَا) مع ما هن عليه من الأفراد والتكبير (كَجَا أُوْ أَيْكُ دَا اِعْتِلَا) فكل واحد من هذه الأسماء مفرد مكبر مضاف وإضافته لغير الياء. وقد احتوت هذه الأمثلة على أنواع غير الياء، فإن غير الياء إما ظاهر أو مضمرة، والظاهر إما معرفة أو نكرة. واحتترز بالإضافة عما إذا لم تضاف فإنها تكون منقوصة معربة بالحركات الظاهرة نحو جاء أب ورأيت أختاً ومررت بحم. وكلها تفرد إلا ذو فإنها ملازمة للإضافة وإذا أفرد فو عوض من عينه وهي الواو ميم وقد تثبت الميم مع الإضافة كقوله:

14 - يُضِيحُ ظَمَانَ وَفِي الْبَحْرِ قَمَّةُ

ولا يختص بالضرورة خلافاً لأبي علي، لقوله صلى الله عليه وسلم: «لَخُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمَسْكِ» والاحتراز بقوله لا للياء عما إذا أضيفت للياء فإنها تعرب بحركات مقدره كسائر الأسماء المضافة للياء وكلها تضاف للياء إلا ذو فإنها لا تضاف لمضمرة وإنما تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة وما خالف ذلك فهو نادر وبكونها مفردة عما إذا كانت مثناة أو مجموعة سلامة فإنها تعرب إعرابهما. وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات الظاهرة. وبكونها مكبرة عما إذا صغرت فإنها تعرب أيضاً بالحركات الظاهرة. واعلم أن ما ذكره الناظم من أن إعراب هذه الأسماء بالأحرف هو مذهب طائفة من النحويين منهم الزجاجي وقطرب والزابدي من البصريين، وهشام من الكوفيين في أحد قوليه. قال في شرح التسهيل: وهذا أسهل المذاهب وأبعدها عن التكلف. ومذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدره على الحروف وأتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت قام أبو زيد فأصله أبو زيد ثم أتبعته حركة الباء لحركة الواو فصار أبو زيد فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت. وإذا قلت رأيت أبا زيد فأصله أبو زيد فقبلت تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً. وقبلت ذهبت حركة الباء ثم حركت إبتاعاً لحركة الواو ثم انقلبت الواو ألفاً، قيل وهذا أولى ليتوافق النصب مع الرفع والجر في الاتباع. وإذا قلت مررت بأبي زيد فأصله بأبو زيد فأتبعته حركة الباء لحركة الواو فصار بأبو زيد فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت كما حذفت الضمة ثم قلبت الواو ياء لكونها بعد كسرة كما في نحو ميزان وذكر في التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذان المذهبان من جملة عشرة مذاهب في إعراب هذه الأسماء وهما أقواها.

تنبيه: إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثني والمجموع على حده بها، وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثني والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد، فأعربوا بعض المفردات بها ليأنس بها الطبع. فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثني والمجموع لم ينفر منه لسابق الألفة وإنما اختيرت هذه الأسماء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

لأنها تشبه المثنى لفظاً ومعنى أما لفظاً فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة والمضاف مع المضاف إليه اثنان. وأما معنى فلاستلزام كل واحد منها آخر: فالأب يستلزم ابنا والأخ يستلزم أخاً وكذا البواقي وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة (بِالْأَلْفِ ارْقَعِ الْمُثْنَى) نيابة عن الضمة. والمثنى اسم ناب عن اثنين اتفقا في الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف: فاسم ناب عن اثنين يشمل المثنى الحقيقي كالزبدين وغيره كالقمرين، واثنين واثنين، وكلا وكلتا، والألفاظ الموضوعية لل اثنين كزوج وشفيع فخرج بالقيد الأول نحو العُمَيرين في عمرو وعمرو وبالتالي نحو العُمَيرين في أبي بكر وعمرو، وبالتالي كلاً وكلتا واثنان واثنان وثنان، إذ لم يسمع كل ولا كلت، ولا إثن ولا إثنه ولا ثنت وأما قوله:

15 - فِي كَلْتِ رَجْلَيْهَا سُلَامَى وَاجِدَةٌ

فإنما أراد كلتا فحذف الألف للضرورة. فهذه المخرجات ملحقات بالمثنى في إعرابه وليست منه (وَكَلا إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً) الألف للإطلاق أي وارفِع بالألف كلا إذا وصل بمضمر حال كونه مضافاً إلى ذلك المضمر حملاً على المثنى الحقيقي و (كَلْتَا كَدَاكَ) أي ككلا في ذلك: تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما، فإن أضيفا إلى ظاهر أعربا بحركات مقدرة على الألف رفعاً ونصباً وجرأً. وبعضهم يعربهما إعراب المثنى في هذه الحالة أيضاً. وبعضهم يعربهما إعراب المقصور مطلقاً ومنه قوله:

16 - نَعَمَ الْقَتَى عَمَدَتِ إِلَيْهِ مَطِيئِي

في حين جَدَّ بنا المَسِيرُ كِلَاتَا تنبيه: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجزى في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد، وقد اجتمعا في قوله:

17 كِلَاهُمَا حِينِ جَدَّ الْجَرِي بَيْنَهُمَا

قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

إلا أن اعتبار اللفظ أكثر، وبه جاء القرآن قال تعالى: {كَلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا} (الكهف: 33) ولم يقل آتتا فلما كان لكلا وكلتا حظ من الإفراد وحظ من التثنية أجريا في إعرابهما مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى تارة، وخص إجرأؤهما مجرى المثنى بحالة الإضافة إلى المضمر لأن الإعراب بالحروف فرع الإعراب بالحركات، والإضافة إلى المضمر فرع الإضافة إلى الظاهر لأن الظاهر أصل المضمر فجعل الفرع من الفرع والأصل مع الأصل مراعاة للمناسبة (اِثْنَانِ وَاثْنَانِ) بالمثلثة اسمان من أسماء التثنية وليسا بمثنيين حقيقة كما سبق (كَابِتَيْنِ وَابْتَيْنِ) بالموحدة اللذين هما مثنيان حقيقة (يَجْرِيَانِ) مطلقاً فيرفعان بالألف ومثل اثنين ثنتان في لغة تميم (وَتَخَلَّفُ الْيَا فِيهِ) هذه الألفاظ (جَمِيعَهَا) أي المثنى وما ألحق به (الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحِ قَدْ أَلْفُ) اليا فاعل تخلف قصره للضرورة والألف مفعول به وجرأً ونصباً نصب على الحال من المجرور بقي أي مجرورة ومنصوبة، وسبب فتح ما قبل الياء الإشعار بأنها خلف عن الألف، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً. وحاصل ما قاله أن المثنى وما ألحق به يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهان: الأول في المثنى وما ألحق به لغة أخرى وهي لزوم الألف رفعاً ونصباً  
وجراً وهي لغة بني الحرث بن كعب وقبائل آخر، وأنكرها المبرد وهو محجوج  
بنقل الأئمة. قال الشاعر:  
18 - قَاطَرَقَ إِطْرَاقَ الشَّجَاعِ وَلَوْ رَأَى  
مَسَاعَاً لِنَابَهُ الشَّجَاعُ لَصَمَّمَا

وجعل منه إن هذان لساحران ولا وتران في ليلة. الثاني لو سمي بالمثنى ففي  
إعرابه وجهان: أحدهما إعرابه قبل التسمية والثاني يجعل كعمران فيلزم الألف  
ويمنع الصرف وقيده في التسهيل بأن لا يجاوز سبعة أحرف فإن جاوزها  
كاشهيايين لم يجر إعرابه بالحركات (وَازْفَعُ يَوَاوِ) نيابة عن الضمة (وَيَا أَجْرُ  
وَأُصِيبُ) نيابة عن الكسرة والفتحة (سَالِمَ جَمْعِ عَامِرٍ) جمع (مُذْنِبٍ) وهما  
عامرون ومذنبون ويسمى هذا الجمع جمع المذكر السالم لسلامة بناء واحده.  
ويقال له جمع السلامة لمذكر، والجمع على حد المثنى لأن كلا منهما يعرب  
بحرف علة بعده نون تسقط للإضافة. وأشار بقوله (وَشَبَّهَ دَيْنٍ) إلى أن الذي  
يجمع هذا الجمع اسم وصفة فالاسم ما كان كعامر علما لمذكر عاقلخالياً من  
تاء التأنيث ومن التركيب ومن الإعراب بحرفين فلا يجمع هذا الجمع ما كان من  
الأسماء غير علم كرجل أو علماً لمؤنث كزئب، أو لغير عاقل كلاحق علم  
فرس، أو فيه تاء التأنيث كطلحة، أو التركيب المزجي كمعد يكرب وأجاره  
بعضهم، أو الإسنادي كبرق نحره بالاتفاق أو الإعراب بحرفين كالزئب أو  
الزئب علماً. والصفة ما كان كمذنبصفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث  
ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي في  
الوصف به المذكر والمؤنث، فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات لمؤنث،  
كحائض، أو لمذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه تاء التأنيث كعلامة  
ونسابة أو كان من باب أفعل فعلاء كأحمر وشذ قوله:

19 - قِمَا وَجَدْتُ نِسَاءً بَنِي تَمِيمٍ  
خَلَائِلَ أَسْوَدِينَ وَأَحْمَرِيَّتَا

أو من باب فعلان فعلى كسكران فإن مؤنثه سكرى أو يستوي في الوصف به  
المذكر والمؤنث كصبور وجريح فإنه يقال فيه رجل صبور وجريح وامرأة صبور  
وجريح.

تنبيهات: الأول أجاز الكوفيون أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع. الثاني يستثنى  
مما فيه التاء ما جعل علماً من الثلاثي المعوض من فائه تاء التأنيث نحو عدة أو  
من لامة نحو ثبة. فإنه يجوز جمعه هذا الجمع. الثالث يقوم مقام الصفة  
التصغير فنحو رجيل يقال فيه رجليون. الرابع لم يشترط الكوفيون الشرط  
الأخير مستدلين بقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

20 - مِمَّا الَّذِي هُوَ مَا إِنْ طَرَّ شَارِبُهُ  
وَالْعَانِسُونَ وَمِمَّا الْمُرْدُ وَالشَيْبُ

فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لأنها تقع للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ولا حجة لهم في البيت لشذوذه (وَيْهِ) أي وبالجمع السالم المذكر (عَشْرُونَ. وَبَابُهُ) إلى التسعين (الْحَقِّ) في الإعراب بالحرفين وليس بجمع وإلا لزم صحة انطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة وعشرين، على ثلاثين وهو باطل (و) ألحق به أيضاً (الأهلوتاً) لأنه وإن كان جمعاً لأهل فأهل ليس بعلم ولا صفة وألحق به (أولو) لأنه اسم جمع لا جمع (و) ألحق به أيضاً (عَالَمُونَ) لأنه إما أن لا يكون جمعاً لعالم لأنه أخص منه إذ لا يقال إلا على العقلاء والعالم يقال على كل ما سوى الله ويجب كون الجمع أعم من مفردة أو يكون جمعاً له باعتبار تغليب من يعقل فهو جمع لغير علم ولا صفة وألحق به (عَلِيُونَ) لأنه ليس بجمع وإنما هو اسم لأعلى الجنة (وَأَرْضُونَ) بفتح الراء جمع أرض بسكونها (شَدُّ) قياساً لأنه جمع تكسير ومفردة مؤنث بدليل أريضة وغير عاقل (و) كذلك (السُّونَى) بكسر السين جمع سنة بفتحها (وَبَابُهُ) كذلك شد قياساً. والمراد بيا به كل كلمة ثلاثية حذفت لامها عوضت منها هاء التأنيث ولم تكسر. فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعاً وبالياء والنون جراً ونصباً نحو عضة وعضين وعزة وعزين وأرة وأرين وثبة وثبين وقلعة وقلين، قال الله تعالى: {كم ليشتم في الأرض عدد سنين} {المؤمنون: 112} {الذين جعلوا القرآن عضين} {الحجر: 91} {عن اليمين وعن الشمال عزين} {المعارج: 37} وأصل سنة سنو أو سنه لقولهم في الجمع سنوات وسنهات، وفي الفعل سانيت وسانهت. وأصل سانيت قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الأعضاء، أي أن الكفار جعلوا القرآن أعضاء أي مفرقاً، يقال عصيته وعضوته تعضية أي فرقته تفرقة. قال ذو الرمة: 21 - وليس دين الله بالمعضى

أي بالمفروق لأنهم فرقوا أقاويلهم فيه، أو عضه من العضه وهو البهتان، والعضه أيضاً السحر في لغة قريش. قال الشاعر:

22 - أَعُوذُ بِرَبِّي مِنَ النَّافِثَا

ت في عَقْدِ الْعَاضِهِ الْعَضِهِ

وأصل عزة - وهي الفرقة من الناس - عزو، وأصل أرة وهي موضع النار - أرى، وأصل ثبة - وهي الجماعة - ثبو وقيل ثبي من ثبتت أي جمعت والأول أقوى وعليه الأكثر لأن ما حذف من اللامات أكثره واو. وأصل قلة وهي عودان يلعب بها الصبيان قلو، ولا يجوز ذلك في نحو تمره لعدم الحذف وشذ إضون جمع إضاة كقناة وهي الغدير، وحرون جمع حرة، وإحرون جمع أحرة، والأحرة الأرض ذات الحجارة السود، وأوزون جمع أوزة وهي البطة، ولا في نحو عدة وزنة لأن المحذوف الفاء، وشذ رقون في جمع رقة وهي الفضة، ولدون في جمع لدة وهي التراب، وحشون في جمع حشة وهي الأرض الموحشة. ولا في يد ودم لعدم التعويض وشذ أبون وأخون ولا في نحو اسم وأخت لأن المعوض غير الهاء إذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء. وشذ بنون في جمع ابن وهو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مثل اسم، ولا في نحو شاة وشفة لأنهما كسراً على شياه وشفاء. وشذ ظبون في جمع ظبة وهي حد السهم والسيف فإنهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبين.

تنبيه: ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فاءه في الجمع نحو سنين، وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع على الأفصح نحو مئين. وحكي مئون وسنون وعزون بالضم، وما كان مضموم الفاء ففيه وجهان الكسر والضم نحو ثين وقلين (وَمِثْلَ حِجِّينَ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ) فيكون معرباً بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله:

23 - دَعَانِي مِنْ تَجِدِ فَإِنَّ بَيْنِيهِ  
لَعِينًا بِنَا شِينًا وَسَيِّئًا مُرْدًا

وفي الحديث «اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف» في إحدى الروايتين (وَهُوَ) أي مجيء الجمع مثل حين (عِنْدَ قَوْمٍ) من النحاة منهم الفراء (يَطْرِدُ) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه خرجوا عليه قوله:

24 - رَبُّ حَيٍّ عَرْنَدَسِ ذِي طَلَالٍ  
لَا يَرَالُونَ صَارِيْنَ الْقِبَابِ

وقوله:

25 - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

والصحيح أنه لا يطرد بل يقتصر فيه على السماع.

تنبيهات: الأول قد عرفت أن إعراب المثني والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الأول من حيث الإعراب بالحروف والثاني من حيث إن رفع المثني ليس بالواو ونصبه ليس بالألف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتها القياس في الوجه الأول فلأن المثني والمجموع فرعان عن الأحاد، والإعراب بالحروف فرع عن الإعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع طلباً للمناسبة وأيضاً فقد أعرب بعض الأحاد وهي الأسماء التسعة بالحروف فلو لم يجعل إعرابهما بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الأصل. ولأنهما لما كان في آخرهما حروف وهي علامة التثنية والجمع تصلح أن تكون إعراباً بقلب بعضها إلى بعض فجعل إعرابهما بالحروف لأن الإعراب بها بغير حركة أخف منها مع الحركة. وأما العلة في مخالفتها للقياس في الوجه الثاني فلأن حروف الإعراب ثلاثة والإعراب ستة ثلاثة للمثني وثلاثة للمجموع فلو جعل إعرابهما بها على حد إعراب الأسماء الستة لالتبس المثني بالمجموع في نحو رأيت زيداً، ولو جعل إعراب أحدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا إعراب فوزعت عليهما وأعطيت المثني الألف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسماً في نحو اضرباً، وحرفاً في نحو ضرباً أخواك، وأعطيت المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسماً في نحو اضربوا وحرفاً في نحو أكلوني البراغيث، وجرأً بالياء على الأصل وحمل النصب على الجر فيهما، ولم يحمل على الرفع لمناسبة النصب للجر دون الرفع لأن كلاً منهما فضلة، ومن حيث المخرج لأن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الفتح من أقصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين. الثاني ما أفهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن إعراب المثني والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي. قيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيبويه ومن وافقه إلى أن إعرابهما بحركات مقدره على الألف (وَوُتُونَ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُوقٌ) في إعرابه (قَافَتْحٌ) طلباً للخفة من ثقل الجمع، وفرقا بينه وبين نون المثني (وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ تَطْلُقُ) من العرب. قال في شرح التسهيل: يجوز أن يكون كسر نون الجمع وما ألحق به لغة، وجزم به في شرح الكافية، ومما ورد منه قوله:

26 - عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ  
وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينَ  
وقوله:

27 - وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ  
(وَوُتُونَ مَآ تَنْبِي وَالْمُلْحَقُ بِهِ) وهو اثنان واثنتان وثنتان (بِعَكْسِ ذَلِكَ) النون (اسْتَعْمَلُوهُ) فكسروه كثيراً على الأصل في التقاء الساكنين، وفتحوه قليلاً بعد الياء (قَائِنِي) لذلك وهذه اللغة حكاها الكسائي والفراء كقوله:

28 - عَلَى أَحْوَدَيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً  
فَمَا هِيَ إِلَّا لَمَحَةٌ وَتَغِيبُ

وقيل لا تختص هذه اللغة بالياء بل تكون مع الألف أيضاً وهو ظاهر كلام النظم، وبه صرح السيرافي. كقوله:

29 - أَعْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَاتَا  
وَمَنْجَرِينَ أَشْبَهَا طَبِيئَاتَا

وحكى الشيباني ضمها مع الألف كقول بعض العرب: هما خليلانُ وقوله:

30 - يَا أَبَتَا أَرَقْنِي الْقِدَانُ  
فَالنُّومُ لَا تَأْلَفُهُ الْعَيْنَانُ

تنبيه: قيل لحقت النون المثني والمجموع عوضاً عما فاتهما من الإعراب بالحركات ومن دخول التنوين وحذفت مع الإضافة نظراً إلى التعويض بها عن التنوين. ولم تحذف مع الألف واللام وإن كان التنوين يحذف معهما نظراً إلى التعويض بها عن الحركة أيضاً. وقيل لحقت لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى، ومررت بينين كرام، ودفع توهم الأفراد في نحو جاءني هذان ومررت بالمهتدين؛ وكسرت مع المثني على الأصل في التقاء الساكنين لأنه قبل الجمع، ثم خولف بالحركة في الجمع طلباً للفرق، وجعلت فتحة طلباً للخفة وقد مر ذلك وإنما لم يكتف بحركة ما قبل الياء فارقاً لتخلفه في نحو المصطفين. ولما فرغ من بيان ما ناب فيه حرف عن حركة من الأسماء أخذ في بيان ما نابت فيه حركة عن حركة وهو شيئان: ما جمع بألف وتاء وما لا ينصرف. وبدأ بالأول لأن فيه حمل النصب على غيره، والثاني فيه حمل الجر على غيره، والأول أكثر فقال: (وَمَا يَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا) الباء متعلقة بجمع أي ما كان جمعاً بسبب ملايسته للألف والتاء أي كان لهما مدخل في الدلالة على جمعيته (يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا) كسر إعراب خلافاً للأخفش في زعمه أنه مبني في حالة النصب، وهو فاسد إذ لا موجب لبنائه، وإنما نصب

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بالكسرة مع تأتي الفتحة ليجري على سنن أصله وهو جمع المذكر السالم في حمل نصبه على جره. وجوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقاً، وهشام فيما حذف لامه، ومنه قول بعض العرب: سمعت لغاتهم. ومحل هذا القول ما لم يرد إليه المحذوف فإن رد إليه نصب بالكسرة كسنوات وعضوات.

تنبيه: إنما لم يعبر بجمع المؤنث السالم كما عبر به غيره ليتناول ما كان منه لمذكر كحمامات وسراقات، وما لم يسلم فيه بناء الواحد نحو بنات وأخوات، ولا يرد عليه نحو أبيات وقضاة لأن الألف والتاء فيهما لا دخل لهما في الدلالة على الجمعية (كذا أولاً) وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه يعرب هذا الإعراب إلحاقاً له بالجمع المذكور. قال تعالى: {وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ} (الطلاق: 6) (وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ) من هذا الجمع (كَأذْرَعَاتٍ) اسم قرية بالشام، وذاله معجمة أصله جمع أذرعة التي هي جمع ذراع (فِيهِ دَا) الإعراب (أَيْضًا قِيلَ) على اللغة الفصحى ومن العرب من يمنعه التنوين ويجره وينصبه بالكسرة، ومنهم من يجعله كأرطاة علماً فلا ينونه ويجره وينصبه بالفتحة. وإذا وقف عليه قلب التاء هاء. وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:  
31 - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَدْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا  
يَتَّبَرَّبُ أَدَّتِي دَارَهَا تَطَّرُّ عَالِي  
والوجه الثالث ممنوع عند البصريين جائز عند الكوفيين.

تنبيه: قد تقدم بيان حكم إعراب المثنى إذا سمي به وأما المجموع على حده ففيه خمسة أوجه: الأول كإعرابه قبل التسمية به. والثاني أن يكون كغسلين في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون منونة. والثالث أن يجري مجرى عربون في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون منونة. والرابع أن يجري مجرى هرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير مصروف للعلمية وشبه المعجمة. والخامس أن تلزمه الواو وفتح النون ذكره السيرافي. وهذه الأوجه مترتبة كل واحد منها دون ما قبله. وشرط جعله كغسلين وما بعده أن لا يتجاوز سبعة أحرف، فإن تجاوزها كاشهيبين تعين الوجه الأول. قاله في التسهيل (وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ) نيابة عن الكسرة (ما لا يتصرف) وهو ما فيه علتان من علل تسع كأحسن، أو واحدة منها تقوم مقامهما كمساجد وصحراء كما سيأتي في باب، لأنه شابه الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لأنه علامة الأخف عليهم والأمين عندهم، فامتنع الجر بالكسرة لمنع التنوين لتأخيهما في اختصاصهما بالأسماء، ولتعاقبهما على معنى واحد في باب راقود خلا وراقود خل، فلما منعوه الكسرة عوّضوه منها بالفتحة نحو: {فحيوا بأحسن منها} (النساء: 86) وهذا (مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلْ رَدْفٍ) أي تبع فإن أضيف أو تبع أل ضعف شبه الفعل فرجع إلى أصله من الجر بالكسرة نحو: {في أحسن تقويم} (التين: 4) {وأنتم عاكفون في المساجد} (البقرة: 187)، ولا فرق في أل بين المعرّفة كما مثل والموصولة نحو: «كالأعمى والأصم» وقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تَسِيَّتْ يَمَنْ تَهَوَاهُ ذَكَرَ الْعَوَاقِبِ  
بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة وفيه ما سيأتي. والزائدة كقوله:  
33 - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا  
ومثل ال إذا في لغة طييء كقوله:  
34 - إِنْ شِمْتِ مِنْ تَجْدٍ بُرْبَقًا تَالِقًا

تَبِيْتُ يَلِيلٌ أَمْ أُرْمَدٌ اِعْتَادَ أَوْ لَقَا  
تنبيهان: الأول ما الأولى موصولة والثانية حرفية، وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف إذا أضيف أو تبع ال يكون باقياً على منعه من الصرف هو اختيار جماعة. وذهب جماعة منهم المبرد والسيرافي وابن السراج إلى أنه يكون منصرفاً مطلقاً وهو الأقوى. واختار الناظم في نكته على مقدمة ابن الحاجب أنه إذا زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم، وإن بقيت العلتان فلا نحو بأحسنكم. ولما فرغ من مواضع النيابة في الاسم شرع في مواضعهما في الفعل فقال (وَاجْعَلْ لِنَحْوِ يَفْعَلَانِ) أي من كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنتين اسماً أو حرفاً (النُّونَا رَفْعًا) الأصل علامة رفع فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، يدل على ذلك ما بعده؛ والتقدير اجعل النون علامة الرفع لنحو يفعلان (و) لنحو (تَدْعِينَ) من كل مضارع اتصل به ياء المخاطبة (وَتَسْأَلُونَ) من كل مضارع اتصل به واو الجمع اسماً أو حرفاً. فالأمثلة خمسة على اللغتين وهي يفعلان وتفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين، فهذه الأمثلة رفعها بثبات النون نيابة عن الضمة (وَحَدِّفَهَا) أي النون (لِلجَزْمِ وَالتَّصْبِ سِمَةً) أي علامة نيابة عن السكون في الأول وعن الفتحة في الثاني (كَلِمٌ تَكُونِي لِتُرُومِي مَظْلَمَةً) الأصل تكونين وترومين، فحذفت النون للجازم في الأول وهو لم، وللناصب في الثاني وهو أن المضمرة بعد لام الجحود.

تنبيهان: الأول قدم الحذف للجزم لأنه الأصل والحذف للنصب محمول عليه، وهذا مذهب الجمهور. وذهب بعضهم إلى أن إعراب هذه الأمثلة بحركات مقدرة على لام الفعل. الثاني إنما ثبتت النون مع الناصب في قوله تعالى: {إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ} (البقرة: 237) لأنه ليس من هذه الأمثلة إذ الواو فيه لام الفعل والنون ضمير النسوة والفعل معها مبني مثل يتربصن ووزنه يفعلن بخلاف الرجال يعفون فإنه من هذه الأمثلة، إذ واوه ضمير الفاعل ونونه علامة الرفع تحذف للجازم والناصب نحو: {وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبَ لِلتَّقْوَى} (البقرة: 237) ووزنه تفعوا، وأصله تعفوا. ولما فرغ من بيان إعراب الصحيح من القبيلين شرع في بيان إعراب المعتل منهما وبدأ بالاسم فقال (وَسَمٌّ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا) أي الاسم المعرب الذي حرف إعرابه ألف لينة لازمة (كَالْمُصْطَفَى) وموسى والعصا، أو ياء لازمة قبلها كسرة كالداعي (وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا).

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: إنما سمي كل من هذين الاسمين معتلاً لأن آخره حرف علة، أو لأن الأول يعل آخره بالقلب إما عن ياء نحو الفتى، أو عن واو نحو المصطفى. والثاني يعل آخره بالحذف، فخرج بالمعرب نحو متى والذي، ويذكر الألف في الأول المنقوص نحو المرتقي، ويذكر اللينة المهموز نحو الخطأ، ويذكر الياء في الثاني المقصور نحو الفتى، ويذكر اللزوم فيهما نحو رأيت أخاك وجاء الزيدان في الأول، ومررت بأخيك وغلأميك وبنيك في الثاني، وباشترط الكسرة قبل الياء نحو طيبي وكرسي (قَالَأَوْلُ) وهو ما كان كالمصطفى (الإِعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا جَمِيعُهُ) على الألف لتعذر تحريكها (وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا) أي سمي مقصوراً، والقصر الحبس، ومنه: {حور مقصورات في الخيام} (الرحمن: 72) أي محبوسات على بعولتهن. وسمي بذلك لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب (وَالثَّانِ) وهو ما كان كالمرتقي (مَنْقُوصٌ) سمي بذلك لحذف لامه للتثوين، أو لأنه نقص منه ظهور بعض الحركات (وَتَصْبِيهُ ظَهَرَ) على الياء لخفته نحو رأيت المرتقي ومرتقياه: {أجيبوا داعي الله} (الأحقاف: 31) {داعياً إلى الله بإذنه} (الأحزاب: 46) (وَرَفَعُهُ يُنَوِّي) على الياء ولا يظهر نحو: {يوم يدعو الداعي} (القمر: 6) {لكل قوم هاد} (الرعد: 7) فعلامه الرفع ضمة مقدره على الياء الموجودة أو المحذوفة و (كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ) بكسر منوي نحو: {أجيب دعوة الداع} (البقرة: 186) وأنهم في كل واد. وإنما لم يظهر الرفع والجر استثقالاً لا تعذراً لإمكانهما. قال جرير:

35 - قَيُّومًا يُؤَافِينَ الْهَوَى غَيْرَ مَاضِي  
وقال الآخر:

36 - لَعَمْرُكَ مَا تَدْرِي مَتَى أَنْتَ جَائِي  
وَلَكِنَّ أَقْصَى مُدَّةِ الْعُمْرِ عَاجِلُ

تنبيه: من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً. قال الشاعر:

37 - وَلَوْ أَنَّ وَاشَ بِالْيَمَامَةِ دَائِرُهُ  
وَدَارِي بَأَعْلَى حَصْرَمَوْتِ اهْتَدَى لِيَا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر، لأنه حمل حالة النصب على حالتَي الرفع والجر (وَأَيُّ فِعْلٍ) كَانَ (أَخِرُّ مِنْهُ أَلْفٌ) نحو يخشى (أَوْ وَأُو) نحو يدعو (أَوْ يَأُ) نحو يرمي (فَمُعْتَلًا عُرِفَ) أي شرط، وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه، وكان بعده مقدره، وهي إما شأنية وآخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر فيها، أو ناقصة وآخر اسمها وألف خبرها ووقف عليه بالسكون على لغة بيعة، وعرب جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نائب عن الفاعل عائد على فعل وخبر المبتدأ جملة الشرط وقيل هي وجملة الجواب معاً، وقيل جملة الجواب فقط. ومعتلاً حال منه مقدم على عامله. والمعنى أي فعل كان آخره حرفاً من الأحرف المذكورة فإنه يسمى معتلاً (قَالَأَلِفَ أَنْو فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ) وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى ولن يخشى لتعذر الحركة على الألف، والألف نصب بفعل مضمر يفسره الفعل الذي بعده (وَأَبْدُ) أي أظهر (نَصَبَ مَا) آخره واو (كَيْدُغُو) أو ياء نحو (يَزْمِي) لخفة النصب.

وأما قوله:  
38 - أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأَمْ وَلَا أَبُ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقوله:  
39 - مَا أَقْدَرَ اللَّهُ أَنْ يُدْنِي عَلَيَّ شَحَطًا  
مَنْ دَارُهُ الْحَزْنُ مِمَّنْ دَارُهُ صَوْلٌ

فضرورة (وَالرَّفَعُ فِيهِمَا) أي الواوي واليائي (انُو) لثقله عليهما (وَاحْذِفْ جَارِمًا تَلَاثَهْنَ) وأبق الحركة التي قبل المحذوف دالة عليه (تَقْضِ حُكْمًا لَازِمًا) نحو لم يخش ولم يغز ولم يرم. فالرفع نصب المفعولية لأنو، وفيهما متعلق به، واحذف عطف على انو، وفي كل منهما ضمير مستتر وهو فاعله، وجاز ما حال من فاعل احذف، وثلاثهن مفعول به إما لا حذف والضمير في ثلاثهن لأحرف العلة الثلاثة، ومعمول الحال محذوف وهي الأفعال الثلاثة المعتلة والتقدير احذف أحرف العلة ثلاثهن حال كونك جازماً الأفعال الثلاثة المذكورة، أو يكون معمولاً للحال والضمير للأفعال ومعمول الفعل محذوف وهو الأحرف الثلاثة. والتقدير احذف أحرف العلة حال كونك جازماً الأفعال ثلاثهن. وتقض مجزوم جواب احذف، وحكماً مفعول به إن كان تقض بمعنى تؤد ومفعول مطلق إن كان بمعنى تحكم.

خاتمة: قد ثبت حرف العلة مع الجازم في قوله:

40 - وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَيْخُهُ عَبَّاسِيَّةً

كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسْبِرًا يَمَانِيًا وقوله:

41 - أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَمِي

بِمَا لَأَقْتُ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ وقوله:

42 - هَجَوْتَ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا

مَنْ هَجَوَ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ فَقِيلَ ضَرُورَةٌ وَقِيلَ بَلْ حَذَفَ حَرْفَ الْعِلَّةِ ثُمَّ أَشْبَعْتَ الْفَتْحَةَ فِي تَرِ فَنَشَأَتْ أَلِفٌ، وَالْكَسْرَةُ فِي يَاتِكَ فَنَشَأَتْ يَاءٌ، وَالضَّمَّةُ فِي تَهْجُ فَنَشَأَتْ وَاوٌ. وَأَمَّا: {سَنْقَرُكَ فَلَا تَنْسَى} (الأعلى: 6) فَلَا نَافِيَةَ لِأَنَّهُ لَا نَافِيَةَ فِي تَنْسَى.

## التَّكْرَرُ وَالْمَعْرِفَةُ

(تَكْرَرٌ قَابِلٌ أَلٌ مُؤْتَرًا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ دُكِّرًا) أي ما يقبل أَل، وذلك كذي بمعنى صاحب، ومن وما في الشرط والاستفهام خلافاً لابن كيسان في الاستفهاميتين فإنهما عنده معرفتان، فهذه لا تقبل أَل لكنها تقع موقع ما يقبلها، إذ الأولى تقع موقع صاحب، ومن وما يقعان موقع إنسان وشيء، ولا يؤثر خلوهما من تضمن معنى الشرط والاستفهام، فإن ذلك طارئ على من وما إذ لم يوضعا في الأصل له، ومن ذلك أيضاً من وما نكرتين موصوفتين كما في مررت بمن معجب لك وبما معجب لك، فإنهما لا يقبلان أَل لكنهما واقعان موقع إنسان وشيء وكلاهما يقبل أَل. وكذلك صه ومه بالتونين لا يقبلان أَل لكنهما يقعان موقع ما يقبلها وهو سكوتاً وانكفاً وما أشبه ذلك، ونكرة مبتدأ والمسوِّغ قصد الجنس، وقابل أَل خبر، ومؤثراً حال من المضاف إليه وهو أَل. وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضاء المضاف العمل

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

في الحال وصاحبها. واحتترز بمؤثراً عما يدخله أل من الإعلام لضرورة أو لمح وصف على ما سيأتي بيانه فإنها لا تؤثر فيه تعريفاً فليس بنكرة.

تنبيه: قدم النكرة لأنها الأصل إذ لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له، والمستقل أولى بالأصالة، وأيضاً فالشيء أول وجوده تلمزه الاسماء العامة، ثم يعرض له بعد ذلك الأسماء الخاصة كالآدمي إذا ولد فإنه يسمى إنساناً أو مولوداً أو موجوداً، ثم بعد ذلك يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية. وأنكر النكرات مذكور، ثم محدث، ثم جوهر، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل، ثم عالم؛ فكل واحد من هذه أعم مما تحته وأخص مما فوقه: فتقول كل عالم رجل ولا عكس، وهكذا كل رجل إنسان إلى آخره (وَعَيْزُهُ) أي غير ما يقبل أل المذكورة أو يقع موقع ما يقبلها (مَعْرِقَةٌ) إذ لا واسطة. واستغنى بحد النكرة عن حد المعرفة. قال في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه. وأنواع المعرفة على ما ذكره هنا ستة: المضمرة (كَهْمٌ وَ) اسم الإشارة نحو (ذِي وَ) العلم نحو (هِنْدٌ وَ) المضاف إلى معرفة نحو (ابْنِي وَ) المحلي بآل نحو (الْغُلَامُ وَ) الموصول نحو (الذِي) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيا رجل. واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه والمواجهة، ونقله في شرحه عن نص سيبويه وذهب قوم إلى أنه معرفة بآل مقدرة وزاد ابن كيسان من وما الاستفهاميتين كما تقدم ولما فات على الناظم ترتيب المعارف في الذكر على حسب ترتيبها في المعرفة لضيق النظم رتبها في التبويب على ما ستراه فأعرفها المضمرة على الأصح، ثم العلم ثم اسم الإشارة، ثم الموصول، ثم المحلي وقيل هما في مرتبة واحدة وقيل المحلي أعرف من الموصول وأما المضاف فإنه في رتبة ما أضيف إليه مطلقاً عند الناظم وعند الأكثر أن المضاف إلى المضمرة في رتبة العلم وأعرف الضمائر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام وجعل الناظم هذا في التسهيل دون العلم (فَمَا) وضع (لِذِي عَيْبَةٍ)

تقدم ذكره لفظاً أو معنى أو حكماً على ما سيأتي في آخر باب الفاعل (أَوْ) لذي (حُضُورٍ) متكلم أو مخاطب (كَأَنْتَ) وأنا (وَهُوَ) وفروعها (سَمٌّ) في اصطلاح البصريين (بِالصَّمِيرِ) والمضمرة. وسماه الكوفيون كناية ومكناً. تنبيه: رفع إبهام دخول اسم الإشارة في ذي الحضور بالتمثيل (وَدُو اتَّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ) به (وَلَا يَلِي إِلَّا) الاستثنائية (اخْتِياراً أَبَدًا) وقد يليها اضطراراً كقوله: 43 - وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا  
الْأَجَاوِرَاتِ إِلَّا كِ دِيَارُ

وذلك (كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ) قولك (ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ) قولك (سَلِيهِ مَا مَلَكَ) فالأول وهو الياء ضمير متكلم مجرور والثاني وهو الكاف ضمير مخاطب منصوب. والثالث وهو الياء ضمير المخاطبة مرفوع. والرابع وهو الهاء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ضمير الغائب منصوب. وهي ضمائر متصلة لا تتأني البداءة بها ولا تقع بعد إلا (وَكُلُّ مُضْمَرٍ) متصلاً كان أو منفصلاً (لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ) باتفاق النحاة. واختلف في سبب بنائه: فقليل لمشابهته الحرف في المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف. وذكر في التسهيل لبنائها أربعة أسباب: الأول مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر. والثاني مشابته في الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالاته على مسماه إلا بضميمة من مشاهدة أو غيرها. والثالث مشابته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالتصغير ولا بأن يوصف أو يوصف به. الرابع الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف المعاني. قال الشارح ولعل هذا هو المعتمد عند الشيخ في بناء المضمرات. ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب كأنه قصد بذلك إظهار علة البناء فقال: (وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلْفُظٍ مَا نُصِبَ) نحو أنه وله، ورأيتك ومررت بك (لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرِّ الدال على المتكلم الميثاريك أو المعظم نفسه (صَلَحَ) مع اتحاد المعنى والاتصال (كَاعْرِفُ بِنَا قَائِنَا نَلْنَا الْمَيْحَ) فنا في بنا في موضع جر بالياء، وفي فإننا في موضع نصب بأن، وفي نلنا في موضع رفع بالفاعلية. وأما الياء وهم فإنهما يستعملان للرفع والنصب والجر لكان لا يشبهان نا من كل وجه، فإن الياء وإن استعملت للثلاثة وكانت ضميراً متصلاً فيها إلا أنها ليست فيها بمعنى واحد، لأنها في حالة الرفع للمخاطبة نحو اضربي، وفي حالة الجر والنصب للمتكلم نحو لي وإني. وهم تستعمل للثلاثة وتكون فيها بمعنى

---

واحد إلا أنها في حالة الرفع ضمير منفصل، وفي الجر والنصب ضمير متصل (وَأَلْفٌ وَالْوَاوُ وَالْوَوْنُ) ضمائر رفع بارزة متصلة (لَمَّا عَبَّ وَعَبَّرَهُ) أي المخاطب فالغائب (كَقَامًا) وقاموا وقمن (و) المخاطب نحو (اعْلَمًا) واعلموا واعلمن.

تنبيه: رفع توهم شمول قوله وغيره المتكلم بالتمثيل ولما كان الضمير المتصل على نوعين بارز وهو ما له وجود في اللفظ ومستتر وهو ما ليس كذلك وقدم الكلام على الأول شرع في بيان الثاني بقوله: (وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ) أي لا النصب ولا الجر (مَا يَسْتَبْرُ) وجوباً أو جوازاً، فالأول هو الذي لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل، وهو المرفوع بأمر الواحد المخاطب. (كَافَعَلٍ) يا زيد، أو بمضارع مبدوء بهمزة المتكلم مثل (أَوَافِقُ) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (تَعْتَبِطُ) أو بقاء المخاطب نحو (إِذْ تَشْكُرُ) أو بفعل استثناء كخلا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمراً ولا يكون بكرة، أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيد، أو بأفعل التفضيل نحوهم أحسن أثاثاً، أو باسم فعل ليس بمعنى المضي كنزال ومه وأف وأوه. والثاني هو الذي يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل وهو المرفوع بفعل الغائب أو الغائبة أو الصفات المحضة قال في التوضيح هذا تقسيم ابن مالك وابن يعيش وغيرهما، وفيه نظر إذ الاستتار في نحو زيد قام واجب فإنه لا يقال قام هو على الفاعلية، وأما زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر. والتحقيق أن يقال: ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير كأقوم، وإلى ما يرفعهما كقام انتهى.

---

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: إنما خص ضمير الرفع بالاستتار لأنه عمدة يجب ذكره، فإن وجد في اللفظ فذاك وإلا فهو موجود في النية والتقدير، بخلاف ضميري النصب والجر فإنهما فضلة ولا داعي إلى تقدير وجودهما إذا عدما من اللفظ (وَدُو اِزْتَفَاعِ وَأَنْفِصَالِ أَنَا) للمتكلم و (هُوَ) للغائب (وَأَنْتَ) للمخاطب (وَالْفُرُوعُ) عليها واضحة (لَا تَشْتَبِهُ) عليك (وَدُو اِئْتِصَابِ فِي ائْتِصَالِ جُعَلًا. إِيَّايَ) وفروعه (وَالْتَفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع: مرفوع متصل، ومرفوع منفصل، ومنصوب متصل، ومنصوب منفصل، ومجرور ولا يكون إلا متصلاً.

تنبيه: مذهب البصريين أن ألف زائدة والاسم هو الهمزة والنون. ومذهب الكوفيين واختاره الناظم أن الاسم مجموع الأحرف الثلاثة، وفيه خمس لغات ذكرها في التسهيل: فصحاها إثبات ألفه وقفاً وحذفها وصلاً. والثانية إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم. والثالثة هنا بإبدال همزة هاء. والرابعة أن بمدة بعد الهمزة. قال الناظم من قال أن فإنه قلب أنا كما قال بعض العرب راء في رأى. والخامسة أن كعن حكاها قطرب. وأما هو فمذهب البصريين أنه بجملته ضمير وكذلك هي. وأما هما وهم وهنّ فكذاك عند أبي علي وهو ظاهر كلام الناظم هنا وفي التسهيل. وقيل غير ذلك. وأما أنت فالضمير عند البصريين أن، والتاء حرف خطاب كالاسم لفظاً وتصرفاً. وأما إياي فذهب سيبويه إلى أن إيا هو الضمير، ولو أحقه وهي الياء من إياي والكاف من إياك والهاء من إياه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة. وذهب الخليل إلى أنها ضمائر واختاره الناظم (وَفِي اِخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ) الضمير (الْمُنْقِصِلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ) الضمير (الْمُنْتَصِلُ) لأن الغرض من وضع المضمورات إنما هو الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل فلا عدول عنه إلا حيث لم يتأت الاتصال لضرورة نظم كقوله:

44 - وَمَا أَصَابُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ  
إِلَّا يَزِيدُهُمْ حُبًّا إِلَيَّ هُمْ

وقوله:

45 - بِالتَّابِثِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ صَمِنَتْ  
إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِ بَرٍ

الأصل ألا يزيدونهم، وقد ضميتهم. أو تقدم الضمير على عامله نحو {إياك نعبد}: أو كونه محصوراً بالأو إنما نحو {أمر أن لا تعبدوا إلا إياه} (يوسف: 40) ونحو قوله:

46 - أَا الذَائِدُ الْحَامِي الدَّمَارَ وَإِنَّمَا  
يُدَافِعُ عَنِّ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي

لأن المعنى لا يدافع إلا أنا أو كون العامل محذوفاً أو معنوياً نحو إياك والشعر، وأنا زيد، لتعذر الاتصال بالمحذوف والمعنوي (وَصِلَ أَوْ أَفْصَلَ هَاءَ سَلْنِيهِ وَمَا أَشْبَهَهُ) أي وما أشبه هاء سله من كل ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للابتداء، سواء كان فعلاً نحو سله وسلني إياه، والدرهم أعطيتك وأعطيتك إياه، والاتصال حينئذ أرجح، قال تعالى: {فسيكفهم الله} (البقرة: 137)، {أنلزمكموها} (هود: 28) {أن يسألكموها} (محمد: 37)، {إذ يريكهم الله في منامك قليلاً ولو أراكم كثيراً} (الأنفال: 43)، ومن الفصل أن الله ملككم إياهم. ولو شاء لملكهم إياكم. أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

اسماً نحو: الدرهم أنا معطيكه ومعطيك إياه، والانفصال حينئذٍ أرجح. ومن  
الاتصال قوله:

47 - لئن كان حُبِّكَ لي كاذباً

لقد كان حُبِّكَ حقاً يقينا

وقوله:

48 - وَمَنْعُهَا بَشِيءٌ يُسْتَبَاحٌ

وَ (فِي هَاءِ كُنْه) وَبَابِهِ (الْحَلْفُ) الْآتِي ذَكَرَهُ (اِتِّمَى) أَيِ انْتَسَبَ وَ (كَذَاكَ) فِي

هَاءِ (خِلْتَيْهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ مِنْ كُلِّ ثَانِي ضَمِيرِينَ أُولَهُمَا أَحْصَى وَغَيْرَ مَرْفُوعٍ،

وَالْعَامِلُ فِيهِمَا نَاسِخٌ لِلابْتِدَاءِ (وَإِتِّصَالًا أَحْتَارُ) فِي الْبَابَيْنِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ وَمِنْ

الانفصال فِي بَابِ كَانَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ صَيَادٍ «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ

تَسْلُطَ عَلَيْهِ، وَأَلَا يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» وَقَوْلُ الشَّاعِرِ:

49 - فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ تَكُنْهُ فَإِنَّهُ

أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ يَلِيَانَهَا

وَأَمَّا الْإِتِّصَالُ فِي بَابِ خَالَ فَلَمِشَابَهَةِ خِلْتَيْهِ وَظَنَنْتَكَ بِسَأَلْتَيْهِ وَأَعْطَيْتَكَ وَهُوَ

ظَاهِرٌ وَمِنْهُ قَوْلُهُ:

50 - بَلَّغْتَ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالِكَهُ

إِذْ لَمْ تَزَلْ لِإِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا

وَأَمَّا (عَيَّرِي) سَبِيوِيهِ وَالْأَكْثَرُ فَإِنَّهُ (أَحْتَارُ الْإِنْفِصَالَ) فِيهِمَا، لِأَنَّ الضَّمِيرَ فِي

الْبَابَيْنِ خَبْرٌ فِي الْأَصْلِ وَحَقَّ الْخَبْرُ الْإِنْفِصَالَ وَكِلَاهُمَا مَسْمُوعٌ. فَمِنْ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ:

51 - لئن كان إِيَّاهُ لَقَدْ خَالَ بُعْدًا

عَنْ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَّعِيرُ

وَمِنْ الثَّانِي قَوْلُهُ:

52 - أَخِي حَسِبْتُكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِئْتُ

أَرْجَاءً صَدْرِكَ بِالْأَصْغَانِ وَالْإِحْنِ

تَنْبِيهِ: وَافِقُ النَّاطِمِ فِي التَّسْهِيلِ سَبِيوِيهِ عَلَى اخْتِيَارِ الْإِنْفِصَالِ فِي بَابِ خِلْتَيْهِ

قَالَ لِأَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ وَقَدْ حَجَزَهُ عَنِ الْفِعْلِ مَنْصُوبٍ آخَرَ؛ بِخِلَافِ هَاءِ

كُنْه فَإِنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ، وَلَكِنَّهُ شَبِيهُ بِهَاءِ ضَرْبَتِهِ فِي أَنَّهُ لَمْ يَحْجِزْهُ إِلَّا

ضَمِيرَ مَرْفُوعٍ وَالْمَرْفُوعُ كَجِزءٍ مِنَ الْفِعْلِ وَمَا اخْتَارَهُ النَّاطِمُ هُنَا هُوَ مُخْتَارٌ

الرَّمَانِيُّ وَابْنُ الطَّرَاوَةِ (وَقَدَّمَ الْأَخْصَ) مِنَ الضَّمِيرِينَ فِي الْأَبْوَابِ الثَّلَاثَةِ عَلَى

غَيْرِ الْأَخْصِ مِنْهُمَا وَجُوبًا (فِي) حَالِ (إِتِّصَالٍ) فَقَدَّمَ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ عَلَى ضَمِيرِ

الْمُخَاطَبِ وَضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ عَلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ كَمَا فِي سَلْنِيهِ وَأَعْطَيْتَكَ وَكُنْه

وَخِلْتَيْهِ وَظَنَنْتَكَ وَحَسِبْتَيْكَ. وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْهَاءِ عَلَى الْكَافِ وَلَا الْهَاءِ وَلَا

الْكَافِ عَلَى الْيَاءِ فِي الْإِتِّصَالِ (وَقَدَّمَ مَا شِئْتِ) مِنَ الْأَخْصِ وَغَيْرِ الْأَخْصِ (فِي

إِنْفِصَالٍ) نَحْوُ سَلْنِي إِيَّاهُ وَسَلَّهُ إِيَّايَ وَالدَّرْهَمَ أَعْطَيْتَكَ إِيَّاهُ وَأَعْطَيْتَهُ إِيَّاكَ،

وَالصَّدِيقُ كُنْتَ إِيَّاهُ وَكَانَ إِيَّايَ، وَهَكَذَا إِلَى آخِرِهِ: وَمِنْهُ أَنَّ اللَّهَ مُلْكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ

شَاءَ لَمَلِكُهُمْ إِيَّاكُمْ.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: حاصل ما ذكره أن الضمير الذي يجوز اتصاله وانفصاله هو ما كان خبراً لكان أو إحدى أحواتها، أو ثاني ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع، فخرج مثل الكاف من نحو أكرمك ودخل مثل الهاء من نحو قوله:

53 - وَمَنْعُهَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

فإن الهاء ثاني ضميرين أولهما وهو الكاف وأخص وغير مرفوع لأنه مجرور بإضافة المصدر إليه (وَفِي اتِّحَادِ الرَّبِّيَّةِ) وهو أن لا يكون فيهما أخص بأن يكونا معاً ضميري تكلم أو خطاب أو غيبة (الرَّمُ فَضْلاً) نحو سلني إياي وأعطيتك إياك وخلته إياه ولا يجوز سلنيني ولا أعطيتكك ولا خلته (وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبِ) أي كونهما للغيبة (فيه) أي في الاتحاد (وَضْلاً) من ذلك ما رواه الكسائي من قول بعض العرب: هم أحسن الناس وجوهاً وأنضرهموها. وقوله:

54 - لَوْجَهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ

أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمِ وَالِدِ

وقوله:

55 - وَقَدْ جَعَلْتُ تَفْسِي تَطِيبُ لِيَصْغَمَةَ

لِيَصْغَمَهُمَا يَفْرَعُ الْعَظْمُ تَائِبًا

وشروط الناظم لجواز ذلك أن يختلف لفظاهما كما في هذه الشواهد. قال فإن اتفقا في الغيبة، وفي التذكير أو التأنيث، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعاً وجب كون الثاني بلفظ الانفصال، نحو فأعطاه إياه ولو قال فأعطاهاه بالاتصال لم يجز لما في ذلك من استتقال توالي المثليين مع إيهام كون الثاني تأكيداً للأول، وكذا لو اتفقا في الإفراد والتأنيث نحو أعطاها إياها، أو في التثنية أو الجمع أعطاها إياهما، أو أعطاهم إياهم. أو أعطاهن إياهن، فالاتصال في هذا وأمثاله ممتنع. هذه عبارته في بعض كتبه. ثم قال فإن اختلفا وتقاربت إلهاءان نحو أعطاهاها وأعطاهاها ازداد الانفصال حسناً وجودة، لأن فيه تخلصاً من قرب الهاء من الهاء، إذ ليس بينهما فصل إلا بالواو في نحو أعطاهاها وبالألف في نحو أعطاهاها بخلاف أنضرهموها وأنا لهما وشبهه.

تنبيه: وقد اعتذر الشارح عن الناظم في عدم ذكره الشرط المذكور بأن قوله وصلاً بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة مطلقاً، بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ (وَقَبْلُ يَا النَّفْسِ) دون غيرها من المضمرات (مَعَ الْفَعْلِ) مطلقاً (الْثَرْمُ نُونٌ وَقَايَةٌ) مكسورة نحو دعاني، ويكرمني، وأعطني، وقام القوم ما خلاني، وما عداني وحاشاني، إن قدرتهن أفعالاً؛ وما أحسنني إن اتقيت الله، وعليه رجلاً ليسني، ونذر ليسي بغير نون كما أشار إليه بقوله: (وَلَيْسِي قَدْ نُظِمَ) أي في قوله:

56 - إِذْ دَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

جوز الكوفيون ما أحسنني بناء على ما عندهم من أنه اسم لا فعل. وأما نحو تأمروني فالصحيح أن المحذوفة نون الرفع.

تنبيه: مذهب الجمهور أنها إنما سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل الكسر. وقال الناظم بل لأنها تقي الفعل اللبس في أكرمني في الأمر فلولا النون لالتبس ياء المتكلم بياء المخاطبة، وأمر المذكر بأمر المؤنثة، ففعل الأمر أحق بها من غيره، ثم حمل الماضي والمضارع على الأمر (وَلَيْتَنِي) بثبوت نون

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الوقاية (فَسْنَا) حملاً على الفعل لمشابتها له مع عدم المعارض (وَلَيْتِي) بحذفها (تَدْرَا) ومنه قوله:

57 - كَمُنِّيَّةِ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي  
وهو ضرورة. وَقَالَ الْفَرَاءُ يَجُوزُ لَيْتِي وَلَيْتِي. وظاهره الجواز في الاختيار (وَمَعُ  
لَعَلُّ الْعَكْسِ) هذا الحكم.

فالأكثر لعلني بلا نون، والأقل لعلني. ومنه قوله:

58 - قَعْلْتُ أَعْبِرَانِي الْقَدُومَ لَعْلَنِي

أَخْطَ بِهَا قَبْرًا لِأَبْيَضَ مَا جِدَ

ومع قلته هو أكثر من ليتني؛ نبه على ذلك في الكافية، وإنما ضعفت لعل عن  
أخواتها لأنها تستعمل جارة نحو:

59 - لَعَلَّ أَبِي الْمِعْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ

وفي بعض لغاتها لعن بالنون فيجتمع ثلاث نونات (وَكُنُّ مُخَبَّرًا فِي) أخوات لیت  
ولعل (الْبَاقِيَاتِ) على السواء فتقول إني وأني، وكأني وكأنتي، ولكنني ولكنني؛  
فتبوتها لوجود المشابهة المذكورة، وحذفها لكرهه توالي الأمثال (وَاصْطِرَارًا  
حَقَّقًا مَنِّي وَعَنْتِي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا) من العرب فقال:

60 - أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي

وهو في غاية التدرية، والكثير مني وعني بثبوت نون الوقاية، وإنما لحقت نون  
الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وَفِي لَدُنِّي) بالتشديد (لَدُنِّي)

بالتخفيف (قَلَّ) أي لدني بغير نون الوقاية قل في لدني بثبوتها، ومنه قراءة

نافع «قد بلغت من لدني عذراً» بتخفيف النون وضم الدال، وقرأ الجمهور

بالتشديد (وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي) بمعنى حسبي (الْحَدْفُ) للنون (أَيْضًا قَدْ يَفِي)  
قليلاً ومنه قوله - جامعاً بين اللغتين في قدني:

61 - قَدْنِي مِنْ تَصْرُحِ الْخُبَيْبِيِّ قَدِي

وفي الحديث: «قط قط بعزتك» يروى بسكون الطاء وبكسرها مع الياء  
ودونها. ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط قط بالتنوين، والنون أشهر.

ومنه قوله:

62 - امْتَلَأَ الْحَوْضُ وَقَالَ قَطْنِي

مَهْلًا رُوَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

وكون قد وقط بمعنى حسب في اللغتين هو مذهب الخليل وسيبويه، وذهب

الكوفيون إلى أن من جعلهما بمعنى حسب قال قدي وقطي بغير نون كما

تقول حسبي. ومن جعلهما اسم فعل بمعنى اكتفى قال قدني وقطني بالنون  
غيرهما من أسماء الأفعال.

خاتمة: وقعت نون الوقاية قبل ياء النفس مع الاسم المعرب في قوله صلى

الله عليه وسلم لليهود: «فهل أنتم صادقوني؟» وقو الشاعر:

63 - وَلَيْسَ بِمُعِينِي وَفِي النَّاسِ مُمْتَعٌ

صَدِيقٌ إِذَا أَعْيَا عَلِيَّ صَدِيقُ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

وقوله:  
64 - وَلَيْسَ الْمُوَافِنِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا  
فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَلًا

للتنبية على أصل متروك، وذلك لأن الأصل أن تصحب نون الوقاية الأسماء المعربة المضافة إلى ياء المتكلم لتقيها خفاء الإعراب فلما منعوها ذلك نبهوا عليه في بعض الأسماء المعربة المشابهة للفعل. ومما لحقته هذه النون من الأسماء المعربة المشابهة للفعل أفعل التفضيل في قوله صلى الله عليه وسلم: «غير الدجال أخوفني عليكم» لمشابهة أفعل التفضيل لفعل التعجب، نحو ما أحسنني إن اتقيت الله والله أعلم.

## الْعَلْمُ

(اسْمٌ يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى) به (مُطْلَقًا عَلْمُهُ) أي علم ذلك المسمى. فاسم مبتدأ. ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له. ومطلقاً حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر، وعلمه خبر. ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخرًا، واسم يعين المسمى خبراً مقدماً، وهو حينئذٍ مما تقدم فيه الخبر وجوباً لكون المبتدأ ملتبساً بضميره. والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقاً: أي مجرداً عن القرائن الخارجية. فخرج بقوله يعين المسمى النكرات، ويقول مطلقاً بقية المعارف فإنها إنما تعين مسماها بواسطة قرينة خارجة عن ذات الاسم. إما لفظية كأل والصلة، أو معنوية كالحضور والغيبة. ثم العلم على نوعين: جنسي وسيأتي، وشخصي ومسامه العاقل وغيره مما يؤلف من الحيوان وغيره (كَجَعْفَرٍ) لرجل (وَحَرْيقًا) لامرأة، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه (وَقَرْنٍ) لقبيلة ينسب إليها أوبس القرني (وَعَدَنٍ) لبلد (وَلَاحِقٍ) لفرس (وَشَدْقَمٍ) لجمل (وَهَيْلَةٍ) لشاة (وَوَاشِقٍ) لكلب (وَأَسْمَاءُ أَيْ) العلم، والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (وَ) أتي (كُنْيَةً) وهي ما صدر بأب أو أم، كأبي بكر وأم هانئ (وَ) أتي (وَلَقَمًا) وهو ما أشعر برفعة مسماها وضعت كزين العابدين وبطة (وَأَخْرَنُ ذَا) أي آخر اللقب (إِنْ سِوَاهُ) يعني الاسم (صَحْبًا) تقول جاء زيد زين العابدين، ولا يجوز جاء زين العابدين زيد لأن اللقب في الأغلب منقول من غير الإنسان كبطة، فلو قدم لأوهم إرادة مسماه الأول وذلك مأمون بتأخيره. وقد ندر تقديمه في قوله:

65 - أَتَا ابْنُ مُرَيْقِيَا عَمْرُو وَجَدِّي  
أَبُوهُ مُنْذِرُ مَاءِ السَّمَاءِ

وقوله:  
66 - يَا نَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسَبًا  
يَبْطَنُ شَيْرَبَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذَّيْبُ

تنبيه: لا ترتيب بين الكنية وغيرها فمن تقديمها على الاسم قوله:

67 - أَفَسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرُ  
مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ومن تقديم الاسم عليها قوله:  
68 - وَمَا اهْتَبَرَّ عَرْشُ اللَّهِ مِنْ أَجْلِ هَالِكٍ  
سَمِعْنَا بِهِ إِلَّا لِسَعْدٍ أَبِي عَمْرٍو  
وكذلك يفعل بها مع اللقب اهـ وقد رفع توهم دخول الكنية في قوله سواء بقوله  
(وَإِنْ يَكُونَا) أي الاسم واللقب (مُفْرَدَيْنِ قَاضِفٍ) الاسم إلى اللقب (حتمًا) إن  
لم يمنع من الإضافة مانع على ما سيأتي بيانه. هذا ما ذهب إليه جمهور  
البصريين، نحو هذا سعيد كرزيتأولون الأول بالمسمى والثاني بالاسم، وذهب  
الكوفيون إلى جواز إتباع الثاني للأول على أنه بدل منه أو عطف بيان نحو هذا  
سعيد كرز، ورأيت سعيداً كرزاً ومررت بسعيد كرز. والقطع إلى النصب  
بإضمار فعل، وإلى الرفع بإضمار مبتدأ نحو مررت بسعيد كرزاً وكرز، أي أعني  
كرزاً وهو كرز (وإلا) أي وإن لم يكونا مفردين: بأن كانا مركبين نحو عبد الله  
أنف الناقة، أو الاسم نحو عبد الله بطة، أو اللقب نحو زيد أنف الناقة امتنعت  
الإضافة للطول؛ وحينئذٍ (أَتَّبِعَ الَّذِي رَدِفَ) وهو اللقب للاسم في الإعراب بياناً  
أو بدلاً، ولك القطع على ما تقدم؛ وكذا إن كانا مفردين ومنع من الإضافة مانع  
كال نحو الحارث كرز (وَمِنْهُ) أي بعض العلم (مَنْقُولٌ) عن شيء سبق استعماله  
فيه قبل العلمية، وذلك المنقول عنه مصدر (كَفَّضِلِ وَ) اسم عين مثل (أَسَدٌ)  
واسم فاعل كحرت. واسم مفعول كمسعود، وصفة مشبهة كسعيد، وفعل  
ماض كشمير علم فرس. قال الشاعر:

69 - أَبُوكَ حُبَابٌ سَارِقُ الضيفِ بُرْدَهُ  
وَجَدِّي يَا حَجَّاجُ قَارِسٌ شَمَّرَا  
وفعل مضارع كيشكر قال الشاعر:  
70 - وَيَشْكُرُ اللَّهُ لَا يَشْكُرُهُ

وجملة وسيأتي (وَ) بعضه الآخر (دُو اِرْتِجَالٍ) إذ لا واسطة على المشهور.  
وذهب بعضهم إلى أن الذي علميته بالغلبة لا منقول ولا مرتجل. وعن سيبويه  
أن الأعلام كلها منقولة. وعن الزجاج كلها مرتجلة. والمرتل هو ما استعمل من  
أول الأمر علماً (كَسُعَادَ) علم امرأة (وَأَدَدٌ) علم رجل (وَ) عن المنقول ما أصله  
الذي نقل عنه (جُمَّلَةٌ) فعلية والفاعل ظاهر كبرق نحوه وشاب قرناها، أو  
ضمير بارز كإطرقا، علم مفازة. قال الشاعر:

71 - عَلَى أَطْرَقًا بَالِيَاتِ الْخِيَامِ

أو مستتر كيزيد في قوله:

72 - تَبَيَّنَتْ أَحْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ  
ظُلْمًا عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ

ومنه إصمت علم مفازة قال الشاعر:

73 - أَشْلَى سَلُوفِيَّةً بَاتَتْ وَبَاتَ بِهَا  
بُوحْشٍ إِصْمِتَ فِي أَضْلَابِهَا أَوْدٌ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: حكم العلم المركب تركيب إسناد وهو المنقول من جملة أن يحكي أصله، ولم يرد عن العرب علم منقول من مبتدأ وخبر، لكنه بمقتضى القياس جائز اهـ. (وَ) من العلم (مَا يَمْزُجُ رُكْبًا) وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة تاء التانيث مما قبلها، نحو بعلبك. وحضرموت، ومعد يكرب، وسيبويه و (دَا) المركب تركيب مزج (إِنْ يَغْيَرُ وَيَه تَمْ) أي ختم (أَعْرَبًا) إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، والجزء الأول يبنى على الفتح ما لم يكن آخره ياء كمعد يكرب فمبني على السكون. وقد يبنى ما تم بغير وية على الفتح تشبيهاً بخمسة عشر. وقد يضاف صدره إلى عجزه والأول هو الأشهر. أما المركب المزجي المختوم بويه كسيبويه وعمرويه فإنه مبني على الكسر لما سلف. وقد يعرب غير منصرف كالمختوم بغير وية (وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ دُو الإِضَاقَةُ) وهو كل اسمين جعلاً اسماً واحداً منزلاً ثانيهما من الأول منزلة التنوين. وهو على ضربين: غير كنية (كَعَبِيدِ شَمْسٍ وَ) كنية مثل (أَبِي فُحَاقَةَ) وإعرابه إعراب غيره من المتضاميين (وَوَضَعُوا لِيَعُضِ الْأَجْنَاسِ) التي لا تؤلف غالباً كالسباع والوحوش والأجناس (عَلَمٌ) عوضاً عما فاتها من وضع الإعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه. وهذا هو النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا) فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف؛ ولا ينعت بالنكرة، ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتانيث في أسامة وثعالة ووزن الفعل في بنات أوبر وابن أوى، والزيادة في سبحان علم التسبيح، وكيسان علم على الغدر. وعلم مفعول بوضعوا، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة. ولفظاً تمييز: أي العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ (وَهَوٌ) من جهة المعنى (عَمٌ) وشاع في أمته فلا يختص به واحد دون آخر، ولا كذلك علم الشخص لما عرفت. وهذا معنى ما ذكره الناظم

في باب النكرة والمعرفة من شرح التسهيل من أن أسامة ونحوه نكرة معنى معرفة لفظاً، وأنه في الشيع كاسد، وهو مذهب قوم من النحاة لكن تفرقة الواضع بين اسم الجنس وعلم الجنس في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضاً. وفي كلام سيبويه الإشارة إلى الفرق، فإن كلامه في هذا حاصلها أن هذه الأسماء موضوعة للحقائق المتحدة في الذهن، ومثله بالمعهود بينه وبين مخاطبه، فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام فلا يبعد أن يوضع له علم. قال بعضهم والفرق بين أسد وأسامة أن أسداً موضوع للواحد من أحاد الجنس لا بعينه في أصل وضعه، وأسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن. فإذا أطلقت أسداً على واحد أطلقته على أصل وضعه وإذا أطلقت أسامة على واحد وإنما أردت الحقيقة. ولزم من إطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد، فجاء التعدد ضمناً لا باعتبار أصل الوضع. قال الأندلسي شارح الجزولية: وهي مسألة مشككة (مِنْ دَاك) الموضوع علماً للجنس (أُمَّ عَرِيْطٍ) وشبوة (لِلْعَقْرَبِ وَهَكَذَا تُعَالَةُ) وأبو الحصين (لِلتَّغْلِبِ) وأسامة وأبو الحرث للأسد، وذؤالة وأبو جعدة للذئب (وَمِنْهُ بَرَّةٌ) علم (لِلْمَبَرَّةِ) بمعنى البرو (كَدَا فَجَارٍ) بكسر كحذام (عَلَمٌ لِلْفَجْرَةِ) بمعنى الفجور وهو الميل عن الحق. وقد جمعها الشاعر في قوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

74 - أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا  
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ  
ومثله كيسان علم على العدر. ومنه قوله:  
75 - إِذَا مَا دَعَوَا كَيْسَانَ كَأَنَّ كُهُولَهُمْ  
إِلَى الْعَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرِدِ  
وكذا أم قشعم للموت، وأم صبور للأمر الشديد. فقد عرفت أن العلم الجنسي  
يكون للذوات والمعاني ويكون اسماً وكنية.  
خاتمة: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب: هيان  
بن بيان، وللفرس: أبو المضاء، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل.

74 - أَنَا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَنَا  
فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارٍ  
ومثله كيسان علم على العدر. ومنه قوله:  
75 - إِذَا مَا دَعَوَا كَيْسَانَ كَأَنَّ كُهُولَهُمْ  
إِلَى الْعَدْرِ أَدْنَى مِنْ شَبَابِهِمْ الْمُرِدِ  
وكذا أم قشعم للموت، وأم صبور للأمر الشديد. فقد عرفت أن العلم الجنسي  
يكون للذوات والمعاني ويكون اسماً وكنية.  
خاتمة: قد جاء علم الجنس لما يؤلف كقولهم للمجهول العين والنسب: هيان  
بن بيان، وللفرس: أبو المضاء، وللأحمق أبو الدغفاء وهو قليل.

### اسم الإشارة

اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وترك الناظم تعريفه بالحد اكتفاء بحصر  
أفراده بالعدّ وهي ستة لأنه إما مذكر أو مؤنث، وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو  
مجموع (بِدَا) مقصوراً (لِمُفْرِدٍ مُدَكِّرٍ أَشِيرُ) وقد يقال ذاء بهمزة مكسورة بعد  
الألف، وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة (بِذِي وَذِهِ) وته بسكون الهاء وبكسرهما  
أيضاً بإشباع وباختلاس فيهما و (تِي) و (تَا) وذات (عَلَى الْأَتْنَى) المفردة  
(إِقْتَصِرُ) فلا يشار بهذه العشرة لغيرها كما حكاها في التسهيل (وَدَانَ) و (تَانَ)  
لِلْمُتَنَّى الْمُزْتَفِعِ) الأول لذكره والثاني لمؤنثه (وَفِي سِوَاهُ) أي سوى المرتفع  
وهو المجرور والمنتصب (دَيْن) و (دَيْن) بالياء (أَذْكَرُ تُطْعِ) وأما {إن هذان  
لساحران} (طه: 63) فمؤول (وَبِأَوْلَى أَشِيرُ لِيَجْمَعَ مُطْلَقًا) أي مذكراً كان أو  
مؤنثاً (وَالْمَدُّ أَوْلَى) فيه من القصر لأنه لغة الحجاز، وبه جاء التنزيل، قال الله  
تعالى: {ها أنتم أولاء تحبونهم} (آل عمران: 119)، والقصر لغة تميم.  
تنبيه: استعمال أولاء في غير العاقل قليل. ومنه قوله:

76 - دُمَّ الْمَتَزَلِّ بَعْدَ مَنَزَلَةِ اللّوَى  
وَالْعَيْشَ بَعْدَ أَوْلَيْكَ الْيَّامِ

وما تقدم هو فيما إذا كان المشار إليه قريباً (وَلَدَى الْبُعْدِ) وهي المرتبة الثانية  
من مرتبتي المشار إليه على رأي الناظم (انطِقًا) مع اسم الإشارة (بِالْكَافِ)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حَرْفًا) أَلْفٌ انطِقًا مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وحرفاً حال من الكاف: أي انطقن بالكاف محكوماً عليه بالحرفية، وهو اتفاق. ونبه عليه لئلا يتوهم أنه ضمير كما هو في غلامك، ولحق الكاف للدلالة على الخطاب، وعلى حال المخاطب من كونه مذكراً أو مؤنثاً، مفرداً أو مثنى أو مجموعاً فهذه ستة أحوال تضرب في أحوال المشار إليه وهي ستة كما تقدم فذلك ستة وثلاثون يجمعها هذان الجدولان وطريقة هذين الجدولين المشار إليهما أنك تنظر لأحوال المخاطب الستة، فتأخذ كل حال منها مع أحوال المشار إليه الستة مبتدئاً منها بالمفرد بقسميه، ثم بالمثنى كذلك، ثم بالمجموع كذلك، وابتداءً بالمخاطب المذكر المفرد ثم المثنى ثم المجموع. ثم المخاطبة المؤنثة المفردة ثم المثنى ثم المجموع. وإنما قضى على هذه الكاف بالحرفية على اختلاف مواقعها، لأنها لو كانت اسماً لكان اسم الإشارة مضافاً واللازم باطل، لأن اسم الإشارة لا يقبل التنكير بحال. وتلحق هذه الكاف اسم الإشارة (دُونِ لَامٍ) كما رأيت، وهي لغة تميم (أَوْ مَعَهُ) وهي لغة الحجاز. ولا تدخل اللام على الكاف مع جميع أسماء الإشارة بل مع المفرد مطلقاً،

حو ذلك، وتلك. ومع أولى مقصوراً نحو أولاك وأولى لك. وأما المثنى مطلقاً وأولاء الممدود فلا تدخل معهما اللام. (وَاللَّامُ إِن قَدَّمْتَ هَا) التنبيه فهي (مَمْتَنِعَةً) عند الكل، فلا يجوز اتفاقاً هكذا، ولا هاتلك ولا هؤلاء لك كراهة كثرة الزوائد.

تنبيه: أفهم كلامه أن ها التنبيه تدخل على المجرد من الكاف، نحو هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء وعلى المصاحب لها وحدها نحو هذاك وهاتيك وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك، لكن هذا الثاني قليل. ومنه قول طرفة:

77 - رَأَيْتُ بَنِي عَيْبَاءَ لَا يُنْكِرُونَ بَنِي  
وَلَا أَهْلَ هَذَاكَ الطَّرَافِ الْمَمْدُودِ  
(وَبِهْتًا) المجردة من ها التنبيه (أَوْ هَهْتًا) المسبوقه بها (أَبْشِرْ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ)  
أي قربه نحو: {إِنَّا هَهْتًا قَاعِدُونَ} (المائدة: 24) (وَبِهِ الْكَافَ صِلَاً فِي الْبُعْدِ)  
نحو هناك وههناك (أَوْ يَتَمُّ فُ) أي انطق في البعد بتم، نحو: {وَأَرْلِفْنَا ثَم  
الآخرين} (الشعراء: 64) (أَوْ هَهْتًا) بالفتح والتشديد (أَوْ يَهْتَالِكُ) أي بزيادة اللام  
مع الكاف (انْطَقْنَ) على لغة الحجاز كما تقول ذلك نحو: {هَهْتَالِكُ أَبْتَلِي  
الْمُؤْمِنُونَ} (الأحزاب: 11)، ولا يجوز ههناك كما لا يجوز هذالك على اللغتين  
(أَوْ هَهْتًا) بالكسر والتشديد قال الشاعر:

78 - هَهْتًا وَهَهْتًا وَمِنْ هَهْتًا لَهَنَّ بِهَا  
دَاتِ الشَّمَائِلِ وَالْإِيمَانَ هَيْنُومُ

تروى الأولى بالفتح والثانية بالكسر والثالثة بالضم بتشديد النون في الثلاث، وكلها بمعنى، وهو الإشارة إلى المكان، لكن الأوليان للبعيد، والأخيرة للقريب، وربما جاءت للزمان ومنه قوله:

79 - حَنْتُ تَوَارًا وَلَا تَ هَهْتًا حَنْتُ  
وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ تَوَارًا أَجَنْتُ

خاتمة: يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو ها أنا ذا، وها نحن دان، وها نحن أولاء، وها أنا ذي، وها نحن تان؛ وها نحن أولاء، وها

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أنت ذا، وها أنتما دان، وها أنتم أولاء، وها أنت ذه، وها أنتما تان، وها أنتن أولاء،  
وها هو ذا، وها هما دان، وها هم أولاء، وها هي تا، وها هما تان، وها هن أولاء،  
وبغيره قليلاً نحو:

هَإِ نَّ زِي عِدْرُهُ  
وقد تعاد بعد الفصل توكيداً نحو: ها أنتم هؤلاء والله أعلم.

## المَوْضُولُ

(مَوْضُولُ الْأَسْمَاءِ) ما افتقر أبداً إلى عائد أو خلفه، وجملة صريحة أو مؤولة كذا  
حده في التسهيل، فخرج بقيد الأسماء الموصول الحرفي وسيأتي ذكره آخر  
الباب. ويقوله أبداً النكرة الموصوفة بجملة فإنها إنما تفتقر إليها حال وصفها  
بها فقط. ويقوله إلى عائد حيث وإذ فإنها تفتقر أبداً إلى جملة لكن لا تفتقر  
إلى عائد. قوله أو خلفه لإدخال نحو قوله:

80 - سَعَادُ التِّي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا

وقوله:

81 - وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ

مما ورد فيه الربط بالظاهر. وأراد بالمؤولة الظرف، والمجرور، والصفة  
الصريحة على ما سيأتي بيانه. وهذا الموصول على نوعين: نص ومشارك،  
فالنص ثمانية (الذِي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره و(الَّتِي) المفردة لها  
(التي) عاقلة كانت أو غيرها. وفيهما ست لغات: إثبات الياء، وحذفها مع بقاء  
الكسرة وحذفها مع إسكان الذال أو التاء، وتشديدها مكسورة ومضمومة.  
والسادسة حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة (وَالْيَا) منهما (إِذَا مَا تُبَيِّئُ لَا  
تُبَيِّئُ مَا تَلِيهِ) الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي (أُولَ الْعَلَامَةِ) الدالة  
على التثنية وهي الألف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب، تقول  
اللدان واللتان، واللذين، واللتين، وكان القياس اللذيان واللتيان واللذين  
واللتين بإثبات الياء، كما يقال: الشجيان والشجيين في تثنية الشجِيِّ وما  
أشبهه، إلا أن الذي والتي لم يكن لياثهما حظ في التحريك لبناهما، فاجتمعت  
ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (وَالْتُونُ) من مثني الذي والتي (إِنْ  
تُسَدِّدُ فَلَا مَلَامَةَ) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ:  
{وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ} (النساء: 16) وأما في النصب فمنعه البصري وأجازه  
الكوفي وهو الصحيح، فقد قرئ في السبع: {رَبِنَا أَرْنَا اللَّذِينَ أَضَلْنَا} (فصلت:  
29)، {وَالْتُونُ مِنْ دَيْنٍ وَتَيْنٍ} تثنية ذا وتا (سُدِّدَا أَيْضًا) مع الألف باتفاق، ومع  
الياء على الصحيح. وقد قرئ: {فَذَانِكَ بَرَهَانَانِ} (القصص: 32)، و{إحدي  
ابنتي هاتين} (القصص: 27)، بالتشديد فيهما (وَتَعْوِيضُ يَدَاكَ) التشديد من  
المحذوف وهو الياء من الذي والتي، والألف من ذا وتا (قُصِدَا) على الأصح.  
وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس. وألف شددوا وقصدا للإطلاق. انتهى

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حكم تنبيه الذي والتي. وأما (جَمْعُ اللَّذِي) فشيئان: الأول (الألى) مقصوراً وقد  
يمد قال الشاعر:

82 - وَتُبْلَى الْآلَى يَسْتَلْتُمُونَ عَلَى الْآلَى  
تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحَدِيدِ الْقُبْلِ

وقال الآخر:  
83 - أَبِي اللَّهِ لِلشُّمِّ الْأَلَاءِ كَأَنَّهُمْ  
سُيُوفٌ أَجَادَ الْقَيْنُ يَوْمًا صِقَالَهَا

والكثير استعماله في جمع من يعقل، ويستعمل في غيره قليلاً. وقد يستعمل  
أيضاً جمعاً للتي كما في قوله في البيت الأول على الألى تراهن وقوله:

84 - مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْآلَى كَنَّ قَبْلَهَا

والثاني (الذِين) بالياء (مُطْلَقًا) أي رفعاً ونصباً وجرراً (وَبَعْضُهُمْ) وهم هذيل أو  
عقيل (بِالْوَلْوِ رَفْعًا تَطَقًا) قال:

85 - تَحْنُ الدَّوْنَ صَبَّحُوا الصَّبَا  
يَوْمَ النَّحِيلِ غَارَةً مِلْحَا

تنبيه: من المعلوم أن الألى اسم جمع لا جمع، فإطلاق الجمع عليه مجاز، وأما  
الذِين فإنه خاص بالعقلاء، والذي عام في العاقل وغيره، فهما كالعالم والعالمين  
انتهى (بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ) بإثبات الياء وحذفها فيهما (الَّتِي قَدْ جُمِعَا) التي مبتدأ، وقد  
جمع خبره وباللات متعلق بجمع، أي التي قد جمع باللاتي واللاتي نحو: {واللاتي  
يأتين الفاحشة من نسائكم} (النساء: 15)، {واللاتي ينسن من المحيض}  
(الطلاق: 40)، وقد تقدم أنها تجمع على الألى وتجمع أيضاً على اللواتي بإثبات  
الياء وحذفها، وعلى اللواء ممدوداً ومقصوراً، وعلى اللا بالقصر واللاءات مبنياً  
على الكسرة أي معرباً إعراب أولات، وليست هذه بجموع حقيقة وإنما هي  
أسماء جموع (وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ تَرَرًا وَقَعًا) واللاء مبتدأ، ووقع خبره، وكالذِين متعلق  
به، ونزراً أي قليلاً حال من فاعل وقع، وهو الضمير المستتر فيه والألف  
للإطلاق والمعنى أن اللاء وقع جمعاً للذي قليلاً، كما وقع الألى جمعاً للتي كما  
تقدم، ومن هذا قوله:

86 - قَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ  
عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا

والمشترك ستة: مين وما وأل وذو وأي على ما سيأتي شرحه، وقد أشار إليه  
بقوله: (وَمَنْ وَمَا وَالْ تُسَاوِي) أي في الموصولية (مَا دُكِرَ) من الموصولات  
(وَهَكَذَا دُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ) بهذا فأما من فالأصل استعمالها في العالم  
وتستعمل في غيره لعارض تشبيهه به كقوله:

87 - أَسِرَبَ الْقَطَا هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ

لَعَلِّي إِلَى مَنْ قَدْ هَوَيْتُ أَطِيرُ  
وقوله:

88 - أَلَا عِمَّ صَبَاحاً أَيُّهَا الطَّلُّ الْبَالِي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وَهَلْ يَعْمَنَ مَنْ كَانَ فِي الْعُضْرِ الْخَالِي  
أو تغليه عليه في اختلاط نحو: {ولله يسجد من في السموات ومن في  
الأرض} (الحج: 18)، أو اقترانه به في عموم فصل بمن نحو: {فمنهم من  
يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع}  
(النور: 45)، لا قترانه بالعاقل في كل دابة. وتكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث  
مفرداً كان أو مثنى أو مجموعاً، والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ نحو: {ومنهم  
من يؤمن به} (يونس: 40)، {ومن يقنت منكن} (الأحزاب: 31) ويجوز اعتبار  
المعنى نحو: {ومنهم من يستمعون إليك} (يونس: 42) ومنه قوله:

89 - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي

تَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَصْطَحِبَانِ

وأما ما فإنها لغير العالم نحو: {ما عندكم ينفد} (النحل: 96)، وتستعمل في  
غيره قليلاً إذا اختلط به نحو: {يسبح لله ما في السموات وما في الأرض}  
(الجمعة: 1)، وتستعمل أيضاً في صفات العالم نحو: {فانكحوا ما طاب لكم  
من النساء} (النساء: 3)، وحكى أبو زيد سبحان ما يسبح الرعد بحمده،  
وسبحان ما سخركنّ لنا. وقيل بل هي فيها لذوات من يعقل. وتستعمل في  
المبهم أمره كقولك - وقد رأيت شبحاً من بعد -: انظر إلى ما أرى؛ وتكون  
بلفظ واحد كمن.

تنبيه: تقع من وما موصولتين كما مر، واستفهاميتين نحو من عندك، وما عندك،  
وشرطيتين نحو: {من يهد الله فهو المهتد} (الإسراء: 97)، {وما تنفقوا من  
خير يوف إليكم} (البقرة: 272)، ونكرتين موصوفتين كقوله:

90 - أَلَا رَبُّ مَنْ تَعَنَّسَهُ لَكَ تَاصِحٌ

وقوله:

91 - رَبِّ مَنْ أَنْصَجْتُ عَيْظاً قَلْبُهُ

قَدْ تَمَنَّى لِي مَوْتاً لَمْ يُطْعُ

وقوله:

92 - لِمَا تَافِعَ يَسْعَى فَلَا تَكُنْ

بشيء بعيد نفعه الدهر ساعياً

وقوله:

93 - رَبِّ مَا تَكَرَّهُ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمْرِ

لَهُ قَرْجَةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

ومن ذلك فيهما قولهم: مررت بمن معجب لك، وبما معجب لك. ويكونان أيضاً  
نكرتين تامتين: أما من فعلى رأي أبي عليّ زعم أنها في قوله:

94 - وَنِعَمَ مَنْ هُوَ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ

تميز والفاعل مستتر وهو المخصوص بالمدح. وقال غيره من موصول  
فاعل، وقوله هو مبتدأ خبره هو آخر محذوف على حد قوله شعري شعري.  
وأما ما فعلى رأي البصريين إلا الأخفش في نحو ما أحسن زيدا؛ إذ المعنى  
شيء حسن زيدا على ما سيأتي بيانه في بابه. وفي باب نعم وبئس عند كثير  
من النحويين المتأخرين منهم الزمخشري نحو غسلته غسلًا نعمًا، أي نعم شيئاً

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فما نصب على التمييز. وأما أل فللعاقل وغيره. وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور. وذهب المازني إلى أنها حرف موصول، والأخفش إلى أنها حرف تعريف. والدليل على اسميتها أشياء: الأول عود الضمير عليها في نحو قد أفلح المتقي ربه. وقال المازني عائد على موصوف محذوف. ورد بأن لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وليس هذا منها. الثاني استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو جاء الكريم، فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف. الثالث إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذٍ معها أحق منه بدونها. الرابع دخولها على الفعل في نحو:

95 - مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التُّرَضَى حُكُومَتُهُ

والمعرفة مختصة بالاسم. واستدل على حرفيتها بأن العامل يتخطاها نحو مررت بالضارب، فالمجرور ضارب ولا موضع لآل؟ ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب. قال الشلوبين الدليل على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم، فلو كانت اسماً لكان فاعلاً واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يسלט عليها عامل الموصول. وأجاب في شرح التسهيل بأن مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه، لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجملة لا تتأثر بالعوامل، فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى. ويلزم في ضمير أل اعتبار المعنى نحو الضارب والضاربة والضاربين والضاربات. وأما ذو فإنها للعاقل وغيره قال الشاعر:

96 - دَاك حَلِيلِي وَدُو يُوَاصِلِي  
يَرْمِي وَرَائِي يَامَسْتَهُمْ وَأَمْسَلِمَهُ  
وقال الآخر:

97 - فَقُولَا لِهَذَا الْمَرْءِ دُو جَاءَ سَاعِيَاً

هَلُمَّ فَإِنَّ الْمَشْرِفِيَّ الْفَرَائِضُ  
وقال الآخر:

98 - فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ  
فَحَسْبِي مِنْ دُو عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا  
وقال الآخر:

99 - فَإِنَّ الْمَاءَ مَاءُ أَبِي وَجَدِّي  
وَبِرِّي دُو حَقَرْتُ وَدُو طَوَيْتُ  
والمشهور فيها البناء وأن تكون بلفظ واحد كما في الشواهد. وبعضهم يعربها إعراب ذي بمعنى صاحب، وقد روي بالوجهين قوله:

100 - فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا  
(وكألتي أيضاً لديهم) أي عند طيء (ذات) أي بعض طيء ألقى بدو تاء التأنيت مع بقاء البناء على الضم، حكى الإفرأء: بالفضل ذو فضلكم الله به، والكرامة ذات أكرمكم الله به (ومَوْضِعُ اللَّاتِي أْتَى دَوَاتُ) جمعاً لذات. قال

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الراجز:

101 - جَمَعْتُهَا مِنْ أَيْتُقِ مَوَارِقِ  
ذَوَاتِ يَنْهَضْنَ يَغْيِرُ سَائِقِي

تنبيه: ظاهر كلام الناظم أنه إذا أريد غير معنى التي واللاتي يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول في ثنية ذو وذات وجمعهما. قال الناظم: وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فأضربت عنه لذلك، لكن نقل الهروي وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (وَمِثْلُ مَا) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه بلفظ واحد (ذَا) إذا وقعت (بَعْدَ مَا اسْتِفْهَام) باتفاق (أَوْ) بعد (مَنْ) استفهام على الأصح وهذا (إِذَا لَمْ تُلْعَ) ذا (فِي الْكَلَامِ) والمراد بإلغائها أن تجعل مع ما أو من اسماً واحداً مستفهماً به ويظهر أثر الأمرين في البديل من اسم الاستفهام وفي الجواب، فتقول عند جعلك ذا موصولاً: ماذا صنعت أخيراً أم شر بالرفع على البديلية من ما لأنه مبتدأ وذا وصلته خبر، ومثله من ذا أكرمت أزيد أم عمرو قال الشاعر:

102 - أَلَا تَسْأَلِينَ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ  
أَتَحِبُّ قَيْقُصِي أَمْ صَلَالٌ وَبَاطِلٌ

وتقول عند جعلهما اسماً واحداً: ماذا صنعت أخيراً أم شراً، ومن ذا أكرمت أزيداً أم عمراً بالنصب على البديلية من ماذا أو من ذا لأنه منصوب بالمفعولية مقدماً وكذا تفعل في الجواب نحو: {يسألونك ماذا ينفقون قل العفو} (البقرة: 219) قرأ أبو عمرو برفع العفو على جعل ذا موصولاً، والباقون بالنصب على جعلها ملغاة كما في قوله تعالى: {ماذا أنزل ربكم قالوا خيراً} (النحل: 30)، فإن لم يتقدم على ذا ما ومن الاستفهاميتان لم يجز أن تكون موصولة، وأجازه الكوفيون تمسكاً بقوله:

103 - عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ  
تَجَوُّتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقٌ

وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي وهذا طليق محمولاً.

تنبيه: يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشاراً بها نحو ماذا التواني؟ وماذا الوقوف؟ وسكت عنه لوضوحه (وكلها) أي كل الموصولات (يَلْرَمُ) أن تكون (بَعْدَهُ صِلَةٌ) تعرفه ويتم بها معناه إما ملفوظة نحو جاء الذي أكرمته أو منوية كقوله:

104 - نَحْنُ الْأَلَى قَا جَمَعُ جُمُو  
عَكَ ثُمَّ وَجَّهَهُمُ إِلَيْنَا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة بدلالة المقام، وأفهم بقوله بعده أنه لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول وأما نحو: {وكانوا فيه من الزاهدين} (يوسف: 20) ففيه متعلق بمحذوف دلت عليه صلة آل لا بصلتها والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين ويشترط في الصلة أن تكون معهودة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أو منزلة منزلة المعهود وإلا لم تصلح للتعريف فالمعهودة نحو جاء الذي قام أبوه، والمنزلة منزلة المعهود هي الواقعة في معرض التهويل والتفخيم نحو {فغشيتهم من اليم ما غشيتهم} (طه: 78)، {فأوحى إلى عبده ما أوحى} (النجم: 10)، وأن تكون (عَلَى صَمِيرٍ لَأَيُّقٍ) بالموصول أي مطابق له في الأفراد والتذكير وفروعهما (مُسْتَمَلَّةً) ليحصل الربط بينهما وهذا الضمير هو العائد على الموصول وربما خلفه اسم ظاهر كقوله:

105 - سَعَادُ الَّتِي أَصْنَاكَ حُبُّ سَعَادَا

وقوله:

106 - وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ  
كما سبقت الإشارة إليه وهو شاذ فلا يقاس عليه.

تنبيه: الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في العائد، وإن خالف لفظه معناه فلك في العائد وجهان: مراعاة اللفظ وهو الأكثر، ومراعاة المعنى كما سبقت الإشارة إليه وهذا ما لم يلزم من مراعاة اللفظ فإن لزم ليس نحو أعط من سألتك لا من سألك وجبت مراعاة المعنى (وَجُمْلَةٌ أَوْ تَبِيهَةٌ) من ظرف ومجرور تامين (الَّذِي وَصِلَ بِهِ) الموصول (كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ) فعندي ظرف تام صلة من وابنه كفل جملة اسمية صلة الذي. وإنما كان الظرف والمجرور التامان شبيهين بالجملة لأنهما يعطيان معناها لوجوب كونهما هنا متعلقين بفعل مسند إلى ضمير الموصول تقديره الذي استقر عندك والذي استقر في الدار. وخرج عن ذلك ما لا يشبه الجملة منهما وهو الظرف والمجرور الناقصان نحو جاء الذي اليوم والذي بك، فإنه لا يجوز لعدم الفائدة.

تنبيه: من شرط الجملة الموصول بها مع ما سبق أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، فلا يجوز جاء الذي أضربه أو ليته قائم أو رحمه الله خلافاً للكسائي في الكل وللمازني في الأخيرة وأما قوله:

107 - وَإِنِّي لَهَاجٌ تَطْرَهُ قَبْلَ الَّتِي  
لَعَلِّي وَإِنَّ سَطَطْتُ نَوَاهَا أُرُورَهَا

وقوله:

108 - وَمَاذَا عَسَى الْوَأَشُونَ أَنْ يَتَحَدَّثُوا  
سِوَى أَنْ يَقُولُوا إِنِّي لِكِ عَاشِقٌ

فمخرج على إضمار قول في الأول أي قبل التي أقول فيها لعلي أزورها، وأن ماذا في الثاني اسم واحد وليست ذا موصولة لموافقة عسى لعل في المعنى وأن تكون غير تعجبية، فلا يجوز جاء الذي ما أحسنه وإن كانت عندهم خبرية، وأجازه بعضهم وهو مذهب ابن خروف قياساً على جواز النعت بها، وأن لا تستدعي كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء الذي لكنه قائم (وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ) أي خالصة الوصفية (صِلَةٌ أَلٍ) الموصولة. والمراد بها هنا اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة، وفي الصفة المشبهة خلاف. وجه المنع أنها لا تؤول بالفعل لأنها للثبوت ومن ثم كانت أَلٍ الداخلة على اسم التفصيل ليست موصولة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بالانفاق، وخرج بالصريحة الصفة التي غلبت عليها الاسمىة نحو أبطح وأجرع وصاحب، فأل في مثلها حرف تعريف لا موصولة. والصفة الصريحة مع أل اسم لفظاً فعل معنى ومن ثم حسن عطف الفعل عليها نحو: {فالمغيرات صباحاً فأثرن به نفعاً} (العاديات: 3—4) – {إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرصاً حسناً} (الحديد: 18) وإنما لم يؤت بها فعلاً كراهة أن يدخلوا على الفعل ما هو على صورة المعرفة الخاصة بالاسم فراعوا الحقين (وَكُوْنُهَا) أي صلة أل (يُمْعَرَبُ الْأَفْعَالُ) وهو المضارع (قُلْ) من ذلك قوله:

109 - مَا أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْصِي حُكُومَتُهُ

وَلَا الْأَصِيلِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهو مخصوص عند الجمهور بالضرورة، ومذهب الناظم جوازه اختياراً وفاقاً لبعض الكوفيين، وقد سمع منه أبيات.

تنبيه: شذ وصل أل بالجملة لإسمية كقوله:

110 - مِنْ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ مِنْهُمْ

لَهُمْ دَاتٌ رِقَابٌ بَيْنِي مَعَدٌّ

وبالظرف كقوله:

111 - مَنْ لَا يَزَالُ شَاكِرًا عَلَى الْمَعَّةِ

فَهُوَ حَرٌّ بِعَيْشَةٍ دَاتٍ سَعَةٍ

و (أَيُّ) تستعمل موصولة خلافاً لأحمد بن يحيى في قوله أنها لا تستعمل إلا شرطاً أو استفهاماً، وتكون بلفظ واحد في الإفراد والتذكير وفروعهما (كَمَا) وقال أبو موسى إذا أريد بها المؤنث لحقتها التاء، وحكى ابن كيسان أن أهل هذه اللغة يشنونها ويجمعونها (وَأَعْرَبَتْ) دون أخواتها (مَا لَمْ تُصَفْ وَصَدْرٌ وَصَلِيهَا صَمِيْرٌ أَنْحَدَفَ) فإن أضيفت وحذف صدر صلتها بنيت على الضم نحو: {ثم لنز عن من كل شيعة أيهم أشد} (مريم: 69)، التقدير أيهم هو أشد، وإن لم تصف أو لم يحذف نحو أي قائم وأي هو قائم وأيهم هو قائم أعربت، وقد سبق الكلام على سبب إعرابها في المبنيات (وَبَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة وهو الخليل ويونس ومن وافقهما (أَعْرَبَ) أَياً (مُطْلَقاً) أي وإن أضيفت وحذف صدر صلتها، وتاولا الآية: أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير {ثم لنز عن من كل شيعة} (مريم: 69)، الذي يقال فيه أيهم أشد. وأما يونس فجعلها استفهامية أيضاً لكنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل، لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب، واحتج عليهما بقوله:

112 - إِذَا مَا لَقِيَتْ بَيْنِي مَالِكٍ

فَسَلَّمَ عَلَيَّ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ

بضم أي لأن حروف الجر لا يضم بينها وبين معمولها قول ولا تعلق. وبهذا يبطل قول من زعم أن شرط بنائها أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة، ذكر هذا الشرط ابن إياز وقال نص عليه النقيب في الأمالي. ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع، وقد قرىء شاذاً أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهان: الأول لا تضاف أي لنكرة خلافاً لابن عصفور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم كما في الآية والبيت. وسأل الكسائي لم لا يجوز أعجني أيهم قام فقال أي كذا خلقت. الثاني تكون أي موصولة كما عرف. وشرطاً نحو: {أَيًّا مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} (الإسراء: 110) واستفهاماً نحو: {فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ} (الأنعام: 81)، وصلة لنداء ما فيه أل، ونعتاً لنكرة. دالاً على الكمال نحو مررت برجل أي رجل، وتقع حالاً بعد المعرفة نحو هذا زيد أي، رجل ومنه قوله:

113 - فَأَوْمَيْتُ إِبْمَاءً حَفِيْفًا لِحَبْتِي  
قَلِيلِهِ عَيْتًا حَبْتِي أَيَّمَا فَتَى

{وَفِي ذَا الْحَدْفِ} المذكور في صلة أي وهو حذف العائد إذا كان مبتدأ (أَيًّا عَيْرُ أَيِّ) من الموصولات (يَقْتَفِي) غير أي مبتدأ، ويقتفي خبره، وأياً مفعول مقدم. وأصل التركيب غير أي من الموصولات يقتفي أياً أي يتبعها في جواز حذف صدر الصلة (إِنْ يُسْتَطْلَ وَضَلُّ) نحو ما أنا بالذي قائل لك سوءاً أي بالذي هو قائل لك، ومنه: {وهو الذي في السماء إله} (الزخرف: 84) أي هو في السماء إله (وَإِنْ لَمْ يُسْتَطْلَ) الوصل (فَالْحَدْفُ تَرُّزٌ) لا يقاس عليه وأجازه الكوفيون. ومنه قراءة يحيى بن يعمر «تماماً على الذي أحسن» وقراءة مالك بن دينار وابن السماك ما يعوضه بالرفع. وقوله:

114 - لَا تَتَوَّ إِلَّا الَّذِي حَيَّرُ فَمَا شَقِيَّتْ  
إِلَّا نُفُوسُ الْأَلَى لِلشَّرِّ تَأْوُنَا  
وقوله:

115 - مَنْ يُعَنَّ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفِهَ  
وَلَا يَحْدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

{وَأَبَوْا أَنْ يُخَيَّرُوا} العائد المذكور أي يقتطع ويحذف (إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي) بعد حذفه (لِوَضَلِّ مُكْمِلٍ) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهها لأنه والحالة هذه لا يدري أهنالك محذوف أم لا لعدم ما يدل عليه، ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها، فلا يجوز جاني الذي يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار على أن المراد هو يضرب أو هو أبوه قائم أو هو عندك أو هو في الدار، ولا يعجني أيهم يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو في الدار كذلك، أما إذا كان الباقي غير صالح للوصل بأن كان مفرداً أو خالياً عن العائد نحو أيهم أشد {وهو الذي في السماء إله} (الزخرف: 84) جاز كما عرفت للعلم بالمحذوف.

تنبيهان: الأول ذكر غير الناظم لحذف العائد المبتدأ شروطاً أخرى: أحدها أن لا يكون معطوفاً نحو جاء الذي زيد وهو فاضلان. ثانيها أن لا يكون معطوفاً عليه نحو جاء الذي هو وزيد قائمان، نقل اشتراط هذا الشرط عن البصريين، لكن أجاز الفراء وابن السراج في هذا المثال حذفه. ثالثها أن لا يكون بعد لولا نحو جاء الذي هو لأكرمك. الثاني أفهم كلامه أن العائد إذا كان مرفوعاً غير مبتدأ لا يجوز حذفه فلا يجوز جاء اللذان قام ولا اللذان جنَّ (وَالْحَدْفُ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة أو العرب (كَثِيرٌ مُنْجَلِي فِي عَائِدٍ مُنْصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ يَفْعَلُ) تام (أَوْ وَصَفٍ) هو غير صلة آل فالفعل (كَمَنْ تَرَجُّو يَهَبُ) أي نرجوه، أو هذا الذي بعث الله رسولا أي بعثه، ومما عملت أيدينا أي عملته، والوصف كقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

116 - ما اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلٍ فَأُحْمَدُهُ بِهِ

فَمَا لَدَىٰ غَيْرِهِ تَفَعُّ وَلَا صَرَرُ

أي الذي الله موليكه فضل، وخرج عن ذلك نحو جاء إياه أكرمت، وجاء الذي إنه فاضل، وجاء الذي كانه زيد، والضاربها زيد هند، فلا يجوز حذف العائد في هذه الأمثلة، وشذ قوله:

117 - مَا الْمُسْتَفِرُّ الْهَوَىٰ مَحْمُودَ عَاقِبَةٍ

وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفُوْ بِلا كَدْرٍ

وقوله:

118 - فِي الْمُعَقَّبِ الْبُعْيِ أَهْلَ الْبُعْيِ مَا

يَنْهَىٰ أَمْرًا حَازِمًا إِنْ يَسَأَمَا

119 - أَحْ مُجْلِسٌ وَآفٍ صَبُورٌ مُّخَافِطٌ

عَلَى الْوُدِّ وَالْعَهْدِ الَّذِي كَانَ مَالِكُ

أي كانه مالك.

تنبيهات: في عبارته أمور: الأول ظاهر أن حذف المنصوب بالوصف كثير كالمنصوب بالفعل وليس كذلك، ولعله إنما لم ينبه عليه للعلم بأصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع إرشاده إلى ذلك بتقديم الفعل وتأخير الوصف. الثاني ظاهرها أيضاً التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي هو صلتها. ومذهب الجمهور أن منصوب صلة ال لا يجوز حذفه. وعبارة التسهيل وقد يحذف منصوب صلة الألف واللام. الثالث شرط جواز حذف هذا العائد أن يكون متعيناً للربط قاله ابن عصفور، فإن لم يكن معيناً لم يجز حذفه نحو جاء الذي ضربته في داره. الرابع إنما لم يقيد الفعل بكونه تاماً اكتفاء بالتمثيل كما هي عادته. الخامس إذا حذف العائد المنصوب بشرطه ففي توكيده والعطف عليه خلاف أجازته الأخص والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة، واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت متأخرة عنه نحو هذه التي عانقت مجردة: أي عانقتها مجردة، فإن كانت الحال متقدمة نحو هذه التي مجردة عانقت فأجازها ثعلب ومنعها هشام. وهذا شروع في حكم حذف العائد المجرور، وهو على نوعين: مجرور بالإضافة ومجرور بالحرف. وبدأ بالأول فقال: (كَذَاكَ) أي مثل حذف العائد المنصوب المذكور في جوازه وكثرته (حَدَفُ مَا يَوْصَفُ) عامل (حُفِصًا كَأَنَّ قَاضٍ بَعَدَ) فعل (أَمْرٍ مِنْ قَصَى) قال تعالى: {فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ} (طه: 72)، أي قاضيه. ومنه قوله:

120 - وَيَصْغُرُ فِي عَيْنِي تِلَادِي إِذَا انْتَت

يَمِينِي بِإِذْرَاكِ الَّذِي كُنْتُ طَالِبًا

أي طالبه. أما المجرور بإضافة غير وصف نحو جاء الذي وجهه حسن، أو بإضافة وصف غير عامل نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس فلا يجوز حذفه. تنبيه: إنها لم يقيد الوصف بكونه اكتفاء بإرشاد المثال إليه و (كذَا) يجوز حذف العائد (الَّذِي جُرَّ) وليس عمدة ولا محصوراً (بِمَا الْمَوْضُولَ جَرَّ) من الحروف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مع اتحاد متعلقي الحرفين لفظاً ومعنى (كَمَرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهَوَّ بَرَّ) أي مررت به  
ومنه، {ويشرب مما تشربون} (المؤمنون: 33)، أي منه. وقوله:  
121 - لَا تَزَكَّتْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَتْ

أَبْتَاءُ يَعْصِرُ جَيْنَ اضْطَرَّهَا الْقَدْرُ أَي رَكَتْ إِلَيْهِ وَقَوْلُهُ:  
122 - لَقَدْ كُنْتُ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً

قَبْحٌ لِأَنَّ مِنْهَا بِالَّذِي أَنْتَ بَائِحٌ أَي بَائِحٌ بِهِ. وَخَرَجَ عَنِ ذَلِكَ نَحْوَ جَاءَ الَّذِي مَرَرْتُ  
بِهِ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَا مَرَرْتُ إِلَّا بِهِ، وَرَغِبْتُ فِي الَّذِي رَغِبْتُ عَنْهُ، وَحَلَلْتُ فِي  
الَّذِي حَلَلْتُ بِهِ، وَمَرَرْتُ بِالَّذِي مَرَرْتُ بِهِ تَعْنِي بِإِحْدَى الْبَاءَيْنِ لِلْسَّبَبِيَّةِ وَالْأُخْرَى  
الْإِلْصَاقِ، وَزَهَدْتُ فِي الَّذِي رَغِبْتُ فِيهِ، وَسَرَرْتُ بِالَّذِي فَرَحْتُ بِهِ، وَوَقَفْتُ عَلَى  
الَّذِي وَقَفْتُ عَلَيْهِ تَعْنِي بِأَحَدِ الْفَعْلَيْنِ الْوَقْفِ وَالْآخِرِ الْوُقُوفِ، فَلَا يَجُوزُ حَذْفُ  
العائد في هذه الأمثلة. وأما قول حاتم:

123 - وَمِنْ حَسَدٍ يَجُورُ عَلَيَّ قَوْمِي  
وَإِيَّ الدَّهْرِ دُو لَمْ يَحْسُدُونِي

أَي فِيهِ. وَقَوْلُ الْآخِرِ:

124 - وَإِنَّ لِسَانِي شَيْهَدُهُ بِشَيْئِي بِهَا  
وَهُوَ عَلَيَّ مَنْ صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقْمُ

أَي عَلَيْهِ فَشَاذَانُ وَحُكْمُ الْمُوصُوفِ بِالْمُوصُولِ فِي ذَلِكَ حُكْمُ الْمُوصُولِ كَمَا فِي  
قَوْلِهِ:

125 - لَا تَزَكَّتْ إِلَى الْأَمْرِ الَّذِي رَكَتْ

البيت. وقد أعطى الناظم ما أشرت إليه من القيود بالتمثيل.

تنبيهات: الأول حذف العائد المنصوب هو الأصل، وحمل المجرور عليه لأن كلاً  
منهما فضلة. واختلف في المحذوف من الجار والمجرور أولاً: فقال الكسائي  
حذف الجار أولاً ثم حذف العائد. وقال غيره حذفاً معاً. وجوز سيويه والأخفش  
الأميرين اهـ. الثاني قد يحذف ما علم من موصول غير أل، ومن صلة غيرها:  
فالأول كقوله:

126 - أَمِنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ  
وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ

والثاني كقوله:

127 - تَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو  
عَكَ تُمْ وَجْهَهُمُ إِلَيْنَا

وقد تقدم هذا الثاني.

خاتمة: الموصول الحرفي كل حرف أول مع صلته بمصدر وذلك ستة: أن وأن  
وما وكى ولو والذي نحو: {أو لم يكفهم أنا أنزلنا} (العنكبوت: 51)، {وأن  
تصوموا خير لكم} (البقرة: 184)، {بما نسوا يوم الحساب} (ص: 26)،  
{لكيلا يكون على المؤمنين حرج} (الأحزاب: 37)، {يود أحدهم لو يعمر} (البقرة: 96)، {وخضتم كالذي خاضوا} (التوبة: 69).

المُعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

(أَل) بجملتها (حَرْفٌ تَعْرِيفِي) كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه في التسهيل وشرحه (أَوْ اللَّامُ قَطُّ) كما هو مذهب بعض النحاة ونقله في شرح الكافية عن سيبويه (فَتَمَطَّ عَرَّفَتْ قُلُ فِيهِ التَّمَطُّ) فالهمزة على الأول عند الأول همزة قطع أصلية وصلت لكثرة الاستعمال، وعند الثاني زائدة معتد بها في الوضع، وعلى الثاني همزة وصل زائدة لا مدخل لها في التعريف، وقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف، وللزوم فتح همزته، وهمزة الوصل مكسورة وإن فتحت فلعارض كهمزة أيمن الله فإنها فتحت لئلا ينتقل من كسر إلى ضم دون حاجز حصين، وللوقوف عليها في التذكر، وإعادتها بكمالها حيث اضطر إلى ذلك كقوله:  
128 - يَا خَلِيلِيَّ اِرْبَعًا وَاسْتَحْبِرَا الْ  
مَنْزِلَ الدَّارِسَ عَنْ حَيِّ جِلَالٍ

مَنْزِلَ سَخِقِ الْبُورِ عَقِي تَعْدَكَ الْ  
قَطْرُ مَعْنَاهُ وَتَأْوِبُ السَّمَالِ  
وكقوله:

129 - دَعُ دَا وَعَجَّلُ دَا وَالْحِفْنَا يَدَال  
بِالسَّخْمِ إِنَّا قَدْ مَلَلْنَا بَحْلُ

ودليل الثاني شيان: الأول هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها، ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه، وأن قولك رجل والرجل في قافيتين لا يعد إيطار ولو أنه ثنائي لقام بنفسه. الثاني أن التعريف ضد التنكير وعلم التنكير حرف أحادي وهو التنوين فليكن مقابله كذلك، وفيهما نظر وذلك لأن العامل يتخطى ها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على حرفين، وأيضاً فهو لا يقوم بنفسه، ولا الجنسية من علامات التنكير وهي على حرفين فهلا حمل المعرف عليها. واعلم أن اسم الجنس الداخل عليه أداة التعريف يشار به إلى نفس حقيقته الحاضرة في الذهن من غير اعتبار لشيء مما صدق عليه من الأفراد، نحو الرجل خير من المرأة، فالأداة في هذا لتعريف الجنس، ومدخولها في معنى علم الجنس، وقد يشار به إلى حصة مما صدق عليه من الأفراد معينة في الخارج لتقدم ذكرها في اللفظ صريحاً أو كناية، نحو {وليس الذكر كالأنثى} (آل عمران: 36)، فالذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنياً عنه بما في قوله: {نذرت لك ما في بطني محرراً} (آل عمران: 35) فإن ذلك كان خاصاً بالذكور، والأنثى تقدم ذكرها صريحاً في قولها: {رب إنني وضعتها أنثى} (آل عمران: 36)، أو لحضور معناها في علم المخاطب نحو: {إذ هما في الغار} (التوبة: 40)، أو حثه نحو القرطاس لمن فوق سهماً، فالأداة لتعريف العهد الخارجي ومدخولها في معنى علم الشخص، وقد يشار به إلى حصة غير معينة في الخارج بل في الذهن نحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج. ومنه: {وأخاف أن يأكله الذئب} (يوسف: 13)، والأداة فيه لتعريف العهد الذهني ومدخولها في معنى النكرة، ولهذا نعت بالجملة في قوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

130 - وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي

وقد يشار به إلى جميع الأفراد على سبيل الشمول إما حقيقة نحو: {إن الإنسان لفي خسر} (العصر: 2)، أو مجازاً نحو أنت الرجل علماً وأدباً، فالأداة في الأول لاستغراق أفراد الجنس ولهذا صح الاستثناء منه، وفي الثاني لاستغراق خصائصه مبالغة. ومدخول الأداة في ذلك في معنى نكرة دخل عليها كل (وَقَدْ تُزَادُ) أل كما يزداد غيرها من الحروف فتصحب معرفاً بغيرها وباقياً على تنكيره، وتزداد (لَا زَمًا) وغير لازم، فاللازم في ألفاظ محفوظة وهي الأعلام التي قارنت أل وضعها (كَاللَّاتِ) والعزى على صنمين، والسموأل علمي رجلين (وَ) الإشارة نحو (الآن) للزمن الحاضر بناء على أنه معرف بما تعرفت به أسماء الإشارة لتضمنه معناها، فإنه جعل في التسهيل ذلك علة بنائه وهو قول الزجاج، أو أنه متضمن معنى أداة التعريف، ولذلك بني لكنه رده في شرح التسهيل أهما على القول بأن الأداة فيه لتعريف الحضور فلا تكون زائدة (وَالَّذِينَ تُمُّ اللَّاتِي) وبقية الموصولات مما فيه أل بناء على أن الموصول يتعرف بصلته. وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بأل إن كانت فيه نحو الذي وإلا فبنيتها نحو من وما إلا أياً فإنها تتعرف بالإضافة، فعلى هذا لا تكون أل زائدة. وغير اللازم على ضربين اضطراري وغيره وقد أشار إلى الأول بقوله (وَلَا ضَطْرَارٍ) أي في الشعر (كَبَنَاتِ الْأُوبَرِ) في قوله:

131 - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا

وَلَقَدْ تَهَيَّئْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأُوبَرِ

أراد بنات أوبر لأنه علم على ضرب من الكمأة رديء كما نص عليه سيويه، وزعم المبرد أن بنات أوبر ليس بعلم، فال عنده غير زائدة بل معرفة و (كَدًّا) من الاضطراري زيادتها في التمييز نحو: (وَطَبِئْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ السَّرِي) في قوله:

132 - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتُ وَجُوهَنَا

صَدَدْتُ وَطَبِئْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو  
أراد طبت نفساً لأن التمييز واجب التنكير خلافاً للكوفيين. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ) أي المنقولة (عَلَيْهِ دَخَلًا لِلْمَحِ مَا قَدْ كَانَ) ذلك البعض (عَنْهُ تُقَالُ) مما يقبل أل من مصدر (كَالْقَصْلِ وَ) صفة مثل (الْحَارِثِ وَ) اسم عين مثل (التُّعْمَانِ) وهو في الأصل اسم من أسماء الدم. وأفهم قوله وبعض الأعلام أن جميع الأعلام المنقولة مما يقبل أل لا يثبت له ذلك وهو كذلك، فلا تدخل على نحو محمد وصالح ومعروف إذ الباب سماعي. وخرج عن ذلك غير المنقول كسعاد، وأدد والمنقول عما لا يقبل أل كيزيد وبشكر فأما قوله:

133 - رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بَنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا

فضرورة سهلها تقدم ذكر الوليد. ثم قوله للمح أراد أن جواز دخول أل على هذه الأعلام مسبب عن لمح الأصل أي ينتقل النظر من العلمية إلى الأصل فيدخل أل (فَذِكْرُ) أل (دَا) حينئذٍ (وَحَدْفُهُ سِيَّان) إذ لا فائدة مترتبة على ذكره، وإن أراد أن دخول أل سبب للمح الأصل فليساً بسيين لما يترتب على ذكره من

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الفائدة وهو لمح الأصل. نعم هما سيان من حيث عدم إفادة التعريف فليحمل كلامه عليه. قال الخليل دخلت آل في الحرث والقاسم والعباس والضحاك والحسن والحسين لتجعله الشيء بعينه.

تنبيه: في تمثيله بالنعمان نظر لأنه مثل به في شرح التسهيل لما قارنت الأداة فيه نقله، وعلى هذا فالأداة فيه لازمة والتي للمح الأصل ليست لازمة (وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا) على بعض مسمياته (بِالْعَلْبَةِ) عليه (مُصَافٌ) كابن عباس وابن عمر وابن الزبير وابن مسعود فإنه غلب على العبادة حتى صار علماً عليهم دون من عداهم من إخوتهم (أَوْ مَصْحُوبٌ أَلٌ) العهدية (كَالْعَقَبَةِ) والمدينة والكتاب والصعق والنجم لعقبة أيلي، ومدينة طيبة، وكتاب سيبويه، وخويلد بن نفيل، والثريا (وَحَذَفَ أَلٌ ذِي) الأخيرة (إِنْ تُنَادٍ) مدخولها (أَوْ تُصَفُّ أَوْجِبٌ) لأن أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبداً كما هي في نحو اليسع كما تقدم، فتقول يا صعق ويا أخطل وهذه عقبة أيلي ومدينة طيبة. ومنه:

134 - أَحَقًّا أَنْ أُخْطَلِكُمْ هَجَانِي

والأخطل من يهجو ويفحش. وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علماً عليه دون غيره. وتقول أعشى تغلب، ونابعة ذبيان (وَفِي غَيْرِهِمَا) أي في غير النداء والإضافة (قَدْ تَنْحَذِفُ) سمع هذا عيوق طالعا، وهذا يوم اثنين مباركا فيه. تنبيهان: الأول المضاف في أعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الإضافة بندا ولا غيره، إذ لا يعرض في استعماله ما يدعو إلى ذلك. الثاني كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طلباً للتخصيص كما سبق، كذلك يعرض في

العلم الأصلي. ومنه قوله:  
135 - عَلَا رَبِّدْنَا يَوْمَ النَّقَا رَأْسَ رَبِّدِكُمْ  
بِأَبْيَضَ مَا ضِي الشَّفَرَتَيْنِ يَمَانِي

وقوله:  
136 - يَا لِلَّهِ يَا طَبَيَاتِ الْقَاعِ قُلْنَا

لَيْلَايَ مِنْكَنَّ أَمْ لَيْلَى مِنَ النَّبَشْرِ

خاتمة: عادة النحويين أنهم يذكرون هنا تعريف العدد، فإذا كان العدد مضافاً وأردت تعريفه عرفت الآخر، وهو المضاف إليه، فيصير الأول مضافاً إليه إلى معرفة، فتقول ثلاثة الأثواب، ومائة الدرهم، وألف الدينار، ومنه قوله:

137 - يَا رَالَ مُدَّ عَقَدَتِ يَدَاهُ إِرَارَهُ  
فَسَمَا فَأَذْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ

وقوله:

138 - وَهَلْ يُرْجِعُ النَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَنَا  
ثَلَاثُ الْأَنْفِي وَالذِّيَارُ الْبَلَاقِعُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأجاز الكوفيون الثلاثة الأثواب تشبيهاً بالحسن الوجه. قال الزمخشري وذلك بمعزل عند أصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء، وإذا كان العدد مركباً ألحقت حرف التعريف بالأول تقول الأحد عشر درهماً والاثنتا عشرة جارية ولم تلحقه بالثاني لأنه بمنزلة بعض الاسم، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون، فقالوا الأحد عشر درهماً، والاثنتا عشرة جارية لأنهما في الحقيقة اسمان والعطف مراد فيهما ولذلك بنيا، ويدل عليه إجازتهم ثلاثة عشر وأربعة عشر وتاء التأنيث لا تقع حشواً، فلولا ملاحظة العطف لما جاز ذلك. ولا يجوز الأحد عشر الدرهم لأن التمييز واجب التنكير، نعم يجوز عند الكوفي، وقد استعمل ذلك بعض الكتاب. وإذا كان معطوفاً عرفت الاسمين معاً تقول الأحد والعشرون درهماً لأن حرف العطف فصل بينهما. واعلم أن في تعريف المضاف قد يكون المعرف إلى جانب الأول كما تقدم، وقد يكون بينهما اسم واحد نحو خمسمائة ألف، وقد يكون بينهما اسمان نحو خمسمائة ألف دينار، وقد يكون بينهما ثلاثة أسماء نحو خمسمائة ألف دينار غلام الرجل، وعلى هذا. لو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف إليه، لأن المضاف منصوب على التمييز، فلو عرف المضاف إليه صار المضاف معرفة بإضافته إليه والتمييز واجب التنكير نعم، يجوز ذلك عند الكوفيين، ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف إليه نحو خمسة آلاف الدينار، وكذلك حكم المائة لأن مميزها يجوز تعريفه كما عرفت، ولا تعرف الآلاف لإضافتها والله أعلم.

### الابتداء

المبتدأ هو الاسم العاري عن العوامل اللفظية غير الزائدة مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً

المستغنى به، فالاسم يشمل الصريح والمؤول نحو: {وأن تصوموا خير لكم} (البقرة: 184)، وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه والعمارة عن العوامل اللفظية مخرج لنحو الفاعل واسم كان، وغير الزائدة لإدخال بحسبك درهم وهل من خالق غير الله، ومخبراً عنه أو وصفاً إلى آخره مخرج لأسماء الأفعال والأسماء قبل التركيب، ورافعاً لمستغنى به يشمل الفاعل نحو أقائم الزيدان ونائبه نحو أمضروب العبدان، وخرج به نحو أقائم من قولك أقائم أبوه زيد فإن مرفوعه غير مستغنى به. وأو في التعريف للتنوع لا للترديد أي المبتدأ نوعان: مبتدأ به خبر ومبتدأ له مرفوع أعني عن الخبر، وقد أشار إلى الأول بقوله: (مُبْتَدَأٌ رَبْدٌ وَعَاذِرٌ حَبْرٌ) أي له (إِنْ قُلْتَ رَبْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ عَعْدَرٍ) وإلى الثاني بقوله: (وَأَوْلٌ) أي من الجزأين (مُبْتَدَأٌ وَالتَّائِي) منهما (فَاعِلٌ أَعْنَى) عن الخبر (فِي) نحو (أَسْبَارُ ذَانِ) الرجلان. ومنه قوله:

139 - أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَّوَا طَعْنَا

وقوله:

140 - أَمُنَجِرٌ أُنْتُمُو وَعَدَا وَثِقَتْ بِهِ

أَمْ اِفْتَفَيْتُمْ جَمِيعاً تَهَجَّ عُرْقُوبِ

(وَقِسْ) على هذا ما أشبهه من كل وصف اعتمد على استفهام ورفع مستغنى

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

به، ثم لا فرق في الوصف بين أن يكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة، ولا في الاستفهام بين أن يكون بالهمزة أو يهل أو كيف أو من أو ما. ولا في المرفوع بين أن يكون ظاهراً أو ضميراً منفصلاً (وَكَاسْتَفْهَامٍ) في ذلك (التَّفْهِيمِ) الصالح لمباشرة الاسم حرفاً كان وهو ما ولا وإن، أو اسماً وهو غير، أو فعلاً وهو ليس إلا أن الوصف بعد ليس يرتفع على أنه اسمها، أو الفاعل يغني عن خبرها: وكذا ما الحجازية، وبعد غير يجر بالإضافة وغير هي المبتدأ وفاعل الوصف أغنى عن الخبر، ومن النفي بما قوله:  
141 - خَلِيلِي مَا وَافٍ بَعْدِي أَنْتَمَا  
إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ  
ومن النفي بغير قوله:

142 - عَيْزٌ لَاهِ عِدَاكَ قَاطِرِحِ اللَّهِ  
وَ لَا تَعْتَرِزُ بَعَارِضِ سَلَمِ  
وقوله:

143 - عَيْزٌ مَا سُوفِي عَلَى زَمَنِ

يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ  
(وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفي أو استفهام (تَحْوٍ)  
قَائِرٌ أَوْلُو الرِّسْدِ) وهو قليل جداً خلافاً للأخفش والكوفيين، ولا حجة في قوله:  
144 - حَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيَا  
مَقَالَةَ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ  
لجواز كون الوصف خبراً مقدماً على حد: {والملائكة بعد ذلك ظهير}  
(التحريم: 4)، وقوله:

145 - هن صديق للذي لم يشب  
(وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ) مؤخر (وَدَا الوَصْفُ) المذكور (حَبْرٌ) عنه مقدم (إِنْ فِي سِوَى  
الإفْرَادِ) وهو التثنية والجمع (طَبَقًا اسْتَقَرَّ) أي استقر الوصف مطابقاً للمرفوع  
بعده، نحو قائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون ولا يجوز أن يكون الوصف في  
هذه الحالة مبتدأ وما بعده فاعلاً أغنى عن الخبر إلا على لغة أكلوني البراغيث،  
فإن تطابقاً في الأفراد جاز الأمران نحو أقائم زيد وما ذاهبة هند (وَرَقَعُوا) أي  
العرب (مُبْتَدَأٌ بِالْمُبْتَدَأِ) وهو الاهتمام بالاسم وجعله مقدماً ليسند إليه فهو أمر  
معنوي (كَذَاكَ رَفَعُ حَبْرٍ بِالْمُبْتَدَأِ) وحده. قال سيبويه: فأما الذي بنى عليه شيء  
هو هو فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء. وقيل رافع الجزأين هو  
الابتداء لأنه اقتضاهما ونظير ذلك أن معني التشبيه في كأن لما اقتضى مشبهاً  
ومشبهاً به كانت عاملة فيهما. وضعف بأن أقوى العوامل لا يعمل رافعين بدون  
اتباع، فما ليس أقوى أولى أن لا يعمل ذلك. وذهب المبرد إلى أن الابتداء رافع  
للمبتدأ وهما رافعان للخبر وهو قول بما لا نظير له. وذهب الكوفيون إلى أنهما  
مترافعان وهذا الخلاف لفظي (وَالْحَبْرُ الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْقَائِدَةُ) مع مبتدأ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

غير الوصف المذكور بدلالة المقام والتمثيل بقوله: (كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ) فلا يرد الفاعل ونحوه (وَمُفْرَدًا يَأْتِي) الخبر وهو الأصل. والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة كبر وشاهده (وَيَأْتِي جُمْلَةً) وهي فعل مع فاعله، نحو زيد قام وزيد قام أبوه، أو مبتدأ مع خبره نحو زيد أبوه قائم. ويشترط في الجملة أن تكون (حَاوِيَةً مَعْنَى) المبتدأ (الَّذِي سَيَقْتُ) خبراً (لَهُ) ليحصل الربط، وذلك بأن يكون فيها ضميره لفظاً كما مثل، أو نية السمن منوان بدرهم أي منوان منه، أو خلف عن ضميره كقوله: زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زرنب، قيل أل عوض عن الضمير، والأصل مسه مس أرنب وريحه ريح زرنب، كذا قاله الكوفيون وجماعة من البصريين وجعلوا منه: {وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى} (النازعات: 40)، أي مأواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منه، وهي المأوى له، وإلا لزم جواز نحو زيد الأب قائم وهو فاسد، أو كان فيها إشارة إليه نحو: {وَلِبَاسٍ تَتَّقُونَ ذَلِكَ خَيْرٌ} (الأعراف: 26)، أو إعادته بلفظه نحو: {أَلْحَاقَةَ مَا الْحَاقَةُ} (الحاقة: 1، 2)، قال أبو الحسن أو بمعناه نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له، أو كان فيها عموم يشملُه نحو زيد نعم الرجل. وقوله:

146 - فَأَمَّا الْقِتَالَ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

كذا قالوه. وفيه نظر لاستلزامه جواز زيد مات الناس وخالد لا رجل في الدار، وهو غير جائز فالأوليان يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته، وعلى أن أل في فاعل نعم للعهد لا للجنس، أو وقع بعدها جملة مشتملة على ضميره بشرط كونها إما معطوفة بالفاء نحو زيد مات عمرو فورثه، وقوله:

147 - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً  
فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَعْرَقُ

قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها. وإما شرطاً مدلولاً على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو إن قام (وَإِنْ تَكُنْ) الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (إِنَّمَا مَعْنَى اِكْتَفَى بِهَا) عن الرباط (كَنَطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى) فنطقي مبتدأ وجملة الله حسبي خبر عنه، ولا رباط فيها لأنها نفس المبتدأ في المعنى. والمراد بالنطق المنطوق، ومنه قوله تعالى: {وَأَخِرْ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} (يونس: 10)، وقوله عليه الصلوة والسلام: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله» (وَ) الخبر (الْمُفْرَدُ الْجَامِدُ) منه (قَارِعٌ) من ضمير المبتدأ خلافاً للكوفيين (وَإِنْ يُشْتَقُّ) المفرد بمعنى يصاغ من المصدر ليدل على متصف به كما صرح به في شرح التسهيل (فَهُوَ دُو صَمِيرٍ مُسْتَكِينٌ) فيهرجع إلى المبتدأ والمشتق بالمعنى المذكور هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل. وأما أسماء الآلة والزمان والمكان فليست مشتقة بالمعنى المذكور فهي من الجوامد وهو اصطلاح.

تنبيهان: الأول في معنى المشتق ما أول به نحو زيد أسد أي شجاع، وعمرو تميمي أي منتسب إلى تميم، وبكر ذو مال أي صاحب مال. ففي هذه الأخبار

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ضمير المبتدأ. الثاني يتعين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستتراً أو منفصلاً ولا يجوز أن يكون بارزاً متصلاً، فألف قائمان وواو قائمون من قولك الزيدان قائمان والزيدون قائمون ليستا بضميرين كما هما في يقومان ويقومون، بل حرفا تثنية وجمع وعلامة إعراب (وَأَبْرَزُهُ) أي الضمير المذكور (مُطْلَقًا) أي وإن أمن اللبس (حَيْثُ تَلَا) الخبر (مَا) أي مبتدأ (لَيْسَ مَعْنَاهُ) أي معنى الخبر (لَهُ) أي لذلك المبتدأ (مُحَصَّلًا) مثاله عند خوف اللبس أن تقول عند إرادة الإخبار بضارية زيد ومضروبية عمرو زيد عمرو ضاربه هو، فصاربه خبر عن عمرو ومعناه هو الضارية لزيد، وبإبراز الضمير علم ذلك ولو استتر آذن التركيب بعكس المعنى. ومثال ما أمن فيه اللبس زيد هند ضاربه هو وهند زيد ضاربه هي فيجب الإبراز أيضاً لجريان الخبر على غير من هو له. وقال الكوفيون لا يجب الإبراز حينئذٍ ووافقهم الناظم في غير هذا الكتاب واستدلوا لذلك بقوله:

148 - قَوْمِي دُرَى الْمَجْدِ بَاتُوْهَا وَقَدْ عَلِمْتُ  
بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْتَانُ وَقَحْطَانُ

تنبيهان: الأول من الصور التي يتلو الخبر فيها ما ليس معناه له أن يرفع ظاهراً نحو زيد قائم أبوه، فالهاء في أبوه هو الضمير الذي كان مستكناً في قائم، ولا ضمير فيه حينئذٍ لامتناع أن يرفع شيتين ظاهراً ومضمراً. الثاني قد عرفت أنه لا يجب الإبراز في زيد هند ضاربه، ولا هند زيد ضاربه، ولا زيد عمرو ضاربه تريد الإخبار بضارية عمرو لجريان الخبر على من هو له، بل يتعين الاستتار في هذا الأخير لما يلزم على الإبراز من إبهام ضارية زيد (وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ) نحو زيد عندك (أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ) مع مجروره نحو زيد في الدار (تَأْوِينٍ) متعلقهما إذ هو الخبر حقيقة حذف وجوباً انتقل الضمير الذي كان فيه في الظرف والجار والمجرور، وزعم السيرافي أنه حذف معه ولا ضمير في واحد منهما وهو مردود بقوله:

149 - فَإِنْ يَكُ جُنْمَانِي يَأْرُضُ سِوَاكُمُ  
فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

والمتعلق المنوي إما من قبيل المفرد وهو ما في (مَعْنَى كَائِنٍ) نحو ثابت ومستقر (أَوْ) الجملة وهو ما في معنى (اسْتَقَرُّ) وثبت والمختار عند الناظم الأول. قال في شرح الكافية وكونه اسم فاعل أولى لوجهين: أحدهما أن تقدير اسم الفاعل لا يحوج إلى تقدير آخر لأنه واف بما يحتاج إليه المحل من تقدير خبر مرفوع. وتقدير الفعل يحوج إلى تقدير اسم فاعل إذ لا بد من الحكم بالرفع على محل الفعل إذا ظهر في موضع الخبر، والرفع المحكوم عليه به لا يظهر إلا في اسم الفاعل. الثاني أن كل موضع كان فيه الظرف خبراً وقدر تعلقه بفعل أمكن تعلقه باسم الفاعل. وبعد أما وإذا الفجائية يتعين التعلق باسم الفاعل نحو أما عندك فريد، وخرجت فإذا في الباب زيد لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر، وإذا تعين تقدير اسم الفاعل في بعض

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

المواضع ولم يتعين تقدير الفعل في بعض المواضع وجب رد المحتمل إلي ما لا احتمال فيه ليجري الباب على سنن واحد. ثم قال وهذا الذي دللت على أولويته هو مذهب سيويه، والآخر مذهب الأخفش هذا كلامه. ولك أن تقول ما ذكر من الوجهين لا دلالة فيه لأن ما ذكره في الأول معارض بأن أصل العمل للفعل، وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد أما وإذا إنما هو لخصوص المحل كما إن وجوب كونه فعلاً في نحو جاء الذي في الدار وكل رجل في الدار فله درهم كذلك لوجوب كون الصلة وصفة النكرة الواقعة مبتدأ في خبرها الفاء جملة، على أن ابن جني سأل أبا الفتح الزعفراني هل يجوز إذا زيدا ضربته فقال نعم فقال ابن جني يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل ولا يليها إلا الأسماء، فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف، ويقال مثله في أما فالمحذور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما لأنهم يغتفرون في المقدرات ما لا يغتفرون في الملفوظات. سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً لكن لا نسلم أنه يليهما فيما نحن فيه إذ لا يجوز تقديره بعد المبتدأ

فيكون التقدير أما في الدار فزيد استقر، وخرجت فإذا في الباب زيد حصل. لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو في نية التقديم إذ رتبة العامل قبل المعمول لأننا نقول هذا المعمول ليس في مركزه لكونه خبراً مقدماً وكون المتعلق فعلاً هو مذهب أكثر البصريين ونسب لسيويه أيضاً.

تنبيه: إنما يجب حذف المتعلق المذكور حيث كان استقراراً عاماً كما تقدم، فإن كان استقراراً خاصاً نحو زيد جالس عندك أو نائم في الدار وجب ذكره لعدم دلالتها عليه عند الحذف حينئذ (وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ حَبْرًا عَنْ جُنَّةٍ) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وَإِنْ يُفِيدُ) ذلك بواسطة تقدير مضاف هو معنى (فَأَخِيرًا) كما في قولهم الهلال الليلة والرطب شهري ربيع، واليوم خمر وغداً أمر، وقوله: أكل عام نعم تحوونه، أي طلوع الهلال ووجود الرطب وشرب خمر وإحراز نعم، فالإخبار حينئذٍ باسم الزمان إنما هو عن معنى لا جثة. هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قوم منهم الناظم في تسهيله إلى عدم تقدير مضاف نظراً إلى أن هذه الأشياء تشبه المعنى لحدوثها وقتاً بعد وقت وهذا الذي يقتضيه إطلاقه (وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ مَا لَمْ تُفَيْدْ) كما هو الغالب فإن أفادت جاز الابتداء بها ولم يشترط سيويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلى حصول الفائدة. ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواضع الفائدة فتتبعوها، فمن مقلِّ مخلٍّ ومن أكثر مورد ما لا يصح، أو معدد لأمر متداخلة، والذي يظهر انحصار مقصود ما ذكره في الذي سيذكر، وذلك خمسة عشر أمراً: الأول أن يكون الخبر مختصاً طرفاً أو مجروراً أو جملة وينتقد عليها (كَعَبْدٍ زَيْدٍ تَمَرَةً) وفي الدار رجل، وقصدك غلامه إنسان، قيل ولا دخل للتقديم في التسوية وإنما هو لما في التأخير من توهم الوصف. فإن قلت الاختصاص نحو عند رجل مال، وإنسان ثوب امتنع لعدم الفائدة. الثاني أن تكون عامة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إما بنفسها كأسماء الشرط والاستفهام نحو من يقيم أكرمه وما تفعل أفعل، ونحو من عندك وما عندك، أو غيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي نحو: {أإله مع الله} (النمل: 60) (وَهَلْ قَتَيْتَ فِيكُمْ قَمَا خَلُّ لَنَا) وما أحد غير من الله. الثالث أن تخصص بوصف إما لفظاً نحو: {ولعبد مؤمن خير من مشرك} (البقرة: 221)، (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا) أو تقديراً نحو: {وطائفة قد أهتمهم أنفسهم} (آل عمران: 154)، أي وطائفة من غيركم بدليل ما قبله، وقولهم السمن منوان بدرهم أي منه. ومنه قولهم: شر أهر ذا ناب أي شر عظيم، أو معنى نحو رجل عندنا لأنه في معنى رجل صغير، ومنه ما أحسن زيدا لأن معناه شيء عظيم حسن زيدا، فإن كان الوصف غير مخصص لم يجر نحو رجل من الناس جاءني لعدم الفائدة. الرابع أن تكون عاملة إما رفعا نحو قائم الزيدان إذا جوزناه أو نصبا نحو أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة (وَرَعْبَةٌ فِي الْحَيْرِ حَيْرٌ) وأفضل منك عندنا، إذ المجرور فيها منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جراً نحو خمس صلوات كتبهن الله (وَعَمَلٌ يَرِيزِينُ) ومثلك لا يبخل، وغيرك لا يجود. الخامس العطف بشرط أن يكون أحد المتعاطفين يجوز الابتداء به نحو: {طاعة وقول معروف} (محمد: 21)، أي أمثل من غيرهما، ونحو: {قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى} (البقرة: 263)، السادس أن يراد بها الحقيقة نحو رجل خير من امرأة. ومنه تمرة خير من جرادة. السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لما يراد بها الدعاء نحو: {سلام على آل ياسين} (الصافات: 130)، {ويل للمطففين} (المطففين: 1)، ولما يراد بها التعجب نحو عجب لزيد. وقوله:

150 - عَجِبْتُ لَيْلِكَ قَصِيَّةً وَإِقَامَتِي  
فِيكُمْ عَلَى تِلْكَ الْقَصِيَّةِ أَعْجَبُ

ونحو قائم الزيدان عند من جوزه فيكون فيه مسوعاً كما في نحو: {وعندنا كتاب حفيظ} (ق: 4) فقد بان أن منعه عند الجمهور ليس لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء بمرفوعه وهو الاعتماد. الثامن أن يكون وقوع ذلك للنكرة من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت. التاسع أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمير كقوله:

151 - صَرِيئًا وَتَجْمٌ قَدْ أَصَاءَ قَمْدٌ بَدَا  
مُحْيَاكِ أَحَقَى صَوُوهُ كُلَّ شَارِقٍ

وكقوله:

152 - الدُّبُّ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاجِدَةً  
وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْبِيَةً بِيَدِي

العاشر أن تقع بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا أسد الباب. وقوله:

153 - حَسْبُنَا فِي الْوَعَى بُرْدَى حُرُوبٍ

إذَا حَوْرٌ لَدَيْكَ فَقُلْتُ سُحْقًا بِنَاءٍ عَلَى أَنْ إِذَا حَرَفٌ كَمَا يَقُولُ النَّاطِمُ تَبَعًا  
للأخفش، لا ظرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً للمبرد، ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج. الحادي عشر أن تقع بعد لولا كقوله:

154 - لَوْلَا اضْطَبَّائِرُ لَأُوْدَى كُلُّ ذِي مِقَّةٍ

الثاني عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم. الثالث عشر أن تقع جواباً

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

نحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندي. الرابع عشر أن تقع بعد كم الخبرية كقوله:

155 - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَحَالَهُ

قَدْ عَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

الخامس عشر أن تكون مبهمة كقوله:

156 - مُرْسَعُهُ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ

بِهِ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْبَابًا

(وَلْيُقَسِّنْ) علي ما قيل (مَا لَمْ يُقَلِّ) والضابط حصول الفائدة (وَالأَصْلُ فِي الأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا) عن المبتدآت لأن الخبر يشبه الصفة من حيث أنه موافقه في الإعراب لما هو دال على الحقيقة أو على شيء من سببية ولما لم يبلغ درجتها في وجوب التأخير توسعوا فيه (وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا صَرَرَا) في ذلك نحو تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، فإن حصل في التقديم ضرر فلعارض كما ستعرفه. إذا تقرر ذلك (قَامَتَعُهُ) أي تقديم الخبر (حِينَ يَسْتَوِي الجَزَائِنِ) يعني المبتدأ والخبر (عُزْفًا وَنُكْرًا) أي في التعريف والتنكير (عَادِمِي بَيَانِ) أي قرينة تبين المراد نحو صديقي زيد، وأفضل منك أفضل مني، لأجل خوف اللبس، فإن لم يستويا نحو رجل صالح حاضر، أو استويا وأجدي بيان أي قرينة تبين المراد نحو أبو يوسف أبو حنيفة جاز التقديم، فتقول حاضر رجل صالح، وأبو حنيفة أبو يوسف، للعلم بخبرية المقدم H. ومنه قوله:

157 - بَنُوْنَا بَنُوْنَا أَبْنَانًا وَبَنَانًا

بَنُوْنَهُنَّ أَبْنَاءَ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

أي بنوا أبنائنا مثل بنينا و (كَذَا) يمتنع التقديم (إِذَا مَا الفِعْلُ) من حيث الصورة المحسوسة، وهو الذي فاعله ليس محسوساً بل مستتراً (كَانَ الخَبْرَا) لإيهام تقديمه والحالة هذها عليا المبتدأ، فلا يقال في نحو زيد قام قام زيد، على أن زيدا مبتدأ بل فاعل، فإن كان الخبر ليس فعلاً في الحس بأن يكون له فاعل محسوس من ضمير بارز أو اسم ظاهر نحو الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وزيد قام أبوه جاز التقديم، فتقول قام الزيدان وقاموا الزيدون وقام أبوه زيد للأمن من المحذور المذكور، إلا على لغة أكلوني البراغيث، وليس ذلك مانعاً من تقديم الخبر لأن تقديم الخبر أكثر من هذه اللغة، والحمل على الأكثر راجح، قاله في شرح التسهيل. وأصل التركيب كذا إذا ما الخبر كان فعلاً، لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثاً لكنه قلب العبارة لضرورة النظم وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله (أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرًا) أي وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرأ نحو: {وما محمد إلا رسول} (آل عمران: 144)، {إنما أنت منذر} (الرعد: 7)، إذ لو قدم الخبر والحالة هذه لانعكس المعنى المقصود، ولأشعر التركيب حينئذ بانحصار المبتدأ. فإن قلت المحذور منتف إذ تقدم الخبر المحصور بإلا مع إلا. قلت هو كذلك إلا أنهم ألزموه التأخير حملاً على المحصور بإنما. وأما قوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

158 - وَهَلْ إِلَّا عَلَيَّكَ الْمُعْوَلُ

فشاذ وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا كانت لام الابتداء داخلة على المبتدأ نحو لزيد قائم كما أشار إليه بقوله (أَوْ كَانَ) أي الخبر (مُسْنَدًا لَدَى لَامِ ابْتِدَاءً) لاستحقاق لام الابتداء الصدر. وأما قوله:

159 - خَالِي لَأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ  
يَتَلَّ الْعَلَاءَ وَيُكْرَمُ الْأَحْوَالَ

فشاذ أو مؤول. وقيل اللام زائدة وقيل اللام داخلة على مبتدأ محذوف أي لهو أنت. وقيل أصله لخالي أنت آخرت اللام للضرورة (أَمْ) مسنداً لمبتدأ (لَأَزِمُ الصَّيْرُ) كاسم الاستفهام والشرط والتعجب وكم الخبرية (كَمْ لِي مُنْجِدًا) ومن يقيم أحسن إليه، وما أحسن زيدا، وكم عبيد لزيد. ومنه قوله:

160 - كَمْ عَمَّةٍ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالِي

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

وفي معنى اسم الاستفهام والشرط ما أضيف إليهما، نحو غلام من عندك وغلام من يقيم أقم معه، فهذه خمس مسائل يمتنع فيها تقديم الخبر. تنبيه: يجب أيضاً تأخير الخبر المقرون بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم قاله في شرح الكافية. وهذا مشروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (وَتَجُو عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطْرٌ) وقصدك غلامه رجل (مُلْتَرَّمٌ فِيهِ تَقَدَّمَ الْخَبْرُ) رفعا لإيهام كونه نعتا في مقام الاحتمال، إذ لو قلت درهم عندي، ووطر لي، ورجل قصدك غلامه احتمل أن يكون التابع خبراً للمبتدأ وأن يكون نعتاً له لأنه نكرة محضة، وحاجة النكرة إلى التخصيص ليفيد الإخبار عنها فائدة يعتد بمثلها أكد من حاجتها إلى الخبر. ولهذا لو كانت النكرة مختصة جاز تقديمها نحو {وأجل مسمى عنده} (الأنعام: 2) و (كَدَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا) أي من المبتدأ الذي (بِهِ) أي بالخبر (عَنْهُ) أي عن ذلك المبتدأ (مُيَبِّناً يُخْبِرُ) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ نحو على التمرة مثلها زيدا. وقوله:

161 - أَهَابُكَ إِجْلَالًا وَمَا بِكَ قُدْرَةٌ  
عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلءٌ عَيْنٍ حَبِيْبُهَا

فلا يجوز مثلها زيدا على التمرة، ولا حبيبها ملء عين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو علي حذف مضاف أي عاد على ملابسه و (كَدَا) يلتزم تقدم الخبر (إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرًا) بأن يكون اسم استفهام أو مضافاً إليه (كَأَيِّنَّ مَنْ عَلِمْتَهُ تَصِيرًا) وصبيحة أي يوم سفرك (وَجَيْرٍ) المبتدأ (المَحْضُور) فيه بإلا أو بإنما (قَدَّمَ أَبَدًا) على المبتدأ (كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا) وإنما عندك زيد لما سلف. تنبيه: كذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ أن وصلتها نحو عندي أنك فاضل، إذ لو قدم المبتدأ لالتبست أن المفتوحة بالمكسورة، وأن المؤكدة بالتالي هي لغة في لعل، ولهذا يجوز ذلك بعد أما كقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

162 - عِنْدِي اضْطِيبَاؤُ وَأَمَّا أَتْنِي جَرِعُ  
يَوْمَ النَّوَى قَلِيوَجِدِ كَادَ يَبْرِينِي

لأن إن المكسورة ولعل لا يدخلان هنا اهـ (وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ) من الجزأين بالقرينة (جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ زَيْدٌ) من غير ذكر الخبر (بَعْدَ) ما يقال لك (مَنْ عِنْدَكَمَا) والتقدير زيد عندنا. وإن شئت صرحت به. ولو كان المجاب به نكرة نحو رجل قدر الخبر أيضاً بعده. قال في شرح التسهيل: ولا يجوز أن يكون التقدير عندي رجل إلا على ضعف (وَفِي جَوَابِ كَيْفَ زَيْدٌ قُلْ دَيْفٌ) بغير ذكر المبتدأ (فَزَيْدٌ) المبتدأ (اسْتُعْنِيَ عَنْهُ) لفظاً (إِذْ) قد (عُرِفَ) بقرينة السؤال والتقدير هو دنف وإن شئت صرحت به. وقد يحذف الجزآن معاً إذا خلا محل مفردكقوله تعالى: {واللآئي لم يحضن} (الطلاق: 4)، أي فعدتهن ثلاثة أشهر فحذفت هذه الجملة لوقوعها موقع مفرد، وهو كذلك لدلالة الجملة التي قبلها وهي فعدتهن ثلاثة أشهر عليها. واعلم أن حذف المبتدأ والخبر منه ما سبيله الجواز كما سلف، ومنه ما سبيله الوجوب وهذا شروع في بيانه (وَبَعْدَ لَوْلَا) الامتناعية (عَالِيًا) أي في غالب أحوالها وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق (حَذَفَ الْخَبْرَ حَتْمًا) نحو: {ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض} (البقرة: 251)، أي ولولا دفع الله الناس موجود، حذف موجود وجوباً للعلم به، وسد جوابها مسده، أما إذا كان الامتناع معلقاً على الوجود المقيد وهو غير الغالب عليها، فإن لم يدل على المقيد دليل وجوب ذكره نحو لولا زيد سالماً ما سلم وجعل منه قوله عليه الصلوة والسلام: «لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيب الكعبة على قواعد إبراهيم» وإن دل عليه دليل جاز إثباته وحذفه نحولوا أنصار زيد حموه ما سلم، وجعل منه قول المعري:  
163 - يَذِيبُ الرَّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَصَبٍ  
قَلْوًا الْغَمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين، وذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد لولا واجب الحذف مطلقاً بناء على أنه لا يكون إلا كوناً مطلقاً، وإذا أريد الكون المقيد جعل مبتدأ فتقول لولا مسالمة زيدا إيانا ما سلم، أي موجودة، وأما الحديث فمروي بالمعنى ولحنوا المعري (وَفِي نَصِّ يَمِينِ دَا) الحكم وهو حذف الخبر وجوباً. (اسْتَقَرُّ) نحو لعمرك لأفعلن، وأيمن الله لأقومن، أي لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني فحذف الخبر وجوباً للعلم به، وسد جواب القسم مسده فإن كان المبتدأ غير نص في اليمين جاز إثبات الخبر وحذفه نحو عهد الله لأفعلن وعهد الله علي لأفعلن.

تنبيه: اقتصر في شرح الكافية على المثال الأول، وزاد ولده المثال الثاني وتبعه عليه في التوضيح، وفيه نظر إذ لا يتعين كون المحذوف فيه الخبر لجواز كون المبتدأ هو المحذوف والتقدير قسمي أيمن الله بخلاف المثال الأول لمكان لام الابتداء (وَ) كذا يجب حذف الخبر الواقع (بَعْدَ) مدخول (وَإِوَاءِ عَيْتٍ مَفْهُومَ مَعٍ) وهي الواو المسماة بواو المصاحبة (كَمِثْلِ) قولك (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

صَنَعٌ) وكل رجل وضعته، تقديره مقرونان إلا أنه لا يذكر للعلم به، وسد العطف مسده، فإن لم تكن الواو للمصاحبة نصاً كما في نحو زيد وعمرو مجتمعان لم يجب الحذف. قال الشَّاعِرُ:  
164 - تَمَنَّوْا الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْقَتَى  
وَكُلُّ أَمْرٍءٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ

وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضعيفته، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة، كذلك لا تحتاج إليه مع الواو ومصحوبها (وَقِيلَ حَالٌ لَا يَكُونُ جَبْرًا) أي ويجب حذف الخبر إذا وقع قبل حال لا تصلح خبراً (عَنْ) المبتدأ (الَّذِي حَبْرُهُ قَدْ أَضْمِرًا) وذلك فيما إذا كان المبتدأ مصدرًا عاملاً في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أو اسم تفضيل مضافاً إلى المصدر المذكور أو إلى مؤول به فالأول. (كَصَرِيٍّ الْعَيْدِ مُسِيئًا وَ) الثاني مثل (أتم تبييني الحقَّ منوطاً بالحكم) إذا جعل منوطاً جارياً على الحق لا على المبتدأ. والثالث نحو أخطب ما يكون الأمير قائماً، والتقدير إذا كان أو إذا كان مسيئاً ومنوطاً وقائماً، نصب على الحال من الضمير في كان، وحذفت جملة كان التي هي الخبر للعلم بها وسد الحال مسدها، وقد عرفت أن هذه الحال لا تصلح خبراً لمباينتها المبتدأ إذ الضرب مثلاً لا يصح أن يخبر عنه بالإساءة. فإن قلت جعل هذا المنصوب حالاً مبني على أن كان تامة، فلم لا جعلت ناقصة والمنصوب خبرها، لأن حذف الناقصة أكبر: فالجواب أنه منع من ذلك أمران: أحدهما أنا لم نر العرب استعملت في هذا الموضع إلا أسماء منكرة مشتقة من المصادر فحكمتنا بأنها أحوال إذ لو كانت أخباراً لكان المضمرة لجاز أن تكون معارف ونكرات ومشتقة وغير مشتقة. الثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه، كقوله عليه الصلوة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» وقول الشاعر:

165 - غَيْرُ اقْتِرَانِي مِنَ الْمُؤَلِي حَلِيفُ رِضَا  
وَسَرُّ بُعْدِي عَنْهُ وَهُوَ عَصَبَانُ

فإن قلت فما المحوج إلى إضمار كان لتكون عاملة في الحال وما المانع أن يعمل فيها المصدر، فالجواب أنه لو كان العامل في الحال هو المصدر لكانت من صلته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الأمر إلى تقدير خبر ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربي العبد مسيئاً موجود وهو رأي كوفي. وذهب الأخفش إلى أن الخبر المحذوف مصدر مضاف إلى ضمير ذي الحال والتقدير ضربي العيد ضربه مسيئاً. واختاره في التسهيل، وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلاً مضارعاً وأجازه سيبويه، ومنه قوله:

166 - وَرَأَيْ عَيْنِي الْقَتَى أَبَاكَ

يُعْطِي الْجَزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَ

أما إذا صلح الحال لأن يكون خبراً لعدم مباينته للمبتدأ فإنه يتعين رفعه خبراً فلا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يجوز ضربي زيدا شديداً، وشذ قولهم حكمتك مسمطاً أي حكمتك لك مثبتاً، كما شذ زيد قائماً وخرجت فإذا زيد جالساً فيما حكاه الأخفش، أي ثبت قائماً وجالساً. ولا يجوز أن يكون الخبر المحذوف إذ كان أو إذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الإخبار بالزمان عن الجثة.

تنبيه: لم يتعرض هنا لمواضع وجوب حذف المبتدأ وعدّها في غير هذا الكتاب أربعة: الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض مدح أو ذم أو ترحم، الثاني ما أخبر عنه بخصوص نعم وبئس المؤخر، نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدر المخصوص خبراً، فإن كان مقدماً نحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير، وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب. الثالث ما حكاه الفارسي من قولهم في ذمتي لأفعلن التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق، الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جيء به بدلاً من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة، أي أمري سمع وطاعة. ومنه قوله:

167 - وَقَالَتْ حَتَانُ مَا أَتَى بِكَ هَهُنَا

أَدُو تَسْبِ أُمُّ أَنْتِ بِالْحَيِّ عَارِفُ

أي أمري حنان أي رحمة، وقول الراجز:

168 - سَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوْلَ السَّرَى

صَبْرُ جَمِيلٍ فَكِلَاتَا مُبْتَلَى

أي أمرنا صبر جميل (وَأَخْبَرُوا بَأْتِينِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ) مبتدأ (وَاجِدَ) لأن الخبر حكم، ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فأكثر. ثم تعدد الخبر على ضربين الأول تعدد في اللفظ والمعنى (كَهُمْ سَرَاةٌ شَعْرًا) ونحو: {وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد} (البروج: 14)، وقوله:

169 - مَنْ يَكُ دَا بَتَ فَهَذَا بَنِي

مُقَيِّطُ مُصَيِّفٍ مُشْتِي

وقوله:

170 - يَتَامُ بِأَحْدَى مُقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي

بِأُخْرَى الْأَعَادِي فَهُوَ يَقْطَانُ تَائِمُ

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه. والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى، وضابطه أن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ نحو هذا حلو حامض أي مز، وهذا أعسر أيسر: أي أضيف. وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافاً لأبي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية، وزاد ولده في شرحه نوعاً ثالثاً يجب في العطف وهو أن يتعدد الخبر لتعدد ما هو له إما حقيقة نحو بنوك كاتب وصائغ وفقهه. وقوله:

171 - يَدَاكَ يَدُ حَيْرُهَا يُرْتَجَى

وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ

وإما حكماً كقوله تعالى: {اعلموا إنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد} (الحديد: 20)، واعترضه في التوضيح فممن أن يكون النوع الثاني والثالث من باب تعدد الخبر بما حاصله أن قولهم حلو حامض في معنى الخبر الواحد بدليل امتناع العطف وأن يتوسط بينهما مبتدأ،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأن نحو قوله:  
172 - يَدَاكَ يَدٌ حَيْرُهَا يُرْتَجَى

وأخرى لأعدادها غائظه في قوة مبتدئين لكل منهما خبر، وأن نحو: {إنما الحياة الدنيا لعب ولهو} (الحديد: 20)، الثاني تابع لا خبر. قلت وفي الاعتراض نظر أما ما قاله في الأول فليس بشيء إذ لم يصادم كلام الشارح بل هو عينه لأنه إنما جعله متعدداً في اللفظ دون المعنى وذكر له ضابطاً بأن لا يصدق الإخبار ببعضه عن المبتدأ كما قدمته فكيف يتجه الاعتراض عليه بما ذكر. وأما الثاني فهو أن كون يداك ونحوه في قوة مبتدئين لا ينافي كونه بحسب اللفظ مبتدأ واحداً إذ النظر إلى كون المبتدأ واحداً أو متعدداً إنما هو إلى لفظه لا إلى معناه وهو واضح لا خفاء فيه. وأما قوله في الثالث أن الثاني يكون تابعاً لا خبراً، فإننا نقول لا منافاة أيضاً بين كونه تابعاً وكونه خبراً، إذ هو تابع من حيث توسط الحرف بينه وبين متبوعه، خير من حيث عطفه على خبر إذ المعطوف على الخبر خبر، كما أن المعطوف على الصلة صلة، والمعطوف على المبتدأ مبتدأ، وغير ذلك وهو أيضاً ظاهر.

خاتمة: حق خبر المبتدأ أن لا تدخل عليه فاء لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف، إلا أن بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقترن خبره بالفاء إما وجوباً وذلك بعد أما نحو {وأما ثمود فهديناهم} (فصلت: 17). وأما قوله:

173 - أَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

فضرورة، وإما جوازاً وذلك إما موصولة بفعلاً حرف شرط معه، أو بظرف وإما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما، وإما موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى الصلة أو الصفة، نحو الذي يأتيني أو في الدار فله درهم، ورجل يسألني أو في المسجد فله برّ، وكل الذي تفعل فلك أو عليك، وكل رجل يتقي الله فسعيد، والسعي الذي تسعاه فستلقاه. فلو عدم العموم لم تدخل الفاء لانتهاء شبه الشرط وكذا لو عدم الاستقبال أو وجد مع الصلة أو الصفة حرف شرط، وإذا دخل شيء من نواسخ الابتداء على المبتدأ الذي اقترن خبره بالفاء أزال الفاء إن لم يكن إن أو أن أو لكن بإجماع المحققين، فإن كان الناسخ إن وأن ولكن جاز بقاء الفاء، نص على ذلك في إن وأن سبويه وهو الصحيح الذي ورد نص القرآن المجيد به كقوله تعالى: {إن الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون} (الأحقاف: 13)، {إن الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً} (آل عمران: 91)، {إن الذين يكفرون بآيات الله ويقتلون النبيين بغير حق ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيبشرهم بعذاب أليم} (آل عمران: 21)، {واعلموا أنما غنمتم من شيء فإن لله خمسه} (الأنفال: 41)، {قل إن الموت الذي تفرون منه فإنه ملائكم} (الجمعة: 8)، ومثال ذلك مع لكن قول الشاعر:

174 - بِكُلِّ دَاهِيَةٍ أَلْقَى الْعِدَاءَ وَقَدْ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامة

يُظَنُّ أَنِّي فِيهِ مَكْرِي بِهِمْ قَزَعُ  
كَلًّا وَلَكِنَّ مَا أُبْدِيهِ مِنْ قَرَقِ  
فَكِّي يُعَرِّوَا فَيُعْرِبُهُمْ بِي الطَّمَعُ  
وقال الآخرُ  
175 - قَوْلَهُ مَا قَارَفْتُكُمْ قَالِيًّا لَكُمْ  
وَلَكِنَّ مَا يُفْصَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وروي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد أن، وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد فقائم، فإذا دخلت إن على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه، وثبت هذا عن الأخفش مستبعد. والله أعلم.

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

(تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ) إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَيَسْمَى (اسْمًا) لَهَا. وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ هُوَ بَاقٍ عَلَى رَفْعِهِ الْأَوَّلِ (وَالْجَبْرُ تَنْصِيْبُهُ) بِاتِّفَاقٍ وَيَسْمَى خَيْرَهَا (كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ) فَعَمَرَ اسْمٌ كَانَ وَسَيِّدًا خَيْرَهَا وَ (كَكَانَ) فِي ذَلِكَ (ظَلٌّ) وَمَعْنَاهَا اتِّصَافُ الْمَخْبِرِ عَنْهُ بِالْخَبَرِ نَهَارًا (وَبَاتٌ) وَمَعْنَاهَا اتِّصَافُهُ بِهِ لَيْلًا وَ (أَصْحَى) وَمَعْنَاهَا اتِّصَافُهُ بِهِ فِي الضُّحَى وَ (أَصْبَحَا) وَمَعْنَاهَا اتِّصَافُهُ بِهِ فِي الصَّبَاحِ وَ (أَمْسَى) وَمَعْنَاهَا اتِّصَافُهُ بِهِ فِي الْمَسَاءِ (وَوَصَرَ) وَمَعْنَاهَا التَّحَوُّلُ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ (وَلَيْسَ) وَمَعْنَاهَا النِّفْيُ وَهِيَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ لِنَفْيِ الْحَالِ وَعِنْدَ التَّقْيِيدِ بِزَمَنِ بِحَسَبِهِ (رَالَ) مَاضِي يَزَالُ وَ (بَرِحَا) وَ (قَتَىءٌ وَآتَقَكُ) وَمَعْنَى الْأَرْبَعَةِ مَلَازِمَةُ الْمَخْبِرِ عَنْهُ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ نَحْوَ مَا زَالَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَمَا بَرِحَ عَمْرُو أَرْزَقَ الْعَيْنِينَ. وَكُلُّ هَذِهِ الْأَفْعَالِ مَا عَدَا الْأَرْبَعَةَ الْأَخِيرَةَ تَعْمَلُ بِلا شَرْطٍ (وَهَذِي الْأَرْبَعَةُ) الْأَخِيرَةُ لَا تَعْمَلُ إِلَّا بِشَرْطِ كَوْنِهَا (لِشَبْهِ تَفِي) وَالْمُرَادُ بِهِ النَّهْيُ وَالِدَعَاءُ (أَوْ لَيْفِي مُتَّبِعَهُ) سِوَاءِ كَانِ النَّفْيِ لَفْظًا نَحْوَ مَا زَالَ زَيْدٌ قَائِمًا {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ} (هُودُ: 118)، {لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ} (طه: 91)، وَقَوْلُهُ:

176 - لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا عَنِّي وَاعْتِرَازِ

كُلُّ ذِي عَقَّةٍ مُقِلَّ قَنُوعِ

أَوْ تَقْدِيرًا نَحْوُ: {تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَرَ يَوْسُفَ} (يُوسُفُ: 85)، وَقَوْلُهُ:

6

177 - فَقُلْتُ يَمِينِ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا

وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي

وَلَا يَحْذِفُ النَّافِي مَعَهَا قِيَاسًا إِلَّا فِي الْقِسْمِ كَمَا رَأَيْتَ، وَشَذَّ قَوْلُهُ:

178 - وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي

بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا

أَيُّ لَا أَبْرَحُ. وَمِثَالُ النَّهْيِ قَوْلُهُ:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

179 - صَاحَ شَمَّرٌ وَلَا تَرَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ

تَ فَيَنْسِيَانَهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ

ومثال الدعاء قوله:

180 - أَلَا يَا لِيَسْلَمِي يَا دَارَ مِيَّ عَلَى الْبَلَى

وَلَا زَالَ مُنْهَلًا بِجَزَعَائِكَ الْقَطْرُ

(وَمِثْلُ كَانَ) في العمل المذكور (دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا) المصدرية الظرفية (كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا يَرْهَمًا) أي مدة دوامك مصيباً.

تنبيه: مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى من الأفعال، وذلك عشرة وهي أض ورجع وعاد واستحال وقعد وحر وارتد وتحول وغدا وراح كقوله:

181 - وَبِالْمُخْضِ حَتَّى آصَ جَعْدًا عَنطَطًا

إِذَا قَامَ سَاوَى عَارَبَ الْفَحْلَ عَارِبُهُ

وفي الحديث: «لَا ترجعوا بعدي كفاراً» وقوله:

182 - وَكَانَ مُضِلِّي مَنْ هُدَيْتُ بِرُشْدِهِ

قَلِيلٌ مُعْوِ عَادَ بِالرُّشْدِ أَمِيراً

وفي الحديث: «فاستحالت غرباً» ومن كلام العرب. أرفه شفرته حتى قعدت كأنها حربة. وقال بعضهم:

183 - وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَصُؤْنُهُ

يَجُوزُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ

وقال الله تعالى: {ألقاه على وجهه فارتد بصيراً} (يوسف: 96)، وقال امرؤ القيس:

184 - وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دَامِيًا بَعْدَ صِحَّةِ

قِيَا لِكَ مِنْ نُعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُوسَا

وفي الحديث: «لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً» وحكى سيويه عن بعضهم ما جاءت حاجتك بالنصب والرفع بمعنى ما صارت، فالنصب على أن ما استفهامية مبتدأ، وفي جاءت ضمير يعود إلى ما، وأدخل التانيث على ما لأنها هي الحاجة، وذلك الضمير هو اسم جاءت، وحاجتك خبر، والتقدير أية حاجة صارت حاجتك؟ وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها. وقد استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثيراً، نحو: {وفتحت السماء فكانت أبواباً وسيرت الجبال فكانت سراباً} (النبأ: 20)، وقوله:

185 - بَنِيهَا قَفْرٌ وَالْمَطِيَّ كَانَتْهَا

قَطَا الْحَرْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بِيُوضُهَا

ونحو: {ظل وجهه مسوداً وهو كظيم} (النحل: 58)، وقوله:

186 - ثُمَّ أَصْحُوا كَأَنَّهُمْ وَرَقٌ جَفَ

فَ قَالُوا بِهِ الصَّبَا وَالذَّبُّورُ

وقوله:

187 - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ فَرِيشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

وقوله:

188 - أَمْسَتْ حَلَاءٌ وَأَمْسَى أَهْلُهَا اِحْتَمَلُوا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أُخْتِي عَلَيَّهَا الَّذِي أُخْتِي عَلَيَّ لُبْدُ  
قال في شرح الكافية وزعم الزمخشري أن بات ترد أيضاً بمعنى صار، ولا حجة له على ذلك ولا لمن وافقه (وَعَيَّرَ مَاضٍ) وهو المضارع والأمر واسم الفاعل والمصدر (مِثْلُهُ) أي مثل الماضي (قَدْ عَمِلًا) العمل المذكور (إِنْ كَانَ عَيَّرَ) الماض منه عمل الماضي. وهي في ذلك على ثلاثة أقسام قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ودام على الصحيح، وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواتها، فإنه لا يستعمل منها الأمر ولا المصدر، وقسم يتصرف تصرفاً تاماً وهو باقيها فالمضارع نحو: {ولم أك بغياً} (مريم: 20)، والأمر نحو: {قل كونوا حجارة أو حديدًا} (الإسراء: 50)، والمصدر كقوله:

189 - بَدَّلِ وَجَلْمِ سَادَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَتِي

وَكُونُكَ إِيَّاهُ عَلَيَّكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل كقوله:

190 - وَمَا كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِيًا

أَحَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدًا

وقوله:

1914 - قَصَى اللَّهُ يَا أَسْمَاءُ أَنْ لَسْتُ زَائِلًا

أَجْبُكَ حَتَّى يُغْمِضَ الْجَفْنَ مُغْمِضٌ

(وفي جميعها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس وما دام (تَوَسُّطَ الْخَبْرِ) بينها

وبين الاسم (اجْرُ) إجماعاً نحو: {وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرَ الْمُؤْمِنِينَ} (الروم:

47)، وقراءة حمزة وحفص {ليس البر أن تولوا} (البقرة: 177)، بنصب البر

وقوله:

192 - سَلِي إِنْ جَهَلْتَ النَّاسَ عَنَّا وَعَنَهُمْ

فَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وَجَهْلٌ

وقوله:

193 - لَا طَيْبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنْعَصَةً

لِدَائِهِ بِادِّكَارِ الْمَوْتِ وَالْهَرَمِ

تنبيهان: الأول: منع ابن معطي توسط خبر ما دام وهو وهم إذ لم يقل به غيره. ونقل صاحب الإرشاد خلافاً في جواز توسط خبر ليس، والصواب ما ذكرته. الثاني محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه، فمن الموجب أن يكون الاسم مضافاً إلى ضمير يعود على شيء في الخبر نحو كان غلام هند بعلمها، وليس في تلك الديار أهلها، لما عرفت. ومن المانع خوف اللبس نحو كان صاحبي عدوي، واقتران الخبر بإلا نحو: {وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء} (الأنفال: 35)، وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم نحو كان غلام هند مبغضها لما عرفت أيضاً (وَكُلُّ) أي كل العرب أو النحاة (سَبَقَهُ) أي سبق الخبر (دَامَ حَظَرَ) أي منع، سبق مصدر نصب بحظر مضاف إلى فاعله. ودام في موضع النصب بالمفعولية. والمراد أنهم أجمعوا على منع تقديم خبر دام عليها، وهذا تحته صورتان: الأولى أن يتقدم على ما،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ودعوى الإجماع على منعها مسلمة، والأخرى أن يتقدم على دام وحدها ويتأخر عن ما وفي دعوى الإجماع على منعها نظر لأن المنع مغلل بعلتين: إحداهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعاً باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الإجماع على عدم تصرفها، والأخرى أن ما موصول حرفي ولا يفصل بينه وبين صلته، وهذا أيضاً مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفي وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية، لكن الصورة الأولى أقرب إلى كلامه، أشعر بذلك قوله (كَذَلِكَ سَبَقُ خَيْرٍ مَا النَّافِيَةُ) أي كما منعوا أن يسبق الخبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهَ لَا تَالِيَةَ) أي متبوعة لا تابعة لأن لها الصدر، ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه يشترط في عمله تقدم النفي كزال أو لا ككان، فلا تقول قائماً ما كان زيد ولا قاعداً ما زال عمرو. قال في شرح الكافية: وكلاهما جائز عند الكوفيين لأن ما عندهم لا يلزم تصديرها. ووافق ابن كيسان

البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لأن نفيها إيجاب.

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أنه إذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائماً لم يزل زيد، وقاعداً لم يكن عمرو. قال في شرح الكافية عند الجميع، واستدل له بقول الشاعر:

194 - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ  
عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ

أراد لا يزال يزيد على السن خيراً، فقدم معمول الخبر وهو خيراً على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا، وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالباً، لكنه حكى في التسهيل الخلاف عن الفراء. قلت ومن شواهد الصريحة قوله:

195 - مَهْ عَاذِلِي فَهَائِمًا لَنْ أَبْرَحَا  
بِمِثْلِ أَوْ أَحْسَنَ مِنْ شَمْسِ الصُّحَى

الثاني أفهم أيضاً جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائماً كان زيد، وما قاعداً زال عمرو، ومنعه بعضهم والصحيح الجواز. الثالث قوله كذاك يوهم أن هذا المنع مجمع عليه لأنه شبهه بالمجمع عليه وإنما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (وَمَنْعُ سَبَقِ خَيْرٍ لَيْسَ اصْطَفِي) منع مصدر رفع بالابتداء مضاف إلى مفعوله وهو سبق، والفاعل محذوف، وسبق مصدر جر بالإضافة مضاف إلى فاعله وهو خبر، وليس في محل نصب بالمفعولية، واصطفي جملة في موضع رفع خبر المبتدأ. والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أي اختير، وهو رأي الكوفيين والمبرد والسيرافي والزجاج وابن السراج والجرجاني وأبي علي في الحليات وأكثر المتأخرين، لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية. وحجة من أجاز قوله تعالى: {ألا يوم يأتيهم ليس مصروفاً عنهم} (هود: 8)، لما علم من أن تقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل. وأجيب بأن معمول الخبر هنا ظرف والظروف يتوسع فيها أيضاً فإن عسى لا يتقدم خبرها إجماعاً لعدم تصرفها مع عدم الاختلاف في

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فعليتها، فليس أولى بذلك لمساواتها لها في عدم التصرف مع الاختلاف في فعليتها.

تنبيه: خبر في كلامه منون ليس مضافاً إلى ليس كما عرفت، وإلا توالى خمس حركات وذلك ممنوع. (وَدُوُّ تَمَام) من أفعال هذا الباب أي التام منها (مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي) أي يستغني بمرفوعه عن منصوبه كما هو الأصل في الأفعال، وهذا المرفوع فاعل صريح (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى المكتفي بمرفوعه (تَأْقِصُ) لافتقاره إلى المنصوب (وَالْتَقِصُ فِي قَتِيءٍ) و (لَيْسَ) و (زَالَ) ماضي يزال التي هي من أفعال الباب (دَائِمًا قُفِي) فلا تستعمل هذه الثلاثة تامة بحال. وما سواها من أفعال الباب يستعمل ناقصاً وتاماً نحو ما شاء الله كان أي حدث {وإن كان ذو عسرة} (البقرة: 280)، أي حضر. وتأتي كان بمعنى كفل وبمعنى غزل، يقال كان فلان الصبي إذا كفله. وكان الصوف إذا غزله. ونحو: {فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون} (الروم: 17)، أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح {خالدين فيها ما دامت السموات والأرض} (هود: 107)، أي ما بقيت. وكقوله:

196 - وَبَاتَ وَبَاتَتْ لَهُ لَيْلَةٌ

كَلَيْلَةَ ذِي الْعَائِرِ الْأَرْمَدِ

وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلاً ونحو ظل اليوم أي دام ظله وأضحينا أي دخلنا في الضحى ومنه قوله:

197 - إِذَا اللَّيْلَةُ الشُّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُهَا

أي بقي جليدها حتى أضحى. أي دخل في الضحى. ويقال صار فلان الشيء بمعنى ضمه إليه، وصرت إلى زيد تحولت إليه. قالوا برح الخفاء وانفك الشيء بمعنى انفصل وبمعنى خلص.

تنبيهان: الأول إنما قيدت زال بماضي يزل للاحتراز عن ماضي يزيل فإنه فعل تام متعدد معناه ماز، يقولون زل ضأنك عن معزك أي مز بعضها من بعض، ومصدره الزيل، ومن ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر معناه الانتقال، ومنه قوله تعالى: {إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا} (فاطر: 41)، ومصدره الزوال. الثاني إذا قلت كان زيد قائماً جاز أن تكون كان ناقصة فقائماً خبرها، وأن تكون تامة فيكون حالاً من فاعلها وإذا قلت كان زيد أخاك وجب أن تكون ناقصة لامتناع وقوع الحال معرفة (وَلَا يَلِي الْعَامِلَ) أي كان وأخواتها (مَعْمُولُ الْحَبْرِ) مطلقاً عند جمهور البصريين سواء تقدم الخبر على الاسم نحو كان طعامك أكلاً زيد خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور، أم لم يتقدم نحو كان طعامك زيد أكلاً، وأجازه الكوفيون مطلقاً تمسكاً بقوله:

198 - قَتَا فِدُ هَدَا جُونَ حَوْلَ بِيوتِهِمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وخرج على زيادة كان أو إضمار اسم مراد به الشأن، أو راجع إلى ما عليهن فعطية مبتدأ وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

199 - بَاتَتْ فُؤَادِي ذَاتُ الْحَالِ سَالِبَةً  
فَالْعَيْشُ إِنْ حُمَّ لِي عَيْشٌ مِنَ الْعَجَبِ

وقوله:

200 - لَيْنٌ كَانِ سَلَمَى الشَّيْبِ بِالصَّدِّ مُعْرِبًا  
لَقَدْ هَوَّنَ السُّلْوَانَ عَنْهَا التَّحْلُمَ

لظهور نصب الخبر. وأصل تركيب النظم ولا يلي معمول الخبر العامل فقدم المفعول وهو العامل وآخر الفاعل وهو معمول الخبر لمراعاة النظم وليعود الضمير إلى أقرب مذكور من قوله (إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى) أي معمول الخبر (أَوْ حَرَفَ جَزْ) مع مجرور فإنه حينئذ يلي العامل اتفاقاً نحو كان عندك أو في الدار زيد جالساً أو جالساً زيد للتوسع في الطرف والمجرور (وَمُضَمَّرَ الشَّانَ اسْمِيًّا أَوْ) في العامل (إِنْ وَقَعَ) شيء من كلامهم (مُوهَمٌ) جواز (مَا اسْتَبَانَ) لك (أَنَّهُ امْتَنَعَ) كما تقدم بيانه في قوله: فنافذ هداجون البيت. وقوله:

201 - فَاصْبَحُوا وَالتَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ  
وَلَيْسَ كُلُّ التَّوَى يَلْقَى الْمَسَاكِينَ

في رواية تلقي بالتاء المثناة من فوق، وبه احتج من أجاز ذلك مع تقدم الخبر. وقال الجمهور التقدير ليس هو أي الشأن، وقد عرفت أنه إنما يقدر ضمير الشأن حيث أمكن تقديره. ومن الدليل على صحة تقدير ضمير الشأن في كان قوله:

202 - إِذَا مُيْتُ كَانِ النَّاسُ صِنْفَانِ شَامِثٌ  
وَآخَرُ مُنِّنٌ بِالذِّي كُنْتُ أَصْنَعُ

(وَقَدْ تَزَادَ كَانِ فِي حَسْوٍ) أي بين شيئين، وأكثر ما يكون ذلك بين ما وفعل التعجب (كَمَا كَانِ أَصَحَّ عِلْمٌ مَن تَقَدَّمَ) وما كان أحسن زيدا، وزيدت بين الصفة والموصوف في قوله:

203 - فِي عُرْفِ الْجَنَّةِ الْعُلْيَا الَّتِي وَجَبَتْ  
لَهُمْ هُنَاكَ بِسَعْيٍ كَانِ مَشْكُورٍ

وجعل منه سبويه قول الفرزدق:

204 - فَكَيْفَ إِذَا مَرَرْتَ بِدَارِ قَوْمٍ  
وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

ورد ذلك عليه لكونها رافعة للضمير، وليس ذلك مانعاً من زيادتها، كما لم يمنع من إلغاء ظن عند توسطها أو تأخرها إسنادها إلى الفاعل. وبين العاطف والمعطوف عليه كقوله:

205 - فِي لُجَّةِ عَمَرْتِ أَبَاكَ بِخُورِهَا  
فِي الْجَاهِلِيَّةِ كَانِ وَالْإِسْلَامِ  
وبين نعم وفاعلها كقوله:

206 - وَلَيْسَتْ سِرْبَالِ الشَّبَابِ أُرُورُهَا  
وَلَيْعَمَ كَانِ سَبَبَةُ الْمُحْتَالِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ومن زيادتها بين جزأي الجملة قول بعض العرب: ولدت فاطمة بنت الخُزُشب  
الكلمة من بني عيس لم يوجد كان مثلهم. نعم شذت زيادتها بين الجار  
والمجرور كقوله:

207 - سَرَاهُ بَيْنِي أَبِي بَكَرٍ تَسَامَى

عَلَى كَانَ الْمُسَوِّمَةَ الْعَرَّابِ

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أنها لا تزداد بلفظ المضارع، وهو كذلك إلا ما ندر من  
قول أم عقيل:

208 - أَنْتِ تَكُونُ مَاجِدٌ تَبِيلُ

إِذَا تَهَبُّ سَمَالَ بَلِيلُ

الثاني أفهم قوله في حشو أنها لا تزداد في غيره، وهو كذلك خلافاً للفراء في  
إجازته زيادتها آخراً. الثالث أفهم أيضاً تخصيص الحكم بها أن غيرها من أخواتها  
لا يزداد، وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم: ما أصبح أبردها وما أمسى أدفاها. روى  
ذلك الكوفيون. وأجاز أبو علي زيادة أصبح وأمسى في قوله:

209 - عَدُوُّ عَيْنَيْكَ وَسَائِنِيهِمَا

أَصْبَحَ مَشْعُولٌ بِمَشْعُولٍ

وقوله:

210 - أَعَاذِلَ قَوْلِي مَا هَوَيْتَ قَاوِي

كَثِيرًا أَرَى أَمْسَى لَدَيْكَ دُتُوبِي

وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب إذا لم ينقص المعنى (وَيَحْدِفُوتَهَا) أي  
كان إما وحدها أو مع الاسم وهو الأكثر (وَيَبْقُونَ الْحَبْرَ) على حاله (وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ)  
الشرطيتين (كَثِيرًا دَا) الحكم (اشْتَهَرَ) من ذلك: المرء مجزي بعمله إن خيراً  
فخير وإن شراً فشر. وقوله:

211 - قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا

وقوله:

212 - حَدِبَتْ عَلَيَّ بَطُونٌ صَبَّهَ كُلُّهَا

إِنْ ظَالِمًا فِيهِمْ وَإِنْ مَظْلُومًا

وفي الحديث «التمس ولو خاتماً من حديد» وقال الشاعر:

213 - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرَ دُو بَعِي وَلَوْ مَلِكًا

جُنُودُهُ صَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ

تنبيهان: الأول قد تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم، من ذلك: مع أن المرء  
مجزي بعمله إن خير فخير وإن شر فشر برفعهما أي إن كان في عمله خير  
فجزاؤه خير، وإن كان في عمله شر جزاؤه شر. وفي هذه المسألة أربعة أوجه  
مشهورة هذان والثالث نصبهما على تقدير إن كان عمله خيراً فهو يجزي خيراً.  
والرابع عكس الأول أي رفع الأول ونصب الثاني. وهذا الرابع أضعفها والأول  
أرجحها، وما بينهما متوسطان. ومنه مع لو ألا طعام ولو تمر، جوز فيه رفع تمر  
على تقدير ولو يكون عندنا تمر. الثاني قل حذف كان مع غير إن ولو كقوله:

214 - مِنْ لُدٍّ شَوْلًا قَالِي إِثْلَائِهَا

قدره سيبويه من لد أن كانت شولا (وَبَعْدَ إِنْ) المصدرية (تَعْوِيضُ مَا عَنْهَا) أي  
عن كان (ارْتُكِبُ) فتحذف كان لذلك وجوباً إذ لا يجوز الجمع بين العوض

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والمعوض (كَمِئَلٍ أَمَا أَنْتَ بَرًّا قَاقْتَرِبُ) فأن مصدرية وما عوض عن كان وأنت اسمها وبراً خبرها، والأصل لأن كنت برأ، فحذفت لام التعليل لأن حذفها مع أن مطرد، ثم حذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها، ثم عوض عنها ما وأدغمت فيها النون، ومنه قوله:

215 - أبا حُرَاشِيَّةَ أَمَا أَهَيْتَ دَا تَقَرِّ  
فَإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الصَّبْعُ

تنبيه: حذفت كان مع معموليها بعد أن في قولهم افعل هذا أما لا، أي إن كنت لا تفعل غيره، فما عوض عن كان، ولا نافية للخبر ومنه قوله:

216 - أَمَرَعَتِ الْأَرْضُ لَوْ أَنَّ مَا لَا  
لَوْ أَنَّ نُوقًا لَكَ أَوْ جَمَالًا  
أَوْ ثَلَّةً مِنْ عَنَمٍ إِمَّا لَا

التقدير إن كنت لا تجدين غيرها (وَمِنْ مُضَارِعٍ لَكَانَ) ناقصة كانت أو تامة (مُنْجَزِمٌ) بالسكون لم يتصل به ضمير نصب وقد وليه متحرك (تُحْدَفُ نُونٌ) هي لام الفعل تخفيفاً (وَهُوَ حَذْفٌ) جائزة (مَا الثَّرْمُ) نحو: {وإن تك حسنة} (النساء: 40)، في القراءتين بخلاف نحو: {من تكون له عاقبة الدار} (القصص: 37)، {وتكون لكما الكبرياء} (يونس: 78)، {وتكونوا من بعده قوماً صالحين} (يوسف: 9)، «إن يكنه فلن تسلط عليه» {لم يكن الله ليغفر لهم} (النساء: 168)، وخالف في هذا أخيراً يونس فأجاز الحذف حينئذٍ تمسكاً بقوله:

217 - فَإِنْ لَمْ تَكُ الْمِرَاةُ أَبَدَتْ وَسَامَةً  
فَقَدْ أَبَدَتْ الْمِرَاةُ جَبْهَةً صَبِيحًا

وحمل على الضرورة، قال الناظم ويقول أقول، إذ لا ضرورة لإمكان أن يقال فإن تكن المرآة أخفت وسامة، وقد قرئ شاذاً «لم يك الذين كفروا».g خاتمة: إذا دخل على غير زال وأخواتها من أفعال هذا الباب ناف فالمنفي هو الخبر نحو ما كان زيد عالماً فإن قصد الإيجاب قرن الخبر بإلا نحو ما كان زيد إلا عالماً فإن كان الخبر من الكلمات الملازمة للنفي نحو يعيج لم يجز أن يقترن بإلا، فلا يقال في ما كان زيد يعيج بالدواء: ما كان زيدا لا يعيج. ومعنى يعيج ينتفع، وحكم ليس حكم ما كان في كل ما ذكر. وأما زال وأخواتها فنفيها إيجاب فلا يقترن خبرها بإلا كما لا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهما في اقتضاء ثبوت الخبر ومياً أوهم خلاف ذلك فمؤول كقوله:

218 - حَرَاجِيحٌ لَا تَنْفُكُ إِلَّا مُنَاخَةً

عَلَى الْخَسْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرًا

أي ما تنفصل عن الأتعاب إلا في حال إناختها على الخسف إلى أن نرمي بها بلداً قفراً، فتنفك هنا تامة، ويجوز أن تكون ناقصة وخبرها على الخسف، ومناخة منصوب على الحال أي لا تنفك على الخسف إلا في حال إناختها والله أعلم.

فصل في ما ولا ولاوات وإن المشبهات بليس

إنما شبهت هذه بليس في العمل لمشابتها إياها في المعنى. وإنما أفردت عن باب كان لأنها حروف وتلك أفعال (إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمَلْتُ مَا) النافية نحو ما هذا بشراً وما هن أمهاتهم، وهذه لغة الحجازيين وأهلها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصهم بالأسماء. ولإعمالها عند الحجازيين شروط أشار إليها بقوله: (دَوْنِ إِنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكُونِ) أي علم. فإن فقد شرط من هذه الشروط بطل عملها نحو ما إن زيد قائم فما حرف نفي مهمل وإن زائدة وزيد مبتدأ وقائم خبره. ومنه قوله:

219 - بِنِي عُدَانَةٍ مَا إِنْ أَنْتُمْ دَهَبٌ

وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْحَرْفُ

وأما رواية يعقوب بن السكيت ذهباً بالنصب فمخرجة على أن إن مؤكدة لما لا زائدة وكذا إذا انتقض النفي بإلا نحو: {وما محمد إلا رسول} (آل عمران: 144)، فأما قوله:

220 - وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونُوتًا بِأَهْلِهِ

وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَدَّبًا

فشاذ أو مؤول. وكذا يبطل عملها إذا تقدم خبرها على اسمها نحو ما قام زيد. ومنه قوله:

221 - وَمَا حُدُلٌ قَوْمِي فَأَخْصَعَ لِلْعِدَا

وَلَكِنْ إِذَا أَدْعُوهُمْ فَهُمْ هُمْ

وأما قول الفرزدق:

222 - قَاصِبُحُوا قَدْ أَعَارَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ فُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشَرٌ

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز، ولم يدر أن من شروط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول.

تنبيهان: الأول قال في التسهيل: وقد تعمل متوسطاً خبرها وموجباً إلا وفاقاً لسيبويه في الأول وليونس في الثاني. الثاني اقتضى إطلاقه منع العمل عند توسط الخبر ولو كان ظرفاً أو مجروراً. قال في شرح الكافية: من النحويين من يرى عمل ما إذا تقدم خبرها وكان ظرفاً أو مجروراً وهو اختيار أبي الحسن بن عصفور (وَسَيِّقَ حَرْفِ جَرٍ) مع مجروره (أَوْ ظَرْفٍ) مدخولي ما مع بقاء العمل (كَمَا بِي أَنْتَ مَعْنِيًا) وما عندك زيد قائماً (أَجَارَ الْعُلَمَاءُ) سبق مصدر نصب بالمفعولية لأجاز مضاف إلى فاعله، والمراد أنه يجوز تقديم معمول خبر ما على اسمها إذا كان ظرفاً أو مجروراً كما مثل. ومنه قوله:

223 - يَا هَبَّةَ حَزْمٍ لُدْ وَإِنْ كُنْتِ آمِنًا

فَمَا كُلُّ جَيْنٍ مِّنْ نُّوَالِي مُوَالِيَا

فإن كان غير ظرف أو مجرور بطل العمل نحو ما طعامك زيد أكل. ومنه قوله:

224 - وَقَالُوا تَعَرَّفُوا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِي

وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِئِي أَمَا عَارِفٌ

وأجاز ابن كيسان بقاء العمل والحالة هذه (وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ يَلِكِنْ أَوْ يَبَلُ مِنْ بَعْدِ)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

خبر (مَنْصُوبٌ بِمَا) الحجازية (الرَّمَّ حَيْثُ حَلُّ) رفع مصدر نصب بالمفعولية لا لزم مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، والتقدير الزم رفعك معطوفاً بلكن أو بلي إلى آخره. وإنما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر. ولا يجوز نصبه عطفاً على خبر ما لأنه موجب وهي لا تعمل في الموجب، تقول ما زيد قائماً بل قاعد، وما عمرو شجاعاً لكن كريم، أي بل هو قاعد ولكن هو كريم. فإن كان العطف بحرف لا يوجب كالواو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائماً ولا قاعد ولا قاعداً. والأرجح النصب.

تنبيه: قد عرفت أن تسمية ما بعد بل ولكن معطوفاً مجاز إذ ليس بمعطوف، وإنما هو خبر مبتدأ مقدر، وبل ولكن حرفاً ابتداءً (وَبَعْدَ مَا) النافية (وَلَيْسَ جَرِ الْبَاءِ) الزائدة (الْحَبْرُ) كثيراً نحو: {وما ربك بظلام} (فصلت: 46)، {اليس الله بكاف عبده} (الزمر: 36) (وَبَعْدَ لَا) النافية (وَتَقِي كَانِ) وبقية النواسخ (قَدْ يُجْرُ) قليلاً. من ذلك قوله:

225 - فَكُنْ لِي سَفِيحاً يَوْمَ لَا دُوَّ شَقَاعَةٍ  
يُمْعِنُ فَيْبَلًا عَن سَوَادِ ابْنِ قَارِبِ  
وقوله:

226 - وَإِنْ مُدَّتِ الْإَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ  
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
وقوله:

227 - دَعَانِي أَخِي وَالْحَيْلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ  
فَلَمَّا دَعَانِي لَمْ يَجِدْنِي يُفْعَدِرِ

وربما أجروا الاستفهام مجرى النفي لشبهه إياه كقوله:

228 - يَقُولُ إِذَا أَقْلَوْلَى عَلَيْهَا وَأَفْرَدَتْ  
أَلَا هَلْ أَحُو عَيْشٍ لَذِيذِ بَدَائِمِ

وتدر في غير ذلك كخبر إن ولكن وليت في قوله:

229 - فَإِنْ تَنَا عَنْهَا حَقْبَةً لَا تُلَاقِيهَا  
فإِنَّكَ مِمَّا أَحَدَّتْ بِالْمُجَرَّبِ

وقوله:

230 - وَلَكِنَّ أَجْرًا لَوْ فَعَلْتَ بِهِيْنِ

وَهَلْ يُنَكِّرُ الْمَعْرُوفُ فِي النَّاسِ وَالْأَجْرُ  
وقوله:

231 - أَلَا لَيْتَ دَا الْعَيْشِ اللَّذِيذِ بَدَائِمِ

على إحدى الروایتين. وإنما دخلت في خبر إن في قوله: {أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر} (الأحقاف: 33)، لأنه في معنى أو ليس الله بقادر.

تنبيهات: الأول لا فرق في دخول الباء في خبر ما بين أن تكون حجازية أو تميمية كما اقتضاه إطلاقه وصرح به في غير هذا الكتاب. وزعم أبو علي أن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

دخول الباء مخصوص بالحجازية وتبعه على ذلك الزمخشري وهو مردود، فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم وهو موجود في أشعارهم فلا التفات إلى من منع ذلك. الثاني اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في ذلك بين العاملة والتي بطل عملها بدخول إن، وقد صرح بذلك في غير هذا الكتاب. ومنه قوله:

232 - لَعَمْرُكَ مَا إِنَّ أَبُو مَالِكٍ

بَوَاهٍ وَلَا بَصْعَيْفٍ قُوَاهُ

الثالث اقتضى إطلاقه أيضاً أنه لا فرق في لا بين العاملة عمل ليس كما تقدم والعاملة عمل إن، نحو قولهم: لا خير بخير بعده النار أي لا خير خيراً (في التكررات أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا) النافية بشرط بقاء النفي والترتيب على ما مر، وهو أيضاً خاص بلغة الحجاز دون تميم. ومنه قوله:

233 - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَيَّ الْأَرْضِ بَاقِيًا

وَلَا وَرَزُّ يَمَا قَصَى اللَّهُ وَاقِيًا

تنبيهات: الأول ذكر ابن الشجري أنها أعملت في معرفة، وأنشد للنابغة الجعدي:

234 - وَخَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ لَا آتَا بَاغِيًا

سِوَاهَا وَلَا عَنَ حُبِّهَا مُتْرَاحِيًا

وتردد رأي الناظم في هذا البيت، فأجاز في شرح التسهيل القياس عليه، وتأوله في شرح الكافية فقال يمكن عندي أن يجعل أنا مرفوع فعل مضمّر ناصب باغياً على الحال تقديره لا أرى باغياً، فلما أضمّر الفعل برز الضمير وانفصل. ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبراً ناصباً باغياً على الحال. ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعمول عن العامل لدلالته عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكّمك مسمطاً، أي حكّمك لك مسمطاً أي مثبتاً، فجعل مسمطاً وهو حال مغنياً عن عامله مع كونه غير فعل، فإن يعامل باغياً بذلك وعامله فعل أحق وأولى، هذا لفظه. الثاني اقتضى كلامه مساواة لا ليس في كثرة العمل وليس كذلك، بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه، وقد نبه عليه في غير هذا الكتاب. الثالث الغالب على خبر لا أن يكون محذوفاً حتى قيل إن ذلك لازم كقوله:

235 - مَنْ صَدَّ عَنُ نَيْرَانِهَا

فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحٌ

أي لا براح لي. والصحيح جواز ذكره كما تقدم (وَقَدْ تَلِي لَاتَ وَإِنْ دَا الْعَمَلَا) المذكور أما لات فأثبت سيبويه والجمهور عملها، ونقل منعه عن الأخفش. وأما إن فأجاز أعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنعه جمهور البصريين. واختلف النقل عن سيبويه والمبرد، والصحيح الأعمال فقد سمع نثراً ونظماً، فمن النثر قولهم: إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية. وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبير: {إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم} (الأعراف: 194)، على أن إن نافية رفعت الذين ونصبت عبادة أمثالكم خبراً ونعتاً. والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم في الاتصاف بالعقل، فلو كانوا أمثالكم وعبدتموهم لكنتم بذلك مخطئين ضالين،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فكيف حالكم في عبادة من هو دونكم بعدم الحياة والإدراك؟ ومن النظم قوله:  
236 - إِنَّهُ هُوَ مُسْتَوِيًّا عَلَى أَحَدٍ

إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمَجَانِينِ

وقوله:

237 - إِنَّ الْمَرْءَ مَيَّنَّا بِانْقِصَاءِ حَيَاتِهِ

وَلَكِنْ يَأْنُ يُنْعَى عَلَيْهِ فَيُحْدَلَا

وقد عرفت أنه لا يشترط في معموليها أن يكونا نكرتين (وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى) اسم (حِين) أي زمان (عَمَلٌ) بل لا تعمل إلا في أسماء الأحيان نحو حين وساعة وأوان. قَالَ تَعَالَى: {ولات حين مناص} (ص: 3). وقال الشاعر:

238 - يَدِمُ الْبُغَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنَدَمٍ

وقال الآخر:

239 - طَلَبُوا ضَلْحَنَا وَلَاتَ أَوَانٍ

فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينٌ بَقَاءً

أي وليس الأوان أوان صلح، فحذف المضاف إليه أوان منوي الثبوت، وبني كما فعل بقبل وبعد، إلا أن أواناً لشبهه بنزال وزناً بني على الكسر ونون اضطراراً. وأما قوله:

240 - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ حَائِفٍ

يَنْعِي جَوَارِكَ حِينَ لَاتٍ مُجِيرٍ

فارتفاع مجير على الابتداء أو الفاعلية، أي لات يحصل مجير أو لات له مجير. ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان.

تنبيه: للنحويين في لات الواقع بعدها هنا كقوله:

241 - حَنَّتْ نَوَائِرُ وَلَاتِ هُنَّا حَنَّتِ

مذهبان. أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر. وهنا في موضع نصب على الظرفية لأنه إشارة إلى المكان. وحتت مع أن مقدره قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير حنت نوار ولات هنالك حين وهذا توجيه الفارسي. والثاني أن تكون هنا اسم لات وحتت خبرها على حذف مضاف، والتقدير وليس الوقت وقت حين. وهذا الوجه ضعيف لأن فيه إخراج هنا عن الظرفية وهي من الظروف التي لا تتصرف، وفيه أيضاً إعمال لات في معرفة وإنما تعمل في نكرة. واختصت لات بأنها لا يذكر معها معمولها معها، بل لا بد من حذف أحدهما (وَحَدْفُ ذِي الرَّفْعِ) منهما وهو الاسم (قَسْنَا) فتقدير ولات حين مناص ولات الحين حين مناص، أي وليس الوقت وقت فرار، فحذف الاسم وبقي الخبر (وَالْعَكْسُ قُلٌّ) جداً قرأ بعضهم شذوذاً {ولات حين مناص} (ص: 3)، برفع حين على أنه اسمها والخبر محذوف، والتقدير ولات حين مناص لهم، أي كائناً لهم.

خاتمة: أصل لات لا النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في ربت وثمرت، قيل ليقوى شبهها بالفعل، وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة. وحركت فرقاً بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل، وليس لالتقاء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الساكنين بدليل ربت وثمت فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها. وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفاً والسين تاء، وهو ضعيف لوجهين: الأول أن فيه جمعاً بين إعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجيء منه إلا ماء وشاء، ألا ترى أنهم لم يدغموا في يظد ويتد فراراً من حذف الواو التي هي الفاء وقلب العين إلى جنس اللام. والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفاً وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ولا دليل والله أعلم.

### أفعال المقاربة

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل: أفعال المقاربة وهي ثلاثة: كاد وكرب وأوشك، وضعت للدلالة على قرب الخبر. وأفعال الرجاء وهي أيضاً ثلاثة: عسى وحرى واخلولق. وضعت للدلالة على رجاء الخبر. وبقيّة أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق، فتسمية الكل أفعال مقاربة من باب التغليب (ككأن) في العمل (كاد وعسى لكن تدّر عَيْرٌ) جملة فعل (مُضَارِعٌ لِهَدَّيْنِ) وأخواتهما من أفعال الباب (خَبَرٌ) فلذلك افترقا ببايين، وغير جملة المضارع المفرد كقوله:

242 - قَابَتْ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَيَّامًا

وقوله:

343 - لَا تُكْثِرَنَّ أُنْبِيَّ عَسَيْتُ صَائِمًا

وأما: { فطفق مسحاً بالسوق } (ص: 33)، فالخبر محذوف أي يمسح مسحاً. والجملة الاسمية كقوله:

244 - وَقَدْ جَعَلْتُ قَلُوصُ بَنِي زِبَادٍ

مِنَ الْأَكْوَارِ مَرَّتَعُهَا قَرِيبُ

وجملة الماضي كقول ابن عباس رضي الله عنهما: فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً (وَكُوْنُهُ) أي كون المضارع الواقع خبراً (يَدُوْنِ أَنْ) المصدرية (بَعْدَ عَسَى يَزُرُّ) أي قليل ومنه قوله:

245 - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُمْسِيَتْ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ قَرَجٌ قَرِيبُ

(وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا) فاقتترانه بأن بعدها قليل كقوله:

246 - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيْطَ عَلَيْهِ

وقوله:

247 - أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو

لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُعْنُو السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

وأنشد سيبويه:

248 - فَلَمْ أَرْ مِنْهَا حُبَّاسَةً وَاجِدٍ

فَتَهْتَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ

وقال أراد بعدما كدت أن أفعله، فحذف أن وأبقى عملها. وفيه إشعار باطراد اقتتران خبر كاد بأن، لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

(وَكَعَسَى) في العمل والدلالة على الرجاء (حَرَى وَلَكِنْ جُعِلَا حَبْرَهَا حَنْمًا يَأْنُ مُتَّصِلًا) نحو حرى زيد أن يقوم، ولا يجوز حرى زيد يقوم (وَأَلَزَمُوا اخْلَوْلِقَ، أَنْ مِثْلَ حَرَى) فقالوا اخلولقت السماء أن تمطر، ولم يقولوا اخلولقت تمطر (وَبَعْدَ أَوْشَكَ اتِّقَا أَنْ تُزْرَا) أي قل، والكثير الاقتران بها كقوله:

249 - وَلَوْ سُئِلَ التَّيْسُ التَّرَابَ لَأَوْشَكُوا  
إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْتَعُوا

ومن التجرد قوله:

250 - يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَيْتِهِ

فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُؤَافِقُهَا

(وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصْحَحِّ كَرَبًا) بفتح الراء ونقل كسرهما أيضاً، يعني أن إثبات أن بعدها قليل ومنه قوله:

251 - قَدْ بُرْتُ أَوْ كَرَبْتُ أَنْ تُبُورَا

لَمَّا رَأَيْتَ بِيَهْسًا مَبُورَا

وقوله:

252 - سَقَاهَا دَوُّو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا

وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَافُهَا أَنْ تُقَطَّعَا

والكثير التجرد ولم يذكر سبويه غيره. ومنه قوله:

253 - كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَدُوبُ

حِينَ قَالَ الْوَشَاءُ هِنْدُ عَصُوبُ

(وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا) لما بينهما من المنافاة لأن أفعال الشروع

للحال وأن للاستقبال (كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو وَطَفِقُ) زيد يعدو بكسر الفاء

وفتحها، وطبق بالباء أيضاً و (كَذَا جَعَلْتُ) أتكلم (وَأَحَدْتُ) أقرأ (وَعَلِقُ) زيد

يسمع. ومنه قوله:

254 - أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجْرَتَا

وَظَلَمَ الْجَارِ إِذْ لَالُ الْمُجِيرِ

تنبيهات: الأول عد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام،

نحو هب زيد يفعل، وقام بكر ينشد. الثاني إذا دل دليل على خبر هذا الباب جاز

حذفه ومنه الحديث «من تأنى أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد». الثالث

يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعاً

لضمير الاسم وأما قوله:

255 - وَأَسْقِيهِ حَتَّى كَادَ مِمَّا أَبُتُّهُ

تُكَلِّمُنِي أَحْجَارُهُ وَمَلَاعِبُهُ

وقوله:

256 - وَوَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُبْقِلُنِي

تُؤِيبِي فَأَنْهَضُ تَهْضُ الشَّارِبِ التَّمَلِ

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل. وأما عسى فإنه يجوز في

المضارع بعدها خاصة أن يرفع السببي كقوله:

257 - وَمَادَا عَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ

إِذَا تَحَنُّنُ جَاوَرَتَا حَفِيرَ زَبَادِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

روي بنصب جهده ورفعاه، ولا يجوز أن يرفع ظاهراً غير سببي وأما قوله:  
258 - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ

يَكُونُ وَرَاءَهُ قَرِيبٌ  
فإن في يكون ضمير الاسم والجملة بعد خبر كان (وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا)  
كما رأيت وهو أكثر استعمالاً من ماضيها (وَكَادَ لَا عَيْرٌ) أي دون غيرهما من  
أفعال الباب، فإنه ملازم لصيغة الماضي (وَرَادُوا مُؤَشِكًا) اسم فاعل من أوشك  
معملاً عمله كقوله:

259 - فَمُؤَشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا

خِلَافَ الْأَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا

وقوله:

260 - فَإِنَّكَ مُؤَشِكٌ إِلَّا تَرَاهَا

وَتَعْدُو دُونَ عَاصِرَةِ الْعَوَادِي

وهو نادر:

تنبيهان: الأول أثبت جماعة اسم الفاعل من كاد وكرب، وأنشدوا على الأول  
قوله:

261 - أَمْوُثٌ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي

يَقِينًا لَرَهْنٌ بِالذِّي أَنَا كَائِدٌ

وعلى الثاني قوله:

262 - أُبْتِيَّ إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمِهِ

قَادًا دُعِيَّتْ إِلَى الْمَكَارِمِ قَاعَجَلٍ

والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة كما جزم به ابن  
السكيت في شرح ديوان كثير، اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذ  
القياس مكابد. H قال ابن سيد كابد مكابدة وكباداً قاساه، والاسم كابد  
كالكاهل والغارب، وإن كارباً في البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو  
قولهم كرب الشتاء أي قرب كما جزم به الجوهرى وغيره. الثاني حكى  
الأخفش طفق يطفق كضرب يضرب، وطفق يطفق كعلم يعلم. وسمع أيضاً:  
أن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه (بَعَدَ عَسَى) و (اخْلَوْلَقَ) و  
(أَوْشَكَ قَدْ يَرِدُ عَنِّي بَأَنْ يَفْعَلَ) أي يستغني بأن والمضارع (عَنْ تَان) من  
معمولها (فُقِدَ) وتسمى حينئذ تامة نحو: {وعسى أن تكرهوا شيئاً} (البقرة:  
216)، واخلولق أن يأتي، وأوشك أن يفعل، فإن والمضارع في تأويل اسم  
مرفوع بالفاعلية مستغنى به عن المنصوب الذي هو الخبر. وهذا إذا لم يكن بعد  
أن والمضارع اسم ظاهر فإن كان نحو عسى أن يقوم زيد فذهب الشلوبين إلى  
أنه يجب أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بيقوم وأن ويقوم فاعل عسى وهي  
تامة لا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافي والفارسي إلى تجويز ذلك، وتجويز  
وجه آخر وهو أن يكون الاسم الظاهر مرفوعاً بعسى اسماً لها، وأن والمضارع  
في موضع نصب خبراً لها متقدماً على الاسم، وفاعل المضارع ضمير يعود  
على الاسم الظاهر، وجاز عوده عليه متأخر التقدمة في النية، وتظهر فائدة  
الخلاص في التثنية والجمع والتأنيث فتقول على رأيه عسى أن يقوم الزيدان،  
وعسى أن تقوم الهندات، وعسى أن تطلع الشمس، بتأنيث تطلع وتذكيره

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وعلى رأيهم يجوز ذلك ويجوز عسى أن يقوموا الزيدان وعسى أن يقوموا  
الزيدون وعسى أن يقمن الهندات وعسى أن تطلع الشمس بتأنيث تطلع فقط  
وهكذا أو شك واخلولق.

تنبيه: يتعين الوجه الأول في نحو عسى أن يضرب زيد عمراً فلا يجوز أن يكون  
زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها وهو عمراً بأجنبي وهو  
زيد، ونظيره قوله تعالى: {عسى أن يعيئك ربك مقاماً محموداً} (الإسراء: 79)،  
(وَجَرَّدَنُ عَسِي) وأختيها اخلولق وأوشك من الضمير واجعلها مسندة إلى  
أن يفعل كما مر (أَوْ اِرْقَعُ مُضَمَّرًا بِهَا) يكون اسمها وأن يفعل خبرها (إِذَا اسْمٌ  
قَبْلَهَا قَدْ دُكِّرَا) ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع والتأنيث، فتقول على الأول  
الزيدان عسى أن يقوموا والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم،  
والهندان عسى أن يقوموا، والهندات عسى أن يقمن. وهكذا اخلولق وأوشك  
هذه لغة الحجاز. وتقول على الثاني الزيدان عسيا، والزيدون عسوا، وهند  
عست، والهندان عستا، والهندات عسين. وهكذا اخلولق وأوشك. وهذه لغة  
تميم.

تنبيهان: الأول ما سوى عسى واخلولق وأوشك من أفعال الباب يجب فيه  
الإضمار، تقول الزيدان أخذاً يكتبان وطفقا يخصفان، ولا يجوز أخذ يكتبان  
وطفق يخصفان. الثاني اختلف فيما يتصل بعسى من الكاف وأخواتها نحو  
عساك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب حملاً على لعل كما  
حملت لعل على عسى في اقتران خبرها بأن كما في الحديث «فلعل  
بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض» وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى  
على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب والذي كان خبراً جعل الخبر، لكن  
الذي كان اسماً جعل خبراً اسماً. وذهب الأخفش إلى أن عسى على ما كانت  
عليه إلا أن ضمير النصب ناب عن ضمير الرفع كما ناب عنه في قوله:

263 - يَا ابْنَ الزَّبِيرِ طَالَمَا عَصَيْكَ  
وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

وكما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب وضمير الجر في التوكيد نحو رأيتك  
أنت، ومررت بك أنت، وهذا ما اختاره الناظم قال ولو كان الضمير المشار إليه  
في موضع نصب كما يقول سيبويه والمبرد لم يقتصر عليه في مثل:  
264 - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

لأنه بمنزلة المفعول، والجزء الثاني بمنزلة الفاعل، والفاعل لا يحذف، وكذا ما  
أشبهه انتهى. وفيه نظر (وَالْقَنْحُ وَالْكَسْرُ أَجْرٌ فِي السَّيْنِ مِنْ) عسى إذا اتصل  
بها تاء الضمير أو نوناه كما في (تَخَوُّ عَسَيْتُ) وعسينا وعسين (وَأَتَيْتَا الْفَتْحُ  
رُكْنٌ) انتقا بالقاف مصدر انتقى الشيء أي اختاره وزكن علم أي اختيار الفتح  
علم لأنه الأصل وعليه أكثر القراء في قوله تعالى: {فهل عسيتم} (محمد: 22)  
وقرأ نافع بالكسر.

خاتمة: قال في شرح الكافية قد اشتهر القول بأن كاد إثباتها نفي ونفيها إثبات

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حتى جعل هذا المعنى لغزاً:  
أُخْوِيَّ هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لِفُطْئِهِ  
جَرَتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمُ وَتَمُّودِ  
إِذَا ابْتُعِمَلْتُ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أُبْتَبْتُ  
وَإِنْ أُبْتَبْتُ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ

ومراد هذا القائل كاد. ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال، وأن معناها منفي إذا صحبها حرف نفي وثابت إذا لم يصحبها. فإذا قال قائل كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف، وإذا قال لم يكذب يبكي فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منتفية، ونفس البكاء منتف انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قول

ذي الرمة:  
265 - إِذَا عَبَّرَ التَّائِي الْمُجِيبَنَّ لَمْ يَكْذُ  
رَسِيْسُ الْهَوَى مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَبْرُحُ

صحيحاً بليغاً لأن معناه إذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغير، وإذا لم يقاربه فهو بعيد منه، فهذا أبلغ من أن يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح بخلاف المخبر عنه بنفي مقارنة البراح. وكذا قوله تعالى: {إذا أخرج يده لم يكد يراها} (النور: 40)، هو أبلغ في نفي الرؤية من أن يقال لم يرها لأن من لم ير قد يقارب الرؤية بخلاف من لم يقارب. وأما قوله تعالى {فذبحوها وما كادوا يفعلون} (البقرة: 71)، فكلام تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر. والتقدير فذبحوها بعد أن كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له. وهذا واضح والله أعلم.

إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا

(لِإِنَّ) و (أَنَّ) و (لَيْتَ) و (لَعَلَّ) و (كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِيكَانَ) الناقصة (مِنْ عَمَلٍ) فتنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها (كَأَنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفٌّ وَلَكِنَّ ابْنَهُ دُوٌّ صِغْنٌ) أي حقد. وقس الباقي هذه اللغة المشهورة. وحكى قوم منهم ابن سيده أن قوماً من العرب تنصب بها الجزأين معاً من ذلك قوله:

266 - إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلَتَاتِ وَلَتَكُنْ  
حُطَاكَ خِفَافًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أَسَدًا

وقوله:

267 - يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعًا

وقوله:

268 - كَأَنَّ أُذُنِي إِذَا تَشَوَّقَا  
قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّقَا

تنبيهات: الأول لم يذكر الناظم في تسهيله أن المفتوحة نظراً إلى كونها فرع المكسورة، وهو صنيع سيبويه حيث قال هذا باب الحروف الخمسة. الثاني

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أشار بقوله عكس ما لكان إلى ما لهذه الأحرف من الشبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر والاستغناء بهما، فعملت عملها معكوساً ليكونا معهن كمفعول قدم وفاعل آخر تنبيهاً على الفرعية، ولأن معانيها في الأخبار فكانت كالعمد والأسماء كالفضلات فأعطيا إعرابيهما. الثالث معنى إن وأن التوكيد، ولكن الاستدراك والتوكيد، وليست مركبة على الأصح. وقال الفراء أصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين. كقوله:

269 - وَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِعُهُ  
وَلَاكِ اسْقِيْنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ دَا فَضْلٍ

وقال الكوفيون مركبة من لا وإنالكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً. ومعنى ليت التمني في الممكن والمستحيل لا في الواجب فلا يقال ليت غداً يجيء. وأما قوله تعالى: { فتمنوا الموت } (البقرة: 94، الجمعة: 6) مع أنه واجب فالمراد تمنيه قبل وقته وهو الأكثر. ولعل الترجي في المحبوب نحو: { لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً } (الطلاق: 1)، والإشفاق في المكروه نحو: { فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك } (هود: 12)، وقد اقتصر على هذين في شرح الكافية وزاد في التسهيل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتعليل نحو: { لعله يتذكر } (طه: 44)، والاستفهام نحو: { وما يدريك لعله يزكى } (عبس: 3)، وتابع في الأول الأخص وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة على الأصح، وفيها عشر لغات مشهورة، وكان التشبيه وهي مركبة على الصحيح، وقيل بإجماع - من كاف التشبيه وأن، فأصل كان زيدا أسد إن زيدا كأسد، فقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة أن لدخول الجار (وَرَاعَ دَا التَّرْتِيبَ) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوباً (إلا في) الموضوع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفاً أو مجروراً (كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا عَيَّرَ الْبَدِي) للتوسع في الظروف والمجرورات. قال في العمدة ويجب أن يقدر العامل في الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف.

تنبيهان: الأول حكم معمول خبرها حكم خبرها فلا يجوز تقديمه إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو إن عندك زيدا مقيم وإن فيك عمراً راغب، ومنه قوله:

270 - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ يُحِبُّهَا  
أَحَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمُّ بَلَابِلُهُ

وقد صرح به في غير هذا الكتاب ومنعه بعضهم الثاني محل جواز تقديم الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً في غير نحو إن عند زيد أخاه وليت في الدار صاحبها لما سلف (وَهَمَّرَ إِنْ افْتَحَ) وجوباً (لِسَدِّ مَصَدَّرٍ مَسَدَّهَا) مع معموليها لزوماً بأن وقعت في محل فاعل نحو: { أولم يكفهم أنا أنزلنا } (العنكبوت: 51)، أو مفعول غير محكي بالقول نحو: { ولا تخافون أنكم أشركتم } (الأنعام: 81)، أو نائب عن الفاعل نحو: { قل أوحى إليّ أنه استمع } (الجن: 1)، أو مبتدأ نحو: { ومن آياته أنك ترى الأرض خاشعة } (فصلت: 39)، أو خبر عن اسم معنى غير

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي أنك فاضل، بخلاف قولي أنك فاضل، واعتقاد زيد أنه حق، أو مجرور بالحرف نحو: {ذلك بأن الله هو الحق} (الحج: 62) أو الإضافة نحو {مثل ما أنكم تنطقون} (الذاريات: 23)، أو معطوف على شيء من ذلك نحو: {اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم} (البقرة: 47)، أو مبدل منه نحو: {وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم} (الأنفال: 7).

تنبيه: إنما قال لسد مصدر ولم يقل لسد مفرد لأنه قد يسد المفرد مسدها. ويجب الكسر نحو ظننت زيدا إنه قائم (وَفِي سِوَى ذَاكَ أَكْسِر) على الأصل (فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ) أما حقيقة نحو: {إنا فتحنا لك} (الفتح: 1)، أو حكماً كالواقعة بعد ألا الاستفتاحية نحو: {ألا إن أولياء الله} (يونس: 62)، والواقعة بعد حيث نحو اجلس حيث أن زيدا جالس والواقعة خبراً عن اسم الذات نحو زيد إنه قائم، والواقعة بعد إذ نحو جئتكَ إذ أن زيدا غائب (وَفِي بَدءِ صَلَهِ) نحو: {ما إن مفاتحه لتنوء} (القصص: 76)، بخلاف حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل، ولا أفعله ما أن في السماء نجماً، إذ التقدير ما ثبت أن في السماء نجماً (وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَةً) يعني وقعت جواباً له سواء مع اللام أو دونها نحو: {والعصر إن الإنسان لفي خسر} (العصر: 1)، {حم والكتاب المبين إنا أنزلناه} (الدخان: 1)، (أَوْ حُكَيْتُ بِالْقَوْلِ) نحو: {قال إني عبد الله} (مريم: 30)، فإن لم تحك بل أجري القول مجرى الظن وجب الفتح، ومن ثم روي بالوجهين قوله:

271 - أَتَقُولُ إِنَّكَ بِالْحَيَاةِ مُمْتَعٌ  
(أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ) إما مع الواو (كَرَّرْتُهُ وَإِنِّي دُوَّ أَمَلٌ) {كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقاً من المؤمنين لكارهون} (الأنفال: 5) وقوله:  
272 - مَا أَعْطَيْتَنِي وَلَا سَأَلْتُهُمَا  
إِلَّا وَإِنِّي لِحَاجِرِي كَرِيمِي  
أو بدونه نحو: {إلا أيهم ليأكلون الطعام} (الفرقان: 20)، (وَكَسْرُؤًا) أيضاً (مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ) قلبي (عَلَقًا) عنها (بِاللَّامِ كَأَعْلَمَ إِنَّهُ لَدُوُّ تُقَى) {والله يعلم إنك لرسوله} (المنافقون: 1)، وأنشد سيبويه:  
273 - أَلَمْ تَرِ إِتْيِي وَإِنِّي أَسْوَدَ لَيْلَةً  
لَتَسْرِي إِلَى تَارِيْنٍ يَغْلُو سَنَاهُمَا

و (بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ) فعل (قَسَمَ) ظاهر (لَا لَامَ بَعْدَهُ يَوْجِهَيْنِ تُمِي) أي نسب نظراً لموجب كل منهما لصلاحيه المقام لهما على سبيل البدل، فمن الأول قوله:

274 - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا  
إِذَا إِنَّهُ عَبْدٌ قَقَا وَاللَّهَازِمُ  
پروی بالكسر على معنى فإذا هو عبد القفا، وبالفتح على معنى فإذا العبودية أي حاصلة، كما تقول خرجت فإذا الأسد. قال الناظم: والكسر أولى لأنه لا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بحج إلى تقدير. لكن ذهب قوم إلى أن إذا هي الخبر، والتقدير فإذا العبودية، أي ففي الحضرة العبودية، وعلى هذا فلا تقدير في الفتح أيضاً فيستوي الوجهان، ومن الثاني قوله:  
275 - أَوْ تَخْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ  
أَنْبِي أَوْ دَيْالِكِ الصَّبِيِّ

يروى بالكسر على جعلها جواباً للقسم، وبالفتح على جعلها مفعولاً بواسطة نزع الخافض أي على أني. والتقييد بكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما مر قريباً في المكسورة. ويقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو: {ويحلفون بالله إنهم لمنكم} (التوبة: 56)، و: {أهؤلاء الذين أقسموا بالله جهد أيمانهم إنهم لمعكم} (المائدة: 53)، وقد اتضح لك أن من فتح إن لم يجعلها جواب القسم، لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر على أن وصلتها، وجواب القسم لا يكون كذلك، فإنه لا يكون إلا جملة، ويجوز الوجهان أيضاً (مَعَ تِلْوِ قَا الْجَزَا) نحو: {فإنه غفور رحيم} (الأنعام: 54)، جواب: {من عمل منكم سوءاً بجهالة} (الأنعام: 54)، قرىء بالكسر على جعل ما بعد الفاء جملة تامة أي فهو غفور رحيم، وبالفتح على تقديرها بمصدر هو خبر مبتدأ محذوف أي فجزاؤه الغفران، أو مبتدأ خبره محذوف أي فالغفران جزاؤه، والكسر أحسن في القياس. قال الناظم ولذلك لم يجرى الفتح في القرآن إلا مسبقاً بأن المفتوحة (وَدَا) الحكم أيضاً (يَطْرُدُ فِي) كل موضع وقعت أن فيه خبر قول وكان خبرها قولاً والقائل واحد كما في (نحو خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) الله، فالفتح على معنى خير القول حمد الله، والكسر على الإخبار بالجملة لقصد الحكاية، كأنك قلت خير القول هذا اللفظ، أما إذا انتفى القول الأول فالفتح متعين، نحو عملي أني أحمد الله، أو القول الثاني أولم يتحد القائل بالكسر، نحو قولي إنني مؤمن وقولي إن زيدا يحمد الله.

تنبيه: سكت الناظم عن مواضع يجوز فيها الوجهان: الأول أن تقع بعد واو مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه نحو: {إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تظلم فيها ولا تضحي} (طه: 119)، قرأ نافع وأبو بكر بالكسر إما على الاستئناف أو العطف على جملة أن الأولى والباقون بالفتح عطفاً على أن لا تجوع. الثاني أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه، وتفتح بعد الجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل. الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل فتكسر إن كانت أما استفتاحية بمنزلة ألا، وتفتح إن كانت بمعنى حقاً كما تقول حقاً أنك ذاهب ومنه قوله:

276 - أَحَقًّا أَنْ جِئْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا

أي أفي حق هذا الأمر؟ الرابع أن تقع بعد لا جرم نحو: {لا جرم أن الله يعلم} (النحل: 23)، فالفتح عند سبويه على أن جرم فعل وأن وصلتها فاعل، أي وجب أن الله يعلم ولا صلة، وعند الفراء على أن لا جرم بمنزلة لا رجل ومعناه لا بد، ومن بعدها مقدرة والكسر على ما حكاه الفراء من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك (وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبُ الْحَبْرُ) جوازاً (لَمْ أَبْيَدَاءَ نَحْوِ إِيَّيْ لَوَزَّرُ) أي ملجأ، وكان حق هذه اللام

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أن تدخل على أول الكلام لأن لها الصدر، لكن لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد كرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فزحلخوا اللام إلى الخبر. تنبيه: اقتضى كلامه أنها لا تصحب خبر غير إن المكسورة وهو كذلك، وما ورد من ذلك يحكم فيه بزيادتها، فمن ذلك قراءة بعض السلف: {إلا أنهم ليأكلون الطعام} (الفرقان: 20)، بفتح الهمزة وأجازه المبرد، وما حكاه الكوفيون من قوله:

277 - وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ

ومنه قوله:

278 - أُمُّ الْجَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ

تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرَّقَبَةِ

وقوله:

279 - فَقَالَ مَنْ سئِلُوا أَمْسَى لَمْجُهُودًا

وقوله:

280 - وَمَا زِلْتُ مِنْ لَيْلِي لَدُنْ أَنْ عَرَفْتُهَا

لِكَأَلْهَائِمِ الْمُفْصَى بِكُلِّ مَرَادٍ

وقوله:

281 - أَمْسَى أَبَانٌ دَلِيلًا بَعْدَ عِرَّتِهِ

وَمَا أَبَانٌ لَمِنْ أَعْلَاجِ سُودَانَ

(وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ تُفِيَا) ذي إشارة واللام نصب بالمفعولية وما من قوله ما قد نفيا في موضع رفع بالفاعلية، أي لا تدخل هذه اللام على منفي إلا ما ندر من قوله:

282 - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيمًا وَتَرَكَآ

لِلْأُمْتَسَائِهَانَ وَلَا سَوَاءُ

(وَلَا) يليها أيضاً (مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا) ماض متصرف غير مقرون بقدر، فلا يقال إن زيدا ليرضي، وأجازه الكسائي وهشام، فإن كان الفعل مضارعاً دخلت عليه: متصرفاً كان نحو إن زيدا ليرضي، أو غير متصرف نحو إن زيدا ليدر الشر. وظاهر كلامه جواز دخول اللام على الماضي إذا كان غير متصرف نحو إن زيدا لنعم الرجل، أو لعسى أن يقوم، وهو مذهب الأخفش والفراء، لأن الفعل الجامد كالاسم، والمنقول عن سيبويه أنه لا يجوز ذلك، فإن اقتران الماضي المتصرف بقدر جاز دخول اللام عليه كما أشار إليه بقوله: (وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَانَتْ دَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَدًا) لأن قدر تقرب الماضي من الحال فأشبه حينئذ المضارع، وليس جواز ذلك مخصوصاً بتقدير اللام للقسم خلافاً لصاحب الترشيح وقد تقدم أن الكسائي وهشاماً يجيزان أن زيدا ليرضي، وليس ذلك عندهما إلا لإضمار قدر، واللام عندهما لام الابتداء، أما إذا قدرت اللام للقسم فإنه يجوز بلا شرط. ولو دخل على أن والحالة هذه ما يقتضي فتحها فتحت مع هذه اللام نحو علمت أن زيدا ليرضي (وَتَصَحَّبْتُ) هذه اللام أعني لام

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الابتداء أيضاً (الْوَاسِطِ) بين اسم إن وخبرها (مَعْمُولَ الْخَبَرِ) بشرط كون الخبر صالحاً لها نحو إن زيدا لعمراً ضارب، فإن لم يكن الخبر صالحاً لم يجز دخولها على معموله المتوسط، نحو إن زيدا عمراً ضارب، لأن دخولها على معمول فرع دخولها على الخبر، وبشرط أن لا يكون ذلك المعمول حالاً، فإن كان حالاً لم يجز دخولها عليه، فلا يجوز أن زيدا لراكباً منطلقاً. 1. واقتضى كلامه أنها لا تصحب المعمول المتأخر، فلا يجوز أن زيدا ضارب لعمراً (و) تصحب أيضاً (الْقَصْل) وهو الضمير المسمى عماداً نحو: {إن هذا لهُو القصص الحق} (آل عمران: 62)، إذا لم يعرب هو مبتدأ (و) تصحب (اسماً) لأن (حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ) نحو إن عندك لبراً، وإن لك لأجراً. وفي معنى تقدم الخبر تقدم

معموله نحو إن في الدار لزيداً قائم، تنبيه: إذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر، فلا يجوز أن زيدا لهُو لقائم، ولا إن في الدار لزيداً، ولا إن في الدار لزيداً لجالس (وَوَصَلُ مَا الزائدة (بِذِي الْخُرُوفِ

مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا) لأنها تزيل اختصاصها بالأسماء وتهيئها للدخول على الفعل فوجب إهمالها لذلك، نحو إنما زيد قائم، وكأنما خالد أسد، ولكنما عمرو جبان، ولعلما بكر عالم (وَقَدْ بَيَّنَّى الْعَمَلُ) وتجعل ما ملغاة وذلك مسموع في ليت لبقاء اختصاصها كقوله:

283 - قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا  
إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصْفَهُ فَقَدِ

يروى بنصب الحمام على الأعمال ورفع على الإهمال. وأما البواقي فذهب الزجاج وابن السراج إلى جوازه فيها قياساً، ووافقهم الناظم ولذلك أطلق في قوله: وقد يبقى العمل، ومذهب سيويه المنع لما سبق من أن ما أزلت اختصاصها بالأسماء وهيئتها للدخول على الفعل نحو: {قل إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد} (الأنبياء: 108)، {كأنما يساقون إلى الموت} (الأنفال: 6)، وقوله:

284 - قَوْلَ اللَّهِ مَا قَارَفْتُمْ قَالِيَا لَكُمْ  
وَلَكِنَّ مَا يُفْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

وقوله:

285 - أَعْدُ تَطَرّاً يَا عَبْدَ قَيْسٍ لَعَلَّمَا  
أَصَاءَتْ لَكَ النَّارُ الْحَمَارَ الْمُقَيِّدَا

بخلاف ليت فإنها باقية على اختصاصها بالأسماء، ولذلك ذهب بعض النحويين إلى وجوب الأعمال في ليتما، وهو بشكل على قوله في شرح التسهيل: يجوز إعمالها وإهمالها بإجماع (وَجَائِزٌ) بالإجماع (رَفَعُكَ مَعْطُوقاً عَلَى مَنْصُوبٍ إِنَّ) المكسورة (بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا) خبرها نحو إن زيدا أكل طعامك وعمرو، ومنه:

286 - قَمَنْ يَكُ لَمْ يُنْحَبِ أَبُوهُ وَأُمُّهُ  
قَائِلًا لَنَا الْأُمَّ النَّحِيْبَةَ وَالْأَبُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وليس معطوفاً حينئذٍ على محل الاسم مثل ما جاءني من رجل وامرأة بالرفع، لأن الرفع في مسألتنا الابتداء، وقد زال بدخول الناسخ، بل إما مبتدأ محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء، أو مفرد معطوف على الضمير في الخبر إن كان فاصل كما في المثال والبيت، فإن لم يكن فاصل نحو إن زيدا قائم وعمرو تعين الوجه الأول. وقد أشعر قوله وجائز أن النصب هو الأصل والأرجح، أما إذا عطف على المنصوب المذكور قبل استكمال إن خبرها تعين النصب وأجاز الكسائي الرفع مطلقاً تمسكاً بظاهر قوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ} (المائدة: 69)، وقراءة بعضهم: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ} (الأحزاب: 56)، برفع ملائكته. وقوله:

287 - قَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ  
قَائِي وَقَيَّارُ بِهَا لَعْرِبُ

وخرج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول كقوله:

288 - حَيْلِي هَلْ طَبَّ قَائِي وَأَنْتَمَا

وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَيْفَانِ

ويتعين الأول في قوله:

قَائِي وَقَيَّارُ بِهَا لَعْرِبُ

لأجل اللام في الخبر، والثاني في وملائكته لأجل الواو في يصلون إلا أن قدرت للتعظيم مثلها في {رب ارجعون} (المؤمنون: 99) ووافق الفراء الكسائي فيما خفي فيه إعراب المعطوف عليه نحو إنك وزيد ذاهبان، وإن هذا وعمرو عالمان تمسكاً ببعض ما سبق. قال سيويه: واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان (وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ) المكسورة فيما تقدم من جواز العطف بالرفع بعد الاستكمال (لَكِنَّ) باتفاق كقوله:

289 - وَمَا قَصَّرْتُ بِي فِي النَّسَامِي حُؤُولَهُ  
وَلَكِنَّ عَمِّي الطَّيِّبُ الْأَصْلُ وَالْحَالُ

(وَأَنَّ) المفتوحة على الصحيح إذا كان موضعها موضع الجملة بأن تقدمها علم أو معناه نحو: {وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله} (التوبة: 3)، (مِنْ دُونَ كَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ) حيث لا يجوز في المعطوف مع هذه الثلاث إلا النصب تقدم المعطوف أو تأخر لزوال معنى الابتداء معها وأجاز الفراء الرفع معها أيضاً متقدماً ومتأخراً بشرطه السابق وهو خفاء الإعراب (وَحُقِّقْتُ إِنَّ) المكسورة (فَقَلَّ الْعَمَلُ) وكثير الإهمال لزوال اختصاصها حينئذٍ نحو: {وإن كل لما جمع لدينا محضرون} (يس: 32)، و{جاز أعمالها استصحاباً للأصل نحو: {وإن كلاً لما ليوفيههم} (هود: 111) (وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ) لتفرق بينها وبين أن النافية ولهذا تسمى اللام الفارقة، وقد عرفت أنها لا تلزم عند الإعمال لعدم اللبس.

تنبيه: مذهب سيويه أن هذه اللام هي لام الابتداء. وذهب الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وبظهر أثر الخلاف في نحو قوله عليه الصلاة والسلام قد علمنا إن كنت لمؤمناً، فعلى الأول يجب كسر إن، وعلى الثاني يجب فتحها (وَرَبَّمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا) أي عن اللام (إِنْ بَدَا) أي ظهر (مَا تَاطِقُ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا)

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

على قرينة إما لفظية كقوله:

290 - إِنْ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ

أو معنوية كقوله:

291 - أَبَا ابْنِ أَبِي الصَّبَّامِ مِنْ آلِ مَالِكٍ  
وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ

{وَالْفَعْلُ إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا} للابتداء وهو كان وكاد وطن وأخواتها {فَلَا تُلْفِيهِ} أي لا تجده {عَالِيًا يَأْنُ ذِي} المخففة من الثقيلة {مُؤَصِّلًا} وإن كان ناسخاً وجمته موصلاً بها كثيراً نحو: {وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك بأبصارهم} {القلم: 51}، {وإن نظنك لمن الكاذبين} {الشعراء: 186}، وأكثر منه كونه ماضياً نحو: {وإن كانت لكبيرة} {البقرة: 143}، {وإن كدت لتردين} {الصفات: 56}، {وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين} {الأعراف: 102}، ومن النادر قوله:

292 - سَلْتُ يَمِينَكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا

ولا يقاس عليه، نحو إن قام وأنا وإن قعد لزيد خلافاً للأخفش والكوفيين، وأندر منه كونه لا ناسخاً ولا ماضياً، كقولهم إن يزنيك لنفسك وإن يشينك لهيه {وإن تُحَفِّفْ أَنْ} المفتوحة {قَاسِمُهَا} الذي هو ضمير الشأن {اسْتَكْرَنَ} بمعنى حذف من اللفظ وجوباً ونوى وجوده لا أنها تحملته لأنها حرف، وأيضاً فهو ضمير نصب وضمائر النصب لا تستكن. وأما بروز اسمها وهو غير ضمير الشأن في قوله:

293 - قَلَوُ أَثَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي

طَلَاقِكِ لَمْ أَبْحَلْ وَأَنْتِ صَدِيقِي

وقوله:

294 - بِأَنَّكَ رَبِيعٌ وَعَيْتٌ مَرِيعٌ

وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ التَّمَالًا

فضرورة {وَالْحَبْرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ} نحو علمت أن زيد قائم، فإن مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها.

تنبيه: أن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لأن لفظها كلفظ عض مقصوداً به الماضي أو الأمر. والمكسورة لا تشبه إلا الأمر كجد فلذلك أوثرت أن المفتوحة المخففة ببقاء عملها على وجه يبين فيه الضعف وذلك بأن جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كلا عاملة. ومما يوجب مزيتها على المكسورة أن طلبها لما تعمل فيه من جهة الاختصاص ومن جهة وصليتها بعمولها ولا تطلب المكسورة ما تعمل فيه إلا من جهة الاختصاص فضعفت بالتخفيف وبطل عملها بخلاف المفتوحة {وإن يكن} صدر الجملة الواقعة خبر أن المفتوحة المخففة {فَعَلًا وَلَمْ يَكُنْ} ذلك الفعل {دَعَا وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيْفُهُ مُمْتَنِعًا} قَالِ أَحْسَنُ} حينئذ {القَصْلُ} بين أن وبينه {بِقَدِّ} نحو: {ونعلم أن قد صدقتنا} {المائدة: 113} وقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

- 295 - سَهَدْتُ بِأَنْ قَدْ خُطَّ مَا هُوَ كَائِنٌ  
وَأَنَّكَ تَمْحُو مَا تَشَاءُ وَتُثَبِّتُ  
(أَوْ تَقِي) بلا أو لن أو لم نحو: {وحسبوا أن لا تكون فتنة} (المائدة: 71)،  
{أيحسب أن لن يقدر عليه أحد} (البلد: 5)، {أيحسب أن لم يره أحد} (البلد:  
7)، (أو) حرف (تَنْفِيسٍ) نحو: {علم أن سيكون} (المزمل: 20)، وقوله:  
296 - وَاعْلَمْ فَعَلِمَ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ  
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا  
(أَوْ لَوْ) نحو: {وأن لو استقاموا على الطريقة} (الجن: 16)، (وَقَلِيلٌ) في كتب  
النحاة (ذِكْرُ لَوْ) وإن كان كثيراً في لسان العرب. وأشار بقوله فالأحسن  
الفصل إلى أنه قد يرد والحالة هذه بدون فاصل كقوله:  
297 - عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا  
قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ  
وقوله:  
298 - إِنِّي رَعَيْمٌ يَا نُوبَ  
قَهْ إِنَّ أَمِنْتَ مِنَ الرَّزَّاحِ  
وَتَجَوَّتِ مِنْ عَرَضِ الْمَنُوتِ  
نِ مِنَ الْعَيْشِيِّ إِلَى الصَّبَاحِ  
أَنْ تَهَيْطِينَ بِلَادَ قَوْ  
مِ يَرْتَعُونَ مِنَ الطَّلَاحِ

أما إذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء فلا تحتاج إلى  
فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو: {وآخر دعواهم أن الحمد لله رب  
العالمين} (يونس: 10)، {أن ليس للإنسان إلا ما سعى} (النجم: 39)،  
{والخامسة أن غضب الله عليها} (النور: 9)، {وَحَقَّقْتُ كَأَنْ أُبْصَأَ} حملاً على  
أن المفتوحة (قُتِي مَنُصُوبُهَا) وهو ضمير الشأن كثيراً (وَتَابِتًا أُبْصَأَ رُوي) وهو  
غير ضمير الشأن قليلاً كمنصوب أن. فمن الأول قوله:

299 - وَصَدْرٌ مُشْرِقِ النَّحْرِ  
كَأَنْ تَدْيَاهُ حُفَّانِ

وقوله:

300 - وَيَوْمًا يُؤَافِقُنَا بِوَجْهِ مُفَسَّمِ  
كَأَنْ طَبِيئَةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

على رواية من رفع فيهما وعلى رواية النصب هما من الثاني. وقد عرفت أنه لا  
يلزم في خبرها عند حذف الاسم أن يكون جملة كما في أن، بل يجوز جملة في  
البيت الأول وأن يكون مفرداً كما في الثاني.  
تنبيه: إذا كان خبر كان المخففة جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل كما في البيت  
الأول، وإن كانت فعلية فصلت بقدر أو لم نحو: {كان لم تعن بالأمس} (يونس:  
24)، وكقوله:

301 - لَا يَهُولَنَّكَ اضْطِلَاءُ لَطَى الْحَرِّ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بِ فَمَحْدُورُهَا كَأَنَّ قَدْ أَلَمَّا  
خاتمة: لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها. وأما لكن فتخفف فتهمل وجوباً  
نحو: {ولكن الله قتلهم} (الأنفال: 17)، وأجاز يونس والأخفش إعمالها حينئذٍ  
قياساً. وحكي عن يونس أنه حكاه عن العرب.

## الصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

(صِفَةُ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ) أي تتميز الصفة  
المشبهة عن اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه، فإن اسم  
الفاعل لا يحسن فيه ذلك لأنه إن كان لازماً وقصد ثبوت معناه صار منها  
وانطلق عليه اسمها، وإن كانت معدية فقد سبق أن الجمهور على منع ذلك فيه  
فلا استحسان.

تنبيهان: الأول إنما قيد الفاعل بالمعنى لأنه لا تضاف الصفة إليه إلا بعد تحويل  
الإسناد عنه إلى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً إلا من جهة المعنى. الثاني  
وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل أنها تدل على حدث ومن قام به وأنها تؤنث،  
وتثنى وتجمع ولذلك حملت عليه في العمل، وعاب الشارح التعريف المذكور  
بأن استحسان الإضافة إلى الفاعل لا يصلح لتعريفها وتمييزها عما عداها، لأن  
العلم به موقوف على العلم بكونها صفة مشبهة، وعرفها بقوله ما صيغ لغير  
تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى  
الحدوث، وقد يقال إن العلم باستحسان الإضافة موقوف على المعنى لا على  
العلم بكونها صفة مشبهة فلا دور، أو إن قوله المشبهة اسم الفاعل مبتدأ.  
وقوله صفة استحسنت إلى آخره خبر.  
وقوله: (وَصَوَّغَهَا مِنْ لَزِمَ لِحَاضِرٍ) إلى آخره عطف عليه لتمام التعريف، أي  
ومما تتميز به الصفة المشبهة أيضاً عن اسم الفاعل أنها لا تُصاغ قياساً إلا من  
فعل لازم كطاهر من طهر وجميل من جمل وحسن من حسن. وأما رحيم  
وعليم ونحوهما فمقصود على السماع بخلافه فإنه يصاغ من اللازم كقائم.  
ومن المتعدي كضارب. وأنها لا تكون إلا للمعنى الحاضر الدائم دون الماضي  
المنقطع والمستقبل بخلافه كما عرفت، وأنها لا تلزم الجري على المضارع  
بخلافه، بل قد تكون جارية عليه (كطاهر القلب) وضامر البطن، ومستقيم  
الحال، ومعتدل القامة. وقد لا تكون وهو الغالب في المبنية من الثلاثي كحسن  
الوجه و (جميل الظاهر) وسبط العظام وأسود الشعر (وَعَمَلُ اسْمِ الْفَاعِلِ  
الْمُعَدَّى) لواحد (لَهَا) أي ثابت لها (عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدِّدَ) له في بابهم  
وجوب الاعتماد على ما ذكر.

تنبيه ليس كونها بمعنى الحال شرطاً في عملها لأن ذلك من ضرورة وضعها  
لكونها وضعت للدلالة على الثبوت والثبوت من ضرورته الحال. فعبارة هنا  
أجود من قوله في الكافية: والاعتماد واقتضاء الحال شرطان في تصحيح ذا  
الأعمال اهـ. (وَسَبَقُ مَا تَعَمَّلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ) بخلاف اسم الفاعل أيضاً ومن ثم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

صح النصب في نحو زيداً أنا ضاربه وامتنع في نحو وجه الأب زيد حسنه (وَكَوْنُهُ دَا سَبِيئَةٍ وَجَبَ) أي ويجب في معمولها أن يكون سببياً: أي متصلاً بضمير الموصوف لفظاً نحو حسن وجهه، أو معنى نحو حسن الوجه أي منه. وقيل أل خلف عن المضاف إليه. ولا يجب ذلك في معمول اسم الفاعل كما عرفت.

تنبيهات: الأول قول الشارح إن جواز نحو زيد بك فرح مبطل لعموم قوله إن المعمول لا يكون إلا سبباً مؤخراً مردود لأن المراد بالمعمول ما عملها فيه بحق الشبه، وعملها في الظرف ونحوه إنما هو لما فيها من معني الفعل. الثاني ذكر في التسهيل أن معمول الصفة المشبهة يكون ضميراً بارزاً متصلاً كقوله:

736 — حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ فِي السَّلِّ

م — وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِمْ كُفَّهْرُ  
فعلم أن مراده بالسببي ما عدا الأجنبي فإنها لا تعمل فيه. الثالث يتنوع السببي إلى اثني عشر نوعاً فيكون موصولاً كقوله:

737 — أَسْبِلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقِ حُضُورِهَا

وَيَثْرَاتُ مَا التَّقْتُ عَلَيْهِ الْمَازِرَ

وموصوفاً بشبهه كقوله:

738 — أُرُورُ إِمْرَأَةٍ جَمًّا تَوَالٍ أَعَدَّهُ

لِمَنْ أُمَّهُ مُسْتَكْفِيًا أَرْمَةَ الدَّهْرِ

والشاهد في جما نوال. ومضافاً إلى أحدهما كقوله:

739 — قَعَجْنُهَا قَبْلَ الْأَحْيَاءِ مَنْرَلَةً

وَالطَّيْبِي كُلِّ مَا التَّائِثُ بِهِ الْأُرُورُ

ونحو رأيت رجلاً دقيقاً سنان رمح يطعن به. ومقروناً بأل نحو حسن الوجه، ومجرداً نحو حسين وجه، ومضافاً إلى أحدهما نحو حسن وجه الأب، وحسن وجه أب، ومضافاً إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه، ومضافاً إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه، ومضافاً إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه ذكره في التسهيل. ومضافاً إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها ذكره في شرح التسهيل. وجعل منه قوله:

740 — سَبَيْتِي الْقَتَاةُ الْبَيْضَةُ الْمُتَجَرِّدِ الـ

لَطَيْفَةٍ كَشَّحُهُ وَمَا خِلْتُ أَنْ أَسْبَى

(قَارَفَعِ بِهَا) أي بالصفة المشبهة (وَأَنْصِبُ وَجُرَّ مَعَ أَلِ وَدُونَ أَلِ مَصْحُوبِ أَلِ وَمَا أَتَّصَلَ بِهَا) أي بالصفة المشبهة (مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا وَلَا تَجْرُرُ بِهَا مَعَ أَلِ سُمًّا) أي اسماً (مِنْ أَلِ خَلَا وَمِنْ إِصَافَةٍ لِتَالِيَتِهَا وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهَوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا) أي لمعمول هذه الصفة ثلاث حالات: الرفع على الفاعلية قال الفارسي أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة، وعلى التمييز إن كان نكرة والخفض بالإضافة. والصفة مع كل من

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثلاثة إما نكرة أو معرفة وهذه، الستة في أحوال السببي المذكورة في التنبيه الثالث. فتلك اثنان وسبعون صورة، الممتنع منها ما لزم منه إضافة ما فيه أل إلى الخالي منها، ومن الإضافة لتاليها أو لضمير تاليها كما صرح بهذا في التسهيل. وذلك تسع صور وهي: الحسن وجه، الحسن وجه أب، الحسن وجهه، الحسن وجه أبيه، الحسن ما تحت نقابه، الحسن كل ما تحت نقابه الحسن نوال أعده الحسن سنان رمح يطعن به الحسن وجه جاريتها الجميل أنفه، وليس منه الحسن الوجنة الجميل خالها بجر خالها لإضافته إلى ضمير ما فيه أل وهو الوجنة. نعم هو ضعيف لأن المبرد يمنعه كما عرفت في باب الإضافة، وما سوى ذلك فجائز كما أشار إليه بقوله: وما لم يخل فهو بالجواز وسماً، أي علم. لكنه ينقسم إلى ثلاثة أقسام. قبيح وضعيف وحسن، فالقبيح رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد من الضمير والمضاف إلى المجرد منه وذلك ثمان صور هي: الحسن وجه، الحسن وجه الأب، حسن الوجه، حسن وجه أب، الحسن الوجه، الحسن وجه الأب، حسن الوجه، حسن وجه الأب. والأربع الأولى أقبح من الثانية لما يرى من أن أل خلف عن الضمير. وإنما جاز ذلك على قبحة لقيام السببية في المعنى مقام وجودها في اللفظ، لأن معنى حسن وجه حسن وجه له أو منه ودليل الجواز قوله:

741 — بِيْهُمَةِ مُنِيْتُ سَهْمٍ قَلْبُ

مُنَجِّدٍ لَا ذِي كَهَامٍ يَبْنُو  
فهو نظير حسن وجه، والمجوز لهذه الصورة مجوّز لنظائرها إذ لا فرق. والضعيف نصب الصفة المنكرة المعارف مطلقاً، وجرها إياها سوى المعرف بال والمضاف إلى المعرف بها، وجر المقرونة بال المضاف إلى ضمير المقرون بها، وذلك خمس عشرة صورة هي: حسن الوجه، حسن وجه الأب، حسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، وحسن وجهه، حسن وجه أبيه، حسن ما تحت نقابه، حسن كل ما تحت نقابه، حسن وجه جاريتها جميلة أنفه، حسن الوجنة جميل خالها، والحسن الوجنة الجميل خالها. ويدل للجواز في الأول والثاني قوله:

742 — وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَتَابٍ عَيْشٍ  
أَجَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

في رواية نصب الظهر وفي بقية المنصوبات قوله:

743 — أَنْعَتْهَا إِيَّيَّ مِنْ نَعَاتِهَا  
كُومَ الدَّرَى وَادِقَّةَ سُرَّاتِهَا

إذ لا فرق وفي المجرورات سوى الأخير قوله:

744 — أَقَامَتْ عَلَيَّ رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَقَا  
كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْتَا مُصْطَلَاهُمَا

والجر عند سيبويه في هذا النوع من الضرورات. ومنعه المبرد مطلقاً لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأجازه الكوفيون في السعة وهو الصحيح. ففي حديث أم زرع «صفر وشاحها» وفي حديث الدجال «أعور عينه اليمنى» وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم «شثن أصابعه» ويدل للأخير قوله: سبنتي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

الفتاة البضة البيت في رواية جر كشحه. وأما الحسن فهو ما عدا ذلك وجملته أربعون صورة، وهي تنقسم إلى حسن، وأحسن فما كان فيه ضمير واحد أحسن مما فيه ضميران؛ وقد وضعت لذلك جدولاً تتعرف منه أمثله وأحكامه على التفصيل المذكور بسهولة، مشيراً إلى ما لبعضها من دليل بإشارة هندية، وإن كان كثيراً أشرت إلى كثرته بكاف عربية. جامعاً في ذلك بين كل متناسبين بإشارة واحدة. وهو هذا:

- 745 — (1) لَاحِقِ بَطْنٍ بِقَرَى سَمِينِ  
لَا حَطْلِ الرَّجْعِ وَلَا قَرُونِ  
746 — (2) أَحَبَّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ  
747 — (3) هَبَقَاءُ مُقْبِلَةً عَجْرَاءُ مُدْبِرَةً  
مَمْحُوطَةٌ جُدَلَتْ شَبَابًا أُنْيَابًا  
748 — (4) بِيْهَمَةَ مُنِيْتُ سَهْمٍ قَلْبُ  
(5) تُعَيِّرَتَا أَنَا قَلِيلٌ عِدَادَتَا  
فَقُلْتُ لَهَا إِنَّ الْكِرَامَ قَلِيلُ  
749 — (6) أُرُوْرُ امْرَأًا جَمًّا تَوَالُ أَعَدَّهُ  
750 — (7) سَبْتَنِي الْفَتَاةُ الْبِضَّةُ الْمُتَجَرِّدُ الـ  
لَطِيْفَةَ كَشْحُهُ  
751 — (8) قَمَا قَوْمِي بِنَعْلَبَةَ ابْنِ سَعْدِ  
وَلَا يَفْرَاةَ الشُّعْرَ الرَّقَابَا  
752 — (9) الْحُرُنُ بَابًا وَالْعَقُورُ كَلْبًا

(10) قَاقِصِدُ بَرِيْدِ الْعَزِيْرُ مِنْ قِصْدِهِ  
طريقة معرفة هذا الجدول أن تضع الورقة التي هو مرسوم فيها بين يديك بحيث تكون أبيات الصفة المعرفة بأل مما يليك ثم ترفع بصرك إلى أبيات الصفة المنكرة، فإذا فرغت منها تنظر إلى أبيات الصفة المعرفة بأل وقد جعل في رأس أبيات النوعين خمس بيوت مكتوب في أول بيت منها الجر وفي الثاني النصب وفي الثالث الرفع وفي الرابع السبي وفي الخامس الصفة، ووصل كل بيت من هذه الأبيات باثني عشر مربعاً، فالمربعات الموصولة بالأخيرين منها الصفة ومعمولها السبي المنقسم إلى اثني عشر قسماً كما تقدم، والمربعات الموصولة ببيت الجر مكتوب فيها حكم المعمول السبي الذي في مربعاته كلها وكذلك في بيت النصب وبيت الرفع فما قابله منها ممتنع فهو ممتنع وما قابله حسن فهو حسن وهكذا. ثم ما يحرس هذه الأحكام إشارة هندية: فانظر في الشواهد المكتوبة حول الجدول فما وجدت عليه تلك الإشارة فهو شاهد ذلك الحكم. وقوله جامعاً بين كل متناسبين إلخ أي كما جمع بين حسن الوجه وحسن وجه الأب بصورة: ستة في الجر وخمسة في النصب وأربعة في الرفع.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهان: الأول تقدم أن معمول الصفة يكون ضميراً وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من آل نحو مررت برجل حسن الوجه جميله، ونصب إن فصلت أو قرنت بال فالأول نحو «هم أحسن وجوهاً وأنضر هموماً». والثاني نحو الحسن الوجه الجميله. الثاني إنما تأتي مسائل امتناع الإضافة مع الصفة المفردة كما رأيت. فإن كانت الصفة مثناة أو مجموعة على حد المثنى جازت إضافتها مطلقاً كما سبق في باب الإضافة اهـ.

خاتمة: قال في الكافية:

وَضُمِّنَ الْجَامِدُ مَعْنَى الْوَصْفِ

وَاسْتُعْمِلَ اسْتِعْمَالَهُ يَضْعَفُ

كَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ وَكَذَا

فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرَاعُ الْمَأْخِذِ

أي من تضمين الجامد معنى المشتق وإعطائه حكم الصفة المشبهة قوله:

753 — فَرَاشَةُ الْحِلْمِ فِرَاعُ الْعَدَابِ وَإِنْ

تَطَلَّبَ تَدَاهُ فَكَلْبُ دُوَّتِهِ كَلْبُ

وقوله:

754 — قَلَوَا اللَّهَ وَالْمُهْرُ الْمُقَدَّى

لَأَبْتِ وَأَنْتَ غَرِبَالُ الْإِهَابِ

ضمن فراشة الحلم معنى طائش. وفرعون معنى أليم، وغربال معنى مثقب، فأجريت مجراها في الإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى ولو رفع بها أو نصب جاز والله أعلم.

التعجب

(بِأَفْعَلٍ انْطِقَ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا أَوْ جِيءَ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ بَيِّنًا) أي يدل على التعجب، وهو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بالفاظ كثيرة نحو: {كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم} (البقرة: 28)، سبحان الله المؤمن لا ينجس. لله دره فارساً. لله أنت.

755 — يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقوله:

756 — وَهَاءَ لَيْسَلَمَى تُمَّ وَهَاءَ وَهَاءَ

والمبَّوب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله وأفعل به لاطرادهما فيه. فأما الصيغة الأولى فما فيها اسم إجماعاً لأن في أفعل ضميراً يعود عليها. وأجمعوا على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها. ثم اختلفوا فقال سيبويه هي نكرة تامة بمعنى شيء. وابتدىء بها لتضمنها معنى التعجب وما بعدها خبر فموضعه رفع. وقال الفراء وابن درستويه هي استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين. وقال الأخفش هي معرفة ناقصة بمعنى الذي وما بعدها صلة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فمحلها رفع، وعلى هذين فالخبر محذوف وجوباً أي شيء عظيم. واختلفوا في أفعل: فقال البصريون

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والكسائي فعل للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله، ففتحته بناء كالفتحة في زيد ضرب عمراً وما بعده مفعول به. وقال بقية الكوفيين اسم لمجيئه مصغراً في قوله:

757 — يَا مَا أَمِيلُحْ غِرْلَاتًا سَدَنَ لَنَا

فتحته إعراب كالفتحة في زيد عندك، وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه، وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما، وزيد عندهم مشبه بالمفعول به. وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعال ثم اختلفوا فقال البصريون لفظه الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعال بمعنى صار ذا كذا. كأعد البعير إذا صار ذا غدة، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به كما مرر بزيد، ولذلك التزمت، بخلافها في نحو كفى بالله شهيداً فيجوز تركها، كقوله:

758 — كَفَى السُّيُبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ تَاهِيًا

وإنما تحذف مع أن وأنَّ كقوله:  
759 — وَأَحْبَبُ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

لاطراد حذف الجار معهما كما عرف. وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي. ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن. وقال غيره للمخاطب، وإنما التزم إفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (وَتَلَوْا أَفْعَلَ انْصَبْتَهُ) أي حتماً لما عرفت (كَمَا أَوْقَى خَلِيلَيْنَا وَأَصْدِقَ بَيْهَمَا).

تنبيه: شرط المنصوب بعد أفعال والمجرور بعد أفعال أن يكون مختصاً لتحصل به الفائدة كما أرشد إليه تمثيله، فلا يجوز ما أحسن رجلاً ولا أحسن برجل انتهى.

(وَحَدَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِحَ) منصوباً كان أو مجروراً (إِنْ كَانَ عِنْدَ الْحَدْفِ

مَعْنَاهُ يَصِحُّ) أي يتضح فالأول كقوله:

760 — حَرَى اللَّهُ عَيًّا وَالْحَرَاءُ بِفَضْلِهِ

رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا

أي ما أعفهم وأكرمهم. والثاني وشرطه أن يكون أفعال معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف ذكره في شرح الكافية نحو أسمع بهم وأبصر أي بهم. وأما قوله:

761 — فَذَلِكَ إِنْ يَلِقَ الْمَنِيَّةَ يَلْقَهَا

حَمِيدًا وَإِنْ يَسْتَعْنِ يَوْمًا فَأَجْدِرُ

أي به فشاذ.

تنبيه: إنما جاز حذف المجرور بعد أفعال مع كونه فاعلاً لأن لزومه للجر كسأه صورة الفصلة فجاز فيه ما يجوز فيها. وذهب قوم منهم الفارسي إلى أنه لم يحذف وأنه استتر في الفعل حين حذفت الباء وردَّ بوجهين: أحدهما لزوم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إبرازه حينئذ في التثنية والجمع، والآخران من الضمائر ما لا يقبل الاستتار كنا من أكرم بنا (وَفِي كِلَا الْفِعْلَيْنِ) المذكورين (قِدْمًا لِمَا مَنَعَ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتْمًا) ليكون مجيئه على طريقة واحدة أدل على ما يراد به، فالأول في الماضي كتبارك وعسى، والثاني في الأمر كتعلم بمعنى اعلم. وقيل إن علة جمودهما تضمنهما معنى الحرف الذي كان حقه أن يوضع للتعجب فلم يوضع (وَصُعُوبًا مِنْ ذِي تَلَاثٍ صُرْفًا قَابِلٍ فَضْلٍ تَمَّ عَيْرِ ذِي اتِّقَا. وَعَيْرِ ذِي وَصْفٍ يُصَاهِي أَشْهَلًا وَعَيْرِ سَبَالِكٍ سَبِيلٍ فَعَلًا) أي لا يبنى هذان الفعلان إلا مما استكمل ثمانية شروط: الأول أن يكون فعلاً فلا يبنيان من الجلف والحمار، فلا يقال ما أجلفه وما أحمره، وشذ ما أذرعهما أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة دَرَاع. نعم ادعى ابن القطاع أنه سمع ذرعت المرأة خفت يدها في الغزل، وعلى هذا يكون الشذوذ من حيث البناء من فعل المفعول. الثاني أن يكون ثلاثياً فلا يبنيان من دحرج وضارب واستخرج إلا أفعل، فقيل يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم هذا الليل وما أقفر هذا المكان. وشذ على هذين القولين ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعرف. وعلى الثلاثة ما أتقاه وما أملاه القرية لأنهما من اتقى وامتلت، وما أخصره لأنه من اختصر.

وفيه شذوذ آخر سيأتي. الثالث أن يكون متصرفاً، فلا يبنيان من نعم وبئس. وشذ ما أعساه وأعس به. الرابع أن يكون معناه قابلاً للتفاضل فلا يبنيان من فنى ومات. الخامس أن يكون تاماً فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد، وأما قولهم ما أصبح أبردها وما أمسى أذفاها فإن التعجب فيه داخل على أبرد وأدفاً، وأصبح وأمسي زائدتان. السادس أن يكون مثبتاً فلا يبنيان من منفى سواء كان ملازماً للنفي نحو ما عاج بالدواء أي ما انتفع به أم غير ملازم كما قام. السابع أن لا يكون اسم فاعله على أفعل فعلاء فلا يبنيان من عرج وشهل وخضر الزرع. الثامن أن لا يكون مبنياً للمفعول فلا يبنيان من نحو ضرب وشذ ما أخصره من وجهين، وبعضهم يستثنى ما كان ملازماً لصيغة فعل نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا، فيجيز ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا. قال في التسهيل: وقد يبنيان من فعل المفعول إن أمن اللبس.

تنبيهان: الأول بقي شرط تاسع لم يذكره هنا وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره، نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بما أكثر قائلته. قال في التسهيل وقد يغني في التعجب فعل عن فعل مستوف للشروط كما يغني في غيره أي نحو ترك فإنه أغنى عن ودع. وعدّ في شرحه من ذلك سكر وقعد وجلس ضدّي قام، وقال من القائلة. وزاد غيره قام وغضب ونام وممن ذكر السبعة ابن عصفور. وعد نام فيها غير صحيح لأن سيبويه حكى ما أنومه. الثاني عد بعضهم من الشروط أن يكون على فعل بالضم أصلاً أو تحويلاً أي يقدر رده إلى ذلك لأن فعل غريزة فيصير لازماً ثم تلحقه همزة النقل، وبعضهم أن يكون واقعاً، وبعضهم أن يكون دائماً والصحيح عدم اشتراط ذلك (وَأَشْدُّ أَوْ شَدُّ أَوْ شَيْئُهُمَا يَخْلُفُ مَا بَعْضَ الشَّرْطِ عَدِمًا) من الأفعال (وَمَصْدَرٌ) الفعل (الْعَادِم) بعض الشروط صريحاً كان أو مؤولاً (بَعْدُ) أي بعد ما أفعل (يَنْتَصِبُ)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَزُهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ) فتقول في التعجب من الزائد على ثلاثة ومما الوصف منه على أفعل: ما أشد أو أعظم دحرجته أو انطلاقه أو حمرة، أو أشدد أو أعظم بها. وكذا المنفي والمبني للمفعول إلا أن مصدرهما يكون مؤولاً لا صريحاً نحو ما أكثر أن لا يقوم، وما أعظم ما ضرب وأشدد بهما. وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول وإلا فمن الثاني، تقول ما أشد كونه جميلاً أو ما أكثر ما كان محسناً أو أشدد أو أكثر بذلك. وأما الجامد والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما ألبتة. (وَبِالْتُّدُورِ أَحْكُمُ لِعَبْرٍ مَا ذُكِرَ وَلَا تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أَثَرٌ) أي حق ما جاء عن العرب من فعلي التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يحفظ ولا يقاس عليه لندوره، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختصر وهو خماسي مبني للمفعول، وقولهم ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه وهي من فعل فهو أفعلكأنهم حملوها على ما أجهله.

وقولهم ما أعساه وأعس به، وقولهم أقمن به أي أحقق به بنوه من قولهم هو قمن بكذا أي حقيق به ولا فعل له، وقالوا ما أجنه وما أولعه من جنّ وولع، وهما مبنيان للمفعول وغير ذلك (وَفِعْلٌ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ مَعْمُولُهُ) عليه (وَوَضَلُهُ بِهِ الرَّمَا. وَفَضَلُهُ) منه (يَطْرَفُ أَوْ يَحْرَفُ جَزْرٌ) متعلقين بفعل التعجب (مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَلِكَ اسْتَقَرَّ) فلا تقول ما زيدا أحسن ولا يزيد أحسن، وإن قيل إن يزيد مفعول به. وكذلك، لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا، ولا أحسن لولا بخله يزيد. واختلفوا في الفصل بالظرف والمجرور المتعلقين بالفعل، والصحيح الجواز كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب. وقوله:

762 — خَلَيْتِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى  
صَبُورًا وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وقوله:

763 — وَأَحْرَ إِذَا خَالَتْ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا

فإن كان الظرف والمجرور غير متعلقين بفعل التعجب امتنع الفصل بهما. قال في شرح التسهيل. بلا خلاف فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمراً، ولا ما أحسن عندك جالساً ولا أحسن في الدار عندك بجالس.

تنبيهات: الأول قال في شرح الكافية لا خلاف في منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب ولا في منع الفصل بينهما بغير ظرف وجار ومجرور، وتبعه الشارح في نفي أصل الخلاف عن غير الظرف والمجرور قال كالحال والمنادى، لكن قد أجاز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما أحسن مجردة هندا. وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل بالنداء وذلك كقول عليّ كرم الله وجهه: أعزز عليّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجدلاً. قال في شرح التسهيل وهذا مصحح للفصل بالنداء. وأجاز الجرمي الفصل بالمصدر نحو ما أحسن إحساناً زيدا. ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر. وأجاز ابن كيسان الفصل بلولا ومصحوبها نحو ما أحسن لولا بخله زيدا ولا حجة له على ذلك. الثاني قد سبق في باب كان أنها

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تزداد كثيراً بين ما وفعل التعجب نحو ما كان أحسن زيداً. ومنه قوله:  
764 — مَا كَانَ أَسْعَدَ مَنْ أَجَابَكَ أَحَدًا

يَهْدَاكَ مُجْتَنِبًا هَوًى وَعِنَادًا  
ونظيره في الكثرة وقوع ما كان بعد فعل التعجب نحو ما أحسن ما كان زيد،  
فما مصدرية وكان تامة رافعة ما بعدها بالفاعلية، فإن قصد الاستقبال جيء  
بيكون. الثالث يجر ما تعلق بفعل التعجب من غير ما ذكر بالي إن كان فاعلاً  
نحو ما أحب زيداً إلى عمرو وإلا فيالباء إن كانا من مفهوم علماً أو جهلاً نحو ما  
أعرف زيداً بعمرو وما أجهل خالداً ببيكر، وباللام إن كانا من متعد غيره نحو ما  
أضرب زيداً لعمرو، وإن كانا من متعد بحرف جر فيما كان يتعدى به نحو ما  
أغضيني علي زيد. ويقال في التعجب من كسا زيد الفقراء الثياب ووطن عمرو  
بشراً صديقاً، ما أكسى زيداً للفقراء الثياب وما أظن عمرأ لبشر صديقاً  
وانتصاب الآخر بمدلول عليه بأفعل لا به خلافاً للكوفيين.

خاتمة: همزة أفعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدي في الأصل نحو ما  
أظرف زيداً أو الحال نحو ما أضرب زيداً. وهمزة أفعل للصيرورة. ويجب  
تصحيح عينهما إن كانا معتليها نحو ما أطول زيداً وأطول به. ويجب فك أفعل  
المضعف نحو أشدد بحمرة زيد. وشذ تصغير أفعل مقصوراً على السماع  
كقوله:

765 — يَا مَا أَمِيلِحْ عِرْلَانَا سَدَنَّا لَنَا  
مِنْ هُوَلِيَّا نَكْرَنَ الصَّالِ وَالسَّمَرِ

وطرده ابن كيسان وقاس عليه أفعل نحو أحسن بزيد والله أعلم.

نَعْمَ وَبَيْسَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمَا

(فِعْلَانِ عَيْرٌ مُتَصَرِّقَيْنِ نَعْمَ وَبَيْسَ) عند البصريين والكسائي بدليل فيها ونعمت،  
وأسمان عند الكوفيين بدليل ما هي بنعم الولد، ونعم السير على بئس العير.  
وقوله:

766 — صَبَّحَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ بَاكِرٍ  
بِنَعْمٍ طَيْرٍ وَشَبَابٍ قَاخِرٍ

وقال الأولون هو مثل قوله:

767 — عَمْرُكَ مَا لَيْلِي بِتَامَ صَاحِبُهُ

وسبب عدم تصرفهما لزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وأصلهما  
فَعِل. وقد يردان كذلك أو بسكون العين وفتح الفاء وكسرهما أو بكسرهما.  
وكذلك كل ذي عين حلقية من فَعِل فعلاً كان كشهد أو اسماً كفخذ. وقد يقال  
في بئس بئس (رَافِعَانِ اسْمَيْنِ) على الفاعلية (مُقَارَبِي آل) نحو نعم العبد  
وبئس الشراب (أو مُصَاقِفَيْنِ لِمَا قَارَبَهَا كِنَعْمَ عُقْبَى الْكَرْمَا) {ولنعم دار  
المتقين} (النحل: 30)، {وبئس مثوى المتكبرين} (غافر: 76)، أو مضافين  
لمضاف لما قارنها كقوله:

768 — فَيَنْعَمُ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ عَيْرٌ مُكَدَّبٌ

وإنما لم يبنه على هذا الثالث لكونه بمنزلة الثاني. وقد نيه عليه في التسهيل.  
تنبيهات: الأول اشتراط كون الظاهر معرفاً بأل أو مضافاً إلى المعرف بها، أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إلى المضاف إلى المعرف بها. وهو الغالب. وأجاز بعضهم أن يكون مضافاً إلى ضمير ما فيه أل كقوله:

769 — فَنِعْمَ أَخُو هَيْجَا وَنِعْمَ شَبَابُهَا  
والصحيح أنه لا يقاس عليه لقلته. وأجاز الفراء أن يكون مضافاً إلى نكرة كقوله:

770 — فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لَا سِلَاحَ لَهُمْ  
وَصَاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمَانُ بْنُ عَقَّاتَا  
ونقل إجازته عن الكوفيين وابن السراج، وخصه عامة الناس بالضرورة. وزعم صاحب البسيط أنه لم يرد نكرة غير مضافة، وليس كذلك بل ورد، لكنه أقل من المضاف نحو نعم غلام أنت ونعم تيم. وقد جاء ما ظاهره أن الفاعل علم أو مضاف إلى علم كقول بعض العبادلة: بئس عبد الله أنا إن كان كذا، وقوله عليه الصَّلَاة والسَّلَام: «نعم عبد الله هذا» وكقوله:

771 — بئسَ قَوْمٌ لِلَّهِ قَوْمٌ طُرُقُوا  
فَقَرُّوا جَارَهُمْ لَحْمًا وَجِرُّوا

وكان الذي سهل ذلك كونه مضافاً في اللفظ إلى ما فيه أل وإن لم تكن معرفة. وأجاز المبرد والفارسي إسناد نعم وبئس إلى الذي نحو نعم الذي آمن زيد كما يسندان إلى ما فيه أل الجنسية، ومنع ذلك الكوفيون وجماعة من البصريين وهو القياس، لأن كل ما كان فاعلاً لنعم وبئس وكان فيه أل كان مفسراً للضمير المستتر فيهما إذا نزعته منه، والذي ليس كذلك قال في شرح التسهيل ولا ينبغي أن يمنع لأن الذي جعل بمنزلة الفاعل ولذلك اطرد الوصف به. الثاني ذهب الأكثرون إلى أن أل في فاعل نعم وبئس جنسية ثم اختلفوا فقيل حقيقة. فإذا قلت نعم الرجل زيد فالجنس كله ممدوح وزيد مندرج تحت الجنس لأنه فرد من أفراد لهؤلاء في تقريره قولان: أحدهما أنه لما كان الغرض المبالغة في إثبات المدح للمدوح جعل المدح للجنس الذي هو منهم إذ الأبلغ في إثبات الشيء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص. والثاني أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ولم يقصدوا غير مدح زيد فكانه قيل ممدوح جنسه لأجله وقيل مجازاً فإذا قلت نعم الرجل زيد جعلت زيدا جميع الجنس مبالغة ولم تقصد غير مدح زيد. وذهب قوم إلى أنها عهدية ثم اختلفوا فقيل المعهود ذهني كما إذا قيل اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهوداً تقدم وأراد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي بالتفسير بعده تفخيماً للأمر وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت زيد نعم الرجل فكانك قلت زيد نعم هو. واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك. وقد أجيبت عن ذلك على القول بأنها للاستعراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين أو رجالاً رجالاً. وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس فاجتمع جنسان فثنيا. الثالث لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بتوكيد معنوي قال في شرح التسهيل باتفاق وأما التوكيد اللفظي فلا يمتنع وأما  
النعته فمنعه

الجمهور وأجازه أبو الفتح في قوله:

772 — لَعَمْرِي وَمَا عَمَّرِي عَلَيَّ يَهَيِّنِ  
لَيْسَ الْقَتَى الْمَدْعُوُّ بِاللَّيْلِ حَاتِمٌ

قال في شرح التسهيل: وأما النعته فلا ينبغي أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع  
إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس لأن تخصيصه حينئذ مناف  
لذلك القصد وأما إذا تؤول بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نعته حينئذ  
لإمكان أن يراد بالنعته ما أريد بالمنعوت. وعلى هذا يحمل قول الشاعر:

773 — نَعَمْ الْقَتَى الْمُزَيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ

وحمل أبو علي وابن السراج مثل هذا على البديل وأبيا النعته ولا حجة لهما اهـ.  
وأما البديل والعطف فظاهر سكوته في شرح التسهيل عنهما جوازهما وينبغي  
أن لا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم (وَيَرْفَعَانِ) أيضاً على الفاعلية (مُضْمَرًا)  
مبهما (يُقَسِّرُهُ مُبَيِّرٌ كِنَعَمٍ قَوْمًا مَعَشْرَةً) وقوله:

774 — نَعَمْ امْرَأَ هَرْمٍ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً

إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا

وقوله:

775 — لِنَعَمٍ مَوْئِلًا الْمَوْلَى إِذَا خُذِرَتْ

بَأَسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ

وقوله:

776 — نَعَمْ امْرَأَتَيْنِ حَاتِمٌ وَكَعْبٌ

كِلَاهُمَا عَيْتٌ وَسَيْفٌ عَصْبٌ

ونحو: {بئس للظالمين بدلا} (الكهف: 50). وقوله:

777 — نَقُولُ عِزِّي وَهَيَّ لِي فِي عَوْمَرَةَ

بِئْسَ امْرَأَةً وَإِنِّي بِنِسِّ الْمَرَّةِ

ففي كل من نعم وبئس ضمير هو الفاعل. ولهذا الضمير أحكام: الأول أنه لا  
يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه، وأجاز ذلك قوم من  
الكوفيين وحكاه الكسائي عن العرب، ومنه قول بعضهم: مررت بقوم نعموا  
قوماً وهذا نادر. الثاني أنه لا يتبع. وأما نحو نعم هم قوماً أنتم فشاذ. الثالث أنه  
إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التانيث نحو نعمت امرأة هند هكذا مثله في شرح  
التسهيل. وقال ابن أبي الربيع لا تلحق وإنما يقال نعم امرأة هند استغناء بتانيث  
المفسر. ونص الخطاب على جواز الأمرين. ويؤيد الأول قوله فيها ونعمت.  
الرابع ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص إلى أن المضممر  
كذلك. وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضممر  
كذلك.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وذهب بعضهم إلى أن المضمَر للشخص قال لأن المضمَر على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصاً. ولمفسر هذا الضمير شروط: الأول أن يكون مؤخراً عنه فلا يجوز تقديمه على نعم وبئس الثاني أن يتقدم على المخصوص فلا يجوز تأخيره عنه عند جميع البصريين، وأما قولهم نعم زيد رجلاً فنادر. الثالث أن يكون مطابقاً للمخصوص في الأفراد وضميه والتذكير وضده. الرابع أن يكون قابلاً لأل فلا يفسر بمثل وغير أي وأفعل التفضيل لأنه خلف من فاعل مقرون بال فاشترط صلاحيته لها. الخامس أن يكون نكرة عامة فلو قلت نعم شمساً هذه الشمس لم يجز لأن الشمس مفرد في الوجود، فلو قلت ذكره كما نص عليه سيبويه، وصحح بعضهم أنه لا يجوز حذفه وإن فهم المعنى ونص بعض المغاربة على شذوذ فيها ونعمت. وقال في التسهيل لازم غالباً استظهاراً على نحو فيها ونعمت. وممن أجاز حذفه ابن عصفور.

تنبيه: ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور، وذهب الكسائي إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم والنكرة عنده منصوبة على الحال، ويجوز عنده أن تتأخر فيقال نعم زيد رجلاً. وذهب الفراء إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً. والأصل في قولك نعم رجلاً نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم الممدوح فاعل نعم رجلاً زيد، ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته. والصحيح ما ذهب إليه الجمهور لوجهين: أحدهما قولهم نعم رجلاً أنت وبئس رجلاً هو فلو كان فاعلاً لاتصل بالفعل. الثاني قولهم نعم رجلاً كان زيد فاعملوا فيه الناسخ (وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَقَاعِلٍ طَهْرٌ فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ) أي عن النحاة (قَدِ اشْتَهَرَ) فأجازه المبرد وابن السراج والفارسي والناظم وولده، وهو الصحيح لوروده نظماً ونثراً فمن النظم قوله:

778 — نَعَمَ الْقَتَاةُ قَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَلْتُ  
رَدَّ النَّحِيَّةَ نَطَقًا أَوْ بِإِيمَاءٍ

وقوله:

779 — وَالنَّعْلِيُّونَ بِنَسِ الْفَحْلُ فَحْلُهُمْ

فَحْلًا وَأُمَّهُمْ رَلَاءٌ مِنْطِيقٌ

وقوله:

780 — فَنِعَمَ الرَّادُ رَادٌ أَيْبِكَ رَادًا

ومن النثر ما حكى من كلامهم: نعم القليل قليلاً أصلح بين بكر وتغلب. وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه لمجرد التوكيد كقوله:

781 — وَلَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ دِينَ مُحَمَّدٍ

مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينًا

ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقاً وتأولا ما سمع. وقيل إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا كقوله:

782 — فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

وقوله:

783 — وَقَائِلَةٌ نَعَمَ الْقَتَى أَنْتَ مِنْ قَتَى

أي من متفت أي كريم. وفي الأثر «نعم المرء من رجل لم يظاً لنا فراشاً ولم يفتش لنا كنفاً منذ أتانا» وصححه ابن عصفور (وَمَا) في موضع نصب (مُمَيَّرٌ وَقِيلَ قَاعِلٌ) فهي في موضع رفع وقيل إنها المخصوص وقيل كافة (فِي تَحْوِ نَعَمَ مَا يَقُولُ الْقَائِلُ) {بئس ما اشتروا به أنفسهم} (البقرة: 90)، فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلّفوا على ثلاثة أقوال: الأول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزرجاني والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين. والثاني أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف أي شيء. والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائي. وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلّفوا على خمسة أقوال: الأول أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشيء شيء فعلت. وقال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه والكسائي. والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي. والثالث أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص، ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي. والرابع أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن في الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول أظن قيامك. والخامس أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف وأما القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئاً الذي صنعه هذا قول الفراء

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا إنها كفت نعم كما كفت قلّ وطال فتصير تدخل على الجملة الفعلية.

تنبيهات: الأول في ما إذا وليها اسم نحو فنعمما هي ثلاثة أقوال: أحدها أنها نكرة تامة في موضع نصب على التمييز والفاعل مضمّر والمرفوع بعدها هو المخصوص. وثانيها أنها معرفة تامة وهي الفاعل وهو ظاهر مذهب سيبويه. ونقل عن المبرد وابن السراج والفارسي وهو قول الفراء. وثالثها أن ما مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الإعراب والمرفوع بعدها هو الفاعل وقال به قوم وأجازه الفراء. الثاني الظاهر أنه إنما أراد الأول من الثلاثة والأول من الخمسة لاقتصاره عليهما في شرح الكافية الثالث ظاهر عبارته هنا يشير إلى ترجيح القول الذي بدأ به وهو أن ما مميز وكذا عبارته في الكافية. وذهب في التسهيل إلى أنها معرفة تامة وأنها الفاعل ونقله عن سيبويه والكسائي (وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ) بالمدح أو الذم (بَعْدُ) أي بعد فاعل نعم وبئس نحو نعم الرجل أبو بكر وبئس الرجل أبو لهب وفي إعرابه حينئذٍ ثلاثة أوجه: أن يكون (مُبْتَدَأً)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والجملة قبله خبر (أو) يَكُونُ (حَبَّرَ اسْمًا) مبتدأ محذوف (لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا) أو مبتدأ خبره محذوف وجوباً والأول هو الصحيح ومذهب سيبويه. قال ابن الباذش لا يجيز سيبويه أن يكون المختص بالمدح أو الذم إلا مبتدأ وأجاز الثاني جماعة منهم السيرافي وأبو علي والصيمري. وذكر في شرح التسهيل أن سيبويه أجازَه وأجاز الثالث قوم منهم ابن عصفور. قال في شرح التسهيل وهو غير صحيح لأن هذا الحذف لازم ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسد مسده. وذهب ابن كيسان إلى أن المخصوص بدل من الفاعل ورد بأنه لازم وليس البديل بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم (وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ) أي بالمخصوص (كَقَى) عن ذكره (كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُفْتَى وَالْمُفْتَى) فالعلم مبتدأ قولاً واحداً والجملة بعده خبره، ويجوز دخول الناسخ عليه نحو إنا وجدناه صابراً نعم العبد وقوله:  
784 — إِنَّ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ نَعَمَ

— أَمَّا أَخُو النَّدَى وَابْنُ الْعَشِيرَةِ  
وقوله:  
785 — إِذَا أَرْسَلُونِي عِنْدَ تَعْذِيرِ حَاجَةٍ

أَمَّا رِسُّ فِيهَا كُنْتُ نَعَمَ الْمُمَارِسُ  
تنبيهان: الأول توهم عبارته هنا وفي الكافية أنه لا يجوز تقديم المخصوص وأن المتقدم ليس هو المخصوص بل مشعر به وهو خلاف ما صرح به في التسهيل. الثاني حق المخصوص أمران: أن يكون مختصاً أو أن يصلح للإخبار به عن الفاعل موصوفاً بالمدح بعد نعم وبالذم بعد بئس، فإن باينه أول نحو: {بئس مثل القوم الذين كذبوا} (الجمعة: 5)، أي مثل الذين كذبوا اهـ. (وَاجْعَلْ كَيْسَرَ) معنىً وحكماً (سَاءَ) تقول ساء الرجل أبو جهل، وساء حطب النار أبو لهب، وفي التنزيل: {وساءت مرتفعاً} (الكهف: 29)، وساء ما يحكمون (وَاجْعَلْ فَعْلًا) بضم العين (مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كِنَعَمَ) وبئس (مُسْجَلًا) أي مطلقاً. يقال أسجلت الشيء إذا أمكنت من الانتفاع به، مطلقاً أي يكون له ما لهما من عدم التصرف وإفادة المدح أو الذم واقتضياء فاعل كفاعلهما فيكون ظاهراً مصاحباً لال، أو مضافاً إلى مصاحبها أو ضميراً مفسراً بتميز، وسواء في ذلك ما هو على فعل أصالة نحو ظرف الرجل زيد وخبث غلام القوم عمرو، وما حول إليه نحو ضرب رجلاً زيد وفهم رجلاً خالد.  
تنبيهات: الأول من هذا النوع ساء فإن أصله سيواً بالفتح فحول إلى فعل بالضم فصار قاصراً، ثم ضمن معنى بئس فصار جامداً قاصراً محكوماً له بما ذكرنا، وإنما أفرد بالذكر لخفاء التحويل فيه. الثاني إنما يصاغ فعل من الثلاثي لقصد المدح أو الذم بشرط أن يكون صالحاً للتعجب منه مضمناً معناه نص على ذلك ابن عصفور وحكاه عن الأخفش. الثالث يجوز في فاعل فعل المذكور الجر بالباء والاستغناء عن الـ وإضماره على وفق ما قبله نحو:  
786 — حَبَّ بِالرَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى  
مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وفهم زيد، والزيدون كرموا رجالاً نظراً لما فيه من معنى التعجب. الرابع مثل في شرح الكافية وشرح التسهيل وتبعه ولده في شرحه بعلم الرجل. وذكر ابن عصفور أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى فعل بل استعملتها استعمال نعم وبئس من غير تحويل وهي علم وجهل وسمع انتهى. (وَمِثْلُ نَعْمَ) في المعنى حب من (حَبِّدًا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس. قال في شرح التسهيل. والصحيح أن حب فعل يقصد به المحبة والمدح، وجعل فاعله ذا ليدل على الحضور في القلب، وقد أشار إلى ذلك بقوله (الْفَاعِلُ ذَا) أي فاعل حب هو لفظ ذا على المختار. وظاهر مذهب سيويه قال ابن خروف بعد أن مثل بحبذا زيد حب فعل وذا فاعلها زيد مبتدأ وخبره حبذا هذا قول سيويه وأخطأ عليه من زعم غير ذلك.

تنبيه: في قوله الفاعل ذا تعريض بالرد على القائلين بتركيب حب مع ذا، ولهم فيه مذهبان: قيل غلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلاً وما بعده فاعل، وقيل غلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسماً مبتدأ وما بعده خبر وهو مذهب المبرد وابن السراج ووافقهما ابن عصفور ونسبه إلى سيويه. وأجاز بعضهم كون حبذا خبراً مقدماً (وَإِنْ تُرِدْ دَمًا فَقُلْ لَا حَبِّدًا) زيد فهي بمعنى بئس. ومنه قوله:  
787 — أَلَا حَبِّدًا أَهْلُ الْمَلَا عَيْرَ أَنَّهُ  
إِذَا دُكِرَتْ مَيِّ قَلَا حَبِّدًا هَيَّا

(وَأَوَّلِ ذَا الْمَحْضُوصِ) أي اجعل المخصوص بالمدح أو الذم تابعاً لذا لا يتقدم بحال. قال في شرح التسهيل: أغفل كثير من النحويين التنبيه على امتناع تقديم المخصوص في هذا الباب. قال ابن بابشاذ: وسبب ذلك توهم كون المراد من زيد في حبذا زيد حب هذا قال في شرح التسهيل وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله بل المنع من إجراء حبذا مجرى المثل، ويجب في ذا أن يكون بلفظ الإفراد والتذكير (أَيًّا كَانَ) المخصوص أي شيء كان مذكراً أو مؤنثاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً (لَا تَعْدِلْ بِذَا) عن الإفراد والتذكير (فَهُوَ يُصَاهِي الْمَثَلَا) والأمثال لا تغير، فتقول حبذا زيد وحبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وحبذا الهندان وحبذا الهندات، ولا يجوز حب ذان الزيدان ولا حب هؤلاء الزيدون ولا حب ذي هند ولا حب تان الهندان ولا حب أولاء الهندات. قال ابن كيسان إنما لم يختلف ذا لأنه إشارة أبداً إلى مذكر محذوف والتقدير في حبذا هند حبذا حسن هند وكذا باقي الأمثلة. ورد بأنه دعوى بلا بينة. تنبيهات: الأول إنما يحتاج إلى الاعتذار عن عدم المطابقة على قول من جعل ذا فاعلاً، وأما على القول بالتركيب فلا. الثاني لم يذكر هنا إعراب المخصوص بعد حبذا وأجاز في التسهيل أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره وأن يكون خبر مبتدأ واجب الحذف وإنما لم يذكر ذلك هنا اكتفاء بتقديم الوجهين في مخصص نعم هذا على القول بأن ذا فاعل وأما على القول بالتركيب فقد تقدم إعرابه. الثالث يحذف المخصوص في هذا الباب للعلم به كما في باب نعم كقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

788 — أَلَا حَبْدًا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرُبَّمَا  
مَنْحَتْهُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ

أي ألا حبذا ذكر هذه النساء لولا الحياء، وسأذكر ما يفارق فيه مخصوص حبذا  
مخصوص نعم أخيراً اهـ. (وَمَا سِوَى ذَا أَرْقَعٍ يَحَبُّ أَوْ فَجْرٌ بِالْبَاءِ) نحو حب زيد  
رجلاً وحب به رجلاً (وَدُونَ ذَا أَنْصِمَامُ الْحَا) من حب بالنقل من حركة العين  
(كثُر) وينشد بالوجهين قوله:

789 — وَحُبُّ يَهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ  
أما مع ذا فيجب فتح الحاء.

تنبيهان: الأول قال في شرح الكافية وهذا التحويل مطرد في كل فعل مقصود  
به المدح، وقال في التسهيل وكذا في كل فعل حلقي الفاء مراداً به مدح أو  
تعجب. الثاني قوله كثر لا يدل على أنه أكثر من الفتح. قال الشارح وأكثر ما  
تجيء حب مع غير ذا مضمومة الحاء، وقد لا تضم حاؤها كقوله:

790 — فَحَبْدًا رَبًّا وَحَبًّا دَيْتًا  
اهـ.

خاتمة: يفارق مخصوص حبذا مخصوص نعم من أوجه: الأول أن مخصوص حبذا  
لا يتقدم بخلاف مخصوص نعم وقد سبق بيانه. الثاني أنه لا تعمل فيه النواسخ  
بخلاف مخصوص نعم. الثالث أن إعرابه خبر مبتدأ محذوف أسهل منه في باب  
نعم لأن ضعفه هناك نشأ من دخول نواسخ الابتداء عليه وهي لا تدخل عليه هنا  
قاله في شرح التسهيل. الرابع أنه يجوز ذكر التمييز قبله وبعده نحو حبذا رجلاً  
زيد، وحبذا زيد رجلاً. قال في شرح التسهيل وكلاهما سهل يسير واستعماله  
كثير إلا أن تقديم التمييز أولى وأكثر وذلك بخلاف المخصوص بنعم فإن تأخير  
التمييز عنه نادر كما سبق. والله أعلم.

### أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

هو اسم لدخول علامات الأسماء عليه. وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية  
ووزن الفعل، ولا ينصرف عن صيغة أفعال إلا أن الهمزة حذفت في الأكثر من  
خير وشر لكثرة الاستعمال. وقد يعامل معاملتهما في ذلك أحب كقوله:

791 — وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الْإِنْسَانِ مَا مُنِعَا

وقد يستعمل خير وشر على الأصل كقراءة بعضهم: {من الكذاب الأشرُّ} (القمر: 26)، ونحو:

### 792 — يَلَاكُ حَيْرُ النَّاسِ وَابْنُ الْأَخِيرِ

(صُعْ مِنْ) كل (مَصُوعٌ مِنْهُ لِلتَّعَجُّبِ) اسماً موازناً (أَفْعَلٌ لِلتَّفْضِيلِ) قياساً  
مطرداً نحو هو أضرب وأعلم وأفضل كما يقال ما أضربه وأعلمه وأفضله  
(وَأَبَّ) هنا (اللذُّ أَيْ) هناك لكونه لم يستكمل الشروط المذكورة ثمة وشذ  
بناؤه من وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق، وألص من شيطاظ. هكذا قال  
الناظم وابن السراج. لكن حكى ابن القطاع لصص بالفتح إذا استتر. ومنه

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

اللس بتثليث اللام. وحكى غيره لخصه إذا أخذه بخفية. ومما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره، وفي أفعال المذاهب الثلاثة. وسمع هو أعطاهم للدرهم وأولاهم للمعروف وهذا المكان أقفر من غيره ومن فعل المفعول كهو أزهى من ديك، وأشغل من ذات النحيين، وأعنى بحاجتك. وفيه ما تقدم عن التسهيل في فعلي التعجب (وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ يُصِلُ لِمَانِعٍ) من أشد وما جرى مجراه (بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِل) عند مانع صوغه من الفعل، لكن أشد ونحوه في التعجب فعل وهنا اسم وينصب هنا مصدر الفعل المتوصل إليه تمييزاً فتقول زيد أشد استخراجاً من عمرو، وأقوى بياضاً، وأفجع موتاً (وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمِينٌ إِنْ جُرِّدَا) من أل والإضافة جارة للمفضول. وقد اجتمعا في أنا أكثر منك ما لا وأعز نفراً أي منك. أما المضاف والمقرون بأل فيمتنع وصلهما بمن.

تنبيهات: الأول اختلف في معنى من هذه، فذهب المبرد ومن وافقه إلى أنها لابتداء الغاية وإليه ذهب سيبويه، لكن أشار إلى أنها تفيد مع ذلك معنى التبعية فقال في هو أفضل من زيد: فضله على بعض ولم يعم. وذهب في شرح التسهيل إلى أنها بمعنى المجاوزة وكان القائل زيد أفضل من عمرو قال، جاوز زيد عمراً في الفضل: قال ولو كان الابتداء مقصوداً لجاز أن يقع بعدها، إلى قال: ويبطل كونها للتبعية أمران: أحدهما عدم صلاحية بعض موضعها والآخر كون المجرور بها عاماً نحو الله أعظم من كل عظيم، والظاهر كما قاله المرادي ما ذهب إليه المبرد، وما رد به الناظم ليس بلازم لأن الانتهاء قد يترك الإخبار به لكونه لا يعلم أو لكونه لا يقصد الإخبار به ويكون ذلك أبلغ في التفضيل إذ لا يقف السامع على محل الانتهاء. الثاني أكثر ما تحذف من ومجرورها إذا كان أفعال خبراً كالأية، ويقال إذا كان حالاً كقوله:

793 — دَنُوتٍ وَوَقْدٍ خِلْتَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا

أي دنوت أجمل من البدر، أو صفة كقوله:

794 — تَرَوُّجِي أَجْدَرُ أَنْ تَقِيلِي

عَدَاً بِجَنَّتِي بَارِدٍ ظَلِيلٍ أَي تَرُوحِي وَأَتَى مَكَانًا أَجْدَرُ مِنْ غَيْرِهِ بَأَنْ تَقِيلِي فِيهِ. الثالث قوله صله يقتضي أنه لا يفصل بين أفعال وبين من، وليس على إطلاقه بل يجوز الفصل بينهما بمعمول أفعال وقد فصل بينهما بلو وما اتصل بها كقوله:

795 — وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا

مِنْ مَاءٍ مَوْهَبَةٍ عَلَى حَمْرٍ

ولا يجوز بغير ذلك. الرابع إذا بني أفعال التفضيل مما يتعدى بمن جاز الجمع بينهما وبين من الداخلة على المفضول مقدمة أو مؤخرة نحو زيد أقرب من عمرو من كل خير، وأقرب من كل خير من عمرو. الخامس قد تقدم أن المضاف والمقرون بأل يمتنع اقترانها بمن المذكورة. فأما قوله:

796 — نَحْنُ يَعْزِسُ الْوَدِي أَعْلَمْنَا

مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ

وقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

797 — وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى  
فمؤولان (وَإِنْ لَمَنْكُورٍ يَصْفُ) أفعال التفضيل (أو جُرْدًا) من آل والإضافة (أَلَزِمَ  
تَذْكِيراً وَأَنْ يَوْحَدًا) فتقول زيد أفضل رجل وأفضل من عمرو، وهند أفضل  
امرأة وأفضل من دعد، والزيدان أفضل رجلين وأفضل من بكر، والزيدون  
أفضل رجال وأفضل من خالد، والهندان أفضل امرأتين وأفضل من دعد،  
والهندات أفضل نسوة وأفضل من دعد. ولا تجوز المطابقة. ومن ثم قيل في  
آخر أنه معدول عن آخر. وفي قول ابن هانيء:  
798 — كَانَ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فِقَاقِهَا  
إنه لحن.

تنبيه: يجب في هذا النوع مطابقة المضاف إليه الموصوف كما رأيت. وأما ولا  
تكونوا أول كافر به فتقديره أول فريق كافر به (وَتَلُوْ أَل طَبَقُ) لما قبله من  
مبتدأ أو موصوف نحو زيد الأفضل، وهند الفضلى، والزيدان الأفضلان،  
والزيدون الأفضلون، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفضل.  
وكذلك مررت بزيد، الأفضل وبهند الفضلى إلى آخره. ولا يؤتى معه بمن كما  
سبق (وَمَا لِمَعْرِقَةَ أَضِيفَ دُو وَجْهَيْنِ) منقولين (عَنْ ذِي مَعْرِقَةَ) هما المطابقة  
وعدمها (هَذَا إِذَا تَوَيْتَ) بأفعل (مَعْنَى مِنْ) أي التفضيل على ما أضيف إليه  
وحده، فتقول على المطابقة الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم  
وأفضل القوم، وهند فضلى النساء، والهندان فضليا النساء، والهندات فضل  
النساء وفضليات النساء. ومنه: {وكذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها}  
(الأنعام: 123)، وعلى عدم المطابقة الزيدان أفضل القوم، والزيدون أفضل  
القوم وهكذا إلى آخره. ومنه: {ولتجدنهم أحرص الناس} (البقرة: 96)، وهذا  
هو الغالب، وابن السراج يوجهه فإن قدر أكابر مفعولاً ثانياً ومجرمها مفعولاً  
أول لزمه المطابقة في المجرد. وقد اجتمع الاستعمالان في قوله صلى الله  
عليه وسلم: «ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني منازل يوم القيامة؟  
أحاسنكم أخلاقاً» (وَإِنْ لَمْ تَنْوِ) بأفعل معنى من بأن لم تنو به المفاضلة أصلاً أو  
تنوبها لا على المضاف إليه وحده بل عليه وعلى كل ما سواه (فَهَو طَبَقُ مَا بِهِ  
قُرْنٌ) وجهاً واحداً كقولهم: الناقص والأشج أعدا بني مروان، أي عادلاهم،  
ونحو محمد صلى الله عليه وسلم أفضل قريش، أي أفضل الناس من بين  
قريش. وإضافة هذين النوعين لمجرد التخصيص ولذلك جازت إضافة أفعل  
فيهما إلى ما ليس هو بعضه، بخلاف المنوي فيه معنى من فإنه لا يكون إلا بعض  
ما أضيف إليه، فلذلك يجوز: يوسف أحسن إخوته إن قصد الأحسن من بينهم، أو  
قصد حسنهم، ويمتنع إن قصد أحسن منهم.

تنبيه: يرد أفعال التفضيل عارياً عن معنى التفضيل نحو: {ربكم أعلم بكم}  
(الإسراء: 54)، {وهو أهون عليه} (الروم: 27).  
وقوله:

799 — وَإِنْ مُدَّتِ الْإِيْدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْسَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ  
وقوله:

800 — إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا  
بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعْرَ وَأَطْوَلُ

وقوله:

801 — فَشَرُّكُمْ مَا لِحَيْرِكُمْ مَا الْفِدَاءُ

وقاسه المبرد. وقال في التسهيل: والأصح قصره على السماع وحكى ابن الأنباري عن أبي عبيدة القول بورود أفعل التفضيل مؤولاً بما لا تفضيل فيه. قال: ولم يسلم له النحويون هذا الاختيار، وقالوا لا يخلو أفعل التفضيل من التفضيل، وتأولوا ما استدل به. قال في شرح التسهيل: والذي سمع منه فالمشهور فيه التزام الإفراد والتذكير. وقد يجمع إذا كان ما هو له جمعاً كقوله:

802 — إِذَا غَابَ عَيْنُكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ  
كِرَامًا وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ

قال وإذا صح جمعه لتجرده من معنى التفضيل جاز أن يؤنث فيكون قول ابن هاني:

803 — كَأَنَّ صُعْرِي وَكُبْرِي مِنْ فَقَائِعِهَا

صحيحاً اهـ. (وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو مِنْ) الجارة (مُسْتَفْهِمَا فَلَهُمَا) أي لمن ومجرورها المستفهم به (كُنْ أَبَدًا مُقَدِّمًا) على أفعل التفضيل لا على جملة الكلام كما فعل المصنف، إذ يلزم على تمثيله الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي ولا قائل به (كَمَثَلِ مَمَّنْ أَنْتَ حَيْرٌ) ومن أيهم أنت أفضل، ومن كم دراهمك أكثر، ومن غلام أيهم أنت أفضل لأن الاستفهام له الصدر (وَلَدِي إِخْبَارٌ) أي وعند عدم الاستفهام (التَّقْدِيمُ يَزْرَأُ وَوَجَدًا) كقوله:

804 — فَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَرَوَدَتْ  
جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا رَوَدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وقوله:

805 — وَلَا عَيْبَ فِيهَا عَيْرٌ أَنْ سَرِيْعَهَا

قَطُوفٌ وَأَنْ لَا سَيِّءٌ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وقوله:

806 — إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا طَعِيْنَةً  
فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِيْنَةِ أَمْلَحُ

(وَرَفْعُهُ الظَّاهِرُ تَزْرَأُ) أي أفعل التفضيل يرفع الضمير المستتر في كل لغة، ولا يرفع اسماً ظاهراً ولا ضميراً بارزاً إلا قليلاً. حكى سيبويه. مررت برجل أكرم منه أبوه، وذلك لأنه ضعيف الشبه باسم الفاعل من قبل أنه في حال تجريده لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع، وهذا إذا لم يعاقب فعلاً أي لم يحسن أن يقع موقعه فعل بمعناه (وَمَتَى عَاقَبَ فَعَلًا فَكَيْثَرًا) رفعه الظاهر (تَبَّتْ) وذلك إذا سبقه نفي وكان مرفوعه أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبارين، نحو ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، فإنه يجوز أن يقال: ما رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، لأن أفعل التفضيل إنما قصر عن رفع الظاهر لأنه ليس له فعل بمعناه. وفي هذا المثال يصح أن يقع موقعه فعل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بمعناه كما رأيت. وأيضاً فلو لم يجعل المرفوع فاعلاً لوجب كونه مبتدأ فيلزم الفصل بين أفعال ومن بأجنبي، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين: أولهما للموصوف وثانيهما للظاهر كما رأيت. وقد يحذف الضمير الثاني وتدخل من إما على الاسم الظاهر أو على محله أو على ذي المحل فتقول من كحل عين زيد، أو من عين زيد، أو من زيد فتحذف مضافاً أو مضافين وقد لا يؤتى بعد المرفوع بشيء نحو ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل. وقالوا أما أحد أحسن به الجميل من زيد، والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد، ثم أضيف الجميل إلى زيد لملاسته إياه ثم حذف المضاف الأول ثم الثاني. ومثله قوله عليه الصلاة والسلام: «ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم» من أيام العشر. والأصل من محبة الصوم في أيام العشر، ثم من محبة صوم أيام العشر، ثم من صوم أيام العشر، ثم من أيام العشر. وقول الناظم (كَلَّنَ تَرَى

فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَىٰ بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ) والأصل من ولاية الفضل بالصدق ففعل به ما ذكر.

تنبيهات: الأول إنما امتنع نحو رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، ونحو ما رأيت رجلاً أحسن منه أبوه، وإن كان أفعال فيهما يصح وقوع الفعل موقعه لأن المعتبر في اطراد رفع أفعال التفضيل الظاهر جواز أن يقع موقعه الفعل الذي بني منه مفيداً فائدته وهو في هذين المثالين ليس كذلك، ألا ترى أنك لو قلت: رأيت رجلاً يحسن في عينه الكحل كحسنة في عين زيد، أو يحسن في عينه الكحل كحلاً في عين زيد بمعنى يفوقه في الحسن فأتت الدلالة على التفضيل في الأول وعلى الغريزة في الثاني. وكذا القول في ما رأيت رجلاً يحسن أبوه كحسنة إذا أتيت في موضع أحسن بمضارع حسن حيث تفوت الدلالة على التفضيل، أو قلت ما رأيت رجلاً يحسنه أبوه فأتيت موضع أحسن بمضارع حسنة إذا فاقه في الحسن حيث تغير الفعل الذي بني منه أحسن ففادت الدلالة على الغريزة المستفادة من أفعال التفضيل. ولو رمت أن توقع الفعل موقع أحسن على غير هذين الوجهين لم تستطع. الثاني قال في شرح التسهيل لم يرد هذا الكلام المتضمن ارتفاع الظاهر بأفعال إلا بعد نفي ولا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي كقوله: لا يكن غيرك أحب إليه الخير منه إليك، وهل في الناس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمن. الثالث قال في شرح الكافية: أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن وجد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعال، نحو: {الله أعلم حيث يجعل رسالته} (الأنعام: 124)، فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه، وهو في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم. ومنه قوله:

807 — وَأَصْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا

وأجاز بعضهم أن يكون أفعال هو العامل لتجرده عن معنى التفضيل اهـ.

خاتمة: في تعدية أفعال التفضيل بحروف الجر. قال في شرح الكافية وجملة القول في ذلك أن أفعال التفضيل إذا كان من متعد بنفسه على حب أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بغض عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى وبإلى إلى ما هو فاعل في المعنى، نحو المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدي بالباء نحو زيد أعرف بي وأنا أدري به، وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم عدي باللام نحو هو أطلب للثأر وأنفع للجار، وإن كان من متعد بحرف جر عدي به لا بغيره، نحو هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير وأبعد من الإثم وأحرص على الحمد وأجدر بالحلم وأحيد عن الخنى. ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لأفعل التفضيل، نحو ما أحب المؤمن لله وما أحبه إلى الله، وما أعرفه بنفسه وأقطع له العوائق وأغضه لطرفه وأزهده في الدنيا، وأسرعه إلى الخير، وأحرصه عليه، وأجدره به اهـ. وقد سبق بعض ذلك في بابه والله تعالى أعلم.

النعته

(يَتَّبِعُ فِي الْإِعْرَابِ الْأَسْمَاءَ الْأُولَى تَعْتُّ وَتُوكِّدُ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ) وتسمى لأجل ذلك التوابع. فالتابع هو المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر. فخرج بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب. وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض.

تنبيهات: الأول سيأتي أن التوكيد والبديل وعطف النسق تتبع غير الاسم وإنما خص الأسماء بالذكر لكونها الأصل في ذلك. الثاني في قوله الأول إشارة إلى منع تقديم التابع على متبوعه. وأجاز صاحب البديع تقديم الصفة على الموصوف إذا كان لاثنين أو جماعة وقد تقدم أحد الموصوفين، فتقول قام زيد العاقلان وعمرو، ومنه قوله:

808 — وَلَسْتُ مُقِرًّا لِلرَّجَالِ ظُلَامَةً  
أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانَ وَحَالِيَا

وأجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تذكر في موضعها. الثالث اختلف في العامل في التابع فذهب الجمهور إلى أن العامل فيه هو العامل في المتبوع واختاره الناظم وهو ظاهر مذهب سيوبه. الرابع لم يتعرض هنا لبيان رتبة التابع. قال في التسهيل: ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعته، ثم بعطف البيان، ثم بالتوكيد، ثم بالبديل، ثم بالنسق أي فيقال: جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد. الخامس قدم في التسهيل باب التوكيد على باب النعته، وكذا فعل ابن السراج وأبو علي والزمخشري وهو حسن لأن التوكيد بمعنى الأول والنعته على خلاف معناه لأنه يتضمن حقيقة الأول وحالاً من أحواله، والتوكيد يتضمن حقيقة الأول فقط. وقدم في الكافية النعته كما هنا. وكذا فعل أبو الفتح والزجاجي والجزولي نظراً لما سبق في التنبيه الرابع. (قَالَ تَعْتُّ) في عرف النحاة (يَأْيَعُ مَيْمٌ مَا سَبَقَ) أي مكمل المتبوع (بِوَسْمِهِ) أي بوسم المتبوع أي علامته (أَوْ وَسْمٍ مَا بِهِ اعْتَلَقَ) فالتابع جنس يشمل جميع التوابع المذكورة، ومتم ما سبق مخرج للبديل والنسق، وبوسمه أو وسم ما به اعتلق مخرج لعطف البيان والتوكيد لأنهما شاركا النعته في إتمام ما سبق، لأن الثلاثة تكمل دلالاته وترفع اشتراكه واحتماله، إلا أن النعته يوصل إلى ذلك بدلالاته على معنى في المنعوت أو في متعلقه، والتوكيد والبيان ليسا كذلك. والمراد بالمتم المفيد

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح نحو جاءني زيد التاجر أو التاجر أبوه، أو تخصيص نحو جاءني رجل تاجر أو تاجر أبوه، أو تعميم نحو يرزق الله عباده الطائعين والعاصين الساعية أقدامهم والساكنة أجسامهم، أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين الجزيل عطاؤه، أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها، أو ترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين المنكسر قلبه، أو توكيد نحو أمس الدابر المنقضي أمده لا يعود، أو إبهام نحو تصدقت بصدقة كثيرة أو

قليلة ثوابها أو شائع احتسابها، أو تفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي كريم أبواهما لئيم أحدهما. ويسمى الأول من هذه الأمثلة نعتاً حقيقياً والثاني سببياً (قَلْبُغَطًا) النعت مطلقاً (فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّكْبِيرِ مَا) أي الذي (لِمَا تَلَا) وهو المنعوت (كَأَمْزُرٍ بِقَوْمٍ كَرَمًا) ويقوم كرماء أبائهم، وبالقوم الكرماء وبالقوم الكرماء أبائهم.

تنبيهات: الأول ما ذكره من وجوب التبعية في التعريف والتكثير هو مذهب الجمهور. وأجاز الأخفش نعت النكرة إذا خصصت بالمعرفة، وجعل الأوليان صفة لأخران في قوله تعالى: {فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولِيَانِ} (المائدة: 107)، وأجاز بعضهم وصف المعرفة بالنكرة، وأجازه ابن الطراوة بشرط كون الوصف خاصاً بذلك الموصوف كقوله: 809 — أَيْبُتُ كَأْتِي سَاوَرْتِي صَيْبِلُهُ مَنِ الرَّفْشِ فِي أَيْبَاهَا السَّمُّ تَأْفَعُ والصحيح مذهب الجمهور وما أوهم خلاف ذلك مؤول. الثاني استثنى الشارح من المعارف المعرف بلام الجنس قال فإنه لقرب مسافته من النكرة يجوز نعته بالنكرة المخصوصة، ولذلك تسمع النحويين يقولون في قوله: 810 — وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي قَاعِفٌ ثُمَّ أَقُولُ لَا يَغْنِينِي

أن يسبني صفة لا حال، لأن المعنى ولقد أمر على لئيم من اللئام. ومنه قوله تعالى: {وَأَيَّةَ لَهُمُ اللَّيْلِ نَسَلَخَ مِنْهُ النَّهَارُ} (يس: 37)، وقولهم: ما ينبغي للرجل مثلك أو خير منك أن يفعل كذا. الثالث لا يمتنع النعت في النكرات بالأخص نحو رجل فصيح وغلّام يافع. وأما في المعارف فلا يكون النعت أخص عند البصريين بل مساوياً أو أعم. وقال الشلوبين والفراء: ينعت الأعم بالأخص، قال المصنف وهو الصحيح. وقال بعض المتأخرين: توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة اهـ. (وَهُوَ لَدَى التَّوْجِيدِ وَالتَّكْبِيرِ أَوْ سِوَاهُمَا) وهو التثنية والجمع والتأنيث (كَالفِعْلِ قَافُفٌ مَا قَفَّوَا) أي يجري النعت في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه، فإن كان جارياً على الذي هو له رفع ضمير المنعوت مطابقه في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، تقول مررت برجلين حسنين وامرأة حسنة، كما تقول مررت برجلين حسنا وامرأة حسنت. وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سببيه فإن لم يرفع

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقتها للمنعوت لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنة وجهاً، وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أباً، وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوهاً، وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسن وجهها كما يقال حسنت وجوههم وحسن وجهها.

تنبيهات: الأول يجوز في الوصف المسند إلى السببي المجموع الأفراد والتكسير فيقال مررت برجل كريم أباً وكرام أباًؤه. الثاني قد يعامل الوصف الرفع ضمير المنعوت معاملة رافع السببي إذا كان معناه له، فيقال مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنت عينه حتى ذلك الفراء وهو ضعيف، وذهب كثير منهم الجرمي إلى منعه. الثالث أفهم قوله كالفعل جواز تثنية الوصف الرفع للسببي وجمعه الجمع المذكر السالم على لغة أكلوني البراغيث، فيقال مررت برجل كريمين أبواه، وجاءني رجل حسنون غلمانة. الرابع ما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما في صبور وجريح وأفعل من اهـ. (وَأَنْعَتُ بِمُشْتَقِّ) والمراد به ما دل على حدث وصاحبه وذلك اسم الفاعل كضارب وقائم واسم المفعول كمضروب ومهان والصفة المشبهة. (كَصَعِبَ وَدَرَبُ) وأفعل التفضيل كأقوى وأكرم، ولا يرد اسم الزمان والمكان والآلة لأنها ليست مشتقة بالمعنى المذكور وهو اصطلاح (وَشَبَّهَهُ) أي شبه المشتق والمراد به ما أقيم مقام المشتق في المعنى من الجوامد (كَدَا) وفروعه من أسماء الإشارة غير المكانية (وَدِي) بمعنى صاحب والموصولة وفروعهما (وَالْمُنْتَسِبُ) تقول مررت بزبد هذا، وذي المال، وذو قام، والقريشي، فمعناها الحاضر وصاحب المال، والقائم، والمنسوب إلى قريش (وَتَعَيَّنُوا بِجُمْلَةٍ) بثلاثة شروط: بشرط في المنعوت وهو أن يكون (مُتَكْرراً) إما لفظاً ومعنى نحو: {وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ} (البقرة: 281)، أو معنى لا لفظاً وهو المعرف بالجنسية كقوله:

811 — وَلَقَدْ أُمِرْتُ عَلَى اللَّيْمِ بِسُبُّي

وشرطان في الجملة: أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ كما تقدم أو مقدر كقوله تعالى: {وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا} (البقرة: 48)، أي لا تجزي فيه أو بدل منه كقوله:

812 — كَأَنَّ حَفِيفَ النَّبْلِ مِنْ قَوْقِ عَجْسِيهَا

عَوَازِبُ بَحْلِ أَخْطَأَ الْعَارَ مُطْنِفُ  
أي أَخْطَأَ عَارَهَا، فال بدل من الضمير وإلى هذا الشرط الإشارة بقوله:  
(فَأَعْطَيْتُ مَا أَعْطَيْتُهُ حَبْرًا) والثاني أن تكون خبرية أي محتملة للصدق والكذب وإليه الإشارة بقوله: (وَأَمَّنَّ هُنَا إِبْقَاعَ دَابِ الطَّلَبِ) فلا يجوز مررت برجل أضربه أو لا تهنه، ولا يعبد بعته كقاصداً إنشاء البيع (وَأِنْ أَتَتْ) الجملة الطلبية في كلامهم (فَالْقَوْلَ أَضْمِرُ تُصِبِ) كقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

813 — جَاءُوا يَمْدُقْ هَلْ رَأَيْتَ الدُّنْبَ قَطُّ  
أي جاءوا بلين مخلوطاً بالماء مقول فيه عند رؤيته هذا الكلام.  
تنبيهان: الأول ذكر في البديع أن الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه بالجملة  
الاسمية. الثاني فهم من قوله:

فأعطيت ما أعطيته خبراً  
أنها لا تقترب بالواو بخلاف الحالية فلذلك لم يقل ما أعطيته حالاً (وَتَعْنُوا بِمَصْدَرٍ  
كثيراً) وكان حقه أن لا ينعت به لجموده، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو  
توسعاً بحذف مضاف (فَالْتَرَمُّوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ) تنبيهاً على ذلك فقالوا رجل  
عدل ورضا وزور، وامرأة عدل ورضا وزور، ورجلان عدل ورضا وزور، وكذا في  
الجمع أي هو نفس العدل أو ذو عدل، وهو عند الكوفيين على التأويل بالمشق  
أي عادل ومرضي وزائر.

تنبيهان: الأول وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد كما لا يطرد، وقوعه  
حالاً وإن كان أكثر من وقوعه نعتاً. الثاني أطلق المصدر وهو مقيد بأن لا يكون  
في أوله ميم زائدة كمزاد ومسير فإنه لا ينعت به لا باطراد ولا بغيره (وَتَعْنَتْ غَيْرِ  
وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ قَعَاطِقًا قَرَفُهُ لَا إِذَا اتَّخَلَفَ) مثال المختلف مررت برجلين كريم  
وبخيل، ومثال المؤتلف مررت برجلين كريمين أو بخيلين. ويستثنى من الأول  
اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته، فلا يقال مررت بهذين الطويل والقصير نص  
على ذلك سيبويه وغيره كالزيادي والزرجاج والمبرد. قال الزيادي وقد يجوز ذلك  
على البدل أو عطف البيان.

تنبيهات: الأول قيل يندرج في غير الواحد ما هو مفرد لفظاً مجموع معنى  
كقوله:

814 — فَوَاقِبْنَا هُمْ مِمَّا يَجْمَعُ  
كَأَسَدِ الْعَابِ مُرْدَانَ وَشَيْبٍ

وفيه نظر. الثاني قال في الارتشاف: والاختيار في مررت برجلين كريم وبخيل  
القطع. الثالث قال في التسهيل: يغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوباً  
وعند التفصيل اختياراً (وَتَعْنَتْ مَعْمُولِي) عاملين (وَجِدِّي مَعْنَى وَعَمَلِ أُتْبِعَ بِغَيْرِ  
اسْتِثْنَاءٍ) أي أتبع مطلقاً نحو جاء زيد وأتى عمرو العاقلان، وهذا زيد وذاك خالد  
الكريمان، ورأيت زيدا وأبصرت عمراً الظرفيين، وخصص بعضهم جواز الاتباع  
بكون المتبوعين فاعلي فعلين أو خبري مبتدئين، فإن اختلف العاملان في  
المعنى والعمل أو في أحدهما وجب القطع بالرفع على إضمار مبتدأ، أو  
بالنصب على إضمار فعل نحو جاء زيد ورأيت عمراً الفاضلان أو الفاضلين،  
ونحو جاء زيد ومضى بكر الكريمان أو الكريمين، ونحو هذا مؤلم زيد وموج  
عمرا الظرفيان أو الظرفيين. ولا يجوز الاتباع في ذلك لأن العمل الواحد لا  
يمكن نسبه لعاملين من شأن كل واحد منهما أن يستقل.

تنبيهان: الأول إذا كان عامل المعمولين واحداً ففيه ثلاث صور: الأولى أن يتحد  
العمل والنسبة نحو قام زيد وعمرو العاقلان. وهذه يجوز فيها الاتباع والقطع  
في أماكنه من غير إشكال. الثانية أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى  
المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب في هذه

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

القطع قطعاً. الثالثة أن يختلف العمل وتتحد النسبة من جهة المعنى نحو خاصم زيد عمرا الكريمان، فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الإتياع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فتقول خاصم زيد عمرا الكريمان. ونص ابن سعدان على جواز إتياع أي شئت لأن كلاّ منهما مخاصم ومخاصم، والصحيح مذهب البصريين: قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هنداً العاقلة برفع العاقلة نعتاً لهند، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب. قال ولو أتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما

بمنصوب لجاز، ومنه قول الراجز:

815 — قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَاتُ مِنْهُ الْقَدَمَا

الْأَفْعَوَانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجَعَمَا

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظاً، لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان. وهذا التوجيه أسهل من أن يكون التقدير قد سالم الحيات منه القدم، وسالمت القدم الأفعوان. الثاني قوله أتبع يوهم وجوب الإتياع وليس كذلك لأن القطع في ذلك منصوب على جوازه (وَإِنْ نُعُوْتُ كَثُرَتْ وَقَدْ تَلَّتْ) أي تبعت منعوتاً (مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ) بأن كان لا يعرف إلا بذكر جميعها (أُتْبِعْتُ) كلها لتنزيلها منه حينئذ منزلة الشيء الواحد، وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان هذا الموصوف يشاركه في اسمه ثلاثة أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب (وَأَقْطَعُ) الجميع (أَوْ أُتْبِعُ) الجميع أو اقطع البعض وأتبع البعض (إِنْ يَكُنْ) المنعوت (مُعَيَّنًا بِدُونِهَا) كلها كما في قول خرنق:

816 — لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ

سُمُّ الْعُدَاةِ وَأَقْفُهُ الْجُرُرُ

النازلون بكل معتزك

والطبيون معاقد الأزر  
فيجوز رفع الناقلين والطبيين على الإتياع لقومي، أو على القطع بإضمامهم، ونصبهما بإضمام أمدح أو أذكر، ورفع الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا، وعكسه على القطع فيهما (أَوْ بَعْضَهَا أَقْطَعُ مُعْلِنًا) أي إذا كان المنعوت مفتقراً إلى بعض النعوت دون بعض وجب إتياع المفتقر إليه وجاز فيما سواه القطع والإتياع. هكذا في شرح الكافية.

تنبيهات: الأول إذا قطع بعض النعوت دون بعض قدم المتبع على المقطوع ولا يعكس، وفيه خلاف. قال ابن أبي الربيع الصحيح المنع. وقال صاحب البسيط الصحيح الجواز. ولو فرق بين الحالة الثانية وهي الاستغناء عن الجميع فيجوز والحالة الثالثة وهي الافتقار إلى البعض دون البعض فلا يجوز لكان مذهباً. الثاني إذا كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتياع وجاز في الباقي القطع كقوله:

817 — وَبَاوِي إِلَى نِسْوَةٍ عُطِّلِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وَشُعْتًا مَرَضِيْعٌ مِثْلَ السَّعَالِي  
الثالث يستثنى من إطلاقه النعت المؤكد نحو إلهين اثنين، والملتزم نحو الشعري العبور، والجاري على مشاربه نحو هذا العالم فلا يجوز القطع في هذه (وَأَرْقَعُ أَوْ أَنْصِبُ إِنْ قَطَعْتَ) النعت عن التبعية (مُضْمِرًا مُبْتَدَأً أَوْ تَأْصِيْلًا يَظْهَرًا) أي لا يجوز إظهارهما، وهذا إذا كان النعت لمجرد مدح أو ذم أو ترحم نحو الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو. ونحو: {وامراته حمالة الحطب} (المسد: 4)، بالنصب بإضمار أدم. أما إذا كان للتوضيح أو للتخصيص فإنه يجوز إظهارهما، فتقول مررت بزید التاجر بالأوجه الثلاثة، ولك أن تقول هو التاجر وأعني التاجر (وَمَا مِّنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقْلٌ) أي علم (يَجُوزُ حَدْفُهُ) ويكثر ذلك في المنعوت (وَفِي النَّعْتِ يَقْلُ) فالأول شرطه إما كون النعت صالحاً لمباشرة العامل نحو: {أن اعمل سابغات} (سبأ: 11)، أي دروعاً سابغات، أو كون المنعوت بعض اسم مخفوض بمن أو في كقولهم: منا ظعن ومنا أقام: أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام. وكقوله:  
818 — لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِ

يَفْضُلُهَا فِي حَسَبٍ وَمَيْسَمٍ  
أصله لو قلت أحد يفضلها كم تأثم، فحذف الموصوف وهو أحد، وكسر حرف المضارعة من تأثم وأبدل الهمزة ياء، وقدم جواب لو فاصلاً بين الخبر المقدم وهو الجار والمجرور، والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف، فإن لم يصلح ولم يكن المنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن أو في امتنع ذلك أي إقامة الجملة وشبهها مقامه إلا في الضرورة كقوله:  
819 — لَكُمْ قَبْضَةٌ مِنْ بَيْنِ أُنْتَرَى وَأَقْتَرَا  
وقوله:

820 — تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ

وقوله:

821 — كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقَيْشٍ

يُقَعِّعُ بَيْنَ رَجُلَيْهِ بَشَرٌ  
والثاني كقوله تعالى: {ياخذ كل سفينة غصبا} (الكهف: 79)، أي كل سفينة صالحة. وقوله:

822 — قَلَمَ أُعْطَا شَيْئًا وَلَمْ أُمْتَعِ

أي شيئاً طائلاً. وقوله:

823 — وَرُبَّ أَسِيلَةٍ الْخَدَّيْنِ بِكْرِ

مُهْفَهْفَةٍ لَهَا قَرْعٌ وَجِيدٌ

أي فرع فاحم وجيد طويل.

تنبيهات: الأول قد يلي النعت لا أو إما فيجب تكررها مقرونين بالواو نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع، ونحو ائتني برجل إما كريم وإما شجاع. الثاني يجوز عطف بعض النعوت المختلفة المعاني على بعض نحو مررت بزید العالم والشجاع والكريم. الثالث إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه مبدلاً منه المنعوت نحو: {إلى صراط العزيز الحميد لله} (إبراهيم: 1). الرابع إذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد وأخرت الجملة غالباً نحو: {وقال رجل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه { (غافر: 28)، وقد تقدم الجملة نحو: {وهذا كتاب أنزلناه مبارك} (الأنعام: 92)، {فسوف يأتي الله بقوم} (المائدة: 54) الآية اهـ.

خاتمة: من الأسماء ما ينعت وينعت به كاسم الإشارة نحو مررت بزبد هذا وبهذا العالم، ونعته مصحوب آل خاصة، فإن كان جامداً محصاً نحو بهذا الرجل فهو عطف بيان على الأصح، ومنها ما لا ينعت ولا ينعت به كالمضمر مطلقاً خلافاً للكسائي في نعت ذي الغيبة تمسكاً بما سمع نحو صلى الله عليه الرؤوف الرحيم، وغيره يجعله بدلاً. ومنها ما ينعت ولا ينعت به كالعلم. ومنها ما ينعت به ولا ينعت كأي نحو مررن بفارس أي فارس. ولا يقال جاءني أي فارس. والله أعلم.

### التوكيد

هو في الأصل مصدر ويسمى به، التابع المخصوص. ويقال أكد تأكيداً ووكد توكيداً. وهو بالواو أكثر. وهو على نوعين: لفظي وسيأتي، ومعنوي وهو التابع الرفع احتمال إرادة غير الظاهر. وله ألفاظ أشار إليها بقوله: (بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمَ أَكَّدَا مَعَ صَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا) أي في الأفراد والتذكير وقروعهما فتقول جاء زيد نفسه أو عينه، أو نفسه عينه فتجمع بينهما، والمراد حقيقته. وتقول جاءت هند نفسها أو عينها وهكذا. ويجوز جرهما بياء زائدة فتقول جاء زيد بنفسه وهند بعينها (وَاجْمَعُهُمَا) أي النفس والعين (بِأَفْعُلِ إِنْ تَبِعَا مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُتَّبِعًا) فتقول قام الزيدان أو الهندان أنفسهما أو أعينهما. وقام الزيدون أنفسهم أو أعينهم. والهندات أنفسهن أو أعينهن. ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون ولا على أعيان، فعبارته هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به. تنبيه: ما أفهمه كلامه من منع مجيء النفس والعين مؤكداً بهما غير الواحد وهو المثني والمجموع غير مجموعين على أفعل هو كذلك في المجموع، وأما المثني فقال الشارح بعد ذكره أن الجمع فيه هو المختار ويجوز فيه أيضاً الأفراد والتثنية. قال أبو حيان: ووهم في ذلك إذ لم يقل أحد من النحويين به. وفيما قاله أبو حيان نظر فقد قال ابن إياز في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز فصرح بجواز التثنية. وقد صرح النحاة بأن كل مثني في المعنى مضاف إلى متضمنه يجوز فيه الجمع والأفراد والتثنية والمختار الجمع نحو: {فقد صغت قلوبكما} (التحریم: 4)، وبترجح الأفراد على التثنية عند الناظم وعند غيره بالعكس وكلاهما مسموع كقوله:

824 — حَمَامَةٌ بَطْنِ الْوَادِيَيْنِ تَرْتَمِي وَكَقَوْلِهِ:

825 — وَمَهْمَهَيْنِ قَدَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ  
ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التَّرْسَيْنِ

اهـ.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

(وَكَلًّا أَدْكُرُ فِي) التوكيد المسوق لقصد (السُّمُول) والإحاطة بأبعض المتبوع (وَكَلًّا) و (كَلَّتَا) و (جَمِيعًا) فلا يؤكد بهن إلا ما له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعه لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن، نحو جاء الجيش كله أو جميعه، والقبيلة كلها أو جميعها، والرجال كلهم أو جميعهم، والهندات كلهن أو جميعهن، والزيدان كلاهما والهندان كلتاهما، لجواز أن يكون الأصل، جاء بعض الجيش، أو القبيلة أو الرجال، أو الهندات، أو أحد الزيدين، أو إحدى الهنديين. ولا يجوز جاءني زيد كله ولا جميعه. وكذا لا يجوز اختصم الزيدان كلاهما ولا الهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور. وأشار بقوله (بِالصَّمِيرِ مُوَصَّلًا) إلى أنه لا بد من اتصال ضمير المتبوع بهذه الألفاظ ليحصل الربط بين التابع ومتبوعه كما رأيت. ولا يجوز حذف الضمير استغناء بنية الإضافة خلافاً للفراء والزمخشري. ولا حجة في: {خَلِقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا} (البقرة: 29)، ولا قراءةٌ بعضهم: «إنا كلاً فيها» على أن المعنى جميعه وكلنا، بل جميعاً حال وكلاً بدل من اسم إن أو حال من الضمير المرفوع في فيها. وذكر في التسهيل أنه قد يستغنى عن الإضافة إلى الضمير إلى مثل الظاهر المؤكد بكل، وجعل منه قول كثير:

826 — يَا أَيُّسَبَّ النَّاسُ كُلُّ النَّاسِ بِالْقَمَرِ  
(وَأَسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلِّ) في الدلالة على الشمول اسماً موازناً (قَاعِلَةً مِنْ عَمِّ فِي التَّوَكِيدِ) فقالوا جاء الجيش عامته، والقبيلة عامتها، والزيدون عامتهم، والهندات عامتهن. وعد هذا اللفظ (مِثْلَ النَّافِلَةِ) أي الزائد على ما ذكره النحويون في هذا الباب، فإن أكثرهم أغفله، لكن ذكره سيبويه وهو من أجلهم فلا يكون حينئذ نافلة على ما ذكره، فلعله إنما أراد أن التاء فيه مثلها في النافلة أي تصلح مع المؤنث والمذكر فتقول: اشتريت العبد عامته كما قال تعالى: {ويعقوب نافلة} (الأنبياء: 72).

تنبيه: خالف في عامة المبرد وقال إنما هي بمعنى أكثرهم (وَبَعْدَ كُلِّ أَكْدُوا بِأَجْمَعًا جَمَعَاءَ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جُمِعًا) فقالوا جاء الجيش كله أجمع، والقبيلة كلها جمعاء، والزيدون كلهم أجمعون، والهندات كلهن جمع (وَدُونَ كُلِّ قَدْ يَجِيءُ أَجْمَعُ جَمَعَاءَ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جُمِعُ) المذكورات نحو: {لأغوينهم أجمعين} (الحجر: 39)، {لموعدهم أجمعين} (الحجر: 43)، وهو قليل بالنسبة لما سبق، وقد يتبع أجمع وأخواته بأكتع وكتعاء وأكتعين وكتع، وقد يتبع أكتع وأخواته بأبضع وبصعاء وأبصعين وبضع، فيقال جاء الجيش كله أجمع أكتع أبضع، والقبيلة كلها جمعاء كتعاء بصعاء، والقوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، والهندات كلهن جمع كتع بضع. وزاد الكوفيون بعد أبضع وأخواته أبتع وبتعاء وأبتعين وبتع. قال الشارح ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب. وشذ قول بعضهم أجمع أبضع. وأشد منه قول الآخر: جمع بتع. وربما أكد بأكتع وأكتعين غير مسبوقين بأجمع وأجمعين. ومنه قول الراجز:

827 — يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْصَعًا  
تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا  
إِذَا بَكَيْتُ قَبْلَنِي أُرْبَعَا  
إِذَا ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وفي هذا الرجز أمور: أفراد أكتع عن أجمع، وتوكيد النكرة المحدودة، والتوكيد بأجمع غير مسبوق بكل، والفصل بين المؤكد والمؤكد، ومثله في التنزيل: {ولا يحزن ويرضين بما أتيتهن كلهن} (الأحزاب: 51).

تنبيهات: الأول زعم الفراء أن أجمعين تفيد اتحاد الوقت، والصحيح أنها ككل في إفادة العموم مطلقاً بدليل قوله تعالى: {لأغوينهم أجمعين} (الحجر: 39). الثاني إذا تكررت ألفاظ التوكيد فهي للمتبوع وليس الثاني تأكيداً للتأكيد. الثالث لا يجوز في ألفاظ التوكيد القطع إلى الرفع ولا إلى النصب. الرابع لا يجوز عطف بعضها على بعض فلا يقال قام زيد نفسه وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون. وأجازه بعضهم وهو قول ابن الطراوة. الخامس قال في التسهيل وأجرى في التوكيد مجرى كل ما أفاد معناه من الضرع والزرع والسهل والجبل واليد والرجل والبطن والظهر يشير إلى قولهم مطرنا الضرع والزرع، ومطرنا السهل والجبل، وضربت زيدا اليد والرجل، وضربته البطن والظهر. السادس ألفاظ التوكيد معارف: أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما أجمع وتوابعه ففي تعريفه قولان: أحدهما أنه بنية الإضافة ونسب لسيبويه، والآخر بالعلمية علق على معنى الإحاطة (وَإِنْ يُفْعَدُ تَوَكِيدَ مَنَّكُورٍ) بواسطة كونه محدوداً وكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة (قِيلَ) وفاقاً للكوفيين والأخفش، تقول اعتكفت شهراً كله. ومنه قوله:

828 — يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٌ وَقَوْلُهُ:

829 — تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا وَقَوْلُهُ:

830 — قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

(وَعَيْنُ نَحَاةِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمَلٌ) أي عم المفيد وغير المفيد. ولا يجوز صمت زماً كله ولا شهراً نفسه (وَاعْنِ يَكَلِّتَا فِي مُنْتَى وَكِلَا عَن) تشنية (وَوَزْنِ فَعْلَاءَ وَوَزْنِ أَفْعَلًا) كما استغنى بتشية سبي عن تشنية سواء، فلا يجوز جاء الزيدان أجمعان، ولا الهندان جمعاً وان، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش قياساً معترفين بعدم السماع.

تنبيهان: الأول المشهور أن كلا للمذكر وكلتا للمؤنث. قال في التسهيل: وقد يستغنى بكليهما عن كليهما أشار بذلك إلى قوله:

831 — يَمُتُّ بِقُرْبَى الرَّيْبَيْنِ كِلَيْهِمَا

وقال ابن عصفور هو من تذكير المؤنث حملاً على المعنى للضرورة كأنه قال بقربي الشخصين. الثاني ذكر في التسهيل أيضاً أنه قد يستغنى عن كليهما وكليتهما بكليهما، فيقال على هذا جاء الزيدان كليهما والهندان كليهما (وَإِنْ تُؤَكِّدُ الصَّمِيرَ الْمُتَّصِلَ) مستتراً كان أو بارزاً (بِالْتَّفَسِ وَالْعَيْنِ قَبَعَدَ) الضمير (الْمُنْقَصِلِ) حتماً (عَنَيْتُ) المتصل (دَا الرَّفْعِ) نحو قم أنت نفسك أو عينك، وقوموا أنتم أنفسكم أو أعينكم، فلا يجوز قم نفسك ولا قوموا أعينكم بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير، وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أعينهم، فالضمير جائز لا واجب.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: ما اقتضاه كلامه هنا من وجوب الفصل بالضمير المنفصل هو ما صرح به في شرح الكافية ونص عليه غيره. وعبارة التسهيل تقتضي عدم الوجوب اهـ.  
(وَأَكْذُوا بِمَا سِوَاهُمَا) أي بما سوى النفس والعين (وَالْقَيْدُ) المذكور (لَنْ يُلْتَزَمَا) فقالوا قوموا كلكم وجاءوا كلهم من غير فصل بالضمير المنفصل. ولو قلت قوموا أنتم كلكم وجاءوا هم كلهم لكان حسناً (وَمَا مِنَ التَّوَكِيدِ لَفْظِيَّ يَجِي مُكْرَرًا) ما مبتدأ موصول ولفظي خبر مبتدأ محذوف هو العائد، والمبتدأ مع خبره صلة ما. وجاز حذف صدر الصلة وهو العائد للطول بالجار والمجرور وهو متعلق باستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر إذ هو في تأويل المشتق، ومكرراً حال من فاعل يجي المستتر، وجملة يجي خبر الموصول أي النوع الثاني من نوعي التوكيد وهو التوكيد اللفظي هو إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى، كذا عرفه في التسهيل، فالأول يكون في الاسم والفعل والحرف والمركب غير الجملة والجملة نحو جاء زيد زيد، ونكاحها باطل باطل باطل. وقوله:

832 — قَائِيَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ قَائِيَهُ  
إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

ونحو قام قام زيد، ونحو نعم نعم. وكقوله:

833 — فَحَتَّامَ حَتَّامَ الْعِنَاءِ الْمَطْوَلُ  
والجملة (كَقَوْلِكَ اذْرَجِي اذْرَجِي) وقوله:

834 — لَكَ اللَّهُ لَكَ اللَّهُ

والثاني كقوله:

أَنْتَ بِالْحَيْرِ حَقِيقٌ قَمِينٌ

وقوله:

835 — وَقُلْنَ عَلَيَّ الْفِرْدَوْسِ أَوَّلُ مَشْرَبٍ  
أَجَلَ جَيْرٍ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَائِرُهُ

وقوله:

836 — صَمِّي لِمَا فَعَلْتَ يَهُودُ صَمَامٍ

ومنه توكيد الضمير المتصل بالمنفصل.

تنبيه: الأكثر في التوكيد اللفظي أن يكون في الجمل، وكثيراً ما يقترن بعاطف نحو: {كلا سيعلمون} (النبأ: 4)، الآية ونحو: {أولى لك فأولى} (القيامة: 34)، ونحو: {ما أدراك ما يوم الدين} (الانفطار: 17) الآية. وبأتي بدونه نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «والله لأعزون قريشاً» ثلاث مرات ويجب الترك عند إبهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا ولو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع منك إلا مرة واحدة اهـ (وَلَا تُعَدُّ لَفْظَ صَمِيرٍ مُتَّصِلٍ إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وُصِّلَ) فتقول قمت قمت، وعجبت منك منك لأن إعادته مجرداً تخرجه عن الاتصال (كَذَا الحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحَصَّلَا بِهِ جَوَابٌ كَتَعَمَّ وَكَبَلَى) وأجل وجبروأي ولا لكونها كالجزاء من مصحوبها، فيعاد مع المؤكد ما اتصل بالمؤكد إن كان مضمراً نحو: {أبعدكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون} (المؤمنون: 35)، ويعاد هو أو ضميره إن كان ظاهراً نحو إن زيدا إن زيدا فاضل أو إن زيدا إنه

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فاضل وهو الأولى ولا بد من الفصل بين الحرفين كما رأيت. وشذ اتصالهما  
كقوله:

837 — إِنَّ إِنَّ الْكَرِيمَ يَحْلُمُ مَا لَمْ

يَرَيْنُ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيمًا

وأسهل منه قوله:

838 — حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ

أَعْتَقَهَا مُشَدَّدَاتٍ يَقَرُّنُ

وقوله:

839 — لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَمَّ هَلْ آتَيْتُهُمْ

وقوله:

840 — لَا يُنْسِيكَ الْأَسَى تَأْسِيًّا قَمًا

مَا مِنْ حِمَامٍ أَحَدٌ مُعْتَصِمًا  
للفصل في الأولين بالعاطف وفي الثالث بالوقف. وأشد منه قوله:

841 — فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْقَى لِمَا بِي

وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً

لكون الحرف المؤكد وهو اللام موضوعاً على حرف واحد. وأسهل من هذا  
قوله:

842 — قَأَصْبَحَنَّ لَا يَسْأَلْتُهُ عَنْ يَمَا بِهِ

لأن المؤكد على حرفين ولاختلاف اللفظين. أما الحروف الجوابية فيجوز أن  
تؤكد بإعادة اللفظ من غير اتصالها بشيء لأنها لصحة الاستغناء بها عن ذكر  
المجاب به هي كالمستقل بالدلالة على معناها، فتقول نعم نعم، وبلى بلى، ولا  
لا. ومنه قوله:

843 — لَا لَا أَبُوحُ بِحُبِّ بَنْتَةِ إِيَّهَا

أَحَدَتْ عَلَيَّ مَوَاتِقًا وَعُجُودًا

(وَمُصْمِرُ الرَّفْعِ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ أَكَّدَ بِهِ كُلَّ صَمِيرٍ اتَّصَلَ) نحو قم أنت، ورأيتك  
أنت، ومررت بك أنت، وزيد جاء هو. ورأيتني أنا.

تنبيه: إذا أتعت المتصل المنصوب بمنفصل منصوب نحو رأيتك إياك فمذهب  
البصريين أنه بدل، ومذهب الكوفيين أنه توكيد. قال المصنف: وقولهم عندي  
أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع  
المنفصل من المرفوع المتصل في نحو فعلت أنت، والمرفوع تأكيد بإجماع.

خاتمة في مسائل منشورة: الأولى لا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على  
الأصح. وأجاز الخليل نحو مررت بزید وأتاني أخوه أنفسهما، وقدره هما  
صاحباه أنفسهما. الثانية لا يفصل بين المؤكد والمؤكد بإما على الأصح، وأجاز  
الفراء مررت بالقوم إما أجمعين، وإما بعضهم. الثالثة لا يلي العامل شيء من  
ألفاظ التوكيد وهو على حاله في التوكيد إلا جميعاً وعامة مطلقاً، فتقول:  
القوم قام جميعهم وعامتهم، ورأيت جميعهم وعامتهم، ومررت بجميعهم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وعامتهم. وإلا كلاً وكلاً وكلتا مع الابتداء بكثرة ومع غيره بقله، فالأول نحو القوم كلهم قائم، والرجلان كلاهما قائم، والمرأتان كلتاهما قائمة. والثاني كقوله: 844 — يَمِيدُ إِذَا وَالتَّ عَلِيهِ دِلَاؤُهُمْ

فَيَصُدُّرُ عَنْهُ كُلُّهَا وَهُوَ تَاهِلٌ  
وقولهم كليهما وتمرا: أي أعطني كليهما. وأما قوله:

845 — فَلَمَّا تَبَيَّنَا الْهُدَى كَانَتْ كَلَّتَا

عَلَى طَاعَةِ الرَّحْمَنِ وَالْحَقِّ وَالنُّقَى

فاسم كان ضمير الشأن لا كلنا. الرابعة يلزم تابعة كل بمعنى كامل وإضافته إلى مثل متبوعه مطلقاً نعتاً لا توكيداً، نحو رأيت الرجل كل الرجل، وأكلت شاة كل شاة. الخامسة يلزم اعتبار المعنى في خبر كل مضافاً إلى نكرة نحو: {كل نفس ذائقة الموت} (آل عمران: 185) {كل حزب بما لديهم فرحون} (المؤمنون: 53)، ولا يلزم مضافاً إلى معرفة فتقول كلهم ذاهب وذاهبون. والله أعلم.

### العطف

(الْعَطْفُ إِذَا دُو بَيَانٌ أَوْ تَسْقُوقٌ وَالْعَرَضُ الْآنَ بَيَانٌ مَا سَبَقَ) وهو عطف البيان (قَدُّو الْبَيَانَ تَأْيِغٌ شَبَّهُهُ الصِّقَّةُ حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ) فتابع جنس يشمل جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج لعطف النسق والبدل والتوكيد. وحقيقة القصد إلى آخره لإخراج النعت: أي أنه فارق النعت من حيث أنه يكشف المتبوع بنفسه لا بمعنى في المتبوع ولا في سببه (فَأَوْلِيئُهُ مِنْ وَقَاقِ الْأَوَّلِ) وهو المتبوع (مَا مِنْ وَقَاقِ الْأَوَّلِ التَّعْتُ وَلي) وذلك أربعة من عشرة: أوجه الإعراب الثلاثة، والإفراد، والتذكير، والتنكير، وفروعهن. وأما قول الزمخشري أن مقام إبراهيم عطف بيان على آيات بينات فمخالف لإجماعهم. وقوله وقول الجرجاني: يشترط كونه أوضح من متبوعه فمخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجملة إن ذا الجملة عطف بيان مع أن الإشارة أوضح من المضاف إلى ذي الأداة. وإذا كان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته (فَقَدُّ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرِينَ كَمَا يَكُونَانِ مُعَرَّرَيْنِ) لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، نحو ليست ثوباً جبة وهذا مذهب الكوفيين والفارسي وابن جني والزمخشري وابن عصفور، وجوزوا أن يكون منه: {أو كفارة طعام مساكين} (المائدة: 95)، فيمن نون كفارة ونحو: {من ماء صديد} (إبراهيم: 16) وذهب غير هؤلاء إلى المنع، وأوجبوا فيما سبق البدلية ويخصون عطف البيان بالمعارف. قال ابن عصفور وإليه ذهب أكثر النحويين. وزعم الشلوبين أنه مذهب البصريين. قال الناظم ولم أجد هذا النقل من غير جهته. وقال الشارح ليس قول من منع بشيء. وقيل يختص عطف البيان بالعلم اسماً أو كنية أو لقباً (وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرَى فِي غَيْرِ) ما يمتنع فيه إحلاله محل الأول كما في (تَحْوِ يَا غُلَامَ يَعْْمُرًا) وقوله:

846 — أَيَا أَحْوَبَنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا

847 — أَنَا ابْنُ النَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ  
وَتَحْوِ بِشْرٍ تَابِعِ الْبَكْرِيِّ فِي قَوْلِهِ:  
عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْفُئُهُ وَقَوْعَا

فبشر عطف بيان من البكري (وَلَيْسَ أَنْ يُبَدَّلَ) منه (بِالْمَرْضِيِّ) لامتناع أنا الضارب زيد. نعم الفراء يجيزه فيجيز الإبدال. تنبيه: يتعين أيضاً العطف ويمتنع الإبدال في نحو هند ضربت زيدا أخاها، وزيد جاء الرجل أخوه، لأن البديل في التقدير من جملة أخرى فيفوت الربط من الأولى بخلاف العطف. خاتمة: يفارق عطف البيان البدل في ثمان مسائل: الأولى أن العطف لا يكون مضمراً ولا تابعاً لمضمراً لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتق. وأما قول الزمخشري أن أن اعبدوا الله بيان لله في إلا ما أمرتني به فمردود. الثانية أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره كما مر. الثالثة: أنه لا يكون جملة بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك كما سيأتي. الرابعة: أنه لا يكون تابعاً لجملة بخلاف البديل. الخامسة: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل بخلاف البديل. السادسة: أنه لا يكون بلفظ الأول بخلاف البديل فإنه يجوز فيه ذلك بشرطه الذي ستعرفه في موضعه. هكذا قال الناظم وابنه وفيه نظر. السابعة: أنه ليس في نية إحلاله محل الأول بخلاف البديل. الثامنة: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى بخلاف البديل، وقد مر قريباً ما ينبني على هاتين وسيأتي بيان ما يختص بالبديل في بابه إن شاء الله تعالى. والله أعلم.

### عطف النسق

(تَالِ بِحَرْفٍ مُتَّبِعِ عَطْفُ النَّسْقِ) فتال أي تابع جنس يشمل جميع التوابع. وبحرف يخرج ما عدا عطف النسق منها. ومتبع يخرج نحو مررت بغضنفر أي أسد، فإن أسداً تابع بحرف وليس معطوفاً عطف نسق، بل بيان، لأن أي ليست بحرف متبع على الصحيح بل حرف تفسير. وخلص التعريف للعطف بالحروف الآتي ذكرها (كَأَخْضَصُ يُوَدُّ وَتَنَاءٍ مَنْ صَدَقَ) فتناء تابع لودّ بالواو وهي حرف متبع (قَالَ عَطْفٌ مُطْلَقاً يَوَاوُ) و (ثَمَّ) و (قَا) و (حَتَّى) و (أَمَّ) و (أَوْ) فهذه الستة تشرك بين التابع والمتبوع لفظاً ومعنى. وهذا معنى. قوله مطلقاً (كَفَيْكَ صِدْقٌ وَوَقَا) وهذا ظاهر في الأربعة الأول. وأما أم وأو فقال المصنف أكثر النحويين على أنهما يشركان في اللفظ لا في المعنى. والصحيح أنهما يشركان لفظاً ومعنى ما لم يقتضيا إضراباً، لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه، فالذي بعد أم مساوٍ للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه، وحصول المساواة إنما هو بأم، وكذلك أو مشركة لما قبلها وما بعدها فيما يجاء بها لأجله من شك أو غيره. أما إذا اقتضيا إضراباً فإنهما يشركان في اللفظ فقط. وإنما لم ينبه عليه لأنه قليل (وَأُتْبِعَتْ لَفْظاً فَحَسْبُ) أي فقط بقية حروف العطف وهي (تَلِ وَلَا) و

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

{لَكِنَّ كَلْمَ يَبْدُو أَمْزُؤُ لَكِنَّ طَلَا} وقام زيد لا عمرو، وما جاء زيد بل عمرو. والطلا الولد من ذوات الظلف.

تنبيه: اختلف في ثلاثة أحرف مما ذكره هنا وهي: حتى وأم ولكن، أما حتى فمذهب الكوفيين أنها ليست بحرف عطف وإنما يعربون ما بعدها بإضمار وأم أم فذكر النحاس فيها خلافاً وأن أبا عبيدة ذهب إلى أنها بمعنى الهمزة فإذا قلت أقائم زيد أم عمرو فالمعنى أعمرو قائم فتصير على مذهبه استفهامية وأم لكن فذهب أكثر النحويين إلى أنها من حروف العطف ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي وأكثر النحويين. والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو مع ذلك زائدة وصححه ابن عصفور، قال وعليه ينبغي أن يحمل مذهب سيبويه والأخفش لأنهما قالا إنها عاطفة ولما مثلاً للعطف بها مثلاً بالواو. والثالث أن العطف بها وأنت مخير في الإتيان بالواو وهو مذهب ابن كيسان. وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة والواو قبلها عاطفة لما بعدها على ما قبلها عطف مفرد على مفرد. ووافق الناظم هنا الأكثرين. ووافق في التسهيل يونس فقال فيه وليس منها لكن وفاقاً ليونس اهـ {فَاعْطَفْ يَوَاوٍ سَابِقاً أَوْ لَاحِقاً فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِباً مُوَاَفِقاً} فالأول نحو: {ولقد أرسلنا نوحاً وإبراهيم} (الحديد: 26)، والثاني نحو: {كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك} (الشورى: 3)، والثالث نحو: {فانجيناها وأصحاب السفينة} (العنكبوت: 15)، وهذا معنى قولهم الواو لمطلق الجمع. وذهب بعض الكوفيين إلى أنها ترتب، وحكى عن قطرب وثعلب والرعي. وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو لا ترتب غير صحيح.

تنبيه: قال في التسهيل: وتنفرد الواو بكون متبعتها في الحكم محتملاً للمعنية برجحان، وللتأخر بكثرة وللتقدم بقلة {وَإِخْصَصْ بِهَا} أي بالواو {عَطَفَ الَّذِي لَا يُعْنَى مَتَّبِعُهُ} أي لا يكتفي الكلام به {كَاصْطَفَّ هَدَاً وَإِنِّي} ويخاصم زيد وعمرو، وجلست بين زيد وعمرو، ولا يجوز فيها غير الواو. وأما قوله: بين الدخول فحومل، فالتقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمثابة اختصم الزيدون فالعمرور {وَالْقَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ} أي بلا مهلة وهو المعبر عنه بالتعقيب نحو: {أماته فأقبره} (عبس: 21)، وكثيراً ما تقتضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة نحو: {فوكزه موسى فقضى عليه} (القصص: 15)، وأما نحو: {أهلكناها فجاءها بأسنا} (الأعراف: 4)، ونحو: «توضاً فغسل وجهه ويديه» الحديث، فالمعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء. وأما نحو: {فجعل غثاء} (الأعلى: 5)، أي جافاً هشيماً أحوى أي أسود، فالتقدير فمضت مدة فجعله غثاء، أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي {وَتَمَّ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالِ} أي بمهلة وتراخ نحو: {فأقبره ثم إذا شاء أنشره} (عبس: 22)، وقد توضع موضع الفاء كقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

848 — كَهْرُ الرَّدِّيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ

جَرَى فِي الْأَتَائِبِ ثُمَّ اضْطَرَبَ

وأما نحو: { هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها } (الزمر: 6)،  
{ ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما } (الأنعام: 153)،  
وقوله:

849 — إِنَّ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ

ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهُ

ف قيل ثم فيه لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: بلغني ما صنعت اليوم  
ثم ما صنعت أمس أعجب، أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب. وقيل  
أن ثم بمعنى الواو وقيل غير ذلك. وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد إن  
الجد آتاه السوود من قبل الأب والأب من قبل الابن.

تنبيه: زعم الأخفش والكوفيون أن ثم تقع زائدة فلا تكون عاطفة ألبتة وحملوا  
على ذلك قوله تعالى: { حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم  
أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا } (التوبة:  
118)، جعلوا تاب عليهم هو الجواب وثم زائدة. وقول زهير:

850 — أَرَانِي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذَا هَوَى

فَتُمَّ إِذَا أُمْسَيْتُ أُمْسَيْتُ عَادِيَا

وخرجت الآية على تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء (وَإِخْصِرْ بَقَاءَ عَطْفَ  
مَا لَيْسَ) صالحاً لجعله (صِلَةً) لخلوه من العائد (عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّهُ الصَّلَةُ)  
نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك، وعكسه نحو الذي يقوم أخواك فيغضب  
هو زيد، فكان الأولى أن يقول كما في التسهيل وتنفرد الفاء بتسويغ الاكتفاء  
بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة أو صفة أو خبر ليشمل مسألتي  
الصلة المذكورتين، والصفة نحو مررت بامرأة تضحك فيبكي زيد وبامرأة  
يضحك زيد فتبكي، والخبر نحو زيد يقوم فتقعند هند وزيد تقعند هند فيقوم ومن  
هذا قوله:

851 — وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ الْمَاءُ تَارَةً

فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَعْرِقُ

ويشمل أيضاً مسألتي الحال ولم يذكره نحو جاء زيد يضحك فتبكي هند، وجاء  
زيد تبكي هند فيضحك فهذه ثمان مسائل يختص العطف فيها بالفاء دون غيرها،  
وذلك لما فيها من معنى السببية (بَعْضًا بِحَثِّي اعْطِفْ عَلَيَّ كُلَّ وَلَا يَكُونُ إِلَّا  
غَايَةَ الَّذِي تَلَا) أي للعطف حتى شرطان: الأول أن يكون المعطوف بعضاً من  
المعطوف عليه أو كبعضه كما قاله في التسهيل نحو أكلت السمكة حتى  
رأسها، وأعجبنتي الجارية حتى حديثها، ولا يجوز حتى ولدها. وأما قوله:

852 — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُحَقِّفَ رَحْلَهُ

وَالرَّادَ حَتَّى تَعْلَهُ الْقَاهَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فعلى تأويل ألقى ما يثقله حتى نعله. والثاني: أن يكون غاية في زيادة أو نقص نحو مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة. وقد اجتمعا في قوله:

853 — قَهْرُ تَاكُم حَتَّى الكَمَاة فَانْتُمْ

تَهَا بُوْتَا حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا

تنبيهات: الأول بقي شرطان آخران: أحدهما أن يكون المعطوف ظاهراً لا مضمراً كما هو شرط في مجرورها إذا كانت جارة، فلا يجوز قام الناس حتى أنا ذكره ابن هشام الخضراوي. قال في المغني ولم أقف عليه لغيره. ثانيهما: أن يكون مفرداً لا جملة وهذا يؤخذ من كلامه لأنه لا بد أن يكون جزءاً مما قبلها أو كجزء منه كما تقدم، ولا يتأتى ذلك إلا في المفردات هذا هو الصحيح. وزعم ابن السيد في قول امرئ القيس:

854 — سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيَّهُمْ

وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ

فيمن رفع تكل أن جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سریت بهم. الثاني: حتى بالنسبة إلى الترتيب كالواو خلافاً لمن زعم أنها للترتيب كالزخمشري. قال الشاعر:

855 — رَجَالِي حَتَّى الْأَقْدُمُونَ تَمَالُؤَا

عَلَى كُلِّ أَمْرٍ يُورِثُ الْمَجْدَ وَالْحَمْدَا

الثالث: إذا عطف بحتى على مجرور قال ابن عصفور: الأحسن إعادة الجار ليقع الفرق بين العاطفة والجار. وقال ابن الخباز: تلزم إعادته للفرق، وقيده الناظم بأن لا يتعين كونها للعطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في آخره، فإن تعين العطف لم تلزم الإعادة نحو عجبت من القوم حتى بنهم. وقوله:

856 — جُودٌ يُمَتَاكَ قَاضٍ فِي الْخَلْقِ حَتَّى

بَائِسٍ دَانَ بِالْإِسَاءَةِ دِينَا

الرابع: حيث جاز الجر والعطف فالجر أحسن إلا في باب ضربت القوم حتى زيدا ضربته فالنصب أحسن على تقدير كونها عاطفة وضربته توكيد، أو ابتدائية وضربته تفسير، وقد روي بهما قوله: حتى نعله ألقاها، وبالرفع أيضاً على أن حتى ابتدائية ونعله مبتدأ وألقاها خبره اهـ. (وَأُمُّ بِهَا أَعْطِفُ إِثْرَ هَمَزِ النَّسْوِيَّةِ) وهي الهمزة الداخلة على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها فعليتين وهو الأكثر نحو: {سواء عليهم ءأنذرتهم} (البقرة: 6) الآية، واسميتين كقوله:

857 — وَلَسْتُ أُبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكَا

أَمْوَتِي تَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعُ

ومختلفتين نحو: {سواء عليكم أدعوتموهم} (الأعراف: 193) الآية. وإذا عادلت بين جملتين في التسوية فليل لا يجوز أن يذكر بعدها إلا الفعلية، ولا يجوز سواء عليّ أزيد قائم أم عمرو منطلق فهذا لا يقوله العرب، وأجازه الأخفش قياساً على الفعلية. وقد عادلت بين مفرد وجملة في قوله:

858 — سَوَاءٌ عَلَيْكَ النَّفْرُ أَمْ بِتُّ لَيْلَةً

بِأَهْلِ الْقِيَابِ مِنْ عُمَيْرِ بْنِ عَامِرٍ

(أو) بعد (هَمَزَةٍ عَن لَفْظِ أَي مُعَيَّنَةٍ) وهي الهمزة التي يطلب بها وبأم التعيين،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وتقع بين مفردين غالباً، ويتوسط بينهما ما لا يسئل عنه نحو: {ءأنتم أشد خلقاً أم السماء بناها} (النازعات: 27)، أو يتأخر عنهما نحو: {وإن أدري أقرب أم بعيد ما توعدون} (الأنبياء: 109)، وبين فعلين كقوله:  
859 — قَفَلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمِ «عَادِنِي حُلْمٌ  
إذ الأرجح أن هي فاعل بفعل مجذوف. Y واسميتين كقوله:  
860 — لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا  
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ  
الأصل أشعيث، فحذفت الهمزة والتنوين منهما.

تنبيهان: الأول تسمى أم في هذين الحالين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر. وتسمى أيضاً معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني. ويفترق النوعان من أربعة أوجه: أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جواباً لأن المعنى معها ليس على الاستفهام، وأن الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وليست تلك كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقته. والثالث والرابع: أن أم الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين. الثاني قد بان لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء، بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن (وَوُرِّمًا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ) المذكورة (إِنْ كَانَ حَقًّا الْمَعْنَى يَحْدُفُهَا أَمِنْ) كقراءة ابن محيصن: {سواء عليهم أنذرتهم} (البقرة: 6)، وكما مر من قوله:

861 — شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مَنَقَرٍ  
وهو في الشعر كثير. ومال في شرح الكافية إلى كونه مطرداً (وَبَانِقِطَاعٍ وَبِمَعْنَى بَلْ وَقَتْ) أي تأتي أم منقطعة بمعنى بل (إِنْ تَكُ مِمَّا قِيَدَتْ بِهِ) وهو أن تكون مسبوقة بإحدى الهمزتين لفظاً أو تقديراً (حَلَّتْ) ولا يفارقها حينئذ معنى الإضراب، وكثيراً ما تقتضي مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً نحو إنها لا بل أم شاء، أي بل أهى شاء. وإنما قدرنا بعدها مبتدأ محذوفاً لكونها لا تدخل على المفرد، أو إنكارياً نحو: {أم له البنات} (الطور: 39)، أي بل أله البنات. وقد لا تقتضيه ألبتة نحو: {أم هل تستوي الظلمات والنور} (الرعد: 16)، أي بل هل تستوي إذ لا يدخل استفهام على استفهام. ونحو: {لا ريب فيه من رب العالمين أم يقولون افتراه} (السجدة: 2 و 3)، وقوله:  
862 — قَلِيَّتْ سُلَيْمَى فِي الْمَنَامِ صَحِيْعَتِي

هُتَالِكَ أَمْ فِي جَنَّةٍ أَمْ جَهَنَّمَ  
وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين.  
تنبيه: حصر أم في المتصلة والمنقطعة هو مذهب الجمهور، وذهب بعضهم إلى أنها تكون زائدة. وقال في قوله تعالى: {أفلا تبصرون أم أنا خير} (الزخرف: 52). إن التقدير أفلا تبصرون أنا خير. والزيادة ظاهرة في قول ساعدة ابن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

جؤبة:

863 — يَا لَيْتَ شِعْرِي وَلَا مَنَجِي مِنَ الْهَرَمِ  
أَمْ هَلْ عَلَيَّ الْعَيْشُ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمِ  
(حَيْرٌ) و (أَيْحٌ) و (قَسَمٌ بَأُو وَأَبْهَمٌ وَاشْكُكٌ) فالتخيير والإباحة يكونان بعد الطلب ملفوظاً أو مقدرأ، وما سواهما فبعد الخبر. فالتخيير نحو تزوج زينب أو أختها. والإباحة نحو جالس العلماء أو الزهاد، والفرق بينهما امتناع الجمع في التخيير وجوازه في الإباحة، والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف، والإبهام نحو: {أناها أمرنا ليلاً أو نهاراً} (يونس: 24)، وجعل منه نحو: {وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين} (سبأ: 24)، والشك نحو: {لبثنا يوماً أو بعض يوم} (الكهف: 19)، {وَإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضاً نَمِي} أي نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأبي علي وابن برهان وابن جني مطلقاً تمسكاً بقوله:

864 — كَانُوا تَمَانِينَ أَوْ رَادُوا تَمَانِيَةً

لَوْلَا رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَلْتُ أَوْلَادِي  
وقراءة أبي السمال: {أوكلما عاهدوا عهداً} (البقرة: 100)، بسكون الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه لكن بشرطين: تقدم نفي أو نهي، وإعادة العامل نحو ما قام زيد أو ما قام عمرو، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو، ويؤيده أنه قال في: {ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً} (الإنسان: 24) ولو قلت أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى يعني أنه يصير إضراباً عن النهي الأول ونهياً عن الثاني فقط {وَرُبَّمَا عَاقَبْتِ} أو {الْوَاوُ} أي جاءت بمعناها {إِذَا لَمْ يُلْفِ دُو التَّطْقِ لِلْبَسِ} مَنَقَدًا) أي إذا أمن اللبس كقوله:

865 — قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيحَ رَأَيْتَهُمْ

مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ  
وقوله:

866 — فَظَلَّ طُهَاهُ اللَّحْمُ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ  
وقول الراجز:

867 — إِنَّ بِهَا أَكْتَلَ أَوْ رَرَامَا

حُوبَرَيْنِ يَنْفُقَانِ الْهَامَا  
وقوله:

868 — وَقَالُوا لَنَا نِتْنَانِ لَا بُدَّ مِنْهُمَا

صُدُورٍ رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَابِلٍ

وجعل منه: {وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون} (الصفاء: 147)، أي ويزيدون. هذا مذهب الأخفش والجرمي جماعة من الكوفيين. تنبيهات: الأول أفهم قوله وربما أن ذلك قليل مطلقاً. وذكر في التسهيل أن أو تعاقب الواو في الإباحة كثيراً وفي عطف المصاحبة والمؤكد قليلاً، فالإباحة كما تقدم، والمصاحبة نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «فإنما عليك نبى أو صديق أو شهيد» والمؤكد نحو: {ومن يكسب خطيئة أو إثماً} (النساء: 112). الثاني: التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشئيين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون وقد تخرج إلى معنى بل والواو. وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثالث: زعم قوم أن الواو تستعمل بمعنى أو في ثلاثة مواضع: أحدها في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله:  
869 — كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

وممن ذكر ذلك الناظم في التحفة وشرح الكافية. قال في المغني والصواب أنها في ذلك على معناها الأصلي إذ الأنواع مجتمعة في الدخول تحت الجنس. ثانيها الإباحة قاله الزمخشري وزعم أنه يقال جالس الحسن وابن سيرين أي أحدهما وأنه لهذا قيل تلك عشرة كاملة بعد ذكر ثلاثة وسبعة لئلا يتوهم إرادة الإباحة. قال في المغني أيضاً والمعروف من كلام النحويين أن هذا أمر بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقاً بين العطف بالواو والعطف بأو. ثالثها: التخيير قاله بعضهم في قوله:

870 — قَالُوا تَأْتُ فَاحْتَرَّ لَهَا الصَّبْرُ وَالْبُكَاءُ  
فَقُلْتُ الْبُكَاءُ أَشْفَى إِذَا لِعَلِيلِي

أي أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا. ويحتمل أن يكون الأصل من الصبر والبكا أي أحدهما ثم حذف من كما في قوله تعالى: {واختار موسى قومه} ويؤيده أن أبا علي الفارسي رواه بمن اهـ. (وَمِثْلُ أَوْ فِي الْقَصْدِ إِمَّا التَّائِبَةُ فِي تَحْوٍ) تزوج (إمَّا ذِي وَإِمَّا التَّائِبَةَ) وجاءني إما زيد وإما عمرو. تنبيهات: الأول ظاهر كلامه أنها تأتي للمعاني السبعة المذكورة في أو، وليس كذلك فإنها لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل والعذر له أن ورود أو لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها ولم يذكر الإباحة في التسهيل لكنها بمقتضى القياس جائزة. الثاني ظاهره أيضاً أنها مثل أو في العطف والمعنى وهو ما ذهب إليه أكثر النحويين. وقال أبو علي وابننا كيسان وبرهان هي مثلها في المعنى فقط ووافقهم الناظم وهو الصحيح، ويؤيده قولهم: إنها مجامعة للواو لزوماً والعاطف لا يدخل على العاطف. وأما قوله:

871 — يَا لَيْتَمَا أُؤْتِيَتْ شَالَتْ نَعَامَتُهَا  
إِيْمًا إِلَى جَنَّةٍ إِيْمًا إِلَى تَارٍ

فشاذ، وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء، وفتح همزتها لغة تميم وبها روي البيت المذكور وقد يقال أن قوله في القصد إشارة إلى ذلك أي أنها مثلها في القصد أي المعنى لا مطلقاً سيما أنه لم يعدها في الحروف أول الباب. وقد نقل ابن عصفور اتفاق النحويين على أنها ليست عاطفة وإنما أوردوها في حروف العطف لمصاحبتها لها. الثالث مقتضى كلامه أنه لا بد من تكرارها وذلك غالب لا لازم فقد يستغنى عن الثانية بذكر ما يغني عنها نحو إما أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقراءة أبي: {وأنا أو إياكم لا على هدى أو في ضلال مبين} (سبأ: 24). وقوله:

872 — فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فَأَعْرِفْ مِنْكَ عَنِّي مِنْ سَمِينِي  
وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي  
عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِينِي

وقد يستغني عن الأولى بالثانية كقوله:

873 — تِلْمٌ يَدَارُ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا

وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ حَيْلُهَا

أي أما بدار. والفراء يقيس هذا فيجيز زيد يقوم وإما يقعد كما يجوز أو يقعد. الرابع ليس من أقسام أما التي في قوله: {فأما ترين من البشر أحداً}، بل هذه أن الشرطية وما الزائدة (وَأَوَّلِ لَكِنْ تَقِيًّا أَوْ تَهْيَا) نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا.

تنبيه: يشترط لكونها عاطفة مع ذلك أن يكون معطوفها مفرداً وأن لا تقترن بالواو كما مثل وقد سبق ما في هذا الثاني. وهي حرف ابتداء إن سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم، ولا يجوز لكن عمرو خلافاً للكوفيين أوتلتها جملة. كقوله:

874 — إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُحْشَى بَوَادِرُهُ

لَكِنْ وَقَائِعُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

أو تلت واواً نحو: {ولكن رسول الله} (الأحزاب: 40)، أي ولكن كان رسول الله وليس المنصوب معطوفاً بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (وَلَا نِدَاءً أَوْ أَمْرًا أَوْ اثْبَاتًا تَلَا) لا مبتدأ خبره تلا، ونداءً وما بعده مفعول بتلا. وفي تلا ضمير هو فاعله يرجع إلى لا. والتقدير لا تلا نداءً أو أمراً أو إثباتاً، أي للعطف بلا شرطان: أحدهما أفراد معطوفها والثاني أن تسبق بأمر أو إثبات اتفاقاً نحو اضرب زيدا لا عمراً وجاءني زيد لا عمرو أو بنداء خلافاً لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي قال السهيلي وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يجوز جاءني زيد لا رجل وعكسه، ويجوز جاءني رجل لا امرأة. وقال الزجاجي وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو، ويرده قوله:

875 — كَأَنَّ دِتَارًا خَلَقْتُ بِلُبُونِهِ

عُقَابٌ تُتَوَقَى لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ

تنبيهات: الأول في معنى الأمر الدعاء والتحضيض. الثاني: أجاز الفراء العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم أن نحو لعل زيدا لا عمراً قائم. الثالث: فائدة العطف بها قصر الحكم على ما قبلها إما قصر أفراد كقولك زيد كاتب لا شاعر رداً على من يعتقد أنه كاتب وشاعر، وإما قصر قلب كقولك زيد عالم لا جاهل رداً على من يعتقد أنه جاهل. الرابع أنه قد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم أي لتعدل لا لتظلم (وَبَلِّ كَلِكِينَ) في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها (بَعْدَ مَصْحُوبَيْهَا) أي مصحوبي لكن وهما النفي والنهي (كَلِمٌ أَكْرٌ فِي مَرْبَعٍ بَلِّ تَيْهَا) المربع منزل الربيع، والتيهاء الأرض التي لا يهتدى بها، ونحو لا تضرب زيدا بل عمراً (وَأَنْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ) فيصير كالمسكوت عنه (فِي الْحَبْرِ الْمُتَّبِعِ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ) كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو. وأجاز المبرد وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

لمعناها إلى ما بعدها، وعلى ذلك فيصح ما زيد قائماً بل قاعداً وبل قاعد، ويختلف المعنى. قال الناظم: وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب ومنع الكوفيون أن يعطف بها بعد غير النفي وشبهه ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته. ولا بد لكونها عاطفة من أفراد معطوفها كما رأيت، فإن تلاها جملة كانت حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح. وتفيد حينئذٍ إضراباً عما قبلها إما على جهة الإبطال نحو: {وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون} (الأنبياء: 26)، أي بل هم عباد ونحو: {أم يقولون به جنة بل جاءهم بالحق} (المؤمنون: 70)، وإما على جهة الانتقال من غرض إلى آخر نحو: {قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا} (الأعلى: 14)، {ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة من هذا} (المؤمنون: 29).

62)، وادعى الناظم في شرح الكافية أنها لا تكون في القرآن إلا على هذا الوجه والصواب ما تقدم. تنبيهان: الأول لا يعطف ببل بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً ولا نحوه. الثاني: تزداد قبلها لا لتوكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول بعد الإيجاب كقوله:

876 — وَجْهَكَ الْبَدْرُ لَا يَلِ الشَّمْسُ لَوْ لَمْ  
يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفُهُ أَوْ أَقُولُ

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله:

877 — وَمَا هَجَرْتُكَ لَا يَلِ رَادِنِي شَعَقًا  
هَجْرٌ وَعَبْدٌ تَرَاحَى لَا إِلَى أَجَلٍ

(وَإِنْ عَلَى صَمِيرٍ رَفَعٌ مُتَّصِلٌ) مستتراً كان أو بارزاً (عَطَفْتُ قَافِصِلَ الصَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ) نحو: {لقد كنتم أنتم وأباؤكم} (الأنبياء: 54)، (أو قَافِصِلَ مَا) إما بين العاطف والمعطوف عليه وإما بين العاطف والمعطوف كالمفعول به في نحو: {يدخلونها ومن صلح} (الرعد: 23) ولا في نحو: {ما أشركنا ولا آباؤنا} (الأنعام: 148)، وقد اجتمع الفصلان في: {ما لم تعلموا أنتم ولا آباؤكم} (الأنعام: 91) (وَيْلًا قَافِصِلَ يَرِدُ فِي النَّهْمِ قَاشِيًا وَصَعْفُهُ اعْتَقِدُ) من ذلك قوله:

878 — وَرَجَا الْأَحْيَطِلُ مِنْ سَقَاهَةِ رَأْيِهِ  
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْتَالًا

وقوله:

879 — قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَرُهْرُ تَهَادَى  
كِنَعَاجِ القَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمْلًا

وهو على ضعفه جائز في السعة نص عليه الناظم لما حكاه سيبويه من قول بعض العرب مررت برجل سواء والعدم برفع العدم عطفاً على الضمير المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أي مستو هو والعدم وليس بينهما فصل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

{وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى صَمِيرٍ خَفُضٍ لَازِمًا قَدْ جُعِلَا} في غير الضرورة  
وعليه جمهور البصريين نحو: {فقال لها وللأرض} (فصلت: 11)، {وعليها  
وعلى الفلك} (المؤمنون: 12)، {قالوا نعبد إلهك وإله آبائك} (البقرة: 133)،  
قال الناظم: {وَلَيْسَ} عود الخافض {عِنْدِي لَازِمًا} وفاقاً ليونس والأخفش  
والكوفيين {إِذْ قَدْ أَتَى فِي النُّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُنْبِتًا} فمن النظم قوله:  
880 — قَاذَهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ  
وقوله:

881 — وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ عَوَظٌ تَقَانِفُ  
وهو كثير في الشعر. ومن النثر قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما:  
{تساءلون به والأرحام} (النساء: 1)، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه قيل  
ومنه: {وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام} (البقرة: 217)، إذ  
ليس العطف على السبيل لأنه صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف  
على المصدر حتى تكمل معمولاته.

تنبيهان: الأول في المسألة مذهب ثالث وهو أنه إذا أكد الضمير جاز نحو مررت  
بك أنت وزيد، وهو مذهب الجرمي والزيادي. وحاصل كلام الفراء فإنه أجاز  
مررت به نفسه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد. الثاني أفهم كلامه جواز العطف  
على الضمير المنفصل مطلقاً وعلى المتصل المنصوب بلا شرط نحو أنا وزيد  
قائمان، وإياك والأسد، ونحو: {جمعناكم والأولين} (المرسلات: 38)، {وَالْقَاءُ  
قَدْ تُحْدَفُ مَعَ مَا عَطَفْتُ وَالْوَاوُ إِذْ لَا لَبْسَ} هو قيد فيهما، أي تختص الفاء  
والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل مثاله في الفاء: {أن اضرب بعصاك  
الحجر فانفجرت}، أي فاضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على  
فقلنا. ومثاله في الواو قوله:

882 — قِمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا  
أَبُو حُجْرٍ إِلَّا لَيَالٍ قَلَائِلُ  
أي بين الخير وبينني، وقولهم راكب الناقة راكب الناقة طليحان أي والناقة،  
ومنه: {سراويل تقيكم الحر} (النحل: 81) أي والبرد.  
تنبيهان: الأول أم تشاركهما في ذلك كما ذكره في التسهيل ومنه قوله:

883 — قِمَا أَدْرِي أُرْشِدُ طَلَّاهَا  
أي أم غي. وإنما لم يذكرها هنا لقلته فيها. الثاني قد يحذف العاطف وحده،  
ومنه قوله:

884 — كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أَمْسَيْتَ مِمَّا  
يَغْرِسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

أراد كيف أصبحت وكيف أمسيت. وفي الحديث «تصدق رجل من دينار من درهمه من صاع بره من صاع تمره» وحكى أبو عثمان عن أبي زيد أنه سمع  
أكلت خبزاً لحماً تمرًا، أراد خبزاً ولحماً وتمرًا ولا يكون ذلك إلا في الواو وأو  
(وَهْيَ) أي الواو {انْفَرَدْتُ} من بين حروف العطف {يُعْطَفُ عَامِلٌ مُرَالٍ} أي  
محذوف {قَدْ بَقِيَ مَعْمُولُهُ} مرفوعاً كان نحو: {اسكن أنت وزوجك الجنة}  
(البقرة: 35، الاعراف: 19)، أي وليسكن زوجك، أو منصوباً نحو: {والذين

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تبوؤا الدار والإيمان { (الحشر: 9) أي وألّفوا الإيمان، أو مجروراً نحو: ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرّة، أي ولا كل سوداء. وإنما لم يجعل العطف فيهن على الموجود (دَفْعاً لِيَوْهَمِ اتَّقِي) أي حذر وهو أنه يلزم في الأول رفع فعل الأمر للاسم الظاهر، وفي الثاني كون الإيمان متبوعاً وإنما يتبوع المنزلة، وفي الثالث العطف على معمولي عاملين. ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه لعدم الفائدة في تقييد الأنصار بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم (وَحَدَفَ مَتَّبِعٌ) أي معطوف عليه (بَدَا) أي ظهر (هُنَا) أي في هذا الموضع وهو العطف بالواو والفاء لأن الكلام فيهما (اسْتَبِيحَ) كقول بعضهم بك وأهلاً وسهلاً جواباً لمن قال له مرحباً بك، والتقدير ومرحباً بك وأهلاً ونحو: {أفنضرب عنكم الذكر صفحاً} (الزخرف: 5)، أي أنهم لكم فنضرب، ونحو: {أفلم يروا إلى ما بين أيديهم} (سبا: 9)، أي أعموا فلم يروا. وأما حذفه مع أو في قوله:

885 — فَهَلْ لَكَ أَوْ مِنْ وَالِدٍ لَكَ قَبْلَنَا  
أي فهل لك من أخ أو من والد فنادر.

تنبيهان: الأول قال في التسهيل ويغني عن المعطوف عليه المعطوف بالواو كثيراً وبالفاء قليلاً. الثاني: قال فيه أيضاً وقد يتقدم المعطوف بالواو وللضرورة. وقال في الكافية: ومتبع بالواو قد يقدم موسطاً أن يلتزم ما يلزم. وظاهره جواز في الاختيار على قلة. قال في شرحها قد يقع أي المعطوف قبل المعطوف عليه إن لم يخرج التقديم إلى التصدير أو إلى مباشرة عامل لا يتصرف أو تقدم عليه ولذا قلت: موسطاً أن يلتزم ما يلزم، فلا يجوز وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه، ولا ما أحسن وعمراً زيدا، ولا ما وعمراً أحسن زيدا لعدم تصرف العامل. ومثال التقديم الجائز قول ذي الرمة:

886 — كَانَا عَلَى أَوْلَادٍ أَحَقَبَ لَاحَهَا

وَرَمَى السَّفَى أَنْفَاسَهَا بِسِيَّهَا  
جَنُوبٌ دَوَتْ عَنْهَا التَّنَاهِي وَأَنْزَلَتْ  
بِهَا يَوْمَ رَبَّابِ السَّفِيرِ خِيَامُ

أراد لاحها جنوب ورمى السفى. ومنه قول الآخر:

887 — وَأَنْتَ عَرِيمٌ لَا أَظُنُّ قَصَاءَهُ

وَلَا الْعَنْزِيَّ الْقَارِطَ الدَّهْرَ جَائِيًا

أراد لا أظن قصاءه جائياً هو ولا العنزي (وَعَطْفُكَ الْفِعْلَ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ) بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما نحو: {لنحیی به بلدة ميتاً ونسقيه} (الفرقان: 49) {وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم} (محمد: 36) أم اختلفا نحو قوله تعالى: {يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار} (هود: 98)، {تبارك الذي إن شاء جعل لك خيراً من ذلك جنات تجري} (الفرقان: 10) الآية (وَأَعْطِفُ عَلَى اسْمٍ شَبَّهَ فِعْلٌ فِعْلاً) نحو: {صافات ويقبضن} (الملك: 19)، {فالمغيرات صبحاً فأثرن} (العاديات: 3). لاتحاد جنس المتعاطفين في التأويل،

إذ المعطوف في المثال الأول في تأويل المعطوف عليه وفي الثاني بالعكس (وَعَكْسًا لِسْتَعْمَلِ تَجِدُهُ سَهْلًا) كقوله:

888 — أُمَّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَى أَوْ دَارِجٍ

وجعل منه الناظم {يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي} (يونس: 31)، وقدر الزمخشري عطف مخرج على فالق، وجعل ابن الناظم تبعاً لأصله المعطوف في البيتين في تأويل المعطوف عليه، والذي يظهر عكسه لأن المعطوف عليه وقع نعتاً والأصل فيه أن يكون اسماً. خاتمة: في مسائل متفرقة: الأولى يشترط لصحة العطف صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو قام زيدٌ وعمرو، والثاني نحو قام زيد وأنا، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، فالأول نحو قام زيد وعمرو، والثاني نحو قام زيد وأنا، فإنه لا يصلح قام أنا ولكن يصلح قمت والتاء بمعنى أنا، فإن لم يصلح هو أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل، أضمر له عامل يلائمه وجعل من عطف الجمل وذلك كالمعطوف على الضمير المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون أو تاء المخاطب أو بفعل الأمر نحو أقوم أنا وزيد، ونقوم نحن وزيد، وتقوم أنت وزيد واسكن أنت وزوجك الجنة أي وليسكن زوجك، وكذلك باقيها، وكذلك المضارع المفتوح بتاء التانيث نحو: {لا تضارّ والدة بولدها ولا مولود له بولده} (البقرة: 233)، قال ذلك الناظم قال الشيخ أبو حيان وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زوجك معطوف على الضمير المستكن في اسكن المؤكد بأنت. الثانية لا يشترط في صحة العطف صحة وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه لصحة قام زيد وأنا وامتناع قام أنا وزيد. الثالثة: لا يشترط صحة تقدير العامل بعد العاطف لصحة اختصم زيد وعمرو وامتناع اختصم زيد واختصم عمرو. الرابعة: في عطف الخبر على الإنشاء وعكسه خلاف منعه البيانين والناظم في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة مستدلين بنحو:

{ويشتر الذين آمنوا} (البقرة: 25)، في سورة البقرة: {ويشتر المؤمنين} (الأحزاب: 47)، في سورة الصف. قال أبو حيان: وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله:

890 — وَإِنَّ شَيْعَائِي عَبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ  
وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ  
وقوله:

891 — تُتَاغِي عَرَّالًا عِنْدَ دَارِ ابْنِ عَامِرٍ  
وَكُحْلٍ أَمَا قَبْلِكَ الْجِسَانَ بِإِثْمِدٍ

الخامسة: في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس ثلاثة أقوال: أحدها الجواز مطلقاً وهو المفهوم من قول النحويين في نحو قام زيد وعمرو أكرمه أن نصب عمرو أرجح لأن تناسب الجملتين أولى من تخالفهما. والثاني

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

المنع مطلقاً. والثالث: لأبي علي يجوز في الواو فقط. السادسة: في العطف على معمولي عاملين أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو إن زيدا ذاهب وعمراً جالس، وعلى معمولات عامل واحد. نحو أعلم زيدا عمراً بكرةً جالساً، وأبو بكر خالداً سعيداً منطلقاً، وعلى منع العطف على معمول أكثر من عاملين نحو إن زيدا ضارب أبوه لعمرو وأخاك غلامه بكر. وأما معمولاً عاملين فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال الناظم هو ممتنع إجماعاً نحو كان أكلاً طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة قيل منهم الأخفش وإن كان أحدهما جاراً فإن كان مؤخرًا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فنقل المهدي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو أو وعمرو الحجرة فالمشهور عن سيويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة وبه قال الكسائي والفراء والزرجاج. وفصل قوم منهم الأعلام فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف جاز وإلا امتنع. والله أعلم.

البدل

(التَّايِعُ الْمَقْضُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى) في اصطلاح البصريين (بَدَلًا) وأما الكوفيون فقال الأخفش يسمونه بالترجمة والتبيين. وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرير، فالتايع جنس والمقصود بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق سوى المعطوف ببلولكين بعد الإثبات. وبلا واسطة يخرج المعطوف بهما بعده (مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا أَوْ مَا يَسْتَمِيلُ عَلَيْهِ يُلْقَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ يَبْلُ) أي يجيء البدل على أربعة أنواع: الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو: {اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين} (الفاحة: 6 و 7)، وسماه الناظم البدل المطابق لوقوعه في اسم الله تعالى نحو: {إلى صراط العزيز الحميد الله} (إبراهيم: 1)، في قراءة الجر، وإنما يطلق كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا. والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر نحو أكلت الرغيف ثلثه أو نصفه أو ثلثيه. ولا بد من اتصاله بضمير يرجع للمبدل منه مذكور كالأمثلة المذكورة وكقوله تعالى: {ثم عموا وصموا كثير منهم} (المائدة: 71) أو مقدر نحو: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (آل عمران: 91) أي منهم. والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه بطريق الإجمال كأعجيني زيد علمه أو حسنه أو كلامه، وسرق زيد ثوبه أو فرسه، وأمره في الضمير كأمر بدل البعض فمثال المذكور ما تقدم من الأمثلة، ومثله قوله تعالى: {يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه} (البقرة: 217)، ومثل المقدر قوله تعالى: {قتل أصحاب الأخدود النار} (البروج: 4)، أي النار فيه، وقيل الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير والرابع البدل المباين وهو ثلاثة أقسام أشار إليها بقوله: (وَدَا لِلِاصْرَابِ اعْرُ إِنَّ قَصْدًا صَحِبَ وَدُونَ قَصْدٍ عَلَطَ بِهِ سَلْبٌ) أي تنشأ أقسام هذا النوع الأخير من كون المبدل منه قصد أولاً لأن

البديل لا بد أن يكون مقصوداً كما عرفت في حد البديل، فالمبديل منه إن لم يكن مقصوداً ألبتة وإنما سبق اللسان إليه فهو بدل الغلط أي بدل سببه الغلط لأنه بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أنه نفسه غلط، وإن كان مقصوداً فإن تبين بعد ذكره فساد قصده فبديل نسيان أي بدل شيء ذكر نسياناً وقد ظهر أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان، والناظم وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط وإن كان قصد كل واحد من المبديل منه والبديل صحيحاً فبديل الإضراب ويسمى أيضاً بديل البداء. ثم أشار إلى أمثلة الأنواع الأربعة على الترتيب بقوله: (كَزْرُهُ خَالِدًا وَقَبْلُهُ الْيَدَا وَاعْرِفُهُ حَقَّهُ وَخُذْ تَبْلًا مُدَى) فخالداً بدل كل من كل، واليदा بدل بعض، وحقه بدل اشتمال، ومدى يحتمل الأقسام الثلاثة المذكورة وذلك باختلاف التقادير، فإن النيل اسم جمع للسهم، والمدى جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبق لسانه إلى النيل فبديل غلط، وإن كان الأمر بأخذ النيل ثم بان له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبديل نسيان، وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول في حكم المسكوت عنه فبديل إضراب وبداء والأحسن أن يؤتى فيهن بيل.

تنبيهات: الأول زاد بعضهم بدل كل من بعض كقوله:  
892 — كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ يَوْمَ تَحَمَّلُوا  
لَدَى سَمَرَاتِ الْحَيِّ تَأْفِفُ حَنْظَلٍ

ونفاه الجمهور وتأولوا البيت. الثاني رد السهيلي رحمه الله تعالى بدل البعض وبديل الاشتمال إلى بدل الكل فقال العرب تتكلم بالعام وتريد الخاص، وتحذف المضاف وتنويه فإذا قلت أكلت الرغيف ثلثه إنما تريد أكلت بعض الرغيف ثم بينت ذلك البعض، وبديل المصدر من الاسم إنما هو في الحقيقة من صفة مضافة إلى ذلك الاسم. الثالث اختلف في المشتمل في بدل الاشتمال: فقيل هو الأول، وقيل الثاني، وقيل العامل وكلامه هنا يحتمل الأولين. وذهب في التسهيل إلى الأول. الرابع: رد المبرد وغيره بدل الغلط وقال لا يوجد في كلام العرب نظماً ولا نثراً. وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة:

893 — لَمَيَاءُ فِي شَقَبَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسُ

فاللعس بدل غلط لأن الحوة السواد واللعس سواد يشوبه حمرة، وذكر بيتين آخرين. ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله. الخامس: قد فهم من كون البديل تابعاً أنه يوافق متبوعه في الإعراب، وأما موافقته إياه في الأفراد والتذكير والتنكير وفروعها فلم يتعرض لها هنا، وفيه تفصيل: أما التنكير وفرعه وهو التعريف فلا يلزم موافقته لمتبوعه فيهما، بل تبدل المعرفة من المعرفة نحو: {إلى صراط العزيز الحميد الله} (إبراهيم: 1)، في قراءة الجر، والنكرة من النكرة نحو: {إن للمتقين مفازاً حدائق وأعناباً} (النبا: 32)، والمعرفة من النكرة نحو: {وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله} (الشورى: 52) والنكرة من المعرفة نحو: {لنفسعا بالناصية ناصية كاذبة} (العلق: 15 و 16)،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأما الأفراد والتذكير وأضدادهما: فإن كان بدل كل وافق متبوعه فيها ما لم يمنع مانع من التثنية والجمع ككون أحدهما مصدراً نحو: {مفازاً حدائق} (النبأ: 32)، أو قصد التفصيل كقوله: 894 — وَكُنْتُ كَذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الرَّمَانُ فَشَلَّتِ

وإن كان غيره من أنواع البدل لم يلزم موافقته فيها (وَمِنْ صَمِيرِ الْخَاضِرِ) متكلماً كان أو مخاطباً (الظَاهِرُ لَا تُبَدِّلُهُ) أي يجوز إبدال الظاهر من الظاهر ومن ضمير الغائب كما ذكره في أمثله، ولا يجوز أن يبدل الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب (إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلًّا) أي إلا إذا كان البديل بدل كل فيه معنى الإحاطة نحو: {تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا} (المائدة: 114)، وقوله:

895 — قَمَا بَرَحْتُ أَقْدَامًا فِي مَقَامًا

ثَلَاثَتْنَا حَتَّى أُرَبِّرُوا الْمَنَائِبَا

فإن لم يكن فيه معنى الإحاطة فمذاهب: أحدها المنع وهو مذهب جمهور البصريين. والثاني الجواز وهو قول الأخفش والكوفيين. والثالث: أنه يجوز في الاستثناء نحو ما ضربتكم إلا زيدا وهو قول قطرب (أو أَفْتَصَى بَعْضًا) أي كان بدل بعض نحو: {لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم الآخر} (الأحزاب: 21)، وقوله:

896 — أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَدَاهِمِ

رَجُلِي قَرَجُلِي شَنَنَةُ الْمَنَاسِمِ

(أَوْ اسْتِمَالًا) أي كان بدل استمال (كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتِمَالًا) وقوله:

897 — بَلَعْنَا السَّمَاءَ مَجْدُتًا وَسَتَاؤُنَا

وَإِنَّا لَنَرُجُو قَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا

تنبيه: قال في التسهيل ولا يبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهر وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً اهـ؛ (وَيَبْدَلُ) المبدل منه (المُضَمَّنِ) معنى (الهِمَزِ) المستفهم به (يَلِي هَمَزًا) مستفهماً به وجوباً (كَمَنْ دَا اسْتَعِيدُ أُمَّ عَلِيٍّ) وكم مالك أعشرون أم ثلاثون؟ وما صنعت أخيراً أو شراً؟ وكيف جئت أراكباً أو ماشياً؟

تنبيه: نظير هذه المسألة بدل اسم الشرط نحو من يقيم إن زيد وإن عمرو أقم معه وما تصنع إن خيراً أو شراً تجز به ومتى تسافر إن ليلاً أو نهاراً أسافر معك (وَيَبْدَلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ) بدل كل من كل، قال في البسيط باتفاق كقوله:

898 — مَتَى تَأْتِنَا تُلِمُّ بِنَا فِي دِيَارِنَا

تَجِدُ حَاطِبًا جَزَلًا وَتَارًا تَأَجَّجًا

وبدل استمال على الصحيح (كَمَنْ يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَنُّ) ومنه: {ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب} (الفرقان: 68) وقوله:

899 — إِنَّ عَلِيَّ اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا

تُوْحَدَ كُرْهًا أَوْ تَجِيءَ طَائِعًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ولا يبدل بدل بعض: وأما بدل الغلط فقال في البسيط: جوزه سيبويه وجماعة من النحويين، والقياس يقتضيه.  
تنبيه: تبدل الجملة من الجملة نحو: {أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين} (الشعراء: 132 و 133)، وقوله:

900 — أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا

وأجاز ابن جني والزمخشري والناظم إبدالها من المفرد كقوله:

901 — إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل كيف يلتقيان من حاجة وأخرى أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما. وجعل منه الناظم نحو عرفت زبداً أبو من هو.  
خاتمة في مسائل متفرقة من التسهيل وشرحه: الأولى قد يتحد البديل والمبدل منه لفظاً إذا كان مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب: {وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها} (الجاثية: 28) بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو. الثانية الكثير كون البديل معتمداً عليه، وقد يكون في حكم الملغى كقوله:

902 — إِنَّ السُّيُوفَ عُدُّوْهَا وَرَوَّاحَهَا

تَرَكْتُ هَوَازِينَ مِثْلَ قَرْنِ الْأَعْصَبِ

الثالثة: قد يستغني في الصلة بالبديل عن لفظ المبدل منه، نحو أحسن إلي الذي صحبت زيدا: أي صحبته زيدا. الرابعة: ما فصل به مذكور وكان وأفياً به يجوز فيه البديل والقطع نحو مررت برجال قصير وطويل وربعة، وإن كان غير واف تعين قطعه إن لم ينو معطوف محذوف، نحو مررت برجال طويل وقصير، فإن نوى معطوف محذوف فمن الأول، نحو اجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر بالنصب، التقدير وأخواتهما لثبوتها في حديث آخر. والله تعالى أعلم.

### النداء

فيه ثلاث لغات أشهرها كسر النون مع المد، ثم مع القصر، ثم ضمها مع المد. واشتقاقه من ندى الصوت وهو بعده، يقال فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان أبعد صوتاً منه (وَاللُّمَّادَى النَّاءُ) أي البعيد (أو) من هو (كَالنَّاءِ) لنوم أو سهو، أو ارتفاع محل، أو انخفاضه، كنداء العبد لربه وعكسه من حروف النداء (يَا وَيَا) بالسكون وقد تمد همزتها (وَأَكْذَا أَيَا ثُمَّ هَيَا) وأعمها يا فإنها تدخل في كل نداء، وتتعين في الله تعالى (وَالهَمْزُ) المقصور (لِلدَّائِي) أي القريب نحو أزيد أقبل (وَوَا لِمَنْ نُدِبُ) وهو المتفجع عليه أو المتوجع منه، نحو واولداه وراساه (أو يَا) نحو يا ولداه يا رأساه (وَعَبْرُوا) وهو يا (لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ) أي لا تستعمل يا في الندبة إلا عند أمن اللبس كقوله:

9

903 — حَمَلَتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرَتْ لَهُ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا  
فَإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ تَعَيَّنْتَ وَآ.

تنبيهان: الأول من حروف نداء البعيد آي بمد الهمزة وسكون الياء، وقد عدها في التسهيل فجملة الحروف حينئذٍ ثمانية. الثاني ذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد، وأي والهمزة للقريب، وبأ لهما. وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط وبأ للجميع، وأجمعوا على أن نداء القريب بما للبعيد يجوز توكيداً وعلى منع العكس (وَعَيَّرَ مَنْدُوبٌ وَمُضْمَرٌ وَمَا جَا مَسْتَعَاثًا قَدْ يُعَرِّي) من حروف النداء لفظاً (فَاعْلَمَا) نحو: {يوسف أعرض عن هذا} (يوسف: 29)، {سنفرغ لكم أيها الثقلان} (الرحمن: 31)، {ان أدوا إليّ عباد الله} (الدخان: 88)، نحو خيراً من زيد أقبل، ونحو من لا يزال محسناً أحسن إلي، أما المندوب والمستعاث والمضمر فلا يجوز ذلك فيها لأن الأولين يطلب فيهما مد الصوت والحذف ينافيه ولتفويت الدلالة على النداء مع المضمر. تنبيهان: الأول عد في التسهيل من هذا النوع لفظ الجلالة والمتعجب منه، ولفظه: ولا يلزم الحرف إلا مع الله والمضمر والمستعاث والمتعجب منه والمندوب، وعد في التوضيح المنادي البعيد وهو ظاهر. الثاني أفهم كلامه جواز نداء المضمر والصحيح منعه مطلقاً نحو وشذ يا إياك قد كفيتك وقوله:

904 — يَا أَبَجَرَ ابْنَ أَبَجَرَ يَا أَتْنَا  
(وَدَاكَ) أي التعري من الحروف (في اسم الجنس والمُشَارِ لَهُ قَلٌّ وَمَنْ يَمْتَعُهُ)  
فيهما أصلاً ورأساً (فَانْصُرْ عَادِلَهُ) بالذال المعجمة أي لائمه على ذلك، فقد  
سمع في كل منهما ما لا يمكن رد جميعه، فمن ذلك في اسم الجنس قولهم:  
أطرق كراً، وافتد مخنوق، وأصبح ليل. وفي الحديث: «ثوبي حجر» وفي اسم  
الإشارة قوله:

905 — إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي  
بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَهُ وَعَرَامُ  
وقوله:

906 — إِنَّ الْأَلَى وَصَفُوا قَوْمِي لَهُمْ قَبِيهِمْ  
هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَاكَ مَحْذُولًا  
وقوله:

907 — دَا اِرْعَوَاءَ فَلَيْسَ بَعْدَ اسْتِعَالِ الرَّ  
رَأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
وجعل منه قوله تعالى: {ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم} (البقرة: 85) وكلاهما  
عند الكوفيين مقيس مطرد، ومذهب البصريين المنع فيهما وحمل ما ورد، على  
شذوذ أو ضرورة، ولحنوا المتنبي في قوله:

908 — هَذِي بَرَزَتْ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا  
والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرتة نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة  
على السماع إذا لم يرد إلا في الشعر وقد صرح في شرح الكافية بموافقة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الكوفيين في اسم الجنس فقال وقولهم في هذا أصح. تنبيه: أطلق هنا اسم الجنس وقيدته في التسهيل بالمبني للنداء إذ هو محل الخلاف فأما اسم الجنس المفرد غير المعين كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي فنص في شرح الكافية على أن الحرف يلزمه. فالحاصل أن الحرف يلزم في سبعة مواضع المندوب والمستغاث والمتعجب منه والمنادى البعيد والمضمر ولفظ الجلالة واسم الجنس غير المعين وفي اسم الإشارة واسم الجنس المعين ما عرفت (وَإِنَّ الْمُعَرَّفَ الْمُتَادِي الْمُفْرَدًا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُنْدًا) أي إذا اجتمع في المنادى هذان الأمران التعريف والإفراد فإنه يبني على ما يرفع به لو كان معرباً. وسواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء نحو يا زيد أو عارضاً فيهبسبب القصد والإقبال وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل أقبل تريد رجلاً معيناً. والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به كما في باب لا فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع نحو يا معد يكره ويا زيدان ويا زيدون ويا هندان ويا رجلاًن ويا مسلمون، وفي نحو يا موسى ويا قاضي ضمة مقدرة.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد وإقبال وحكاه في شرحه عن الفراء وأيده بما روي من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده: «يا عظيماً يرجى لكل عظيم» وجعل منه قوله:

909 — أَدَارًا بِحُرْوَى هَجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً  
الثاني: ما أطلقه هنا قيده في التسهيل بقوله غير مجرور باللام للاحتراز من نحو يا لزيد لعمر و نحو يا للماء والعشب، فإن كلا منهما مفرد وهو معرب. الثالث: إذا ناديت اثني عشر واثنتي عشرة قلت يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة بالألف، وإنما بني على الألف لأنه مفرد في هذا الباب كما عرفت. وقال الكوفيون يا اثني عشر ويا اثنتي عشرة بالياء إجراء لهما مجرى المضاف (وَإِنَّهُ أُنْصَمَامٌ مَا بَنُوا قَبْلَ النَّدَا) كسبويه وجذام في لغة الحجاز وخمسة عشر (وَلْيُجَرَّ مُجَرَّى ذِي بِنَاءٍ جُدَّدًا) ويظهر أثر ذلك في تابعه فتقول يا سبويه العالم برفع العالم ونصبه كما تفعل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل، والمحكي كالمبني تقول يا تايط شراً المقدم والمقدم (وَالْمُفْرَدَ الْمُنْكَوِّرَ وَالْمُضَافَ وَشِبْهَهُ أَنْصَبَ عَادِمًا خِلَاقًا) أي يجب نصب المنادى حتماً في ثلاثة أحوال: الأول النكرة غير المقصودة كقول الواعظ: يَا عَافِيًا وَالْمَوْتُ يَطْلُبُهُ

وقول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي وقوله:

910 — أَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضَتْ قَبْلَعُنُ

وعن المازني أنه أحال وجود هذا النوع. الثاني: المضاف سواء كانت الإضافة محضة نحو: {ربنا اغفر لنا} (آل عمران: 147، الحشر: 10)، أو غير محضة نحو يا حسن الوجه. وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة. الثالث: الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو يا حسناً وجهه ويا طالعاً جبلاً ويا رفيقاً بالعباد ويا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك، ويمتنع في هذا إدخال يا على ثلاثين خلافاً لبعضهم وإن ناديت جماعة هذه عدتها، فإن كانت غير معينة نصبتها أيضاً، وإن كانت معينة ضمنت الأول وعرفت الثاني بال ونصبتة أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

رفعته، إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه وتجريده من أل ومنع ابن خروف إعادة  
يا وتخيره في إلحاق أل مردود.

تنبيه: انتصاب المنادى لفظاً أو محلاً عند سبويه على أنه مفعول به وناصبه  
الفعل المقدر، فأصل يا زيد عنده أذعو زيدا، فحذف الفعل حذفاً لازماً لكثرة  
الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته، وأجاز المبرد نصبه بحرف  
النداء لسده مسد الفعل، فعلى المذهبين يا زيد جملة وليس المنادى أحد  
جزأها فعند سبويه جزأها أي الفعل والفاعل مقدران، وعند المبرد حرف  
النداء سد مسد أحد جزأي الجملة أي الفعل والفاعل مقدر والمفعول ههنا على  
المذهبين واجب الذكر لفظاً أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى (وَتَحَوَّ زَيْدٌ ضُمَّ  
وَافْتَحَنَّ مِنْ تَحَوَّ أَرِيدَ بِنَّ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ) أي إذا كان المنادى علماً مفرداً  
موصوفاً بابن متصل به مضاف إلى علم نحو يا زيد بن سعيد جاز فيه الضم  
والفتح، والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح، ومنه قوله:

911 — يَا حَكْمُ بِنِّ الْمُؤَدِّرِ بِنِّ الْجَارُودِ  
سُرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودُ

تنبيه: شرط جواز الأمرين كون الابن صفة كما هو الظاهر، فلو جعل بدلاً أو  
عطف بيان أو منادى أو مفعولاً بفعل مقدر تعين الضم، وكلامه لا يوفى بذلك  
وإن كان مراده (وَالصَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنَ عَلَّمَا وَيَلِ الْإِبْنَ عَلَّمَ قَدْ حُتِمَا) الضم  
مبتدأ خبره قد حتما وإن لم يل شرط جوابه محذوف، والتقدير فالضم متحتم  
أي واجب. ويجوز أن يكون قد حتما جوابه والشرط وجوابه خبر المبتدأ.  
واستغنى بالضمير الذي في حتم رابطاً لأن جملة الشرط والجواب يستغنى  
فيهما بضمير واحد لتنزلهما منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف. ومعنى  
البيت أن الضم متحتم أي واجب إذا فقد شرط من الشروط المذكورة كما في  
نحو يا رجل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل ابن عمرو، ويا زيد الفاضل لانتفاء علمية  
المنادى في الأولى، واتصال الابن به في الثانية والوصف به في الثالثة، ولم  
يشترط هذا الكوفيون كقوله:

912 — قَمَا كَعْبُ بِنِّ مَامَةَ وَابْنُ أَرْوَى  
يَأْجُودَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا

بفتح عمر، وعلى هذه الثلاثة يصدق صدر البيت. ونحو يا زيد ابن أخينا لعدم  
إضافة ابن إلى علم وهو مراد عجز البيت.

تنبيهات: الأول لا إشكال أن فتحة ابن فتحة إعراب إذا ضم موصوفه وأما إذا  
فتح فكذلك عند الجمهور. وقال عبد القاهر هي حركة بناء لأنك وكتبته معه.  
الثاني: حكم ابنة فيما تقدم حكم ابن فيجوز الوجهان نحو يا هند ابنة زيد خلافاً  
لبعضهم ولا أثر للوصف ببنت هنا فنحو يا هند بنت عمرو واجب الضم. الثالث:  
يلتحق بالعلم يا فلان بن فلان ويا ضل بن ضل. ويا سيد بن سيد ذكره في  
التسهيل وهو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في مثله مما ليس بعلم  
التزام الضم. الرابع: قال في التسهيل وربما ضم الابن اتباعاً يشير إلى ما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حكاه الأخفش عن بعض العرب من يا زيد ابن عمرو بالضم اتباعاً لضمة الدال.  
الخامس: قال فيه أيضاً: ومجوز فتح ذي الضمة في النداء يوجب في غيره  
حذف تنوينه لفظاً وألف ابن في الحالتين خطأ وإن نون فللضرورة. السادس:  
اشترط في التسهيل لذلك كون المنادى ذا ضمة ظاهرة، وعبارته: ويجوز فتح  
ذي الضمة الظاهرة اتباعاً وكلامه هنا يحتمله، فنحو يا عيسى ابن مريم يتعين  
فيه تقدير الضم إذ لا فائدة في تقدير الفتح وفيه خلاف اهـ (وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا  
اِصْطَرَّاراً نُوتَا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقٌ صَمَّ بَيْنَا) فقد ورد السماع بهما، فمن الضم  
قوله:

913 — سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا

وقوله:

914 — لَيْتَ النَّجِيَّةَ كَانَتْ لِي فَأَشْكُرُهَا  
مَكَانَ يَا جَمَلٌ حُبَيْتَ يَا رَجُلٌ

ومن النصب قوله:

915 — أَعْبَدَا حَلَّ فِي شَعْبِي عَرِيباً

وقوله:

916 — صَرَيْتُ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ  
يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَفَّتَكَ الْأَوَاقِي

واختار الخليل وسيبويه الضم. وأبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي والمبرد  
النصب. ووافق الناظم والأعلم الأولين في العلم والآخرين في اسم الجنس  
(وَبِاصْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَآلٍ) في نحو قوله:

917 — عَبَّاسُ يَا الْمَلِكِ الْمُتَوَجِّحِ وَالَّذِي  
عَرَفْتُ لَهُ بَيْتَ الْعُلَا عَدَّتَانُ

وقوله:

918 — فَيَا الْعُلَامَانَ اللَّذَانَ فَرَا

إِيَّاكُمْ أَنْ تُعْقِبَاتَا شَرًّا  
ولا يجوز ذلك في الاختيار خلافاً للبغداديين في ذلك (إِلَّا مَعَ اللَّهِ) فيجوز إجماعاً  
للزوم آل له حتى صارت كالجاء منه فتقول يا الله بإثبات الألفين، ويا الله  
بحذفهما، ويا الله بحذف الثانية فقط (و) إلا مع (مَحْكِي الْجَمَلِ) نحو يا  
المنطلق زيد فيمن سمي بذلك، نص على ذلك سيبويه، وزاد عليه المبرد ما  
سمي به من موصول مبدوء بآل نحو الذي والتي وصوبه الناظم. وزاد في  
التسهيل اسم الجنس المشبه به نحو يا الأسد شدة أقبل، وهو مذهب ابن  
سعدان. قال في شرح التسهيل وهو قياس صحيح لأن تقديره يا مثل الأسد  
أقبل ومذهب الجمهور المنع (وَالْأَكْثَرُ) في نداء اسم الله تعالى أن يحذف حرف  
النداء ويقال (اللَّهُمَّ بِالتَّعْوِيزِ) أي بتعويض الميم المشددة عن حرف النداء  
(وَسَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضٍ) أي شد الجمع بين يا والميم في الشعر كقوله:

919 — إِيَّيْ إِذَا مَا حَدَّتْ أَلْمَا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ

تنبيهات: الأول مذهب الكوفيين أن الميم في اللهم بقية جملة محذوفة وهي  
أما بخير، وليست عوضاً عن حرف النداء ولذلك أجازوا الجمع بينهما في

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الاختيار. الثاني قد تحذف أل من اللهم كقوله:  
920 — لَاهُمْ إِنْ كُنْتَ قِيلَتْ حَجَّتْ

وهو كثير في الشعر. الثالث قال في النهاية: تستعمل اللهم على ثلاثة أنحاء: أحدها النداء المحض نحو اللهم أثبتنا. ثانيها أن يذكرها المجيب تمكيناً للجواب في نفس السامع كأن يقول لك القائل أزيد قائم فتقول له: اللهم نعم أو اللهم لا. ثالثها: أن تستعمل دليلاً على الندرة وقلة وقوع المذكور نحو قولك أنا أزورك اللهم! إذ لم تدعني، ألا ترى أن وقوع الزيارة مقروناً بعدم الدعاء قليل.

## فصل

(تَابِعَ) المَنَادِي (ذِي الصَّمِّ الْمُصَافِ دُونَ أَلِ الزَّمَّةِ تَضْبًا) مراعاة لمحل المنادى نعتاً كان (كَأَرِيدُ دَا الْجَيْلِ) أو بياناً نحو يا زيد عائد الكلب، أو توكيداً نحو يا زيد نفسه ويا تميم كلهم أو كلكم. تنبيهان: الأول أجاز الكسائي والفراء وابن الأنباري الرفع في نحو يا زيد صاحبنا، والصحيح المنع لأن إضافته محضة، وأجازه الفراء في نحو يا تميم كلهم وقد سمع، وهو محمول عند الجمهور على القطع أي كلهم يدعى. الثاني: شمل قوله ذي الصم العلم والنكرة المقصودة والمبني قبل النداء لأنه يقدر ضمه كما مر (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوى التابع المستكمل للشرطين المذكورين وهما الإضافة والخلو من أل، وذلك شيئان: المضاف المقرون بأل، والمفرد (ارْقَعُ أَوْ انْصِبْ) تقول يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه، ويا زيد الحسن والحسن، ويا غلام بشر وبشراً، ويا تميم أجمعون وأجمعين، فالنصب اتباعاً للمحل، والرفع اتباعاً للفظ لأنه يشبه المرفوع من حيث عروض الحركة.

تنبيهان: الأول شمل كلامه أولاً وثانياً التوابع الخمسة، ومراده النعت والتوكيد وعطف البيان، وسيأتي الكلام على البدل وعطف النسق. الثاني: ظاهر كلامه أن الوجهين على السواء (وَاجْعَلَا كُمُسْتَقِلَّ) بالنداء (تَسْقًا) خالياً عن أل (وَبَدَلًا) تقول يا زيد بشر بالضم، وكذلك يا زيد وبشر، وتقول يا زيد أبا عبد الله وكذلك يا زيد وأبا عبد الله، وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب لأن البدل في نية تكرار العامل، والعاطف كالنائب عن العامل.

تنبيه: أجاز المازني والكوفيون يا زيد وعمرا ويا عبد الله وبكرا (وَإِنْ يَكُنْ مَصْجُوبَ أَلِ مَا تُسَبِّحُ فِيهِ وَجْهَانِ) الرفع والنصب (وَرَفْعُ يُنْتَقَى) أي يختار وفقاً للخليل وسيبويه والمازني لما فيه من مشاكلة الحركة ولحكاية سيبويه أنه أكثر، وأما قراءة السبعة: {يا جبال أوبي معه والطير} (سبأ: 10)، بالنصب فللعطف على فضلاً من: {ولقد آتينا داود منا فضلاً} (سبأ: 10)، واختار أبو عمرو وعيسى ويونس والجرمي النصب لأن ما فيه أل لم يل حرف النداء فلا يجعل كلفظ ما وليه وتمسكاً بظاهر الآية إذ إجماع القراء سوى الأعرج على النصب. وقال المبرد إن كانت أل معرفة فالنصب وإلا فالرفع لأن المعرفة يشبه المضاف.

تنبيه: هذا الاختلاف إنما هو في الاختيار، والوجهان مجمع على جوازهما إلا فيما عطف على نكرة مقصودة نحو يا رجل الغلام والغلام فلا يجوز فيه عند الأخفش ومن تبعه إلا الرفع (وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلْ بَعْدُ صِفَةٌ يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ) يجوز في ضبط هذا البيت أن يكون مصحوب منصوباً فأياً مبتدأ ويلزم خبره ومصحوب مفعول مقدم يلزم وصفة نصب على الحال من مصحوب ال وبالرفع في موضع الحال من مصحوب ال وبعد في موضع الحال مبني على الضم لحذف المضاف إليه وهو ضمير يعود إلى أي. والتقدير وأياً يلزم مصحوب ال حال كونه صفة لها مرفوعة واقعة أو واقعا بعدها. ويجوز أن يكون مصحوب مرفوعاً على أنه مبتدأ ويكون خبره يلزم والجملة خبر أيها والعائد على المبتدأ محذوف أي يلزمها ويجوز أن يكون صفة هو الخبر. والمراد إذا نوديت أي فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم وتلزمها ها التنبيه مفتوحة، وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة، وتؤنث لتأنيث صفتها نحو يأيها الإنسان يأتيها النفس ويلزم تابعها الرفع، وأجاز المازني نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة. قال الزجاج لم يجز هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده، وعلة ذلك أن المقصود بالنداء هو التابعوأي وصلة إلى ندائه. وقد اضطرب كلام الناظم في النقل عن الزجاج فنقل في شرح التسهيل عنه هذا الكلام ونسب إليه في شرح الكافية موافقة المازني وتبعه ولده. وإلي التعريض بمذهب المازني الإشارة بقوله لدى ذي المعرفة، وظاهر كلامه أنه صفة مطلقاً وقد قيل عطف بيان قال ابن السيد وهو الظاهر. وقيل إن كان مشتقاً فهو نعت وإن كان جامداً فهو عطف بيان وهذا أحسن.

تنبيهات: الأول يشترط أن تكون ال في تابع أي جنسية كما ذكره في التسهيل فإذا قلت يأيها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة. وأجاز الفراء والجرمي اتباع أي بمصحوب ال التي للمح الصفة نحو يا أيها الحرث، والمنع مذهب الجمهور ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازها. الثاني: ذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أن المرفوع بعد أي خبر لمبتدأ محذوف وأي موصولة بالجملة، ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ولجاز وصلها بالفعلية والظرف. الثالث: ذهب الكوفيون وابن كيسان إلى أن ها دخلت للتنبيه مع اسم الإشارة فإذا قلت يأيها الرجل تريد يأيها ذا الرجل ثم حذف ذا اكتفاء بها. الرابع: يجوز أن توصف صفة أي ولا تكون إلا مرفوعة مفردة كانت أو مضافة كقوله:

921 — يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ دُو التَّيْرِي

لَا تُوعِدْتِي حَيَّةً بِالنَّكَرِ

(وَأَيُّ هَذَا أَيُّهَا الَّذِي وَرَدَ) أي هذا مبتدأ وأيها الذي عطف عليه وسقط العاطف للضرورة، وورد جملة خبر، ووحد الفاعل إما لكون الكلام على حذف مضاف والتقدير لفظ أي هذا وأيها الذي ورد أو هو من باب:

922 — تَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتِ بِمَا

عِنْدَكَ رَاضٍ.....

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أي ورد أيضاً ووصف أي في النداء باسم الإشارة وبموصول فيه أل كقوله:  
923 — أَلَا أَيُّهَا ذَا الْبَاطِنِ الْوَجْدُ تَفْسَهُ

لِشَيْءٍ نَحْنُهُ عَن يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ  
ونحو: {يأبها الذي نزل عليه الذكر} (الحج: 6)، وَوَصَفُ أَيِ سِوَى هَذَا الَّذِي  
ذكر (يُرَدُّ) فلا يقال يأبها زيد ولا يأبها صاحب عمرو.  
تنبيهان: الأول يشترط لوصف أي باسم الإشارة خلوه من كاف الخطاب كما  
هو ظاهر كلامه وفاقاً للسيرافي وخلافاً لابن كيسان فإنه أجاز يأبها ذاك الرجل.  
الثاني لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتاً بذئ ال وفاقاً لابن  
عصفور والناظم كقوله:

924 — أَيُّهَذَا نِ كَلَّا رَادَ كَمَا

وَدَعَانِي وَاعِلًا فِيمَنْ وَعَلَّ  
واشترط ذلك غيرهما (وَدُو إِشَارَةٌ كَأَيِّ فِي الصِّفَةِ) في لزومها ولزوم رفعها  
كونها بال على ما مر. نحو يا ذا الرجل ويا ذا الذي قام هذا (إِنْ كَانَ تَرْكُهَا) أي  
ترك الصفة (يُفِيئُ الْمَعْرِفَةَ) أي بأن تكون هي مقصودة بالنداء واسم الإشارة  
قبلها لمجرد الوصلة إلى ندائها كقولك لقائم بين قوم جلوس يا هذا القائم. أما  
إذا كان اسم الإشارة هو المقصود بالنداء بأن قدرت الوقوف عليه فلا يلزم  
شيء من ذلك، ويجوز في صفته حينئذ ما يجوز في صفة غيره من المناديات  
المبنيات على الضم (فِي تَحْوِي) يَا (سَعْدُ سَعْدُ الْاَوْسِ) وقوله:

925 — يَا تَيْمَمُ تَيْمَمٌ عَدِي لَا أَبَالِكُمْ

وقوله:

926 — يَا زَيْدُ زَيْدٌ تَيْمَمَاتُ الدُّبَلِ

(يَتَنَصَّبُ تَائِن) حتماً (وَصُومٌ وَاقْتِحٌ أَوْلًا تُصِبُ) فإن ضمته فلأنه منادى مفرد  
معرفة، وانتصاب الثاني حينئذ لأنه منادى مضاف أو توكيد أو عطف بيان أو بدل  
أو بإضمار أعني. وأجاز السيرافي أن يكون نعتاً وتأول فيه الاشتقاق. وإن فتحته  
فثلاثة مذاهب: أحدها وهو مذهب سيبويه أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني.  
والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه. وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب  
الثاني على التوكيد وثانيها وهو مذهب المبرد أنه مضاف إلى محذوف دل عليه  
الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر ونصبه على الأوجه الخمسة، وثالثها: أن  
الاسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب  
ومجموعهما منادى مضاف وهذا مذهب الأعلام.

تنبيهات: الأول صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين، الثاني: مذهب  
البصريين أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علماً بل اسم الجنس نحو  
يا رجل رجل قوم والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم، وخالف  
الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا نصبه وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب  
إلا منوناً نحو يا صاحباً صاحب زيد، الثالث: إذا كان الثاني غير مضاف نحو يا زيد  
زيد جاز ضمه بدلاً، ورفع ونصبه عطف بيان على اللفظ أو المحل.



فضرورة. أما ما لا يكثر استعماله من نظائر ذلك نحو يا ابن أخي ويا ابن خالي فالياء فيه ثابتة لا غير، ولهذا قال في يا ابن أم يا ابن عم ولم يقل في نحو يا ابن أم يا ابن عم.

تنبيه: نص بعضهم على أن الكسر أجود من الفتح وقد قرىء: {قال يا ابن أم} (طه: 94) بالوجهين (وَفِي النَّدَا) قولهم يا (أَبْتِ) ويا (أُمَّتِ) بالتاء (عَرَضُ) والأصل يا أبي ويا أمي (وَأَكْسِرُ أَوْ أَفْتَحُ وَمِنَ اللَّيَا النَّاءِ عَوْضُ) ومن ثم لا يكادان يجتمعان، ويجوز فتح التاء وهو الأقيس وكسرها وهو الأكثر، وبالفتح قرأ ابن عامر وبالكسر قرأ غيره من السبعة.

تنبيهات: الأول فهم من كلامه فوائد: الأولى أن تعويض التاء من ياء المتكلم في أب وأم لا يكون إلا في النداء. الثانية أن ذلك مختص بالأب والأم. الثالثة أن التعويض فيهما ليس بلزوم فيجوز فيهما ما جاز في غيرهما من الأوجه السابقة فهم ذلك من قوله عرض. الرابعة منع الجمع بين التاء والياء لأنها عوض عنها وبين التاء والألف لأن الألف بدل من الياء. وأما قوله:

930 — أَيَا أَيْتِي لَا زَلَّتْ فِينَا قَائِمًا  
لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

فضرورة وكذا قوله:

931 — يَا أَبْتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ

وهو أهون من الجمع بين التاء والياء لذهاب صورة المعوض عنه. وقال في شرح الكافية الألف فيه هي الألف التي يوصل بها آخر المنادى إذا كان بعيداً أو مستغاثاً به أو مندوباً، وليست بدلاً من ياء المتكلم، وجوز الشارح الأمرين. الثاني: اختلف في جواز ضم التاء في يا أبت ويا أمت فأجازه الفراء وأبو جعفر النحاس، ومنعه الزجاج، ونقل عن الخليل أنه سمع من العرب من يقول يا أبت ويا أمت بالضم، وعلى هذا فيكون في ندائهما عشر لغات: الست السابقة في نحو يا عبد، وهذه الأربعة أعني تثليث التاء والجمع بينها وبين الألف في نحو يا أبتا على ما مر. الثالث: يجوز إبدال هذه التاء هاء وهو يدل على أنها تاء التانيث قال في التسهيل وجعلها هاء في الخط والوقف جائز، وقد قرىء بالوجهين في السبع، ورسمت في المصحف بالتاء.

أسماء لازمت النداء

(وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِالنَّادَا) أي لا يستعمل في غير النداء ويقال للمؤنثة يا فلة واختلف فيهما فمذهب سيبويه أنهما كنايةان عن نكرتين، ففل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة، ومذهب الكوفيين أن أصلهما فلان وفلانة فرخما، ورده الناظم بأنه لو كان مرخماً ل قيل فيه فلا ولما قيل في التانيث فلة. وذهب الشلوبين وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن فل وفلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة، وعلى ذلك مشى الناظم وولده. قال الناظم في شرح التسهيل وغيره أن يا فل بمعنى يا فلان ويا فلة بمعنى يا فلانة، قال وهما الأصل فلا يستعملان منقوصين في غير نداء إلا في ضرورة فقد وافق الكوفيين

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة، وخالفهم في الترخيم ورده بالوجهين السابقين و (لُؤْمَانُ) بالهمز وضم اللام، ومَلَأْمٌ ومَلَأْمَانٌ بمعنى عظيم اللؤم و (تَوْمَانُ) بفتح النون بمعنى كثير النوم (كَذَا) أي مما يختص بالنداء.

تنبيهان: الأول الأكثر في بناء مفعلان نحو ملأمان أن يأتي في الذم، وقد جاء في المدح نحو يا مكرمان حكاه سيبويه والأخفش، ويا مطيبان. وزعم ابن السيد أنه يختص بالذم وأن مكرمان تصحيف مكذبان وليس بشيء. الثاني: قال في شرح الكافية إن هذه الصفات مقصورة على السماع بإجماع وتبعه ولده، وهو صحيح في غير مفعلان فإن فيه خلافاً، أجاز بعضهم القياس عليه فتقول يا مخبثان وفي الأثني يا مخبثانة (وَاطْرَدَا فِي سَبِّ الْأَثْنَى وَزُنُّ) يا فعال نحو: (يَا حَبَاثُ) يا لكاع يا فساق وأما قوله:

932 — أَطَوَّفَ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي

إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ

فضرورة (وَالْأَمْرُ هَكَذَا) أي اسم فعل الأمر مطرد (مِنَ الثُّلَاثِي) عند سيبويه نحو نزال وتراك من نزل وترك.

تنبيهان: الأول أهمل الناظم من شروط القياس على هذا النوع أربعة شروط: الأول أن يكون مجرداً فأما غير المجرد فلا يقال منه إلا ما سمع نحو: دراك من أدرك. الثاني: أن يكون تاماً فلا يبنى من ناقص. الثالث: أن يكون متصرفاً. الرابع: أن يكون كامل التصرف فلا يبنى من يدع ويذر. الثاني ادعى سيبويه سماعه من غير الثلاثي شذوذاً كقرقار من قرقر في قوله:

933 — قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرْقَارُ

وعرعار من عرعر في قوله:

934 — يَدْعُو وَيَلِدُهُمْ بِهَا عَرَّارُ

وقاس عليه الأخفش. ورد المبرد على سيبويه سماع اسم الفعل من الرباعي. وذهب إلى أن قرقار وعرعار حكاية صوت، وحكاه عن المازني. وحكى المازني عن الأصمعي عن أبي عمرو مثله. والصحيح ما قاله سيبويه لأن لو كان حكاية صوت لكان الصوت الثاني مثل الأول نحو غاق غاق فلما قال عرعار وقرقار فخالف لفظ الأول لفظ الثاني علم أنه محمول على عرعر وقرقر (وَشَاعَ فِي سَبِّ الدُّكُورِ) يا (فَعَلُ) نحو قولهم يا فسق يا لكع يا غدر يا خبث (وَلَا تَقْسِنُ) عليه بل طريقه السماع، واختار ابن عصفور كونه قياساً ونسب لسيبويه (وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ قُلٌّ) قال الراجز:

935 — فِي لَجَّةِ أُمْسِكِ فُلَانًا عَن قُلِّ

والصواب أن أصل هذا فلان وأنه حذف منه الألف والنون للضرورة كقوله:

936 — دَرَسَ الْمَنَّا يَمْتَالِعُ قَابَانَ

أي درس المنازل. وليس هو فل المختص بالنداء إذ معناهما مختلف على الصحيح، كما مر أن المختص بالنداء كناية عن اسم الجنس وفلان كناية عن علم ومادتهما مختلفة. فالمختص مادته ف ل ي فلو صغرته قلت فلي، وهذا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مادته ف ل ن فلو صغرتة قلت فلين، وقد تقدم بيان ما ذهب إليه المصنف.  
خاتمة: يقال في نداء المجهول والمجهولة يا هن ويا هنة، وفي التثنية والجمع يا  
هنان ويا هنتان ويا هنون يا هنات، وقد يلي أواخرهن ما يلي آخر المندوب نحو يا  
هناه ويا هنتاه بضم الهاء وكسرها وفي التثنية والجمع يا هنانيه ويا هنتانيه ويا  
هنوناه ويا هنتوناه. والله أعلم.

### الاستغاثة

{إِذَا اسْتُغِيثَ اسْمٌ مُنَادِي} أي نودي ليخلص من شدة أو يعين على مشقة  
{حُفِصًا} غالباً {بِالْأَمِّ مَفْئُوحًا} حال من اللام {كَيْبًا لِلْمُرْتَضَى} وقول عمر رضي  
الله عنه: يا لله، فخفضه للتنصيص على الاستغاثة وفتح اللام لوقوعه موقع  
المضمر لكونه منادى وليحصل بذلك فرق بينه وبين المستغاث من أجله. وإنما  
أعرب مع كونه منادى مفرداً معرفة لأن تركيبه مع اللام أعطاه شيئاً  
بالمضارع. وقد فهم من النظم فوائد: الأولى أن استغاث متعد بنفسه لقوله إذا  
استغيث اسم، والنحويون يقولون مستغاث به قال الله تعالى: {إِذْ تَسْتَغِيثُونَ  
رَبَكُمْ} {الأنفال: 9}، وقد صرح في شرح الكافية بالاستعمالين. الثانية: أن  
المستغاث معرب مطلقاً. الثالثة: أنه يجوز اقترانه بأل وإن كان منادى لأن  
حرف النداء لم يباشرها، فهم ذلك من تمثيله وهو مجمع عليه.  
تنبهات: الأول يختص المستغاث من حروف النداء بيا، يرشد إلى ذلك تمثيله  
وقوله بعد: إن كررت يا. الثاني ما أطلقه من فتح لام المستغاث هو مع غير ياء  
المتكلم فأما معها فتكسب نحو يا لي. وقد أجاز أبو الفتح في قوله:  
937 — يَا سَوْقِيَّ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى  
وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبِيَّ مَا أَصْبَى

أن يكون استغاث بنفسه وأن يكون استغاث لنفسه، والصحيح وفاقاً لابن  
عصفور أن يا لي حيث وقع مستغاث له، والمستغاث به محذوف بناء على ما  
سيأتي من أن العامل في المستغاث فعل النداء المضمر، فيصير التقدير يا أدعو  
لي وذلك غير جائز في غير ظننت وما حمل عليها، الثالث: اختلف في اللام  
الداخلة على المستغاث: فقيل هي بقية آل والأصل يا آل زيد، فزيد مخفوض  
بالإضافة، ونقله المصنف عن الكوفيين. وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم  
اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل ليست  
بزائدة فتتعلق، وفيما يتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب  
سيبويه واختاره ابن عصفور. والثاني تتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.  
الرابع: إذا وصفت المستغاث جررت صفته نحو يا لزيد الشجاع للمظلوم. وفي  
النهاية لا يبعد نصب الصفة حملاً على الموضوع {وَأَفْتَحَ} اللام {مَعَ} المستغاث  
{الْمَعْطُوفِ} {إِنْ كَرَّرْتَ يَا} كقوله:

938 — يَا لِقَوْمِي وَيَا لَأُمَّتَالِ قَوْمِي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

لَأَناسٍ عُنُوهُمْ فِي أَرْدِيَادِي  
(وَفِي سِوَى ذَلِكَ) التَّكْرَارِ (بِالْكَسْرِ اثْنِيَا) على الأصل لأمن اللبس نحو:  
939 — يَا لَلْكَهُولِ وَلِلشَّبَّانِ لِلْعَجَبِ  
تنبيهات: الأول يجوز مع المعطوف المذكور إثبات اللام وحذفها، وقد اجتمعا في  
قوله:

940 — يَا لِعِطَاقَتَا وَيَا لِرِيَّاحِ  
وَأَبِي الْحَشْرَجِ الْقَتَى التَّقَّاحِ  
الثاني: علم مما ذكر أن كسر اللام مع المستغاث من أجله واجب على الأصل  
وهو ظاهر في الأسماء الظاهرة، وأما المضمرة فتفتح معه إلا مع الياء نحو يا  
لزبد لك، وإذا قلت يا لك احتمل الأمرين. وقد قيل في قوله: فيا لك من ليل أن  
اللام فيه للاستغاث. الثالث: فيما تتعلق به لام المستغاث من أجله خلاف:  
فقيل بحرف النداء. وقيل بفعل محذوف أي أدعوك لزبد. وقيل بحال محذوفة  
أي مدعو الزبد. الرابع: قد يجر المستغاث من أجله بمن كقوله:

941 — يَا لِلرَّجَالِ دَوِي الْأَبَابِ مِنْ تَقَرِّ  
لَا يَبْرَحُ السَّقْمُ الْمُرْدِي لَهُمْ دِينًا  
(وَلَا مَ مَا اسْتُغِيَتْ عَاقِبَتْ أَلْفٌ) فكما تقوليا لزبد تقول أيضاً يا زبداً. ومنه قوله:  
942 — يَا يَزِيدَا لِأَمْلٍ تَيْلَ عَرِّ  
وَعِنِّي بَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ

ولا يجوز الجمع بينهما، فلا تقول يا لزبداً. وقد يخلو منهما كقوله:  
943 — أَلَا يَا قَوْمِ لِلْعَجَبِ الْعَجِيبِ  
(وَمِثْلُهُ) فِي ذَلِكَ (أَسْمُ دُو تَعَجَّبَ أَلْفٌ) بلا فرق كقولهم يا للماء ويا للدواهي إذا  
تعجبوا من كثرتهم. ويقال: يا للعجب، ويا عجباً لزبد، ويا عجب له.  
تنبيه: جاء عن العرب في نحو يا للعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها  
باعتبار الاستغاث من أجله وكون المستغاث محذوفاً.  
خاتمة في مسائل متفرقة: الأولى إذا وقف على المستغاث أو المتعجب منه  
حالة إلحاق الألف جاز الوقف بهاء السكت. الثانية: قد يحذف المستغاث فيلي  
يا المستغاث من أجله لكونه غير صالح لأن يكون مستغاثاً كقوله:

944 — يَا لِأَناسٍ أَبُوا إِلَّا مُتَّابَرَةً  
عَلَى التَّوَعَّلِ فِي بَعِي وَغُدْوَانِ  
أي يا لقومي لأناس. الثالثة قد يكون المستغاث مستغاثاً من أجله نحو يا لزبد  
لزبد. أي أدعوك لتتصرف من نفسك. والله أعلم.

الندبة

(مَا لِلْمُنَادِي) من الأحكام (اجْعَلْ لِمَنْدُوبٍ) وهو المتفجع عليه لفقده حقيقة  
كقوله:

945 — وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا  
أو لتنزيله منزلة المفقود كقول عمرو قد أخبر بجذب أصاب بعض العرب:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

واعمرأه واعمرأه. أو المتوجع له نحو:  
946 — قَوَاكِيدًا مِنْ حُبِّ مَنْ لَا يُحِبُّنِي أَوْ المتوجع منه نحو وامصيتاه فيضم  
في نحو وازيد وينصب في نحو وأمير المؤمنين وواضرباً عمراً. وإذا اضطر  
إلى تنوينه جاز ضمه ونصب كقوله:

947 — وَافْقَعَسًا وَأَيْنَ مِيَّي فَقَعَسُ وَلَا يَنْدُبُ إِلَّا الْعِلْمُ وَنَحْوَهُ كَالْمُضَافِ إِضَافَةً  
توضح المندوب كما يوضح الاسم العلم مسماه (وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُنْدَبْ) فلا يقال  
وارجله خلافاً للرياشي في إجازته ندبة اسم الجنس المفرد. وندر واجبله  
(وَلَا) يَنْدُبُ (مَا أَبْهَمًا) وذلك اسم الإشارة والموصول بما لا يعينه، فلا يقال  
واهذاه، ولا وا من ذهباه، لأن غرض الندبة وهو الاعلام يعظمة المصاب مفقود  
في هذه الثلاثة (وَيُنْدَبُ الْمَوْضُوعُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ) اشتهاً يعينه ويرفع عنه الإبهام  
(كَبَيْتِ رَمَزَمَ يَلِي وَآ مَنْ حَقَرُ) في قولهم: وا من حفر بئر زمزماه، فإنه بمنزلة  
وا عبد المطلباه (وَمُنْتَهَى الْمَنْدُوبِ) مطلقاً (صِلَةٌ) جوازاً لا وجوباً (بِالْأَلْفِ)  
المسماة ألف الندبة فتقول في المفرد وا زيدا ومنه قوله:  
948 — وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا

وفي المضاف يا غلام زيدا وا عبدالملكا، وفي المشبه به وا ثلاثة وثلاثينا، وفي  
الصلة وا من حفر بئر زمزما، وفي المركب وا معديكربا، وفي المحكي وا قام  
زيداً فيمن اسمه قام زيد. وأجاز يونس وصل ألف الندبة بأخر الصفة نحو وا زيد  
الظريفا ويعضده قول بعض العرب واجمعتي الشاميتينا. وهذه الألف  
(مَنْلُوهَا) وهو منتهى المندوب (إِنْ كَانَ) أَلْفًا (مِثْلَهَا حُذِفَ) لأجلها نحو وا  
موساه، وأجاز الكوفيون قلبه ياء قياساً فقالوا وا موسياه (كَذَاكَ) يحذف لأجل  
ألف الندبة (تَبْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَل) المندوب (مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا) مما مر كما  
رأيت (نِلَتْ الْأَمَلُ) لضرورة أن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة على ما رأيت،  
والتنوين لا حظ له في الحركة. هذا مذهب سيبويه والبصريين. وأجاز الكوفيون  
فيه مع الحذف وجهين: فتحه فتقول وا غلام زيدناه وكسره مع قلب الألف ياء  
فتقول واغلام زيدنيه. قال المصنف وما رأوه حسن لو عضده سماع لكن  
السماع فيه لم يثبت. وقال ابن عصفور أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون  
وا غلام زيدناه وزعموا أنه سمع انتهى. وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً وهو حذفه مع  
إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول وا غلام زيدنيه (وَالشُّكْلُ حَتْمًا أُولِهِ) حرفاً  
(مُجَانِسًا) فأول الكسر ياء والضم واوا (إِنْ يَكُن الْقَتْحُ يَوْهَمَ لَابِسًا) دفعا للبس  
فتقول في ندبة غلام مضافاً إلى ضمير المخاطبة وا غلامكيه وفي ندبته مضافاً  
إلى ضمير الغائب وا غلامهوه إذ لو قلت واغلامكاه لالتبس بالمدكر، ولو قلت وا  
غلامهاه لالتبس بالغائبة. قال في شرح الكافية وهذا الاتباع يعني والحالة هذه  
متفق على التزامه فإن كان الفتح لا يلبس عدل بغيره إليه وبقيت ألف الندبة  
بحالها، فتقول في رقاش وا رقاشاه، وفي عبد الملك وا عبد الملكاه، وفيمن  
اسمه قام الرجل وا قام الرجله، هذا مذهب أكثر البصريين، وأجاز الكوفيون  
الاتباع نحو وا رقاشيه وا عبد الملكيه وا قام

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الرجلوه.  
تنبيه: أجاز الكوفيون أيضاً الاتباع في المثنى نحو وا زيدانيه واختاره في التسهيل (وَوَاقِفًا زِدْ) في آخر المندوب (هَاءَ سَكَتٍ) بعد المد (إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تَشَأْ) عدم الزيادة (قَالَ مَدَّ وَهِيَ لَا تَرِدْ) بل اجعله كالمنادى الخالي عن الندبة، وقد مر بيان الأوجه الثلاثة. وأفهم قوله وواقفاً أن هذه الهاء لا تثبت وصلّاً وربما تثبت في الضررة مضمومة ومكسورة وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. ومنه قوله:

949 — أَلَا يَا عَمْرُ عَمْرَاهُ

وَعَمْرُو بْنُ الزُّبَيْرِ

(وَقَائِلٌ) في ندبة المضاف للياء (وَأَعْبَدِيَا وَآعْبَدَا مَنْ فِي التَّدَايَا دَا سُكُونِ أَبْدَى) فقال يا عبدي وأما من قال يا عبد بالكسر أو يا عبد بالفتح أو يا عبد بالضم أو يا عبدا بالالف اقتصر على الثاني، ومن قال يا عبدي، بإثبات الياء مفتوحة اقتصر على الأول.

تنبيه: فتح الياء في ذي الوجهين المذكورين مذهب سيبويه وحذفها مذهب المبرد.

خاتمة: إذا ندب مضاف إلى مضاف إلى الياء لزمّت الياء لأن المضاف إليها غير مندوب نحو وا ولد عبديا والله أعلم.

### الترخيم

(تَرْخِيمًا أَحْذِفْ آخِرَ الْمُتَنَادِي) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه. يقال

صوت رخيم أي سهل لين. ومنه قوله:

950 — لَهَا بَشْرٌ مِثْلُ الْخَرِيرِ وَمَنْطِقٌ

رَخِيمٌ الْحَوَاشِي لَا هُرَاءُ وَلَا تَرُّرٌ

أي رقيق الحواشي. وأما في الاصطلاح فهو حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. وهو على نوعين: ترخيم التصغير كقولهم في أسود سويد وسيأتي في باب، وترخيم النداء وهو مقصود الباب وهو حذف آخر المنادى (كَيَا سَعَا فِيمَنْ دَعَا سَعَادًا) وإنما توسع في ترخيم المنادى لأنه قد تغير بالنداء، والترخيم تغيير والتغيير يأنس بالتغيير فهو ترقيق.

تنبيه: أجاز الشارح في نصب ترخيماً ثلاثة أوجه: أن يكون مفعولاً له أو مصدرًا في موضع الحال أو ظرفاً على حذف مضاف. وأجاز المرادي وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وناصبه احذف لأنه يلاقيه في المعنى. وأجاز المكودي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف أي رخم ترخيماً (وَجَوْرُهُ) أي جوز الترخيم (مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا أَتَتْ بِهَا) أي سواء كان علماً أو غير علم ثلاثياً أو زائداً على الثلاثي كقوله:

951 — أَقَاطِمُ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلِّ

وكقوله:

952 — جَارِي لَا تَسْتَكْرِي عَذِيرِي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ونحو يا شا ادجني. أي أقيمي بالمكان. يقال دجن بالمكان يدجن دجوناً أي أقام به.

تنبيهات: الأول قيد في التسهيل ما أطلقه هنا بالمنادى المبني لإخراج النكرة غير المقصودة والمضاف فلا يجوز الترخيم في نحو قول الأعمى: يا جارية خذي بيدي لغير معينة. ولا في نحو يا طلحة الخير. وأما قوله:

953 — يَا عَلَقَمَ الْخَيْرِ قَدْ طَالَتْ إِقَامَتُنَا

فنادر. الثاني شرط المبرد في ترخيم المؤنث بالهاء العلمية فممنع ترخيم النكرة المقصودة والصحيح جوازه كما تقدم. الثالث: منع ابن عصفور ترخيم صلعمة بن قلعمة لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف وإطلاق النحاة بخلافه، وليس كونه كناية عن المجهول بمانع لأنه علم جنس. الرابع: إذا وقف على المرخم بحذف الهاء فالغالب أن تلحقه هاء ساكنة، فتقول في المرخم يا طلحة فليل هي هاء السكت وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل هي التاء المحذوفة أعيدت لبيان الحركة وإليه ذهب المصنف. قال في التسهيل: ولا يستغنى غالباً في الوقف على المرخم بحذفها عن إعادتها أو تعويض ألف منها. وأشار بالتعويض إلى قوله:

954 — قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا صُبَاعَا

فجعل ألف الإطلاق عوضاً عن الهاء ونص سيبويه وابن عصفور على أن ذلك لا يجوز إلا في الضرورة. وأشار بقوله غالباً إلى أن بعض العرب يقف بلا هاء ولا عوض. حكى سيبويه يا حرمل بالوقف بغير هاء. قال أبو حيان أطلقوا في لحاق هذه الهاء. ونقول إن كان الترخيم على لغة من لا ينتظر لم تلحق. هذا كلامه وهو واضح. الخامس: اختلف النحاة في قوله:

955 — كَلَيْبِنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ تَأْصِبِ

بفتح أميمة من غير تنوين فقال قوم ليس بمرخم، ثم اختلفوا: فقيل هو معرب نصب على أصل المنادى ولم ينون لأنه غير منصرف، وقيل بني على الفتح لأن منهم من يبني المنادى المفرد على الفتح لأنها حركة تشاكل كل حركة إعرابه لو أعرب، فهو نظير لا رجل في الدار. وأنشد هذا القائل:

956 — يَا رِيحٍ مِنْ تَحْوِ الشِّمَالِ هُبِّي

بالفتح. وذهب أكثرهم إلى أنه مرخم فصار في التقدير يا أميم ثم أقحم التاء غير معتد بها، وفتحها لأنها واقعة موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث المحذوفة المنوية وهو ظاهر كلام سيبويه. وقيل فتحت اتباعاً لحركة ما قبلها وهو اختيار المصنف (وَالَّذِي قَدْ رُحِّمًا بِحَذْفِهَا) أي يحذف الهاء (وَقَرُّهُ بَعْدُ) أي لا تحذف منه شيئاً بعد حذف الهاء ولو كان ليناً ساكناً زائداً مكماً أربعة فصاعداً، فتقول في عقنباة يا عقنبا بالالف، وأجاز سيبويه أن يرخم ثانياً على لغة من لا يراعي المحذوف. ومنه قوله:

957 — أَحَارُ بَنَ بَدْرٍ قَدْ وُلِيَتْ وِلَايَةٌ

يريد أحارثة وقوله:

958 — يَا أَرْطِ إِنَّكَ فَاعِلٌ مَا قُلْتَهُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أراد يا أرطاة (وأخطلاً) أي امنع (تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ هَا قَدْ حَلَا. إِلَّا الرُّبَاعِيَّ قَمَا فَوْقُ) أي فأكثر (العَلِمُ دُونَ إِصَاقَةٍ وَ) دون (إِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ) فهذه أربعة شروط: الأول أن يكون رباعياً فصاعداً، فلا يجوز ترخيم الثلاثي سواء سكن وسطه نحو زيد أو تحرك نحو حكم. هذا مذهب الجمهور. وأجاز الفراء والأخفش ترخيم المحرك الوسط. وأما الساكن الوسط فقال ابن عصفور لا يجوز ترخيمه قولاً واحداً. وقال في الكافية ولم يرخم نحو بكر أحد، والصحيح ثبوت الخلاف فيه، حكى عن الأخفش وبعض الكوفيين إجازة ترخيمه، وممن نقل الخلاف فيه أبو البقاء العكبري وصاحب النهاية وابن الخشاب وابن هشام. الثاني: أن يكون علماً، وأجاز بعضهم ترخيم النكرة المقصودة نحو يا غصنف في غصنفر قياساً على قولهم أطرق كرا، وبأصاح. الثالث: أن لا يكون ذا إضافة خلافاً للكوفيين في إجازتهم ترخيم المضاف إليه كقوله:

959 — خُذُوا حِذْرَكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاعْلَمُوا

وهو عند البصريين نادر وأندر منه حذف المضاف إليه بأسره كقوله:

960 — يَا عَبْدَ هَلْ تَذَكَّرُنِي سَاعَةً

يريد يا عبد هند، يخاطب عبد هند اللخمي وذلك علم له. وتقدم أن ترخيم المضاف نادر أيضاً كما في نحو: يا علقم الخير. الرابع: أن لا يكون ذا إسناد فلا يجوز ترخيم برق نحره وتابط شراً وسيأتي الكلام عليه. تنبيه: أهمل المصنف من شروط الترخيم مطلقاً ثلاثة: الأول: أن يكون مختصاً بالنداء فلا يرخم نحو فل وفلة. الثاني: أن لا يكون مندوباً. الثالث: أن لا يكون مستغاثاً. وإما قوله:

961 — كَلِمًا تَادَى مُتَادٍ مِنْهُمْ

يَا لَيْتِمَ اللَّهُ قُلْنَا يَا لِمَالٍ

فضرورة أو شاذ. وأجاز ابن خروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه اللام كقوله:

962 — أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ ابْنِ سَعْدٍ

والصحيح ما مر (وَمَعَ) حذف الحرف (الآخر) في الترخيم (أَحْذِفِ) الحرف (الَّذِي تَلَا) أي الذي تلاه الآخر وهو ما قبل الآخر ولكن بشروط أربعة: الأول وإليه أشار بقوله (إِنْ زِيدَ) أي إن كان ما قبل الآخر زائداً، فإن كان أصلياً لم يحذف نحو مختار ومنقاد علمين لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة، فتقول يا مختار يا منقاد الثاني: أن يكون (لَيْتًا) أي حرف لين وهو الألف والواو والياء، فإن كان صحيحاً لم يحذف سواء كان متحركاً نحو سفرجل أو ساكناً نحو قمطر فتقول يا سفرج وبأقمط خلافاً للفراء في قمطر فإنه يجيز يا قم يحذف حرفين. والثالث: أن يكون (سَاكِنًا) فإن كان متحركاً لم يحذف نحو هبيخ وقنور فتقول يا هبيخ وقنوى. والرابع: أن يكون (مُكَمَّلًا أُرْبَعَةً فَصَاعِدًا) فإن كان ثالثاً لم يحذف خلافاً للفراء كما في نحو ثمود وعماد وسعيد فتقول يا ثمو وبأ عمأ وبأ سعي فالمستكمل الشروط نحو أسماء ومروان ومنصور وشمال وقنديل علماً، فتقول فيها يا أسم وبأ مرو وبأ منص وبأ شمل وبأ قند، ومنه قوله:

963 — يَا أَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقوله:  
964 — يَا مَرُورَ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ

(وَالْخُلْفُ فِي وَاوٍ وَبَاءٍ) استكملا الشروط المتقدمة لكن (بِهِمَا فَتْحٌ فُفِي) نحو فرعون وغرنيق علماً، فذهب الجرمي والفراء إلى أنه يحذف مع الآخر كالذي قبله حركة مجانسة، فيقال يا فرع ويا غرن. قال في شرح الكافية: وغيرهما لايجز ذلك، بل يقول يا غرني ويا فرعو.

تنبيه: يقال في ترخيم مصطفون ومصطفين علمين يا مصطف قولاً واحداً، كما نبه عليه في شرح الكافية لأن الحركة المجانسة فيهما مقدرة، لأن أصله مصطفيون ومصطفين، وإليه أشار في التسهيل بقوله: مسبوق بحركة مجانسة ظاهرة أو مقدرة (وَالْعَجْرُ أَحْذِفُ مِنْ مُرْكَبٍ) تركيب مزج نحو بعلبك وسيبويه، فتقول يا بعل ويا سيب، وكذا تفعل في المركب العددي فتقول في خمسة عشر علماً يا خمسة، ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره وبه، وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء، فتقول يا سيوي. وقال ابن كيسان لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ويا حضرم لم أر به بأساً. والمنقول أن العرب لم ترخم المركب وإنما أجازته النحويون قياساً. تنبيه: إذا رخمتم اثنا عشر واثنتا عشرة علمين حذفت العجز مع الألف قبله، فتقول يا اثن ويا اثنت كما تفعل في ترخيمهما لو لم يركبا، نص على ذلك سيبويه، وعلته أن عجزهما بمنزلة النون ولذلك أعربا (وَقَلَّ تَرْخِيمُ) علم مركب تركيب إسناد، وهو المنقول من (جُمْلَةٌ) نحو تابط شراً وبرق نحره (وَدَا عَمْرُو) وهو سيبويه (تَقَلَّ) أي نقل ذلك عن العرب. قال المصنف 2 نف أكثر النحويين لا يجيزون ترخيم المركب المضمن إسناداً كتابط شراً، وهو جائز لأن سيبويه ذكر ذلك في أبواب النسب فقال: تقول في النسب إلى تابط شراً تابطي، لأن من العرب من يقول يا تابط. ومنع ترخيمه في باب الترخيم، فعلم بذلك أن منع ترخيمه كثير وجواز ترخيمه قليل. وقال الشارح: فعلم إن جواز ترخيمه على لغة قليلة.

تنبيه: عمرو اسم سيبويه، وسيبويه لقبه، وكنيته أبو بشر (وَإِنْ تَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ) ما مفعول نويت: أي إذا نويت نيت المحذوف بعد حذفه للترخيم (قَالَ بَاقِي) من المرخم (اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ) قبل الحذف، وتسمى هذه لغة من ينوي ولغة من ينتظر، فتقول يا حار بالكسر، ويا جعف بالفتح، ويا منص بالضم، ويا قمط بالسكون في ترخيم حارث وجعفر ومنصور وقمطر.

تنبيهان: الأول منع الكوفيين ترخيم نحو قمطر مما قبل آخره ساكن على هذه اللغة، وحثهم ما يلزم عليه من عدم النظر، وقد تقدم مذهب الفراء فيه. الثاني: يستثنى من قوله بما فيه ألف مسألتان ذكرهما في غير هذا الكتاب:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الأولى ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها نحو مضار ومحاج، فتقول فيهما يا مضار ويا محاج بالكسر إن كانا اسمي فاعل وبالفتح إن كانا اسمي مفعول، ونحو تحاج تقول فيه يا تحاج بالضم لأن أصله تحاجج، وإن كان أصلي السكون حركته بالفتح نحو أسحار اسم بقله، فإن وزنه أفعال بمثلين أولهما ساكن لا حظ له في الحركة، فإذا سمي به ورخم على هذه اللغة قيل يا أسحار بالفتح، فتحركه بحركة أقرب الحركات إليه وهو الحاء. وظاهر كلام الناظم في التسهيل والكافية تعين الفتح فيه على هذه اللغة. واختلف النقل عن سيبويه فقال السيرافي: يحتم الفتح، وقال الشلوبين يختاره ويجيز الكسر. ونقل ابن عصفور عن الفراء أنه يكسر على أصل التقاء الساكنين وهو مذهب الزجاج. ونقل بعضهم عنه أيضاً أنه يحذف كل ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرك، فعلى هذا يقال يا اسح. الثانية: ما حذف لأجل واو الجمع كما إذا سمي بنحو قاضون ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه يا قاضي ويا مصطفى برد الياء في الأول والألف في الثاني لزوال سبب الحذف. هذا مذهب الأكثرين وعليه مشى في الكافية وشرحها، لكنه اختار في التسهيل عدم الرد

(وَاجْعَلُهُ) أي اجعل الباقي في المرخم (إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَصَعًا تَمَّامًا) أي كالاسم التام الموضوع على تلك الصيغة فيعطى آخره من البناء على الضم وغير ذلك من الصحة والاعلال ما يستحقه لو كان آخراً في الوضع، فتقول يا حار ويا جعف ويا منص ويا قمت بالضم في الجميع كما لو كانت أسماء تامة لم يحذف منها شيء.

تنبيهان: الأول لو كان ما قبل المحذوف معتلاً قدرت فيه الضمة على هذه اللغة فتقول في ناجية يا ناجي بالإسكان وهو علامة تقدير الضم ولو كان مضموماً قدرت ضمناً غير ضمه الأول نحو تحاج ومنص. الثاني يجوز في نحو يا حار بن زيد على هذه اللغة ضم الراء وفتحها كما جاز ذلك في نحو يا بكر بن زيد (قُلْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ) وهو مذهب من ينتظر (فِي) ترخيم (تَمُودِيًا تَمُو) بإبقاء الواو لأنها محكوم لها بحكم الحشو فلم يلزم مخالفة النظير (و) قل (يَا تَمِي عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي يَبَا) أي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد ضمة كما تقول في جمع جرو ودلو الأجرى والأدلي والألزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة قبلها ضمة فخرج بالاسم الفعل نحو يدعو وبالمعرب المبني نحو هو وذو الطائية، وبذكر الضم نحو دلو وغزو، وباللزم نحو هذا أبوك. وقل في ترخيم نحو صميان وكروان على الأول يا صمي ويا كرو بفتح الياء والواو لما سبق، وعلى الثاني يا صما ويا كرا بقلبهما ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما مع عدم المانع الذي سيأتي بيانه كما فعل برمي ودعا. وقل في ترخيم سقاية وعلاوة على الأول يا سقاي ويا علا وبفتح الياء والواو، وعلى الثاني يا سقاء ويا علا بقلبهما همزة لتطرفهما بعد ألف زائدة كما فعل برشاء وكساء. وقل في ترخيم لات مسمى به على الأول يا لا وعلى الثاني يلاء بتضعيف الألف لأنه لا يعلم له ثالث يرد إليه. وقل في ترخيم ذات على الأول يا ذا وعلى الثاني يا ذوا

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

برد المحذوف. وقل في ترخيم سفيرج تصغير سفرجل على الأول يا سفير  
وعلى الثاني يا سفير عند الأكثرين وقال الأخفش يا سفيرل برد اللام المحذوف  
لأجل التصغير. وفروع هذا الباب كثيرة جداً وفيما ذكرناه كفاية (وَالْتَرَمَ الْأَوَّلَ  
فِي) موضعين: الأول ما يوهم تقدير تمامه تذكير مؤنث (كَمُسْلِمَةً) وحارثة  
وحفصة فتقول فيه يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح لئلا يلتبس بندااء مذكر  
لا ترخيم فيه. والثاني: ما يلزم بتقدير تمامه عدم النظير كطيلسان في لغة من  
كسر اللام مسمى به فتقول فيه يا طيلس بالفتح على نية المحذوف ولا يجوز  
الضم لأنه ليس في الكلام فيعمل صحيح العين إلا ما ندر من نحو صيقل اسم  
امراة وعذاب يئس في قراءة بعضهم، ولا فيعمل معتلها بل التزم في الصحيح  
الفتح كضيغم وفي المعتل الكسر كسيد وصيب وهين وكحليات وحلوى  
وحمراوى فتقول فيها يا حبلوى ويا حبلو ويا حمراوى بفتح الياء والواو على نية  
المحذوف ولا يجوز القلب على نية الاستقلال لما يلزم عليه من عدم النظير  
وهو كون ألف فعلى وهمزة فعلاء مبدلتين وهما لا يكونان إلا للتأنيث.

تنبيه: ذكر الناظم هذا السبب الثاني في الكافية والتسهيل ولم يذكره هنا لعله  
لأجل أنه مختلف فيه فاعتبره الأخفش والمازني والمبرد، وذهب السيرافي  
وغيره إلى عدم اعتباره وجواز الترخيم فيما تقدم والتمام (وَجَوَّزَ الْوَجْهَيْنِ فِي) ما هو  
ما هو (كَمُسْلِمَةً) بفتح الأول اسم رجل لعدم المحذورين المذكورين، فتقول يا  
مسلم بفتح الميم وضمها.

تنبيه: الأكثر فيما جاز فيه الوجهان الوجه الأول وهو أن ينوي المحذوف كما نص  
عليه في التسهيل، وعبارته تقدير ثبوت المحذوف للترخيم أعرف من تقدير  
التمام بدون (وَالصُّطْرَارِ رَحَّمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنِّدَا يَصْلُحُ تَحْوُ أَحْمَدًا) أي يجوز  
الترخيم في غير النداء بشروط ثلاثة: الأول الاضطرار إليه فلا يجوز ذلك في  
السعة. الثاني: أن يصلح الاسم للنداء نحو أحمد فلا يجوز في نحو الغلام، ومن  
ثم خطى من جعل من ترخيم الضرورة. قوله:

965 — أَوْ الْقَامَكَةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ جَنِي فِي الْمُحْتَسَبِ وَالْأَصْلُ  
الْحَمَامُ فَحَذَفَ الْأَلْفَ وَالْمِيمَ الْأَخِيرَةَ لَا عَلَى وَجْهِ التَّرْخِيمِ لَمَا ذَكَرْنَاهُ ثُمَّ كَسَرَ  
الْمِيمَ الْأُولَى لِأَجْلِ الْقَافِيَةِ. الثالث: أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بتاء  
التأنيث ولا تشترط العلمية ولا التأنيث بالتاء عيناً كما أفهمه كلامه ونص عليه  
في التسهيل ومنه قوله:

966 — لَيْسَ حَيٌّ عَلَى الْمُتُونِ بِخَالٍ أَي بِخَالِدٍ.

تنبيه: اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام  
إجماع كقوله:

967 — لِنِعْمِ الْقَتَى تَعَشُّوْا إِلَى صَوْءِ تَارِهِ

طَرِيفُ بِنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْحَصْرُ أَرَادَ ابْنُ مَالِكٍ فَحَذَفَ الْكَافَ وَجَعَلَ مَا بَقِيَ  
مِنَ الْاسْمِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ لَهُ لَمْ يَحْذَفْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلِهَذَا نَوْنُهُ وَأَمَا عَلَى لُغَةٍ مِنْ  
يَنْتَظَرُ فَأَجَازَهُ سَبِيْبِيَهْ وَمِنَعَهُ الْمَبْرَدُ وَبَدَلَ لِلْجَوَازِ قَوْلُهُ:

968 — أَلَا أَصَحَّتْ جِبَالِكُمْ رِمَامًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وَأَصَحَّتْ مِنْكَ شَأْسِيَعَةً أَمَامًا  
هكذا رواه سيبويه. ورواه المبرد:  
وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِكَ يَا أَمَامًا قَالَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ: وَالْإِنْصَافُ يَقْتَضِي تَقْرِيرَ  
الرَّوَايَتَيْنِ وَلَا تَدْفَعُ إِحْدَاهُمَا بِالْأُخْرَى وَاسْتَشْهَدُ سَيْبُوهُ أَيْضًا بِقَوْلِهِ:

969 — إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ أَنْ اسْتَقَى لِرُؤُوتِهِ

أو أَمْتَدِحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا خَاتِمَةَ: قَالَ فِي التَّسْهِيلِ وَلَا يَرْخَمُ فِي غَيْرِهَا  
يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق  
كرأ على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذاً.  
وأشار بالأشهر إلى خلاف المبرد فإنه زعم أنه ليس مرخماً، وإن ذكر الكروان  
يقال له كراً. والله أعلم.

### الِإِخْتِصَاصُ

(الِإِخْتِصَاصُ) قصر الحكم علي بعض أفراد المذكور وهو خبر (كَبْدَاءِ) أي جاء  
على صورة النداء لفظاً توسعاً كما جاء الخبر على صورة الأمر والأمر على  
صورة الخبر والخبر على صورة الاستفهام والاستفهام على صورة الخبر لكنه  
يفارق النداء في ثمانية أحكام: الأول أنه يكون (دُونِ يَا) وأخواتها لفظاً ونية.  
الثاني: أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه، وقد أشار إليه بقوله (كَأَيُّهَا الْفَتَى  
يَأْتِرُ أَرْجُوْتِيَا). الثالث: أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسماً بمعناه. الرابع  
والخامس أنه يقلُّ كونه علماً وأنه ينصب مع كونه مفرداً. السادس: أنه يكون  
بال قياساً كما سيأتي أمثلة ذلك. السابع: أن أياً توصف في النداء باسم  
الإشارة وهنا لا توصف به. الثامن: أن المازني أجاز نصب تابع أي في النداء ولم  
يحكوا هنا خلافاً في وجوب رفعه. وفي الارتشاف لا خلاف في تابعها أنه  
مرفوع. واعلم أن المخصوص وهو الاسم الظاهر الواقع بعد ضمير يخصه أو  
يشارك فيه على أربعة أنواع: الأول أن يكون أيها وأيتها فلهما حكمهما في  
النداء وهو الضمُّ، ويلزمهما الوصف باسم محلي بال لازم الرفع نحو أنا أفعل  
كذا أيها الرجل: واللهم اغفر لنا أيتها العصابة. والثاني أن يكون معرفاً بال وإليه  
الإشارة بقوله (وَقَدْ بُرِيَ دَا دُونِ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ كَمِثْلُ تَحْنُ الْعُرْبِ أَسْحَى مَنْ بَدَلْ)  
بالذال المعجمة أي أعطى. والثالث أن يكون معرفاً بالإضافة كقوله صلى الله  
عليه وسلم: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث». وقوله:

تَحْنُ بَنِي صَبَّهَ أَصْحَابُ الْجَمَلِ  
قال سيبويه وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشر مضافة،  
وأهل البيت وأل فلان. والرابع أن يكون علماً وهو قليل، ومنه قوله:  
970 — بِنَا تَمِيمًا يُكشِفُ الصَّبَابُ وَلَا يَدْخُلُ فِي هَذَا الْبَابِ نَكْرَةً وَلَا اسْمَ  
إشارة.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: لا يقع المختص مبنياً على الضم إلا بلفظ أيها وأيتها، وأما غيرهما فمنصوب وناصبه فعل واجب الحذف تقديره أخص. واختلف في موضع أيها وأيتها: فمذهب الجمهور أنهما في موضع نصب بأخص أيضاً وذهب الأخفش إلى أنه منادى ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه، ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه: كل الناس أقره منك يا عمر، وذهب السيرافي إلى أن أيها في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتل وجهين: أن تكون خبراً لمبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل: أي المخصوص به. وأن تكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور.

خاتمة: الأكثر في المختص أن يلي ضمير متكلم كما رأيت، وقد يلي ضمير مخاطب كقولهم بك الله نرجو الفضل، وسبحانك الله العظيم، ولا يكون بعد ضمير غائب.

### التَّحْذِيرُ وَالْإِعْرَاءُ

التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه والإعراء تنبيهه على أمر محمود ليفعله، وإنما ذكر ذلك بعد باب النداء لأن الاسم في التحذير والإعراء مفعول به بفعل محذوف ولا يجوز إظهاره كالمنادى على تفصيل يأتي.

واعلم أن التحذير على نوعين: الأول أن يكون بإياك ونحوه. والثاني بدونه: فالأول يجب ستر عامله مطلقاً كما أشار إليه بقوله (إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَتَحْوَهُ) أي نحو إياك، كإياك وإياكما وإياكم وإياكن (تَصَبُّ مُحَدَّرٌ يَمًا) أي بعامل (اسْتِئْزَارُهُ وَجَبَ) لأنه لما كثر التحذير بهذا اللفظ جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل، والأصل أذرت تلاقي نفسك والشر، ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل (وَدُونَ عَطْفٍ دَا) الحكم أي النصب بعامل مستتر وجوباً (لِإِيَّاكَ انْسُبْ) سواء وجد تكرار كقوله:

971 — فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِيَّهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ

أم لم يوجد نحو إياك من الأسد، والأصل باعد نفسك من الأسد، ثم حذف باعد وفاعله والمضاف، وقيل التقدير أذرك من الأسد، فنحو إياك الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور، وجائز على الثاني وهو رأي الشارح وظاهر كلام التسهيل وبعضه البيت. ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل لصلاحيته لتقدير من. قال في التسهيل: ولا يحذف يعني العاطف بعد إيا إلا والمحذوف منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن وتقديرها مع أن تفعل كاف.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهان: الأول ما قدمته من التقدير في إياك والشر هو ما اختاره في شرح التسهيل وقال إنه أقل تكلفاً، وقيل الأصل اتق نفسك أن تدنو من الشر والشر أن يدنو منك، فلما حذف الفعل استغنى عن النفس فانفصل الضمير، وهذا مذهب كثير من النحويين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور. وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن الثاني منصوب بفعل آخر مضمّر فهو عندهما من قبيل عطف الجمل. الثاني حكم الضمير في هذا الباب مؤكداً أو معطوفاً عليه حكمه في غيره نحو إياك نفسك أن تفعل، وإياك أنت نفسك أن تفعل، وإياك وزيداً أن تفعل، وإياك أنت وزيداً أن تفعل (وَمَا سِوَاهُ) أي ما سوي ما بإيا وهو النوع الثاني من نوعي التحذير (سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْتَرَمَا إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ) سواء ذكر المحذر نحو ماز رأسك والسيف أي يا مازن ق رأسك واجذر السيف، أم لم يذكر نحو: {ناقة الله وسقياها} (الشمس: 13)، (أو التكرار) كذلك (كالصبيغ الصبيغ) أي الأسد الأسد (يَا دَا السَّارِي) ونحو رأسك رأسك جعلوا العطف والتكرار كالبديل من اللفظ بالفعل، فإن لم يكن عطف ولا تكرار جاز ستر العامل وإظهاره، تقول نفسك الشر أي جنب نفسك الشر، وإن شئت أظهرت، وتقول الأسد أي احذر الأسد، وإن شئت أظهرت. ومنه قوله:

972 — خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي المَنَارَ بِهِ

تنبيهات: الأول أجاز بعضهم إظهار العامل مع المكرر، وقال الجزولي: يقبح ولا يمتنع. الثاني: شمل قوله إلا مع العطف أو التكرار الصور الأربع المتقدمة، وكلامه في الكافية يشعر بأن الأخيرة منها — وهي رأسك رأسك — يجوز فيها إظهار العامل فإنه قال:  
وَتَحْوُ رَأْسَكَ كَأَيَّاكَ جُعِلَ  
إِذِ الذِّي يُحَدِّرُ مَعْطُوفاً وَصِلَ

وقد صرح ولده بما تقدم. الثالث: العطف في هذا الباب لا يكون إلا بالواو وكون ما بعدها مفعولاً معه جائز، فإذا قلت إياك وزيداً أن تفعل كذا صح أن تكون الواو واو مع (وَسَدِّ) التحذير بغير ضمير المخاطب نحو (إِيَّايَ) في قول عمر رضي الله عنه: لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياي وأن يحذف أحدكم الأرنب، والأصل إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم عن أن يحذف أحدكم الأرنب. ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذر، ومثل إياي إيانا (وَأِيَّاهُ) وما أشبهه من ضمائر الغيبة المنفصلة (أَسَدٌ) من إياي كما في قول بعضهم: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب، والتقدير فليحذر تلاقي نفسه وأنفس الشواب، وفيه شذوذان: مجيء التحذير فيه للغائب وإضافة إيا إلى ظاهر وهو الشواب، ولا يقاس على ذلك كما أشار إلى ذلك بقوله (وَعَنْ سَبِيلِ القَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَدَ) أي من قاس على إياي وإياه وما أشبههما فقد حاد عن طريق الصواب اهـ.

تنبيه: ظاهر كلام التسهيل أنه يجوز القياس على إياي وإيانا فإنه قال: ينصب محذر إياي وإيانا معطوفاً عليه المحذور فلم يصح بشذوذ وهو خلاف ما هنا (وَكُمُحَدِّرُ بِلَا إِيَّاهُ أَجْعَلَا مُعَرَّى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فَضَّلَا) من الأحكام، فلا يلزم ستر عامله إلا مع العطف، كقوله: المروءة والنجدة بتقدير الزم، أو التكرار كقوله:

973 — أَحَاكَ أَحَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَحَالَه

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كَسَاعَ إِلَى الْهَيْجَا بَعِيرِ بِيَلَاحِ  
وَإِنَّ أَبْنَ عَمِّ الْمَرْءِ قَاغْلَمُ جَنَاحُهُ  
وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَارِزِي بَعِيرِ جَنَاحِ  
أي الزم أخاك. ويجوز إظهار العامل في نحو الصلاة جامعة، إذ الصلاة نصب  
على الإغراء بتقدير احضروا، وجامعة حال، فلو صرحت باحضروا جاز.

تنبيه: قد يرفع المكرر في الإغراء والتحذير كقوله:  
974 — إِنَّ قَوْمًا مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وَأَسْبَا  
هُ عُمَيْرٌ وَمِنْهُمْ السَّفَاحُ

لَجَدِيرُونَ بِالْوَفَاءِ إِذَا قَا  
لَ أَخُو النَّجْدَةِ السَّلَاحُ السَّلَاحُ  
وقال الفراء في قوله تعالى: {تَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} (الشمس: 13)، نصب  
الناقة على التحذير، وكل تحذير فهو نصب، ولو رفع على إضمار هذه لجاز فإن  
العرب قد ترفع ما فيه معني التحذير اهـ.  
خاتمة: قال في التسهيل: ألحق بالتحذير والإغراء في التزام إضمار الناصب  
مثل وشبهه نحو كليهما وتمراً. وامراً ونفسه. والكلاب على البقر. وأحشفا  
وسوء كيله. ومن أنت زيداً. وكل شيء ولا هذا. ولا شتيمة حر. وهذا ولا  
زعماتك. وإن تات فأهل الليل وأهل النهار. ومرحبا وأهلاً وسهلاً. وعذيرك  
وديار الأحاب: بإضمار أعطني، ودع، وأرسل، وأتبع، وتذكر، واصنع، ولا ترتكب،  
ولا أنوهم، وتجد، وأصبت، وأتيت، ووطئت، واحضر، واذكر. ثم قال: وربما قيل  
كلاهما وتمراً. وكل شيء ولا شتيمة حر. ومن أنت زيد، أي كلاهما لي. وزدني،  
وكل شيء أمم ولا ترتكب. ومن أنت كلامك زيد أو ذكرك. والله أعلم.

## أسماء الأفعال والأصوات

(مَا تَابَ عَن فِعْلٍ) فِي الْعَمَلِ وَلَمْ يَتَأَثَّرَ بِالْعَوَامِلِ وَلَمْ يَكُنْ فَضْلَةً (كَسَّتَانَ وَصَهْ  
هُوَ اسْمٌ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهْ وَمَهْ) فَمَا نَابَ عَن فِعْلٍ جِنْسٍ يَشْمَلُ اسْمَ الْفِعْلِ وَغَيْرَهُ  
مِمَّا يَنْبَغُ عَنِ الْفِعْلِ، وَالْقَيْدُ الْأَوَّلُ — وَهُوَ لَمْ يَتَأَثَّرَ بِالْعَوَامِلِ — فَصَلَّ يَخْرُجُ  
الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِالْفِعْلِ وَاسْمِ الْفَاعِلِ وَنَحْوَهُمَا. وَالْقَيْدُ الثَّانِي —  
وَهُوَ لَمْ يَكُنْ فَضْلَةً — لِإِخْرَاجِ الْحُرُوفِ: فَقَدْ بَانَ لَكَ أَنَّ قَوْلَهُ كَسَّتَانَ تَتَمِيمٌ  
لِلْحَدِّ: فَشَتَانُ يَنْبَغُ عَنِ افْتِرَاقِ، وَصَهْ يَنْبَغُ عَنِ اسْكُتِ، وَأَوْهْ عَنِ اتَّوَجَّعَ، وَمَهْ  
عَنِ انْكَفَفَ، وَكُلُّهَا لَا تَتَأَثَّرُ بِالْعَوَامِلِ وَليست فضلات لاستقلالها.

تنبيهان: الأوّل كون هذه الألفاظ أسماء حقيقة هو الصحيح الذي عليه جمهور  
البصريين. وقال بعض البصريين إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب  
الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل  
لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة. وقيل مدلولها المصادر. وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ودونك زيدا، وما عداه فعل كنزال وصة. وقيل هي قسم برأسه يسمى خالفة الفعل. الثاني ذهب كثير من النحويين منهم الأخفش إلى أن أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب، وهو مذهب المصنف، ونسبه بعضهم إلى الجمهور، وذهب المازني ومن وافقه إلى أنها في موضع نصب بمضمر، ونقل عن سيبويه وعن الفارسي القولان. وذهب بعض النحاة إلى أنها في موضع رفع بالابتداء وأغناها مرفوعها عن الخبر كما أغنى في نحو أقائم الزيدان (وَمَا بِمَعْنَى أَفْعَلٍ كَأَمِينَ كَثُرَ) ما موصول مبتدأ وما بعده صلته وكثر خبره: أي ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير، من ذلك أمين بمعنى استجب، وصه بمعنى اسكت، ومه بمعنى انكف، وتيد وتيدخ بمعنى أمهل، وهيت وهيا بمعنى أسرع، وويها بمعنى أغر، وإيه بمعنى امض في حديثك، وحيهل بمعنى أنت أو أقبل أو عجل، ومنه باب نزال وقد مر أنه مقيس من الثلاثي، وأن قرقر بمعنى قرقر وعرعار بمعنى عرعر شاذ.

تنبيه: في آمين لغتان: أمين بالقصر على وزن فعيل، وآمين بالمد على وزن فاعيل، وكلتاهما مسموعة، فمن الأولى قوله:

975 — تَبَاعَدَ مِنِّي فَطَحَلُ وَأَبْنُ أُمَّهِ  
أَمِينَ قَرَادَ اللَّهُ مَا بَيْنَنَا بَعْدًا

ومن الثانية قوله:  
976 — وَبَرَحُمُ اللَّهُ عَبْدًا قَالَ آمِينًا

وعلى هذه اللغة فقل إنه عجمي معرب لأنه ليس في كلام العرب فاعيل، وقيل أصله أمين بالقصر فأشبع فتحة الهمزة فتولدت الألف كما في قوله:

977 — أَقُولُ إِذْ حَرَّتْ عَلَيَّ الْكَلْكَالُ

قال ابن إياز: وهذا أولي (وَعَيْرُهُ كَوِي وَهِيَهَات تَرُّ) أي غير ما هو من هذه الأسماء بمعنى فعل الأمر قل، وذلك ما هو بمعنى الماضي كشتان بمعنى افترق وهيئات بمعنى بعد، وما هو بمعنى المضارع كأوّه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتصجر، ووا ووي وواها بمعنى أعجب، كقوله تعالى: {ويكأنه لايفلح الكافرون}: أي أعجب لعدم فلاح الكافرين وقول الشاعر:

978 — وَآبَايَ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْتَبُ

وقول الآخر:

979 — وَآهًا لِسَلَمَى ثُمَّ وَآهًا وَآهًا

تنبيهان: الأول تلحق وي كاف الخطاب كقوله:

980 — وَلَقَدْ سَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سَفْمَهَا

قِيلُ الْقَوَارِسِ وَبِكَ عَنَتَرِ أَقْدِمِ

قيل والآية المذكورة وقوله تعالى: {وَيَكُنَّ اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ}

(القصص: 82) من ذلك. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أن الأصل ويليك فحذفت اللام لكثرة الاستعمال وفتح أن بفعل مضمر كأنه قال ويليك اعلم أن. وقال قطرب: قبلها لام مضمر والتقدير ويليك لأن والصحيح الأول. قال سيبويه سألت الخليل عن الآيتين فزعم أنها وي مفصولة من كان، وبدل على ما قاله

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قول الشاعر:  
981 — وَي كَانْ مَنْ يَكُنْ لَهُ تَشَبُّ يُحْ  
— بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

الثاني ما ذكره في هيهات هو المشهور. وذهب أبو إسحق إلى أنها اسم بمعنى البعد وأنها في موضع رفع في قوله تعالى: {هيهات هيهات لما توعدون} (المؤمنون: 36)، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن وبني لإبهامه، وتأويله عنده في البعد، ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء، وبكسرهما تميم ويقفون بالتاء، وبعضهم يضمها، وإذا ضمت فمذهب أبي علي أنها تكتب بالتاء ومذهب ابن جني أنها تكتب بالهاء. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاه وأيهاه وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته، وكل واحدة منونة وغير منونة فتلك ست وثلاثون. وحكى غيره هياك وأيهاك، وأيهاء وإيهاه وهيهاء وهيهاه اهـ. (وَالفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلِيًّا وَهَكَذَا دُونُكَ مَعَ إِلِيًّا) الفعل مبتدأ ومن أسمائه عليك جملة اسمية في موضع الخبر. ودونك أيضاً مبتدأ خبره هكذا. يعني أن اسم الفعل على ضربين: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك كشتان وصه، والثاني ما نقل عن غيره وهو نوعان: الأول منقول عن ظرف أو جار ومجرور نحو عليك بمعنى الزم ومنه عليكم أنفسكم أي الزموا شأن أنفسكم، ودونك زيدا بمعنى خذ ومكانك بمعنى اثبت، وأمامك بمعنى تقدّم، ووراءك بمعنى تأخر، وإليك بمعنى تنح.

تنبيهات: الأول قال في شرح الكافية: ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أي فإنه لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس علي ما سمع ما لم يسمع. الثاني قال فيه أيضاً: لا يستعمل هذا النوع أيضاً إلا متصلاً بضمير المخاطب. وشذ قولهم عليه رجلاً بمعنى ليلزم، وعليّ الشيء بمعنى أولنيه، وإلي بمعنى أنتحي. وكلامه في التسهيل يقتضي أن ذلك غير شاذ. الثالث قال فيه أيضاً: اختلف في الضمير المتصل بهذه الكلمات فموضعه رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وجر عند البصريين وهو الصحيح، لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء: عليّ عبد الله زيدا بجر عبد الله، فتبين أن الضمير مجرور الموضع لا مرفوعه ولا منصوبه، ومع ذلك فمع كل واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعلية، فلك في التوكيد أن تقول: عليكم كلكم زيدا بالجر توكيداً للموجود المجرور، وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع. والنوع الثاني منقول من مصدر وهو على قسمين: مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله، وإلى هذا النوع بقسميه الإشارة بقوله (كَذَا رُوِيَ بِلَه تَأْصِيْبِيْن) أي ناصبين ما بعدهما نحو رويد زيدا وبله عمراً. فأما رويد زيدا فأصله أرويد زيدا أرواداً بمعنى أمهله إمهالاً، ثم صغروا الأرواد تصغير الترخيم وأقاموه مقام فعله واستعملوه تارة مضافاً إلى مفعوله فقالوا: رويد زيد، وتارة منوناً ناصباً للمفعول فقالوا: رويداً زيدا. ثم إنهم نقلوه وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا. ومنه قوله:

982 — رُوِيَ عَلِيًّا جِدْ مَاثِدِي أُمَّهُمْ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إِنِّيَا وَلَكِنْ بَعْضُهُمْ مُتَّبِئِينَ  
أنشده سيويوه. والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مبنياً. والدليل على بنائه عدم تنوينه. وأما بله فهو في الأصل مصدر فعل مهمل مرادف لدع واترك، ف قيل فيه بله زيد بالإضافة إلى مفعوله كما يقال ترك زيد، ثم قيل بله زيدا ينصب المفعول وبناء بله على أنه اسم فعل. ومنه قوله:

983 — بَلَّةَ الْأَكْفِ كَأَنَّهَا لَمْ تُخْلَقْ

ينصب الأكف. وأشار إلى استعمالهما الأصلي بقوله: (وَيَعْمَلَانِ الْحَفْصَ مَصْدَرَيْنِ) أي معربين بالنصب دالين على الطلب أيضاً، لكن لا على أنهما اسما فعل، بل على أن كلا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو رويد زيد وبله عمرو: أي إمهال زيد وترك عمرو، وقد روي قوله بله الأكف بالجر على الإضافة فرويد مضاف إلى المفعول كما مر، وإلى الفاعل نحو رويد زيد عمراً. وأما بله فإضافتها إلى المفعول كما مر. وقال أبو علي إلى الفاعل. ويجوز فيها حينئذ القلب، نحو بهل زيد، رواه أبو زيد، ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، نحو رويداً زيدا وبلها عمراً، ومنع المبرّد النصب برويد لكونه مصغراً.

تنبيهات: الأول الضمير في يعملان عائد على رويد وبله في اللفظ لا في المعنى، فإن رويد وبله إذا كانا اسمي فعل غير رويد وبله المصدرين في المعنى. الثاني: إذا قلت رويدك وبله الفتى احتمل أن يكونا اسمي فعل ففتحتهما فتحة بناء، والكاف من رويدك حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب، مثلها في ذلك، وأن يكونا مصدرين ففتحتهما فتحة إعراب وحينئذ فالكاف في رويدك تحتل الوجهين: أن تكون فاعلاً وأن تكون مفعولاً. الثالث: تخرج رويد وبله عن الطلب: فاما بله فتكون اسماً بمعنى كيف فيكون ما بعدها مرفوعاً، وقد روي بله الأكف بالرفع أيضاً، وممن أجاز ذلك قطرب وأبو الحسن، وأنكر أبو علي الرفع بعدها. وفي الحديث يقول الله تبارك وتعالى أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بله ما أطلعت عليه، فوقعت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني المذكورة، وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر، وبهذا يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء وهو مذهب لبعض الكوفيين. وأما رويد فتكون حالاً نحو ساروا رويداً ف قيل هو حال من الفاعل أي مرودين. وقيل من ضمير المصدر المحذوف أي ساروه أي السير رويداً. وتكون نعناً لمصدر إما مذكور نحو ساروا سيراً رويداً أو محذوف نحو ساروا رويداً أي سيراً رويداً (وَمَا لِمَا تُؤْبِئُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا) ما مبتدأ موصول صلته لما. وما من لما موصول أيضاً صلته تنوب، وعنه ومن عمل متعلقان بتنوب، ولها خبر المبتدأ، والعائد على ما الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي هو متعلق اللام من لما والعائد على ما الثانية الهاء من عنه يعني أن العمل الذي استقر للأفعال التي نابت عنها هذه الأسماء مستقر لها أي لهذه الأسماء، فترفع الفاعل ظاهراً في نحو هيهات نجد وشتان زيد وعمرو، لأنك تقول بعدت نجد وافترق زيد وعمرو. ومضمراً في نجر نزال. وينصب منها المفعول ما ناب عن متعدّ نحو دراك زيداً، لأنك تقول أدرك زيداً،

ويتعدى منها بحرف من حروف الجر ما هو بمعنى ما يتعدى بذلك الحرف، ومن ثم عدى حيهل بنفسه لما ناب عن ائت في نحو حيهل الثريد. وبالباء لما ناب عن عجل في نحو إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر: أي فعجلوا بذكر عمر. وبعلي لما ناب عن أقبل في نحو حيهل على كذا.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل: وحكمها يعني أسماء الأفعال غالباً في التعدي وال لزوم حكم الأفعال، واحترز بقوله غالباً عن أمين فإنها نابت عن متعد ولم يحفظ لها مفعول. الثاني: مذهب الناظم جواز أعمال اسم الفعل مضمراً قال في شرح الكافية: إن إضمار اسم الفعل مقدماً لدلالة متأخر عليه جائز عند سيبويه. الثالث قال في التسهيل: ولا علامة للمضمر المرتفع بها يعني بأسماء الأفعال، ثم قال وبروزه مع شبهها في عدم التصرف دليل على فعليته يعني كما في هات وتعال فإن بعض النحويين غلط فعدهما من أسماء الأفعال وليسا منها بل هما فعلان غير متصرفين لوجوب اتصال ضمير الرفع البارز بهما كقولك للأنثى هاتي وتعال، وللأثنين والاثنتين هاتيا وتعاليا، وللجماعتين هاتوا وتعالوا وهاتين وتعالين، وهكذا حكم هلم عند بني تميم فإنهم يقولون: هلم هلمي هلما هلموا هلممن، فهي عندهم فعل لا اسم فعل، وبدل على ذلك أنهم يؤكدونها بالنون نحو هلمن. قال سيبويه: وقد تدخل الخفيفة والثقيلة يعني على هلم، قال لأنها عندهم بمنزلة رد وردا وردى وردوا وارردن، وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له هلم فقال لا أهلم. وأما أهل الحجاز فيقولون هلم في الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال. وقال الله تعالى: {قل هلم شهداءكم} (الأنعام: 150) {والقائلين لإخوانهم هلم إلبنا} (الأحزاب: 18)، وهي عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتي عندهم بمعنى أقبل (وَأَخَّرْ مَا لِيذِي) (الاسماء) (فِيهِ الْعَمَل) وجوباً فلا يجوز زيداً دراك خلافاً للكسائي. قال الناظم: ولا حجة له في قول الراجز:

984 — يَأْتِيهَا الْمَآئِحُ دَلْوِي دُونِكَا

إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

لصحة تقدير دلوي مبتدأ أو مفعولاً بدونك مضمراً. ثم ذكر ما تقدم عن سيبويه ويأتي هذا التأويل الثاني في قوله تعالى: {كتاب الله عليكم} (النساء: 24).

تنبيهات: الأول ادعى الناظم وولده أنه لم يخالف في هذه المسألة سوى الكسائي، ونقل بعضهم ذلك عن الكوفيين. الثاني: توهم المكودي أن لذي اسم موصول فقال: والظاهر أن ما في قوله ما لذي فيه العمل زائدة لا يجوز أن تكون موصولة، لأن لذي بعدها موصولة. وليس كذلك بل ما موصولة، ولذي جار ومجرور في موضع رفع خبر مقدم، والعمل مبتدأ مؤخر، والجملة صلة ما. الثالث: ليس في قوله العمل مع قوله عمل إبطاء لأن أحدهما نكرة والآخر معرفة، وقد وقع ذلك للناظم في مواضع من هذا الكتاب (وَأَحْكُمُ بِتَّكْبِيرِ الذِّي يُتَوَّنُ مِنْهَا) أي من أسماء الأفعال (وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ) أي سوى المنون (بَيِّنُ) قال

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الناظم في شرح الكافية: لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتنكير، فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين، وعلامة تنكير النكرة منها استعماله منوَّناً. ولما كان من الأسماء المحضة ما يلزم التعريف كالمضمرات وأسماء الإشارات وما يلزم التنكير كأحد وعريب وديار، وما يعرف وقتاً وينكر وقتاً كرجل وفريس جعلوا هذه الأسماء كذلك فالزموا بعضاً التعريف كنزال وبله وأمين، وألزموا بعضاً التنكير كواها ووبها، واستعملوا بعضاً بوجهين فنوَّن مقصوداً تنكيره وجرّد مقصوداً تعريفه كصه واه واف واف انتهى.

تنبيه: ما ذكره الناظم هو المشهور. وذهب قوم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف ما نوَّن منها وما لم ينوَّن تعريف علم الجنس (وَمَا بِهِ حُوطِبَ مَا لَا يَعْقَلُ مِنْ مُشْبِهِ اسْمِ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ. كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ) أي أسماء الأصوات ما وضع لخطاب ما لا يعقل، أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين، أو لحكاية الأصوات كذا في شرح الكافية. فالنوع الأوَّل إما زجر كهلا للخيل. ومنه قوله:  
وَأَيُّ جَوَادٍ لَا يُقَالُ لَهُ هَلَا  
وعدس للبلغ ومنه قوله:  
985 — عَدَسٌ مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ

وكخ للطفل. وفي الحديث: «كخ كخ فإنها من الصدقة» وهيد وهاد وده وجه وعاه وعيه للإبل وعاج وهيج وحل للناقة. واس وهس وهج وقاع للغنم. وهجا وهج للكلب. وسع للضان. ووح للبقرة. وعز وعيز للعنز. وحر للحمار. وجاه للسبع. وإما دعاء كأو للفرس. ودوه للربيع. وعوه للجهش. وبس للغنم. وجوت وجيء للإبل الموردة. وتؤوتا للتيس المنزي. ونخ مخففاً ومشدداً للبعير المناخ. وهدع لصغار الإبل المسكنة. وسأ وتشؤ للحمار الموردة. ودج للدجاج. وقوس للكلب والنوع الثاني كغاق للغراب. وماء بالإمالة للظبية. وشيب لشرب الإبل. وعيط للمتلاعبين. وطبخ للضاحك. وطاق للضرب. وطق لوقع الحجارة. وقب لوقع السيف. وخاق باق للنكاح. وقاش ماش للقماش.

تنبيه: قوله من مشبه اسم الفعل كذا عبر به أيضاً في الكافية، ولم يذكر في شرحها ما احترز به عنه، قال ابن هشام في التوضيح: وهو احتراز من نحو قوله:

986 — يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالَسَّنَدِ

وقوله:

987 — أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ إِلَّا أَنْجَلِي

(وَالرَّمِ يَنَا النَّوَعِينَ فَهَوَ قَدْ وَجَبَ) يحتمل أن يريد بالنوعين أسماء الأفعال والأصوات وهو ما صرح به في شرح الكافية. ويحتمل أن يريد نوعي الأصوات وهو أولى لأنه قد تقدّم الكلام على أسماء الأفعال في أوَّل الكتاب. وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في أنها لا عاملة ولا معمولة فهي أحق

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بالبناء من أسماء الأفعال.  
تنبيه: هذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال فهي من قبيل المفردات، وأسماء الأفعال من قبيل المركبات.  
خاتمة: قد يعرب بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله:  
988 — قَدْ أَقْبَلْتُ عَرَّةً مِنْ عِرَاقِهَا  
مُلْصِقَةَ السَّرْحِ بِحَاقٍ بَاقِهَا  
أي بفرجها وقوله:  
989 — إِذْ لِمَنِّي مِثْلُ جَنَاحِ عَاقٍ  
أي غراب. ومنه قول ذي الرمة:  
990 — تَدَاعَيْنِ بِاسْمِ الشَّيْبِ فِي مُتَلَّمٍ  
جَوَانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وَسِيْلَامٍ  
وقوله أيضاً:  
991 — لَا يُنْعِشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا يُحَوِّثُهُ  
دَاعٍ يُتَادِيهِ بِاسْمِ الْمَاءِ مَبْعُومٍ  
فالشيب صوت شرب الإبل. والماء صوت الطيبة كما مرَّ اهـ والله أعلم.

### نونا التوكيد

(لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُوبَيْنِ هُمَا) الثقبلة والخفيفة (كَنُوبِيٍّ اذْهَبَنَّ وَاقْصِدْنُهُمَا) وقد اجتمعاً في قوله تعالى: {لَيْسَجَنَّ وَلَيْكُونَا} (يوسف: 32) وقد تقدم أول الكتاب أن قوله:  
992 — أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا  
صُرُورَةٌ.  
تنبيه: ذهب البصريون إلى أن كلاً منهما أصل لتخالف بعض أحكامهما. وذهب الكوفيون إلى أن الخفيفة فرع الثقيلة. وقيل بالعكس. وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من الخفيفة (يؤكدانِ افعَل) أي فعل الأمر مطلقاً نحو اضربن زيدا، ومثله الدعاء كقوله:  
فأنزلن سكينه علينا  
(وَيَفْعَل) أي المضارع بالشرط الآتي ذكره ولا يؤكدان الماضي مطلقاً. وأما قوله:

993 — دَامَنَّ سَعْدُكَ إِنْ رَجِمْتَ مُنِيَّمَا  
فضرورة شاذة سهلها كونه بمعنى الاستقبال. وإنما يؤكد بهما المضارع حال كونه (أَتِيَا دَا طَلَبَ) بأن يأتي أمراً نحو ليقومن زيد، أو نهياً نحو: {ولا تحسبن الله غافلاً} (إبراهيم: 42)، أو عرضاً نحو ألا تنزلن عندنا، أو تحضيضاً كقوله:  
994 — هَلَّا تَمُنُّنَ بِوَعْدِ عَيْرٍ مُخْلِقَةٍ  
كَمَا عَهْدَتِكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ  
أو تمنياً كقوله:  
995 — قَلِيَّتْكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرِيْنِي  
لِكِي تَعْلَمِي أَنِّي امْرُؤُ بِيكِ هَائِمٌ  
أو استفهاماً كقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

996 — وَهَلْ يَمْتَعَنِي إِزْتِيَادِي الْبِلَا  
دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي

وقوله:

997 — أَقْبَعَدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلاً

وقوله:

998 — فَأَقْبِلْ عَلَيَّ رَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَحِثْ  
مَسَاعِينَا حَتَّى تَرَى كَيْفَ تَفْعَلَا

أو دعاء كقوله:

999 — لَا يَبْعُدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو

سُمُّ الْعَدَاةِ وَآفَةُ الْجُرِّ

لِنَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ

وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرِّ

(أو) أتيا (شَرْطاً إِمَّا تَالِيًا) إما في موضع النصب مفعول به لتاليا، أي شرطاً  
تابعاً أن الشرطية المؤكدة بما، نحو، وإما تخافنَّ، وإما تذهبنَّ، وإما ترينَّ،  
واحترز من الواقع شرطاً بغير إما. فإن توكيده قليل كما سيأتي (أو) أتيا (مُتَّبِعاً  
في) جواب (قَسَمَ مُسْتَقْبَلًا) غير مفصول من لامة بفاصل نحو: {تالله لأكيدن  
أصناكم} (الأنبياء: 57). وقوله:

1000 — فَمَنْ يَكُ لَمْ يَنْأَرْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

فَأَيُّ وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَانَّارَا

ولا يجوز توكيده بهما إن كان منفيًا نحو: {تالله تفتؤ تذكر يوسف} (يوسف:  
85) إذ التقدير لا تفتؤ. وأما قوله:

1001 — تَاللهِ لَا يُحْمَدَنَّ المرءُ مُجْتَبِيًا

فَعَلَ الْكِرَامِ وَلَوْ قَاقَ الْوَرَى حَسَبًا فَشَادَ أَوْ ضَرُورَةً، أَوْ كَانَ حَالًا كَقِرَاءَةِ ابْنِ  
كثير: لأقسم بيوم القيامة. وقوله:

1002 — يَمِينَا لِأَبْعُضِ كُلِّ امْرِيءٍ

بُرْخَرَفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ وَقَوْلُهُ:

1003 — لَيْنُ تَكُ قَدْ صَاقَتْ عَلَيْكُمْ بِيُوتِكُمْ

لَيْعَلُمُ رَبِّي أَنْ بَيْتِي وَاسِعٌ أَوْ كَانَ مَفْصُولًا مِنَ اللامِ مِثْلُ: {ولئن متم أو قتلتم  
إلى الله تحشرون} (آل عمران: 158)، ونحو: {ولسوف يعطيك ربك  
فترضى} (الضحى: 5).

تنبيهان: الأوّل التوكيد في هذا النوع واجب بالشروط المذكورة كما نص عليه  
في التسهيل وهو مذهب البصريين، فلا بدّ عندهم من اللام والنون فإن خلا  
منهما قدر قبل حرف النفي، فإذا قلت والله يقوم زيد كان المعنى نفي القيام  
عنه، وأجاز الكوفيون تعاقبهما، وقد ورد في الشعر، وحكى سيبويه: والله  
لأضربه. وأما التوكيد بعد الطلب فليس بواجب اتفاقاً. واختلفوا فيه بعد أما:  
فمذهب سيبويه أنه ليس بلازم ولكنه أحسن ولهذا لم يقع في القرآن إلا كذلك،  
وإليه ذهب الفارسي وأكثر المتأخرين وهو الصحيح، وقد كثر في الشعر مجيئه  
غير مؤكد، من ذلك قوله:

1004 — يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فَمَا التَّخْلِي عَنِ الْخِلَانِ مِنْ شِيَمِي  
وقوله:

1005 — فَايَمَّا تَرِينِي وَوَلِي لِمَّةُ  
قَانَ الحَوَادِثِ أَوْدَى بِهَا

وقوله:

1006 — فَايَمَّا تَرِينِي كَايْتَةَ الرَّمْلِ صَاحِبِيَا  
عَلَى رِقَّةٍ أَحْفَى وَلَا أَتَعَلُّ

وذهب المبرد والزجاج إلى لزوم النون بعد إما، وزعما أن حذفها ضرورة. الثاني: منع البصريون نحو والله ليفعل زيد الآن، استغناء عنه بالجملة الاسمية المصدرية بالمؤكد كقولك: والله إن زيدا ليفعل الآن، وأجازوه الكوفيون. ويشهد لهم ما تقدم من قراءة ابن كثير لأقسام، والبيتين اهـ (وَقَلِّ) التوكيد (بَعْدَ مَا) الزائدة التي لم تسبق بان، من ذلك قولهم: بعين ما أريتك. وبجهد ما تبلغن، وحيثما تكونن أتك، ومتى ما تقعدن أقعد. وقوله:

1007 — إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ  
وَمِنْ عَصَةِ مَا يَبْتَسُّ سَكِيرُهَا  
وقوله:

1008 — قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدَنَّكَ وَارْتُ

تنبيهان: الأول مراد الناظم أن التوكيد بعد ما المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقاً، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده. وإنما كان كثيراً من قبل أن ما لما لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم لام القسم فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام. نص على ذلك سيبويه كما حكاه في شرح الكافية. الثاني كلامه يشمل ما الواقعة بعد رب، وصرح في الكافية بأن التوكيد بعدها شاذ، وعلل ذلك بأن الفعل بعدها ماضي المعنى، ونص بعضهم على أن إلحاق النون بعدها ضرورة، وظاهر كلامه في التسهيل أنه لا يختص بالضرورة وهو ما يشعر به كلام سيبويه فإنه حكى ربما يقولن ذلك. ومنه قوله:

1009 — رُبَّمَا أَوْقَيْتُ فِي عِلْمٍ  
تَرْفَعُنْ تَوْبِي شِمَالَاتُ

اهـ. (وَلَمْ) أي وقل التوكيد بعد لم كقوله:

1010 — يَخْسِيهِ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا  
شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا

تنبيه: نص سيبويه على أنه ضرورة لأن الفعل بعدها ماضي المعنى كالواقع بعد ربما. قال في شرح الكافية: وهو بعد ربما أحسن (وَبَعْدَ لَا) أي وقل التوكيد بعد لا النافية. قال في شرح الكافية وقد يؤكد بإحدى النونين المضارع المنفي بلا تشبيهاً بالنهي كقوله تعالى: {واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة} (الأنفال: 25) وقد زعم قوم أن هذا نهى وليس بصحيح. ومثله قول الشاعر:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1011 — فَلَا الْجَارُ الدُّبِّيَا بِهَا تُلْحِيَّتَهَا

وَلَا الصِّبْفُ فِيهَا إِنْ أُنَاحَ مَحْوَلٌ

إلا أن توكيد تصيبن أحسن لاتصاله بلا فهو بذلك أشبه بالنهي كقوله تعالى: {لا يفتنكم الشيطان} (الأعراف: 27)، بخلاف قول الشاعر فإنه غير متصل بلا فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت لا توكيده وإن كانت منفصلة فتوكيد تصيبن لاتصاله أحق وأولى. هذا كلامه بحروفه.  
تنبيهان: ما اختاره الناظم هو ما اختاره ابن جني. والجمهور على المنع. ولهم في الآية تأويلات: ف قيل لا ناهية والجملة محكية بقول محذوف هو صفة فتنة فتكون نظير:

1012 — جَاءُوا بِمَدْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الدُّبِّيَّ قَطُّ

وقيل لا ناهية، وتم الكلام عند قوله فتنة، ثم ابتداء نهي الظلمة عن التعرض للظلم فتصيبهم الفتنة خاصة فأخرج النهي عن إسناده للفتنة فهو نهى محوّل، كما قالوا لا أرينك ههنا، وهذا تخريج الزجاج والمبرد والفراء. وقال الأخفش الصغير: لا تصيبن هو على معنى الدعاء. وقيل جواب قسم والجملة موجبة والأصل لتصيبن كقراءة ابن مسعود وغيره، ثم أشبعت اللام وهو ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر. وقيل جواب قسم ولا نافية ودخلت النون تشبيهاً بالموجب كما دخلت في قوله:

1013 — تَاللَّهِ لَا يُحْمَدَنَّ الْمَرْءُ مُجْتَبِيًّا

فَعَلَّ الْكِرَامَ.....

وقال الفراء: الجملة جواب الأمر نحو قولك انزل عن الدابة لا تطرحنك، ولا نافية ومن منع النون بعد لا النافية منع أنزل عن الدابة لا تطرحنك. الثاني إذا قلنا بما راه الناظم فهل يطرد التوكيد بعد لا كلامه يشعر بالاطراد مطلقاً، لكن نص غيره على أنه بعد المفصولة ضرورة (وَعَيْرَ إِمَّا مِنْ طَوَالِبِ الْجَرَا) أي وقل بعد غير إما الشرطية من طوالب الجزاء، وذلك يشمل إن المجردة عن ما وغيرها، ويشمل الشرط والجزاء. فمن توكيد الشرط بعد غير إما قوله:

1014 — مَنْ يُتَّقَعْنَ مِنْهُمْ قَلِيْسَ بَابِ

ومن توكيد الجزاء قوله:

1015 — فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارُهُ تُعْطِكُمْ

وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَارُهُ تَمْتَعَا

وقوله:

1016 — تَبْتُمُّ تَبَاتِ الْخَيْرَانِي فِي الْوَعَى

حَدِيثًا مَتَى مَا يَأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا

تنبيهان: الأول مقتضى كلامه أن ذلك جائز في الاختيار وبه صرح في التسهيل فقال: وقد تلحق جواب الشرط اختياراً، وذهب غيره إلى أن دخولها في غير شرط إما وجواب الشرط مطلقاً ضرورة. الثاني جاء توكيد المضارع في غير ما ذكر وهو في غاية الندرة ولذلك لم يتعرض له، ومنه قوله:

1017 — لَيْتَ شِعْرِي وَأَشْعَرَنِّي إِذَا مَا

قَرَّبْتُهَا مَنْشُورَةً وَدُعَيْتُ

وأشد من هذا توكيد أفعال في التعجب كقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

1018 — وَمُسْتَبَدِّلٍ مِنْ بَعْدِ عَصَبِي صَرِيْمَةً  
فَأَخْرَبَهُ مِنْ طَوْلِ قَفَرٍ وَأَخْرَبَا  
وهذا من تشبيه لفظ بلفظ وإن اختلفا معنى. وأشد من هذا قوله:  
أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا

(وَأَخْرَبَ الْمُؤَكَّدِ افْتِخَ) لما عرفت أول الكتاب أنه تركب معها تركيب خمسة عشر، ولا فرق بين أن يكون صحيحاً (كَابْرَرَا) إذ أصله ابرزن بالنون الخفيفة فأبدلت ألفاً في الوقف كما سيأتي، واضربن، أو معتلاً نحو اخشين وارمين واغزون: أمراً كما مثل، أو مضارعاً نحو هل تبرزن وهل ترمين. هذه لغة جميع العرب سوى فزارة فإنها تحذف آخر الفعل إذا كان ياء تلي كسرة، نحو ترمين فتقول هل ترمين يا زيد، ومنه قوله:  
1019 — وَلَا تُقَاسِنَنَّ بَعْدِي الهمَّ وَالْجَرَاعَا

هذا إذا كان الفعل مسنداً لغير الألف والواو والياء، فإن كان مسنداً إليهن فحكمه ما أشار إليه بقوله (وَأَشْكُلُهُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ يَمَّا جَانَسَ) أي بما جانس ذلك المضممر (مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عُلِمَا) فيجانس الألف الفتح والواو الضم والياء الكسر (وَالْمُضْمَرِ) المسند إليه الفعل (أَخَذِقْنَهُ) لأجل التقاء الساكنين مبقياً حركته دالة عليه (إِلَّا الْأَلْفُ) أبقها لخفتها: تقول يا قوم هل تضربن بضم الباء. ويا هند هل تضربن بكسرهما، فأصل يا قوم هل تضربن هل تضربون فحذفت نون الرفع لكثرة الأمثال فصار تضربون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين. وأصل يا هند هل تضربن هل تضربين، فعل به ما ذكر. وتقول يا زيدان هل تضربان، فأصل تضربان تضربانين فحذفت نون الرفع لما ذكر، ولم تحذف الألف لخفتها ولئلا يلتبس بفعل الواحد، ولم تحرك لأنها لا تقبل الحركة وكسرت نون التوكيد بعدها ليشبهها بنون التثنية في زيادتها آخر الألف. هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً، فإن كان معتلاً نظرت إن كان بالواو والياء فكالصحيح: تقول يا قوم هل تغزن وهل ترمين بضم ما قبل النون، ويا هند هل تغزن وهل ترمين بكسره، فتحذف مع نون الرفع الواو والياء. وتقول هل تغزوان وترميان فتبقى الألف. فإن قلت ليس هذا كالصحيح لأنه حذف آخره وجعلت الحركة المجانسة على ما قبل الآخر بخلاف الصحيح. قلت حذف آخره إنما هو لإسناده إلى الواو والياء لا لتوكيده فهو مساو للصحيح في التغيير الناشئ عن التوكيد، ولذلك لم يتعرض له الناظم. وإن كان بالألف فليس كالصحيح فيما ذكر، بل له حكم آخر أشار إليه بقوله: (وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلْفٌ فَاجْعَلْهُ) أي الألف (مِنْهُ) أي من الفعل (رَافِعاً) حال من الفعل أي حال كون الفعل رافعاً (غَيْرِ الْيَا وَالْوَاوِ) أي بان رفع الألف أو النون أو ضميراً مستتراً أو اسماً ظاهراً (يَاءً) مفعول ثانٍ لا جعل: أي اجعل الألف حينئذ ياء نحو هل تخشيان وترضيان يا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

زيدان، وهل تخشيان وترضيان يا نسوة، ويا زيد هل تخشين وترضين، وهل يخشين ويرضين زيد، والأمر في ذلك كالمضارع (كَاسَعَيْنَّ سَعِيًّا) يا زيد وكذا بقية الأمثلة.

تنبيه: إنما وجب جعل الألف ياء لأن كلامه في الفعل المؤكد بالنون وهو المضارع والأمر، ولا تكون الألف فيهما إلا منقلبة عن ياء غير مبدلة كيسعى، أو مبدلة من ياء والياء منقلبة عن واو كيرضى لأنها من الرضوان (وَاحْذِفْهُ) أي الألف (مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ) أي الياء والواو وتبقى الفتحة قبلهما دليلاً عليه. (وَفِي وَاوٍ وَبَا شَكْلٍ مُجَانِسٍ فُفِي) أي تبع. يعني أن الواو بعد حذف الألف تضم والياء تكسر. وإنما احتيج إلى تحريكهما ولم يحذف لأن قبلهما حركة غير مجانسة أعني فتحة الألف المحذوفة، فلو حذف ما يبق ما يدل عليهما (تَحُو أَحْسَيْنُ يَا هِنْدُ) وهل ترضين يا هند (بِالْكَسْرِ وَبَا قَوْمُ أَحْسُونُ) وهل ترضون (وَاصْمُمُ) الواو (وَقِسْ) على ذلك (مُسَوِّيًّا).

تنبيهان: الأول أجاز الكوفيون حذف الياء المفتوح ما قبلها نحو اخشين يا هند، فتقول اخشن. وحكى الفراء أنها لغة طيء. الثاني فرض المصنف الكلام على الضمير وحكم الألف والواو اللذين هما علامة — أي بأن أسند الفعل إلى الظاهر على لغة أكلوني البراغيث — كحكم الضمير. وهذا واضح (وَلَمْ تَقَعْ) أي النون (خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ) أي سواء كانت الألف اسماً بأن كان الفعل مسنداً إليها، أو حرفاً بأن كان الفعل مسنداً إلى ظاهر على لغة أكلوني البراغيث، أو كانت التالية لنون جماعة النساء، وفاقاً لسيبويه والبصريين سوى يونس، وخلافاً ليونس والكوفيين لأنه فيه التقاء الساكنين على غير حده (لَكِنَّ) تقع (شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا) لالتقاء الساكنين (أَلِفٌ) لأنه على حده، إذ الأول حرف لين والثاني مدغم. وبعض ما ذهب إليه يونس والكوفيون قراءة بعضهم فدمرائهم تدميراً حكاها ابن جني. ويمكن أن يكون من هذا قراءة ابن ذكوان: {ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون} (يونس: 89).

تنبيهان: الأول ذكر الناظم أن من أجاز الخفيفة بعد الألف يكسرها، وحمل على ذلك القراءتين المذكورتين. وظاهر كلام سيبويه وبه صرح الفارسي في الحجة أن يونس يبقي النون ساكنة، ونظر ذلك بقراءة نافع محياي. والثاني هل يجوز لحاق الخفيفة بعد الألف إذا كان بعدها ما تدغم فيه على مذهب البصريين نحو اضربان نعمان. قال الشيخ أبو حيان: نص بعضهم على المنع، ويمكن أن يقال يجوز، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك (وَأَلِفًا زِدْ قَبْلَهَا) أي زد قبل نون التوكيد (مُؤَكِّدًا فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِتَاتِ أَسْنِدًا) لئلا تتوالى الأمثال، فتقول هل تضربان يا نسوة بنون مشددة مكسورة، وفي جواز الخفيفة الخلاف السابق كما تقدم. ولا يجوز ترك الألف فلا تقول هل تضربن يا نسوة (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفٌ) أي تحذف النون الخفيفة وهي مرادة لأمرين: الأول أن يليها ساكن نحو اضرب الرجل تريد اضربن. ومنه قوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1020 — لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ تَرَّ  
كَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

لأنها لما لم تصلح للحركة عوملت معاملة حرف المدّ فحذفت لالتقاء الساكنين، وإذا وليها ساكن وهي بعد ألف على مذهب المجيز فقال يونس إنها تبدل همزة وتفتح فتقول: اضرباء الغلام، واضربناء الغلام. قال سيبويه وهذا لم نقله العرب، والقياس اضرب الغلام واضربن الغلام يعينحذف الألف والنون. والثاني أن يوقف عليها تالية ضمة أو كسرة، وإلى ذلك أشار بقوله (وَتَعْدَ غَيْرِ فَنَحْه إِذَا تَقَفَ) فتقول يا هؤلاء اخرجوا، وبها هذه اخرجي، تريد اخرجن واخرجن. أما إذا وقعت بعد فتحة فسيأتي (وَأَرُدُّ إِذَا جَدَفْتَهَا فِي الْوَقْفِ مَا) أي الذي (مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدْمًا) فتقول في اضربن يا قوم واضربن يا هند إذا وقفت عليهما: اضربوا واضربي برّ واو الضمير وبائه كما مر. وتقول في هل تضربن وهل تضربن إذا وقفت عليهما: هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف (وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفًا وَقَفًا) أي واقفًا، ويحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف، وذلك لشبهها بالتنوين (كَمَا تَقُولُ فِي قَفَا قَفًا) ومنه «لنيسفعا وليكونا» وقوله:

1021 — وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهُ قَاعْبُدَا

وقوله:

1022 — قَمَنْ يَكُ لَمْ يَبْأَرْضَ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ

قَائِي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لِأَنَارًا

وندر حذفها لغير ساكن ولا وقف كقوله:

1023 — اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا

وقوله:

1024 — كَمَا قِيلَ قَبْلَ الْيَوْمِ خَالِفَ تُذَكَّرَا

وحمل على ذلك قراءة من قرأ: {ألم نشرح لك صدرك} (الشرح: 1).

خاتمة: أجاز يونس للواقف إبدال الخفيفة ياء أو واوًا في نحو اخشين واخشون، فتقول: اخشي واخشوا وغيره يقول اخشى واخشوا وقد نقل عنه إبدالها واوًا بعد ضمة وياء بعد كسرة مطلقاً، وكلام سيبويه يدل على أن يونس إنما قال بذلك في المعتل فإنه قال: وأما يونس فيقول اخشوا واخشوي يزيد الواو والياء بدلاً من النون الخفيفة من أجل الضمة والكسرة، وهو ما نقله الناظم في التسهيل، وإذا وقف على المؤكد بالخفيفة بعد الألف على مذهب يونس والكوفيين أبدلت ألفاً، نص على ذلك سيبويه ومن وافقه ثم قيل: يجمع بين الألفين فيمد بمقدارهما، وقيل: بل ينبغي أن تحذف إحداهما ويقدر بقاء المبدلة من النون وحذف الأولى. وفي الغرة: إذا وقفت على اضربان على مذهب يونس زدت ألفاً عوض النون فاجتمع ألفان فهمزت الثانية فقلت اضرباء انتهى. وقياسه في اضربان اضربناء والله أعلم.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية مَا لَا يَنْصَرِفُ

قد مر في أوّل الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف. ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا) فقوله: تنوين: جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدّمت أوّل الكتاب، وقوله أتى مبيناً إلخ مخرج لما سوى المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي زائداً في التمكن: بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف.

تنبيهات: الأول ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معاً. الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة. الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب. الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف: فقيل من الصريف وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة:  
1025 — لَهُ صَرِيْفٌ صَرِيْفٌ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أي صوت صوت البكرة بالحبل، وقيل من الانصراف في جهات الحركات. 4  
وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكأنه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره أهـ. وأعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعيتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعيتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعيتان كما في الفعل، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعدّدت فرعيتيه من جهة اللفظ كأجيمال، أو من جهة المعنى كحائض وطامث، لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً. والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله:

مَا لَا يَنْصَرِفُ

قد مر في أوّل الكتاب أن الأصل في الاسم أن يكون معرباً منصرفاً، وإنما يخرج عن أصله شبهه بالفعل أو بالحرف، فإن شابه الحرف بلا معاند بني، وإن شابه الفعل بكونه فرعاً بوجه من الوجوه الآتية منع الصرف. ولما أراد بيان ما يمنع الصرف بدأ بتعريف الصرف فقال: (الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ أَمْكَنًا) فقولُه: تنوين: جنس يشمل أنواع التنوين، وقد تقدّمت أوّل الكتاب، وقوله أتى مبيناً إلخ مخرج لما سوي المعبر عنه بالصرف، والمراد بالمعنى الذي يكون به الاسم أمكن، أي زائداً في التمكن: بقاؤه على أصله أي أنه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف. تنبيهات: الأول ما ذكره الناظم من أن الصرف هو التنوين هو مذهب المحققين، وقيل الصرف هو الجرّ والتنوين معاً. الثاني تخصيص تنوين التمكين بالصرف هو المشهور، وقد يطلق الصرف على غيره من تنوين التنكير والعوض والمقابلة. الثالث يستثنى من كلامه نحو مسلمات فإنه منصرف مع أنه فاقد للتنوين المذكور إذ تنوينه للمقابلة كما تقدم أوّل الكتاب. الرابع اختلف في اشتقاق المنصرف: فقيل من الصريف وهو الصوت، لأن في آخره التنوين وهو صوت، قال النابغة:

1025 — لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفُ الْقَعْوِ بِالْمَسَدِ

أي صوت صوت البكرة بالحبل، وقيل من الانصراف في جهات الحركات. 4. وقيل من الانصراف وهو الرجوع فكانه انصرف عن شبه الفعل. وقال في شرح الكافية: سمي منصرفاً لانقياده إلى ما يصرفه عن عدم تنوين إلى تنوين، وعن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره اهـ. واعلم أن المعتبر من شبه الفعل في منع الصرف هو كون الاسم إما فيه فرعتان مختلفتان مرجع إحداهما اللفظ ومرجع الأخرى المعنى، وإما فرعية تقوم مقام الفرعتين، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر، وفرعية في المعنى وهي احتياجه إليه، لأنه يحتاج إلى فاعل والفاعل لا يكون إلا اسماً، ولا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعتان كما في الفعل، ومن ثم صرف من الأسماء ما جاء على الأصل كالمفرد الجامد النكرة كرجل وفرس، لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم، وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجيمال، أو من جهة المعنى كحائض وطامث، لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل، ولم يصرف نحو أحمد لأن فيه فرعتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهي وزن الفعل ومرجع الأخرى المعنى وهو التعريف، فلما كمل شبهه بالفعل ثقل ثقل الفعل فلم يدخله التنوين وكان في موضع الجر مفتوحاً. والعلل المانعة من الصرف تسع يجمعها قوله:

عَدْلٌ وَوَصْفٌ وَتَأْنِيثٌ وَمَعْرِفَةٌ  
وَعُجْمَةٌ ثُمَّ جَمْعٌ ثُمَّ تَرْكِيبٌ  
وَالنُّونُ زَائِدَةٌ مِنْ قَبْلِهَا أَلْفٌ  
وَوِزْنٌ فَعَلٌ وَهَذَا الْقُلُوبُ تَقْرِيبٌ

المعنوية منها: العلمية والوصفية، وباقيها لفظي، فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء: العدل كمشئى وثلاث، ووزن الفعل كأحمر، وزيادة الألف والنون كسكران، ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة: كعمر ويزيد ومروان، وأربعة أخرى وهي: العجمة كأبراهيم، والتأنيث كطلحة وزينب، والتركيب كمعد يكرب، وألف الإلحاق كأرطى، وسترى ذلك كله مفصلاً وجميع ما لا ينصرف اثنا عشر نوعاً: خمسة لا تنصرف في تعريف ولا تنكير، وسبعة لا تنصرف في التعريف وتنصرف في التنكير. ولما شرع في بيان الموانع بدأ بما يمنع في الحالتين لأنه أمكن في المنع فقال: (قَالَ التَّأْنِيثُ مُطْلَقًا مَنَعُ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا وَقَعَ) أي ألف التأنيث مقصورة كانت أو ممدودة، وهو المراد بقوله مطلقاً تمنع صرف ما هي فيه كيفما وقع، أي سواء وقع نكرة كذكرى وصحراء، أم معرفة كرضوى وزكرياء، مفرداً كما مر، أو جمعاً كجرحي وأصدقاء، اسماً كما مر، أم صفة كحلبى وحمراء. وإنما استقلت بالمنع لأنها قائمة مقام شيئين وذلك لأنها لازمة لما هي فيه، بخلاف التاء فإنها في الغالب مقدره الانفصال، ففي المؤنث بالألف فرعية من جهة التأنيث وفرعية من جهة لزوم علامته، بخلاف المؤنث بالتاء. وإنما قلت في الغالب لأن من المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً، ولو قدر انفكاكه عنها لوجد له نظير كهمزة فإن التاء ملازمة له استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لكان همز كحطم لكن حطم مستعمل وهمز غير مستعمل. ومن المؤنث بالتاء ما لا ينفك عنها استعمالاً ولو قدر انفكاكه عنها لم يوجد له نظير كحذرية وعَرْقُوة، فلو قدر سقوط تاء حذرية وتاء عرقوة لزم وجدان ما لا نظير له، إذ ليس في كلام العرب فعلى ولا فعلو، إلا أن وجود التاء هكذا قليل فلا اعتداد به، بخلاف الألف فإنها لا تكون إلا هكذا ولذلك عوملت خامسة في التصغير معاملة خامس أصلي، فليل في قرقرى: قر يقر كما قيل في سفرجل سفيرج. وعوملت التاء معاملة عجز المركب

فلم ينلها تغير التصغير كما لا ينال عجز المركب فليل في زجاجة زجيجة.

فرعان: الأول إذا سميت بكلتا من قولك قامت كلتا جاريتيك: منعت الصرف، لأن ألفها للتأنيث وإن سميت بها من قولك رأيت كلتيهما أو كلتي المرأتين في لغة كنانة صرفت، لأن ألفها حينئذٍ منقلبة فليست للتأنيث. الثاني إذا رخصت حبلوى على لغة الاستقلال عند من أجازها فقلت يا حبلوى ثم سميت به صرفت لما ذكرت في كلتا (وَرَأَيْدًا فَعْلَانًا) رفع بالعطف على الضمير في منع أي ومنع صرف الاسم أيضاً زائداً فعلان وهما الألف والنون (في وصف سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءِ تَأْنِيثِ حُتَيْمٍ) إما لأن مؤنثه فعلى كسكران وغضبان وندمان من الندم، وهذا متفق على منع صرفه. وإما لأنه لا مؤنث له نحو لحيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف والصحيح منع صرفه أيضاً لأنه وإن لم يكن له فعلى وجوداً فله فعلى تقديراً، لأننا لو فرضنا له مؤنثاً لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب فعلان فعلى أوسع من باب فعلان فعلانة، والتقدير في حكم الوجود بدليل الإجماع على منع صرف أكرم وأدر مع أنه لا مؤنث له، ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث أرمل وأن يكون كمؤنث أحمر، لكن حمله على أحمر أولى لكثرة

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

نظائره. واحترز من فعلان الذي مؤنثه فعلانة فإنه مصروف نحو ندمان من  
المنادمة وندمانه وسيفان وسيفانة. وقد جمع المصنف ما جاء على فعلان  
ومؤنثه فعلانة في قوله:

أَجْرٌ قَعْلِي لِفَعْلَانًا

إِذَا اسْتَنْتَيْتَ حَبْلَانًا

دَخْنَانًا وَسَخْنَانًا

وَسَيْفَانًا وَصَخِيَانًا

وَصَوْجَانًا وَعَلَانًا

وَقَشُونَانًا وَمَصَانًا

وَمَوْتَانًا وَتَدْمَانًا

وَأَنْبَعُوهَنَّ نَصْرَانًا

واستدرك عليه لفظان وهما خمصان لغة في خمصان وأليان في كبش أليان أي  
كبير الألية فذيل الشارح المرادي أبياته بقوله:

وَرَدُ فِيهِنَّ حَمَصَانًا

عَلَى لَعَةٍ وَالْيَانَا

فالحبلان الكبير البطن وقيل الممتلىء غيظاً. والدخنان اليوم المظلم.  
والسخنان اليوم الحار. والسيفان الرجل الطويل. والصحيان اليوم الذي لا غيم  
فيه. والصوجان البعير اليبس الظهر. والعلان الكثير النسيان. وقيل الرجل  
الحقير. والقشوان الرقيق الساقين. والمصان اللثيم. والموتان البليد الميت  
القلب. والندمان المنادم. أما ندمان من الندم فغير مصروف إذ مؤنثه ندمى  
وقد مرّ. والنصران واحد النصرارى.

تنبيهات: الأول إنما منع نحو سكران من الصرف لتحقق الفرعيتين فيه: أما  
فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى  
موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك. وأما فرعية اللفظ فلأن  
فيه الزيادتين المضارعيتين لألفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء  
يخص المذكر كما أن ألفي حمراء في بناء يخص المؤنث، وأنهما لا تلحقهما التاء  
فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراء مع أن الأول من كل من الزيادتين ألف.  
والثاني حرف يعبر به عن المتكلم في أفعل ونفعل فلما اجتمع في نحو سكران  
المذكور الفرعيتان امتنع من الصرف. وإنما لم تكن الوصفية فيه وحدها مانعة  
مع أن في الصفة فرعية في المعنى كما سبق وفرعية في اللفظ وهي  
الاشتقاق من المصدر لضعف فرعية اللفظ في الصفة لأنها كالمصدر في البقاء  
على الاسم والتذكير، ولم يخرجها الاشتقاق إلى أكثر من نسبة معنى الحدث  
فيها إلى الموصوف والمصدر بالجملة صالح لذلك كما في رجل عدل ودرهم  
ضرب الأمير، فلم يكن اشتقاقها من المصدر مبعداً لها عن معناها، فكان  
كالمفقود فلم يؤثر، ومن ثم كان نحو عالم وشريف مصروفاً مع تحقق ذلك  
فيه، وكذا إنما صرف نحو ندمان مع وجود الفرعيتين لضعف فرعية اللفظ فيه  
من جهة أن الزيادة فيه لا تخص المذكر وتلحقه التاء في المؤنث نحو ندمانة  
فأشبهت الزيادة فيه بعض الأصول في لزومها في حالتها التذكير والتأنيث

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقبول علامته، فلم يعتد بها. وبشبهه لذلك أن قوماً من العرب وهم بنو أسد يصرفون كل صفة على فعلاّن لأنهم يؤثّونه بالتاء ويستغنون فيه بفعلاّنة عن فعلى، فيقولون سكرانة وغببانة وعطشانة، فلم تكن الزبادة عندهم شبيهة بألفي حمراء فلم تمنع من الصرف. الثاني فهم من قوله زائداً فعلاّن أنهما لا يمنعان في غيره من الأوزان كفعلاّن بضم الفاء نحو خمصان لعدم شبههما في غيره بألفي التانيث. الثالث ما تقدم من أن المنع بزائدي فعلاّن لشبههما بألفي التانيث في نحو حمراء هو

مذهب سيبويه، وزعم المبرد أنه امتنع لكون النون بعد الألف مبدلة من ألف التانيث. ومذهب الكوفيين أنهما منعاً لكونهما زائديتين لا يقبلان الهاء لا للتشبيه بألفي التانيث (ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أفعلًا ممنوعٌ) بالنصب على الحال من وزن أفعلًا أي حال كونه ممنوع (تانيثٌ بتا كاشهلاً) أي وبمنع الصرف أيضاً اجتماع الوصف الأصلي ووزن أفعل بشرط أن لا يقبل التانيث بالتاء: إما لأن مؤنثه فعلاء كاشهلاً، أو فعلى كأفضل، أو لأنه لا مؤنث له كأكرم وأدر، فهذه الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل، فإن وزن الفعل به أولى، لأن في أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم، فكان ذلك أصلاً في الفعل لأن ما زيادته لمعنى أصل لما زيادته لغير معنى، فإن أنت بالتاء انصرف نحو أرمل بمعنى فقير، فإن مؤنثه أرملة لضعف شبيهه بلفظ المضارع، لأن تاء التانيث لا تلحقه، وأجاز الأخفش منعه لجريه مجرى أحمر لأنه صفة وعلى وزنه. نعم قولهم عام أرمل غير مصروف لأن يعقوب حكى فيه سنة رملاء. واحترز بالأصلي عن العارض فإنه لا يعتد به كما سيأتي.

تنبيهان: الأول مثل الشارح لما تلحقه التاء بأرمل وأباتر وهو القاطع رحمه، وأدابر وهو الذي لا يقبل نصحاً فإن مؤنثها أرملة وأباترة وأدابرة: أما أرمل فواضح، وأما أباتر وأدابر فلا يحتاج هنا إلى ذكرهما إذ لم يدخل في كلام الناظم، فإنه علق المنع على وزن أفعل، وإنما ذكرهما في شرح الكافية لأنه علق المنع على وزن أصلي في الفعل أي الفعل به أولى، ولم يخصه بأفعل. ولفظه فيها:   
ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أصلاً  
في الفعلِ تاءُ أثنى به لئن تُوصلاً

ولهذا احترز أيضاً من يعمل ومؤنثه يعمل وهو الجمل السريع. الثاني الأولى تعليق الحكم على وزن الفعل الذي هو به أولى لا على وزن أفعل ولا الفعل مجرداً ليشمل نحو أحيمر وأفضل من المصغر فإنه لا ينصرف لكونه على الوزن المذكور نحو أبطر. ولا يرد نحو بطل وجدل وندس فإن كل واحد منها وإن كان أصلاً في الوصفية وعلى وزن فعل لكنه وزن مشترك فيه ليس الفعل أولى به من الاسم فلا اعتداد به اهـ (والغين عارض الوصفية كآريج) في نحو مررت بنسوة أربع فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به فهو منصرف نظراً للأصل، ولا نظراً لما عرض له من الوصفية، وأيضاً فهو يقبل التاء فهو أحق بالصرف من أرمل لأن فيه مع قبول التاء كونه عارض الوصفية،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وكذلك أرنب من قولهم رجل أرنب أي ذليل فإنه منصرف لعروض الوصفية إذ أصله الأرنب المعروف (وعارضَ الإسميَّة) أي وألغ عارض الاسمية على الوصف، فتكون الكلمة باقية على منع الصرف للوصف الأصلي، ولا ينظر إلى ما عرض لها من الاسمية (قَالَادَّهَمُ الْقَيْدُ لِكَوْنِهِ وُضِعَ فِي الْأَصْلِ وَضْفًا انصِرَافُهُ مُنْعٌ) نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية.  
تنبيه: مثل أدهم في ذلك أسود للحية العظيمة، وأرقم لحية فيها نقط كالرقم نظراً إلى الأصل وطرحاً لما عرض من الاسمية (وَأَجْدَلٌ) للصقر (وَأَخِيلٌ) لطائر ذي نقط كالخيلان يقال له الشقراق (وَأَفْعَى) للحية (مَصْرُوفَةٌ) لأنها أسماء مجردة عن الوصفية في أصل الوضع ولا أثر لما يلمح في أجدل من الجدل وهو الشدة، ولا في أخيل من الخيول وهو كثرة الخيلان، ولا في أفعى من الإيذاء لعروضه عليهنَّ (وَقَدْ يَتَلَنَ الْمَنَعَا) من الصرف لذلك وهو في أفعى أبعد منه في أجدل وأخيل لأنهما من الجدل ومن الخيول كما مر. وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارنه تصور إيذائها فأشبهت المشتق وجرت مجراه على هذه اللغة. ومما استعمل فيه أجدل وأخيل غير مصروفين قوله:

1026 — كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّيْنَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ

فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِيْنَ أَجْدَلٌ بَارِيَا

وقول الآخر:

1027 — دَرِينِي وَعِلْمِي بِالْأُمُورِ وَشِيْمَتِي

قَمَا طَائِرِي يَوْمَا عَلِيكَ يَاخِيَلًا

وكما شذ الاعتداد بعروض الوصفية في أجدل وأخيل وأفعى كذلك شذ الاعتداد بعروض الاسمية في أبطح وأجرع وأبرق فصرفها بعض العرب، واللغة المشهورة منعها من الصرف لأنها صفات استغنى بها عن ذكر الموصوفات فيستصحب منع صرفها كما استصحب صرف أرنب وأكلب حين أجرى مجرى الصفات، إلا أن الصرف لكونه الأصل ربما رجع إليه بسبب ضعيف بخلاف منع الصرف فإنه خروج عن الأصل فلا يصار إليه إلا بسبب قوي (وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَضْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنِي وَثَلَاثٍ وَأَحْرٌ) منع مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وهو عدل، والمفعول محذوف وهو الصرف ومعتبر خبره، وفي لفظ متعلق به: أي مما يمنع الصرف اجتماع العدل والوصف وذلك في موضعين: أحدهما المعدول في العدد إلى مفعل نحو مثنى أو فعال نحو ثلاث والثاني في آخر المقابل لآخرين. أما المعدول في العدد فالمانع له عند سيبويه والجمهور العدل والوصف: فأحاد وموحد معدولان عن واحد وثناء ومثنى معدولان عن اثنين اثنين وكذلك سائرهما، وأما الوصف فلأن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا نكرات إما نعتاً نحو: {أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع} (فاطر: 1)، وإما حالاً نحو قوله تعالى: {فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع} (النساء: 3)، وإما خبراً نحو صلاة الليل مثنى مثنى. وإنما كرر لقصد التأكيد لإفادة التكرير. ولا تدخلها أل. قال في الارتشاف: وإضافتها قليلة. وذهب الزجاج إلى أن المانع لها العدل في اللفظ وفي المعنى: أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلكونها تغيرت عن مفهومها في الأصل إلى إفادة معنى

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

التضعيف. ورد بأنه لو كان المانع من صرف أحاد مثلاً عدله عن لفظ واحد وعن معناه إلى معنى

التضعيف للزم أحد أمرين: إما منع صرف كل اسم يتغير عن أصله لتجدد معنى فيه كابنية المبالغة وأسماء الجموع، وإما ترجيح أحد المتساويين على الآخر واللازم منتف باتفاق، وأيضاً كل ممنوع من الصرف لا بد أن يكون فيه فرعية في اللفظ وفرعية في المعنى، ومن شرطها أن يكون من غير جهة فرعية اللفظ ليكمل بذلك الشبه بالفعل، ولا يتأتى ذلك في أحاد إلا أن تكون فرعيته في اللفظ بعدله عن واحد المضمن معنى التكرار، وفي المعنى بلزومه الوصفية وكذا القول في أخواته. وأما آخر فهو جمع أخرى أنثى آخر يفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل والوصف: أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بأل، والتحقيق أنه معدول عما كان يستحقه من استعماله بلفظ ما للواحد المذكر بدون تغير معناه، وذلك أن آخر من باب أفعل التفضيل فحقه أن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث إلا مع الألف واللام أو الإضافة فعدل في تجرده منهما واستعماله لغير الواحد المذكر عن لفظ آخر إلى لفظ التثنية والجمع والتأنيث بحسب ما يراد به من المعنى، فقل عند رجلان آخران ورجال آخرون وامرأة أخرى ونساء آخر، فكل من هذه الأمثلة صفة معدولة عن آخر إلا أنه لم يظهر أثر الوصفية والعدل إلا في آخر لأنه معرب بالحركات بخلاف آخران وآخرون، وليس فيه ما يمنع من الصرف غيرهما بخلاف أخرى فإن فيها أيضاً ألف التأنيث فلذلك خص آخر بنسبة اجتماع الوصفية والعدل إليه وإحالة منع الصرف عليه، فظهر أن المانع من صرف آخر كونه صفة معدولة عن آخر مراداً به جمع المؤنث لأن حقه أن يستغنى فيه بأفعل عن فعل لتجرده من أل كما يستغنى بأكبر عن كبر في قولهم رأيتها مع نساء أكبر منها.

تنبهان: الأول قد يكون آخر جمع أخرى بمعنى آخرة فيصرف لانتفاء العدل لأن مذكرها آخر بالكسر بدليل: {وأن عليه النشأة الأخرى} (النجم: 47)، ثم الله ينشئ النشأة الآخرة} (العنكبوت: 20)، فليست من باب أفعل التفضيل والفرق بين أخرى أنثى آخر وأخرى بمعنى آخرة أن تلك لا تدل على الانتهاء ويعطف عليها مثلها من جنسها، نحو جاءت امرأة أخرى وأخرى، وأما أخرى بمعنى آخرة فتدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد وهي المقابلة لأولى في قوله تعالى: {قالت أولاهم لأخراهم} (الأعراف: 39)، إذا عرفت ذلك فكان ينبغي أن يحتزر عن هذه كما فعل في الكافية فقال:

وَمَنْعُ الْوَصْفِ وَعَدْلُ آخَرًا  
مُقَابِلًا لِآخَرِينَ فَاحْضَرَا

الثاني: إذا سمي بشيء من هذه الأنواع الثلاثة — وهي ذو الزياتين وذو الوزن وذو العدل — بقي على منع الصرف لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية (ووزنٌ مثنى وثلاثٌ كهما من واحدٍ لأربعٍ قَلِيلَمًا) يعني ما وازن مثنى وثلاث من أفاظ العدد المعدول من واحد إلى أربع فهو مثلها في امتناع

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الصرف للعدل والوصف تقول مررت بقوم موحد وأحاد، ومثنى وثناء، ومثلث وثلث، ومربع ورباع، وهذه الألفاظ الثمانية متفق عليها ولهذا اقتصر عليها. قال في شرح الكافية: وروي عن بعض العرب مخمس وعشار ومعشر ولم يرد غير ذلك. وظاهر كلامه في التسهيل أنه سمع فيها خماس أيضاً واختلف فيما لم يسمع على ثلاثة مذاهب: أحدها أنه يقاس على ما سمع وهو مذهب الكوفيين والزجاج ووافقهم الناظم في بعض نسخ التسهيل وخالفهم في بعضها. الثاني لا يقاس بل يقتصر على المسموع وهو مذهب جمهور البصريين. الثالث أنه يقاس على فعال لكثرتة لا على مفعول. قال الشيخ أبو حيان: والصحيح أن البناءين مسموعان من واحد إلى عشرة، وحكى البناءين أبو عمرو الشيباني، وحكى أبو حاتم وابن السكيت من أحاد إلى عشار ومن حفظ حجة على من لم يحفظ.

تنبيه: قال في التسهيل: ولا يجوز صرفها يعني آخر مقابل آخرين وفعال ومفعول في العدم مذهباً بها مذهب الأسماء خلافاً للفراء ولا مسمى بها خلافاً لأبي علي وابن برهان، ولا منكراً بعد التسمية بها خلافاً لبعضهم أهـ. أما المسألة الأولى فالمعنى أن الفراء أجاز أدخلوا ثلاث ثلاثاً وثلاثاً ثلاثاً وخالفه غيره وهو الصحيح. وأما الثانية فقد تقدم التنبيه عليها (وَكُنْ لِيَجْمَعُ مِثْلَهُ مَفَاعِلًا أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْنَعُ كَافِلًا) كافلاً خبر كن، وبمنع متعلق بكافلاً، وكذا الجمع، ومفاعل مفعول بمشبه: يعني أن مما يمنع من الصرف الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل أي في كون أوله مفتوحاً وثالثه ألفاً غير عوض يليها كسر غير عارض ملفوظ أو مقدر على أول حرفين بعدها أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال، فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق منع الصرف. ووجه خروجه عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفرداً ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر، أو ألفه عوض من إحدى ياءي النسب إما تحقيقاً كيما وشام فإن أصلهما يماني وشامي، فحذفت إحدى الياءين وعوض عنها الألف، أو تقديرًا نحو تهايم وثمان فإن ألفهما موجودة قبل، وكأنهم نسبوا إلى فعل أو فعل ثم حذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الألف أو ما يلي الألف غير مكسور بالأصالة بل إما مفتوح كبيراً كاء، أو مضموم كتدارك، أو عارض الكسر لأجل الاعتلال كتدان وتوان، ومن ثم صرف نحو عبال جمع عبال لأن الساكن الذي يلي الألف فيه لا حظ له في الحركة. والعبالة الثقل يقال ألقى عبالته أي ثقله، أو يكون ثاني الثلاثة متحرك الوسط كطواعية وكراهية، ومن ثم صرف نحو ملائكة وصيارفة، أو هو والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال، وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كرباحي

وظفاري، أو غير منفكين كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وبخاتي فإنه بمنزلة مصابيح، وقد ظهر من هذا أن زنة مفاعل ومفاعيل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ليست إلا لجمع أو منقول من جمع كما سيأتي. وقد دخل بذكر التقدير نحو دواب فإنه غير منصرف لأن أصله دواب فهو على وزن مفاعل تقديراً.

تنبيهات: الأول لا فرق في منع ما جاء على أحد الوزنين المذكورين بين أن يكون أوله ميماً نحو مساجد ومصايح أو لم يكن نحو دراهم ودنانير. الثاني اشتراط كسر ما بعد الألف مذهب سيبويه والجمهور. قال في الارتشاف: وذهب الزجاج إلى أنه لا يشترط ذلك فأجاز في تكسير هَبَيَّ أن يقال هبائي بالإدغام أي ممنوعاً من الصرف. قال: وأصل الياء عندي السكون ولولا ذلك لأظهرتها. الثالث: اتفقوا على أن إحدى العلتين هي الجمع واختلفوا في العلة الثانية: فقال أبو علي هي خروجه عن صيغ الأحاد وهذا الرأي هو الراجح وهو معنى قولهم أن هذه الجمعية قائمة مقام علتين. وقال قوم: العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقاً أو تقديراً فالتحقيق نحو أكالب وأراهط إذ هما جمع أكلب وأرهط، والتقدير نحو مساجد ومناير فإنه وإن كان جمعاً من أول وهلة لكنه بزنة ذلك المكرر أعني أكالب وأراهط فكأنه أيضاً جمع جمع، وهذا اختيار ابن الحاجب. واستضعف تعليل أبي علي بأن أفعالاً وأفعلاً نحو أفراس وأفلس جمعان ولا نظير لهما في الأحاد وهما مصروفان، والجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه: الأول أن أفعالاً وأفعلاً يجمعان نحو أكالب وأناعم في أكلب وأنعام. وأما مفاعل ومفاعيل فلا يجمعان، فقد جرى أفعال وأفعال مجري الأحاد في جواز الجمع، وقد نص الزمخشري على أنه مقيس فيهما. الثاني أنهما يصغران على لفظهما كالأحاد نحو أكلب وأنعام، وأما مفاعل ومفاعيل فإنهما إذا صغرا رداً إلى الواحد أو إلى جمع القلة ثم بعد ذلك يصغران. الثالث أن كلاً من أفعال وأفعال له نظير من الأحاد يوازنه في الهيئة وعدة الحروف،

فأفعال نظيره — في فتح أوله وزيادة الألف رابعة — تفعال نحو تجوال وتطواف، وفاعال نحو ساباط وخاتام، وفعلال نحو صلصال وخزعال. وأفعال نظيره في فتح أوله وضم ثالثه تفعال نحو تتفل وتنضب، ومفعل نحو مكرم ومهلك، على أن ابن الحاجب لو سئل عن ملائكة لما أمكنه أن يعلل صرفه إلا بأن له في الأحاد نظيراً نحو طواعية وكراهية (وَدَا اعْتِلَال مِنْهُ كَالجَوَارِي رَفْعًا وَجَرًّا أُخْرَهُ كَسَارِي) يعني ما كان من الجمع الموازن مفاعلاً معتلاً فله حالتان: إحداهما أن يكون آخره ياء قبلها كسرة نحو جوار وغواش والأخرى أن تقلب ياءه ألفاً نحو عذارى ومدارى، فالأول يجري في رفعه وجره مجرى قاض وسار في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو: {ومن فوقهم غواش} (الأعراف: 41)، {والفجر وليال عشر} (الفجر: 1)، وفي النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته نحو: {سيروا فيها ليالي} (سبا: 18). والثاني يقدر إعرابه ولا ينون بحال، ولا خلاف في ذلك، وهذا خرج من كلامه بقول كالجواري.

تنبيهات: الأول اختلف في تنوين جوار ونحوه: فذهب سيبويه إلى أنه تنوين عوض عن الياء المحذوفة لا تنوين صرف، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

صرف لأن الياء لما حذف تخفيفاً زالت صيغة مفاعلٍ وبقي اللفظ كجناح فانصرف، والصحيح مذهب سيبويه. وأما جعله عوضاً عن الحركة فضعيف لأنه لو كان عوضاً عن الحركة لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى أولى لأن حاجة المتعذر إلى التعويض أشد من حاجة المتعسر، ولألحق مع الألف واللام كما ألحق معهما تنوين الترنم واللازم منتف فيهما فكذا الملزوم. وأما كونه للصرف فضعيف أيضاً إذ المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم كما لا يخفى منتف. فإن قلت إذا جعل عوضاً عن الياء فما سبب حذفها أولاً؟ قلت قال في شرح الكافية: لما كانت ياء المنقوص قد تحذف تخفيفاً ويكتفى بالكسرة التي قبلها وكان المنقوص الذي لا ينصرف أثقل التزموا فيه من الحذف ما كان جائزاً في الأدنى ثقلاً ليكون لزيادة الثقل زيادة أثر، إذ ليس بعد الجواز إلا اللزوم. انتهى. واعلم أن ما تقدم عن المبرد من أن التنوين عوض عن الحركة هو المشهور عنه كما نقل الناظم في شرح الكافية. وقال الشارح: ذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنويناً مقدراً بدليل الرجوع إليه في الشعر، وحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين وهو بعيد، لأن الحذف لملاقاة ساكن متوهم الوجود مما لم يوجد له نظير ولا يحسن ارتكاب مثله. الثاني ما ذكر من تنوين جوار ونحوه في الرفع والجر متفق عليه، نص على ذلك الناظم وغيره. وما ذكره أبو علي من أن يونس ومن وافقه ذهبوا إلى أنه لا ينون ولا تحذف ياءه وأنه يجر بفتحة ظاهرة وهم، وإنما قالوا ذلك في العلم وسيأتي بيانه. الثالث إذا قلت مررت بجوار فعلامه

جره فتحة مقدرة على الياء لأنه غير منصرف، وإنما قدرت مع خفة الفتحة لأنها نابت عن الكسرة فاستثقلت لنيابتها عن المستثقل، وقد ظهر أن قوله كسار إنما هو في اللفظ فقط دون التقدير، لأن سار جره بكسرة مقدرة وتنوينه تنوين التمكين لا العوض لأنه منصرف. وقد تقدم أول الكتاب (ولسراويل بهذا الجمع سببه اقتضى عموم المنع) اعلم أن سراويل اسم مفرد أعجمي جاء على وزن مفاعيل فمنع من الصرف لشبهه بالجمع في الصيغة المعبرة لما عرفت أن بناء مفاعل ومفاعيل لا يكونان في كلام العرب إلا لجمع أو منقول من جمع، فحق ما وازنهما أن يمنع من الصرف وإن فقدت منه الجمعية إذا تم شبهه بهما، وذلك بأن لا تكون ألفه عوضاً من إحدى ياء النسب ولا كسرة ما يلي ألفه عارضة، ولا بعد ألفه ياء مشددة عارضة، ولم يوجد ذلك في مفرد عربي كما مر. ولما وجد في مفرد أعجمي وهو سراويل لم يمكن إلا منعه من الصرف وجهاً واحداً خلافاً لمن زعم أن فيه وجهين: الصرف ومنعه، وإلى التنبيه على ذلك أشار بقوله:

سببه اقتضى عموم المنع  
أي عموم منع الصرف في جميع الاستعمال خلافاً لمن زعم غير ذلك. ومن  
النحويين من زعم أن سراويل عربي وأنه في التقدير جمع سرؤالة سمي به  
المفرد، وردّ بأن سرؤالة لم يسمع. وأما قوله:  
1028 — عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوَالُهُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فمصنوع لا حجة فيه. وذكر الأخفش أنه سمع من العرب من يقول سرواله. ويرد هذا القول أمران: أحدهما أن سرواله لغة في سراويل لأنها بمعناه فليس جمعاً لها كما ذكره في شرح الكافية، والآخر أن النقل لم يثبت في أسماء الأجناس وإنما ثبت في الأعلام.

تنبيهان: الأول قال في شرح الكافية: وينبغي أن يعلم أن سراويل اسم مؤنث فلو سمي به مذكر ثم صغر لقليل فيه سرييل غير مصروف للتأنيث والتعريف، ولولا التأنيث لصرف كما يصرف شراويل إذا صغر فليل شريحيل لزوال صيغة منتهى التكسير. الثاني شد منع صرف ثمان تشبيهاً له بجواز. نظراً لما فيه من معنى الجمع وأن ألفه غير عوض في الحقيقة. قال في شرح الكافية: ولقد شبه ثمانياً بجوار من قال:  
1029 — يَخْذُوا ثَمَانِيَّ مَوْلَعًا يَلْقَاهَا  
حَتَّى هَمَمَنْ يَرْبِقَةَ الْإِرْتَاكِ

والمعروف فيه الصرف لما تقدم. وقيل هما لغتان (وإنَّ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا لَجِقَ بِهِ فالانصرافُ مَنَعُهُ يَجِقُ) يعني أن ما سمي به من مثال مفاعل أو مفاعيل فحقه منع الصرف سواء كان منقولاً من جمع محقق كمساجد اسم رجل أو مما لحق به من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراويل، أو لفظ ارتجل للعلمية مثل هوازن. قال الشارح والعللة منع صرفه ما فيه من الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها، فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني دون الأول اهـ. قال المرادي: قلت مذهب سيبويه أنه لا ينصرف بعد التنكير لشبهه بأصله. ومذهب المبرِّد صرفه لذهاب الجمعية، وعن الأخفش القولان، والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعاً على الصحيح اهـ (والعلمُ أَمْنَعُ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا تَرْكِيْبَ مَرْجٍ نَحْوُ مَعْدِيكْرَبَا) قد تقدم أن ما لا ينصرف على ضربين: أحدهما ما لا ينصرف في تعريف ولا تنكير، والثاني ما لا ينصرف في التعريف وينصرف في التنكير، وقد فرغ من الكلام على الضرب الأول. وهذا شروع في الثاني وهو سبعة أقسام كما مر: الأول المركب تركيب المزج نحو: بعلبك وحضرموت ومعديكرب لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب، والمراد بتركيب المزج أن يجعل الاسمان اسماً واحداً لا بإضافة ولا بإسناد بل ينزل عجزه من الصدر منزلة تاء التأنيث ولذلك التزم فيه فتح آخر الصدر إلا إذا كان معتلاً فإنه يسكن نحو معديكرب، لأن ثقل التركيب أشد من ثقل التأنيث، فجعلوا لمزيد الثقل مزيد تخفيف بأن سكنوا ياء معديكرب ونحوه، وإن كان مثلها قبل تاء التأنيث يفتح نحو رامية وعارية، وقد يضاف أول جزأي المركب إلى ثانيهما فيستصحب سكنون ياء معديكرب ونحوه تشبيهاً بياء درديس، فيقال رأيت معديكرب، ولأن من العرب من يسكن مثل هذه البياء في النصب مع الافراد تشبيهاً بالألف فالتزم في التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزاً في الافراد، ويعامل الجزء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني معاملته لو كان منفرداً، فإن كان فيه مع التعريف سبب مؤثر امتنع صرفه كهرمز من رام هرمز لأن فيه مع التعريف عجمة مؤثرة فيجر بالفتحة ويعرب الأول بما تقتضيه العوامل نحو جاء رام هرمز ورأيت رام هرمز ومررت برام هرمز. ويقال في حصرموت هذه حصرموت ورأيت حصرموت ومررت بحصرموت لأن موتاً ليس فيه من التعريف سبب ثان، وكذلك كرب في اللغة المشهورة. وبعض العرب لا يصرفه حينئذٍ، فيقول في الإضافة: هذا معديكرب فيجعله مؤنثاً. وقد بينان معاً على الفتح ما لم يعتل الأول فيسكن تشبيهاً بخمسة عشر. وأنكر بعضهم هذه اللغة وقد نقلها الأثبات. وقد سبق الكلام على ذلك في باب العلم.

تنبيهان: الأول أخرج بقوله معديكرب ما ختم بويه لأنه مبني على الأشهر، ويجوز أن يكون لمجرد التمثيل وكلامه على عمومه ليدخل على لغة من يعربه، ولا يرد على لغة من بناه لأن باب الصرف إنما وضع للمعربات، وقد تقدم ذكره في باب العلم. الثاني احترز بقوله تركيب مزج عن تركيب الإضافة والإسناد وقد تقدم حكمهما في باب العلم. وأما تركيب العدد نحو خمسة عشر فمتحتم البناء عند البصريين، وأجاز فيه الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي في بابه، فإن سمي به ففيه ثلاثة أوجه: أن يقر على حاله، وأن يعرب إعراب ما لا ينصرف، وأن يضاف صدره إلى عجزه. وأما تركيب الأحوال والظروف نحو شعر بغير بيت وبيت بيت وصباح مساء إذا سمي به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب. هذا رأي سيبويه. وقيل يجوز فيه التركيب والبناء (كَدَاكَ حَاوِي زَائِدِي قَعْلَاتَا كَعَطْفَانٍ وَكَأَصْبِيَهَاتَا) يعني أن زائدي فعلان يمنعان مع العلمية في وزن فعلان وفي غيره نحو حمدان وعثمان وعمران وعطفان وأصبهان. وقد نبه على التعميم بالتمثيل.

تنبيهات: الأول علامة زيادة الألف والنون سقوطهما في بعض التصاريف كسقوطهما في رد نسيان وكفران إلى نسي وكفر، فإن كانا فيما لا يتصرف فعلمة الزيادة أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصولاً، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران: أن قدّرت أصالة التضعيف فالألف والنون زائدتان، وإن قدرت زيادة التضعيف فالنون أصلية. مثال ذلك حسان إن جعل من الحس فوزنه فعلان، وحكمه أن لا ينصرف وهو الأكثر فيه، ومن شعره:  
1030 — مَا هَاجَ حَسَانَ رُشُومُ الْمَدَامُ  
وَمَطَعْنُ الْحَيِّ وَمَبْنَى الْخِيَامُ

وإن جعل من الحسن فوزنه فعال، وحكمه أن ينصرف. وشيطان إن جعل من شاط يشيط إذا احترق امتنع صرفه، وإن جعل من شطن انصرف. ولو سميت برمان فذهب سيبويه والخليل إلى المنع لكثرة زيادة النون في نحو ذلك، وذهب الأخفش إلى صرفه لأن فعلاً في النبات أكثر، ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة. الثاني إذا أبدل من النون الزائدة لام منع الصرف إعطاء للبديل حكم المبدل، مثال ذلك أصيلا إن أصله أصيلان، فلو سمي به منع ولو أبدل من

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حرف أصلي نون صرف بعكس أصيلا. ومثال ذلك حنان في حناء أبدلت همزته نوناً. الثالث ذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيهاً لها بالزائدة نحو سنان وبيان، والصحيح صرف ذلك (كَدَا مُؤْتَتْ بهاءٍ مُطْلَقاً وَشَرْطاً مَنَّعَ الْعَارِ كَوْنُهُ ارْتَقَى. فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ أَوْ زَيْدٍ اسْمَ امْرَأَةٍ لَا اسْمَ ذَكَرَ وَجَهَانَ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيراً سَبَقَ وَعُجْمَةً كَهْنَدَ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ) مما يمنع الصرف اجتماع العلمية والتأنيث بالتاء لفظاً أو تقديراً؛ أما لفظاً فنحو فاطمة وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه، فإن العلم المؤنث لا تفارقه العلامة، فالتاء فيه بمنزلة الألف في حبلَى وصحراء فأثرت في منع الصرف بخلافها في الصفة. وأما تقديراً ففي المؤنث المسمى في الحال كسعاد وزينب أو في الأصل، كعناق اسم رجل أقاموا في ذلك كله تقدير التاء مقام ظهورها. إذا عرفت ذلك فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً؛ أي سواء كان مؤنثاً في المعنى أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف أم لا، ساكن الوسط أم لا إلى غير ذلك مما سيأتي: نحو عائشة وطلحة وهبة. وأما المؤنث المعنوي فشرط تحتم منعه من الصرف أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف نحو زينب وسعاد لأن الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث أو محرّك الوسط كسقر ولظى لأن الحركة قامت مقام الرابع خلافاً لابن الأنباري فإنه جعله ذا وجهين. وما ذكره في البسيط من أن

سقر ممنوع الصرف باتفاق ليس كذلك، أو يكون أعجمياً كجور وماه اسمي بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع، وإن كانت العجمة لا تمنع صرف الثلاثي لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتم المنع. وحكى بعضهم فيه خلافاً؛ فقل إنه كهند في جواز الوجهين أو منقولاً من مذكر نحو زيد إذا سمي به امرأة لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب عيسى ابن عمر والجرمي والمبرد إلى أنه ذو وجهين. واختلف النقل عن يونس، وأشار بقوله وجهان في العادم تذكيراً إلى آخر البيت إلى أن الثلاثي الساكن الوسط إذا لم يكن أعجمياً ولا منقولاً من مذكر كهند ودعد يجوز فيه الصرف ومنعه والمنع أحق، فمن صرفه نظر إلى خفة السكون وأنها قاومت أحد السببين، ومن منع نظر إلى وجود السببين ولم يعتبر الخفة، وقد جمع بينهما الشاعر في قوله:

1031 — لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مُتْرِرِهَا  
دَعْدُ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعَلْبِ

تنبيهات: الأول ما ذكره من أن المنع أحق هو مذهب الجمهور. وقال أبو علي: الصرف أفصح. قال ابن هشام وهو غلط جلي. وذهب الزجاج قيل والأخفش إلى أنه متحتم المنع. قال الزجاج لأن السكون لا يغير حكماً أوجه اجتماع علتين يمنعان الصرف. وذهب الفراء إلى أن ما كان اسم بلدة لا يجوز صرفه نحو فيد لأنهم لا يرددون اسم البلدة على غيرها فلم يكثر في الكلام بخلاف هند. الثاني: لا فرق بين ما سكونه أصلي كهند أو عارض بعد التسمية كفخذ أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الاعلال كدار. الثالث: قال في شرح الكافية: وإذا سميت امرأة بيد ونحوه مما هو على حرفين جاز فيه ما جاز في هند، ذكر ذلك سيويوه، هذا لفظه. وظاهره جواز الوجهين وأن الأجود المنع وبه صرح في التسهيل، فقول صاحب البسيط في يد: صرفت بلا خلاف ليس بصحيح. الرابع: إذ صغر نحو هند ويد تحتم منعه لظهور التاء نحو هنيذة ويديّة فإن صغر بغير تاء نحو حريب وهي ألفاظ مسموعة انصرف. الخامس: إذا سمي مذكر بمؤنث مجرد من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً خلافاً للفراء وتعلب إذ ذهباً إلى أنه لا ينصرف سواء تحرك وسطه نحو فخذ أم سكن نحو حرب. ولابن خروف في المتحرك الوسطي إن كان زائداً على الثلاثة لفظاً نحو سعاد أو تقديراً كاللفظ نحو جيل مخفف جبال اسم للضيع بالنقل منع من الصرف. السادس: إذا سمي رجل بنت أو أخت صرف عند سيويوه وأكثر النحويين لأن تاءه قد بنيت الكلمة عليها وسكن ما قبلها فأشبهت تاء جبت وسحت. قال ابن السراج: ومن أصحابنا من قال إن تاء بنت وأخت للتأنيث وإن كان الاسم مبنياً عليها فيمنعونهما الصرف في المعرفة ونقله بعضهم عن الفراء. قلت وقياس قول سيويوه إنه إذا سمي بهما مؤنث أن يكون على الوجهين في هند. السابع: كان الأولى أن يقول بتاء بدل قوله بهاء فإن مذهب سيويوه والبصريين أن علامة التأنيث التاء والهاء بدل عندهم عنها في الوقف، وقد عبر بالتاء في باب التأنيث فقال علامة التأنيث تاء أو ألف، وكأنه إنما فعل ذلك

لإحتراز من تاء بنت وأخت وكذا فعل في التسهيل. الثامن مراده بالعار في قوله وشرط منع العار العاري من التاء لفظاً، وإلا فما من مؤنث بغير الألف إلا وفيه التاء إما ملفوظة أو مقدرة (والعجمي الوضع والتعريف مع زيد على الثلاث صرفة امتنع) أي مما لا ينصرف ما فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع العجمية لكن بشرطين: أن يكون عجمي التعريف أي يكون علماً في لغتهم، وأن يكون زائداً على ثلاثة أحرف، وذلك نحو إبراهيم وإسماعيل وإسحق فإن كان الاسم عجمي الوضع غير عجمي التعريف انصرف كلجام إذا سمي به رجل لأنه قد تصرف فيه بنقله عما وضعته العجم له فألحق بالأمثلة العربية، وذهب قوم منهم الشلوبين وابن عصفور إلى منع صرف ما نقلته العرب من ذلك إلى العلمية ابتداءً كبندار وهؤلاء لا يشترطون أن يكون الاسم علماً في لغة العجم، وكذا ينصرف العلم في العجمة إذا لم يزد على الثلاثة بأن يكون على ثلاثة أحرف لضعف فرعية اللفظ فيه لمجيئة على أصل ما تبنى عليه الأحاد العربية ولا فرق في ذلك بين الساكن الوسط نحو نوح ولوطوالمتحرك نحو شتر ولملك. قال في شرح الكافية قولاً واحداً في لغة جميع العرب، ولا التفات إلى من جعله ذا وجهين مع السكون، ومتحتم المنع مع الحركة لأن العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون زيادة على الثلاثة. وقال وممن صرح بالغاء عجمة الثلاثي مطلقاً السيرافي وابن برهان وابن خروف ولا أعلم لهم من المتقدمين مخالفاً، ولو كان منع صرف العجمي الثلاثي جائزاً لوجد في بعض الشواذ كما وجد غيره من الوجوه الغربية اهـ. قلت الذي جعل ساكن الوسط على وجهين هو عيسى بن عمر وتبعه ابن قتيبة والجرجاني. ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال: أحدها أن العجمة لا أثر لها فيه مطلقاً وهو الصحيح. الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وفيما سكن وسطه وجهان. الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاجب.

تنبيهات: الأول قوله زيد هو مصدر زاد يزيد زيداً وزيادة وزيداناً. الثاني المراد بالعجمي ما نقل من لسان غير العرب ولا يختص بلغة الفرس. الثالث إذا كان الأعجمي رباعياً وأحد حروفه ياء التصغير انصرف ولا يعتد بالياء. الرابع تعرف عجمة الاسم بوجوه: أحدها نقل الأئمة، ثانيها خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو إبراهيم، ثالثها عروؤه من حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو عسجد وهو قليل وحروف الذلاقة ستة يجمعها قولك مر بنفل، رابعها أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قح وجق، والصاد والجيم نحو صولجان، والكاف والجيم نحو أسكرجة، وتبعية الراء للنون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز (كَدَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْفِعْلَ أَوْ غَالِبَ كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى) أي مما يمنع الصرف مع العلمية وزن الفعل بشرط أن يكون مختصاً به أو غالباً فيه. والمراد بالمختص ما لا يوجد في غير فعل إلا في نادر أو علم أو أعجمي كصيغة الماضي المفتتح بتاء المطاوعة كتعلم أو بهمزة وصل كأنطلق، وما سوى أفعال ونفعل وتفعل ويفعل من أوزان المضارع وما سلمت صيغته من مصوغ لما لم يسم فاعله وبناء فعل، وما صيغ للأمر من غير فاعل، والثلاثي نحو أنطلق ودحرج فإذا سمي بهما مجردين عن الضمير قيل هذا أنطلق ودحرج ورأيت أنطلق ودحرج ومررت بأنطلق ودحرج، وهكذا كل وزن من الأوزان المبنية على أنها تختص بالفعل والاحتراز بالنادر من نحو دئل لدوية وينجلب لخرزة وتبشر لطائر، وبالعلم من نحو خضم بالمعجمتين لرجل وشمر لفرس والأعجمي من بقم وإستبرق فلا يمنع وجدان هذه الأسماء اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص باق، والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرتيه فيه كإثمد واصبع وأبلم فإن أوزانها تقل في

الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معني في الفعل دون الاسم كأفكل وأكلب فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفعال وأفعال تدل على معني في الفعل نحو أذهب وأكتب ولا تدل على معني في الاسم فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلاً للمفتتح بأحدهما من الأسماء، وقد يجتمع الأمران نحو يَرْمِغُ وَتَنْصُبُ فإنهما كإثمد في كونه على وزن يكثر في الأفعال ويقل في الأسماء وكأفكل في كونه مفتتحاً بما يدل على معني في الفعل دون الاسم.

تنبيهات: الأول قد اتضح بما ذكر أن التعبير عن هذا النوع بأن يقال أو ما أصله للفعل كما فعل في الكافية، أو ما هو به أولى كما في شرحها والتسهيل أجود من التعبير عنه بالغالب. الثاني قد فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرفه تمسكاً بقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1032 — أتا ابنُ جلاَ وطلَّاعُ التَّنايا

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من فعل وفاعل فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله:

1033 — بُنْتُ أَحْوالِي بِنِي يَزِيدُ

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع. وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل قد يحكى مسمى به وإن كان غير مسند إلى ضمير متمسكاً بهذا البيت. ونقل عن الفراء ما يقرب من مذهب عيسى، قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تُجره في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان اسماً للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو رجل مسمى بحجر لأنه يكون فعلاً تقول حجر عليه القاضي ولكنه أشهر في الاسم. الثالث يشترط في الوزن المانع للصرف شرطان: أحدهما أن يكون لازماً. الثاني أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم، فخرج بالأول نحو امرىء فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر من علم وفي الجر شبيهاً بالأمر من ضرب وفي الرفع شبيهاً بالأمر من خرج، لأنه خالف الأفعال بكون عينه لا تلزم حركة واحدة فلم تعتبر فيه الموازنة، وخرج الثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول، ولكن الإدغام والاعلال أخرجهما إلى مشابهة برد وقيل فلم يعتبر فيهما الوزن الأصلي. ولو سميت رجلاً باليب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل. وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك. وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم قسمين: أحدهما ما خرج إلى مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل، والآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا سكنت لامه فإنه خرج إلى بناء ائحل وهو نادر، وهذا فيه خلاف، وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع. وقد فهم من ذلك أن ما دخله الاعلال ولم يخرج إلى وزن الاسم نحو يزيد امتنع صرفه. الرابع اختلف في سكون التخفيف العارض بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففاً من ضرب المجهول: فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فينصرف وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو

خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً (وَمَا يَصِيرُ عَلَماً مِنْ ذِي أَلِفٍ زِيدْتُ لِإِلْحَاقِ قَلَيْسَ يَنْصَرِفُ) أي ألف الإلحاق المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبههاً بألف التأنيث من وجهين: الأول أنها زائدة ليست مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء. والثاني أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى فإنه على مثال سكرى وعزهي فهو على مثال ذكرى بخلاف الممدودة نحو علباء، وشبه الشيء بالشيء كثيراً ما يلحقه به كحاميم اسم رجل، فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام، وكحمدون عند أبي علي حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة، ويرى أن حمدون وشبهه من الأعلام المزيد في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجبول على العربية، بل في استعمال

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

عجمي حقيقة أو حكماً، فألحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة.

تنبيهان: الأول كان ينبغي أن يقيد الألف بالمقصورة صريحاً أو بالمثال أو بهما  
كما فعل في الكافية فقال:  
وَأَلْفُ الْإِلْحَاقِ مَقْصُوراً مَنَعَ  
كَعَلَقَ إِنْ دَا عَلَمِيَّةٌ وَقَعُ

الثاني: حكم ألف التكرير كحكم ألف الإلحاق في أنها تمنع مع العلمية نحو  
قبعثري. ذكره بعضهم (والعلم أَمْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ كَفَعَلِ التَّوَكِيدِ أَوْ  
كَتَعَلَاوَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَانِعاً سَخَرَ إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَصْداً يُعْتَبَرُ) أي يمنع من  
الصرف اجتماع التعريف والعدل في ثلاثة أشياء: أحدها فعل في التوكيد وهو  
جُمع وكتع وبُصع وبتع فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد فشابهت  
بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية. هذا ما مشى عليه في شرح  
الكافية، وهو ظاهر مذهب سيبويه، واختاره ابن عصفور. وقيل بالعلمية وهو  
ظاهر كلامه هنا ورده في شرح الكافية وأبطله. وقال في التسهيل: بشبه  
العلمية أو الوصفية. قال أبو حيان وتجويزه أن العدل يمنع مع شبه الصفة في  
باب جُمع لا أعرف له فيه سلفاً، ومعدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء  
وكتعاء وبصعاء وبتعاء، وإنما قياس فعلاء إذا كان اسماً أن يجمع على فعلاوات  
كصحراء وصحراوات لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف  
والتاء، وهذا اختيار الناظم. وقيل معدولة عن فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن  
يجمع مذكره ومؤنثه على فُعَلٍ نحو حُمُرٍ في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش  
والسيرافي واختاره ابن عصفور. وقيل إنه معدول عن فعالي كصحراء  
وصحاري، والصحيح الأول لأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثاً لأفعل  
صفة كحمراء وصفراء، ولا على فعالي إذا كان اسماً محضاً لا مذكر له  
كصحراء، وجمعاء ليس كذلك. الثاني علم المذكر والمعدول إلى فعل نحو عمر  
وزفر وزحل ومضر وثلعل وهبل وجشم وقثم وجمح وقزح ودلف: فعمر معدول  
عن عامر وزفر معدول عن زافر، وكذا باقيها. قيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل،  
وطريق العلم يعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عارياً من سائر الموانع،  
وإنما جعل هذا النوع معدولاً لأمرين: أحدهما أنه لو لم يقدر عدله لزم ترتيب  
المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير العلمية. والآخر

أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من  
الصفة ولم يجعل مرتجلاً، وكذا باقيها. وذكر بعضهم لعدله فائدتين: إحداهما  
لفظية وهي التخفيف، والأخرى معنوية وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر  
لتوهم أنه صفة، فإن ورد فعل مصروفاً وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول، وذلك  
نحو أدد وهو عند سيبويه من الود فهمزته عن واو، وعند غيره من الأد وهو  
العظيم فهمزته أصلية، فإن وجد في فعل مانع مع العلمية لم يجعل معدولاً نحو  
طوى فإن منعه للتأنيث والعلمية، ونحو تتل اسم أعجمي فالمانع له العجمة  
والعلمية عند من يرى منع الثلاثي للعجمة إذ لا وجه لتكلف تقدير العدل مع

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إمكان غيره. ويلتحق بهذا النوع ما جعل علماً من المعدول إلى فعل في النداء كغدر وفسق فحكمه حكم عمر. قال المصنف: وهو أحق من عمر بمنع الصرف لأن عدله محقق وعدل عمر مقدر اهـ، وهو مذهب سيبويه. وذهب الأخفش وتبعه ابن السيد إلى صرفه. الثالث سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه فالأصل أن يعرف بال أو بالإضافة، فإن تجرد منهما مع قصد التعيين فهو حينئذٍ ظرف لا يتصرف ولا ينصرف نحو جئت يوم الجمعة سحر والمانع له من الصرف العدل والتعريف: أما العدل فعن اللفظ بال فإنه كان الأصل أن يعرف بها، وأما التعريف فقيل بالعلمية لأنه جعل علماً لهذا الوقت وهذا ما صرح به في التسهيل. وقيل بشبه العلمية لأنه تعرف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور. وقوله هنا والتعريف يومية إليه إذ لم يقل والعلمية. وذهب صدر الأفاضل وهو أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي إلى أنه مبني لتضمنه معنى حرف التعريف. قال في شرح الكافية: وما ذهب إليه مردود بثلاثة أوجه: أحدها أن ما ادعاه ممكن وما ادعيناها ممكن لكن ما ادعيناها أولى، لأنه خروج عن الأصل بوجه دون وجه لأن الممنوع الصرف باق على الإعراب، بخلاف ما ادعاه فإنه خروج عن الأصل بكل وجه. الثاني أنه لو كان مبنياً لكان غير الفتح أولى به لأنه

في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة لئلا يتوهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد والمنادى المبني. الثالث أنه لو كان مبنياً لكان جائز الإعراب جواز إعراب حين في قوله:

1034 — عَلَى جِينِ عَائِبْتُ الْمَشِيْبِ عَلَى الصَّبَا  
لتساويهما في ضعف سبب البناء بكونه عارضاً، وكان يكون علامة إعرابه تنوينه في بعض المواضع، وفي عدم ذلك دليل على عدم البناء وأن فتحته إعرابية، وأن عدم التنوين إنما كان من أجل منع الصرف فلو نكر سحب وجب التصرف والانصراف كقوله تعالى: {نجيناهم بسحر نعمة من عندنا} (القمر: 34) اهـ. وذهب السهيلي إلى أنه معرب وإنما حذف تنوينه لنية الإضافة. وذهب الشلوبين الصغير إلى أنه معرب، وإنما حذف تنوينه لنية أل، وعلى هذين القولين فهو من قبيل المنصرف، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور. تنبيه: نظير سحر في امتناعه من الصرف أمس عند بني تميم فإن منهم من يعربه في الرفع غير منصرف وبينه على الكسر في النصب والجر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاث خلافاً لمن أنكر ذلك، وغير بني تميم يبنونه على الكسر. وحكى ابن أبي الربيع أن بني تميم يعربونه إعراب ما لا ينصرف إذا رفع أو جر بمد أو منذ فقط. وزعم الزجاج أن من العرب من يبنيه على الفتح، واستشهد بقول الراجز:

1035 — إِي رَائِي عَجَبًا مُدَّ أَمْسًا

قال في شرح التسهيل: ومدّاه غير صحيح لامتناع الفتح في موضع الرفع، ولأن سيبويه استشهد بالرجز على أن الفتح في أمسا فتح إعراب، وأبو القاسم لم يأخذ البيت من غير كتاب سيبويه، فقد غلط فيما ذهب إليه واستحق أن لا يعول عليه اهـ. ويدل للإعراب قوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1036 — اَعْتَصِمَ بِالرَّجَاءِ إِنْ عَنَّ بَأْسٌ  
وَتَنَاسَ الَّذِي تَصَمَّنَ أَمْسٌ

وأجاز الخليل في لقيته أمس أن يكون التقدير بالأمس، فحذف الباء وأل، فتكون الكسرة كسرة إعراب. قال في شرح الكافية: ولا خلاف في إعراب أمس إذا أضيف، أو لفظ معه بالألف واللام، أو نكر، أو صغر، أو كسر (وَابِنِ عَلَى الْكُسْرِ فَعَالٌ عَلَمًا مُؤَنَّثًا) أي مطلقاً في لغة الحجازيين لشبهه بنزال وزنا وتعريفاً وتأنيثاً وعدلاً. وقيل لتضمنه معنى هاء التأنيث. قال الربيعي. وقيل لتوالي العلل وليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله المبرد، والأول هو المشهور: تقول هذه حذام ووبار، ورأيت حذام ووبار، ومررت بحذام ووبار، ومنه قوله:

1037 — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدُّقُوهَا

فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ  
(وَهُوَ تَطْيِيرٌ جُنْسًا) وعمر وزفر (عند تميم) أي ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة، وهذا رأي سيبويه. وقال المراد: للعلمية والتأنيث المعنوي كزئب، وهو أقوى على ما لا يخفى. وهذا فيما ليس آخره راء: فأما نحو وبار وظفار وسفار فآكثرهم يبينه على الكسر كأهل الحجاز لأن لغتهم الإمالة، فإذا كسروا توصلوا إليها، ولو منعه الصرف لامتنع. وقد جمع الأعشى بين اللغتين في قوله:

1038 — وَمَرَّ دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ

فَهَلَكْتُ جَهْرَةً وَبَارٌ  
تنبيهات: الأول أفهم قوله مؤنثاً أن حذام وبابه لو سمي به مذكر لم يبين، وهو كذلك، بل يكون معرباً ممنوعاً من الصرف للعلمية والنقل عن مؤنث كغيره، ويجوز صرفه لأنه إنما كان مؤنثاً لإرادتك به ما عدل عنه، فلما زال العدل زال التأنيث بزواله. الثاني فعال يكون معدولاً وغير معدول: فالمعدول إما علم مؤنث كحذام وتقدم حكمه، وإما أمر نحو نزال، وإما مصدر نحو حماد، وإما حال نحو:

1039 — وَالْحَيْلُ تَعْدُو فِي الصَّعِيدِ بَدَا

وإما صفة جارية مجرى الأعلام نحو حلاق للمنية. وإما صفة ملازمة للنداء نحو فساق، فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر معدولة عن مؤنث، فإن سمي ببعضها مذكر فهو كعناق وقد يجعل كصباح، وإن سمي به مؤنث فهو كحذام ولا يجوز البناء خلافاً لابن بابشاذ. وغير المعدول يكون اسماً كجناح، ومصدراً نحو ذهاب، وصفة نحو جواد، وجنساً نحو سحاب، فلو سمي بشيء من هذه مذكر انصرف قولاً واحداً إلا ما كان مؤنثاً كعناق (وَاصْرَقَنْ مَا تُكْرَاهُ مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَتْرًا) وذلك الأنواع السبعة المتأخرة وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب، أو الألف والنون الزائدتين، أو التأنيث بغير الألف، أو العجمية، أو وزن الفعل، أو ألف الإلحاق، أو العدل: تقول رب معد يكرب وعمران وفاطمة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وزينب وإبراهيم أحمد وأرطى وعمر لقيتهم، لذهاب أحد السبيين وهو العلمية. وأما الخمسة المتقدمة وهي: ما امتنع لألف التأنيث، أو للوصف والزيادتين، أو للوصف ووزن الفعل، أو للوصف والعدل، أو للجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فإنها لا تصرف نكرة، فلو سمي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. أما ما فيه ألف التأنيث فلأنها كافية في منع الصرف ووهم من قال في حواء امتنع للتأنيث والعلمية. وأما ما فيه الوصف مع زيادتي فعلان أو وزن أفعال فلأن العلمية تخلف الوصف فيصير منعه للعلمية والزيادتين أو للعلمية ووزن أفعال. وأما ما فيه الوصف والعدل وذلك آخر وفعال ومفعل نحو أحاد وموحد فمذهب سيبويه أنها إذا سمي بها امتنعت من الصرف للعلمية والعدل. قال في شرح الكافية: وكل معدول سمي به فعده باق إلا سحر وأمس في لغة بني تميم فإن عدلها يزول بالتسمية فيصرفان، بخلاف غيرهما من المعدولات فإن عدله بالتسمية باق فيجب منع صرفه للعدل والعلمية عدداً كان أو غيره. هذا هو مذهب سيبويه، ومن عزا إليه غير ذلك فقد أخطأ، وقوله ما لم يقل، وإلى هذا أشرت بقولي:

وَعَدْلٌ غَيْرُ سَحَرٍ وَأَمْسٍ فِي  
تَسْمِيَةٍ تَعْرِضُ غَيْرُ مُتَّقِي

وذهب الأخفش وأبو علي وابن برهان إلى صرف العدد المعدول مسمى به، وهو خلاف مذهب سيبويه رحمه الله تعالى. هذا كلامه بلفظه. وأما الجمع المشبه مفاعل أو مفاعيل فقد تقدم الكلام على التسمية به، وإذا نكر شيء من هذه الأنواع الخمسة بعد التسمية لم ينصرف أيضاً. أما ذو ألف التأنيث فلألف، وأما ذو الوصف مع زيادتي فعلان أو مع وزن أفعال مع العدل إلى فعال أو مفعل فلأنها لما نكرت شابحت حالها قبل التسمية فمنعت الصرف لشبه الوصف مع هذه العلل. هذا مذهب سيبويه. وخالف الأخفش في باب سكران فصرفه. وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب: الأول منع الصرف وهو الصحيح. والثاني: الصرف وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليته ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط. قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليته. والثالث إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف وهو مذهب الفراء وابن الأنباري. والرابع: أنه يجوز صرفه وترك صرفه. قاله الفارسي في بعض كتبه. وأما المعدول إلى فعال أو مفعل فمن صرف أحمر بعد التسمية صرفه وقد تقدم الخلاف في الجمع إذا نكر بعد التسمية.

تنبيه: إذا سمي بأفعل التفضيل مجرداً من من ثم نكر بعد التسمية انصرف بإجماع كما قاله في شرح الكافية. قال: لأنه لا يعود إلى مثل الحال التي كان عليها إذا كان صفة، فإن وصفيته مشروطة بمصاحبة من لفظاً أو تقديراً اهـ. فإن سمي به مع من ثم نكر امتنع صرفه قولاً واحداً، وكلام الكافية وشرحها يقتضي إجراء الخلاف في نحو أحمر فيه (وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقوصاً ففي إعرابه تَهَجَّ جَوَارٍ يَّقْتَفِي) يعني أن ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من الأنواع السبعة التي إحدى علمتها العلمية أو من الأنواع الخمسة التي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قبلها فإنه يجري مجرى جوار وغواش، وقد تقدم أن نحو جوار يلحقه التنوين رفعاً وجرّاً فلا وجه لما حمل عليه المرادي كلام الناظم من أنه أشار إلى الأنواع السبعة دون الخمسة، لأن حكم المنقوص فيهما واحد: فمثاله في غير التعريف أعيم تصغير أعمى فإنه غير منصرف للوصف والوزن، ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً نحو هذا أعيم ومررت بأعيم ورأيت أعيمي، والتنوين فيه عوض من الياء المحذوفة كما في نحو جوار، وهذا لا خلاف فيه. ومثاله في التعريف قاض اسم امرأة فإنه غير منصرف للتأنيث والعلمية ويعيل تصغير يعلى ويرم مسمى به فإنه غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيهما في الرفع والجر عوض من الياء المحذوفة. وذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي إلى نحو قاض اسم امرأة، ويعيل ويرم يجري الصحيح في ترك تنوينه وجره بفتحة ظاهرة، فيقولون هذا يعلى ويرمى وقاضي، ورأيت يعلى ويرمي وقاضي، ومررت بيعلى ويرمى وقاضي، واحتجوا بقوله:

1040 — قَدْ عَجَيْتُ مَنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا  
لَمَّا رَأَيْتَنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا

وهو عند الخليل وسيبويه والجمهور محمول على الضرورة كقوله:

1041 — وَلَكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا

(وَلَا صَطْرَارٍ أَوْ تَنَاسُبٍ صُرِفَ دُو الْمَنِيِّ) بلا خلاف مثال الضرورة قوله:

1042 — وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِذْرَ خِذْرَ عُيَيْرَةٍ  
فَقَالَتْ: لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي

وقوله:

1043 — وَأَتَاهَا أَحْبَمِرُّ كَأَخِي السَّهِّ

— مِ بَعْضٍ فَقَالَ كُونِي عَقِيرًا

وقوله:

1044 — تَبَصَّرَ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ طَعَائِنِ

وهو كثير. نعم اختلف في نوعين: أحدهما ما فيه ألف التأنيث المقصورة فمنع بعضهم صرفه للضرورة، قال لأنه لا فائدة فيه إذ يزيد بقدر ما ينقص، ورد بقوله:

1045 — إني مُقَسِّمٌ مَا مَلَكَتْ فَجَاعِلٌ

جُزْءًا لِأَخْرِي وَدُنْيَا تَنْفَعُ

أنشده ابن الأعرابي بتنوين دنيا. وثانيهما: أفعل من، منع الكوفيون صرفه للضرورة. قالوا لأن حذف تنوينه لأجل من فلا يجمع بينهما. ومذهب البصريين جوازه لأن المانع له إنما هو الوزن والوصف كأحمر لا من، بدليل صرف خير منه وشر منه لزوال الوزن. ومثال الصرف للتناسب قراءة نافع والكسائي: {سلاسلًا وأغلا وسعيراً} (الإنسان: 4)، {قواريرا قواريرا} (الإنسان: 16)، وقراءة الأعمش بن مهران: {ولا يغوثا ويعوقا ونسراً} (نوح: 23). تنبيه: أجاز قوم صرف الجمع الذي لا نظير له في الأحاد اختياراً. وزعم قوم أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً لغة. قال الأخفش: وكان هذه لغة الشعراء لأنهم اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام (وَالْمَصْرُوفُ قَدْ لَا يَبْصُرُ) أي للضرورة، أجاز ذلك الكوفيون والأخفش والفارسي، وأباه سائر

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

البصريين. والصحيح الجواز. واختاره الناظم لثبوت سماعه، من ذلك قوله:

1046 — وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِسٌ

يُقَوِّانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ

وقوله:

1047 — وَقَائِلَةٌ مَا بَالُ دَوَسَرَ بَعْدَتَا

صَحَا قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هُنْدٍ

وقوله:

1048 — طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ

بِشَيْبِ عَائِلَةَ النَّفُوسِ عَدُوًّا

وأبيات أخر.

تنبيه: فصل بعض المتأخرين بين ما فيه علمية، فأجاز منعه لوجود إحدى العلتين، وبين ما ليس كذلك فصرفه، ويؤيده أن ذلك لم يسمع إلا في العلم. وأجاز قوم منهم ثعلب وأحمد بن يحيى منع صرف المنصرف اختياراً. خاتمة: قال في شرح الكافية: ما لا ينصرف بالنسبة إلى التكبير والتصغير أربعة أقسام: ما لا ينصرف مكبراً ولا مصغراً، وما لا ينصرف مكبراً وينصرف مصغراً، وما لا ينصرف مصغراً فالأول نحو بعلبك وطلحة وزينب وحمراء وسكران وإسحق وأحمر ويزيد مما لا يعدم سبب المنع في تكبير ولا تصغير. والثاني نحو عمر وشمر وسرحان وعلقى وجنادل أعلاماً مما يزول بتصغيره سبب المنع، فإن تصغيرها عمير وشمير وسريحين وعليق وجنيدل بزوال مثال العدل ووزن الفعل وألفى سرحان وعلقى وصيغة منتهى التكسير، والثالث نحو تحلىء وتوسط وترتب وتهبط أعلاماً مما يتكامل فيه بالتصغير سبب المنع فإن تصغيرها تحلىء وتوسط وترتيب وتهبط على وزن مضارع بيطر، فالتصغير كمل لها سبب المنع، فمنعت من الصرف فيه دون التكبير، فلو جيء في التصغير بياء معوضة مما حذف تعين الصرف لعدم وزن الفعل. الرابع نحو هند وهنيدة فلك فيه مكبراً وجهان وليس لك فيه مصغراً إلا منع الصرف. والله أعلم.

## إعرابُ الفعلِ

(إِرفَعُ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَّدُ) يعني أنه يجب رفع المضارع حينئذٍ، والرافع له التجرد المذكور كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء، ولا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب، ولا حروف المضارع كما نسب للكسائي، واختار المصنف الأول. قال في شرح الكافية: لسلامته من النقص، بخلاف الثاني فإنه ينتقص بنحوه لا تفعل وجعلت أفعل وما لك لا تفعل ورأيت الذي تفعل، فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مع أن الاسم لا يقع فيها، فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح القول بأن رافعه التجرد اهـ. ورد الأول بأن التجرد عدمي والرفع وجودي والعدمي لا يكون علة للوجودي، وأجاب الشارح بأننا لا نسلم أن التجرد من الناصب والجازم عدمي، لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصاً عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدمه.

تنبيه: إنما لم يقيد المضارع هنا بالذي لم تباشره نون توكيد ولا نون إناء اكتفاء بتقدم ذلك في باب الإعراب (وَيَلْنِ أَنْصِبُهُ وَكَيْ) أي الأدوات التي تنصب المضارع أربع: وهي لن وكفي وأن وإذن، وسيأتي الكلام على الأخيرتين: فأما لن فحرف نفي تختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال وتنصبه كما تنصب لا الاسم، نحو لن أضرب ولن أقوم، فتفتي ما أثبت بحرف التنفيس ولا تفيد تأييد النفي ولا تأكيده، خلافاً للزمخشري: الأول في أنموذجه والثاني في كشافه، وليس أصلها لا فأبدلت الألف نوناً خلافاً للفراء، ولا لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي.

تنبيهات: الأول الجمهور على جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيداً لن أضرب، وبه استدل سيبويه على بساطتها، ومنع ذلك الأخفش الصغير. الثاني تأتي لن للدعاء كما أتت لا كذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن السراج وابن عصفور، من ذلك قوله:  
1049 — لَنْ تَرَالُوا كَذَلِكَ لَكُمْ ثُمَّ لَا زِلْ

— لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ  
وأما: {فلن أكون ظهيراً للمجرمين} (القصص: 17) فقليل ليس منه لأن فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم بل إلى المخاطب أو الغائب، ويرده قوله: ثم لا زلت لكم. الثالث زعم بعضهم أنها قد تجزم كقوله:  
1050 — فَلَنْ يَحْلَ لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ مَنْظَرٌ  
وقوله:

1051 — لَنْ يَخِبَ الْآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَزَّ  
رَكَ دُونَ بَابِكَ الْحَلَقَهُ  
والأول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الألف للضرورة. وأما كي فعلى ثلاثة أوجه: أحدها أن تكون اسماً مختصراً من كيف كقوله:

1052 — كَيْ تَجْنَحُونَ إِلَيَّ سِلْمٍ وَمَا تُثِيرَتْ  
قَتْلَكُمْ وَلَطَى الْهَيْجَاءِ تَضْطَرُّمُ  
الثاني أن تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة: كيمه بمعنى لمه، وعلى ما المصدرية كما في قوله:

1053 — إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعِ قَضْرًا قَائِمًا  
يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَصُورَ وَيَنْفَعُ وَقِيلَ مَا كَافَةٌ، وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن، ولا يجوز إظهار أن بعدها. وأما قوله:  
1054 — كَيْمَا أَنْ تُعْرَ وَتَحْدَعًا فَضْرورية. الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

معنى وعملاً وهو مراد الناظم، ويتعين ذلك في الواقعة بعد اللام وليس بعدها أن كما في نحو: {لكيلاً تأسوا} (الحديد: 23)، ولا يجوز أن تكون حرف جر لدخول حرف الجر عليها، فإن وقع بعدها أن كقوله:

1055 — أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقَرَّتِي أَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَصْدَرِيَّةً مُؤَكَّدَةً بِأَنْ، وَأَنْ تَكُونَ تَعْلِيلِيَّةً مُؤَكَّدَةً لِلَّامِ، وَبِتَرْجِيحِ هَذَا الثَّانِي بِأُمُورٍ: الْأَوَّلُ أَنَّ أَنْ أُمَّ الْبَابِ فَلَوْ جَعَلْتُ مُؤَكَّدَةً لَكِي لَكَانَتْ كِي هِيَ النَّاصِبَةُ فَيَلْزَمُ تَقْدِيمَ الْفَرْعِ عَلَى الْأَصْلِ. الثَّانِي مَا كَانَ أَصْلًا فِي بَابِهِ لَا يَكُونُ مُؤَكَّدًا لِغَيْرِهِ. الثَّلَاثُ أَنَّ أَنْ لَاصَقَتْ الْفِعْلَ فَتَرْجَحُ أَنْ تَكُونَ هِيَ الْعَامِلَةُ، وَيَجُوزُ الْأَمْرَانِ فِي نَحْوِ جِئْتُ كِي تَفْعَلُ: {كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً} (الحشر: 7)، فَإِنْ جَعَلْتُ جَارَةً كَانَتْ أَنْ مَقْدَرَةً بَعْدَهَا وَإِنْ جَعَلْتُ نَاصِبَةً كَانَتْ اللَّامُ مَقْدَرَةً قَبْلَهَا.

تنبيهات: الأول ما سبق من أن كي تكون حرف جر ومصدرية هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل دائماً وتأولوا كيمه على تقدير كي تفعل ماذا، ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر، وحذف ألفها في غير الجر، وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، وكل ذلك لم يثبت. ومما يرد قولهم قوله:

1056 — فَأَوْقَدْتُ تَارِي كِي لِيُبْصَرَ صَوُؤَهَا وَقَوْلُهُ:

1057 — كِي لِيَتَّقِصِيَنِي رُقَيْهَ مَا

وَعَدَّتِي غَيْرَ مُحْتَلَسٍ

لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه. وذهب قوم إلى أنها حرف جر دائماً، ونقل عن الأخفش. الثاني أجاز الكسائي تقديم معمول معمولها عليها نحو جئت النحو كي أتعلم، ومنعه الجمهور. الثالث: إذا فصل بين كي والفعل لم يبطل عملها خلافاً للكسائي نحو جئت كي فيك أرغب، والكسائي يجيزه بالرفع لا بالنصب. قيل والصحيح أن الفصل بينها وبين الفعل لا يجوز في الاختيار. الرابع زعم الفارسي أن أصل كما في قوله:

1058 — وَطَرَفُكَ إِمَّا جِئْنَا فَأَجِسْتَهُ

كَمَا يَحْسَبُونَ أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

كيما فحذفت الياء ونصب بها. وذهب المصنف إلى أنها كاف التشبيه كفت بما ودخلها معنى التعليل فنصبت، وذلك قليل. وقد جاء الفعل بعدها مرفوعاً في قوله:

10059 — لَا تَنْتُمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُنْتُمُ

الخامس إذا قيل جئت لتكرمني فالنصب بأن مضمرة، وجوز أبو سعيد كون المضمرة كي، والأول أولى لأن أن أمكن في عمل النصب من غيرها فهي أقوى على التجوز فيها بأن تعمل مضمرة و (كذا بأن) أي من نواصب المضارع أن المصدرية نحو: {وأن تصوموا} (البقرة: 184)، {والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي} (الشعراء: 82)، {لا بعد علم} أي ونحوه من أفعال اليقين فإنها لا تنصب لأنها حينئذٍ المخففة من الثقيلة وأسمها ضمير الشأن نحو: {علم أن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

{ سيكون } (المزمل: 20)، { أفلا يرون ألا يرجع } (طه: 89)، أي أنه سيكون وأنه لا يرجع. وأما قراءة بعضهم أن لا يرجع بالنصب وقوله:  
1060 — تَرَضَى عَنِ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أن لا يُدَانِيَنَا مِنْ خَلْقِهِ بَشَرٌ  
فمما شذ. نعم إذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصبة بعده، ولذلك أجاز سيويه ما علمت إلا أن تقوم بالنصب، قال لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم: وقيل يجوز بلا تأويل. ذهب إليه الفراء وابن الأنباري. والجمهور على المنع (وَالَّتِي مِنْ بَعْدِ ظَنِّ) ونحوه من أفعال الرجحان (فَأَنْصَبَ بِهَا) المضارع إن شئت بناء على أنها الناصبة له (وَالرَّفْعَ صَحَّ وَاعْتَقِدْ) حينئذٍ (تَخْفِيهَا مِنْ أَنْ) الثقيلة (فَهُوَ مُطَرِدٌ) وقد قرئ بالوجهين: { وحسبوا أن لا تكون فتنة } (المائدة: 71)، قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع تكون والباقون بنصبه. نعم النصب هو الأرجح عند عدم الفصل بينها وبين الفعل، ولهذا اتفقوا عليه في قوله تعالى: { أحسب الناس أن يتركوا { (العنكبوت: 2).

تنبيهات: الأول أجرى سيويه والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم لتيقن المخوف نحو خفت أن لا تفعل وخشيت أن تقوم، ومنه قوله:  
1061 — أَحَافٌ إِذَا مَا مِتُّ أَنْ لَا أُدَوَّقَهَا

ومنع ذلك الفراء. الثاني: أجاز الفراء تقديم معمول معمولها عليها مستشهداً بقوله:

1062 — رَبَّيْنُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أَجْلَدَا

قال في التسهيل: ولا حجة فيما استشهد به لندوره أو إمكان تقدير عامل مضمراً. الثالث أجاز بعضهم الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف وشبهه اختياراً نحو أريد أن عندك أقعد، وقد ورد ذلك مع غيرها اضطراراً كقوله:

1063 — لَهَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا

أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ

والتقدير لن أدع القتال مع شهود الهيجاء مدة رؤية أبي يزيد. الرابع أجاز بعض الكوفيين الجزم بها، ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة، وأنشدوا:

1064 — إِذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وَلَدَانُ أَهْلِنَا

تَعَالَوْا إِلَيَّ أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

وقوله:

1065 — أَحَادِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتَرُدَّهَا

فَتَتَرَكُهَا ثِقَلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ

وفي هذا نظر لأن عطف المنصوب — وهو فتتركها — عليه يدل على أنه سكن للضرورة لا مجزوم. الخامس تأتي أن مفسرة وزائدة فلا تنصب المضارع. فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو: { فأوحينا إليه أن اصنع الفلك } (المؤمنون: 27)، { وانطلق الملائم منهم أن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

امشوا { (ص: 6) والزائدة هي التالية للما نحو: { فلما أن جاء البشير {  
(يوسف: 96) والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله:  
1066 — كَأَنْ طَبِيَّةً تَعْطُوا إِلَى وَارِقِ السَّلْمِ  
في رواية الجر. وبين القسم ولو كقوله:  
1067 — فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ  
لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ

وأجاز الأخفش إعمال الزائدة، واستدل بالسمع كقوله تعالى: {وما لنا أن لا  
نقاتل { (البقرة: 246)، وبالقياس على حرف الجر الزائد، ولا حجة في ذلك  
لأنها في الآية مصدرية، فقيل: دخلت بعد ما لنا لتأوله بما منعنا، وفيه نظر لأنه  
لم يثبت إعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة،  
والصواب قول بعضهم: أن الأصل وما لنا في أن لا نقاتل، والفرق بينها وبين  
حرف الجر أن اختصاصه باق مع الزيارة بخلافها فإنها قيد وليها الاسم في البيت  
الأول والحرف في الثاني (وبعضهم) أي بعض العرب (أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى مَا  
أَخْتِيهَا) أي المصدرية (حيثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا) أي واجبا، وذلك إذا لم يتقدمها علم  
أو ظن كقراءة ابن محيصن: {لمن أراد أن يتم الرضاعة { (البقرة: 233)،  
وقوله:

1068 — أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا  
مَنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

هذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فهي عندهم مخففة من الثقيلة.  
تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن إهمالها مقيس (وَتَصَبُّوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ  
صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَّلًا. أَوْ قَبْلَهُ اليمين) أي شروط النصب بإذن ثلاثة: الأول  
أن يكون الفعل مستقبلا، فيجب الرفع في إذن تصدق جوابا لمن قال: أنا  
أحبك. الثاني: أن تكون مصدرية، فإن تأخرت نحو أكرمك إذن أهملت، وكذا إن  
وقعت حشوا كقوله:

1069 — لَيْنٌ عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا  
وَأَمْكَنِي مِنْهَا إِذَا لَا أَقِيلُهَا  
فأما قوله:

1070 — لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرًا  
إِنِّي إِذَا أَهْلِكُ أَوْ أَطِيرًا

فضرورة أو الخبر محذوف: أي إنني لا أستطيع ذلك، ثم استأنف: إذن أهلك،  
فإن كان المتقدم عليها حرف عطف فسيأتي. الثالث: أن لا يفصل بينها وبين  
الفصل بغير القسم، فيجب الرفع في نحو. إذا أنا أكرمك ويغترف الفصل  
بالقسم كقوله:

1071 — إِذْنٌ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ  
يَشِيبُ الطِّفْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وأجاز ابن بابشاذ الفصل بالنداء والدعاء، وابن عصفور الفصل بالظرف،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والصحيح المنع إذ لم يسمع شيء من ذلك. وأجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل، والاختيار حينئذٍ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع (وَأَنْصِبْ وَارْقَعَا إِذَا إِدَنَّ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ) بالواو والفاء (وَقَعَا) وقد قرىء شاذاً «وإذا لا يلبثوا خلفك» {فإذا لا يؤتون الناس نقيراً} (النساء: 53)، على الأعمال نعم الغالب الرفع على الإهمال وبه قرأ السبعة.

تنبيهات: الأول أطلق العطف والتحقيق أنه إذا كان العطف على ما له محل ألغيت، فإذا قيل أن تزرني أزرِك وإذن أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وأهملت إذن لوقوعها حشواً، أو على الجملتين معاً جاز الرفع والنصب. وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن إليه إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسم فالمدحيان. الثاني الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم والأصل في إذن أكرمك إذا جئني أكرمك، ثم حذفت الجملة وعوض عنها التنوين وأضمرت أن. وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لأن مضمرة بعدها كما أفهمه كلامه. الثالث معناها عند سيبويه الجواب والجزاء فقال الشلوبيين في كل موضع. وقال الفارسي في الأكثر. وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا. الرابع اختلف في لفظها عند الوقف عليها والصحيح أن نونها تبدل ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب. وقيل يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن. وروي ذلك عن المازني والمبرد، وينبني على هذا الخلاف خلاف في كتابتها، والجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون، وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذا، وتبعه ابن خروف. الخامس حكى سيبويه وعيسى بن عمر أن من العرب من يلغيها مع استيفاء الشروط وهي لغة نادرة، ولكنها القياس لأنها غير مختصة، وإنما أعملها الأكثرون حملاً على ظنّ لأنها مثلها في جواز تقدمها على الجملة وتأخرها عنها وتوسطها بين جزأها، كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال اهـ. (وبين لا ولا مَجْرَ التَّزْمِ إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ) نحو: {لئلا يكون للناس عليكم حجة} (البقرة: 15)، {لئلا يعلم أهل الكتاب} (الحديد: 29)، لا في الآية الأولى نافية وفي الثانية

مؤكدّة زائدة (وَإِنْ عُدِمَ لَا قَانَ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً) لا في موضع الرفع بعدم، وأن في موضع النصب بأعمل، ومظهِراً ومضمراً نصب على الحال: إما من أن كانا اسمي مفعول، أو من فاعل أعمل المستتر إن كانا اسمي فاعل، أي يجوز إظهار أن وإضمارها بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا فالاضمار نحو: {وأمرنا لنسلم لرب العالمين} (الأنعام: 71) والإظهار نحو: {وأمرت لأن أكون أول المسلمين} (الزمر: 12) فإن سبقها كون ناقص ماض منفي وجب إضمار أن بعدها هذا أشار إليه بقوله: (وَبَعْدَ نَفْيِ كَانٍ حَتْمًا أَضْمِرًا) أي نحو: {وما كان الله ليظلمهم} (العنكبوت: 40) {لم يكن الله ليغفر لهم} (النساء: 137)، وتسمى هذه اللام لام الجحود،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وسماها النحاس لام النفي وهو الصواب، والتي قبلها لام كي لأنها للسبب كما أن كي للسبب. وحاصل كلامه أن لأن بعد لام الجحود ثلاثة أحوال: وجوب إظهارها مع المقرون بلا، ووجوب إضمارها بعد نفي كان، وجواز الأمرين فيما عدا ذلك. ولا يجب الإضمار بعد كان التامة لأن اللام بعدها ليست لام الجحود، وإنما لم يقيد كلامه بالناقصة اكتفاء بأنها المفهومة عند إطلاق كان لشهرتها وكثرتها في أبواب النحو. ودخل في قوله نفي كان نحو لم يكن أي المضارع المنفي بلم كما رأيت لأن لم تنفي المضارع. وقد فهم من النظم قصر ذلك على كان خلافاً لمن أجازها في أخواتها قياساً ولمن أجازها في ظننت.

تنبيهات: الأول ما ذكره من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أن اللام ناصبة بنفسها، وذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن، والخلاف في اللامين أعني لام الجحود ولام كي. الثاني اختلف في الفعل الواقع بعد اللام: فذهب الكوفيون

---

إلى أنه خبر كان واللام للتوكيد. وذهب البصريون إلى أن الخبر محذوف واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف، وقدره ما كان زيد مريداً ليفعل، وإنما ذهبوا إلى ذلك لأن اللام جارة عندهم، وما بعدها في تأويل مصدر. وصرح المصنف بأنها مؤكدة لنفي الخبر إلا أن الناصب عنده أن مضمرة، فهو قول ثالث. قال الشيخ أبو حيان: ليس بقول بصري ولا كوفي. ومقتضى قوله مؤكدة أنها زائدة، وبه صرح الشارح، لكن قال في شرحه لهذا الموضع من التسهيل سميت مؤكدة لصحة الكلام بدونها لأنها زائدة، إذ لو كانت زائدة لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه لم يكن لنصب الفعل بعدها وجه صحيح، وإنما هي لام اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان زيد مقدرًا أو هامًا أو مستعدًا لأن يفعل. الثالث قد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله:

1072 — فَمَا جَمْعٌ لِيَعْلِبَ جَمْعٌ قَوْمِي  
مُقَاوَمَةٌ وَلَا قَرْدٌ لِقَرْدٍ

---

أي فما كان جمع. ومنه قول أبي الدرداء في الركعتين بعد العصر: ما أنا لأدعهما. الرابع: أطلق النافي ومراده ما ينفي الماضي وذلك ما ولم دون لن، لأنها تختص بالمستقبل، وكذلك لا لأن نفي غير المستقبل بها قليل. وأما لما فإنها وإن كانت تنفي الماضي لكن تدل على اتصال نفيه بالحال. وأما إن فهي بمعنى ما وإطلاقه يشملها. وزعم كثير من الناس في قوله تعالى: {وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال} (إبراهيم: 46)، في قراءة غير الكسائي أنها لام الجحود، لكن يبعده أن الفعل بعد لام الجحود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق، والذي يظهر أنها لام كي وأن إن شريطة، أي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن مكرهم لشدته معداً لأجل زوال الأمور العظام المشبهة في عظمها بالجبال، كما يقال أنا أشجع من فلان وإن كان معداً للنوازل. الخامس أجاز بعض النحويين حذف لام الجحود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى: {وما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كَانَ هَذَا الْقِرَاءُ أَنْ يَفْتَرِي { (يونس: 37)، والصحيح المنع، ولا حجة في الآية لأن أن يفتري في تأويل مصدر وهو الخير (كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي مَوْضِعِهَا حتى أو إِلَّا أَنْ خَفِيَ) أن مبتدأ وخفي خبره وكذلك وبعد متعلقان بخفي، وحتى فاعل يصلح، وإلا عطف عليه: أي كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى، نحو لألزمك أو تقضيني حقي، وقوله:

1073 — لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمُتَى

فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ  
أو إلا كقولك: لأقتلن الكافر أو يسلم وقوله:

1074 — وَكُنْتُ إِذَا عَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ

كَسَرْتُ كُغُوبَهَا أَوْ تَسْقِيمًا

ويحتمل الوجهين قوله:

1075 — فَكُلْتُ لَهُ لَا تَبِكَ عَيْنُكَ إِنَّمَا

نُحَاوِلُ مُلْكَاً أَوْ تَمُوتَ فَنُعْذَرَا

واحترز بقوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا من التي لا يصلح في موضعها أحد الحرفين، فإن المضارع إذا ورد بعدها منصوباً جاز إظهار أن كقوله:

1076 — وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّهُ

وَأَلَّ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَأَكَ عَلَقَمًا

تنبيهات: الأول قال في شرح الكافية: وتقدير إلا وحتى — في موضع أو — تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي المرتب على اللفظ أن يقدر قبل أو مصدر وبعدها أن ناصبة للفعل وهما في تأويل مصدر معطوف بأو على المقدر قبلها، فتقدير لانتظرنه أو يقدم: ليكون انتظار أو قدوم، وتقدير لأقتلن الكافر أو يسلم: ليكون قتله أو إسلامه، وكذلك العمل في غيرهما. الثاني ذهب الكسائي إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة، والصحيح أن النصب بأن مضمرة بعدها لأن أو حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار أن بعدها. الثالث قوله إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أحسن من قوله في التسهيل بعد أو الواقعة موقع إلى أن أو إلا أن لأن لحتى معنيين كلاهما يصح هنا: الأول الغاية مثل إلى. والثاني التعليل مثل كي، فيشمل كلامه هنا نحو لأرضين الله أو يغفر لي بخلاف كلام التسهيل لأن المعنى حتى يغفر لي بمعنى كي يغفر لي. وقد بان لك أن قول الشارح يريد حتى بمعنى إلى لا التي بمعنى كي لا وجه له. وكلتا العبارتين خير من قول الشارح بعد أو بمعنى إلى أو إلا فإنه يوهم أن أو ترادف الحرفين وليس كذلك، بل هي أو العاطفة كما مر (وبعد حتى هكذا إضماراً أن حنم) أي واجب. والغالب في حتى حينئذ أن تكون للغاية نحو: {لن نبرخ عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى} (طه: 91)، وعلامتها أن يصلح في موضعها إلى وقد تكون للتعليل (كجذ حتى تسرر ذا حرن) وعلامتها أن يصلح في موضعها كي، وزاد في التسهيل أنها تكون بمعنى إلا أن كقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1077 — لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً  
حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ

وهذا المعنى على غرابته ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا أفعل إلا أن تفعل المعنى حتى أن تفعل. وصرح به ابن هشام الخضراوي، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في: {وما يعلمان من أحد حتى يقولاً} (البقرة: 102) والظاهر في هذه الآية خلافه. وأن المراد معنى الغاية. نعم هو ظاهر في قوله:

1078 — وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بِاطِلَالٍ  
حَتَّى أُبَيِّرَ مَالِكًا وَكَاهِلًا  
لأن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ولا مسبباً عنه.

تنبيه: ذهب الكوفيون إلى أن حتى ناصبة بنفسها وأجازوا إظهار أن بعدها تأكيداً كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود (وَتَلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلًا بِهِ) أي بالحال (أَرْفَعَنَّ) حتماً (وَانصِبُ الْمُسْتَقْبَلًا) أي لا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً؛ ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو لأسيرن حتى أدخل المدينة وكالآية السابقة. وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة إلى ما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب نحو: {وزلزلوا حتى يقول الرسول} (البقرة: 214)، فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا. فالرفع — وبه قرأ نافع — على تأويله بالحال، والنصب — وبه قرأ غيره — على تأويله بالمستقبل: فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال. والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال. ولا يرتفع الفعل بعد حتى إلا بثلاثة شروط: الأول أن يكون حالاً، إما حقيقة نحو سرت حتى أدخلها إذا قلت ذلك وأنت في حالة الدخول، والرفع حينئذ واجب، أو تأويلاً نحو: {حتى يقول الرسول} (البقرة: 214) في قراءة نافع. والرفع حينئذ جائز كما مر. الثاني: أن يكون مسبباً عما قبلها فيمتنع الرفع في نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس، وما سرت حتى أدخلها، وأسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية: أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير. وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير. وأما الثالث فلأن السبب لم يتحقق، ويجوز الرفع في أيهم سار حتى يدخلها، ومتى سرت حتى تدخلها لأن السير محقق وإنما الشك في عين الفاعل أو في عين الزمان، وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجاباً ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة. ولو عرضت هذه المسألة بهذا المعنى على سيبويه لم

يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطاً على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك. الثالث أن يكون فضلة فيجب النصب في نحو سيرني حتى أدخلها، وكذا في كان سيرني أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة ولم تقدر الطرف

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية خبراً أهـ.

تنبيهات: الأول: تجيء حتى في الكلام على ثلاثة أضرب: جارة وعاطفة وقد مرتا، وابتدائية أي حرف تبدأ بعده الجمل أي تستأنف، فتدخل على الجمل الاسمية كقوله:

1079 — قَمَا زَالَتْ إِلْقَيْتِي تَمْجُ دِمَاءَهَا  
يَدَجَلَةٌ حَتَّى مَاءٍ دَجَلَةٌ أَشْكَلُ

وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقوله:

1080 — يُعْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابَهُمْ

وقراءة نافع: {حتى يقول الرسول} (البقرة: 214)، وعلى الفعلية التي فعلها ماض نحو: {حتى عفوا وقالوا} (الأعراف: 195) وزعم المصنف أن حتى هذه جارة ونوزع في ذلك. الثاني إذا كان الفعل حالاً أو مؤولاً به فحتى ابتدائية، وإذا كان مستقبلاً أو مؤولاً به فهي الجارة وأن مضمرة بعدها كما تقدم. الثالث علامة كونه حالاً أو مؤولاً به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى، ويجب حينئذ أن يكون ما بعدها فضلة مسبباً عما قبلها اهـ (وَبَعْدَ فَا جَوَابٍ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٍ مَحْضِينَ أَنْ وَسْتُرُّهَا حَتْمٌ تَصَبُّ) أن مبتدأ ونصب خبرها، وسترها حتم مبتدأ وخبر في موضع الحال من فاعل نصب، وبعد متعلق بنصب. يعنى أن أن تنصب الفعل مضمرة بعد فاء جواب نفي نحو: {لا يقضي عليهم فيموتوا} (فاطر: 36)، أو جواب طلب وهو إما أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن. فالأمر نحو قوله:

1081 — يَا تَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا  
إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

والنهي نحو: {لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ} (طه: 61)، وقوله:  
لَا يَخْدَعَنَّكَ مَأْتُورٌ وَإِنْ قَدَّمْتُ  
تِرَائُهُ فَيَحِقُّ الْحَزْنَ وَالنَّدَمُ

والدعاء نحو: {ربنا اطمس على أموالهم واشدّد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم} (يونس: 88)، وقوله:

1082 — رَبِّ وَفَقِّنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنُ  
نِبِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنِينَ

وقوله:

1083 — قَيَا رَبِّ عَجَلْ مَا أُوْمَلُ مِنْهُمْ  
فَيَدْفَقًا مَفْرُورٌ وَيَشْبَعُ مُرْمَلٌ

والاستفهام نحو: {فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا} (الأعراف: 53) وقوله:

1084 — هَلْ تَعْرِفُونَ لِبَاتَاتِي فَأَرْجُو أَنْ  
تُقْضَى فَيُرْتَدَّ بَعْضُ الرُّوحِ لِلْجَسَدِ

والعرض نحو قوله:

1085 — يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَدُّو فِتْبَصِرَ مَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَى كَمَنْ سَمِعَا  
والتحضيض نحو: {لولا أحررتني إلى أجل قريب فأصدق وأكون من الصالحين}  
(المنافقون: 10) وقوله:  
1086 — لَوْلَا تَعُوجِيْنَ يَا سَلْمَى عَلَيَّ دَنِيفٍ  
فَتُحْمِدِي تَارَ وَجِدٍ كَادَ يُفْنِيهِ  
والتمني نحو: {يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً} (النساء: 73) وقوله:  
1087 — يَا لَيْتَ أُمَّ حُلَيْدٍ وَاعْدَتْ فَوَقْتُ  
وَدَامَ لِي وَلَهَا عُمُرٌ فَنُصْطَجِبَا

واحترز بفاء الجواب عن الفاء التي لمجرد العطف نحو: ما تأتينا فتحدثنا، بمعنى ما تأتينا فما تحدثنا، فيكون الفعلان مقصوداً نفيهما وبمعنى ما تأتينا فأنت تحدثنا على إضمار مبتدأ، فيكون المقصود نفي الأول وإثبات الثاني، وإذا قصد الجواب لم يكن الفعل إلا منصوباً على معنى ما تأتينا محدثاً، فيكون المقصود نفي اجتماعهما أو على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا فيكون المقصود نفي الثاني لانتفاء الأول. واحترز بمحضين عن النفي الذي ليس بمحض وهو المنتقض بإلا والتملؤ بنفي نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا، ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا. ومن الطلب الذي ليس بمحض وهو الطلب باسم الفعل أو بالمصدر أو بما لفظه خبر نحو صه فأكرمك، وحسبك الحديث فينام الناس، ونحو سكوتاً فينام الناس، ونحو رزقني الله مالاً فأنفقه في الخير، فلا يكون لشيء من ذلك جواب منصوب. وسيأتي التنبيه على خلاف في بعض ذلك.  
تنبيهات: الأول مما مثل به في شرح الكافية لجواب النفي المنتقض ما قام فيأكل إلا طعامه، قال ومنه قول الشاعر:  
1088 — وَهِيَ قَامَ مِيًّا قَائِمٌ فِي نَدِيَّتَا  
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ

وتبعه الشارح في التمثيل بذلك، واعترضهما المرادي وقال: إن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب، نص على ذلك سيبويه. وعلى النصب أنشد:  
فَيَنْطِقُ إِلَّا بِأَلْتِي هِيَ أَعْرَفُ  
الثاني قد تضمن أن بعد الفاء الواقعة بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما أو بعد حصر وإنما اختياراً نحو إن تأتني فتحسن إلي أكافئك، ونحو متى زرتني أحسن إليك فأكرمك، ونحو: {إذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون} (البقرة: 117، آل عمران: 47، مريم: 35)، في قراءة من نصب، وبعد الحصر بإلا والخبر المثبت الخالي من الشرط اضطراراً نحو ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا ونحو قوله:  
1089 — سَأَتُرِّكَ مَنَزِلِي لِيَبِي تَمِيمٍ  
وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ قَاسْتَرِيحًا

الثالث يلحق بالنفي التشبيه الواقع موقعه نحو كأنك وال علينا فتشتمنا: أي ما أنت وال علينا ذكره في التسهيل وقال في شرح الكافية: إن غيراً قد تفيد نفيًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح، فيقال غير قائم الزيدان فتكرهما أشار إلى ذلك ابن السراج، ثم قال ولا يجوز هذا عندي. قلت وهو عندي جائز والله أعلم. هذا كلامه بحروفه. الرابع ذهب بعض الكوفيين إلى أن ما بعد الفاء منصوب بالمخالفة وبعضهم إلى أن الفاء هي الناصبة كما تقدم في أو والصحيح مذهب البصريين لأن الفاء عاطفة فلا عمل لها لكنها عطفت مصدرًا مقدراً على مصدر متوهم، والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا ما يكون منك إتيان فتحدث، وكذا يقدر في جميع المواضع. الخامس يشترط في التسهيل في نصب جواب الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل احترازاً من نحو لم ضربت زيداً فيجازيك لأن الضرب قد وقع فلم يمكن سبك مصدر مستقبل منه، وهو مذهب أبي علي، ولم يشترط ذلك المغاربة. وحكى ابن كيسان أين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع أن الفعل في ذلك محقق الوقوع، وإذا لم يمكن سبك مصدر مستقبل من الجملة سبكناه من لازمها، فالتقدير ليكن منك إعلام بذهاب زيد فاتباع منا (وَالْوَاوُ كَالْفَاءِ) في جميع ما تقدم (إِنْ تُفِدُ مَفْهُومَ مَعٍ) أي يقصد بها المصاحبة (كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا وَتُظَهِّرَ الْجَرَّعُ) أي لا تجمع بين هذين، وقد سمع النصب مع الواو في خمسة مما سمع مع الفاء: الأول النفي نحو: {ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين} (آل عمران: 142). الثاني الأمر نحو قوله:

1090 — قُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى

لِصَوْتِ أَنْ يُتَادِيَ دَاعِيَانِ

الثالث النهي نحو قوله:

1091 — لَا تَنَّهُ عَن خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلُهُ

عَارٌّ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ

الرابع الاستفهام نحو قوله:

1092 — أَتَيْتُ رَبَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى

وَأَتَيْتُ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ

وقوله:

1093 — أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَبَكُونِ بَيْنِي

وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ

الخامس التمني نحو: {يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين} (الأنعام: 27) في قراءة حمزة وحفص. وقس الباقي قال ابن السراج الواو ينصب ما بعدها في غير الموجب من حيث انتصب ما بعد الفاء، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الاشتراك بين الفعل والفعل، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها كما كان في الفاء وأضمرت أن، وتكون الواو في هذا بمعنى مع فقط، ولا بد مع هذا الذي ذكره من رعاية أن لا يكون الفعل بعد الواو مبنياً على مبتدأ محذوف لأنه متى كان كذلك وجب رفعه، ومن ثم جاز فيما بعد الواو من نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن ثلاثة أوجه: الجزم على التشريك بين الفعلين في النهي، والنصب على النهي عن الجمع، والرفع على ذلك المعنى، ولكن على تقدير وأنت تشرب اللبن. تنبيه: الخلاف في الواو كالخلاف في الفاء وقد تقدم (وَبَعْدَ غَيْرِ النَّفْيِ جَزْمًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

اعْتَمِدْ) جزماً مفعول به مقدم أي اعتمد الجزم (إِنْ تَسْقُطِ الْقَا وَالْجَزَاءُ قَدْ  
قُصِدَ) أي انفردت الفاء عن الواو بأن الفعل بعدها ينجزم عند سقوطها بشرط  
أن يقصد الجزاء. وذلك بعد الطلب بأنواعه كقوله:  
1094 — قَقَا تَبُّكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ  
وكذا بقية الأمثلة. أما النفي فلا يجرم جوابه لأنه يقتضي تحقق عدم الوقوع كما  
يقتضي الإيجاب تحقق الوقوع، فلا يجرم بعده كما لا يجرم بعد الإيجاب، ولذلك  
قال: وبعد غير النفي. واحترز بقوله والجزاء قد قصد عما إذا لم يقصد الجزاء  
فإنه لا يجرم بل يرفع: إما مقصوداً به الوصف نحو ليت لي مالا أنفق منه، أو  
الحال أو الاستئناف، ويحتملها قوله تعالى: {فاضرب لهم طريقاً في البحر  
يبساً لا تخاف دركاً} (طه: 77)، وقوله:

1095 — كُرُّوا إِلَى حَرَّتَيْكُمُ تَعْمُرُونَهُمَا  
كَمَا تَكُرُّ إِلَى أوطَانِهَا الْبَقَرُ

تنبيهان: الأول قال في شرح الكافية: الجزم عند التعري من الفاء جائز بإجماع.  
الثاني: اختلف في جازم الفعل حينئذٍ: فقيل إن لفظ الطلب ضمن معنى حرف  
الشرط فجزم، وإليه ذهب ابن خروف واختاره المصنف ونسبه إلى الخليل  
وسيبويه. وقيل إن الأمر والنهي وبقاها نابت عن الشرط: أي حذفت جملة  
الشرط وأنيبت هذه في العمل منابها فجزمت، وهو مذهب الفارسي  
والسيرافي وابن عصفور. وقيل الجزم بشرط مقدر دل على الطلب، وإليه  
ذهب أكثر المتأخرين. وقيل الجزم بلام مقدره فإذا قيل: ألا تنزل تصب خيراً  
فمعناه لتصب خيراً وهو ضعيف، ولا يطرد إلا بتجوز وتكلف والمختار القول  
الثالث لا ما ذهب إليه المصنف لأن الشرط لا بد له من فعل، ولا جائز أن يكون  
هو الطلب بنفسه ولا مضمناً له مع معنى حرف الشرط لما فيه من زيادة  
مخالفة الأصل، ولا مقدرراً بعده لامتناع إظهاره بدون حرف الشرط بخلاف  
إظهاره معه، ولأنه يستلزم أن يكون العامل جملة وذلك لا يوجد له نظير اهـ  
(وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ تَهْيٍ) فيما مر أن يصح (إِنْ تَصَّعُ إِنْ) الشرطية (قَبْلَ لَا)  
النافية (دُونَ تَخَالُفٍ) في المعنى (يَقَعُ) ومن ثم جاز لا تدن من الأسد تسلم،  
وامتنع لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم خلافاً للكسائي. وأما قول الصحابي: يا  
رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلوة والسلام: «من أكل من  
هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم»، فجزمه على الإبدال من  
فعل النهي لا على الجواب، على أن الرواية المشهورة في الثاني يؤذينا بثبوت  
الياء.

تنبيهان: الأول قال في شرح الكافية: لم يخالف في الشرط المذكور غير  
الكسائي. وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين. الثاني: شرط الجزم  
بعد الأمر صحة وضع إن تفعل، كما أن شرطه بعد النهي صحة وضع إن لا تفعل،  
فيمتنع الجزم في نحو أحسن إليّ لا أحسن إليك، فإنه لا يجوز إن تحسن إلى لا  
أحسن إليك لكونه غير مناسب وكلام التسهيل يوهم إجراء خلاف الكسائي فيه  
انتهى. (وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلَ) بأن كان بلفظ الخبر أو باسم فعل أو باسم  
غيره (فَلَا تَنْصِبُ جَوَابَهُ) مع الفاء كما تقدم (وَجَزْمُهُ أَقْبَلًا) عند حذفها. قال في

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

شرح الكافية: بإجماع، وذلك نحو قوله تعالى: {تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم} (الصف: 11 و 12)، وقوله: اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه. وقوله:

1096 — مَكَاتِكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي

وقولهم: حسبك الحديث ينم الناس، فإن المعنى: آمنوا، وليتق، واثبتني، واكفف.

تنبيهان: الأول أجاز الكسائي النصب بعد الفاء المجاب بها اسم فعل أمر نحو صه، أو خبر بمعنى الأمر نحو حسبك. وذكر في شرح الكافية أن الكسائي انفرد بجواز ذلك، لكن أجازة ابن عصفور في جواب نزال ونحوه من اسم الفعل المشتق وحكاية ابن هشام عن ابن جنبي، فالذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك. الثاني أجاز الكسائي أيضاً نصب جواب الدعاء المدلول عليه بالخبر نحو غفر الله لزيد فيدخله الجنة (وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَاءِ نُصِبَ كَنُصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّيِّ بِتَنَسُّبٍ) وفاقاً للفراء لثبوت ذلك سماعاً كقراءة حفص عن عاصم: {لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطلع} (غافر: 36 و 37)، وكذلك: {لعله يزكي أو يذكر فتنتفعه الذكرى} (عبس: 3)، وقول الراجز أنشدته الفراء: 1097 — عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا

تُدَلِّتْنَا اللَّمَّةُ مِنْ لَمَاتِهَا  
فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ رَفْرَاتِهَا

ومذهب البصريين أن الرجاء ليس له جواب منصوب وتأولوا ذلك بما فيه بعد، وقول أبي موسى: وقد أشربها معنى ليت من قرأ فأطلع نصباً: يقتضي تفصيلاً. تنبيه: القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب. وذكر في الارتشاف أنه قد سمع الجزم بعد الترجي، وهو يدل على صحة ما ذهب إليه الفراء. انتهى (وإن على اسم خالص فعل عطف تنصيبه أن ثابتاً أو منحذف) فعل رفع بالنيابة بفعل مضمرة يفسره الفعل بعده وينصبه جواب الشرط، وأن بالفتح فاعل ينصبه، وثابت حال من أن، ومنحذف عطف عليه وقف عليه بالسكون للضرورة. أي ينصب الفعل بأن مضمرة جوازاً في مواضع — وهي خمسة — كما ينصب بها مضمرة وجوباً في خمسة مواضع وقد مرت. فالأول من مواضع الجواز: بعد اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي ولم يقترن الفعل بلا وقد سبق في قوله: وإن عدم لا فإن اعلم مظهراً مظهراً أو مضمراً. والأربعة الباقية هي المرادة بهذا البيت وهي أن تعطف الفعل على اسم خالص بأحد هذه الحروف الأربعة: الواو أو ألفاء وثم، نحو قوله:

1098 — لَلْبَسِ عِبَاءَهُ وَتَقَرَّ عَيْنِي

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّقُوفِ

ونحو: أو يرسل رسولاً في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على وحيا، ونحو قوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1099 — لَوْلَا تَوَقُّعَ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيَهُ  
مَا كُنْتُ أَوْثِرُ أَثْرَابًا عَلَيَّ تَرِبٍ

وكقوله:

1100 — إِنِّي وَقَيْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلَهُ

كالتَّوَرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَاقَتِ الْبَقْرُ والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل  
الفعل نحو: الطائر فيغضب زيد الذباب فيغضب واجب الرفع لأن الطائر في  
تأويل الذي يطير ومن العطف على المصدر المتوهم فإنه يجب فيه إضمار إن  
كما مر.

تنبيهات: الأول إنما قال على اسم ولم يقل على مصدر كما قال بعضهم ليشمل  
غير المصدر فإن ذلك لا يختص به، فتقول لولا زيد ويحسن إليَّ لهلكت. الثاني  
يجوز في قوله: فعل عطف فإن المعطوف في الحقيقة إنما هو المصدر.  
الثالث: أطلق العاطف ومراده الأحرف الأربعة إذ لم يسمع في غيرها (وَشَدَّ  
حَذْفُ أَنْ وَتَضُّبُ فِي سَوَى مَا مَرَّ قَاقِلٌ مِنْهُ مَا عَدَلُ رَوَى) أي حذف أن مع  
النصب في غير المواضع العشرة المذكورة شاذ لا يقبل منه إلا ما نقله العدول  
كقولهم: خذ اللص قبل أن يأخذك، ومره يحفرها، وقول بعضهم تسمع  
بالمعدي خير من أن تراه، وقراءة بعضهم: {بل نقذف بالحق على الباطل  
فيدمغه} (الأنبياء: 18) وقراءة الحسن: {قل أغير الله تأمروني أعبد} (الزمر: 64) ومنه قوله:

1101 — وَتَهْتَهُتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن ذلك مقصور على السماع لا يجوز القياس عليه  
وبه صرح في شرح الكافية وقال في التسهيل وفي القياس عليه خلاف. الثاني  
أجاز ذلك الكوفيون ومن وافقهم. الثالث كلامه يشعر بأن حذف أن مع رفع  
الفعل ليس بشاذ، وهو ظاهر كلامه في شرح التسهيل فإنه جعل منه قوله  
تعالى: {ومن آياته يريكم البرق خوفاً وطمعاً} (الروم: 24)، قال فيريكم صلة  
لأن حذفه وبقي يريكم مرفوعاً، وهذا هو القياس لأن الحرف عامل ضعيف  
فإذا حذف بطل عمله هذا كلامه، وهذا الذي قاله مذهب أبي الحسن أجاز حذف  
أن ورفع الفعل دون نصبه وجعل منه قوله تعالى: {قل أغير الله تأمروني  
أعبد} (الزمر: 64)، وذهب قوم إلى أن حذف أن مقصور على السماع مطلقاً  
فلا يرفع ولا ينصب بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل  
وهو الصحيح. الرابع: ما ذكره من أن حذف أن والنصب في غير ما مر شاذ  
ليس على إطلاقه لما ستعرفه في قوله في باب الجوازم: والفعل من بعد  
الجزاء إن يقترن. إلخ اهـ.

عَوَامِلُ الْجَزْمِ

(بِلَا وَلَا مِ طَالِبًا صَعَجَ جَزْمًا فِي الْفِعْلِ) طالباً حال من فاعل ضع المستتر.  
وجزماً مفعول به: أي تجزم لا واللام الطليتان الفعل المضارع، أما لا فتكون  
للهي نحو: {لا تشرك با} (لقمان: 13)، وللدعاء نحو: {لا تؤاخذنا} (البقرة:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

286)، وأما اللام فتكون للأمر نحو: {لينفق} (الطلاق: 7)، وللدعاء نحو: {ليقض علينا ربك} (الزخرف: 77). وقد دخل تحت الطلب الأمر والنهي والدعاء. والاحتراز به عن غير الطلبيتين مثل لا النافية والزائدة واللام التي ينتصب بعدها المضارع. وقد أشعر كلامه أنهما لا يجزمان فعلي المتكلم، وهو

كذلك في لا، وندر قوله:  
1102 - لَا أَعْرِقَنَّ رَبِّيَ حُورًا مَدَامِعُهَا  
مُرَدَّقَاتٍ عَلَى أَعْقَابِ أَكْوَارٍ  
وقوله:

1103 - إِذَا مَا حَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا تَعُدُّ  
لَهَا أَبَدًا مَا دَامَ فِيهَا الْجُرَاضِمُ

نعم إن كان للمفعول جاز بكثرة نحو لا أخرج ولا تخرج، لأن المنهي غير المتكلم. وأما اللام فجزمها لفعلي المتكلم مبنيين للفاعل جاز في السعة لكنه قليل، ومنه: قوموا فلاصل لكم: {ولنحمل خطاياكم} (العنكبوت: 12)، وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب كقراءة أبي وأنس: {فبذلك فليفرحوا} (يونس: 58)، وقوله عليه الصلاة والسلام: «لتأخذوا مصافكم». والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر.

تنبيهات: الأول زعم بعضهم أن أصل لا الطلبية لام الأمر زيدت عليها ألف فانفتحت. وزعم بعضهم أنها لا النافية والجزم بعدها بلام الأمر مضمرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ وهما ضعيفان. الثاني لا يفصل بين لا ومجزومها. وأما قوله:

1104 - وَقَالُوا أَحَاتَا لَا تَجَسَّعُ لِطَالِمٍ  
عَزِيرٍ وَلَا دَا حَقَّ قَوْمِكَ تَطْلِمٍ

فضرورة. وأجاز بعضهم في قليل من الكلام نحو لا اليوم تضرب. الثالث حركة اللام الطلبية الكسر، وفتحها لغة، ويجوز تسكينها بعد الواو والفاء وثم، وتسكينها بعد الواو والفاء أكثر من تحريكها، وليس بضعيف بعد ثم ولا قليل ولا ضرورة خلافاً لمن زعم ذلك. الرابع تحذف لام الأمر ويبقى عملها، وذلك على ثلاثة أضرب: كثير مطرد وهو حذفها بعد أمر بقول نحو: {قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة} (إبراهيم: 31)، وقليل جائز في الاختيار وهو حذفها بعد قول غير أمر كقوله:

1105 - قُلْتُ لِبَوَّابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا  
يَيْدُنُ قَائِيٍّ حَمُوءَهَا وَجَارُهَا

قال المصنف: وليس مضطراً لتمكنه من أن يقول ايذن. قال: وليس لقائل أن يقول هذا من تسكين المتحرك، على أن يكون الفعل مستحقاً للرفع فسكن اضطراراً، لأن الراجز لو قصد الرفع لتوصل إليه مستغنياً عن الفاء فكان يقول تتذن إني، وقليل مخصوص بالاضطرار وهو الحذف دون تقدم قول بصيغة أمر ولا بخلافه كقوله:

1106 - مُحَمَّدٌ نَفْدٌ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ  
إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا

وقوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1107 - فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي  
وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ تَصِيبٌ  
انتهى.

و(هكذا بَلَمْ وَلَمَّا) أي لم ولما يجزمان المضارع مثل لا واللام الطليبتين نحو:  
{لم يلد ولم يولد} (الاخلاص: 3)، ونحو: {ولما يعلم الذين جاهدوا منكم}  
(آل عمران: 142)، {ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم} (البقرة: 214)،  
ويشتركان في الحرفية والاختصاص بالمضارع والنفي والجزم وقلب معنى  
الفعل للمضي. وتنفرد لم بمصاحبة الشرط نحو: {وإن لم تفعل فما بلغت  
رسالته} (المائدة: 67)، وجواز انقطاع نفي منفيها عن الحال، بخلاف لما فإنه  
يجب اتصال نفي منفيها بحال النطق كقوله:

1108 - فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ حَيْرَ أَكْلٍ  
وَالَا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أَمَرَّقِ

ومن ثم جاز: لم يكن ثم كان. والفصل بينها وبين مجزومها اضطراراً كقوله:  
1109 - فِدَاكَ وَلَمْ إِذَا تَجُنُّ امْتَرَبْنَا  
تَكُنُّ فِي النَّاسِ يُدْرِكُكَ الْمَرَاءُ  
وقوله:

1110 - فَأَصَحَّتْ مَعَانِيهَا فِقَارًا رُسُومُهَا  
كَانَ لَمْ سِوَى أَهْلِ مِنَ الْوَحْشِ تُؤْهَلُ  
وأنها قد تلغى فلا يجزم بها. قال في التسهيل: حملاً على لا، وفي شرح الكافية  
حملاً على ما، وهو أحسن، لأن ما تنفي الماضي كثيراً بخلاف لا. وأنشد  
الأخفش على إهمالها قوله:

1111 - لَوْ لَا قَوَارِسُ مِنْ دُهْلِ وَأُسْرَتُهُمْ  
يَوْمَ الصَّلِيَّاءِ لَمْ يَوْفُونَ بِالْحَارِ  
وصرح في أول شرح التسهيل بأن الرفع لغة قوم. وتنفرد لما بجواز حذف  
مجزومها والوقف عليها في الاختيار كقوله:  
1112 - فَجِئْتُ فُبُورَهُمْ بَدَاءً وَلَمَّا

فَتَادِبْتُ الْفُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ  
أي ولما أكن بدءاً قبل ذلك: أي سيداً. وتقول: قاربت المدينة ولما: أي ولما  
أدخلها، وهو أحسن ما خرج عليه قراءة من قرأ: «وإن كلاً لما» ولا يجوز ذلك  
في لم. وأما قوله:

1113 - أَحَقَّظْ وَدِيعَتِكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا  
يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

فضرورة، ويكون منفيها يكون قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي لم،  
تقول: لم يكن زيد في العام الماضي مقيماً، ولا يجوز: لما يكن. وقال  
المصنف: كون منفي يكون قريباً من الحال غالب لا لازم. ويكون منفيها يتوقع  
ثبوته بخلاف منفي لم، ألا ترى أن معنى: {بل لما يذوقوا عذاب} (ص: 8)،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع. قال الزمخشري في: {ولما يدخل الإيمان في قلوبكم} (الحجرات: 14) ما: في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى. وهذا بالنسبة إلى المستقبل، فاما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في التوقع وعدمه. مثال التوقع: مالي قمت ولم تقم أو ولما تقم. ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء: لم يقم أو لما يقم. تنبيهات: الأول قال في التسهيل: ومنها لم ولما أختها، يعني من الجوازم، فقيد لما بقوله أختها احترازاً من لما بمعنى إلا، ومن لما التي هي حرف وجود لوجود. وكذلك فعل الشارح فقال: احتزرت بقولي أختها من لما الحينية، ومن لما بمعنى إلا. هذا كلامه، وإنما لم يقيدنا هنا بذلك - وكذا فعل في الكافية - لأن هاتين لا يليهما المضارع، لأن التي بمعنى إلا لا تدخل إلى على جملة اسمية نحو: {إن كل نفس لما عليها حافظ} (الطارق: 4)، في قراءة من شدد الميم أو على الماضي لفظاً لا معنى نحو: أنشدك ا لما فعلت، أي إلا فعلت، والمعنى ما أسألك إلا فعلك. والتي هي حرف وجود لوجود لا يليها إلا ماض لفظاً ومعنى: نحو «ولما جاء أمرنا نجينا هوداً» وأما قوله:

1114 - أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا  
وَتَحْنُ بَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَائِثِمِ

فقد تقدم الكلام عليه في باب الإضافة. وتسمية الشارح لما هذه حينية هو مذهب ابن السراج، وتبعه الفارسي، وتبعهما ابن جني وتبعهم جماعة: أي أنها ظرف بمعنى حين. وقال المصنف بمعنى إذ، وهو أحسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة، وعند ابن خروف أنها حرف. الثاني حكى اللحياني عن بعض العرب: أنه ينصب بلم. وقال في شرح الكافية: زعم بعض الناس أن النصب بلم لغة اغتراراً بقراءة بعض السلف: {ألم نشرح لك صدرك} (الشرح: 1)، بفتح الحاء، ويقول الراجز:

1115 - فِي أَيِّ يَوْمِي مِنَ الْمَوْتِ أَفِرُّ  
أَيُّومَ لَمْ يُقَدَّرْ أَمْ يَوْمَ قُدِّرُ

وهو عند العلماء محمول على أن الفعل مؤكد بالنون الخفيفة ففتح لها ما قبلها ثم حذفت ونويت. هذا كلامه وفيه شذوذان: توكيد المنفي بلم، وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين. الثالث الجمهور على أن لَمَّا مركبة من لم وما، وقيل بسيطة. الرابع تدخل همزة الاستفهام على لم ولَمَّا فيصيران ألم وألما باقيتين على عملهما نحو ألم نشرح ألم يجدك يتيماً. ونحو قوله:

1116 - وَقُلْتُ أَلْمًا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ

ولما فرغ مما يجزم فعلاً واحداً انتقل إلى ما يجزم فعلين فقال: (وَاجِزْمُ يَانُ وَمَنْ وَمَا وَمَهْمَا أَيُّ مَتَى أَيَّانَ أَيَّنَ إِذْ مَا وَحَيْثُمَا أَلْمَى) فهذه إحدى عشرة أداة كلها تجزم فعلين نحو: {وإن تبدوا ما في أنفسكم أو مخفوه يحاسبكم به} (البقرة: 284)، {وإما ينزغتك من الشيطان نزع فاستعذ با} (الاعراف: 200)، ونحو: {من يعمل سوءاً يجز به} (النساء: 123)، ونحو: {وما تفعلوا من خير يعلمه} (البقرة: 284)، وقوله:

1117 - أَرَى الْعُمْرَ كَثْرًا تَاقِصًا كُلَّ لَيْلَةٍ

وَمَا تُنْقِصُ الْأَيَّامُ وَالذَّهْرُ يَنْقِدُ وَنَحْوُ: {وقالوا تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

نحن لك بمؤمنين { (الأعراف: 230)، وقوله:  
1118 - وَمَهْمَا يَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَحْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمِ وَنَحْوِ: {أياماً تدعوا فله الأسماء الحسنی {  
(الإسراء: 110) وقوله:

1119 - فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِيئَهُ يَمِيلُ وَنَحْوِ قَوْلِهِ:

1120 - مَتَى تَأْتِيهِ تَعَشُّوْا إِلَى صَوِّهِ تَارِهِ

تَجِدْ حَيْرَ تَارٍ عِنْدَهَا حَيْرٌ مُوقِدٌ

وقوله:

1121 - مَتَى مَا تَلْقَيْنِي فَزِدَيْنِ تَرْجُفِ

رَوَانِفِ أَلَيْتِيكَ وَتُسْتَطَارَا

ونحو قوله:

1122 - أَيَّانَ تُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ عَيْرَتَا وَإِذَا

لَمْ تُذَرِكِ الْأَمْنَ مِمَّا لَمْ تَرَلْ حَذِرَا

وقوله:

1123 - فَأَيَّانَ مَا تَعْدِلُ بِهِ الرِّيحُ تَنْزِلُ

ونحو قوله:

1124 - أَيَّنَ تَصْرِفُ بِنَا الْعُدَاةُ تَجِدْنَا

تَصْرِفِ الْعَيْسَ نَحْوَهَا لِلتَّلَاقِي

ونحو قوله تعالى: {أيما تكونوا يدرككم الموت { (النساء: 78) وقوله:

1125 - صَعْدَةٌ تَابَتْهُ فِي حَائِرِ

أَبْتَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ

ونحو قوله:

1126 - وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ

بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهِ تَأْمُرُ آتِيَا

ونحو قوله:

1127 - حَيْثُمَا تَسْتَقِيمُ يُقَدِّرُ لَكَ اللّٰهُ

هُ تَجَاحَا فِي عَابِرِ الْأَرْمَانِ

وقوله:

1128 - خَلِيلِيَّ أَنِّي تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا

أَحَا عَيْرٌ مَا يُرْضِيكُمَا لَا يُحَاوِلُ

(وَحَرْفُ إِذْ مَا) أي إذ ما حرف (كإِنْ) معنى وفاقاً لسيبويه، لا ظرف زمان زيد عليها ما كما ذهب إليه المبرد في أحد قوليهِ، وابن السراج والفارسي (وباقِي الأَدَوَاتِ أَسْمَاً) أما من وما ومتى وأي وأيَان وأيِنِ وَأَيُّ وَحَيْثَمَا: فباتفاق، وأما مهما: فعلى الأصح. وتنقسم هذه الأسماء إلى ظرف وغير ظرف: فغير الظرف من وما ومهما، فمن لتعميم أولى العلم، وما لتعميم ما تدل عليه، وهي موصولة، وكلتاها مبهما في أزمان الربط، ومهما بمعنى ما، ولا تخرج عن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الاسمية – خلافاً لمن زعم أنها تكون حرفاً – ولا عن الشرطية – خلافاً لمن زعم أنها تكون استفهاماً – ولا جر بإضافة ولا بحرف جر بخلاف من وما. وذكر في الكافية والتسهيل أن ما ومهما قد يردان ظرفي زمان. قال في شرح الكافية: جميع النحويين يجعلون ما ومهما مثل من في لزوم التجرد عن الظرفية، مع أن استعمالهما ظرفين ثابت في أشعار الفصحاء من العرب.

وأنشد أبياتاً منها ما في قول الفرزدق:  
1129 - وَمَا تَحْيَ لَا أَرْهَبُ وَإِنْ كُنْتُ جَارِمًا  
وَلَوْ عَدَّ أَعْدَائِي عَلَيَّ لَهُمْ دَخْلًا

وقول ابن الزبير:  
1130 - فَمَا تَحْيَ لَا سُيَامَ حَيَاهُ وَإِنْ تَمَّتْ  
فَلَا حَيْرٌ فِي الدُّنْيَا وَلَا العَيْشِ أَجْمَعًا

وفي مهما قول حاتم:  
1131 - وَإِنَّكَ مَهْمًا تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلُهُ  
وَقَرَجَكَ تَالَا مُنْتَهَى الدَّمِّ أَجْمَعًا

وقول طفيل الغنوي:  
تُبْتُ أَنْ أَبَا سُتَيْمٍ يَدْعِي  
مَهْمَا يَعِشُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يُسْمَعِ

قال ابنه: ولا أرى في هذه الأبيات حجة لأنه يصح تقديرها بالمصدر إنتهى. وأصل مهما ماما الأولى شرطية والثانية زائدة، فتقل اجتماعهما، فأبدلت ألف الأولى هاء. هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها ما، فحدث بالتركيب معنى لم يكن. وأجازه سيويه. وقيل إنها بسيطة. وأما أي فهي عامة في ذوي العلم وغيرهم، وهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان، وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان، وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير ظرف. وأما الظرف فينقسم إلى زماني ومكاني: فالزماني متى وأيان – وهما لتعميم الأزمنة – وكسر همزة أيان لغة سليم. وقرى بها شاذاً. والمكاني: أين وأئى وحيشما – وهي لتعميم الأمكنة –.

تنبيهات: الأولى هذه الأدوات في لحاق ما على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجزم إلا مقترناً بها وهو حيث وإذ – كما اقتضاه صنيعه – وأجاز الفراء الجزم بهما بدون ما. وضرب لا يلحقه ما وهو من وما ومهما وأئى، وأجازه الكوفيون في من وأئى. وضرب يجوز فيه الأمران، وهو إن وأي ومتى وأين وأيان، ومنع بعضهم في أيان، والصحيح الجواز. الثاني ذكر في الكافية والتسهيل: أن إن قد تهمل حملاً على لو كقراءة طلحة: {فأما ترين} (مريم: 26) بياء ساكنة ونون مفتوحة، وأن متى قد تهمل حملاً على إذا، ومثل بالحديث: إن أبا بكر رجل أسيف وأنه متى يقم مقامك لا يسمع الناس. وفي الارتشاف: ولا تهمل حملاً على إذا خلافاً لمن زعم ذلك يعني متى. الثالث لم يذكر هنا من الجوازم إذا وكيف ولو: أما إذا فالمشهور أنه لا يجزم بها إلا في الشعر، لا في قليل من الكلام ولا في الكلام إذا زيد بعدها ما، خلافاً لزاعم ذلك، وقد صرح بذلك في الكافية فقال:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

وشاعَ جزمٌ بإِذا حَمَلًا على  
متى ودَا في النثر لم يُسْتَعْمَلَا  
وقال في شرحها: وشاع في الشعر الجزم بإِذا حَمَلًا على متى، فمن ذلك  
إنشاد سيبويه:

1132 - تَرَفَّعَ لِي خُنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرَفُّعُ لِي  
نَارًا إِذَا حَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ تَقْدِ  
وكإنشاد الفراء:

1133 - وَاسْتَعَنَّ مَا أَعْتَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى  
وَإِذَا تُصِيبُكَ حَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

ولكن ظاهر كلامه في التسهيل جواز ذلك في النثر على قلة، وهو ما صرح به في التوضيح فقال: هو في النثر نادر وفي الشعر كثير، وجعل منه قوله عليه الصلاة والسلام لعلي وفاطمة رضي الله عنهما: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين». الحديث. وأما كيف فيجازى بها معنى لا عملاً خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا الجزم بها قياساً مطلقاً ووافقهم قطرب، وقيل يجوز بشرط اقترانها بما، وأما لو فذهب قوم - منهم ابن الشجري - إلى أنها يجزم بها في الشعر، وعليه مشى المصنف في التوضيح. وورد ذلك في الكافية فقال:

وَجَوَّرَ الْجَزْمَ بِهَا فِي الشَّعْرِ  
دُو حُجَّةٍ صَعَّقَهَا مَنْ يَدْرِي  
وتأول في شرحها قوله:

1134 - لَوْ يَسَّ طَارَ بِهِ دُو مَيْعَةٍ  
وقوله:

1135 - تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يُحْزِنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءَ بَنِي دُهْلِ ابْنِ سَيْبَانَ

ووقع له في التسهيل كلامان: أحدهما يقتضي المنع مطلقاً. والثاني ظاهره موافقة ابن الشجري (فِعْلَيْنِ يَفْتَضِلْنَ) أي تطلب هذه الأدوات فعلين (شَرَطُ فُؤَادًا يَبْلُو الْجَزَاءَ) أي يتبعه الجزاء (وَجَوَابًا وَسِيمًا) أي علم. يعني يسمى الجزاء جواباً أيضاً. وإنما قال فعلين ولم يقل جملتين للتنبيه على أن حق الشرط والجزاء أن يكونا فعلين، وإن كان ذلك لا يلزم في الجزاء. وأفهم قوله يتلو الجزاء أنه لا يتقدم، وإن تقدم على أداة الشرط شبيهه بالجواب فهو دليل عليه وليس إياه. هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه الجواب نفسه. والصحيح الأول. قوله وأفهم يقتضين: أن أداة الشرط هي الجازمة للشرط والجزاء معاً لاقتضائهما لهما: أما الشرط فنقل الاتفاق على أن الأداة جازمة له، وأما الجزاء ففيه أقوال: قيل هي الجازمة له أيضاً كما اقتضاه كلامه، قيل وهو مذهب المحققين من البصريين، وعزاه السيرافي إلى سيبويه. وقيل الجزم بفعل الشرط، وهو مذهب الأخفش واختاره في التسهيل. وقيل بالأداة والفعل معاً ونسب إلى سيبويه والخليل. وقيل بالجوار، وهو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مذهب الكوفيين (وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا) أي تجدهما (أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ) هذا ماض وهذا مضارع: فمثال كونهما مضارعين وهو الأصل نحو: {وإن تعودوا نعد} (الأنفال: 19)، وماضيين نحو: {وإن عدتم عدنا} (الإسراء: 8)، وماضياً فمضارعاً نحو: {من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه} (الشورى: 20)، وعكسه قليل، وخصه الجمهور بالضرورة، ومذهب الفراء والمصنف جوازه في الاختيار، وهو الصحيح لما رواه البخاري من قوله عليه الصلاة والسلام: «من يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له». ومن قول عائشة رضي الله عنها: إن أبا بكر رجل أسيف متى يقم مقامك رق. ومنه: «إن نشأ نزل عليهم من السماء آية فطلت» لأن تابع الجواب جواب. وقوله:  
1136 - مَنْ يَكِدُنِي بِسَيِّءٍ كُنْتُ مِنْهُ

كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ

وقوله:

1137 - إِنْ تَضْرُمُوتَا وَصَلْتَاكُمْ وَإِنْ تَصِلُوا

مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِرْهَابًا

وقوله:

1138 - إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا

مَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

وأورد له الناظم في توضيحه عشرة شواهد شعرية (وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعَكَ الْجَرَا حَسَنٌ) كقوله:

1139 - وَإِنْ أَتَاهُ حَلِيلٌ يَوْمَ مَسْعَبَةٍ

يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَا لِي وَلَا حَرِمٌ

وقوله:

1140 - وَلَا بِالَّذِي إِنْ بَانَ عَنْهُ حَبِيبُهُ

يَقُولُ وَيُخْفِي الصَّبْرَانِي لَجَارِعُ

ورفعه عند سببويه على تقدير تقديمه، وكون الجواب محذوفاً. ومذهب الكوفيين والمبرد إلى أنه على تقدير الفاء ومذهب قوم إلى أنه ليس على التقديم والتأخير ولا على حذف الفاء، بل لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعل الشرط لكونه ماضياً ضعفت عن العمل في الجواب.

تنبيهان: الأول مثل الماضي في ذلك المضارع المنفي بلم. تقول إن لم تقم أقوم وقد يشمله كلامه. الثاني ذهب بعض المتأخرين إلى أن الرفع أحسن من الجزم، والصواب عكسه كما أشعر به كلامه. وقال في شرح الكافية الجزم مختار، والرفع جائز كثير (وَرَفَعُهُ) أي رفع الجزاء (بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ) أي ضعيف. من ذلك قوله:

1141 - يَا أَفْرَعُ بَرِّ حَابِسِ يَا أَفْرَعُ

إِنَّكَ إِنْ بُضِرْعَ أَحْوُكُ تُبْضِرْعَ

وقوله:

1142 - فَقُلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيئُهَا وَقِرَاءَةُ طَلْحَةَ بْنِ سَلِيمَانَ: {أينما تكونوا يدرؤكم الموت} (النساء: 78)، وقد أشعر كلامه بأنه لا يختص بالضرورة، وهو مقتضى كلامه أيضاً في شرح الكافية وفي بعض نسخ التسهيل، وصرح في بعضها بأنه ضرورة، وهو ظاهر كلام سيويه، فإنه قال: وقد جاء في الشعر. وقد عرفت أن قوله بعد مضارع ليس على إطلاقه، بل محله في غير المنفي بلم كما سبق. تنبيهات: الأول اختلف في تخريج الرفع بعد المضارع: فذهب المبرد إلى أنه على حذف الفاء مطلقاً، وفصل سيويه بين أن يكون قبله ما يمكن أن يطلبه نحو إنك في البيت، فالأولى أن يكون على التقديم والتأخير، وبين أن لا يكون: فالأولى أن يكون على حذف الفاء – وجوز العكس – وقيل إن كانت الأداة اسم شرط فعلى إضمار الفاء، وإلا فعلى التقديم والتأخير. الثاني قال ابن الأنباري: يحسن الرفع هنا إذا تقدم ما يطلب الجزاء قبل إن كقولهم: طعامك إن تزنا نأكل، تقديره طعامك نأكل إن تزنا. الثالث ظاهر كلامه موافقة المبرد لتسميته المرفوع جزاء، ويحتمل أن يكون سماه جزاء باعتبار الأصل وهو الجزم وإن لم يكن جزاء إذا رفع (وَأَقْرَبُ يَفَا حَتْمًا) أي وجوباً (جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا) من أدوات الشرط (لَمْ يَنْجَعِلْ) وذلك الجملة الاسمية نحو: {وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير} (الأنعام: 17)، والطلبية نحو: {إن كنتم تحبون فاتبعوني يحببكم} (آل عمران: 31)، ونحو: {ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً} (طه: 112) في رواية ابن كثير – وقد اجتمعا في قوله تعالى: {وإن يخذلكم فمّن ذا الذي ينصركم من بعده} (آل عمران: 16)، والتي فعلها جامد نحو: {إن ترني أنا أقل منك مالا وولداً فعسى ربي} (الكهف: 39)، أو مقرون بقد نحو: {إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل} (يوسف: 77)، أو تنفيس نحو: {وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم} (التوبة: 28) أو لن نحو: {وما يفعلوا

من خير فلن يكفروه} (آل عمران: 115)، أو ما نحو: {فإن توليتم فما سألتكم من أجر} (يونس: 72). وقد تحذف للضرورة كقوله:

1143 - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا

وقوله:

1144 - وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْغِيِّ وَالصَّبَا

سَيَلَعِي عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ تَادِمًا

قال الشارح: أو ندور، ومثل للندور بما أخرجه البخاري من قوله لأبي بن كعب: «فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها». وعن المبرد إجازة حذفها في الاختيار. وقد جاء حذفها وحذف المبتدأ في قوله:

1145 - بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْتَرِ طَالِمٌ

وإنما وجب قرن الجواب بالفاء فيما لا يصلح شرطاً ليعلم الارتباط، فإن ما لا يصلح للارتباط مع الاتصال أحق بأن لا يصلح مع الانفصال، فإذا قرن بالفاء علم الارتباط. أما إذا كان الجواب صالحاً لجعله شرطاً كما هو الأصل لم يحتج إلى فاء يقترن بها، وذلك إذا كان ماضياً متصرفاً مجرداً من قد وغيرها، أو مضارعاً مجرداً أو منفيّاً بلا أو لم. قال الشارح: ويجوز اقترانه بها، فإن كان مضارعاً رفع وذلك نحو قوله تعالى: {إن كان قميصه قد من قبل فصدقت} (يوسف:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

26)، وقوله: {ومن جاء بالسيئة فكبت} (النمل: 90) وقوله: {فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً} (الجن: 13)، هذا كلامه. وهو معترض من ثلاثة أوجه: الأول أن قوله ويجوز اقترانه بها يقتضي ظاهره أن الفعل هو الجواب مع اقترانه بالفاء والتحقيق حينئذ أن الفعل خبر مبتدأ محذوف، والجواب جملة اسمية.

قال في شرح الكافية: فإن اقترن بها فعلى خلاف الأصل، وينبغي أن يكون الفعل خبر مبتدأ، ولولا ذلك لحكم بزيادة الفاء، وجزم الفعل إن كان مضارعاً لأن الفاء على ذلك التقدير زائدة في تقدير السقوط، لكن العرب التزمت رفع المضارع بعدها فعلم أنها غير زائدة وأنها داخله على مبتدأ مقدر كما تدخل على مبتدأ مصرح به. الثاني ظاهر كلامه جواز اقتران الماضي بالفاء مطلقاً، وليس كذلك، بل الماضي المتصرف المجرد على ثلاثة أضرب: ضرب لا يجوز اقترانه بالفاء، وهو ما كان مستقبلاً معنى ولم يقصد به وعد أو وعيد، نحو إن قام زيد قام عمرو. وضرب يجب اقترانه بالفاء وهو ما كان ماضياً لفظاً ومعنى نحو: {إن كان قميصه قد من قبل فصدقت} (يوسف: 26)، وقد معه مقدرة. وضرب يجوز اقترانه بالفاء وهو ما كان مستقبلاً معنى وقصد به وعد أو وعيد، نحو: {ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار} (النمل: 90). قال في شرح الكافية لأنه إذا كان وعداً أو وعيداً حسن أن يقدر ماضي المعنى فعومل معاملة الماضي حقيقة، وقد نص على هذا التفصيل في شرح الكافية. الثالث أنه مثل ما يجوز اقترانه بالفاء بقوله تعالى: {فصدقت} (يوسف: 26) وليس كذلك بل هو مثال الواجب كما مر.

تنبيه: هذه الفاء فاء السبب الكائنة في نحو يقوم زيد فيقوم عمرو، وتعينت هنا للربط لا للتشريك. وزعم بعضهم أنها عاطفة جملة على جملة فلم تخرج عن العطف وهو بعيد (وتخلف الفاء إذا المفاجأة) في الربط إذا كان الجواب جملة اسمية غير طلبية لم يدخل عليها أداة نفي ولم يدخل عليها إن (كان تجذ إذا لنا مكافأة) {وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون} (الروم: 36) لأنها مثلها في عدم الابتداء بها، فوجودها يحصل ما تحصل الفاء من بيان الارتباط. فاما نحو إن عصي زيد فويل له، ونحو إن قام زيد فما عمرو قائم، ونحو إن قام زيد فإن عمراً قائم، فيتعين فيها الفاء، وقد أفهم كلامه أن الربط بإذا نفسها لا بالفاء مقدرة قبلها خلافاً لمن زعمه، وأنها ليست أصلاً في ذلك بل واقعة موقع الفاء، وأنه لا يجوز الجمع بينهما في الجواب. تنبيهان: الأول أعطى القيود المشروطة في الجملة بالمثال، لكنه لا يعطي اشتراطها، فكان ينبغي أن يبينه. الثاني ظاهر كلامه أن إذا يربط بها بعد إن وغيرها من أدوات الشرط، وفي بعض نسخ التسهيل: وقد تنوب بعد إن إذا المفاجأة عن الفاء فخصه بأن وهو ما يؤذن به تمثله. قال أبو حيان: ومورد السماع إن، وقد جاءت بعد إذا الشرطية نحو: {فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون} (الروم: 48)، (والفعل من بعد الجر) وهو أن تأخذ أداة الشرط جوابها (إن يفترن بالقاء أو الواو يتلث قمن) أي حقيق: فالجزم بالعطف والرفع على الاستئناف، والنصب بأن مضمرة وجوباً وهو قليل. قرأ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

عاصم وابن عامر: {يحاسبكم به ا فيغفر} (البقرة: 284) بالرفع، وباقيهم بالجزم، وابن عباس بالنصب. وقرىء بهن: {من يضل ا فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم} (الاعراف: 186)، {وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ونكفر} (البقرة: 271). وقد روي بهن ناخذ من قوله: 1146 - قَانَ يَهْلِكُ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكُ

رَبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ  
أَجَبَ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

وإنما جاز النصب بعد الجزاء لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه، فأشبهه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام. أما إذا كان اقتران الفعل بعد الجزاء ثم فإنه يمتنع النصب ويجوز الجزم والرفع، فإن توسط المضارع المقرون بالفاء أو الواو بين جملة الشرط وجملة الجزاء فالوجه جزمه، ويجوز النصب. وإلى ذلك الإشارة بقوله) (وَجَزْمٌ أَوْ تَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرٍ قَا أَوْ وَاوٍ إِنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ أَكْثِيْقًا) فالجزم نحو: {إنه من يتق ويصبر فإن ا لا يضيع أجر المحسنين} (يوسف: 90) وهو الأشهر. ومن شواهد النصب قوله:

1147 - وَمَنْ يَغْتَرِبُ مِنَّا وَيَخْصَعُ نُؤُوهُ  
ولا يجوز الرفع لأنه لا يصح الاستئناف قبل الجزاء. وألحق الكوفيون ثم بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها، واستدلوا بقراءة الحسن: {ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى ا ورسوله ثم يدركه الموت} (النساء: 100). وزاد بعضهم أو (وَالشَّرْطُ عَنْ جَوَابِ قَدْ عَلِمَ) أي بقريئة، نحو: {فإن استطعت أن تبتغي نقفاً في الأرض} (الأنعام: 35) الآية. أي فافعل. وهذا كثير. ويجب ذلك إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى نحو: {وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين} (أل عمران: 139)، أو ما تأخر من جواب قسم سابق عليه كما سيأتي (وَالعَكْسُ) وهو أن يغني الجواب عن الشرط (قَدْ يَأْتِي) قليلاً (إن المَعْنَى فُهُمْ) أي دلّ الدليل على المحذوف كقوله:

1148 - قَطَلَقَهَا فَلَيْسَتْ لَهَا بِكُفْءٍ

وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُ الْحُسَامِ

أي وإلا تطلقها يعل. وقوله:

1149 - مَتَى تُؤَخِّدُوا قَسْرًا بَطِيَّةً عَامِرٍ  
وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّقَادِ يَزِيدُ أَرَادَ مَتَى تَتَّقُوا تَوْخِدُوا.

تنبيهات: الأول أشار بقدر إلى أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب كما نص عليه في شرح الكافية، لكنه في بعض نسخ التسهيل سوى في الكثرة بين حذف الجواب وحذف الشرط المنفي بلا تالية إن كما في البيت الأول، وهو واضح، فليكن مراده هنا أنه أقل منه في الجملة. الثاني قال في التسهيل: ويحذفان بعد إن في الضرورة يعني الشرط والجزاء كقوله:

1150 - قَالَتْ بَتَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ  
التقدير: وإن كان فقيراً معدماً رضيته. وكلامه في شرح الكافية يؤذن بجوازه  
في الاختيار على قلة. وكذا كلام الشارح. ولا يجوز ذلك أعني حذف الجزئين  
معاً مع غير إن. الثالث إنما يكون حذف الشرط قليلاً إذا حذف وحده كله، فإن  
حذف مع الأداة فهو كثير: من ذلك قوله تعالى: { فلم تقتلوهم } (الأنفال: 17)،  
تقديره إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم أنتم ولكن اقتلهم. وقوله تعالى: { فا  
هو الولي } (الشورى: 9)، تقديره إن أرادوا ولياً بحق فاهو الولي بالحق ولا  
ولي سواه. وقوله تعالى: { يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي  
فاعبدون } (العنكبوت: 56)، أصله فإن لم يتأت أن تخلصوا العبادة لي في  
أرض فإياي في غيرها فاعبدون وكذا إن حذف بعض الشرط نحو: { وإن أحد  
من المشركين استجارك } (التوبة: 6). ونحو إن خيراً فخير (وَاحْذِفْ لَدَى  
اجْتِمَاعِ شَرْطِ) غير امتناعي (وَقَسَمَ جَوَابَ مَا أَحْزَتْ) أي منهما استغناء بجواب  
المتقدم (فَهَوَ) أي الحذف (مُلْتَرَمٌ) فجواب القسم يكون مؤكداً باللام أو إن أو  
منفياً. وجواب الشرط مقرون بالفاء أو مجزوم: فمثال تقدم الشرط إن قام  
زيد وأكرمه، وإن يقيم وإن يقيم أو يقوم. ومثال تقدم القسم وإن قام زيد لأقومن،  
وإن لم يقيم زيد إن عمراً ليقوم، أو يقوم. وإن لم يقيم زيد ما يقوم عمرو.  
وأما الشرط الامتناعي نحو لو ولولا فإنه يتعين الاستغناء بجوابه تقدم القسم أو  
تأخر كقوله:

1151 - فَأُقْسِمُ لَوْ أُنْدَى النَّدَى سَوَادَهُ  
لَمَّا مَسَحَتْ تِلْكَ الْمَسَالَاتِ عَامِرُ

وكقوله:

1152 - وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْتَا

نص على ذلك في الكافية والتسهيل وهو الصحيح. وذهب ابن عصفور إلى أن  
الجواب في ذلك للقسم لتقدمه ولزوم كونه ماضياً لأنه مغن عن جواب لو  
ولولا، وجوابهما لا يكون إلا ماضياً. وقوله في باب القسم في التسهيل: وتصدر  
– يعني جملة الجواب في الشرط الامتناعي – بلو أو لولا، يقتضي أن لو ولولا  
وما دخلتا عليه جواب القسم. وكلامه في الفصل الأول من باب عوامل الجزم  
يقتضي أن جواب القسم محذوف استغناء بجواب لو ولولا، والعذر له في عدم  
التنبيه هنا على لو ولولا أن الباب موضوع للشرط غير الامتناعي، المغاربة لا  
يسمون لولا شرطاً ولا لو إلا إذا كانت بمعنى إن، وهذا الذي ذكره إذا لم يتقدم  
على الشرط غير الامتناعي والقسم ذو خبر، فإن تقدم جعل الجواب للشرط  
مطلقاً وحذف جواب القسم تقدم أو تأخر، كما أشار إلى ذلك بقوله (وَإِنْ تَوَالَيْتَا  
وَقَبْلُ دُو حَبْرٍ فَالشَّرْطُ رَجْحٌ مُطْلَقاً يَلَا حَذْرٌ) وذلك نحو زيد إن يقيم وأكرمك،  
وزيد وأكرمك، وإن زيداً إن يقيم وأكرمك، وإن زيداً وأكرمك  
يكرمك. وإنما جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوطه مخل بمعنى  
الجملة التي هو منها، بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد. والمراد بذي  
الخبر ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه. وأفهم قوله رجح أنه يجوز  
الاستغناء بجواب القسم: فتقول زيد وأكرمك، أو إن قام زيد وأكرمك، وهو ما  
ذكره ابن عصفور وغيره، لكن نص في الكافية والتسهيل على أن ذلك على

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

سبيل التحتم، وليس في كلام سيبويه ما يدل على التحتم (وَرُبَّمَا رُجِحَ بَعْدَ قَسَمٍ شَرْطٌ بِلَا ذِي حَبْرٍ مُقَدَّمٍ) كما ذهب الفراء تمسكاً بقوله:  
1153 - لَيْنٌ مُنِيَّتْ بِنَا عَنْ غَبِّ مَعْرَكَةٍ

لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ تَنْفِلُ

وقوله:

1154 - لَيْنٌ كَانَ مَا حُدِّثَتْهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمٌ فِي تَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا

ومنع الجمهور ذلك، وتأولوا ما ورد على جعل اللام زائدة. تنبيهات: الأول كل موضع استغنى فيه عن جواب الشرط لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللفظ أو مضارعاً مجزوماً بلم نحو: {ولئن سألتهم من خلقهم ليقولنَّ ا} (الزخرف: 87). ونحو: {لئن لم تنته لأرجمنك} (مريم: 46) ولا يجوز أنت ظالم إن تفعل، ولا وإ إن تقم لأقومن، وأما قوله:

1155 - وَلَدَيْكَ إِنْ هُوَ يَسْتَزِدُّكَ مَزِيدٌ

وقوله:

1156 - لَيْنٌ تَكُ قَدْ صَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوءُكُمْ

لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ

فضرورة. وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء. الثاني إذا تأخر القسم وقرن بالفاء وجب جعل الجواب له، والجملة القسمية حينئذ هي الجواب. وأجاز ابن السراج أن تنوى الفاء فيعطى القسم المتأخر مع نيتها ما أعطيه مع اللفظ بها، فأجاز إن تقم بعلم الأزورنك على تقدير فبعلم، ولم يذكر شاهداً. وينبغي أن لا يجوز ذلك لأن حذف فاء جواب الشرط لا يجوز عند الجمهور إلا في الضرورة. الثالث لم ينبه هنا على اجتماع الشرطين فنذكره مختصراً: إذا توالى شرطان دون عطف فالجواب لأولهما، والثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله:

1157 - إِنْ تَسْتَعْنُوْنَا بِنَا إِنْ تُدْعَرُوا تَجِدُوا

مِنَّا مَعَاقِلَ عَزَّ رَاتَهَا كَرْمٌ

وإن توالى بعطف فالجواب لهما معاً كذا قاله المصنف في شرح الكافية، ومثل له بقوله تعالى: {وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم} (محمد: 36)، الآية. وقال غيره: إن توالى الشرطان بعطف بالواو فالجواب لهما نحو: إن تأتني وإن تحسن إليّ أحسن إليك، أو بأو فالجواب لأحدهما نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها، أو بالفاء فنصبوا على أن الجواب للثاني، والثاني وجواب جواب الأول، وعلى هذا فإطلاق المصنف محمول على العطف بالواو.

فصل لو

اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام: الأول أن تكون للعرض، نحو لو تنزل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

عندنا فتصيب خيراً، ذكره في التسهيل. الثاني أن تكون للتقليل، نحو: تصدقوا ولو بظلفٍ محرق. ذكره ابن هشام اللخمي وغيره. الثالث أن تكون للتمني، نحو لو تأتينا فتحدثنا. قيل ومنه: {لو أن لنا كزرة} (البقرة: 167) ولهذا نصب فنكون في جوابها. واختلف في لو هذه فقال ابن الصائغ وابن هشام الخضراوي: هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. وقال بعضهم: هي لو الشرطية أشربت معنى التمني بدليل أنهم جمعوا لها بين جوابين: جواب منصوب بعد الفاء، وجواب باللام كقوله:

1158 - قَلَوْ نُبِشَ الْمَقَائِرُ عَنْ كَلْبٍ  
فِيخْبَرَ بِالذَّنَائِبِ أَيُّ زَيْرٍ  
بِیَوْمِ الشَّعْنَمِيِّنَ لَقَرَّ عَيْنًا  
وَكَیْفَ لِقَاءٍ مَنْ تَحْتَ الْقُبُورِ

وقال المصنف: هي لو المصدرية أغنت عن فعل التمني، وذلك أنه أورد قول الرمخشري: وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تأتيني فتحدثني، فقال: إن أراد أن الأصل وددت لو تأتيني فتحدثني - فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها - فصحيح، أو أنها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت. وقال في التسهيل بعد ذكره المصدرية: وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقروناً بالفاء. وقال في شرحه: أشرت إلى نحو قول الشاعر:

1159 - سَرَّيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا  
جِبَالٌ سَرُّورَى لَوْ يُعَانُ فَنَنْهَدَا

قال فلك في تنهداً أن تقول نصب لأنه جواب تمن إنشائي كجواب ليت لأن الأصل وددنا لو تعان، فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فأشبهت ليت في الأشعار بمعنى التمني دون لفظه، فكان لها جواب كجواب ليت، وهذا عندي هو المختار. ولك أن تقول ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر، لأن لو والفعل في تأويل مصدر. هذا كلامه. ونص على أن لو في قوله تعالى: {لَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً} (البقرة: 167)، مصدرية. واعتذر عن الجمع بينها وبين أن المصدرية بوجهين: أحدهما أن التقدير لو ثبت أن، والآخر أن تكون من باب التوكيد. الرابع أن تكون مصدرية بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب، وأكثر وقوع هذه بعد ودّ أو يود، نحو: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} (القلم: 9)، {يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعْمَرُ} (البقرة: 96)، ومن وقوعها بدونها قول قتيلة:

1160 - مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَّتْ وَرُبَّمَا  
مَنْ الْقَتْبَى وَهُوَ الْمَغِيْطُ الْمُحْتَقُ  
وقول الأعشى:

1161 - وَرُبَّمَا قَاتٍ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ  
مَنْ النَّائِبِ وَكَانَ الْحَرَمُ لَوْ عَجَلُوا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية. وممن ذكرها الفراء وأبو علي، ومن المتأخرين التبريزي أبو البقاء وتبعهم المصنف، وعلامتها أن يصلح في موضعها أن. ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: {وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ} (القلم: 9) بحذف النون، فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن. ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو: {وما عملت من سوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَن بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا} (آل عمران: 30)، وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعدها تقديره تود لو ثبت أن بينها وبينه، كما أجاب به المصنف في: {لَوْ أَنَّ كَرَّةً} (البقرة: 167)، على رأيه كما سبق. وأما جوابه الثاني وهو أن يكون من باب توكيد اللفظ بمرادفه على حد: {فجاء سبلاً} (الأنبياء: 31)، ففيه نظر، لأن توكيد المصدر قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي: {والذين من قبلهم} (الأنفال: 52 وغيرها)، بفتح الميم. الخامس أن تكون شرطية وهي المراد بهذا الفصل، وهي على قسمين: امتناعية، وهي للتعليق في الماضي، وبمعنى إن وهي للتعليق في المستقبل، فأشار إلى القسم الأول بقوله: {لَوْ حَرَفٌ شَرَطٌ فِي مُضِيٍّ} يعني أن لو حرف يدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى، فيلزم من تقدير حصول شرطها حصول جوابها، ويلزم كون شرطها محكوماً بامتناعه، إذ لو قدر حصوله لكان الجواب كذلك. ولم تكن للتعليق في الماضي بل للإيجاب فتخرج عن معناها، وأما جوابها فلا يلزم كونه ممتنعاً على كل تقدير لأنه قد يكون ثابتاً مع امتناع الشرط، نعم الأكثر كونه ممتنعاً. وحاصله أنها تقتضي امتناع شرطها دائماً، ثم إن لم يكن لجوابها سبب غيره لزم امتناعه، نحو: {ولو شئنا لرفعنا بها} (الأعراف: 176)، وكقولك: لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجوداً، وإلا لم يلزم نحو لو كانت الشمس طالعة لكان الضوء موجوداً، ومنه: نعم المرء صهيب لو لم يخفف لم يعصه فقد بان لك أن قولهم لو حرف امتناع لامتناع فاسد لاقتضائه كون الجواب

ممتنعاً في كل موضع وليس كذلك، ولهذا قال في شرح الكافية: العبارة الجيدة في لو أن يقال حرف يدل على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك لو قام زيد لقام عمرو محكوم بانتفائه فيما مضى وكونه مستلزماً لثبوته لثبوت قيام عمرو؛ وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس له لا يتعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعيين انتهى. وعبارة سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره، وهي إنما تدل على الامتناع الناشئ عن فقد السبب لا على مطلق الامتناع، على أنه مراد العبارة الأولى: أي أن جواب لو ممتنع لامتناع سببه وقد يكون ثابتاً لثبوت سبب غيره. وأشار إلى القسم الثاني بقوله: {وَيَقِلُّ إِيلَاؤُهُ مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قِيلَ} أي يقل إيلاء لو فعلاً مستقبلاً المعنى، وما كان من حقها أن يليها، لكن ورد السماع به فوجب قبوله، وهي حينئذٍ بمعنى إن كما تقدم، إلا أنها لا تجزم. من ذلك قوله:

1162 - وَلَوْ تَلَقَيْتَنِي أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا  
وَمِنْ دُونَ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْتُ  
لِظَلِّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رَمَّةً  
لِصَوْتِ صَدَى لَيْلَى يَهْشُ وَيَطْرُبُ  
وقوله:

## شرح الأسموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1163 - لَا يُلْفِكَ الرَّاجُوكَ إِلَّا مُطَهَّرًا  
خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا

وإذا وليها حينئذٍ ماضٍ أوّل بالمستقبل، نحو: {ولبخش الذين لو تركوا} (النساء: 9)، الآية. وقوله:

1164 - وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ  
عَلَيَّ وَدُونِي جَنْدَلٌ وَصَفَائِحُ

وإن تلاها مضارع تخلص للاستقبال، كما أن إن الشرطية كذلك. وأنكر ابن الحاج في نقده على المقرّب مجيء لو للتعليق في المستقبل، وكذلك أنكره الشارح وتأول ما احتجوا به من نحو: {ولبخش الذين لو تركوا} (النساء: 9)، الآية. وقوله:

وَلَوْ أَنَّ لَيْلَى الْأَخِيلِيَّةَ سَلَّمَتْ

وقال لا حجة فيه لصحة حملة على الماضي. وما قاله لا يمكن في جميع المواضع المحتج بها. فما لا يمكن ذلك فيه وصرح كثير من النحويين بأن لو فيه بمعنى إن قوله تعالى: {وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين} (يوسف: 17)، {ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون} (التوبة: 33)، {قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث} (المائدة: 100)، {ولو أعجبتكم} (البقرة: 221)، {ولو أعجبتكم} (البقرة: 221)، {ولو أعجبتكم} (الأحزاب: 52). ونحو: أعطوا السائل ولو جاء على فرس. وقوله:

1165 - قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا بَشَدُوا مَا زَرَهُمْ

دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ

(وَهِيَ فِي الْاِخْتِصَاصِ بِالْفِعْلِ كَانُ) أي لو مثل إن الشرطية في أنها لا يليها إلا فعل أو معمول فعل مضمّر يفسره فعل ظاهر بعد الاسم، كقول عمر رضي الله عنه: لو غيرك قالها يا أبا عبيدة. وقال ابن عصفور: لا يليها فعل مضمّر إلا في ضرورة كقوله:

1166 - أَخْلَايَ لَوْ غَيْرُ الْجَمَامِ أَصَابَكُمْ

عَتَبْتُ وَلَكِنْ مَا عَلَيَّ الدَّهْرُ مَعْتَبٌ أَوْ نَادِرُ كَلَامِ كَقَوْلِ حَاتِمٍ: لَوْ ذَاتُ سِوَارٍ

لطمتني. والظاهر أن ذلك لا يختص بالضرورة والنادر، بل يكون في فصيح الكلام كقوله تعالى: {لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربّي} (الإسراء: 100)، حذف الفعل فانفصل الضمير. وأما قوله:

1167 - لَوْ يَغَيِّرُ الْمَاءَ حَلْقِي شَرِيقٌ

كُنْتُ كَالْعَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتِصَارِي فَقِيلَ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَأَنَّ الْجُمْلَةَ الْاسْمِيَّةَ وَلَيْتَهَا شَدُودًا. وقال ابن خروف: هو على إضمار كان الشانية: وقال الفارسي: هو من الأول، والأصل لو شرق حلقي هو شرق، فحذف الفعل أولاً والمبتدأ آخرًا، ثم نبه على ما تفارق فيه لو إن الشرطية فقال: (لكنّ لو أنّ بها قد تقتري) أي تخص لو بمباشرة أن نحو: {ولو أنهم آمنوا} (البقرة: 103) {ولو أنهم صبروا} (الحجرات: 5)، {ولو أنّا كتبنا عليهم} (النساء: 66)، {ولو أنهم فعلوا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما يوعظون به { (النساء: 66). وقوله:  
وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدَّتِي مَعِيشَةٍ  
وهو كثير. وموضعها عند الجميع رفع، فقال سيوبه وجمهور البصريين بالابتداء،  
ولا تحتاج إلى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه. وقيل الخبر  
محذوف: فقيل يقدر مقدماً أي ولو ثابت إيمانهم، على حد: {وآية لهم أنّا  
حملنا} (يس: 41)، وقال ابن عصفور: بل يقدر هنا مؤخراً، ويشهد له أنه يأتي  
مؤخراً بعد أما، كقوله:  
عِنْدِي اصْطَبَاؤٌ وَأَمَّا أَنِّي جَزَعُ  
يَوْمَ النَّوَى فِلَوْجِدٍ كَادَ يَبْرِينِي  
وذلك لأن لعل لا تقع هنا، فلا تشبه أن المؤكدة إذا قدمت بالتي بمعنى لعل،  
فالأولى حينئذ أن يقدر الخبر مؤخراً على الأصل: أي ولو إيمانهم ثابت. وقال  
الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعلٌ ثبت مقدراً كما قال الجميع في  
ما وصلتها في لا أكلمه ما أن في السماء نجماً، ومن ثم قال الزمخشري: يجب  
أن يكون خبر أن فعلاً ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. ورده ابن الحاجب  
وغيره بقوله تعالى: {ولو أنّ ما في الأرض من شجرة أقلام} (لقمان: 27)،  
وقالوا إنما ذلك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الآية. وفي قوله:  
1168 - مَا أَطْيَبَ الْعَيْشَ لَوْ أَنَّ الْقَى حَجْرٌ  
تَبُو الْحَوَادِثُ عَنْهُ وَهُوَ مَلْمُومٌ  
وقوله:  
1169 - وَلَوْ أَنَّهَا غُضُّورَةٌ لَحَسِبْتُهَا  
مُسَوِّمَةً تَدْعُو عُيْبِدًا وَأَزْعَا

---

ورد المصنف قول هؤلاء بأنه قد جاء اسماً مشتقاً كقوله:  
1170 - لَوْ أَنَّ جَبًّا مُدْرِكَ الْقَلَاحِ  
أَدْرَكَهُ مُلَاعِبُ الرِّمَاحِ  
وقوله:  
1171 - وَلَوْ أَنَّ مَا أَبْقَيْتَ مِنِّي مُعَلَّقٌ

يُعُودُ ثَمَامٍ مَا تَأَوَّدَ عُودَهَا  
وقوله:  
1172 - وَلَوْ أَنَّ حَبًّا قَائِتُ الْمَوْتِ قَاتُهُ  
أَخُو الْحَرْبِ فَوَقَّ الْقَارِحَ الْعَدَوَانَ  
(وإنّ مضارعٌ تلاها صُرِقًا إلى المضيّ نحو لو يفي كفى) أي لو وفي كفى. ومنه  
قوله:  
1173 - لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ حَدِيثَهَا  
حَرَّوَا لِعَرَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا  
وهذا في الامتناعية. وأما التي بمعنى إن فقد تقدم أنها تصرف الماضي إلى  
المستقبل، وإذا وقع بعدها مضارع فهو مستقبل المعنى.  
تنبيهان: الأول لغلبة دخول لو على الماضي لم تجزم ولو أريد بها معنى إن  
الشرطية، وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة، وأجاره جماعة في  
الشعر منهم ابن الشجري كقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وَلَوْ يَسَّأ طَارَ بِهَا دُو مَيَّعَةٍ  
وقوله:

1174 - تَامَتْ فُؤَادَكَ لَوْ يَحْزُنُكَ مَا صَنَعَتْ

إِخْدَى نِسَاءً بَنِي دُهْلٍ بِنِ شَيْبَاتَا

وخرج على أن ضمة الأعراب سكنت تخفيفاً كقراءة أبي عمرو: {ينصركم} (آل عمران: 160)، و{يشعركم} (الأنعام: 109)، و{يامركم} (البقرة: 67)، والأول على لغة من يقول شايشا بالألف، ثم أبدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم. الثاني جواب لو إما ماض معنى نحو: لو لم يخف ألم يعصه. أو وضعا وهو إما مثبت فاقترانه باللام نحو: {لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا} (الواقعة: 65) أكثر من تركها نحو: {لو نشاء جعلناه أجاجاً} (الواقعة: 70)، وإما منفي بما فالأمر بالعكس نحو: {ولو نشاء ربك ما فعلوه} (الأنعام: 112)، ونحو قوله: 1175 - وَلَوْ نُعْطِي الْخِيَارَ لَمَّا افْتَرَقْنَا  
وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِي

وأما قوله عليه الصلوة والسلام فيما أخرجه البخاري: «لو كان لي مثل أخذ ذهباً ما يسرني أن لا يمر عليّ ثلاث وعندي منه شيء» فهو على حذف كان: أي ما كان يسرني. قيل وقد تجاب لو بجملة اسمية نحو: {ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عندنا خير} (البقرة: 103)، وقيل الجملة مستأنفة أو جواب لقسم مقدر، ولو في الوجهين للتمني فلا جواب لها.

أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا

(أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ) أي أما – بالفتح والتشديد – حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد: أما الشرط فيدلل لزوم الفاء بعدها نحو: {فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ، وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ} (البقرة: 26) الآية، وإلى ذلك الإشارة بقوله (وَفَا لَيْلُوا تَلَوْهَا وَجُوبًا أَلِقَا) فاء مبتدأ خبره ألف، وتلو متعلق بألف. ومعنى تلو تال. ووجوباً حال من الضمير في ألف. وأشار بقوله: (وَحَدَفُ ذِي الْقَالِ قَلٌّ فِي تَرٍّ لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ بُدِّدَا) – أي طرح – إلى أنه لا تحذف هذه الفاء إلا إذا دخلت على قول قد طرح استغناء عنه بالمقول فيجب حذفها معه نحو: {فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ} (آل عمران: 106)، أي يقال لهم أكفرتهم. ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة، كقوله:

1176 - فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ

وَلَكِنَّ سَيْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

أو ندور نحو ما خرّج البخاري من قوله: «أما بعد ما بال رجال»، وقول عائشة: «أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً». وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة، ومنه: {أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ} (الكهف: 79)، {وَأَمَّا الْغُلَامُ} (الكهف: 80)، {وَأَمَّا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الجدار} (الكهف: 82) الآيات. وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم: فالأول نحو: {يأيتها الناس قد جاءكم برهانٌ من ربكم وأنزلنا إليكم نوراً مبيناً} (النساء: 174)، {فأما الذين آمنوا با واعتصموا به فسَيُؤْتِيهِمْ فِي رَحْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ} (النساء: 175)، أي وأما الذين كفروا با فلهم كذا وكذا. والثاني نحو: {هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ} (آل عمران: 7)، {فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله} (آل عمران: 7)، أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكفون معناه إلي ربهم. ويدل على ذلك قوله تعالى: {والراسخون في العلم يقولون أئنا به كلٌّ من عند ربنا} (آل عمران: 7)، أي كل من المتشابه والمحكم من عند تعالى، والإيمان بهما واجب، فكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وعلى هذا فالوقف على إلا، وهذا المعنى هو المشار إليه في آية البقرة السابقة فتأملها. وقد تأتي لغير تفصيل نحو أما زيد فمنطلق، وأما التوكيد فقل من ذكره. وقد أحكم الزمخشري شرحه، فإنه قال: فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد، تقول ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أما زيد فذاهب. ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيد ذاهب، وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط انتهى.

تنبيهات: الأول ما ذكره من قوله: أما كمهما يك لا يريد به أن معنى أما كمعنى مهما وشرطها، لأن أما حرف فكيف يصح أن تكون بمعنى اسم وفعل، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط. الثاني يؤخذ من قوله لتلو تلوها أنه لا يجوز أن يتقدم الفاء أكثر من اسم واحد، فلو قلت أما زيد طعامه فلا تأكل لم يجز كما نص عليه غيره. الثالث لا يفصل بين أما والفاء بجملته تامة إلا إن كانت دعاء بشرط أن يتقدم الجملة فاصل، نحو أما اليوم رحمتك فالأمر كذلك. الرابع يفصل بين أما وبين الفاء بواحد من أمور ستة: أحدها المبتدأ كالأيات السابقة. ثانيها الخبر نحو أما في الدار فزيد. ثالثها جملة الشرط نحو: {فأما إن كان من المقربين فرؤح وريحان} (الواقعة: 89) الآيات رابعها اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب نحو: {فأما البيت فلا تقهر} الآيات. خامسها اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، نحو أما زيدا فاضربه، وقراءة بعضهم: {وأما ثمود فهديناهم} (فصلت: 17) بالنصب. ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه، لأن أما نائية عن الفعل فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل. سادسها ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه، أو للفعل المحذوف، نحو أما اليوم فإني ذاهب، وأما في الدار فإن زيدا جالس، ولا يكون العامل ما بعد لأن خبر أن لا يتقدم عليها فكذلك معموله. هذا قول سيبويه والمازني والجمهور، وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء والمصنف. الخامس سمع أما العبيد فذو عبيد بالنصب، وأما قريشاً فأنا أفضلها، وفيه دليل على أنه لا يلزم أن يقدر مهما يكن من شيء، بل يجوز أن يقدر غيره مما يليق بالمحل، إذ التقدير هنا مهما ذكرت، وعلى ذلك فيخرج أما العلم فعالم، وأما علماً فعالم، فهو أحسن مما قيل إنه مفعول مطلق معمول لما بعد الفاء، أو مفعول لأجله إن كان معرفاً، وحال إن كان منكرًا. وفيه دليل أيضاً على أن أما

ليست العاملة إذ لا يعمل الحرف في المفعول به. السادس ليس من أقسام أما التي في قوله تعالى: {أماذا كنتم تعملون} (النمل: 84)، ولا التي في قول الشاعر:

1177 - أبا حُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ دَا تَقَرِّ

بل هي فيهما كلمتان، والتي في الآية أم المنقطعة وما الاستفهامية أدغمت الميم في الميم. والتي في البيت هي أن المصدرية وما المزيدة. وقد سبق الكلام عليها في باب كان. السابع قد تبدل ميم أما الأولى ياء استثقلاً للتضعيف كقوله:

1178 - رَأَتْ رَجُلًا أَيَّمَا إِذَا الشَّمْسُ عَارَصَتْ

فِيضْحَى وَأَيَّمَا بِالْعَشِيِّ فَيُحْصِرُ

{لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِبْتِدَاءَ إِذَا امْتِنَاعًا يُوْجُودُ عَقْدًا} أي للولا ولوما استعمالان: أحدهما أن يدل على امتناع شيء لوجود غيره، وهذا ما أراده بقوله:

إِذَا امْتِنَاعًا يُوْجُودُ عَقْدًا

أي إذا ربطا امتناع شيء بوجود غيره ولازمًا بينهما ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزمًا فيه حذف خبره غالبًا، وقد مر بيان ذلك في باب المبتدأ، وجوابًا كجواب لو مصدرًا بماض أو مضارع مجزوم بلم، فإن كان الماضي مثبتًا قرن باللام غالبًا نحو: {لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} (سبأ: 31)، ونحو قوله:

1179 - لَوْلَا الْإِصْحَاحُ لِلْوُشَاةِ لَكَانَ لِي

مِنْ بَعْدِ سُخْطِكَ فِي الرِّضَاءِ رَجَاءٌ

وإن كان منفيًا تجرد منها غالبًا نحو: {ولولا فضل ا عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحدٍ أبدًا} (النور: 21) وقوله:

1180 - وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا اهْتَدَيْتَا

وقوله:

لَوْلَا ابْنُ أَوْسٍ تَأَى مَا ضِيمَ صَاحِبُهُ

وقد يقترن بها المنفي كقوله:

1181 - لَوْلَا رَجَاءُ لِقَاءِ الطَّاعِنِينَ لَمَّا

أَبَقْتُ نَوَاهُمْ لَنَا رُوحًا وَلَا جَسَدًا

وقد يخلو منها المثبت كقوله كقوله:

لَوْلَا زُهَيْرُ جَفَانِي كُنْتُ مُنْتَصِرًا

وقوله:

1182 - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طِخَّتْ كَمَا هَوَى

بِأَجْرَامِهِ مِنْ فُنَّةِ النَّيْقِ مُنْهَوَى

وإذا دل على الجواب دليل جاز حذفه نحو: {ولولا فضل ا عليكم ورحمته وأن ا توابٌ حكيم} (النور: 10)، والاستعمال الثاني أن يدل على التخصيص فيختصان بالجملة الفعلية، ويشاركهما في ذلك هلا وألا الموازنة لها، وألا بالتحفيف. وقد أشار إلى ذلك بقوله: {وبهـما التخصيص من وهلا ألا وأوليتها الفعلًا} أي المضارع أو ما في تأويله، نحو: {لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ ا} (النمل: 46)، ونحو: {لَوْلَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أنزل علينا الملائكة { (الفرقان: 21)، ونحو: {لو ما تأتينا بالملائكة} (الحجر: 7)، ونحو قوله: هلا تسلم، أو ألا تسلم فتدخل الجنة. ونحو: {ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم} (التوبة: 13)، والعرض كالتحضيض، إلا أن العرض طلب بلين ورفق، والتحضيض طلب بحث (وقد يليها) أي قد يلي هذه الأدوات (اسمٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ عُلِقَ أو بظاهرٍ مُؤَخَّرٍ) فالأول نحو قولك: هلا زيدا تضربه، فزيداً علق بفعل مضمر بمعنى أنه مفعول للفعل المضمر. والثاني نحو قولك: هلا زيدا تضرب، فزيداً علق بالفعل الظاهر الذي بعده لأنه مفرغ له.

تنبيهات: الأول ترد هذه الأدوات للتوبيخ والتنديم، فتختص بالماضي أو ما في تأويله، ظاهراً أو مضمراً، نحو: {لَوْلا جَاؤُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءٍ} (النور: 13)، {فَلَوْلَا تَصَرَّهَمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اقْرَبَاتٍ آلِهَةً} (الأحقاف: 28)، ونحو قوله:

1183 - تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ

بَنِي صَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْتَعَا

أي لولا تعدون الكمي، بمعنى لولا عدتكم، لأن المراد توبيخهم على ترك عده في الماضي، وإنما قيل تعدون على حكاية الحال ونحو قوله:

1184 - أَتَيْتَ بِعَيْدِ اللَّهِ فِي الْقَدِّ مُؤْتِقَا

فَهَلَا سَعِيدَا دَا الْخِيَانَةِ وَالْعَدْرِ

أي فهلا أسرت سعيداً. الثاني قد يقع بعد حرف التحضيض مبتدأ وخبر فيقدر المضمر كان الشانية كقوله:

1185 - وَتَبَيْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَقَاعَةِ

إِلَى فَهَلَا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا

أي فهلا كان الشان نفس ليلي شفيعها. الثالث المشهور أن حروف التحضيض أربعة وهي: لولا ولو ما وهلا وألا بالتشديد، ولهذا لم يذكر في التسهيل والكافية سواهن. وأما الأ بالتخفيف فهي حرف عرض، فذكره لها مع حروف التحضيض يحتمل أن يريد أنها قد تأتي للتحضيض، ويحتمل أن يكون ذكرها معهن لمشاركتها لهن في الاختصاص بالفعل وقرب معناها من معناهن؛ ويؤيده قوله في شرح الكافية: وألحق بحروف التحضيض في الاختصاص بالفعل الأ المقصود بها العرض نحو ألا تزورنا.

خاتمة: أصل لولا ولو ما: لو ركبت مع لا وما، وهلا مركبة من: هل ولا، وألا يجوز أن تكون هلا؛ فأبدل من الهاء همزة. وقد يلي الفعل لولا غير مفهمة تحضيضاً كقوله:

1186 - أَنْتَ الْمُبَارِكُ وَالْمِيمُونُ سَيَّرْتُهُ

لَوْلَا تَقَوْمٌ دَرَّءَ الْقَوْمِ لَأَخْتَلَفُوا

فتؤول بلو لم: أي لو لم تقوم، أو تجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لأن مقدرة على حد تسمع بالمعيدي. وا تعالى أعلم.

الإِبْتَارُ بِالذِّي وَالْأَلْفِ وَاللَّامِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الباء في قوله بالذي: للسببية لا للتعدية لدخولها على المخبر عنه، لأن الذي يجعل في هذا الباب مبتدأ لا خبراً كما ستقف عليه، فهو في الحقيقة مخبر عنه، فإذا قيل: أخبر عن زيد من قام زيد، فالمعنى: أخبر عن مسمي زيد بواسطة تعبيرك عنه بالذي؛ وهذا الباب وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد التصريفية. وبعضهم يسمي هذا الباب باب السبك. قال الشارح: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوي الحكم أو تشويق السامع أو إجابة الممتحن انتهى.

والكلام في هذا الباب في أمرين: الأول في حقيقة ما يخبر عنه، والثاني في شروطه. وقد أشار إلى الأول بقوله: (مَا قِيلَ أَخْبَرَ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ عَنِ الَّذِي مُبْتَدَأُ قَبْلُ اسْتَقَرَّ) ما موصولة مبتدأ، وخبر خبرها، ومبتدأ حال من الذي الثاني، والذي الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة، لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظهما لا أنهما موصولان، والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ – أعني الذي – هو خبر عن لفظ الذي حال كونه مبتدأ مستقراً أولاً (وَمَا سِوَاهُمَا) أي ما سوي الذي وخبره (فَوَسَّطُهُ صَلَهُ عَائِدُهَا) وهو ضمير الموصول (خَلْفُ مُعْطِي التَّكْمِلَةِ) وهو الخبر فيما كان له من فاعلية أو مفعولية أو غيرهما (نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتَهُ رَبُّدٌ فَمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَادِرَ الْمَأْخَذِ) أي إذا قيل لك: أخبر عن زيد من شربت زيداً، قلت: الذي ضربته زيد، فتصدر الجملة بالذي مبتدأ، وتؤخر زيداً وهو المخبر عنه فتجعله خبراً عن الذي، وتجعل ما بينهما صلة الذي، وتجعل في موضع زيد الذي آخرته ضميراً عائداً على الموصول. ولو قيل لك أخبر عن التاء من هذا المثال، قلت الذي ضرب زيداً أنا ففعلت به ما ذكر، إلا أن التاء ضمير متصل لا يمكن تأخيرها مع بقاء الاتصال. وإن قيل أخبر عن زيد من قولك زيد أبوك، قلت الذي هو أبوك زيد، أو عن أبوك قلت الذي هو زيد أبوك (وباللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي أَخْبَرَ مَرَاغِيًا وَقَاقَ الْمُثَبِّتِ) وهو ما قيل لك أخبر عنه في التثنية والجمع والتانيث، كما تراعى وفاقه في الأفراد والتذكير. فإذا قيل لك: أخبر عن الزيدتين من نحو بلغ الزيدان العمرين رسالة، قلت: اللذان بلغا العمرين رسالة الزيدان، أو عن العمرين قلت: الذين بلغهم الزيدان رسالة العمرين، أو عن الرسالة قلت: التي بلغها الزيدان العمرين رسالة، فتقدم الضمير وتصله، لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول إلى الفصل، وحينئذ يجوز حذفه لأنه عائِد

متصل منصوب بالفعل. ثم أشار إلى الثاني وهو ما في شروط المخبر عنه بقوله: (قَبُولُ تَأْخِيرٍ وَتَعْرِيفٍ لِمَا أَخْبَرَ عَنْهُ هَهُنَا قَدْ حَتَمًا كَذَا فِي الْغِنَى عَنْهُ بِأَجْتِيَابِ أَوْ بِمُضْمَرٍ شَرَطَ فَرَاعٍ مَا رَعَا) اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه اشترط للمخبر عنه تسعة أمور:

الأول: قبوله التأخير فلا يخبر عن أيهم من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم، فيخرج الاستفهام عما له من وجوب الصدرية، وكذا القول في جمع أسماء الاستفهام والشرط وكم الخبرية وما التعجبية

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وضمير الشأن، فلا يخبر عن شيء منها لما ذكرته. وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير، وذلك لأن الضمير المتصل يخبر عنه مع أنه لا يتأخر ولكن يتأخر خلفه وهو الضمير المنفصل كما مرّ.  
الثاني: قبوله التعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتأكيد فلا يصح جعل المضمرة مكانهما لأنه ملازم للتعريف، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل.

الثالث: قبول الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عن اسم لا يجوز الاستغناء عنه بأجنبي ضميراً كان أو ظاهراً. فالضمير كالهاء من نحو زيد ضربته لأنه لا يستغنى عنها بأجنبي كعمرو وبكر، فلو أخبرت عنها لقلت الذي زيد ضربته هو، فالضمير المنفصل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً، ففصلته وأخرته، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائد وانخرمت قاعدة الباب، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط، والظاهر كاسم الإشارة في نحو: {ولياسُ التقوى ذلك خير} (الأعراف: 26)، وغيره مما حصل به الربط، فإنه لو أخبر عنه لزوم المحذور السابق، وكالأسماء الواقعة في الأمثال، نحو الكلاب في قولهم. الكلاب على البقر، فلا يجوز أن تقول التي هي على البقر الكلاب لأن الكلاب لا يستغنى عنه بأجنبي لأن الأمثال لا تغير.

الرابع: قبوله الاستغناء عنه بالضمير فلا يخبر عن الاسم المجرور بحتى أو بمد أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام المخبر عنه كما تقدم، ففي نحو قولك: سرّ أبا زيد قرب من عمرو الكريم، ويجوز الإخبار عن زيد ويمتنع عن الباقي لأن الضمير لا يخلفهن، أما الأب فلأن الضمير لا يضاف، وأما القرب فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره، وأما عمرو والكريم فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به. نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معاً أو عن العامل والمعمول معاً أو عن الموصوف وصفته معاً جاز لصحة الاستغناء حينئذٍ بالضمير عن المخبر عنه، فتقول في الأخبار عن المضاف مع المضاف إليه: الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد، وعن العامل مع المعمول الذي سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم، وعن الموصوف مع صفته الذي سر أبا زيد قرب منه عمرو الكريم.

الخامس: جواز استعماله مرفوعاً، فلا يخبر عن لازم النصب كسبحان وعند.  
السادس: جواز وروده في الإثبات فلا يخبر عن أحد وديار وعريب لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي.

السابع: أن يكون في جملة خبرية فلا يخبر عن اسم في جملة طلبية، لأن الجملة بعد الإخبار تجعل صلة والطلبية لا تكون صلة.  
الثامن: أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو، وإلا يلزم بعد الإخبار عطف ما ليسصلة على الذي استقر أنه الصلة بغير الفاء فإن كانتا غير مستقلتين بأن كانتا في حكم الجملة الواحدة كجملتي الشرط والجزاء، وكما لو كان العطف بالفاء أو كان في الأخرى ضمير

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الاسم المخبر عنه جاز الإخبار لانتفاء المحذور المذكور. ففي نحو أن قام زيد قام عمرو تقول في الإخبار عن زيد: الذي إن قام قام عمرو زيد، وعن عمرو الذي إن قام زيد قام عمرو تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام فقام عمرو زيد، وعن عمرو: الذي قام زيد فقام عمرو. وفي نحو قام زيد وقعد عنده عمرو، تقول في الإخبار عن زيد: الذي قام وقعد عنده عمرو زيد، وعن عمرو: الذي قام زيد وقعد عنده عمرو، وفي نحو ضربت زيداً، ونحو أكرمني وأكرمته عمرو، تقول في الإخبار عن زيد: الذي ضربني وضربته زيد، وعن عمرو: الذي أكرمني وأكرمته عمرو. التاسع: إمكان الاستفادة، فلا يخبر عن اسم ليس تحته معنى كثنائي الأعلام نحو بكر — من أبي بكر — إذ لا يمكن أن يكون خبراً عن شيء.

تنبيهات: الأول الشرط الرابع في كلامهم عن اشتراط الثاني لأن ما لا يقبل التعريف لا يقبل الإضمار، وقد نبه في شرح الكافية على أنه ذكره زيادة في البيان. الثاني أو — في قوله أو بمضمرة — بمعنى الواو لما بان لك أن الشروط المذكورة في النظم أربعة وأن الثالث والرابع لا يغني أحدهما عن الآخر، وقد عطف في الكافية ثلاثة شروط بأو فقال:

وشرط الاسم مخبر عنه هنا

جواز تأثير ورفع وغنى

عنه بأجنبي أو بمضمرة

أو مثبت أو عادم التنكر

مع عده كلا منها في الشرح شرطاً مستقلاً. الثالث سكت في الكافي أيضاً عن الثلاثة الأخيرة وقد ذكرها في التسهيل (وأخبروا هنا بأل).

أي الموصولة (عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ) أي يشترط لجواز الإخبار عن آل ثلاثة شروط زيادة على ما سبق في الذي وفروعه: الأول أن يكون المخبر عنه من جملة تقدم فيها الفعل — وهي الفعلية — وإلى هذا الإشارة بقوله: فيه الفعل قد تقدم. الثاني أن يكون ذلك الفعل متصرفاً.

الثالث أن يكون مثبتاً فلا يخبر عن زيد من قولك زيد أخوك ولا من قولك عسى زيد أن يقوم ولا من قولك ما قام زيد، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله:

(إِنْ صَحَّ صَوَّغٌ صَلَّةٌ مِنْهُ لِأَلٍ) إذ لا يصح صوغ صلة لأل من الجامد ولا من

المنفي. ثم مثل لما يصح ذلك منه بقوله: (كَصَوَّغٌ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِّ الْبَطْلُ)

فإن أخبرت عن الفاعل قلت: الواقى البطل أو عن المفعول قلت: الواقية ا

البطل، ولا يجوز لك أن تحذف الهاء لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في

الضرورة كقوله:

1187 - مَا الْمُسْتَفِرُّ الْهَوَى مَحْمُودٌ عَاقِبَتِهِ

(وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعَتْ صَلَّةٌ أَلٌ صَمِيرٌ غَيْرَهَا) أي غير أل (أَيِّنَّ وَأَنْقَصَلُ) وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره ففي نحو قولك: بلغت من أخوبك إلى الزيدتين

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

رسالة، إن أخبرت عن التاء فقلت: المبلغ من أخويك إلى الزيدين رسالة أنا كان في المبلغ ضمير مستتر لأنه في المعنى لآل لأنه خلف من ضمير المتكلم، وأل للمتكلم لأن خبرها ضمير المتكلم والمبتدأ نفس الخبر، وإن أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال وجب إبراز الضمير وانفصاله لجريان رافعه على غير ما هو له، تقول في الإخبار عن الأخوين: المبلغ أنا منهما إلى الزيدين رسالة أخواك، وعن الزيدين: المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة الزيدون، وعن الرسالة: المبلغها أنا من أخويك إلي الزيدين رسالة: فالمبلغ خال من الضمير في هذه الأمثلة لأنه فعل المتكلم وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته، فأنا فاعل المبلغ وضمير الغيبة هو العائد، وكذا تفعل مع ضمير الغيبة فتقول في الإخبار عن ضمير الغائب الفاعل من نحو زيد ضرب جاريته زيد الضارب جاريته هو، ففي الضارب ضمير آل مستتر لجريانه على ما هو له، فإن أخبرت عن الجارية قلت: زيد الضاربها هو جاريته فلا ضمير في الضارب بل فاعله الضمير المنفصل لجريانه على غير ما هو له.

خاتمة: يجوز الإخبار عن اسم كان بأل وغيرها فتقول في نحو كان زيد أخاك: الكائن أو الذي كان أخاك زيد، وأما الخبر ففيه خلاف والصحيح الجواز نحو: الكائنة أو الذي كانه زيد أخوك، وإن شئت جعلته منفصلاً فقلت: الكائن أو الذي كان زيد إياه أخوك، وعن الظرف المتصرف فيجاء مع الضمير الذي يخلفه بفي كقولك مخبراً عن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة: الذي صمت فيه يوم الجمعة، فإن توسعت في الظرف وجعلته مفعولاً به على المجاز جئت بخلفه مجرداً من في، فتقول: الذي صمته يوم الجمعة. واعلم أن باب الإخبار طويل الذيل فليكتف بما تقدم وا أعلم.

العَدُّ

(ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلٌّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ فِي الصِّدِّ) وهو ما آحاده مؤنثة ولو مجازاً (جَرِّدٌ) من التاء نحو: {سَحَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ} (الحاقة: 7)، هذا إذا ذكر المعدود، فإن قصد ولم يذكر في اللفظ فالفصح أن يكون كما لو ذكر، فتقول: صمت خمسة - تريد أياماً، وسرت خمساً - تريد ليالي - ويجوز أن تحذف التاء في المذكر، ومنه: وأتبعه بست من شوال، أما إذا لم يقصد معدود وإنما قصد العدد المطلق كانت كلها بالتاء نحو: ثلاثة نصف ستة، ولا تنصرف لأنها أعلام - خلافاً لبعضهم - . وأما إدخال أل عليها في قولهم: الثلاثة نصف الستة فكدخلها على بعض الأعلام كقولهم: إلهة - وهو اسم من أسماء الشمس - حين قالوا: الإلهة، وكذلك قولهم شعوب والشعوب للمنية، وهذه لم يشملها كلامه، وشمل الأوليين.

تنبيهات: الأول فهم من قوله ما آحاده أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيته لا تذكير الجمع وتأنيته، فيقال: ثلاثة حمامات، خلافاً للبيدانيين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع. وقال الكسائي تقول: مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات، بغير هاء. وإن كان الواحد مذكراً، وقاس عليه ما كان مثله، ولم يقل به الفراء. الثاني اعتبار التأنيث في واحد المعدود إن كان اسماً بلفظه تقول ثلاثة أشخص - قاصد نسوة، وثلاث أعين - قاصد رجال، لأن لفظ شخص مذكر ولفظ عين مؤنث، هذا ما لم يتصل بالكلام ما يقوي المعنى أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يكثر فيه قصد المعنى، فإن اتصل به ذلك جاز مراعاة المعنى. فالأول كقوله:  
1188 - تَلَاثُ شُحُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمِعْصَرٌ

وقوله:

1189 - وَإِنَّ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرٌ أَبْطِنٌ  
وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشْرِ

وجعل منه في شرح الكافية: {وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً {  
(الأعراف: 160)، قال: فبذكر أمم ترجح حكم التأنيث، لكنه جعل أسباطاً في  
شرح التسهيل بدلاً من اثنتي عشرة وهو الوجه كما سيأتي. والثاني كقوله ثلاثة  
أنفس وثلاث ذود، فإن النفس كثر استعمالها مقصوداً بها إنسان، وإن كان صفة  
فموصوفها المنوي لا بها نحو: {فله عَشْرُ أمثالها} (الأنعام: 160)، أي عشر  
حسنات، وتقول: ثلاثة ربعات - إذا قصدت رجالاً - وكذا تقول: ثلاثة دواب - إذا  
قصدت ذكوراً - لأن الدابة صفة في الأصل. الثالث إنما تكون العبرة في  
التأنيث والتذكير بحال المفرد مع الجمع، أما مع اسمي الجنس والجمع فالعبرة  
بجالهما فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما فتقول: ثلاثة من القوم  
وأربعة من الغنم - بالتاء - لأنك تقول: قوم كثيرون وغنم كثير - بالتذكير -  
وثلاث من البط - بترك التاء - لأنك تقول: بط كثيرة - بالتأنيث - وثلاثة من  
البقر أو ثلاث لأن في البقر لغتين التذكير والتأنيث: قال تعالى: {إن البقر  
تشابه علينا} (البقرة: 70)، وقرىء تشابهت هذا ما لم يفصل بينه وبين العدد  
صفة دالة على المعنى، وإلا فالمراعى هو المعنى. أو يكن نائباً عن جمع مذكر،  
فالأول نحو: ثلاث إناث من الغنم وثلاثة ذكور من البط، ولا أثر للوصف المتأخر  
كقولك: ثلاثة من الغنم إناث وثلاث من البط ذكور. والثاني نحو ثلاثة رجلة  
فرجلة اسم جمع مؤنث إلا أنه جاء نائباً عن تكسير راجل على أرجال فذكر  
عده كما كان يفعل بالمنوب عنه. الرابع لا يعتبر أيضاً لفظ المفرد إذا كان  
علماً فتقول: ثلاثة الطلحات وخمس الهندات. الخامس إذا كان في المعدود  
لغتان التذكير والتأنيث كالحال جاز الحذف والإثبات تقول ثلاث أحوال وثلاثة  
أحوال اهـ. (والمُمَيَّرُ اجْرُرُ جَمْعاً بِلَفْظٍ قَلِيٍّ فِي الْأَكْثَرِ) أي مميز الثلاثة وأحوالها  
لا يكون إلا مجروراً، فإن كان اسم جنس أو اسم جمع جر بمن نحو: {فخذ  
أربعة من الطير}

(البقرة: 260)، ومررت بثلاثة من الرهط. وقد يجر بإضافة العدد نحو: {وكان  
في المدينة تسعة رهطٍ} (النمل: 48)، وفي الحديث: ليس فيما دون خمس  
ذود صدقة. وقوله: ثلاثة أنفس وثلاث ذود، والصحيح قصره على السماع. وإن  
كان غيرهما بإضافة العدد إليه، وحقه حينئذ أن يكون جمعاً مكسراً من أبنية  
القلة نحو: ثلاثة أعبد وثلاث أم. وقد يتخلف كل واحد من هذه الثلاثة فيضاف  
للمفرد وذلك إن كان مائة نحو: ثلاثمائة وسبعمائة، وشذ في الضرورة قوله:

1190 - تَلَاثٌ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِي بِهَا

ويضاف لجمع التصحيح في ثلاث مسائل: إحداها أن يهمل تكسير الكلمة نحو:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

سبع سموات، وخمس صلوات، وسبع بقرات. والثانية أن يجاور ما أهمل تكسيره نحو سنبلات فإنه في التنزيل مجاور لسبع بقرات. والثالثة أن يقل استعمال غيره نحو ثلاث سعادات فيجوز لقلة سعاد، ويجوز ثلاث سعاد أيضاً، بل المختار في هاتين الأخيرتين التصحيح، ويتعين في الأولى لإهمال غيره، فإن كثر استعمال غيره ولم يجاور ما أهمل تكسيره لم يصف إليه إلا قليلاً نحو: ثلاثة أحمدين وثلاث زينات. والإضافة إلى الصفة منه ضعيفة نحو ثلاثة صالحين فالأحسن الاتباع على النعت ثم النصب على الحال. ويضاف لبناء الكثرة في مسألتين: إحداهما أن يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم. والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شذ قياساً أو سماعاً فينزل لذلك منزلة المعدوم. فالأول نحو: {ثلاثة قروء} (البقرة: 228)، فإن جمع قرء – بالفتح – على أقراء يثابذ. والثاني نحو: ثلاثة شسوع فإن أشساعاً قليل الاستعمال (ومائة والألف للفرْدِ أَضْفُ) نحو عندي مائة درهم ومائتا ثوب وثلاثمائة دينار وألف عبد وألفاً أمة وثلاثة آلاف فرس (ومائة بالجمع تَزْرَأُ قَدْ رُذِفَ) في قراءة حمزة والكسائي {ثلاثمائة سنين} (الكهف: 25). تنبيه: شذ تمير المائة بمفرد منصوب كقوله:

1191 - إِذَا عَاشَ أَلْفَيْ مَائَتَيْنِ عَامًا  
فلا يقاس عليه، وأجاز ابن كيسان المائة درهم والألف ديناراً (وَأَحَدَ اذْكَرَ وَصَلْتُهُ بِعَشْرٍ) مجرداً من التاء (مُرْكِبًا) لهما (قَاصِدَ مَعْدُودٍ ذَكَرَ) نحو: {أحد عشر كوكباً} (يوسف: 4)، وهمزة أحد مبدلة من واو وقد قيل: وحد عشر على الأصل وهو قليل. وقد يقال واحد عشر على أصل العدد. (وَقِيلَ لَدَى التَّائِيثِ إِحْدَى عَشْرَةَ) امرأة بإثبات التاء وقد يقال واحد عشرة (وَالشَّيْنُ فِيهَا عَن تَمِيمِ كَسْرَهُ) أي مع المؤنث فيقولون إحدى عشرة واثننا عشرة بكسر الشين، وبعضهم يفتحها وهو الأصل إلا أن الأفصح التسكين وهو لغة الحجاز. وأما في التذكير فالشين مفتوحة، وقد تسكن عين عشر فيقال: أحد عشر وكذلك أخواته لتوالي الحركات، وبها قرأ أبو جعفر، وقرأ هبيرة – صاحب حفص – {اثننا عشر شهراً} (التوبة: 36)، وفيها جمع بين ساكنين (وَ) أما (مَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلَتْ) في العشرة من التجريد من التاء مع المذكر وإثباتها مع المؤنث (قَافِعَلٌ قَصْدًا) والحاصل أن للعشرة في التركيب عكس ما لها قبله فتحذف التاء في التذكير وتثبت في التائيت (وِلثَلَاثَةِ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كِرْبَا مَا قُدِّمًا) أي في الأفراد وهو ثبوت التاء مع المذكر وحذفها مع المؤنث (وَأُولِ عَشْرَةَ ائْتَى وَعَشْرًا ائْتَى إِذَا أَشَى تَشَا أَوْ ذَكَرَا) فتقول جاءني اثنا عشرة امرأة واثننا عشر رجلاً (وَالْيَا لِغَيْرِ الرَّفْعِ) وهو النصب والجر (وَارْفَعُ بِالْأَلْفِ) كما رأيت، وأما الجزء الثاني فإنه مبني على الفتح مطلقاً (وَالْفَتْحُ فِي جُزْأِي سِوَاهُمَا) أي سوى اثني عشرة واثنى عشر (أَلْفٍ)

أما العجز فعلة بنائه تضمنه معنى حرف العطف، وأما الصدر فعلة بنائه وقوع العجز منه موقع تاء التائيت في لزوم الفتح، ولذلك أعرب صدر اثني عشر واثنى عشرة لوقوع العجز منهما موقع النون، وما قبل النون محل إعراب لا محل بناء، ولوقوع العجز منهما موقع النون لم يضافا بخلاف غيرهما فيقال أحد

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

عشرك ولا يقال اثنا عشرك.  
تنبيهان: الأول قد فهم من كلامه أنه لا يجوز تركيب النيف مع العشرين وبابه بل يتعين العطف فتقول: خمسة وعشرون، ولا يجوز خمسة وعشرين. ولعله للإلباس في نحو رأيت خمسة وعشرين رجلاً فإنه يحتمل خمسة لعشرين رجلاً وقيل غير ذلك. الثاني أجاز الكوفيون إضافة صدر المركب إلى عجزه فيقولون هذه خمسة عشر واستحسنوا ذلك إذا أضيف نحو خمسة عشر (وَمَيَّرَ العشرين) وبابه (لِلتَّسْعِيَّةِ يُوَاحِدِ) منكر منصوب (كَأَرْبَعِينَ جَيْتًا) وخمسين شهراً ويقدم النيف بحالته أي بثبوت التاء في التذكير وسقوطها في التأنيث ثم يذكر العقد معطوفاً على النيف فيقال في المذكر: ثلاثة وعشرون رجلاً وفي المؤنث تسع وتسعون نعجة (وَمَيَّرُوا مُرْكَبًا يُمَثِّلُ مَا مَيَّرَ عَشْرُونَ) وبابه، أي بمفرد منكر منصوب (فَسَوَّيْنَهُمَا) نحو: {أحد عشر كوكباً} (يوسف: 4)، وأنتني عشرة عيناً. وأما {وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً} (الأعراف: 160) فأسباطاً بدل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة، ولو كان أسباطاً تمييزاً لذكر العددان وأُفرد التمييز لأن السبط مذكر. وزعم الناظم أنه تمييز وإن ذكر أمماً رجح حكم التأنيث. h  
تنبيهات: الأول يجوز في نعت هذا التمييز منهما مراعاة اللفظ نحو عندي أحد عشر درهماً ظاهرياً وعشرون ديناراً ناصرياً، ومراعاة المعنى فتقول ظاهرياً وناصرياً، ومنه قوله:  
1192 - فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حُلُوبَةً  
سُودًا كَخَافِيَةِ الْعُرَابِ الْأَسْحَمِ

الثاني قد يضاف العدد إلى مستحق المعدود فيسغتنى عن التمييز نحو: هذه عشر وزيد، ويفعل ذلك بجميع الأعداد المركبة إلا اثني عشر فيقال: أحد عشر وثلاثة عشر، ولا يقال اثني عشر لأن عشر من اثني عشر بمنزلة نون الاثنين كما مر فلا تجامع الإضافة، ولا يقال اثنان لثلاثا يلبس بإضافة اثنين بلا تركيب. الثالث حكم العدد المميز بشيئين في التركيب لمذكرهما مطلقاً إن وجد العقل نحو عندي خمسة عشر عبداً وجارية وخمسة عشر جارية وعبداً، وإن فقد فللسابق بشرط الاتصال نحو عندي خمسة عشر جملاً وناقاً وخمس عشرة ناقاً وجملاً وللمؤنث إن فصلاً نحو عندي ست عشرة ما بين ناقه وجملاً أو ما بين جمل وناق، وفي الإضافة لسابقهما مطلقاً نحو عندي ثمانية أعبداً، وثمان أم وأعبداً، ولا يضاف عدد أقل من ستة إلى مميزين مذكر ومؤنث لأن كلا من المميزين جمع، وأقل الجمع ثلاثة. الرابع لا يجوز فصل هذا التمييز. وأما قوله:

1193 - عَلَى اثْنَيْنِ بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى  
ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا

فضرورة (وإن أضيفَ عَدَدُ مُرْكَبٍ يَبْقَى الْبَيْتُ) في الجزعين على حاله نحو أحد عشر مع أحد عشر زيد بفتح الجزعين. هذا هو الأكثر لأن البناء يبقى مع الألف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

واللام بالإجماع فكذا مع الإضافة. والثاني أن يعرب عجزه مع بقاء التركيب كبعليك، حكاه سيبويه عن بعض العرب، نحو أحد عشرك مع أحد عشر زيد، وإليه أشار بقوله: (وَعَجْرٌ قَدْ يُعْرَبُ) واستحسنه الأخفش، واختاره ابن عصفور وزعم أنه الأفصح، ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصلها في الأعراب، ومنع في التسهيل القياس عليه. وقال في شرحه: لا وجه لاستحسانه لأن المبني قد يضاف نحو كم رجل عندك: {ومن لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ} (هود: 1)، وفيه مذهب ثالث وهو أن يُضاف صدره إلى عجزه مزالاً بناؤهما، حكى الفراء أنه سمع من أبي فقيس الأسدي وأبي الهيثم العقيلي ما فعلت خمسة عشرك، وذكر في التسهيل أنه لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

تنبيهات: الأول قال في التسهيل: ولا يجوز بإجماع ثمانى عشرة إلا في الشعر، يعني بإضافة الأول إلى الثاني دون إضافة المجموع كقوله:

1194 - كَلِفَ مِنْ عَتَائِهِ وَشِقْوَتِهِ

بُنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حَجَّتِهِ

أي من عامة ذلك. وفي دعواه الإجماع نظر: فإن الكوفيين يجيزون إضافة صدر المركب إلى عجزه مطلقاً كما سبق التنبيه عليه. الثاني في ثمانى إذا ركب أربع لغات: فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها ومنه قوله:

1195 - وَلَقَدْ شَرَيْتُ ثَمَانِيًا وَتَمَانِيًا

وَتَمَانَ عَشْرَةَ وَاثْنَيْنِ وَأَرْبَعًا

وقد تحذف ياؤها أيضاً في الإفراد ويجعل إعرابها على النون كقوله:

1196 - لَهَا ثَمَانِيًا أَرْبَعُ حِسَانُ

وَأَرْبَعُ فَتُعْرَفُهَا تَمَانُ

وهو مثل قراءة بعض القراء وله الجواز المنشآت - بضم الراء - الثالث قال في شرح الكافية: لبضعة وبضع حكم تسعة وتسع في الأفراد والتركيب وعطف عشربين وأخواته عليه، نحو لبثت بضعة أعوام وبضع سنين، وعندى بضعة عشر غلاماً وبضع عشرة أمة، وبضعة وعشرون كتاباً، وبضع وعشرون صحيفة، ويراد ببضعة من ثلاثة إلى تسعة وببضع من ثلاث إلى تسع. انتهى. (وَصُغُ مِنْ اثْنَيْنِ فَمَا فَوْقَ) أي فما فوقهما (إلى عَشْرَةٍ) وصفاً (كَفَاعِلٍ) أي على وزن فاعل (مِنْ فَعَلًا) كضرب نحو ثان وثالث ورابع إلى عاشر. وأما واحد فليس بوصف بل اسم وضع على ذلك من أول الأمر (واختمه في التأنيث بالثا ومتى ذَكَرْتَ) أي صفته لمذكر (فَادْكَرُ فَاعِلًا بغير ثا) فتقول في التأنيث ثانية إلى عاشر، وفي التذكير ثان إلى عاشر، كما تفعل باسم الفاعل من نحو ضارب وضاربة. وإنما نبه على هذا مع وضوحه لئلا يتوهم أنه يسلك به سبيل العدد الذي صيغ منه (وَإِنْ تُرِيدُ) بالوصف المذكور (بَعْضَ) العدد (الَّذِي مِنْهُ يُبْنَى تُضْفَى إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضِ بَيْنِ) أي كما يضاف البعض إلى كله نحو: {إذ أخرجهم الذين كفروا ثاني اثنين} (التوبة: 40) {لقد كفر الذين قالوا إن ثالث ثلاثة} (المائدة: 73) وتقول ثانية اثنتين، وثالثة ثلاث إلى عاشر عشرة وعاشر عشر. وإنما لم ينصب حينئذٍ لأنه ليس في معنى ما يعمل ولا مفرعاً عن فعل فالتزمت إضافته لأن المراد أحد اثنين وإحدى اثنتين وأحد عشرة وإحدى عشر، فتضيفه، كما تقول بعض هذه العدة بالإضافة. هذا مذهب الجمهور. وذهب الأخفش وقطرب والكسائي وتعلب إلى أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه كما يجوز في ضارب زيد، فيقولون ثان اثنين وثالث ثلاثة، وفصل بعضهم فقال: يعمل ثان ولا يعمل

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ثالث وما بعده، وإلى هذا ذهب في التسهيل قال: لأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما، فمن قال ثان اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلاً، ومن قال ثالث ثلاثة لم

يعذر لأنه لا فعل له، فهذه ثلاثة أقوال.

تنبيه: قال في الكافية:

وَتَعْلَبُ أَجَارَ تَحَوِّ رَائِعُ

أَرْبَعَةٌ وَمَا لَهُ مُتَابِعُ

وقال في شرحها: ولا يجوز تنوينه والنصب به، وأجاز ذلك ثعلب وحده، ولا حجة له في ذلك. هذا كلامهم فعمم المنع. وقد فصل في التسهيل، وخصَّ الجواز بثعلب، وقد نقله فيه عن الأخفش، ونقله غيره عن الكسائي وقطرب كما تقدم اهـ. (وإنَّ تُرْدَ جَعَلَ الْأَقْلَ مِثْلَ مَا قَوْوُ) أي إذا أردت بالوصف المصوغ من العدد أنه يجعل ما هو تحت ما اشتق منه مساوياً له (فَحُكِّمَ جَاعِلٌ لَهُ أَحْكَمًا) فإن كان بمعنى الماضي وجبت إضافته، وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جازت إضافته وجاز تنوينه وإعماله فتقول: هذا رابع ثلاثةٍ ورابعٌ ثلاثةٌ: أي هذا مصير الثلاثة أربعة، وتؤنث الوصف مع المؤنث كما سبق، فالوصف المذكور حينئذٍ اسم فاعل حقيقة لأنك تقول ثلثت الرجلين إذا انضمت إليهما فصرتم ثلاثة، وكذلك ربعت الثلاث إلى عشرت التسعة، ففاعل هنا بمعنى جاعل وجار مجراه لمساواته له في المعنى والتفرع على فعل، بخلاف فاعل الذي يراد به معنى أحد ما يضاف إليه فإن الذي هو في معناه لا عمل له ولا تفرع له على فعل، فالتزمت إضافته كما سبق.

تنبيهات: الأول الوصف حينئذٍ ليس مصوغاً من ألفاظ العدد، وإنما هو من الثلث والرَّيْعُ والعشر على وزن الضرب، مصادر ثلث وربع وعشر على وزن ضرب، ومضارعها على وزن يضرب إلا ما كان لأمه عيناً وهو ربع وسبع وتسع فإنه على وزن شفع يشفع. الثاني لا يستعمل هذا لاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحداً، وأجازه بعضهم وحكاه عن العرب. الثالث أفهم كلامه جواز صوغ الوصف المذكور من العدد المعطوف عليه عقد للمعنيين المذكورين، فيقال هذا ثالث ثلاثةٍ وعشرين بالإضافة، وهذه رابعة ثلاثةٍ وثلاثين بالإعمال، ورابعة ثلاث وثلاثين بالإضافة اهـ. (وإنَّ أُرْدَتَ مِثْلَ ثَانِيٍ اثْنَيْنِ مُرَكَّبًا فَجِيءَ بِتَرْكِيْبَيْنِ) أي إذا أردت صوغ الوصف المذكور من العدد المركب - بمعنى بعض أصله كثنائي اثنين - فجاء بتركيبين صدر أولهما فاعل في التذكير وفاعلة في التأنيث، وصدر ثانيهما الاسم المشتق منه، وعجزهما عشر في التذكير وعشرة في التأنيث: فتقول في التذكير ثاني عشر اثني عشر إلى تاسع عشر تسعة عشر، وفي التأنيث ثانية عشرة اثنتي عشرة إلى تاسعة عشرة تسع عشرة بأربع كلمات مبنية، وأول التركيبين مضاف إلى ثانيهما إضافة ثاني إلى اثنين. وهذا الاستعمال هو الأصل، ووراءه استعمالان آخران: الأول منهما أن يقتصر على صدر الأول فيعرب لعدم التركيب ويضاف إلى المركب باقياً بناؤه، وإلى هذا أشار بقوله (أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ) يعني التذكير والتأنيث (أضف إلى مركبٍ يَمَّا تَنَوِي يَفِي) يفي جواب أضف فهو مجزوم أشبعت كسرته. والمعنى أنك إذا

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فعلت ذلك وفي الكلام بالمعنى الأول الذي نويته، فتقول في التذكير: ثاني اثني عشر إلى تاسع تسعة عشر، وفي التأنيث ثمانية اثنتي عشرة إلى تاسعة تسع عشرة. والثاني منهما أن يقتصر على صورة التركيب الأول بأن يحذف العقد من الأول والنيف من الثاني وإليه أشار بقوله (وَسَّاعَ الْاِسْتِغْنَاءِ بِحَادِي عَشْرًا ونحوه) أي ثاني عشر إلى تاسع عشر. وفي التأنيث

حادية عشرة إلى تاسعة عشرة، فتذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حينئذ وجهان: الأول أن يعرب الأول ويبنى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي. ووجهه أنه حذف عجز الأول فأعربه لزوال التركيب، ونوى صدر الثاني فبناه، ولا يقاس على هذا الوجه لقلته. وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه. وهذا مردود بأنه لا دليل حينئذ على أن هذين الالاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعربهما معاً مقدراً حذف عجز الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما حينئذ، فيجري الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة. أما إذا اقتصر على التركيب الأول بأن استعملت النيف مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه مقيداً بمصاحبه العشرة كما هو ظاهر النظم وعليه شرح الشارح فإنه يتعين بقاء الجزئين على البناء.

تنبيهان: الأول إنما مثل بحادي عشر دون غيره ليتضمن التمثيل فائدة التنبيه على ما التزموه حين صاغوا أحداً وإحدى على فاعل وفاعلة من القلب، وجعل الفاء بعد اللام فقالوا حادي عشر وحادية عشرة، والأصل واحد وواحدة فصار حاد ووحادة فقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فوزنهما عالف وعالفة. وأما ما حكاه الكسائي من قول بعضهم واحد عشر فشاذ نبه به على الأصل المرفوض. قال في شرح الكافية: ولا يستعمل هذا القلب في واحد إلا في تنييف أي مع عشرة أو مع عشرين وأخواته. الثاني لم يذكر هنا صوغ اسم الفاعل من المركب بمعنى جاعل لكونه لم يسمع، إلا أن سيبويه وجماعة من المتقدمين أجازوه قياساً. وذهب الكوفيون وأكثر البصريين إلى المنع، وعلى الجواز فتقول: هذا رابع عشر ثلاثة عشر أو رابع ثلاثة عشر. ولا يجوز أن تحذف النيف من الثاني مع حذف العقد من الأول للإلباس، ويتعين أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض. قال في أوضح المسالك: بالإجماع، لكن قال المرادي: أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثني عشر بالتنوين وهو مصادم لحكاية الإجماع (وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكَرًا. وبابه الفاعل من لَفْظِ الْعَدَدِ بحالتيه) من التذكير والتأنيث (قَبْلَ واوٍ يُعْتَمَدُ) يعني أن العشرين وبابه إلى التسعين يعطف على اسم الفاعل بحالتيه، فتقول الحادي والعشرون إلى التاسع والتسعين، والحادية والعشرون إلى التاسعة والتسعين، ولا يجوز أن تحذف الواو وتركب فتقول: حادي عشرين كما تقول حادي عشر إلحاقاً لكل فرع بأصله، فإنه يجوز أحد عشر بالتركيب ولا يجوز أحد عشرين بالتركيب كما مر.

تنبيه: لم يذكروا في العشرين وبابه اسماً مشتقاً. وقال بعض أهل اللغة عَشْرَنَ وَتَلْتَنَ إذا صار له عشرون أو ثلاثون، وكذلك إلى التسعين واسم الفاعل من هذا مُعَشِّرِنَ وَمُنَسِّعِنَ اهـ.

خاتمة: يؤرخ بالليالي لسبقها، فحق المؤرخ أن يقول في أول الشهر: كتب لأول ليلة منه أو لغرته أو مهله أو مستهله، ثم يقول: كتب لليلة خلت، ثم لليلتين خلتا، ثم لثلاث خلون إلى عشر، ثم لإحدى عشرة خلت إلى النصف من كذا أو منتصفه أو انتصافه، وهو أجود من لخميس عشرة خلت أو بقيت، ثم لأربع عشرة بقيت إلى سبع عشرة، ثم لعشر بقين أو ثمان بقين إلى ليلة بقيت، ثم لآخر ليلة منه أو سراره أو سرره، ثم لآخر يوم منه أو سلخه، أو انسلخه، وقد تخلف النون التاء وبالعكس. وا أعلم.

كَمْ وَكَأَيِّنُّ وَكَذَا

هذه ألفاظ يكنى بها عن العدد ولهذا أردف بها باب العدد. أما كم فاسم لعدد مبهم الجنس والمقدار، وهي على قسمين: استفهامية بمعنى أي عدد، وخبرية بمعنى عدد كثير، وكل منهما يفتقر إلى تمييز: أما الأولى فمميزها كميمز عشربن وأخواته في الأفراد والنصب، وقد أشار إلى ذلك بقوله: (مَيِّزْ فِي الِاسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا مَيَّزْتَ عَشْرِينَ كَكُمْ شَخْصًا سَمًا) أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً، وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات - نحو كم غلماناً لك إذا أردت أصنافاً من الغلمان - جاز، وإلا فلا، وهو مذهب الأخفش. وأما النصب ففيه أيضاً ثلاثة مذاهب: أحدها أنه لازم مطلقاً، والثاني ليس بلازم بل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية، وإليه ذهب الفراء والزجاج والسيرافي، وعليه حمل أكثرهم: كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٌ

والثالث أنه لازم إن لم يدخل على كم حرف جر، وراجع على الجر إن دخل عليها حرف جر، وهذا هو المشهور. ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل عليها حرف جر وإلى هذا الإشارة بقوله: (وَاجِرٌ إِنْ تَجَرَّهَ مِنْ مُضْمَرٍ إِنْ وَلِيَتْ كَمْ حَرْفَ جَرٍ مُطَهَّرًا) فيجوز في بكم درهم اشترت النصب وهو الأرجح، والجر أيضاً وفيه قولان: أحدهما أنه يمن مضمرة كما ذكر وهو مذهب الخليل وسيبويه والفراء وجماعة. والثاني أنه بالإضافة وهو مذهب الزجاج. وأما الثانية وهي الخبرية فمميزها يستعمل تارة كمميز عشرة فيكون جمعاً مجروراً وتارة كمميز مائة فيكون مفرداً مجروراً. وقد أشار إلى ذلك بقوله: (وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرِهِ أَوْ مَائَةِ كِكُمْ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةً) ومن الأول قوله:

1197 - كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ

ومن الثاني قوله:

1198 - وَكَمْ لَيْلَةٍ قَدْ بَنَّهَا عَيْرٌ آئِمٌّ

وقوله:

1199 - كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيْرُ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي

ويروى هذا البيت بالنصب والرفع أيضاً أيضاً: أما النصب فقيل إن لغة تميم نصب تمييز الخبرية إذا كان مفرداً. وقيل على تقديرها استفهامية استفهام

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تهكم: أي أخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كنّ يخدمنني فقد نسيت، وعليهما فكم مبتدأ خبره قد حليت، وأفرد الضمير حملاً على لفظ كم. وأما الرفع فعلى أنه مبتدأ وإن كان نكرة لأنها قد وصفت بلك، ويفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة، كما حذفت لك من صفة خالة مدلولاً عليها بلك الأولى، والخبر قد حليت، ولا بد من تقدير قد حليت أخرى، لأن المخبر عنه حينئذٍ متعدد لفظاً ومعنى نظير زينب وهند قامت. وكم على هذا الوجه ظرف أو مصدر والتمييز محذوف: أي كم وقت أو حلبة.

تنبيهات: الأول أفراد تمييز الخبرية أكثر وأصح من جمعه، وليس الجمع بشاذ كما زعم بعضهم. الثاني الجر هنا بإضافة كم على الصحيح إذ لا مانع منها. وقال الفراء أنه بمن مقدرة، ونقل عن الكوفيين. الثالث شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال، فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية فإن ذلك جائز فيها في السعة. وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف أو مجرور كقوله:

1200 - كَمْ دُونَ مَيَّةٍ مَوْتَاهُ يُهَالُ لَهَا  
إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخَرِبْتُ دُو الْجَلْدِ

وقوله:

1201 - كَمْ يَجُودُ مُقْرِفٍ تَالَ الْعَلَا  
وَكَرِيمٍ بُحْلُهُ قَدْ وَصَعَهُ

وقوله:

1202 - كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدِ سَيِّدٍ  
صَحْمِ الدَّسِيعَةِ مَا حِدِّ تَقَاعِ

والصحيح اختصاصه بالشعر. ومثله فصل تمييز العدد المركب وشبهه، وقد مر. وذهب الكوفيون إلى جوازه في الاختيار. وقيل إن كان الفصل بناقص نحو كم اليوم جائع أتاني، وكم بك مأخوذ جائني جاز. وإن كان تام لا يجوز، وهو مذهب يونس. فإن كان الفصل بجملة كقوله:

1203 - كَمْ تَالِنِي مِنْهُمْ فَصَلَا عَلَيَّ عَدَمٍ  
أَوْ بظرف وجر مجرور معاً كقوله:

1204 - تَوُّمٌ سِينَاتَا وَكَمْ دُونَهُ  
مِنَ الْأَرْضِ مُحْدُودِبَا عَارُهَا

تعين النصب. قاله المصنف. وهو مذهب سيپويه. الرابع الاستفهامية والخبرية يتفقان في سبعة أمور ويفترقان في ثمانية أمور: فيتفقان في أنهما اسمان، ودليله واضح، وأنهما مبنيان، وأن بناءهما على السكون، وقد سبق ذلك في أول الكتاب. وأنهما يفترقان إلى ميمز لإيهامهما، وأنهما يجوز حذف ميمزهما إذا دل عليه دليل خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية، وأنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر، وأنهما على حد واحد في وجوه الإعراب، فكم بقسميها إن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة. وإلا فإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة على المصدر أو على الظرف، وإلا فإن لم يلبها فعل أو وليها وهو لازم أو رافع ضميرها أو سببها فهي مبتدأ، وإن وليها فعل متعد ولم يأخذ مفعوله فهي مفعولة، وإن أخذه فهي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مبتدأ. إلا أن يكون ضميراً يعود عليها ففيها الابتداء والنصب على الاشتغال. ويفترقان في أن تمييز الاستفهامية أصله النصب وتمييز الخبرية أصله الجر، وفي أن تمييز الاستفهامية مفرد وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً، وفي أن الفصل بين الاستفهامية وبين مميزها جائز في السعة، ولا يفصل بين الخبرية ومميزها إلا في الضرورة على ما مر. وفي أن الاستفهامية لا تدل على تكثير والخبرية للتكثير خلافاً لابن طاهر وتلميذه ابن خروف. وفي أن الخبرية تختص بالماضي كرب: فلا يجوز كم غلمان لي سأملكهم، كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم، ويجوز كم عبد سأشتريه، وفي أن الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الكلام مع الخبرية لا يستدعي جواباً بخلافه مع الاستفهامية، وفي أن الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية، فيقال في الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون، وفي الاستفهامية كم مالك أعشرون أم ثلاثون اهـ. (ككّم) يعني هذه أي الخبرية في الدلالة على تكثير عدد مبهم الجنس والمقدار (كأين

وكذا وبتنصيص تمييز دَيْن أو بِهِ صِلْ مِنْ نُصِبْ) بخلاف تمييز كم الخبرية فتقول كَأَيْنَ رَجُلًا رَأَيْتَ، ومنه قوله:

1205 - وَكَأَيُّ لَنَا فَضْلًا عَلَيْنَا وَمِنَّةً

قَدِيمًا وَلَا يَدْرُونَ مَا مَرَّ مُنَعِمٌ وَقَوْلُهُ:

1206 - اطْرُدِ الْبَاسَ بِالرَّجَاءِ فَكَأَيُّ

أَلْمَا حَمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرٍ وتقول كَأَيْنَ مِنْ رَجُلٍ لَقَيْتَ، ومنه: {وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِبِّيُونَ كَثِيرٌ} (آل عمران: 146)، {وَكَأَيُّ مِنْ آيَةِ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا} (يوسف: 105)، وتقول رَأَيْتَ كَذَا رَجُلًا.

تنبيهات: الأول توافق كل واحدة من كَأَيْنَ وكَذَا كم في أمور وتخالفها في أمور: أما كَأَيْنَ فإنها توافق كم في خمسة أمور وتخالفها في خمسة: فتوافقها في الإبهام، والافتقار إلى التمييز، والبناء، ولزوم التصدير، وإفادة التكثير تارة وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادر، ولم يشته إلا ابن قتيبة وابن عصفور والمصنف، واستدل له يقول أبي بن كعب لابن مسعود: كَأَيْنَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً؟ فقال ثلاثاً وسبعين.3 وتخالفها في أنها مركبة وكم بسيطة على الصحيح، وتركيبها من كاف التشبيه وأي المنونة، ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لأن النون لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رسم في المصحف نوناً ومن وقف بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف، وفي أن مميزها مجرور بمن غالباً حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك، ويرده ما سبق، وفي أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى، وفي أنها لا تقع مجرورة خلافاً لابن قتيبة، وابن عصفور أجاز بكائن تباع هذا الثوب، وفي أن مميزها لا يقع إلا مفرداً. وأما كَذَا فتوافق كم في أربعة أمور وتخالفها في أربعة: فتوافقها في البناء، والإبهام، والافتقار، إلى المميز، وإفادة التكثير. وتخالفها في أنها مركبة - وتركيبها من كاف التشبيه وذا الإشارية - وأنها لا تلزم التصدير فتقول

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قبضت كذا وكذا درهماً. وأنها لا تستعمل غالباً إلا معطوفاً عليها كقوله:  
1207 - عِدَّ النَّفْسَ تُعْمَى بَعْدَ بُؤْسَاكَ دَا ذَاكِرًا  
كَذَا وَكَذَا لَطْفًا بِهِ نُسِي الْجُهْدُ

وزعم ابن خروف أنهم لم يقولوا كذا درهماً ولا كذا كذا درهماً - بدون عطف.  
وذكر الناظم أن ذلك مسموع ولكنه قليل، وعبارة التسهيل: وقل ورود كذا  
مفرداً ومكرراً بلا واو وأنها يجب نصب تمييزها، فلا يجوز جرّه بمن اتفاقاً ولا  
بالإضافة خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا  
ثوب وكذا أثواب، قياساً على العدد الصريح، ولهذا قال فقهاؤهم إنه يلزمه  
بقوله عندي كذا درهم مائة، وبقوله كذا دراهم ثلاثة، وبقوله كذا كذا درهماً أحد  
عشر، وبقوله كذا درهماً عشرون، وبقوله كذا وكذا درهماً أحد وعشرون، حملاً  
على المحقق من نظائرهن من العدد الصريح. ووافقهم على هذه التفاصيل -  
غير مسألتي الإضافة - المبرد والأخفش وابن كيسان والسيرافي وابن  
عصفور، ووهب ابن السيد فنقل اتفاق النحويين على إجازة ما أجازته المبرد  
ومن ذكر معه، وعبارة التسهيل: وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة  
وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد  
عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه. الثاني قد بان لك أن  
قوله أو به صل من نصب راجع إلى تمييز كآين دون كذا فلو قال:

ككم كآين وكذا ونصباً  
وقيل كائن بعده من وجهاً  
لكان أحسن من أوجه: أحدها التنصيص على الخلف السابق. ثانيها التنبيه على  
اختصاص كآين بمن دون كذا. ثالثها إفهام أن وجود من بعد كآين أكثر من  
عدمها لجريان خلف في وجوبها. رابعها إفادة أن كائن لغة في كآين وفيها  
خمس لغات: أفصحها كآين وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير، ويليهما كائن على وزن  
كاعن وبها قرأ ابن كثير وهي أكثر في الشعر من الأولى وإن كانت الأولى هي  
الأصل، ومنه البيتان السابقان، وقوله:  
1208 - وَكَأَنَّ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي  
يَرَانِي لَوْ أَصِيبَتْ هُوَ الْمُصَابَا

والثالثة كآين مثل كعِين وبها قرأ الأعمش وابن محيصن. والرابعة كئئن بوزن  
كئِئِن. والخامسة كآن على وزن كعن، وسبب تلعبهم بهذه الكلمة كثرة  
الاستعمال. الثالث تأتي كذا هذه أعني المركبة كناية عن غير العدد وهو الحديث  
مفردة ومعطوفة، ويكنى بها عن المعرفة والنكرة، ومنه الحديث يقال للعبد  
يوم القيامة: أتذكر يوم كذا وكذا. وتكون كذا أيضاً كلمتين على أصلهما وهما  
كاف التشبيه وذا الإشارية نحو رأيت زيدا فاضلاً وعمراً كذا. ومنه قوله:

1209 - وَأَسْلَمَنِي الزَّمَانُ كَذَا

فَلَا طَرَبٌ وَلَا أُنْسُ

وتدخل عليها ها التنبيه نحو: {أهكذا عرشك} (النمل: 42).

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

خاتمة: يكنى عن الحديث أيضاً بكَيْت وكَيْت وذيّت وذيّت – بفتح التاء وكسرهما والفتح أشهر – وهما مخففتان من كية وذية، وقالوا على الأصل: كان من الأمر كية وكية وذية وذية، وليس فيهما حينئذٍ إلا البناء على الفتح، ولا يقال كان من الأمر كيت بل لا بد من تكررها، وكذا زيت لأنها كناية عن الحديث. والتكرير مشعر بالطول.

### الحِكَايَةُ

هذا الباب للحكاية بأي وبمن. والعلم بعد من (إِخْكُ أَيَّ مَا لِمَنْكُورٍ سُئِلَ عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ) أي يحكى بأي وصلاً ووقفاً ما لمنكورٍ مذكورٍ مسؤؤلٍ عنه بها من إعرابٍ وتذكيرٍ وإفرادٍ وفروعٍهما، فيقال لمن قال رأيت رجلاً وامرأةً وغلّامين وجاريتين وبنين وبنات: أَياً وأيةً وأيين وأيتين وأيين وأيات، هذا في الوقف، وكذا في الوصل فيقال: أَياً هذا وأيةً يا هذا إلى آخرها. واعلم أنه لا يحكى بها جمع تصحيح إلا إذا كان موجوداً في المسؤؤل عنه أو صالحاً لأن يوصف به، نحو رجال فإنه يوصف بجمع التصحيح فيقال رجال مسلمون، هذه اللغة الفصحى؛ وفي لغة أخرى يحكى بها ما له من إعرابٍ وتذكيرٍ وتأنيثٍ فقط ولا يثنى ولا يجمع فيقال: أَياً أو أَياً هذا لمن قال رأيت رجلاً أو رجلين أو رجالات، وأيةً أو أيةً يا هذا لمن قال رأيت امرأةً أو امرأتين أو نساءً (وَوَقْفًا إِخْكُ مَا لِمَنْكُورٍ بِمَنْ وَالنُّونَ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعْنَ) فتقول لمن قال قام رجل منو ولمن قال رأيت رجلاً منا، ولمن قال مررت برجل، مني هذا في المفرد المذكر (وَقُلْ) في المثنى المذكر (مَنانٍ وَمَتَيْنٍ بَعْدَ) قول القائل (لِي إِيَّانٍ يَابِنِينَ) وضرب حران عبيدين، فمنان لحكاية المرفوع ومنين لحكاية المجرور والمنصوب (وَسَكَنَ) آخرهما (تَعْدِلُ) وإنما حرك في النظم للضرورة (وَقُلْ) في المفرد المؤنث (لِمَنْ قَالَتْ أَتَتْ بِنْتِ مَنَّةً) بفتح النون وقلب التاء هاء، وقد يقال منت بإسكان النون وسلامة التاء. وقل في المثنى المؤنث لمن قال لي زوجتان مع أمتين، أو ضربت حرتان رقيقتين، منتان، ومنتين: فمنتان لحكاية المرفوع، ومنتين لحكاية المجرور والمنصوب (وَالنُّونُ قَبْلَ تَا الْمُتَنَّى مُسَكَّنَةٌ وَالْفَتْحُ) فيها (تَرُزُّ) أي قليل. وإنما كان الفتح أشهر في المفرد والإسكان أشهر في التثنية لأن التاء في منت متطرفة وهي ساكنة للوقف فحرك ما قبلها لئلا يلتقي ساكنان، ولا كذلك منتان (وَصَلِّ)

التاء والألف بِمَنْ) في حكاية جمع المؤنث السالم فقل (بِأُتْر) قول القائل (دَا بِنِسْوَعَةٍ كَلِفٌ): منات بإسكان التاء (وَقُلْ) في حكاية جمع المذكر السالم (مَتُونٌ وَمَتِينٌ مُسَكَّنًا) آخرهما (إِنْ قِيلَ جَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ قُطْنَا) أو ضرب قوم قوماً. فمنون للمرفوع، ومنين للمجرور والمنصوب.

تنبيه: في الحكاية بمن لغتان: إحداهما – وهي الفصحى – أن يحكى بها ما للمسؤؤل عنه من إعرابٍ وإفرادٍ وتذكيرٍ وفروعٍهما على ما تقدم، ولم يذكر

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

المصنف غيرها، والأخرى أن يحكى بها إعراب المسؤول عنه فقط، فيقال لمن قال: قام رجل أو رجلان أو رجال، أو امرأة أو امرأتان أو نساء: منو، وفي النصب منا، وفي الجر مني (وإنَّ تَصِلَ فَلَقَطَ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ) فتقول: من يا فتى في الأحوال كلها، هذا هو الصحيح. وأجاز يونس إثبات الزوائد وصلاً، منوياً فتى، وتشير إلى الحركة في منت ولا تنون، وتكسر نون المثنى وتفتح نون الجمع وتنون منات ضمّاً وكسراً، وهو مذهب حكاه يونس عن بعض العرب، وحمل عليه قول الشاعر:

1210 - أَتَوْا تَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ وَهَذَا شَاذٌ عِنْدَ سَبِيوِيهِ وَالْجَمْهُورُ مِنْ وَجْهِينَ: أَحَدَهُمَا إِثْبَاتُ الْعَلَامَةِ وَصَلًا، وَالْآخَرُ تَحْرِيكُ النَّونِ. وقال ابن المصنف والآخر أنه حكى مقدرًا غير مذكور، وقد أشار المصنف إلى البيت المذكور بقوله: (وَنَادِرٌ مَنُونٌ فِي نَظْمٍ عُرِفَ) وهو لتأبط شراً. ويقال لثيمر الغساني. وتماه:

فقالوا الجنُّ قلتُ عَمُوا ظَلَامًا وَبِرُويَ: عموا صباحاً. ويغلط المنشد على إحدى الروايتين بالرواية الأخرى، وكذلك فعل الزجاجي فغلط من أنشده صباحاً، وليس الأمر كما يظن بل كل واحدة من الروايتين صحيحة: فهو علي رواية عموا ظلاماً من أبيات رواها ابن دريد عن أبي حاتم السخثياني عن أبي زيد الأنصاري. أولها:

ونارٍ قد خصّاتٌ بُعِيدَ وَهْنٍ  
بِدَارٍ مَا أُرِيدُ بِهَا مُقَامًا

وهي مشهورة. وعلى رواية عموا صباحاً من أبيات معزوة إلى خديج بن سنان الغساني أولها:

أَتَوْا تَارِي فَقُلْتُ مَنُونَ أَنْتُمْ  
فَقَالُوا الْجَنُّ قَلْتُ عَمُوا صَبَاحًا  
نَزَلْتُ بِشِغْبِ وَادِي الْجَنِّ لَمَّا  
رَأَيْتُ اللَّيْلَ قَدْ تَشَرَّ الْجَنَاحَا  
قيل: وكلا الشعريين أكذوبة من أكاذيب العرب (وَالْعَلَمَ أَحْكِيئَهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ إِنْ عَرِبَتْ مِنْ عَاطِفٍ بِهَا أَفْتَرَنْ) فتقول لمن قال جاء زيد: من زيد، ورأيت زيدا: من زيدا، أو مررت بزيدا: من زيد. وهذه لغة الحجازيين. وأما غيرهم فلا يحكون، بل يجيئون بالعلم المسؤول عنه بعد من مرفوعاً مطلقاً، لأنه مبتدأ خبره من، أو خبر مبتدؤه من، فإن اقترنت بعاطف نحو ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب.

تنبيهات: الأول يشترط لحكاية العلم بمن أن لا يكون عدم الاشتراك فيه متيقناً، فلا يقال من الفرزدق - بالجر - لمن قال سمعت شعر الفرزدق، لأن هذا الاسم تيقن انتفاء الاشتراك فيه. الثاني شمل كلامه العلم المعطوف على غيره، والمعطوف عليه غيره، وفيه خلاف منعه يونس وجوّزه غيره واستحسينه سيبويه، فيقال لمن قال رأيت زيدا وأباه: من زيدا وأباه، ومن قال رأيت أبا زيد وعمراً: من أبا زيد وعمراً. الثالث أجاز يونس حكاية سائر المعارف قياساً على العلم، والصحيح المنع. الرابع لا يحكى العلم موصوفاً بغير ابن مضاف إلى

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

علم، فلا يقال من زيداً العاقل، ولا من زيداً ابن الأمير، لمن قال: رأيت زيداً العاقل، أو رأيت زيداً ابن الأمير. ويقال من زيد بن عمرو لمن قال رأيت زيد بن عمرو. الخامس فهم من قوله احكينه أن حركاته حركات حكاية، وأن إعرابه مقدر، وقد صرح به في غير هذا الكتاب، والجمهور على أن من مبتدأ والعلم بعدها خبر سواء كانت حركته ضمة أو فتحة أو كسرة، وحركة إعرابه مقدرة لاشتغال آخره بحركة الحكاية. السادس: قد بان لك أن من تخالف أياً في باب الحكاية في خمسة أشياء: أحدها أن من تختص بحكاية العاقل، وأي عامة في العاقل وغيره. ثانيها أن من تختص بالوقف، وأي عامة في الوقف وفي الأصل. ثالثها أن من يجب فيها الإشباع فيقال: منو ومنا ومنى، بخلاف أي. رابعها أن من يحكي بها النكرة ويحكي بعدها العلم، وأي تختص بالنكرة. خامسها أن ما قبل تاء التانيث في أي واجب الفتح تقول: أية وأيتان، وفي من يجوز الفتح والإسكان على ما سبق.

خاتمة: الحكاية على نوعين: حكاية جملة، وحكاية مفرد: فأما حكاية الجملة فضربان: حكاية ملفوظ وحكاية مكتوب: فالملفوظ نحو قوله تعالى: {وقالوا الحمدُ} (الأعراف: 43)، وقوله:  
1211 - سَمِعْتُ النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ عَيْنًا  
فَقُلْتُ لِمَ يَصِيدُ النَّاسُ يَلَالًا

والمكتوب نحو قوله: قرأت على فسه محمد رسول ا ، وهي مطردة ويجوز حكايتها على المعنى فتقول في حكاية زيد قائم: قال قائل قائم زيد، فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح. وأما حكاية المفرد فضربان: ضرب بأداة الاستفهام ويسمى الاستثبات بأي أو بمن وهو ما تقدم، وضرب بغير أداة وهو شاذ كقول بعض العرب - وقد قيل له هاتان تمرتان - دعنا من تمرتان. قال سيبويه: وسمعت أعرابياً وسأله رجل فقال أنهما قرشيان، فقال: ليسا بقرشيان. وسمعت عربياً يقول لرجل سأله: أليس قرشياً؟ قال ليس بقرشياً. وا أعلم.

### التَّانِيثُ

(عَلَامَةُ التَّانِيثِ أَوْ أَلْفٌ) فالتاء على قسمين: متحركة وتختص بالأسماء كقائمة، وساكنة وتختص بالأفعال كقامت. والألف كذلك مفردة وهي المقصورة كحبلتي، وألف قبلها فتقلب هي همزة وهي الممدودة كحمراء. واعلم أن التاء أكثر وأظهر دلالة من الألف لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف فإنها تلتبس بغيرها فيحتاج إلى تمييزها بما يأتي ذكره ولهذا قدمها في الذكر على الألف. وإنما قال تاء ولم يقل هاء ليشمل الساكنة، ولأن مذهب البصريين أن التاء هي الأصل والهاء المبدلة في الوقف فرعها، وعكس الكوفيون. وإنما لم يوضع للتذكير علامة لأنه الأصل فلم يحتج لذلك (وفي أسام قَدَرُوا التَّاءَ كَالْكَتِفِ) واليد والعين، وما أخذه السماع (وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ) العائد على الاسم (وَتَحْوِهِ كَالرَّدِّ فِي التَّصْغِيرِ) كيدية إلى ما هي فيه حساً، والإشارة إليه بذي وما في

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

معناها، ووجودها في فعله وسقوطها من عدده، وتأنيث خبره أو نعته أو حاله، والأمثلة واضحة (ولا تلي فارقةً فَعُولاً أصلاً ولا المفعَل والمفعيلاً) أي لا تلي التاء هذه الأوزان فارقة بين المذكر والمؤنث: فيقال هذا رجل صبور ومهذار ومعطير، وهذه امرأة صبور ومهذار ومعطير. وفهم من قوله ولا تلي فارقة أنها قد تلي غير فارقة كقولهم ملولة وفروقة فإن التاء فيهما للمبالغة، ولذلك تلحق المؤنث والمذكر. واحترز بقوله أصلاً عن فعول بمعنى مفعول فإنه قد تلحقه التاء نحو أكلة بمعنى مأكولة، وركوبة بمعنى مركوبة، وحلوبة بمعنى محلوبة. وإنما كان فعول بمعنى فاعل أصلاً لأن بنية الفاعل أصل. وقال الشارح لأنه أكثر من فعول بمعنى مفعول فهو أصل له (كَذَاكَ مِفْعَلٌ) أي لا تليه التاء فارقة، فيقال: رجل مغشم وامرأة مغشم (وَمَا تَلِيهِ تَا الْفَرْقِ مِنْ ذِي) الأوزان الأربعة (فَسُدُّوْهُ فِيهِ) نحو عدو وعدوة، وميقان وميقانة، ومسكين ومسكينة. وسمع امرأة مسكين على القياس، حكاه سيويه (وَمِنْ فَعِيلٍ) بمعنى

مفعول (كَقَتِيلٍ) بمعنى مقتول وجريح بمعنى مجروح (إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفُهُ غَالِبًا النَّاءُ تَمْتَنِعُ) فيقال: رجل قتيل وجريح، وامرأة قتيل وجريح. والاحتراز بقوله كقتيل من فاعيل بمعنى فاعل: نحو رحيم وظريف فإنه تلحقه التاء فتقول امرأة رحيمة وظريفة، ويقول إن تبع موصوفه من أن يستعمل استعمال الأسماء غير جار على موصوف ظاهر ولا منوي لدليل فإنه تلحقه التاء، نحو رأيت قتيلًا وقتيلة، فراراً من اللبس. ولو قال:

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ  
مَوْصُوفُهُ غَالِبًا النَّاءُ تَنْحَذِفُ

لكان أجود، ليدخل في كلامه نحو رأيت قتيلًا من النساء فإنه مما يحذف فيه التاء للعلم بموصوفه، ولهذا قال في شرح الكافية: فإن قصدت الوصفية وعلم الموصوف جرد من التاء. وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد تلحقه تاء الفرق حملاً على الذي بمعنى فاعل، كقول العرب: صفة ذميمة، وخصلة حميدة، كما حمل الذي بمعنى فاعل عليه في التجرد نحو: {إِنَّ رَحْمَةً أَوْ قَرِيبٌ} (الأعراف: 56)، {قَالَ مَنْ يَحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ} (يس: 78).

تنبيه: الأصل في لحاق التاء الأسماء إنما هو تمييز المؤنث من المذكر، وأكثر ما يكون ذلك في الصفات نحو مسلم ومسلمة، وظريف وظريفة، وهو في الأسماء قليل نحو رجل ورجلة، وامرء وامرأة، وإنسان وإنسانة، وغلّام وغلّامة، وفتى وفتاة. وتكثر زيادة التاء لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات: نحو تمر وتمرّة، ونخل ونخلة، وشجر وشجرة، وقد تزداد لتمييز الجنس من الواحد. نحو جياة وجبء، وكماة وكمء، ولتمييز الواحد من الجنس في المصنوعات نحو: جر وجرة، ولبن ولبنة، وقلنسوة وقلنسوة، وسفين وسفينة. وقد يجاء بها للمبالغة كراوية لكثير الرواية، ولتأكيد المبالغة كعلامة ونسابة. وقد تجيء معاقبة لياء مفاعيل كزنادقة، وجحاجة. فإذا جيء بالياء لم يجأ بها، بل يقال زناديق، وجحاجيح: فالياء والهاء متعاقبان. وقد يجاء بها دالة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

على النسب كقولهم: أشعني وأشاعنة، وأزرقني وأزارقة، ومهلي ومهالبة. وقد جاء بها دالة على تعريب الأسماء المعجمة نحو كَيْلِجَة وكَيْالِجَة. وَمَوْزَج. وموازية. والكيلجة مقدار من الكيل معروف، والموزج: الخف. وقد تكون لمجرد تكثير حروف الكلمة كما هي في نحو قرية وبلدة وغرفة وسقاية، وتجيء عوضاً من فاء نحو عدة، أو من عين نحو إقامة، أو من لام نحو سنة. وقد عوضت من مَدَّة تفعيل في نحو تزكية وتنمية وتنزية، وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربة للمعتدل القامة من الرجال والنساء، وقد تلازم ما يخص المذكر كرجل بُهْمَة وهو الشجاع. وقد تجيء في لفظ مخصوص بالمؤنث لتأكيد تأنيثه كنعجة وناقعة، ومنه نحو حجارة وصقورة وخؤولة وعمومة فإنها لتأكيد التأنيث اللاحق للجمع (وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرٍ وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَنْثَى العُرِّ) أي غراء، والمقصورة هي الأصل فلهذا قدمها (والأشتهار في مَبَانِي الأُولَى) أي المقصورة (يُبدِيه) أي يظهره أوزان: الأول (وزنٌ) فعلى بضم الأول وفتح الثاني نحو (أَرَبَى) للداهية، وأدمى وشعبي لموضعين.

وزعم ابن قتيبة أنها لا رابع لها، ويرد عليه أَرَبَى بالنون لحب يعقد به اللين، وجُتْفَى لموضع، وجُعبى لعظام النمل.

تنبيه: جعل في التسهيل هذا الوزن من المشترك بين المقصورة والممدودة وهو الصواب، ومنه مع الممدودة اسماً حُشِشَاءَ للعظم الذي خلف الأذن، وصفة ناقعة عُشْرَاءَ، وامرأة نفساء، وهو في الجمع كثير نحو كرماء وفضلاء وخلفاء. الثاني فعلى بضم الأول ويسكون الثاني، ومنه اسماً بُهْمِي لنبت، وصفة نحو حبلي (والطولي) ومصدراً نحو رُجْعِي وبُشْرِي. الثالث فعلى بفتحيتين، ومنه اسماً بَرَدَى لنهر بدمشق، وأجلى لموضع، ومصدراً بِشْكِي وجمزى (ومَرَطَى) يقال بَشَكْتِ الناقعة، وجمرت، ومَرَطْتُ: أي أسرعت، وصفة كحيدى.

تنبيه: عد في التسهيل هذا الوزن من المشترك، ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين، وابن دَأَاءَ وهي الأمة، ولا يحفظ غيرها. الرابع فعلى بفتح الأول ويسكون الثاني، وقد أشار إليه بقوله: (وَوَزْنٌ فَعْلَى جَمْعًا) نحو جرحي (أو مَصْدَرًا) نحو نجوى (أو صفة) لأنشى فعلان (كشبعي) فإن كان فعلي اسماً لم يتعين كون ألفه للتأنيث ولا قصرها، بل قد تكون مقصورة كسلمى ورضوى، وتكون ممدودة كالعوَاءَ وهي منزلة من منازل القمر، وفيها القصر والمد، وتكون للتأنيث كما مر، وللإلحاق؛ ومما فيه الوجهان: أُرْطَى وعلقى وتترى. الخامس فعلى بضم أوله ويكون اسماً كسِمَاتِي (وكُجْبَارِي) لطائرين. وجمعاً كسكارى، وزعم الزبيدي أنه جاء صفة مفرداً، وحي قولهم جمل غلادى. السادس فعلى بضم الأول وتشديد الثاني مفتوحاً نحو (سُمَّهَى) للباطل. السابع فعلى بكسر الأول وفتح الثاني وتسكين الثالث نحو (سِبَطْرَى) ودِقَقَى لضربين من المشى. الثامن فعلى بكسر الأول ويسكون الثاني مصدرًا نحو (ذِكْرَى) وجمعاً نحو جِجْلَى وطرِبى جمع حجلة وطربان – على وزن قطران –

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وهي دويبة تشبه الهرة منتنة الفسوس، ولا ثالث لهما في الجموع. فإن كان فعلى غير مصدر أو جمع لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل إن لم ينون في التنكير فهي للتأنيث نحو ضئرى - بالهمز - وهي القسمة الجائرة، والشيزى وهو خشب يصنع منه الجفان، والدفلى وهو شجر، وإن نون فالفه للإلحاق نحو رجل كيصى وهو المولع بالأكل وحده، وعزهى وهو الذي لا يلهو. d وإن كان ينون في لغة ولا ينون في أخرى ففي ألفه وجهان: نحو ذفري وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير، والأكثر فيه منع الصرف، ومنهم أيضاً من نون دفلى، وعلى هذا فتكون ألفه للإلحاق. التاسع فعلى بكسر الأول. والثاني مشدداً نحو هججى للعادة (وَجِئْتِي) مصدر حث ولم يجىء إلا مصدر.

تنبيه: عد هذا الوزن في التسهيل من المشترك، وقد سمع منه مع الممدودة قولهم هو عالم بدخيلائه أي بأمره الباطن، وخصيصاً للاختصاص، وفخيراً للفخر، ومكيناً للتمكن، وهذه الكلمات تمد وتقصر. وجعل الكسائي هذا الوزن مقيساً، والصحيح قصره على السماع. العاشر فعلى بضم الأول والثاني وتشديد الثالث نحو حُدَّرَى وُبُدَّرَى من الحذر والتبذير (مَعَ الكَفَّرَى) وهو وعاء الطلع، وهو بفتح الثاني أيضاً مع تثليث الكاف.

تنبيه: حكى في التسهيل سُلْحَفَاء بالمد، وحكاه ابن القطاع، فعلى هذا يكون من الأوزان المشتركة. وحكى الفراء سلحفاة، وظاهره أن ألف السلحفاة ليست للتأنيث إلا أن يجعل شاذاً مثل بهامة. الحارثي عشر فعلى بضم الأول وفتح الثاني مشدداً نحو قُبَيْطَى للناطف (كذَاكَ خُلَيْطَى) للاختلاط، ولُعَيْرَى لِلْعَزَى.

تنبيه: سمع منه مع الممدودة هو عالم بدخيلائه، ولم يسمع غيره. الثاني عشر فعلى بضم الأول وتشديد الثاني نحو حُبَّازَى (مَعَ الشَّقَّارَى) لنبتين، وحُضَّارَى لطائر (واغز) أي انصب (لغير هذه) الأوزان في مباني المقصورة (استينداراً) فمما ندر فعلى كحيسرى للخسارة، وفعلوى كهزوى لنبت، وفعلوى كقغولى لضرب من مشي الشيخ، وفعلوى كفيضوضى، وفعلوى كفوضوضى للمفاوضة، وفعلوى كترحاي للعجب، وأفعلاوى كأربعاوى لضرب من مشي الأرنب، وفعلوى كرهبوتى للرهبة، وفعللولى - كخندقوى - لنبت، وفعللى - كهبيجى - لمشية بتختر، ويفعللى - كيهيبرى - للباطل، وإفعللى كإيجلى، ومفعلى كمكويرى للعظيم الأرنبة، ومفعلى كمكويرى للعظيم الروثة من الدواب، ومفعلى كمركدى للكثير الرقاد، وفوعلى كدودرى للعظيم الخصيتين، وفعللى - كشفصلى - لحمل نبت، وفعللى كمرحياً للمرح، وفعللأيا كبردرأيا، وفوعالى كحولايا، وهذان لموضعين. وفي كون هذه كلها نادرة نظر (لمدها) أي لألف التأنيث الممدودة أوزان مشهورة وأوزان نادرة، وقد ذكر من المشهورة سبعة عشر وزناً: الأول (فعلأء) كيف أتى: اسماً كصحراء، أو مصدراً كرجاء، أو جمعاً في المعنى كطرفاء، أو صفةً لأتشى أفعال كحمراء، أو لغيره كديمة هطلاء. والثاني والثالث والرابع (أفعلأء مثلت العين) كأربعاء وأربعاء وفتح الباء وكسرها وضمها للرايع من أيام الأسبوع، نعم هو بفتح العين من المشترك ذكره في التسهيل. ومن المقصورة قولهم أجفلى لدعوة الجماعة (و) الخامس

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

(فَعَلَاءٌ) كَعَقْرَبَاءَ لِمَكَانٍ، وَهُوَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ. وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ قَرْتَنَى اسْمُ امْرَأَةٍ (ثُمَّ) السَّادِسُ (فِعَالًا) كَقِصَاصٍ لِلْقِصَاصِ كَمَا حَكَاهُ ابْنُ دَرِيدٍ، وَلَا يَحْفَظُ غَيْرُهُ وَالسَّابِعُ (فُعَلَاءٌ). بَضُمَ الْأَوَّلُ كَقُرْفُصَاءَ وَلَمْ يَجِيءْ إِلَّا اسْمًا، وَحَكَى ابْنُ الْقِطَاعِ أَنَّهُ يَقَالُ: قَعْدُ

الْقَرْفُصَى بِالْقَصْرِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَشْتَرَكًا، وَيَجُوزُ فِي ثَالِثِهِ الْفَتْحُ وَالضَّمُّ. وَالثَّامِنُ (فَاعُولًا). كَعَاشُورَاءَ وَهُوَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ. وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ بَادُولَى اسْمُ مَوْضِعٍ (و) التَّاسِعُ (فَاعِلَاءٌ) كَقِصَاعٍ لِأَحَدِ بَابِي حِجْرَةِ الْيَرْبُوعِ. وَالْعَاشِرُ (فِعَلِيًا) بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَسُكُونِ الثَّانِي كَكِبْرِيَاءَ. وَالْحَادِي عَشْرُ (مَفْعُولَاءَ) كَمَشِيوَاءَ لِجَمَاعَةِ الشِّيُوخِ. وَالثَّانِي عَشْرُ وَالثَّلَاثُ عَشْرُ وَالرَّابِعُ عَشْرُ فَعَالَاءَ وَفَعِيلَاءَ وَفَعُولَاءَ، وَإِلَيْهَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ (وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ قَعَالًا) وَالْفَاءُ مَفْتُوحَةٌ فِيهِنَّ: ففَعَالَاءَ نَحْوَ بَرَّاسَاءَ، يَقَالُ مَا أَدْرِي أَيُّ الْبَرَّاسَاءِ هُوَ أَوَّلُ أَيِّ النَّاسِ هُوَ. وَبَرَّكَاءُ الْقِتَالِ شِدَّتُهُ، وَقَدْ أَثْبَتَ ابْنُ الْقِطَاعِ فِعَالِيًا مَقْصُورًا فِي الْفَاطِطِ. مِنْهَا خَزَازَى اسْمُ جَبَلٍ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَشْتَرَكًا، وَفَعِيلَاءٌ نَحْوَ بَرِّسَاءَ بِمَعْنَى بَرَّاسَاءَ، وَتَمَرُ قَرِيثَاءَ وَكَرِيثَاءَ لِنَوْعٍ مِنْهُ، وَعَدَّهُ فِي التَّسْهِيلِ مِنَ الْمَشْتَرَكِ. وَمِنَ الْمَقْصُورَةِ كَثِيرَى، وَفَعُولَاءَ نَحْوَ دَبُوقَاءَ لِلْعَذْرَةِ، وَخَرُورَاءَ لِمَوْضِعٍ تَنْسَبُ إِلَيْهِ الْحَرُورِيَّةُ.

تَنْبِيهُ: عَدُّ فِي التَّسْهِيلِ هَذَا الْوِزْنَ فِي الْمَخْتَصِّ بِالْمَمْدُودَةِ، وَأَثْبَتَ ابْنُ الْقِطَاعِ فَعُولِيًا بِالْقَصْرِ: مِنْ ذَلِكَ حَضُورَى لِمَوْضِعٍ، وَدَبُوقَى لُغَةٌ فِي دَبُوقَاءَ بِالْمَدِّ، وَدَقُوقَى لِقَرْيَةٍ بِالْبَحْرَيْنِ، وَقَطُورَى قَبِيلَةٌ فِي جَرَهَمِ. وَفِي شَعْرِ امْرِئِ الْقَيْسِ: عِقَابٌ تَنُوفَى. وَعَلَى هَذَا فَهُوَ مَشْتَرَكٌ وَهُوَ الصَّحِيحُ. وَالْخَامِسُ عَشْرُ وَالسَّادِسُ عَشْرُ وَالسَّابِعُ عَشْرُ فَعَلَاءَ مِثْلُ الثَّلَاثِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ مَفْتُوحَةٌ فِيهَا، وَإِلَيْهَا أُشَارَ بِقَوْلِهِ (وَكَذَا مُطَلَّقَ فَاءَ فَعَلَاءً أَحَدًا) فَالْفَتْحُ نَحْوَ جَتَفَاءَ اسْمُ مَوْضِعٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْوِزْنَ مِنَ الْمَشْتَرَكِ، وَالْكَسْرُ نَحْوَ سَبِيرَاءَ وَهُوَ ثَوْبٌ مَخْطُوطٌ يَعْمَلُ مِنَ الْقَزِّ، وَالضَّمُّ نَحْوَ عُشْرَاءَ وَنَفْسَاءَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ مِنَ الْمَشْتَرَكِ.

تَنْبِيهُ: كَلَامُهُ يُوهِمُ حَصْرَ أَوْزَانِ الْمَمْدُودَةِ الْمَشْهُورَةِ فِيْمَا ذَكَرَهُ، وَقَدْ بَقِيَ مِنْهَا أَوْزَانٌ ذَكَرَهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْكِتَابِ: مِنْهَا فِعَلَاءٌ نَحْوَ دَيْكَسَاءَ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَفَاعِلَاءَ نَحْوَ يَنَابِعَاءَ لِمَكَانٍ، وَتَفْعَلَاءَ كَتَرَكُضَاءَ لِمَشْيَةِ الْمُتَبَخِّرِ، وَقَعْتَالَاءَ نَحْوَ بَرَّاسَاءَ بِمَعْنَى بَرَّاسَاءَ وَهُمْ النَّاسُ، وَفَعْنَاءَ نَحْوَ بَرْنَسَاءَ بِمَعْنَاهُ أَيْضًا، وَفَعِيلَاءَ نَحْوَ طَرْمِسَاءَ لِلَيْلَةِ الْمَظْلَمَةِ، وَفُنْعَلَاءَ نَحْوَ حُنْفُسَاءَ وَغُنْضَلَاءَ وَهُوَ بَصَلُ الْبَرِّ، وَقَعْلُولَاءَ نَحْوَ مَعْكُوكَاءَ وَبَعْكُوكَاءَ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبِيَّةِ، وَقَعُولَاءَ نَحْوَ عَشُورَاءَ لُغَةٌ فِي عَاشُورَاءَ، وَمَفْعَلَاءَ نَحْوَ مَشِيخَاءَ لِلَاخْتِلَاطِ، وَفَعِيلِيَاءَ نَحْوَ مُرْبِقِيَاءَ لِعَمْرُو بْنِ عَامِرِ مَلِكِ الْيَمَنِ.

خَاتِمَةٌ: الْأَوْزَانُ الْمَشْتَرَكَةُ بَيْنَهُمَا وَفَعَلَاءَ بِفَتْحَيْنِ، وَعَلَاءَ بِضَمٍّ ثُمَّ فَتْحٍ، وَفَعَلَاءَ بِفَتْحٍ الْأَوَّلِ وَالثَّلَاثُ وَسُكُونِ الثَّانِي، وَفَعِيلَاءَ بِفَتْحِ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الثَّانِي، وَفَعِيلَاءَ بِكَسْرِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي مُشَدَّدًا، وَفَعِيلَاءَ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَفَتْحِ الثَّانِي مُشَدَّدًا، وَفَاعُولَاءَ وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهَا. وَمِنْهَا أَيْضًا أَفْعَلِيٌّ نَحْوَ أَهْجِيرَى وَأَهْجِيرَاءَ وَهِيَ الْعَادَةُ، وَفَوْعَلِيٌّ نَحْوَ خَوْزَلَى لِضَرْبٍ مِنَ الْمَشْيِ، وَحَوْصَلِيٌّ لِلْحَوْصَلَةِ، وَفِيَعَلِيٌّ نَحْوَ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

خيزلى بمعنى خوزلي، وديكساء بمعنديكساء، وفعلى بكسر الأولى والثاني وتشديد الثالث نحو زمكى وزمكاء لمثبت ذنب الطائر، وفعنلى بضم الأول وفتح الثاني وسكون الثالث نحو جلندي وجلنداء، وفعاللى نحو جخادبي وجخادباء لضرب من الجراد. وأما فعلاء كعلباء وهو عرق في العنق، وحرباء وهو دويبة، وسيساء وهو حد فقار الظهر، والشيشاء وهو الشيص، وفعلاء كحواء وهو نبت واحده حواء، ومزاء وهو ضرب من الخمر، وقوباء وهو الحزاز، وخشاء وهو العظم الناتئ خلف الأذن، فكل هذه ألفها للإلحاق بقرطاس وقرناس لأنها منونة.

المَقْصُورُ والمَمْدُودُ

المقصور هو الذي حرف إعرابه ألف لازمة. والممدود هو الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة، وكلاهما قياسي وهو وظيفة النحوي، وسماعي وهو وظيفة اللغوي. وقد أثير إلى المقصور القياسي بقوله: (إذا اسمٌ) صحيح (استوجب من قبل الطرف فتحاً وكان ذا نظير) من المعتل (كالأسف) مثال للصحيح (فلنظيره المعتل الآخر ثبوت قصر بقياس ظاهر) نحو جوى جوي، وعمى عمي، وهوى هوي فهذه وما أشبهها مقصورة لأن نظيرها من الصحيح مستوجب فتح ما قبل آخره نحو أسف أسفاً، وفرح فرحاً، وأشر أشراً لما علمت في باب أبنية المصادر أن فعل المكسور العين اللازم باب فعل بفتح العين، وأما قوله:

1212 - إِذَا قُلْتُ مَهَلًا عَارَتِ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ  
غِرَاءً وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ نُهْلٍ

فغراء مصدر غاريت بين الشيتين غراء إذا واليت، كما قاله أبو عبيدة، لا مصدر غريت بالشيء أغرى به إذا تماديت فيه في غضبك (كفعل) بكسر الفاء (وفعل) بضمها، والعين مفتوحة فيهما (في جمع ما كفعلية) بكسر الفاء (وفعلية) بضمها والعين ساكنة فيهما: الأول للأول والثاني للثاني: فالأول نحو فرية وفري، وميرية ومري، والثاني (تخو) الدمية والدمى) ومدية ومدى، فإن نظيرهما من الصحيح قربة وقرب بكسر القاف، وقربة وقرب بضمها، وهو مستوجب فتح ما قبل آخره، وكذا اسم مفعول ما زاد على ثلاثة أحرف نحو معطى ومقتنى، فإن نظيرهما من الصحيح مكرم ومحترم وهو مستوجب ذلك، وكذلك أفعل صفة لتفضيل كان كالأقصى أو لغير تفضيل كأعمى وأعشى، فإن نظيرهما من الصحيح الأبعد والأعمش، وكذلك ما كان جمعاً للفعلى أشى الأفعال كالقصى والقصى، والدنيا والدنى فإن نظيرهما من الصحيح الكبرى والكبر، والأخرى والأخر، وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالاً على الجمعية بالتجرد من التاء كائناً على وزن فعل بفتحتين وعلى الوحدة بمصاحبة التاء كحصاة وحصا وقطاة وقطا، فإن نظيرهما من الصحيح شجرة وشجر، ومدرة ومدر، وكذلك المفعول مدلولاً به على مصدر أو زمان أو مكان نحو ملهى ومسعى، فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ومسرح، وكذلك المفعول مدلولاً به على آلة نحو مرمى ومهدى

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وهو وعاء الهدية فإن نظيرهما من الصحيح مخصف ومغزل. ثم أشار إلى الممدودة القياسي بقوله (وَمَا اسْتَحَقَّ) أي من الصحيح (قَبْلَ آخِرِ أَلْفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ) من المعتل (حَتْمًا عُرِفَ) وذلك (كَمَصَدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِئًا بِهِمْزٍ وَصَلِ كَأَرْعَوَى) ارعواء (وَكَاؤْتَايَ) ارتياء وكاستقصى استقصاء فإن نظيرهما من الصحيح انطلق انطلاقاً، واقتدر اقتداراً، واستخرج استخراجاً، وكمصدر أفعال نحو أعطى إعطاءً، فإن نظيره من الصحيح أكرم إكراماً، وكمصدر فَعَلَ دالاً على صوت أو مرض كالرُغَاءِ وَالرُّغَاءِ

والمُشَاءِ فإن نظيرها من الصحيح البُغَامِ والدَوَارِ، وكفعال مصدر فاعلٍ نحو ولى ولاء وعادى عداً، فإن نظيرهما من الصحيح ضارب ضرباً وقاتل قتالاً، وكمفرد أفعلة نحو كساء وأكسية ورداء وأردية، فإن نظيره من الصحيح جَرَارٌ وَأَحْرَّةٌ وسلاح وأسلحة، ومن ثم قال الأخفش: أرجية وأفوية من كلام المولدين لأن رحي وقفا مقصوران، وأما قوله:

1213 - فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى دَائِتْ أُندِيَّةٍ  
لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ مِنْ ظَلَمَائِهَا الطُّبْيَا

والمفرد ندى بالقصر - فضرورة. وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال، ثم جمع نداء على أندية، وبعده أنه لم يسمع نداء جمعاً، وكذا ما صيغ من المصادر على تفعال، ومن الصفات أو مفعال لقصد المبالغة كالتعداد والعداء والمعطاء لأن نظيرها من الصحيح التذكار والخباز والمهذار (وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ دَا قَصْرٌ وَدَا مَدٌّ بِنَقْلِ كَالْحِجَا وَكَالْحَدَا) العادم مبتدأ وبنقل خبره، وذا قصر وذا مد حالان من الضمير المستتر في الخبر، وهو من تقديم الحال على عاملها المعنوي، وفيه ما عرف في موضعه. والمعنى أن ما ليس له نظير اطرده فتح ما قبل آخره فقصره سماعي، وما ليس له نظير اطرده زيادة ألف قبل آخره فمده سماعي، فمن المقصور سماعاً الفتى واحد الفتيان، والسنا الضوء، والثرى التراب، والحجا العقل، ومن الممدود سماعاً الفتاء حداة السن، والسنا الشرف، والثراء كثرة المال، والحذاء النعل (وَقَصْرٌ زِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ) لأنه رجوع إلى الأصل إذ الأصل القصر، ومنه قوله:

1214 - لَا بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّقْرُ

وقوله:

1215 - فَهَمْ مِثْلُ النَّاسِ الَّذِي يَعْرِفُونَهُ  
وَأَهْلُ الْوَقَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ

تنبيه: منع الفراء قصر ما له قياس يوجب مده نحو فعلاء أفعال، فقول المصنف: وقصرٌ زِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، يعني في الجملة ويرد مذهب الفراء قوله:

1216 - وَأَنْتِ لَوْ بَاكَرْتِ مَسْمُولَةً  
صَفْرًا كَلَوْنَ الْقَرَسِ الْأَشْقَرِ  
وقوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1217 - وَالْقَارِحُ يُوَكِّلُ طِمْرَةَ  
مَا إِنْ يَتَّالِ يَدُّ الطَّوِيلِ قَدَّالَهَا

(والعكس) وهو مد المقصور اضطراراً (يخلف يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء: فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس في أبيتهم، فيجيز مد مقلَى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم، وكذا يمد لحي بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال، ويمنعه في لحي بضم اللام لأنه ليس في أبيته الجموع إلا نادراً، والظاهر جوازه مطلقاً لوروده، من ذلك قوله:

1218 - وَالْمَرْءُ يُبْلِيهِ بِلَاءَ السَّرْبَالِ  
تُعَاقِبُ الْإِهْلَالَ بَعْدَ الْإِهْلَالِ

وقوله:

1219 - سَيُعِينِنِي الَّذِي أَعْتَاكَ عَنِّي  
فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءٌ

وليس هو من غانته إذا فاخرته بالغنى، ولا من الغناء بالفتح بمعنى النفع كما قيل لاقترانه بالفقر. وقوله:

1220 - يَا لَكَ مِنْ تَمْرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ  
يَنْسُبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء. تنبيه: الكلام في هذه المسألة هو الكلام في صرف ما لا ينصرف للضرورة وعكسه.

### كيفية تشبيه المقصور والمدود وجمعهما تصحيحاً

إنما اقتصر عليهما لوضوح تشبيه غيرهما وجمعه (أخر مقصور تشبيهاً جعله يا إن كان عين ثلاثية مُرتقياً) ياء كان أصله أو واو، رابعاً كان نحو حبلَى ومعطى، أو خامساً نحو مصطفى وحبارى، أو سادساً نحو مستدعى وقبعثرى. تقول جليان ومعطيان. ومصطفيان وحباريان. ومستدعيان وقبعثريان. وشذ من الرباعي قولهم لطفى الألية: مذروان، والأصل مذريان لأنه تشبيه مذرى في التقدير. ومن الخماسي قولهم قهقران وخوزلان بالحذف في تشبيه قهقرى وخوزلى (كذاً الذي يبا أصله) أي أصل ألفه (تخو الفتى) قال تعالى: {وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ قَتِيَانِ} (يوسف: 46)، وشذ قولهم في حمى: حموان بالواو (والجامد الذي أميل كمتى) وبلى إذا سمي بهما فإنك تقول في تشبيهما متيان وبليان. و (في غير دأ) المذكور أنه قلب ألفه ياء (تقلب واو الألف) وذلك شيطان: الأول أن تكون ألفه ثالثة بدلاً من واو نحو عصا وقفا، ومنا - لغة في المن الذي يوزن به - فتقول عصوان وقفوان ومنوان. قال:

1221 - وَقَدْ أَعَدَدْتُ لِلْعُدَالِ عِنْدِي  
عَصَا فِي رَأْسِهَا مَتَا حَرِيدٍ

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وشذ قولهم في رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان. والثاني أن تكون غير مبدلة ولم تمل نحو ألا الاستفتاحية وإذا، تقول إذا سميت بهما ألوان وإذوان.

تنبيهان: الأول في الألف التي ليست مبدلة وهي الأصلية، والمراد بها ما كانت في حرف أو شبهه، والمجهولة الأصل ثلاثة مذاهب: الأول وهو المشهور أن يعتبر حالهما بالإمالة، فإن أميلاً ثنياً بالياء، وإن لم يمالأ فبالواو، وهذا مذهب سيبويه وبه جزم هنا. والثاني: إن أميلاً أو قلباً ياء في موضع ما ثنياً بالياء، وإلا فبالواو، وهذا اختيار ابن عصفور، وبه جزم في الكافية، فعلى هذا يثنى على وإلى ولدى بالياء لانقلاب ألفهنّ ياء مع الضمير، وعلى الأول يثنى بالواو، والقولان عن الأخفش، والثالث الألف الأصلية والمجهولة يقلبان ياء مطلقاً. الثاني قد يكون للألف أصلاً باعتبار لغتين فيجوز فيها وجهان كرحى فإنها يائية في لغة من قال رحيت، وواوية في لغة من قال رجوت، فلمن ثناها أن يقول رحيان ورحوان، والياء أكثر (وأولها ما كان قبلاً قَدْ أَلِفٌ) أي أول الواو المنقلبة إليها الألف ما ألف في غير هذا من علامة التثنية المذكورة في باب الاعراب (وما كَصَحْرَاءَ) مما همزته بدل من ألف التانيث (يَواوٍ ثُنْيَا) نحو صحراوان وحمراوان بقلب الهمزة واواً.

وزعم السيرافي أنه إذا كان قبل ألفه واو يجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا الألف، فتقول في عشوءا عشوءان بالهمز، ولا يجوز عشواوان. وجوز الكوفيون في ذلك الوجهين. وشذ حمرايان بقلب الهمزة ياء، وحمراوان بالتصحيح، كما شذ قاصعان وعاشوران في قاصعاء وعاشوراء بحذف الهمزة والألف معاً. والجيد الجاري على القياس قاصعاوان وعاشوراوان (ونحو علباء) وقوباء مما همزته بدل من حرف الإلحاق، والعباء عصبة العنق، وهما علياوان بينهما منبت العرف، والقوباء داء معروف ينتشر ويتسع ويعالج بالريق، وأصلهما علباي وقوباوي بياء زائدة لتلحقهما بقرطاس وقرناس، ونحو (كيساء) مما همزته بدل من أصل هو واو إذ أصله كسا و(و) نحو (حياً) مما همزته بدل من أصل هو ياء إذ أصله حياي يثنى (يَواوٍ أَوْ هَمَزٍ) فتقول علباءان وكساءان وحياءان، وعلباآن وكساآن وحياءآن، نعم الأرجح في الأول الإلحاق وفي الأخيرين التصحيح، هكذا ذكره المصنف وفاقاً لبعضهم، نص سيبويه والأخفش وتبعهما الجزولي على أن التصحيح مطلقاً أحسن، إلا أن سيبويه ذكر أن القلب في التي للإلحاق أكثر منه في المنقلبة عن أصل مع اشتراكهما في القلة، وشذ كسايان بقلب الهمزة ياء كما شذ ثنايان لطرفي العقال. قالوا عقل يعيره بثنايين والقياس بثناوين أو بشنايين، لأنه تثنية ثناء على وزن كساء تقديرأ (وغير ما دُكِرَ) من المهموز وهو ما همزته أصلية أي غير مبدلة من نحو قرأء ووضاء (صَحَّحَ) في التثنية فتقول قرأءان ووضاءان. والقراء الناسك، والوضاء الوضىء. وشذ قراوان بقلب الهمزة الأصلية واواً (وما شَذَّ) في تثنية المقصور والممدود مما تقدم التنبيه عليه في مواضعه (عَلَى نَقْلِ قُصِرَ) فلا يقاس عليه.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء. الأول قولهم مذروران والقياس مذربان كما تقدم، وعلة تصحيحه أنه لم يستعمل إلا مثني، فلما لزمته التثنية صارت الواو كأنها من حشو الكلمة، ومثله في الممدود ثنيان. قال في التسهيل: وصحوا مذروين وثنائين تصحيح سقاوة وسقاية للزوم على التثنية والتأنيث، يعني أنه لم ينطق بمذروين وثنائين إلا مثني، ولم ينطق بشقاوة وسقاية إلا بتاء التأنيث، فلما بنيت الكلمة على ذلك قويت الواو والياء لكونهما حشوا، وبعدا عن التطرف فلم يعلا لكن حكى أبو عبيد عن أبي عمرو: مذرى مفردا، وحكى عن أبي عبيدة مذرى ومذربان على القياس. الثاني خوزلان وقهقران، وقاس عليه الكوفيون. الثالث رضيان وقاس عليه الكسائي فأجاز تثنية رضى وعلا من ذوات الواو المكسور الأول والمضمومة بالياء. والذي شذ من الممدودة خمسة أشياء: الأول حمراءان بالتصحيح، حكى ابن النحاس أن الكوفيين أجازوه. والثاني حمرايان بالياء وحكى بعضهم أنها لغة فزارة. والثالث نحو قاصعان بحذف الهمزة والألف وقاس عليه الكوفيون. والرابع كسايان وقاس عليه الكسائي ونقله أبو زيد عن لغة فزارة. والخامس قراوان بقلب الألف الأصلية واوا. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أنه لم يسمع (واخْذِفْ مِنَ المقصورِ في جمع عَلَى حَدِّ الْمُثْنِيِّ ما بِهِ تَكْمَلًا) يعني إذا جمعت المقصور الجمع الذي على حَدِّ المثنى – وهو جمع المذكر السالم – حذفت ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين (والفتح) أي الذي قبل الألف المحذوفة (أَبْقِ مُشْعِرًا بِمَا حُذِفَ) وهو الألف نحو: {وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ} (آل عمران: 139، محمد: 35)، {وَأَنْتُمْ الْأَعْلُونَ} (ص: 47).

تنبيهات: الأول أفهم إطلاقه أنه لا فرق فيما ذكره بين ما ألفه زائدة وما ألفه غير زائدة، وهذا مذهب البصريين. وأما الكوفيون فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً. ونقله المصنف عنهم في ذي الألف الزائدة نحو حبلى مسمى به. قال في شرح التسهيل: فإن كان أعجمياً نحو عيسى أجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها. الثاني إنما يذكر حكم الممدود إذا جمع هذا الجمع إحالة على ما علم في التثنية فإن الحكم فيهما فيه على السواء، فتقول في وضاء وضاؤون بالتصحيح، وفي حمراء – علماً لمذكر – حمراوون بالواو، ويجوز الوجهان في نحو علباء وكساء علمي مذكر. الثالث كان ينبغي أن ينبه على أن ياء المنقوص تحذف في هذا الجمع وكسرها: فيضم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء، نحو جاء القاضون ورأيت القاضين (وإنْ جَمَعْتَهُ) أي المقصور (بِتَاءٍ وَأَلْفٍ فَالْأَلْفُ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي التثنية) الألف مفعول به لا قلب مقدماً، وقلبها نصب على المصدرية يعني أن المقصور إذا جمع بالألف والتاء قلبت ألفه مثل قلبها إذا ثني، فتقول حليات، ومصطفيات، ومستدعيات، وفتيات، ومتيات في جمع متى مسمى بها أنثى بالياء. وتقول في جمع عصا وألا وإذا – مسمى بهن أناث –: عصوات وألوات وأذوات، بالواو لما عرفت في المثني.

تنبيه: حكم الممدود والمنقوص – إذا جمعا هذا الجمع – كحكمهما إذا ثنيا أيضاً، فلم يذكرهما إحالة على ذلك، وإنما ذكر المقصور وإن كان كذلك لاختلاف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حكمه في جمعي التصحيح كما عرفت (وتَاءَ ذِي التَّاءِ اللَّزْمِ تَنْحِيَةً) تاء مفعول أول بالزمن، وتنحية مفعول ثان: أي ما أخره تاء من المقصور وغيره تحذف تاؤه عند جمعه هذا الجمع لئلا يجمع بين علامتي تأنيث، وبعامل الاسم بعد حذفها معاملة العاري منها: فتقول في مسلمة مسلمات، وإذا كان قبلها ألف قلبت على حد قلبها في التننية، فتقول في فتاة فتيات وفي قناة قنوات، وفي معطيات معطيات. وإذا كان قبلها همزة تلي ألفاً زائدة صححت إن كانت أصلية نحو قراءة وقراءات، وجاز فيها القلب والتصحيح إن كانت بدلاً من أصل، نحو تَبَاءة فيقال نباءات ونباوات كما في التننية (والسَّالِمِ العَيْنِ التَّلَاثِي اسْمًا أَنْ لِإِتْبَاعِ عَيْنِ فَاءَهُ بِمَا سُكِلَ. إِنْ سَاكِنَ العَيْنِ مُؤْتَبَرًا بَدَأَ) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وحاز هذه الشروط المذكورة تتبع عينه فاءه في الحركة مطلقاً. والشروط المذكورة خمسة:

الأول: أن يكون سالم العين، واحترز به عن شيئين: أحدهما المشددة نحو جَنَة وجِنَة وُجْنَة فليس فيه إلا التسكين، والآخر ما عينه حرف علة وهو ضربان: ضرب قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة – نحو تارة ودولة وديمة – فهذا يبقى على حاله. وضرب قبل حرف العلة فيه فتحة – نحو جوزة وبيضة – وهذا فيه لغتان: لغة هذيل فيه الإتياع، ولغة غيرهم الإسكان وسيأتي ذكره. الثاني: أن يكون ثلاثياً، واحترز به من الرباعي نحو جعفر وخرنق وفستق أعلاماً لإناث فإنه يبقى على حاله. الثالث: أن يكون اسماً واحترز به من الصفة – نحو ضخمة وجلفة وحلوة – فليس فيه إلا التسكين.

الرابع: أن يكون ساكن العين، واحترز به من متحركها نحو شجرة ونيقة وسمرة فإنه لا يغير. نعم يجوز الإسكان في نحو نباتات وسمرات كما كان جائزاً في المفرد، لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع. الخامس: أن يكون مؤنثاً، واحترز به من المذكر نحو بكر فإنه لا يجمع هذا الجمع فلا يكون فيه الإتياع المذكور، ولا يشترط للإتياع المذكور أن يكون فيه تاء التأنيث كما أشار إلى ذلك بقوله: (مُخْتَبَرًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا) فمثال المستكمل للشروط المذكورة مختتماً بالتاء: جفنة وسدره وغرفة، ومثاله مجرداً منها: دعد وهند وجمل، فتقول في جمعها الجمع المذكور: جفنات وسدرات وغرفات ودعدات وهندات وجملات (وسكن التالِي غير الفتح أو حَفْفُهُ بالفتح فكلاً قد رَوَوْا) أي يجوز في العين بعد الفاء المضمومة أو المكسورة وجهان مع الإتياع وهما الإسكان والفتح، ففي نحو سدره وهند – من مكسور الفاء، وغرفة وجمل من مضمومها – ثلاث لغات: الإتياع والإسكان والفتح. تنبيهان: الأول أشار بقوله فكلاً قد رَوَوْا إلى أن هذه اللغات منقولة عن العرب خلافاً لمن زعم أن الفتح في غرفات إنما هو على أنه جمع غرف وردّ بأن العدول إلى الفتح تخفيفاً أسهل من ادعاء جمع الجمع، وردّه السيرافي بقولهم ثلاث غرفات بالفتح. الثاني أفهم كلامه أن نحو دعد وجفنة لا يجوز تسكينه مطلقاً، واستثنى من ذلك في التسهيل معتل اللام كظبيات، وشبه الصفة نحو أهل وأهلات فجوز فيهما التسكين اختياراً (ومنعوا إتياع) الكسرة فيما لأمه واو، وإتياع الضمة فيما لأمه ياء كما في (نحو ذِرْوَه وَرُبِيَّةٍ) لاستثقال الكسرة قبل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الواو والضمة قبل الياء، ولا خلاف في ذلك (وَشَدَّ كَسْرُ جِرْوَه) فيما حكاه يونس من قولهم جروات بكسر الراء وهو في غاية الشذوذ لما فيه من الكسرة قبل الواو.

تنبيهات: الأول قد ظهر أن لإتباع الكسرة والضمة شرطاً آخر غير الشروط السابقة. الثاني فهم من كلامه جواز الإسكان والفتح في نحو ذروة وزبية إذ لم يتعرض لمنع غير الإتياع، وبه صرح في شرح الكافية. الثالث فهم منه أيضاً جواز اللغات الثلاث في نحو خطوة ولحية، ومنع بعض البصريين الإتياع في نحو لحية لأن فيه توالي كسرتين قبل الياء، وعليه مشى في التسهيل. ومنع الفراء إتياع الكسرة مطلقاً فيما لم يسمع، والصحيح الجواز مطلقاً.

قال ابن عصفور: كما لم يحفلوا باجتماع ضمتين والواو كذلك لم يحفلوا باجتماع كسرتين والياء (وَتَادِرُ أَوْ دُوَ اصْطِرَارٍ عَيْدٌ مَا قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَتَاسٍ انْتَمَى) أي ما ورد من هذا الباب مخالفاً لما تقدم فهو إما نادر وإما ضرورة وإما لغة قوم من العرب: فمن النادر قول بعضهم كهلات بالفتح حكاه أبو حاتم، وقياسه الإسكان لأنه صفة ولا يقاس عليه خلافاً لقطرب، ولا حجة في قولهم لجبات وربعات في جمع لجة وربعة لأن من العرب من يقول لجة وربعة فاستغنى بجمع المفتوح عن جمع الساكن. ومن النادر أيضاً قول جميع العرب عيرات بكسر العين وفتح الياء جمع غير وهي الإبل التي تحمل المبرة، والغير مؤنثه، وذهب المبرد والزجاج إلى أنه عيرات بفتح العين. قال المبرد: جمع غير وهو الحمار، وقال الزجاج: جمع غير الذي في الكتف أو القدم وهو مؤنث، ومنه أيضاً جروات كما تقدم. ومن الضرورة قوله:

1222 - وَحَمَلْتُ رَفْرَاتِ الصَّحَى قَاطِفُهَا

وَمَا لِي بَرَفْرَاتِ الْعَشِيِّ يَدَانِ

وقول الراجز:

1223 - فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ رَفْرَاتِهَا وقياسه الفتح. ومن المنتمي إلى قوم من العرب الإتياع في نحو بيضة وجوزة من المعتل العين فإنها لغة هذيل. ومنه قول شاعرهم:

1224 - أَحُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ وَبَلِغْتَهُمْ قَرِيءٌ: {ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ} (النور:

58). ومن المنتمي إلى قوم أيضاً ظليات وأهلات بإسكان العين كما تقدم.

خاتمة: يتم في التثنية والجمع بالألف والتاء من المحذوف اللام ما يتم في الإضافة، وذلك نحو قاض وشج وأب وأخ وحم وهن من الأسماء الستة: تقول قاضيان وشجيان وأبوان وأخوان وحموان وهنوان، كما تقول هذا قاضيك وشجيك وأبوك وأخوك وحموك وهنوك. وشذ أبان وأخان، وما لا يتم في الإضافة لا يتم في التثنية، وذلك نحو اسم وابن ويد ودم وحر وغد وفم: فتقول اسمان وابنان ويدان ودمان وحران وغدان وفمان، كما تقول اسمك وابنك ويدك ودمك وحرك وغدك وفمك. وشذ فموان وفميان. وأما قوله:

1225 - يَدَيَانِ بَيْضَاوَانٍ عِنْدَ مُحَلِّمٍ وَقَوْلُهُ:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1226 - جَرَى الدَّمِيَانِ بِالْحَبْرِ اليَقِينِ  
فضرورة.

## جَمْعُ التَّكْسِيرِ

جمع التفسير هو الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحدة لفظاً أو تقديرًا. وقسم المصنف التغيير الظاهر إلى ستة أقسام: لأنه إما بزيادة كصنو وصنوان، أو بنقص كتخمة وتخم، أو تبديل شكل كأسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل كرجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل كقضيب وقضب، أو بهن كغلام وغلمان. وإنما قلت بصورة تغيير لأن صيغة الواحد لا تتغير حقيقة لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد، والتغيير المقدر في نحو فلك ودلاص وهجان وشمال للخلقة. قيل ولم يرد غير هذه الأربعة. وذكر في شرح الكافية من ذلك عفتان وهو القوي الجافي، فهذه الألفاظ الخمسة على صيغة واحدة في المفرد والمجموع. ومذهب سيوبه أنها جموع تكسير فيقدر زوال حركات المفرد وتبديلها بحركات مشعرة بالجمع، ففلك إذا كان مفرداً كقفل وإذا كان جمعاً كبدن، وعفتان إذا كان مفرداً كسرحان، وإذا كان جمعاً كغلمان وكذا باقيها. ودعاه إلى ذلك أنهم ثنوها فقالوا فلكان ودلاصان، فعلم أنهم لم يقصدوا بها ما قصدوا بنحو جنب مما اشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب، وهذان جنب، وهؤلاء جنب، فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجود التثنية وعدمها، وعلى هذا مشى المصنف في شرح الكافية، وخالفه في التسهيل فقال: والأصح كونه - يعني باب فلك - اسم جمع مستغنياً عن تقدير التغيير.

تنبيه: لا يرد على التعريف المذكور نحو جفئات ومصطفين فإن التغيير فيهما لا دخل له في الدلالة على الجمعية، فإن تقدير عدمه لا يخل بالجمعية. واعلم أن جمع التفسير على نوعين: جمع قلة وجمع كثرة، فمدلول جمع القلة بطريق الحقيقة ثلاثة إلى عشرة، ومدلول جمع الكثرة بطريق الحقيقة ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له ويستعمل كل منهما موضع الآخر مجازاً كما سيأتي. وللأول أربعة أبنية، ولالثاني ثلاثة وعشرون بناءً، وقد بدأ بالأول فقال: (أفَعِلَةُ أفَعُلٌ ثم فعَلَهُ تُمَّتْ أفعالٌ جُموعٌ قَلَّةٌ) أي كأسلحة وأفلس وفتية وأفراس. تنبيهات: الأول ذهب الفراء إلى أن جموع القلة فعل نحو ظلم، وفعل نحو نعم، وفعلة نحو قرده. وذهب بعضهم إلى أن منها فعلة نحو بررة، نقله ابن الدهان وذهب أبو زيد الأنصاري إلى أن منها أفعلاء نحو أصدقاء نقله عنه أبو زكريا التبريزي والصحيح أن هذه كلها من جموع الكثرة. الثاني ذهب ابن السراج إلى أن فعلة اسم جمع لا جمع تكسير وشبهته أنه لم يطرده. الثالث يشارك هذه الأبنية في الدلالة على القلة جمعاً التصحيح. الرابع إذا قرن جمع القلة بال التي للاستغراق أو أضيف إلى ما يدل على الكثرة انصرف بذلك إلى الكثرة نحو: {إن المسلمين والمسلمات} (الأحزاب: 35). وقد جمع الأمرين قول حسان:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1227 - لَنَا الْجَفَنَاتُ الْعُرُّ بَلَمَعَنَ فِي الصُّحَى

وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا  
(وَبَعْضُ ذِي بَكْتَرَةٍ وَضَعًا يَفِي) أي بعض هذه الأبنية يأتي في كلام العرب للكثرة  
(كَارْجُلٍ) في جمع رجل، فإنهم لم يجمعوه على مثال كثرة، ونظيره عنق  
وأعناق وفؤاد وأفئدة (والعكس) من هذا وهو الاستغناء ببناء الكثرة عن بناء  
القلة (جَاءَ) وضعا (كالصَّفِي) جمع صفاة وهي الصخرة الملساء، وكرجل  
ورجال، وقلب وقلوب، وصرد وصردان.

تنبيهان: الأول كما يغني أحدهما عن الآخر وضعا، كذلك يغني عنه أيضاً  
استعمالاً لقرينة مجازاً نحو: {ثلاثة قروء} (البقرة: 228). الثاني ليس الصفي  
مما أغنى فيه جمع الكثرة عن جمع القلة لورود جمع القلة، حكى الجوهري  
وغيره صفاة وأصفاة. واعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا  
المفرد ثم يقولون يجمع على كذا وكذا، وعكس المصنف واصطلح على أن  
يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يطرد في كذا وكذا ولكل وجه. وقد شرع في  
ذلك على طريقته المذكورة فقال: (لَقَعْلُ اسْمًا صَحَّ عَيْنًا أَفْعَلٌ وَلِلرَّبَاعِي اسْمًا  
أَيْضًا يُجْعَلُ) يعني أن أفعلاً أحد جموع القلة يطرد في نوعين من المفردات:  
الأول ما كان على فَعْل بشرطين: أن يكون اسماً وأن يكون صحيح العين،  
فشمل نحو فلس وكف ودلو وظبي ووجه، فتقول في هذه: أفلس وأكف وأدل  
وأطب وأوجه. واحترز بقوله اسماً من الصفة نحو ضخم فلا يجمع على أفعل.  
وأما عبد وأعبد فلغلبة الاسمية. وبقوله صح عيناً عن معتل العين نحو باب وبيت  
وثوب فلا يجمع على أفعل، ويشذ قياساً قولهم أعين، وقياساً وسماعاً قوله:

1228 - لِكُلِّ دَهْرٍ قَدْ لَبَسْتُ أُنُوبًا

وقوله:

1229 - كَانَتْهُمْ أَسْيَفٌ يَبِضُّ يَمَانِيَّةً

والثاني ما كان رباعياً بأربعة شروط: أن يكون اسماً، وأن يكون قبل آخره  
مدة، وأن يكون مؤنثاً، وأن يكون بلا علامة. وقد أشار إلى بقية هذه الشروط  
بقول: (إِنْ كَانَ) أي الاسم الرباعي (كَالْعَنَاقِ وَالذَّرَاعِ فِي مَدٍّ وَتَأْنِيثٍ وَعَدٍّ  
الْأَحْرَفِ) فشمل ذلك نحو عناق وذراع وعقاب ويمين، فيقال فيها أعنق وأذرع  
وأعقب وأيمن، فإن كان الرباعي صفة نحو شجاع، أو بلا مدة نحو خنصر، أو  
مذكراً نحو حمار، أو بعلامة التأنيث نحو سحابة لم يجمع على أفعل. وندر من  
المذكر طحال وأطحل، وعراب وأغرب، وعتاد وأعتد، وجنين وأجنن، وأنبوب  
وأنبوب ونحوها.

تنبيهات: الأول ما ذكرته من الشروط وغيرها مأخوذ من كلامه، ففهم من  
تمثله بالعناق والذراع أن حركة الأول لا يشترط أن تكون فتحة ولا غيرها  
لتمثله بالمفتوح والمكسور، وفهم من إطلاق قوله في مدٍّ أن الألف وغيرها  
من أحرف المد في ذلك سواء. وفهم الشرط الرابع وهو التعري ممن العلامة  
من قوله وعد الأحرف، إذ لولا غرض التنبيه على ذلك لم تكن له فائدة لأنه  
صرح أولاً بالرباعي. الثاني مما حفظ فيه أفعل من الأسماء فَعْل نحو جبل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأَجِبَل، وفَعَّلَ نحو ضِيع وأَضِيع، وفَعَّلَ نحو قَفَلَ وأَقْفَلَ، وفَعَّلَ نحو قَرَطَ وأَقْرَطَ، وفَعَّلَ نحو ضَلَعَ وأَضْلَعَ، وفَعَّلَ نحو أَكَمَ وأَكَمَ، وفَعَّلَ نحو نَعَمَ وأَنْعَمَ، وفي فِعْلٍ مطلقاً أي اسماً وصفة نحو ذُئِبَ وأذُوبَ، وجَلَفَ وأَجْلَفَ فلا يقاس عليها. ولم يسمع فعل بكسر الفاء والعين، ولا في فعل بضم الفاء وفتح العين إلا قولهم رُبِعَ وأَرَبِعَ. الثالث ليس التانيث مصححاً لاطراد أفعل في فعل نحو قدم خلافاً ليونس، ولا في فِعْلٍ نحو قدر، ولا في فَعْلٍ نحو ضَلَعَ، ولا ما قبله نحو قدم وضِيع وغول وعنق خلافاً للفراء (وغير ما أفعل فيهِ مُطَرَّدٌ مِنَ التَّلَاثِيَّيْهِ اسماً بأفعال يَرُدُّ) يعني أن أفعالاً يطرد في جمع اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفعل، وهو فعل الصحيح العين، فاندرج في ذلك فعل المعتل العين نحو باب وثوب وسيف، وغير فعل من أوزان الثلاثي وهو فَعْلٌ نحو حَزَبَ وأَحْزَابَ، وفَعْلٌ نحو صَلَبَ وأَصْلَابَ، وفَعَّلَ نحو جَمَلَ وأَجْمَالَ، وفَعَّلَ نحو وَعَلَ وأَوْعَالَ، وفَعَّلَ نحو عَضَدَ وأَعْضَادَ، وفَعَّلَ نحو عَنَقَ وَأَعْنَاقَ، وفَعَّلَ نحو رَطَبَ وَأَرْطَابَ، وفَعَّلَ نحو إِبِلَ وَأِبَالَ، وفَعَّلَ نحو ضَلَعَ وأَضْلَاعَ. واحترز بقوله اسماً من الوصف فإنه لا يجمع على أفعال إلا ما شذ مما سيأتي التنبيه عليه.

تنبيهات: الأول جعل في التسهيل أفعالاً قليلاً في فعل المعتل العين نحو باب ومال، ونادراً في فعل نحو رطب وربيع، ولازماً في فعل نحو إبل وغالباً في الباقي. الثاني لا يؤخذ من كلامه هنا حكم جمع فعل الصحيح العين على أفعال، وقد سمع منه قوله:

1230 - مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ يَذِي مَرِّحٍ  
رُغْبِ الْحَوَاصِلِ لَأَمَاءٍ وَلَا سَجَرٍ

وقوله:  
1231 - وَوَجَدْتِ إِذَا اضْطَلَّحُوا حَيْرَهُمْ  
وَرَبْدُكَ أَثَقَبُ أَرْتَادِهَا

فجمع فرخ على أفراخ وزند على أزناد، ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس وعليه مشى في التسهيل. وذهب الفراء إلى أنه ينقاس فيما فاؤه همزة نحو ألف أو واو نحو وهم. وظاهر كلامه في شرح الكافية موافقته على الثاني فإنه قال إن أفعالاً أكثر من أفعل في فعل الذي فاؤه واو كوقت وأوقات، ووصف وأوصاف، ووقف وأوقاف، ووكر وأوكر، ووعد وأوعار، ووعد وأوعاد، ووهم وأوهام، فاستثقلوا ضم عين أفعل بعد الواو فعدلوا إلى أفعال كما عدلوا إليه فيما عينه معتلة، وكما شذ في المعتل عين وأثوب كذلك شذ فيما فاؤه واو، وأوجه. هذا لفظه بحروفه.

ثم قال إن المضاف من فعل كالذي فاؤه واو في أن أفعالاً في جمعه أكثر من أفعل كعم وأعمام، وجدّ وأجداد، ورب وأرباب، وبر وأبرار، وشت وأشتات، وفن وأفنان، وفذ وأفذاذ هذا أيضاً لفظه. الثالث مما حفظ فيه أفعال فعيل بمعنى فاعل نحو شهيد وأشهد، وفاعل نحو جاهل وأجهال، وفعال نحو جبان وأجبان، وفِعُولٌ نحو عدوّ وأعداء، وفِعْلَةٌ نحو هضبة وأهضاب، وفِعْلَةٌ نحو نصوة وأنصاء، وفِعْلَةٌ نحو بركة وأبراك، والبركة طائر من طير الماء، وفِعْلَةٌ نحو نمرة وأنمار، وقالوا أيضاً جلف وأجلاف، وحر وأحرار، وقماط وأقماط، وغثاء وأغثاء، وأغيد

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وأغياذ، وخريذة وأخراد، وواد وأوآد، وُدُوطَة وأذواط – لضرب من العناكب تلسع – وقالوا أيضاً أموات لجمع ميت وميتة، وكل ذلك شاذ لا يقاس عليه (وغالباً أَعْنَاهُمْ فَعْلَانٌ فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانٌ) أي أن الغالب في فعل بضم الفاء وفتح العين أن يجمع على فعلان بكسر الفاء كقولهم في صرد صردان وفي جرد جردان وفي نغر نگران، وأشار بقوله غالباً إلى ما شذ من ذلك نحو رطب وأرطاب.

تنبيه: نص في غير هذا الكتاب على أن فعلان مطرد في فعلٍ وكلامه هنا غير موفٍ بذلك (في اسم مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ يَمَدُّ ثَالِثًا أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ) أفعلة مبتدأ، واطرد خبره، وفي اسمٍ وَعَنْهُمْ يَتَعَلَّقَانِ بِاطْرَدِ، وبمدٍّ في موضع جر صفة لاسم، وثالث صفة لمدٍّ: يعني أن أفعلة يطرده في جمع اسم مذكر رباعي بمدٍّ قبل آخره نحو طعام وأطعمة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة. واحترز بالاسم من الصفة، وبالمذكر من المؤنث، وبالرباعي من الثلاثي، وبالمد الثالث من العاري عنه: فلا يجمع شيء من ذلك على أفعلة إلا ما شذ من قولهم شحيح وأشحة، وهو صفة، وعقاب، وأعقبة، وهو مؤنث، وقدح وأقدحة، وهو ثلاثي، وجائر وأجوزة، وليس مده ثالثاً، والجائر الخشبية الممدودة في أعلى السقف. ومما شذ من ذلك مما لم يستكمل الشروط فيحفظ ولا يقاس عليه قولهم: نجد وأنجدة، وصلب وأصلبة، وباب وأبوبة، ورمضان وأرمضة، وعَيْلٌ وأعولة، وجزء وأجرة، ونضيضة وأنضة، وقرنٌ وأقنة، وخال وأخولة، وقفا وأقفية، والجزء صوف شاة مجزوزة، والنضيضة المطرة القليلة (والزَّمَّةُ) أي الجمع على أفعلة (في فعال) بالفتح (أو فعال) بالكسر (مُصَاحِبِي تَضَعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ) فالأول نحو بتات وأبتة وزمام وأزمة، والثاني نحو قباء وأقبية وإناء وأنية، وشذ من الأول عنان وعنن وحجاج وحجج. ومن الثاني قولهم في جمع سماء بمعنى المطر سَمِيٍّ وسمع أيضاً اسمية على القياس، وسيأتي تفيد كلامه هنا بما ذكرته في قوله: ما لم يضاعف في الأعم ذو الألف (فُعَلٌ) بضم الفاء وسكون العين جمع كثرة، وهو على قسمين: قياسي وسماعي: فالقياسي ما كان جمعاً (لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحَمْرًا) وصفين متقابلين فتقول فيهما حمر، أو لأفعل وفعلاء وصفين منفردين لمانع في الخلقة نحو أكرم للعظيم الكمرة، وأدر ورتقاء وعفلاء: فتقول فيها كمر وأدر ورتق وعفل، فإن كانا منفردين لمانع في الاستعمال خاصة نحو – رجل ألى وامرأة عجزاء، إذ لم يقولوا رجل أعجز ولا امرأة

ألياء في أشهر اللغات – ففي اطراد فعل حينئذٍ خلاف: نص في شرح الكافية على اطراده وتبعه الشارح، ونص في التسهيل على أن فعلاً فيه محفوظ، وإطلاقه هنا يوافق الأول.

تنبيهات: الأول يجب كسر فاء هذا الجمع فيما عينه ياء نحو بيض لما سيذكر في التصريف. الثاني يجوز في الشعر ضم عينه بثلاثة شروط: صحة عينه وصحة لاهمه وعدم التضعيف كقوله:  
1232 - وَأَنْكَرْتَنِي دَوَاتُ الْأَعْيُنِ النَّجْلِ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وهو كثير، فإن اعتلت عينه نحو بيض وسود، أو لامه نحو عمى وعشو، أو كان مضاعفاً نحو غرّ جمع أغرّ، لم يجز الضم. الثالث من قسم السماعي من هذا الجمع قولهم: بدنة وبدن، وأسد وأسد، وسقف وسقف، وثنى وثنى، وعفو وعفو، ونموم ونمّ، وعميمة وعم، وبازل وبزل، وعائذ وعوّد، وحاج وحج، وأظل وظل، ونقوق ونق – والنقوق الصفدعة الصياحة – والنموم المنام والعميمة النخلة الطويلة، والأظل باطن القدم، والعائذ الناقة القريبة العهد بالنتاج – (وفعلته جمعاً ينقل يُدْرِي) فعلة مبتدأ خبره يدري، وجمعاً مفعول ثانٍ بيدري: أي من جموع القلّة فعلة كما عرفت، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل محفوظ في ستة أوزان: فَعِيل نحو صبي وصبية، وَقَعَلَ نحو فتى وفتية، وَقَعَلَ نحو شيخ وشيخة، وَثُور وَثيرة، وَقَعَالَ نحو غلام وغلّمة، وَقَعَالَ نحو غزال وغزلة، وَقَعَلَ نحو ثني وثنية – والثني هو الثاني في السيادة – ومرجع ذلك كله النقل لا القياس كما أشار إليه بقوله: بنقل يدري.

تنبيهان: الأول فائدة قوله جمعاً التعريض بقول ابن السراج المنبه عليه أول الباب ولذلك لم يقل مثل هذا في غيره من جموع القلّة إذ لا خلاف فيها، الثاني لو قدم قوله: وفعلته جمعاً بنقل يدري، على قوله: فعل لنحو أحمر وحمراً لكان أنسب لتوالي جموع القلّة (وَقَعَلَ لِاسْمِ رُبَاعِيٍّ يَمْدُ قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامِ اَعْلَالاً فَقَدْ مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمِّ ذُو الْأَيْفِ) أي من أمثلة جمع الكثرة فَعَلَ بضمّتين وهو يطرد في اسم رباعي بمدة قبل لامه صحيح اللام، وهو المراد بقوله اعلاّلاً فقد، فاعلاّلاً مفعول مقدم، فإن كانت مدته ياء أو واو لم يشترط فيه غير الشروط المذكورة، نحو قضيب وقضب وعمود وعمد، وإن كانت ألفاً اشترط فيه مع ذلك أن لا يكون مضاعفاً، نحو قذال وقذل وحمار وحمير. واحترز بالاسم عن الصفة فإنها لا تجمع على فعل، وشذ في وصف على فَعَالَ نحو صناع وصنع، وفَعَالَ نحو ناقة كزاز ونوق كنز. وحكى ابن سيده أن من العرب من يقول نوق كزاز بلفظ الإفراد فيكون من باب دلاص، وقد سبق الكلام عليه أوّل الباب، وعلى فَعِيل نحو نذير ونذر، ويرد عليه فَعُول لا بمعنى مفعول نحو صبور وغفور فإنه يطرد فيه فَعَلَ نحو صبر وغفر وسيأتي التنبيه عليه.

واحترز بالرباعي من غيره نحو نار وفيل وسور، ونحو قنطار وقطمير وعصفور فإنه لا يجمع على فعل شيء منها، واحترز بالمدّ عن الخالي منه فإنه لا يجمع على فعل، وشذ نمرة ونمر، وبكونه قبل اللام من نحو دانق وعيسى وموسى فلا يجمع على فعل، وبعدم التضعيف في ذي الألف عن نحو بتات وزمام فإن قياسه أفعلة كما مر، وشذ عنان وعنن وحجاج وحجج ووطاط ووطط كما أشار إليه بقوله في الأعم، وفهم من تخصيص ذلك بذي الألف أن المضاعف من ذي الياء نحو سرير وذي الواو نحو ذلول يجمع على فعل نحو سرر وذلك.

تنبيهات: الأول لا فرق في الاسم الرباعي الجامع للشروط بين أن يكون مذكراً كما مثل أو مؤنثاً مثل أتان وأتن وقلوص وقلص وكلاهما يطرد فيه فعل. الثاني

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما مدته ألف على ثلاثة أقسام: مفتوح الأول ومكسوره ومضمومه. أما الأول والثاني: ففعل فيهما مطرد وتقدم تمثيلهما. وأما الثالث فظاهر إطلاقه هنا إطراد فعل فيه، وبه صرح في شرح الكافية فإنه مثل بقراد وقراد وكراد وكرع في المطرد وتبعه الشارح، وذكر في التسهيل أن فعلاً نادر في فعال وهو الصحيح فلا يقال في غراب غرب ولا في عقاب عقب، وإذا قلنا باطراده فيشترط أن لا يكون مضاعفاً كما شرط ذلك في أخويه. الثالث يجب في غير الضرورة تسكين عين هذا الجمع إن كانت واواً نحو سوار وسور، ومن ضمهما في الضرورة قوله:

1233 - أَعْرُ الثَّيَابَا أَحْمُ اللَّتَاتِ

يُحَسِّنُهَا سُوكُ الإِسْحَلِ

ويجوز تسكين عينه إن لم تكن واواً نحو قذل وحمز، وإن كانت ياء كسرت الفاء عند التسكين فتقول في سيال سُيْلٌ وسيل، فإن كان مضاعفاً لم يجز تسكينه لما يؤدي إليه من الإدغام، ونذر قولهم ذباب وذب والأصل ذبب. الرابع فُعْلٌ يطرد في نوعين أحدهما المتقدم، والآخر وصف على فعول لا بمعنى مفعول نحو صبور وصبر، فإن كان بمعنى مفعول لم يجمع على فعلٍ نحو ركوب، ولم يذكره هنا فأوهم أنه غيره مقيس، وليس كذلك (وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرْفٌ ونحو كَبْرَى) أي من أمثلة جمع الكثرة فُعْلٌ بضم ثم فتح، ويطرد في نوعين الأول فُعْلَةٌ بضم الفاء اسماً نحو غرفة وغرف، فإن كان صفة نحو ضحكة لم يجمع على فعل، وشذ قولهم رجل بهمة ورجال بهم. الثاني الفعلى أنشئ الأفعال نحو الكبرى والكبر، فإن لم يكن أنشئ الأفعال نحو بهمي ورجعي لم يجمع على فعل.

تنبيهات: الأول أخل باشتراط الإسمية في فعلة، وهو شرط كما عرفت، وأما اشتراط كون فعلى أنشئ الأفعال فأعطاه بالمثل. الثاني اقتصر هنا وفي الكافية على هذين النوعين وقال في شرحها بعد ذكرهما: وشذ فيما سوى ذلك يعني فعلاً، وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ اسماً نحو جُمْعَةٌ وجمع، فإن كان صفة نحو امرأة سُلَّةٌ وهي السريعة لم يجمع على فعل، واستثقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: جدد وذلك بدل جدد وذلك، فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فعل. الثالث اختلف في ثلاثة أنواع آخر أولها فعلى مصدرأ نحو رجعي. وثانيها فعلة فيما ثانيه واو ساكنة نحو جوزه، فقاسه الفراء في هذين النوعين فتقول في جمعهما رجع وجوز كما قالوا في رؤيا ونوبة رؤى ونوب، وغيره يجعل رؤى ونوب مما يحفظ ولا يقاس عليه. وثالثها فُعْلٌ مؤنث بغير تاء نحو جُمْلٌ فهذا يجمع على فعل قياساً عند المبرد، وغيره يقصره على السماع، وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي موافقة المبرد فإنه قال فيها:

وَهِنْدٌ مِثْلُ كَسْرَةٍ فِي فُعْلٍ

وَجُمْلٌ مِثْلُ بُرْمَةٍ فِي فَعْلٍ

وقال في شرحها ويلحق فعل وفعل مؤنثين بفعلة وفعلة، فيقال هند وهند وجمل وجمل. الرابع مما حفظ فيه فعل قولهم تخمة وتخم، وقرية وقرى، وعدو وعدى، ونقوق ونقق، وحكى ابن سيدة في جمع نفساء نفساً بالتخفيف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ونفسياً بالتشديد، وعلامة جمعية فعل الذي له واحد على فعلة أن لا يستعمل إلا مؤنثاً نصر على ذلك سيبويه، فرطب عنده اسم جنس لقولهم هذا رطب وأكلت رطباً طيباً وتختم عنده جمع لأنه مؤنث اهـ. قوله: (وَلِفَعْلَةٍ فَعَلٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل بكسر أوّله وفتح ثانيه وهو مطرد في فعلة اسماً تاماً كما قيده في التسهيل بذلك نحو كسرة وكسر، وحجة وحجج، ومرية ومرى. والاحتراز بالاسم عن الصفة نحو صِغْرَةٌ وكبرة وعجزة في الفاظ ذكرت في المخصص، وذكر أنها تكون هكذا للمفرد والمثنى والمجموع، وشذ رجل صِمة ورجال صمم، وامرأة ذرية ونساء ذرب، والصمة الشجاع والذرية الحديدية اللسان، وبالتام عن نحو رقة فإن أصله ورق ولكن حذف فاءه فإنه لا يجمع على فعل، وإنما لم يقيد فعله هنا بهذين القيدين لقلة مجيئها صفة حتى ادعى بعضهم أنها لم تجيء صفة وإن كان الأصح خلافه كما عرفت، ولأن نحو رقة لم يبق على وزن فعلة فلا حاجة للاحتراز عنه.

تنبيهات: الأول قاس الفراء فعلاً في فعلي اسماً نحو ذكرى وذكر، وفي فعلة يائي العين نحو ضيعة وضع كما قاس فعلاً في نحو رؤيا ونوبة، وقاسه المبرد في نحو هند كما قاس فعلاً في نحو جمل وقد تقدم. ومذهب الجمهور أن ما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه. الثاني قال في التسهيل ويحفظ يعني فعلاً باتفاق في فعلة واحد فعل أي نحو سدرة وسدر، والمعوض من لامة تاء أي نحو لثة ولثى وفي نحو معدة وقشع وهضبة وقامة وهذم وضورة وذرية وعدو وحداة، والقشع الجلد البالي، والهدم الثوب الخلق. الثالث لا يكون فِعْلٌ ولا فِعَالٌ لما فاءه ياء إلا ما ندر كيعار قاله في التسهيل، واليعار جمع يِعْرٌ وَيَعْرَةٌ واليعر الجدي يربط في الزبية للأسد (وقد يجيء جمعُهُ) أي فعلة بالكسر (عَلَى فَعَلٍ) بالضم قال في شرح الكافية وقد ينوب فعل عن فعل وفعل عن فعل فالأول كجلية وحلى ولحية ولحي. والثاني كصورة وصور وقوة وقوى (في نحو رَامِ دُوَ اطْرَافِ فَعَلَةٍ) فعلة مبتدأ خبره ذو اطراد أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بضم الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل معتل اللام نحو رام ورماء، وقاض وقضاة وغاز وغازة، وقد أشار إلى ذلك بالتمثيل، فخرج نحو مشتر وواد ورامية وضار وصف أسد وضارب، فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ كمي وكماة، وباز وبزاة، وهادر وهدره — وهو الرجل الذي لا يعتد به — كما ندر غوى وغواة وعريان وعراة وعدو وعداة وردى ورذاة (وَشَاعَ نحو كَامِلٍ وَكَمَلَةٍ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة بفتح الفاء وهو مطرد في فاعل وصفاً لمذكر عاقل صحيح اللام، نحو كامل وكملة وبار وبررة، وقد أشار أيضاً بالمثل إلى الشروط، فخرج نحو حذر وواد وحائض وسابق وصف فرس، ورام فلا يجمع شيء منها على فعلة، وشذ سيد وسادة وخبيث وخبثة وبر وبررة وناعق ونعقة وهي الغريان.

تنبيه: لا يلزم من كونه شائعاً أن يكون مطرداً، فكان الأحسن أن يقول كذاً نحو كامل وكملة (فَعَلَى لِيُوصَفِ كَقَتِيلٍ وَرَمِنٌ وَهَالِكٌ وَمَيِّثٌ بِهِ قَمِينٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلى وهو مطرد في وصف على فعيل بمعنى مفعول دال على هلك أو توجع أو تشتت، نحو قتيل وقتلى، وجريح وجرحى، وأسير وأسى،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى من فعل: كزمن وزمني، وفاعل: كهالك وهلكي، وفعال: كميث وموتي، وفعال لا بمعنى مفعول: كمريض ومرضى، وأفعال كاحمق وحمقى، وعلان: كسكران وسكري، وبه قرأ حمزة والكسائي: {وترى الناس سكري وما هم بسكري} (الحج: 2)، وما سوى ذلك محفوظ كقولهم: كيس وكيسى فإنه ليس فيه ذلك المعنى، وسنان ذرب وأسنة ذربي، ومنه قوله:

إِنِّي أَمْرٌ مِنْ عُصْبَةٍ سَعْدِيَّةٍ  
ذَرَبُ الْأَسِنَّةِ كُلِّ يَوْمٍ تَلَاقٍ

(لِفَعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَأَمَّا فِعْلُهُ وَالْوَضْعُ فِي فَعْلٍ وَفِعْلٍ قَلِيلٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلة، وهو لاسم صحيح اللام على فَعْلٍ كَثِيرًا نحو درج ودرجة، وكوز، وكوزة، ودب وديبة، وعلى فَعْلٍ قَلِيلًا. فالأول نحو غرد وغردة وزوج وزوجة. والثاني نحو قرد وقردة وحسل وحسلة والحسل الضب، وهو محفوظ في هذين كما يحفظ في غير ذلك كقولهم لضد الأنثى: ذكر وذكره، وقولهم: هادر وهدره، واحترز بالاسم من الصفة، ونذر في عالج علجة، وبالصحيح اللام من نحو عضو وظبي ونحو فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة (وَفَعْلٌ لِقَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ وَصَفِيْنٌ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعل، وهو مطرد في وصف صحيح اللام على فاعل أو فاعلة نحو عاذل وعذل، وعاذلة وعذل، واحترز بوصفين من الاسمين نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل (وَمِثْلُهُ) أي مثل فعل (الْفُعَالُ فِيمَا ذُكِرَا) أي في المذكر خاصة فيطرد في وصف صحيح اللام على فاعل نحو عاذل وعذال، ونذر في المؤنث كقوله:

1234 — أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ  
وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَّادٍ

وتأوله بعضهم على أن صداد في البيت جمع صاء وجعل الضمير للأبصار لأنه يقال بصرصاد كما يقال بصرحاد (وَدَّانٍ) أي فعل وفعال (فِي الْمُعَلِّ لَأَمَّا تَدَّرَا) نحو غاز وغزى وغزاء، ونذر أيضاً في سخل وسخل وسخال، وفي نفساء نفس ونفاس، ونذر فعل أيضاً في نحو أعزل وعزل، وسرور وسرراً، وخريدة وخرد. تنبيه: سمي في التسهيل المعتل اللام منهما قليلاً وما بعده نادراً (فَعْلٌ وَقَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا) باطراد اسمين كانا أو وصفين نحو كعب وكعاب، وصعب وصعاب، وقصعة وقصاع، وخدلة وخدال (وَقَلٌّ فِيمَا عَيْتُهُ الْيَا مِنْهُمَا) أي نحو ضيف وضياف، وضيعة وضياع.

تنبيه: قل أيضاً فيما فاؤه الياء منهما، ومن القليل قولهم في جمع يعر ويعرة يعار كما قدمته، وقد ذكره في التسهيل وشرح الكافية (وَقَعْلٌ أَيْضًا لَهُ فِعَالٌ مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اعْتِلَالٌ) أي يطرد فعال أيضاً في فعل نحو جبل وجبال، وجمل وجمال. وإنما يطرد فعال في فعل بشروط ثلاثة: الأول أن يكون صحيح اللام، فلا يطرد في نحو فتى، وإلى ذلك أشار بعجز البيت. والثاني أن لا يكون مضعفاً فلا يطرد في نحو طلل. والثالث أن يكون اسماً لا صفة نحو بطل، وإلى الثاني

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الإشارة بقوله: (أَوْ يَكُ مُضْعَفًا) وأما الثالث فذكره في التسهيل (وَمِثْلُ فَعَلٌ دُو الثَّ) منه نحو فعلة فيجمع على فعال باطراد نحو رقية ورقاب، ويشترط فيها ما يشترط في فعل (وَفِعْلٌ مَعَ فُعْلٍ) أي يطرد فيهما أيضاً فعال (قَاقِبَلٌ) نحو قدح وقداح، ورمح ورماح. ويشترط لأطراده فيهما أن يكونا اسمين كما مثل احترازاً من نحو جلف وحلو، ويشترط في ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت، ولا يائي اللام كمدى (وفي فَعِيلٍ وَصِفٍ قَاعِلٍ وَرَدٍ) أيضاً فعال (كَذَّاكَ فِي أَثْنَاءِ) أي أنثى فعيل يعني فعيلة (أَيْضاً أَطَرَدُ) بشرط صحة لأمهما نحو ظريف وظراف وظريفة وظراف، واحتراز عن فعيل وصف مفعول وأثناه نحو جريح وجريحة فلا يقال فيهما جراح، والاحتراز بصحة اللام عن نحو قوي وقوية فلا يقال فيهما قواي (وَشَاعَ) أي كثر فعال (فِي وَصْفٍ عَلَى فَعْلَانَا) بفتح الفاء (وَأَثْنَيْهِ) أي أنثى فعلان وهما فعلى وفعلانة نحو غضبان وغضبان وغضبي وغضاب، وندمانه وندام (أَوْ) وصف (عَلَى فَعْلَانَا) بضم الفاء (وَمِثْلُهُ) أثناه (فَعْلَانَةٌ) نحو خمسان وخماص وخمصانة وخماص.

تنبيه: أفهم بقوله وضاع أنه لا يطرد فيها وهو ما صرح به في شرح الكافية، وكلامه في التسهيل يقتضي الاطراد (وَالرَّمَةُ) أي فعالاً (فِي تَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي) والمراد بنحوهما ما كان عينه واواً ولامه صحيحة من فعيل بمعنى فاعل وفعيلة أثناه فتقول فيهما طوال، ومعنى اللزوم أنه لا يجاوز في نحو طويل وطويلة إلا إلى التصحيح نحو طويلين وطويلات.

تنبيه: قد اتضح مما تقدم أن فعالاً مطرد في ثمانية أوزان: فَعْلٌ كصعب، وِفْعَلَةٌ كقصعة، وِفْعَلٌ كجبل، وِفْعَلَةٌ كرقبة، وِفْعَلٌ كذئب، وِفْعَلٌ كرمح، وِفْعَلٌ وِفْعِلٌ وِفْعِيلَةٌ، وشائع في خمسة أوزان: فعلان كغضبان، وفعلى كغضبي، وفعلانة كندمانه، وفعلان كخمسان، وفعلانة كخمصانة، ومما يحفظ فيه: فعول كخروف وخراف، وِفْعَلَةٌ كلقحة ولقاح، وِفْعَلٌ كنمر ونمار، وِفْعَلَةٌ كنمرة ونمار، وِفْعَالَةٌ كعباءة وعباء، وفي وصف على فاعل كصائم وصيام، أو فاعلة كصائمة وصيام، أو فعلى كزبي ورباب، أو فعال كجواد وحياد، أو فعال كهجان للمفرد والجمع، أو فعيل كخير وخيار، أو أفعل كأعجف وعجاف، أو فعلاء كعجفاء وعجاف، أو فعيل بمعنى مفعول كربيط ورباط، وفي اسم على فَعْلَةٌ كبرمة وبرام، أو فَعْلٌ كربع ورباع، أو فعل كجُمْد وجماد، أو فعلان كسرحان وسراح، أو فعيل كفصيل وفصال، أو فَعْلٌ كرجل ورجال (وَيَفْعُولٌ فَعِيلٌ تَحْوُ كَيْدٌ يُحْصُ غَالِيًا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعول، وهو مطرد في اسم على فَعْلٌ نحو كبد وكبود ونمر ونمور، وأشار بقوله يخص إلى أنه لا يجاوز فعولاً إلى غيره من جموع الكثرة غالباً، وأشار بقوله غالباً إلى أنه قد يجمع على غير فعول نادراً نحو نمر ونمر ونمار أيضاً كما مر (كَذَّاكَ يَطْرُدُ فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقَ الْفَا) أي يطرد أيضاً فعول في اسم على فَعْلٌ أو فَعْلٌ أو فَعِلٌ، وهو معنى قوله مطلق الفاء نحو كعب وكعوب، وحمل وحمول، وجند وجنود. واحتراز بالاسم عن الوصف نحو صعب وجلف وحلو، فلا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يجمع على فعول إلا ما شذ من ضيف وضيوف.  
تنبيه: اطراد فعول في فعل مشروط بأن لا تكون عينه واواً كحوض وشذ فوج  
في فوج، ومشروط في فعلٍ بأن لا تكون عينه أيضاً واواً كحوت، ولا لامه باء  
كمذى، وأن لا يكون مضاعفاً نحو خف، وشذ نئى في نؤى، ومنه قالت: خِلْتُ  
الْأَيَّاصِرَ أَوْ نَيْبًا. والنؤى حفيرة حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر. وشذ حص  
وخصوص والحص بالمهملتين وهو الورس (وَقَعَلَ لَهُ) فعل مبتدأ وله خبره،  
والضمير لفعول أي فعل من أفراد فعول، نحو أسد وأسود، وشجن وشجون،  
وندب وندوب، وذكر وذكور.

تنبيهات: الأول تردد كلام المصنف في أن فعولاً مقيس في فعل أو محفوظ،  
فمشى في التسهيل على الأول، وفي شرح الكافية على الثاني وبه جزم  
الشارح، وظاهر كلامه هنا موافقة التسهيل فإنه لم يذكر في هذا النظم غالباً إلا  
المطرده ولما يذكر غيره يشير إلى عدم اطراده غالباً بقدر أو نحو قل أو ندر،  
وأما قول الشارح ويحفظ فعول في فعل ولذلك قال — يعني المصنف —:  
وفعل له يعني له فعول ولم يقيد باطراد فعول أنه محفوظ، ففيه نظر: لأن  
مثل هذه العبارة إنما يستعملها المصنف في الغالب في المطرده على ما هو  
بين من صنيعه. الثاني إذا قلنا أن فعولاً مقيس في فعل فذلك بشرطين: أن  
يكون اسماً وأن لا يكون مضاعفاً، فلا يقال في نَصَفَ نِصَافٌ، ولا في لَبَّ  
لبوب، وشذ في طللٍ طللول. الثالث جعل المصنف فعولاً في التسهيل على  
ثلاث مراتب: مقيساً في الأوزان الأربعة المذكورة في النظم بشرروطها  
المذكورة، ومسموعاً في فاعل وصفاً غير مضاعف كراد ولا معتل العين كقائم  
نحو شاهد وشهود وفي نحو فسل وفوج وساق وبدرة وشعبة وقنة، وشاذاً في  
نحو ظريف وأنسة وحص وأسينة (وَلِلْفَعَالِ فِعْلَانٌ حَصَلَ) أي من أمثلة جمع  
الكثرة فعلان بكسر الفاء، وهو مطرده في اسم على فعال نحو غراب وغربان  
وغلام وغلمان وقد تقدم عند قوله وغالباً أغناهم فعلان في فعل التنبيه على  
اطراده في فعل نحو صرد وصردان (وَوَشَاعٌ) أي كثر فعلان (في جُوتٍ وقاع مَعَّ  
مَا ضَاهَاهُمَا) من كل اسم على فعل أو على فعل واوي العين، فالأول نحو  
حوت وحيتان، ونون ونيان، وكوز وكيزان. والثاني نحو قاع وقيعان، وتاج  
وتيجان، وجار وجيران.

تنبيه: هو مطرده في الأول من هذين كما صرح به في شرح الكافية واقتضاه  
كلام التسهيل (وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا) أي مجيء فعلان في غير ما ذكر ما ذكر قليل  
يحفظ ولا يقاس عليه، فمن ذلك في الأسماء قنو وقنوان، وصوار وصيران —  
والصوار قطع بقر الوحش — وغزال وغزلان، وخروف وخرفان، وظليم  
وظلمان — والظليم ذكر النعام — وحائط وحيطان، ونسوة ونسوان، وعيد  
وعيدان، وبركة وبركان — والبركة بالضم اسم لبعض طير الماء — وقضفة  
وقضفان — والقضفة بالفتح الأكمة —. وفي الأوصاف: شيخ وشيخان،  
وشجاع وشجعان.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية — وعليه مشى الشارح — أن فعلاً لا يطرد في فعل صحيح العين كخرب وخربان، وأخ وإخوان ومقتضى كلامه في التسهيل اطراده فيه — والخرب ذكر الحباري — (وَقَعْلًا اسْمًا وَقَعِيلًا وَقَعْلٌ غَيْرٌ مُعَلِّ الْعَيْنِ فُعْلَانٌ سَمَلٌ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلان يضم الفاء وهو مقيس في أسم على فعل نحو بطن وبطنان، وظهر وظهران. أو فعيل نحو قضيب وقضبان، ورغيف ورغفان. أو فعل صحيح العين نحو ذكر وذكران، وجمل وجملان. وخرج بقوله اسماً نحو ضخم وجميل وبطل، وبقوله غير معل نحو فود، فلا يجمع شيء منها على فعلان.

تنبيهات: الأول ذكر المصنف في شرح الكافية وتبعه الشارح في أمثلة فعل نحو جذع وجذعان وذكر في التسهيل أن فعلان يحفظ في جذع ولا يقاس عليه لأنه صفة. الثاني اقتضى كلامه أن نحو ذئب وذؤبان غير مقيس، وصرح في شرح الكافية بأنه قليل لكنه في التسهيل عدّه من المقيس. الثالث اقتضى كلامه أيضاً أن فعلان مقيس في نحو سيف وقوس وقاع وعويل لأنه لم يشترط صحة العين إلا في الأخير وهو فعل بفتحتين. الرابع مما يحفظ فيه فعلان فاعل كحاجز وحزان، وأفعل فعلاء كأسود وسودان وأعمى وعميان، وفعال كحوار وحوران وزقاق وزقان ذكرها سيبويه، وفعله كقضفة وقضبان، وفعول كقعود وقعدان (وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعْلَاكِدَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا) أي من أمثلة جمع الكثرة فعلاء، وهو مقيس في فعيل وصفاً لمذكر عاقل بمعنى اسم فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام، فشمل الذي بمعنى اسم الفاعل ما كان بمعنى فاعل، نحو كريم وبخيل وظريف، وما كان بمعنى مفعول نحو سميع بمعنى مسمع، وما كان بمعنى مفاعل نحو خليط بمعنى مخالط، فكلها تجمع على فعلاء فيقال كرماء وبخلاء وظرفاء وسمعاء وخلطاء، وخرج بالوصف الاسم نحو قضيب ونصيب فلا يقال قضباء ولا نصباء، وبالمذكر المؤنث نحو رميم وشريفة فلا يقال عظام رمماء ولا نساء شرفاء، وأما خلفاء في جمع خليفة ونساء سفهاء فبطريق الحمل على المذكر، وبالعاقل غير العاقل نحو مكان فسيح فلا يقال في جمعه فسحاء، وبكونه بمعنى فاعل نحو قتيل وجريح فلا يقال قتلاء ولا جرحاء. وشذ ذفين ودفناء، وسجين وسجناء، وجليب وجليباء، وستير وستراء، حكاهن اللحياني. وندر أسير وأسراء، وبكونه غير مضاعف نحو شديد ولييب فلا يقال شدداء ولا لبياء، وبكونه غير معتل اللام نحو غنى وولى فلا يجمع على فعلاء، وندر تقي وتقواء، وسخي وسخواء، وسرى وسرواء.

تنبيهات: الأول أشار بذكر المثاليين إلى استواء وصف المدح والذم مما استكمل الشروط في الجمع على فعلاء. الثاني قوله كذا لما ضاهاهما أي شابههما يشمل ثلاثة أمور: المشابهة في اللفظ والمعنى نحو ظريف وشريف وخبيث ولئيم، والمشابهة في اللفظ دون المعنى نحو قتيل وجريح — وهذا غير صحيح لما عرفت — والمشابهة في المعنى دون اللفظ نحو صالح وشجاع وفاسق وخفاف بمعنى خفيف، من كل وصف دل على سجية مدح أو ذم، وهذا صحيح أيضاً وعليه حمل الشارح معنى كلام الناظم، لكنه يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذم يجمع على فعلاء وأن ذلك مطرد فيه، وليس كذلك

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فيهما.  
أما الأول فواضح البطلان.  
وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على فاعل أو فعال كما مثلت، وذكر فيه وفي شرح الكافية أن نحو جبان وسمح وخلم وهو الصديق مما ندر جمعه على فعلاء، وكذلك قولهم في جمع رسول رسلاء، وفي جمع ودود ودداء، فكل هذا مقصور على السماع.

الثالث ما ذكرته من أن كل وصف دلّ على سجية مدح أو ذم وهو على فاعل أو فعال حكمه حكم فعيل المذكور في الجمع على فعلاء هو ما في التسهيل كما تقدم، واقتصر في شرح الكافية وتبعه الشارح على فاعل وعلى معنى المدح بل ذكر في الكافية أن فعلاً مما يقتصر فيه على السماع انتهى. (وتاب عنه) أي عن فعلاء (أفعلاء في المعلّ لأمّ ومضعف) من فعيل المتقدم ذكره، فالمعتل نحو غني وأغنياء وولي وأولياء، والمضعف نحو شديد وأشداء و خليل وأخلاء، وهذا لازم إلا ما ندر، وتقدم أنه ندر تقي وتقواء وسخي وسخواء وسري وسرواء، وأشار بقوله (وغير ذلك قل) إلى أن ورود أفعلاء في غير المضعف والمعتل قليل، نحو صديق وأصدقاء ووطنين وأطباء ونصيب وأنصاء وهين وأهوناء، فلا يقاس عليه بخلاف الأولى (فواعل لِقوَعَل وقَاعَل وقَاعِلَاء مَعَ نَحْو كَاهِلٍ. وخَائِضٍ وصَاهِلٍ وقَاعِلُهُ) أي من أمثلة جمع الكثرة فواعل، وهو مطرد في هذه الأنواع السبعة: أولها فوعل نحو جوهر وجواهر. وثانيها فاعل بفتح العين نحو طابع وطوايع. وثالثها فاعلاء نحو قاصعاء وقواصع. ورابعها فاعل اسماً علماً أو غير علم نحو جابر وجوابر وكاهل وكواهل، وإلى هذا التنوع الإشارة بلفظ نحو، وخامسها فاعل صفة مؤنث عاقل نحو حائض وحوائض. وسادسها فاعل صفة مذكر غير عاقل نحو صاهل وصواهل. وسابعها فاعلة مطلقاً نحو ضاربة وضوارب وفاطمة وفواطم وناصية ونواص، وزاد في الكافية ثامناً وهو فوعلة نحو صومعة وصوامع، وذكر في التسهيل ضابطاً لهذه الأنواع فقال: فواعل لغير فاعل الموصوف به مذكر عاقل مما ثانيه ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي، واحترز بقوله غير ملحقة بخماسي من نحو خورنق، فإنك تقول في جمعه خرائق بحذف الواو، ولا خلاف في اطراد فواعل في هذه الأنواع إلا السادس، فقال جماعة من المتأخرين إنه شاذ، ونسبهم في شرح الكافية إلى الغلط في ذلك، وقال: نص سيبويه على اطراد فواعل في

فاعل صفة لمذكر غير عاقل، قال: وإنما الشاذ في نحو فارس وفوارس، يعني فيما كان الفاعل صفة لمذكر عاقل، وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَشَدَّ فِي الْقَارِسِ مَعَ مَا مَاتَلَهُ) وذلك قولهم في فارس وناكس وهالك وغائب وشاهد: فوارس ونواكس وهوالك وغوائب وشاهد، وكلها صفات للمذكر العاقل، وتأول بعضهم ما ورد من ذلك على أنه صفة لطوائف فيكون على القياس، فيقدر في قولهم هالك في الهوالك: في الطوائف الهوالك، قيل وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: شذ أيضاً فواعل في غير ما ذكر نحو حاجة وجوائج ودخان ودواخن وعتان وعواثن. (وَيَفْعَائِلٌ أَجْمَعُونَ فَعَالَهُ وَشِبْهَهُ تَاءً) ثابتة (أَوْ مُرَّالَةً) أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدة قبل آخره مختوماً بالتاء أو مجرداً منها، فتلك عشرة أوزان: خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء؛ فالتى بالتاء فَعَالَةٌ نحو سحابة وسحائب، وفَعَالَةٌ نحو رسالة ورسائل، وفَعَالَةٌ نحو ذؤابة وذؤائب، وفَعُولَةٌ نحو حمولة وحمائل، وفَعِيلَةٌ نحو صحيفة وصحائف. والتي بلا تاء: فَعَالٌ نحو شمال وشمال، وفُعَالٌ نحو عقاب وعقائب، وفُعُولٌ نحو عجوز وعجائز، وفَعِيلٌ نحو سعيد — علم امرأة — يقال في جمعه سعائد، قال في شرح الكافية: وأما فعائل جمع فعيل من هذا القبيل فلم يأت اسم جنس فيما أعلم، لكنه بمقتضى القياس يكون لعلم مؤنث كسعائد جمع سعيد اسم امرأة. تنبيهات: الأول شرط هذه المثل المجردة من التاء أن تكون مؤنثة، فلو كانت مذكرة لم تجمع على فعائل إلا نادراً كقولهم جزور وجزائر وسماء بمعنى المطر وسمائي ووصيد ووصائد.

الثاني: شرط ذوات التاء من هذه المثلسوى فعيلة الاسمية كما في المثل المذكورة، كذا في التسهيل، ولعله للاحتراز عن امرأة جبانة وفروقة وناقاة جلالة يضم الجيم أي عظيمة، فلا تجمع هذه الأوصاف على فعائل. وشرط فعيلة أن لا تكون بمعنى مفعولة احترازاً من نحو جريحة وقتيلة فلا يقال جرائح ولا قتائل، وشذ قولهم ذبيحة وذبائح. الثالث: ظاهر كلامه هنا وفي الكافية اطراد فعائل في هذه الأوزان العشرة، وذكر في التسهيل أن المجردات من التاء سوى فعيل يحفظ فيها فعائل وأن أحقهن به فعول، وأما فعيل فلم يذكره في التسهيل لأنه لم يحفظ فيه فعائل كما تقدم، وهذا يدل على أن فعائل غير مطرد في الأوزان المجردة وتبعه في الارتشاف.

الرابع: ذكر في التسهيل أن فعائل أيضاً لنحو جرائض. وقريثاء وبركاء وجلولاء وحبارى وحزابية إن حذف ما زيد بعد لاميها، ولنحو صرة، وطنة وحررة، وظاهره الاطراد فيما وازن هذه الألفاظ، وإنما قيد حبارى وحزابية بحذف ثاني زائديهما للاحتراز عن حذف أول الزائدين فتقول عند حذفهما حباثر وحزائب وإن حذف الأول فقط قلت حبارى وحزابى اهـ. (وَبِالْفَعَالِي جُمَعًا صَحْرَاءٌ وَالْعَدْرَاءُ وَالْقَيْسَ اتَّبَعًا) أي من أمثلة جمع الكثرة الفعالي — بالكسر — والفعالي — بالفتح — ولهما اشتراك وانفراد: فيشتركان في أنواع: الأول فعلاء اسماً نحو صحراء وصحار وصحارى. والثاني فعلى اسماً نحو علقى وعلاق وعلاقي. الثالث فعلى اسماً نحو ذفرى وذفار وذفاري. والرابع: فعلى وصفا لأنشى أفعل نحو حبلى وحبال وحبالى. والخامس فعلاء وصفا لأنشى نحو عذراء وعذارى، هذه كلها مقيسة كما أشار إليه بقوله: والقيس اتبعا، إلا فعلاء وصفا لأنشى نحو عذراء فإن الفعالي والفعالي غير مقيسين فيه بل محفوظان كما نص عليه في التسهيل. بخلاف ما اقتضاه كلامه هنا، وفي شرح الكافية: ويشتركان أيضاً في جمع مهري قالوا مهار ومهاري ولا يقاس عليهما، ولا ينفرد الفعالي بالكسر في نحو جذرية وسبعلاة وعرفوة والمأقى، وفيما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حذف أول زائدية من نحو حَبَّطَى وَعَقَرَنِي وَعَدَوُلِي وَقَهَّوْبَاةً وَبُلْهَيْبَةً وَقَلْنَسُوَةَ  
وحباري، وندر في أهل وعشرين ليلة وكيكة وهي البيضة، وينفرد فعالي بالفتح  
في وصف على فعلان نحو سكران وعضبان، وعلى فعلى نحو سكرى وعضبى،  
ويحفظ في نحو حَبَّطَ وَبَتِيمَوَائِمَ وَطَاهِرَ وَشَاةً وَرَيْسَ وَهِيَ الَّتِي أُصِيبَ رَأْسُهَا.  
واعلم أن فعالي بضم الفاء في جمع نحو سكران وسكرى راجح على فعالي  
بفتحها، وفي غير يتيم من نحو قديم وأسير مستغنى به عنه، وفي غير ذلك  
مستغنى عنه.

تنبيهات: الأول إنما لم يذكر هنا ما ينفرد به فعالي من نحو حذرية وما بعدها لأنه  
مستفاد من قوله بعد:  
وبفعالل وشبهه انطقا

وسياتي بيانه، ولكنه أخل بفعالي — بضم الفاء — فلم يذكره. الثاني قالوا  
في جمع صحراء وعذراء أيضاً صحاريّ وعذاري بالتشديد وسياتي. الثالث  
فعالي بالتشديد هو الأصل في جمع صحراء ونحوها وإن كان محفوظاً لا يقاس  
عليه: لأن وزن صحراء فعلال فجمعه على فعاليل يقلب الألف التي بين اللامين  
ياء لانكسار ما قبلها، ويقلب ألف التانيث — وهي الثانية في نحو صحراء —  
ياء وتدغم الأولى فيها، ثم أنهم آثروا التخفيف فحذفوا إحدى الياءين، فمن  
حذف الثانية قال الصحاري — بالكسر — وهذا هو الغالب، ومن حذف  
الأولى قال الصحاري — بالفتح — وإنما فتح الراء وقلب الياء ألفاً لتسلم  
من الحذف عند التنوين (وَاجْعَلْ فَعَالِيَّ لَغَيْرِ ذِي تَسَبُّ جُدَّدَ كَالْكُرْسِيِّ تَتَّبِعُ  
الْعَرَبُ) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالي، وهو لثلاثي ساكن العين مزيد آخره  
ياء مشددة لغير تحديد نسب، نحو كرسي وكراسي، وكركي وكراكي، واحترز  
بقوله: لغير ذي نسب جدد: من نحو تركي فلا يقال فيه تراكي، وأما أناسي  
فجمع إنسان لا إنسي وأصله أناسين فأبدلوا النون ياء كما قالوا ظربان  
وظرابي، وعلامة النسب المتجدد جواز سقوط الياء. وبقاء الدلالة على معنى  
مشعور به قبل سقوطها.

تنبيهات: الأول قد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم يكثر استعمال ما  
هي فيه حتى يصير النسب منسياً أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس  
منسوباً، كقولهم في مهري مهاري، وأصله البعير المنسوب إلى مهرة قبيلة  
باليمن، ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.  
الثاني: ذكر في التسهيل أن هذا الجمع أيضاً لنحو علباء وقوباء وخولايا، وأنه  
يحفظ في نحو صحراء وعذراء وإنسان وظربان.

الثالث: هذا آخر ما ذكره في النظم من أمثلة تكسير الثلاثي المجرد والمزيد  
فيه غير الملحق والشبيه به، وجملة الأبنية الموضوعية للكثرة منها أحد  
وعشرون بناءً، وزاد في الكافية أربعة أبنية: فُعَالِي وَفُعِيل وَفُعَال وَفُعَلِي، أما  
فعالي فنحو سكرى وهو لوصف على فعلان، وفعلى وقد تقدم ذكره وأنه يرجح  
على فعالي بالفتح في هذين الوصفين، وأما فعيل وفعال بضم الفاء نحو عبيد

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

جمع عبد وظوار جمع ظئر ففيهما خلاف ذكر بعضهم أنهما اسما جمع على الصحيح، وقال في التسهيل الأصح أنهم مثالا تكسير لا اسما جمع، فإن ذكر فعيل فهو اسم جمع لا جمعكما سيأتي بيانه، وأما فعلى فلم يسمع جمعاً إلا في حجلي جمع حجل وظربي جمع ظريان، ومذهب ابن السراج أنه اسم جمع لا جمع. وقال الأصمعي: الحجلي لغة في الحجل، ومذهب الأخفش إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير، ومذهب سيبويه أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه.

وزهد الفراء إلى أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثمر وثمار جمع تكسير وليس بصحيح (وَبِفَعَالٍ وَشِبْهِهِ انْطِقًا فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى) أي من أمثلة جمع الكثرة فعالل وشبهه. والمراد بشبهه ما يماثله في العدة والهيئة وإن خالفه في الوزن نحو مفاعل وفعال. أما فعالل فيجمع عليه كل ما زادت أصوله على ثلاثة. وأما شبهه فيجمع عليه كل ثلاثي مزيد إلا ما أخرجه بقوله (مِنْ غَيْرِ مَا مَصَى) أي وهو باب كبرى وسكرى وأحمر وحمراء ورام وكامل ونحوها مما استقرّ تكسيره على غير هذا البناء. وشمل قوله ما فوق الثلاثة الرباعي وما زاد عليه: أما الرباعي فإن كان مجرداً جمع على فعالل نحو جعفر وجعافر، وزبرج وزبارج، وبرثن وبرائن، وسبطر وسباطر، وجحدب وجحدب، وإن كان بزيادة جمع على شبه فعالل سواء كانت زيادته للإلحاق نحو جوهر وجواهر، وصيرف وصيارف، وعلقى وعلق؛ أم لغيره نحو إصبع وأصابع، ومسجد ومساجد، وسلم وسلالم، ما لم يكن مما تقدم استثنأؤه. وأما الخماسي فهو أيضاً إما مجرد وإما بزيادة: فإن كان مجرداً فقد أشار إليه بقوله (وَمِنْ خُمَاسِي جُرِّدَ الْآخِرَ انْفٍ بِالْقِيَاسِ) الآخر مفعول مقدم لانف، ومن خماسي متعلق بانف، وكذلك بالقياس: أي انف الآخر أي احذفه من الخماسي المجرد عند جمعه قياساً لتتوصل بذلك إلى بناء فعالل، فتقول في سفرجل سفارج، وفي فرزدق فرازد، وفي خورنق خوارن. ثم إن كان رابع الخماسي شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس، وإلى ذلك الإشارة بقوله: (وَالرَّابِعُ الشَّيْبِيُّ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ) أي دون الخامس: مثال ما رابعه شبيه بالزائد لفظاً خورنق، فإن النون من حروف الزيادة. ومثال ما رابعه شبيه بالزائد مخرجاً فرزدق، فإن الدال من مخرج التاء وهي من حروف الزيادة، فلك أن تقول فيهما خوارق وفرازق، لكن خوارن وفرازد أجود، وهذا مذهب

سيبويه. وقال المبرد لا يحذف في مثل هذا إلا الخامس، وخوارق وفرازق غلط. وأجاز الكوفيون والأخفش حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تجل محله فيقولون خوانق وفرادق. وأما الخماسي بزيادة فإنه يحذف زائده آخراً كان أو غير آخر، نحو سبطري وسباطر، وفدوكس. وفداكس، ومدحرج ودحارج كما أشار إليه بقوله: (وَرَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحْدَفُهُ) أي احذف زائد مجاوز الرباعي (مَا لَمْ يَكْ كَيْتًا إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمًا) اللذ لغة في الذي وهو مبتدأ وصلته ختماً، وإثره ظرف هو الخبر، أي إنما يحذف زائد الخماسي إذا لم يكن حرف لين قبل الآخر كما رأيت، فإن كان كذلك لم يحذف بل يجمع على فعالل ونحوه

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

نحو عصفور وعصافير، وقرطاس وقراطيس، وقنديل وقناديل، وشمل قوله وزائد العادي الرباعي نحو قبعثري مما أصوله خمسة، فهذا ونحوه إذا جمع حذف منه حرفان الزائد وخامس الأصول، فتقول فيه قباعث.

وشمل ليناً ما قبله حركة مجانسة كما مثل، وما قبله حركة غير مجانسة نحو عَرَبِيٌّ وفردوس: فتقول فيهما غرائق وفراديس. وخرج عن ذلك ما تحرك فيه حرف العلة نحو كنهور وهبيخ فإن حرف العلة فيه لا يقلب ياء بل يحذف: فتقول كناهرو وهبايخ لأن حرف العلة حينئذٍ ليس حرف لين، وخرج أيضاً نحو مختار ومنقاد فإنه لا يقال فيهما مختير ومناقيد بقلب الألف ياء لأنها ليست زائدة بل منقلبة عن أصل: فيقال مختار ومناقد لما سبق (وَالسَّيْنُ وَالْتَاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَرْلِدُ بَيْنَا الْجَمْعِ بَقَاءً مَخْلٍ) يعني أنه إذا كان في الاسم من الزوائد ما يخل بقاءه بمثالي الجمع، وهما فعالل وفعاليل، توصل إليهما بحذفه، فإن تأتي أحد المثاليين بحذف بعض وإبقاء بعض أبقني ما له مزية في المعنى أو اللفظ: فتقول في مستدع مداع بحذف السين والتاء معاً لأن بقاءهما يخل بنية الجمع، وأبقيت الميم لأن لها مزية في المعنى عليهما لكون زيادتها لمعنى مختص بالأسماء بخلافهما فإنهما يزدان في الأسماء والأفعال.g

وكذلك تقول في استخراج تخارج فتؤثر استخراج بالبقاء على سینه لأن التاء لها مزية في اللفظ على السين لأن بقاءها لا يخرج إلى عدم النظر لأن تفاعيل موجود في الكلام كتماثيل بخلاف السين فإنها لا تزداد وحدها، فلو أفردت بالبقاء لقليل سخاريح ولا نظير له لأنه ليس في الكلام مفاعيل. ومن المزية اللفظية أيضاً قولك في جمع مرمريس مرائيس، بحذف الميم وإبقاء الراء، لأن ذلك لا يجهل معه كون الاسم ثلاثياً في الأصل؛ ولو حذف الراء وأبقيت الميم فقلت مراميس لأوهم كون الاسم رباعياً في الأصل وأنه فعاليل لا فعافيل (وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا) لما له من المزية على غيره من أحرف الزيادة. وهذا لا خلاف فيه إذا كان ثاني الزائدين غير ملحق كنون منطلق، فتقول في جمعه مطالق بحذف النون وإبقاء الميم. أما إذا كان ثاني الزائدين ملحقاً كسين مقعنسس فكذلك عند سيبويه، فيقال مقاعسس، وخالف المبرد فحذف الميم وأبقى الملحق وهو السين لأنه يضاها في الأصل، فيقال قعاسسس. ورجح مذهب سيبويه بأن الميم مصدرية وهي لمعنى يخص الاسم فكانت أولى بالبقاء.

تنبيه: لا يعني بالأولوية هنا رجحان أحد الأمرين مع جوازهما لأن إبقاء الميم فيما ذكر متعين لكونه أولى فلا يعدل عنه (وَالْهَمْزُ وَالْيَاءُ مِثْلُهُ) أي مثل الميم في كونهما أولى بالبقاء (إِنْ سَبَقَا) أي تصدرا كما في الندد ويلندد فتقول في جمعهما الأدد ويلادّ بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما ولأنهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل فيه على معنى أصلاً.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيه: إبقاء الميم والياء والهمز في المثل المذكورة من المزية المعنوية (وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ أَحْذِفِ إِنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيَّرْتُونَ) وعيطموس (فَهُوَ حُكْمٌ حَيْمًا) فتقول جزابين وعطاميس، بحذف الياء وإبقاء الواو فتقلب ياء لانكسار ما قبلها. وإنما أوثرت الواو بالبقاء في ذلك لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور، ولو حذفت الواو أولاً لم يغن حذفها عن حذف الياء لأنها ليست في موضع يؤمنها من الحذف (وَحَيَّرُوا فِي رَائِدِي سَرِنْدِي) وهما النون والألف (وَكَلَّ مَا صَاهَاهُ) أي شابهه في تضمن زيادتين لإلحاق الثلاثي بالخماسي (كَالْعَلَنَدِي) والحنطى والعفرنى، فلك أن تحذف ما قبل الألف وتبقى الألف فتقلب ياء: فتقول سراد وعلاد وحباط وعفار، ولك عكسه: فتقول سراند وعلاند وحبانط وعفارن، وإنما خيروا في هذين الزائدين لثبوت التكافؤ بينهما لأنهما زيدا معاً لإلحاق الثلاثي بالخماسي فلا مزية لأحدهما على الآخر.

خاتمة: تتضمن مسائل: الأولى يجوز تعويض ياء قبل الطرف مما حذف أصلاً كان أو زائداً: فتقول في سفرجل ومنطلق سفاريح ومطاليق، وقد ذكر هذا أول التصغير كما سيأتي.

الثانية: أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل فيجيزون في جعافر جعافير وفي عصافير عصافر، وهذا عندهم جائز في الكلام. وجعلوا من الأول: {ولو ألقى معاذيره} (القيامة: 15)، ومن الثاني: {وعنده مفاتيح الغيب} (الأنعام: 59)، ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين. واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعيل إلا شذوذاً كقوله:

1235 — سَوَائِبُ بَيْضٌ لَا يُحَرِّفُهَا النَّبَلُ

ومذهب البصريين أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز إلا للضرورة.

الثالثة: قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته: فكما يقال في جماعتين من الجمال جمالان كذلك يقال في جماعات جمالات. وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الأحاد فيكسر بمثل تكسيره، كقولهم في أعبد أعابد، وفي أسلحة أسالِح، وفي أقوال أقاويل، شبهوها بأسود وأساود وأجردة وأجارد وإعصار وأعاصير. وقالوا في مصران مصارين، وفي غربان غرباين تشبيهاً بسلاطين وسراحين. وما كان من الجموع على زنة مفاعل أو مفاعيل لم يجر تكسيره لأنه لا نظير له في الأحاد فيحمل عليه، ولكنه قد يجمع بالواو والنون كقولهم في نواكس نواكسون، وفي أيامن أيامنون، أو بالألف والتاء كقولهم في حدائد حدائدات وفي صواحب صواحبات، ومنه الحديث: «إنكنَّ لأنتنَّ صواحباً يوسف».

الرابعة: إذا قصد جمع ما صدره ذو أو ابن من أسماء ما لا يعقل قيل فيه ذوات كذا وبنات كذا: فيقال في جمع ذي القعدة ذوات القعدة، وفي جمع ابن عرس بنات عرس. ولا فرق في ذلك بين اسم الجنس غير العلم كابن لبون وبين العلم كابن أوى. والفرق بينهما أن ثاني الجزئين من علم الجنس لا يقبل ال بخلاف اسم الجنس. وإذا قصد جمع علم منقول من جملة كبرق نحره توصل إلى ذلك بأن يضاف إليه ذو مجموعاً: فيقال هم ذوو برق نحره، وفي التثنية هما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ذوا برق نحره، ويساوي الجملة في هذا المركب دون إضافة على الصحيح: يقال هذان ذوا سيبويه، وهؤلاء ذوو سيبويه، وهما ذوا معديكرب، وهم ذوو معديكرب. وما صنع بالجملة المسمى بها يصنع بالمتنى والمجموع على حده إذا ثنيا أو جمعا: يقال في ثنية زبيدين مسمى به: هذان ذوا زبيدين كما يقال في ثنية كلتي الحداد: هاتان ذواتا كلتين. ويقال في الجمع ذوو زبيدين وذوات كلتين وعلى هذا فقس.

الخامسة: الفرق بين الجمع واسم الجنس الجمعي من وجهين: معنوي ولفظي. أما المعنوي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إما أن يكون موضوعاً لمجموع الأحاد المجتمعة دالاً عليها دلالة تكرر الواحد بالعطف، وإما أن يكون موضوعاً لمجموع الأحاد دالاً عليها دلالة المفرد على جملة أجزاء مسماه، وإما أن يكون موضوعاً للحقيقة ملغى فيه اعتبار الفردية: فالأول هو الجمع وسواء كان له واحد من لفظه مستعمل كرجال وأسود أم لم يكن كأبائيل. والثاني هو اسم الجمع سواء كان له واحد من لفظه كركب وصحب أم لم يكن كقوم ورهط. والثالث هو اسم الجنس الجمعي ويفرق بينه وبين واحد بالتاء غالباً نحو تمر وتمر، وجوز وجوزة، وكلم وكلمة، وربما عكس نحو الكماء؛ والجبء للواحد والكمأة والجبأة للجنس. وبعضهم يقول للواحد كمأة وللجنس كمء على القياس. وقد يفرق بينه وبين واحده بياء النسب نحو روم ورمي، وزنج وزنجي: أما اسم الجنس الإفرادي نحو لبن وماء وضرب فإنه ليس دالاً على أكثر من اثنين، فإنه صالح للقليل والكثير، وإذا قيل ضربة فالتاء للتنصيص على الوحدة.

وأما اللفظي فهو أن الاسم الدال على أكثر من اثنين إن لم يكن له واحد من لفظه فإما أن يكون على وزن خاص بالجمع أو غالب فيه أولاً، فإن كان على وزن خاص بالجمع نحو أبائيل وعباديد، أو غالب فيه نحو أعراب فهو جمع واحد مقدر، وإلا فهو اسم جمع نحو رهط وإبل. وإنما قلنا إن أعراباً على وزن غالب لأن أفعالاً نادر في المفردات كقولهم برمة أعشار. هذا مذهب بعض النحويين. وأكثرهم يرى أن أفعالاً وزن خاص بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس وصف المفرد بالجمع، ولذلك لم يذكر في الكافية غير الخاص بالجمع، وليس الأعراب جمع عرب لأن العرب يعم الحاضرين والباديين، والأعراب يخص البادين خلافاً لمن زعم أنه جمعه، وإن كان له واحد من لفظه، فإما أن يميز من واحده بياء النسب نحو روم، أو بتاء التانيث ولم يلتزم تانيثه نحو تمر أولاً: فإن ميز بما ذكر ولم يلتزم تانيثه فهو اسم الجنس الجمعي، وإن التزم تانيثه فهو جمع نحو تخم وتهم حكم سيبويه بجمعيتهما لأن العرب التزمت تانيثهما. والغالب على اسم الجنس الممتاز واحده بالتاء التذكير. وإن لم يكن كذلك فإما أن يوافق أوزان الجموع الماضية أولاً: فإن وافقها فهو جمع ما لم يساو الواحد في التذكير والنسب إليه فيكون اسم جمع، فلذلك حكم على عَزِيٍّ بأنه اسم جمع لغاز لأنه يساوي الواحد في التذكير، وحكم أيضاً على ركاب بأنه اسم جمع لركوبة لأنهم نسبوا إليه فقالوا ركابي والجموع ولا ينسب إليها إلا إذا غلبت أو أهمل واحدها كما سيأتي في بابه. وإن خالف أوزان الجمع الماضية فهو اسم

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

جمع نحو صحب وركب لأن فعلا ليس من أبنية الجمع خلافاً لأبي الحسن. وا  
أعلم.

التصغير

إنما ذكر هذا الباب إثر باب التكسير لأنهما — كما قال سيبويه — من واحد لا اشتراكهما في مسائل كثيرة يأتي ذكرها (فُعَيْلاً أَجَعَلَ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغُرَتْهُ تَخُو) فليس في تصغير فلس، ونحو (فُدَيَّ فِي) تصغير (قَدَاً) و(فُعَيْعِلٌ مَعَ فُعَيْعِلٍ لِمَا قَاقَ) الثلاثي (كَجَعَلَ دِرْهَمَ دُرَيْهَمًا) وجعل دينار دينيراً. والحاصل أن كل اسم متمكن قصد تصغيره فلا بد من ضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعده: فإن كان ثلاثياً لم يغير بأكثر من ذلك. وإن كان رباعياً فصاعداً كسر ما بعد الياء. فالأمثلة ثلاثة: فُعَيْلٌ نحو فليس، وفُعَيْعِلٌ نحو دريهم، وفُعَيْعِلٌ نحو دينير.

تنبيهات: الأول للمصغر شروط: أن يكون اسماً: فلا يصغر الفعل ولا الحرف لأن التصغير وصف في المعنى. وشذ تصغير فعل التعجب. وأن يكون متمكناً: فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما، وشذ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات كما سيأتي. وأن يكون قابلاً للتصغير فلا يصغر نحو كبير وجسيم ولا الأسماء المعظمة. وأن يكون خالياً من صيغ التصغير وشبهها: فلا يصغر نحو الكُمَيْت من الخيل والكُعَيْت وهو الليل، ولا نحو مُبَيْطَر ومُهَيْمَن. الثاني وزن المصغر بهذه الأمثلة الثلاثة اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريباً بتقليل الأبنية، وليس جارياً على اصطلاح التصريف، ألا ترى أن وزن أحمير ومكيرم وسفيرج في التصغير فُعَيْعِلٌ، ووزنها التصريفي أفعِلٌ ومفعِلٌ وفَعَيْعِلٌ. الثالث فوائد التصغير عند البصريين أربع: تصغير ما يتوهم أنه كبير نحو جبيل، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم نحو صبيح، وتقليل ما يتوهم أنه كثير نحو دريهمات، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد زمناً أو محلاً أو قدراً نحو قبيل العصر، وبعيد المغرب، وفويق هذا، ودوين ذلك، وأصيغر منك، وزاد الكوفيون معنى خامساً وهو التعظيم كقول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: كَتَيْفٌ مَلَىٰ عِلْمًا. وقول بعض العرب: أَنَا جُدَيْلُهَا الْمَحْكُكُ وَعُدَيْقُهَا الْمَرْجَبُ. وقوله: 1236 — وَكَلَّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ

دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُ مِنْهُ الْأَتَامِلُ

وقوله:

1237 — فُوقِي جُبَيْلٍ شَامِحِ الرَّأْسِ لَمْ يَكُنْ

لِنَبْلَعِهِ حَتَّى تَكِلَ وَتَعْمَلًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ورد البصريون ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ونحوه (وَمَا بِهِ) من الحذف (لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلْ) فيما زاد على أربعة أحرف (بِهِ إِلَى أُمَّثْلَةِ التَّصْغِيرِ صِلْ) وللحذف هنا من ترجيح وتخيير ما له هناك: فنقول في تصغير فرزدق فريزد بحذف الخامس، أو فريزق بحذف الرابع لما سبق في قوله: والرابع الشبيه بالمزيد إلخ. وتقول في سبطرى سبيطر، وفي فدوكس فديكس، وفي مدرج دحرج. وتقول في عصفور وقرطاس وقنديل وفردوس وغرنيق: عصيفير وقربطيس وقنيديل وفريديس وغرينيق. وتقول في قبعثري قبيعث لما سبق في قوله: وزائد العادي الرباعي احذفه إلخ. وتقول في مستدع مديع، وفي استخراج تخيير لما سبق في قوله: والسين والثامن كمستدع أرل إلخ. وتقول في منطلق ومقعنسس: مطيلق ومقيعس، وفي ألدند وبلندد وبلدغام لما سبق في قوله: والميم أولى من سواه بالبقاء إلخ. وتقول في حيزبون وعطيموس: حزيبن وعطيميس بحذف الياء وإبقاء الواو مقلوبة ياء لما مر. وتقول في سرندي وعلندي سريند وعليند أو سريد وعليد لعدم المزبة بين الزائدين كما سبق.

تنبيه: يستثنى من ذلك هاء التانيث وألفه الممدودة وياء النسب والألف والنون بعد أربعة أحرف فصاعداً، فإنهن لا يحذفن في التصغير، ولا يعتد بهن كما سيأتي (وَجَائِزٌ تَعْوِضٌ يَا قَبْلَ الطَّرْفِ) عن المحذوف (إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهَا) أي في الجمع والتصغير (أَنْحَدَفَ) وسواء في ذلك ما حذف منه أصل نحو سفرجل فتقول في جمعه سفارج وإن عوضت قلت سفاريج، وفي تصغيره سفيرج وإن عوضت قلت سفيرج. وما حذف منه زائد نحو منطلق فتقول في جمعه مطالب ومطاليق، وفي تصغيره مطيلق ومطيليق على الوجهين. وعلم من قوله: وجائز أن التعويض غير لازم.

تنبيه: قال في التسهيل وجائز أن يعوض مما حذف ياء ساكنة قبل الآخر ما لم يستحقها لغير تعويض. واحترز بقوله لغير تعويض من نحو لغاغيز في جمع لغيزي، فإنه حذف ألفه ولم يحتج إلى تعويض لثبوت يائه التي كانت في المفرد (وَجَائِزٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلِّ مَا خَالَفَ فِي الْبَاطِنِ) أي باب التكسير وباب التصغير (حُكْمًا رُسِيمًا) مما جاء مسموعاً فيحفظ ولا يقاس عليه: فمما جاء حائداً عن القياس في باب التصغير قولهم في المغرب مغيربان، وفي العشاء عشيان، وفي عشية عشيشية، وفي إنسان أنيسيان، وفي بنون أبنون، وفي ليلة ليلية، وفي رجل رويجل، وفي صبية أصيبية، وفي غلمة أغلمة. فهذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل. ومما جاء حائداً عن القياس في التكسير فجاء على غير لفظ واحد قولهم رهط وأراهط، وباطل وأباطيل، وحديث وأحاديث، وكراع وأكراع، وعروض وأعاريض، وقطيع وأقاطع، فهذه جموع لواحد مهمل استغني به عن جمع المستعمل. هذا مذهب سيبويه والجمهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها جموع للمنطوق به على غير قياس، وذهب ابن جنبي إلى أن اللفظ يغير إلى هيئة أخرى ثم يجمع فيرى في أباطيل أن الاسم غير إلى أبطيل أو أبطول ثم جمع (لِتَلُو يَا التَّصْغِيرِ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٍ أَوْ مَدِّيهِ) أي مدة التانيث (الْقَنْحُ أَنْحَمَ) يعني أن الحرف الذي بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب فإنه يجب فتحه قبل علامة التانيث وهي التاء وألف التانيث المقصورة نحو قصعة وقصيعة، ودرجة ودريجة، وحبلى

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وحبيلي، وسلمى وسليمى، وكذا ما قبل مدة التأنيث وهي الألف الممدودة التي قبل الهمزة نحو صحراء وصحيراء، وحمراء وحميراء.

تنبيهات: الأول أفهم كلامه أن الألف الممدودة في نحو حمراء ليست علامة التأنيث وهو كذلك عند جمهور البصريين، وإنما العلامة عندهم الألف التي انقلبت همزة، وقد تقدم بيان ذلك في باب، ولذلك قال في التسهيل: أو ألف التأنيث أو الألف قبلها. وأما قوله في شرح الكافية: فإن اتصل بما ولي الياء علامة تأنيث فتح كنميرة وحبيلي وحميراء حيث يقتضي أن المدة في نحو حمراء مندرجة في قوله علامة تأنيث فإنه قد تجوز فيه، والتحقيق ما تقدم.

الثاني: المراد بقوله من قبل علم تأنيث ما كان متصلاً كما مثل، فلو انفصل كسر على الأصل نحو دحيرة.

الثالث: عجز المركب منزل منزلة تاء التأنيث كما قاله في التسهيل فحكمه حكمها: فتقول بعيليك يفتح اللام (كَذَاكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقُ أَوْ مَدَّ سَكَرَانَ وَمَا بِهِ التَّحَقُّ) أي يجب أيضاً فتح الحرف الذي يعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة أفعال أو مد سكران وما به التحق مما في آخره ألف ونون زائدتان لم يعلم جمع ما هما فيه على فعالين دون شذوذ، فتقول في تصغير أجمال أجمال، وفي تصغير سكران سكران لأنهم لم يقولوا في جمعه سكارين، وكذلك ما كان مثله نحو غضبان وعطشان، فإن جمع على فعالين دون شذوذ صغر على فعيلين نحو سرحان وسريحين، وسلطان وسليطين، فإنهما يجمعان على سراحين وسلطين، وإن كان جمعه على فعالين شاذاً لم يلتفت إليه بل يصغر على فعيلان مثاله غرثان وإنسان، فإنهم قالوا في جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإذا صغرا قيل فيهما غرثان فعيلان مثاله غرثان وإنسان، فأنهم قالوا في جمعهما غرثين وأناسين على جهة الشذوذ، فإذا صغرا قيل فيهما غرثان وأنيسان، فإن ورد ما آخره ألف ونون مزيدتان ولم يعرف هل تقلب العرب ألفه ياء أو لا حمل على باب سكران لأنه الأكثر.

تنبيه: أطلق الناظم أفعالاً ولم يقيد به بأن يكون جمعاً فشمل المفرد، وفي بعض نسخ التسهيل أو ألف أفعال جمعاً أو مفرداً، فمثال الجمع ما ذكر، وأما المفرد فلا يتصور تمثيله على قول الأكثرين إلا ما سمي به من الجمع لأن أفعالاً عندهم لم يثبت في المفردات. قال سيبويه: فإذا حقرت أفعالاً اسم رجل قلت أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير أفعال كتحقير عطشان فرقوا بينها وبين أفعال لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون أفعالاً إلا جمعاً. هذا كلامه. وقد أثبت بعض النحويين أفعالاً في المفردات وجعل منه قولهم برمة أعشار وثوب أخلاق وأسمال، وهو عند الأكثرين من وصف المفرد بالجمع كما تقدم، فإن فرغنا على مذهب من أثبته في المفردات فمقتضى إطلاق الناظم هنا وقوله في التسهيل جمعاً أو مفرداً أنه يصغر على أفعال، ومقتضى قول من قال من النحويين أو ألف أفعال جمعاً كأي موسى وابن الحاجب أنه يصغر على أفعال بالكسر، وقال بعض شراح تصريف ابن الحاجب: قيد بقوله جمعاً احترازاً عما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ليس بجمع نحو أعشار فإن تصغيره أعشير، وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله سبق. Y هذا لفظه، فقيده، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيماً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التكسير وهو الجمع، أما تقييده فتبع فيه أبا موسى ومن وافقه.

وقال الشلوبين مشيراً إلى قول أبي موسى: هذا خطأ لأن سبويه قال: إذا حقرت أفعالاً اسم رجل قلت فيه أفعال كما تحقرها قبل أن تكون اسماً، وأما حمل كلام الناظم على التقييد فلا يستقيم لأن قوله سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به، بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه، والتقدير كذاك ما سبق مدة أفعال، وأيضاً فإن الناظم أطلق في غير هذا الكتاب، بل صرح بالتعميم في بعض نسخ التسهيل فعلى ذلك يحمل كلامه (وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَأْوُهَا مُنْفَصِلَيْنِ عُدًّا كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ وَعَجْرُ الْمُصَافِ وَالْمُرَكَّبِ. وَهَكَذَا زِيَادَاتَا فَعَلَاتَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَّ عَفْرَاتَا وَقَدَّرَ أَنْفِصَالَ مَا دَلَّ عَلَى تَنْبِيهِ أَوْ جَمْعِ تَصْحِيحِ جَلَا) يعني لا يعتد في التصغير بهذه الأشياء الثمانية بل تعد منفصلة، أي تنزل منزلة كلمة مستقلة فيصغر ما قبلها كما يصغر غير متمم بها: الأول: ألف التأنيث الممدودة نحو حمراء. الثاني: تاء التأنيث نحو حنظلة. الثالث: ياء النسب نحو عبقرى. الرابع: عجز المضاف نحو عبد شمس. الخامس: عجز المركب تركيب مزج نحو بعلبك. السادس: الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً نحو زعفران وعبوثران، واحترز من أن يكونا بعد ثلاثة نحو سكران وسرحان وقد تقدم ذكرهما. السابع: علامة التثنية نحو مسلمين. الثامن: علامة جمع التصحيح نحو مسلمين ومسلمات. فجميع هذه لا يعتد بها ويقدر تمام بنية التصغير قبلها، فتقول في تصغيرها: حميراء وحنظلة وعبقرى وعبيد شمس وبعيلبك وزعفران وعبوثران ومسيلمان ومسيلمات.

تنبيهات: الأول هذا تقييد لإطلاق قوله وما به لمنتهى الجمع وصل وقد تقدم التنبيه عليه. الثاني ليست الألف الممدودة عند سبويه كناء التأنيث في عدم الاعتداد بها من كل وجه، لأن مذهبه في نحو جلولاء وبراكاء وقريناء مما ثالثه حرف مد حذف الواو والألف والياء فيقول في تصغيرها: جليلاء وبريكاء وقريناء بالتخفيف، بخلاف فروقة فإنه يقول في تصغيرها فريقة بالتشديد، ولا يحذف، فقد ظهر أن الألف يعتد بها من هذا الوجه بخلاف التاء، ومذهب المبرد إبقاء الواو والألف والياء في جلولاء وأخويه، فيقول في تصغيرها جليلاء وبريكاء وقريناء بالإدغام مسوياً بين ألف التأنيث وتائه لأن ألف التأنيث الممدودة محكوم لما هي فيه بحكم ما فيه هاء التأنيث، ووجه سبويه أن لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث وشبهاً بالألف المقصورة، واعتبار الشبهين أولى من إلغاء أحدهما.

وقد اعتبر الشبه بالهاء من قبل مشاركة الألف الممدودة لها في عدم السقوط وتقدير الانفصال بوجه ما، فلا غنى عن اعتبار الشبه بالألف المقصورة في عدم ثبوت الواو في جلولاء ونحوها، فإنها كالف حبارى الأولى، وسقوطها في

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

التصغير متعين عند بقاء الثانية فكذا يتعين سقوط الواو المذكورة ونحوها في التصغير. واعلم أن تسوية الناظم هنا بين ألف التأنيث الممدودة وتائه تقتضي موافقة المبرد، ولكنه صحح في غير هذا النظم مذهب سيبويه. الثالث اختلف أيضاً في نحو ثلاثين علماً أو غير علم، وفي نحو جدارين وظيفين وظيفات أعلماً مما فيه علامة التثنية وجمع التصحيح وثالثه حرف مد: فمذهب سيبويه الحذف، فتقول ثلثون وجديران وظيفون وظيفات لأن زيادته غير طارئة على لفظ مجرد فعومل معاملة جلولاء، ومذهب المبرد إبقاء حرف المد في ذلك والإدغام كما يفعل في جلولاء، واتفقا في نحو ظريفين وظيفين وظيفات إذا لم يجعلن أعلماً على التشديد، ولم يذكر هنا هذا التفصيل.

(وَأَلْفُ التَّائِثِ دُو الْقَصْرِ مَتَّى رَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَبْتِئًا) أي إذا كانت ألف التأنيث: خامسة فصاعداً حذفت لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فاعيل وفعيعيل لأنها لم يستقل النطق بها فيحكم لها بحكم المنفصل، فتقول في نحو قرقرى ولغيزي وبردرايا: قريقر، ولغيزر، وبردر، فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقاء ألف التأنيث وجاز عكسه، وإلى هذا أشار بقوله (وَعَيْدٌ تَصْغِيرِ حُبَارَى حَيْرٍ بَيْنَ الْحُبَيْرِ قَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ) ومثله قريناً، تقول فيه قريناً أو قريث: أي إن حذفت المدة قلت الحبيرى وقريناً، وإن حذفت ألف التأنيث قلت الحبير وقريث بقلب المدة ياء ثم تدغم ياء التصغير فيها (وَأَزْدُ لِأَصْلٍ تَانِيًا لَيْتًا قَلْبٌ فِقِيمَةٌ صَبْرٌ قُؤِيمَةٌ تُصِبُ) ثانياً مفعول لا ردد، ولينا نعت لثانياً، وقلب في موضع النعت لثانياً أيضاً، يعني أن ثاني الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان لينا منقلباً عن غيره، فشمّل ذلك ستة أشياء: الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء نحو قيمة فتقول فيه قويمة.

الثاني: ما أصله واو فانقلبت ألفاً نحو باب فتقول فيه بويب.  
الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً نحو موقن فتقول فيه ميقن.  
الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً نحو ناب فتقول فيه نيب.  
الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء نحو ذيب فتقول فيه ذؤيب بالهمزة.  
السادس: ما أصله حرف صحيح غير همزة نحو دينار وقيراط فإن أصلهما دينار وقيراط والياء فيهما بدل من أول المثليين، فتقول فيهما دينير وقيربيط. وخرج عن ذلك ما ليس بلين فإنه لا يرد إلى أصله، فتقول في متعد متيعد بإبقاء التاء خلافاً للزجاج فإنه يرده إلى أصله فيقول مويعد، والأول مذهب سيبويه وهو الصحيح لأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره مويعد أو مويعد أو مويعد، ومتيعد لا إبهام فيه.

تنبيهات: الأول مراد بالقلب مطلق الإبدال كما عبر به في التسهيل لأن القلب في اصطلاح أهل التصريف لا يطلق على إبدال حرف لين من حرف صحيح ولا عكسه، بل على إبدال حرف علة من حرف علة آخر. ويستثنى من كلامه ما كان لينا مبدلاً من همزة تلي همزة كما استثناه في التسهيل كالف آدم وياء أيمة فإنهما لا يردان إلى أصلهما، أما آدم فتقلب ألفه واواً، وأما أيمة فيصغر

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

على لفظه. وقد ظهر بما ذكرناه أن قوله في شرح الكافية وهو — يعني الرد — مشروط بكون الحرف حرف لين مبدلاً من لين غير محرر، بل ينبغي أن يقول مبدلاً من غير همزة تلي همزة كما في التسهيل.

الثاني: أجاز الكوفيون في نحو ناب مما ألفه ياء نوب بالواو، وأجازوا أيضاً إبدال الياء في نحو شيخ واوا، ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازاً مرجوحاً، ويؤيده أنه سمع في بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ.

الثالث: إذا صغر اسم مقلوب صغر على لفظه لا أصله نحو جاه لأنه من الوجاهة فقلب، فإذا صغر قيل جوبه دون رجوع إلى الأصل لعدم الحاجة إلى ذلك (وَسَدُّ فِي عَيْدٍ عُنَيْدٌ) حيث صغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله، وقياسه عويد لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين، كما قالوا في جمعه أعياد ولم يقولوا أعواداً لما ذكرنا (وَحْتِمٌ لِلْجَمْعِ مِنْ دَا مَا لِتَصْغِيرِ عُلْمٍ) يعني أنه يجب لجمع التكسير من رد الثاني إلى أصله ما وجب للتصغير: فيقال في ناب وباب وميزان: أنياب وأبواب وموازين إلا ما شذ كأعياد. وقوله:

1238 — حَمَى لَا يُحَلُّ الدَّهْرَ إِلَّا بِأَدْبَانِ  
وَلَا تُسَالُّ الأَقْوَامُ عَقْدَ المَيَاتِقِ يَرِيدُ المَوَاتِقِ.

تنبيه: هذا الحكم في التكسير الذي يتغير فيه الأول، أما ما لا يتغير فيه فيبقى على ما هو عليه نحو قيمة وقيم وديم (وَالأَلْفُ الثَّانِي المَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا) نحو ضارب وضوئرب، وماش ومويش (كذَا مَا الأَصْلُ فِيهِ يُجْهَلُ) كالف صاب وعاج فتقول فيهما صويب وعويج.

تنبيهان: الأول مما يجعل واواً أيضاً الألف الثاني المبدل من همزة تلي همزة كادم تقول فيه أويدم كما تقدم التنبيه عليه. الثاني حكم التكسير في إبدال الألف الثاني كحكم التصغير فتقول ضوارب وأوادم (وَكَمَلِ المَنْقُوصِ) وهو ما حذف منه أصل بان ترد إليه ما حذف منه (فِي التَّصْغِيرِ) لتتأني بنية فعيل، ومحل هذا (مَا لَمْ يَحْوَ عَيْرَ النَّاءِ تَالِيًا كَمَا) أصله موه فتقول فيه مويه برد اللام، وكذا تفعل في خذ وكل ومد أعلاماً. وسه ويد وحر فتقول فيها أخيد وأكيل برد الفاء، ومنبذ وستيه برد العين، وبديدة وحريج برد اللام. وإن كان على ثلاثة. والثالث تاء التانيث لم يعتد بها ويكمل أيضاً كما يكمل الثنائي، نحو عدة وسنة: فتقول فيهما وعيدة وسنية برد فاء الأول ولام الثاني. وإن كان للمنقوص ثالث غير الياء لم يرد إليه ما حذف لعدم الحاجة إليه لأن بنية فعيل تتأني بدونه، فتقول في هار وشاك وميت: هوير وشويك ومييت، وشذ هوير برد المحذوف. وأشار بقوله كما إلى أن الثنائي وضعاً يكمل أيضاً في التصغير كما يكمل المنقوص توصلًا إلى بناء فعيل إلى أن هذا النوع لا يعلم له ثالث يرد إليه بخلاف المنقوص، وأجاز في الكافية والتسهيل فيه وجهين: أحدهما أن يكمل بحرف علة فتقول في عن وهل مسمى بهما عنى وهلى، والآخر أن يجعل من قبيل المضاعف فتقول فيهما عنين وهليل، وصرح في التسهيل بأن الأول أولى وبه جزم بعضهم، لكنه لا يظهر لهذين الوجهين أثر في ما الاسمية أو الحرفية إذا سمي بها فإنك تقول على التقديرين موى.

تنبيهات: الأول إنما قال غير التاء ولم يقل غير الهاء ليشمل تاء بنت وأخت فإنها لا يعتد بها أيضاً، بل يقال بنية وأخيه برد المحذوف.

الثاني: يعني بقوله ثالثاً ما زاد على حرفين ولو كان أولاً أو وسطاً: فالأول كقولك في تصغير يرى مسمى به يرى من غير رد اعتداداً بحرف المضارعة، وأجاز أبو عمرو والمازني الرد فيقولان يرىء، ويونس يرد ولا ينون على أصل مذهبه في يعيل تصغير يعلى ونحوه، وتقدم مثال الوسط.

الثالث: لا يعتد أيضاً بهمزة الوصل بل يرد المحذوف مما هي فيه، وإنما لم يذكر ذلك لأن ما هي فيه إذا صغر حذف منه فيبقى على حرفين لا ثالث لهما نحو اسم وابن: تقول في تصغيرهما سمي وبني بحذف همزة الوصل استغناء عنها بتحريك الأول.

الرابع: قوله كما: إن أراد به اسم الماء المشروب فهو تمثيل صحيح وهذا هو الظاهر كما مر الشرح عليه، وإن أراد بما الكلمة التي تستعمل موصولة ونافية فهو تنظير لا تمثيل لأن ما اسمية كانت أو حرفية من الثنائي وضعاً لا من قبيل المنقوص، فيكون مراده أن نحو ما يكمل كما يكمل المنقوص لا أنه منقوص، وتام القول في هذا أنه إذا سمي بما وضع ثنائياً فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هل وبل لم يزد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزداد عليه ياء فيقال هليل أو هلي، فإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير فيقال في لو وكى وما — أعلاماً — لو وكى بالتشديد وماء بالمد، وذلك لأنك زدت على الألف ألفاً فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة، فإذا صغرن أعطين حكم دوّ وحيّ وماء: فيقال لوى كما يقال دوى، وأصلهما لويو ودويو، ويقال كيّ ثلاث ياءات كما يقال حيّ، ويقال موي كما يقال في تصغير الماء المشروب مويه، إلا أن هذا لامه هاء فردت إليه كما تقدم.

الخامس: قال في شرح الكافية: وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارة بردّ هذا وتارة برد هذا، كقولك في تصغير سنة: سنية وسنيهة، وفي تصغير عضة: عضية، وعضيهة اهـ (وَمَنْ بَتَّرْخِيمٍ يُصَغَّرُ اِكْتَفَى بِالْأَصْلِ كَالْعُطِيفِ يَعْنِي الْمِعْطَقَا) أي من التصغير نوع يسمى تصغير الترخيم، وهو تصغير الاسم بتجريده من الزوائد، فإن كانت أصوله ثلاثة صغر على فعيل، وإن كانت أربعة فعلى فعيعل، فتقول في معطف عطيف وفي أزهر زهير وفي حامد وحمدان وحماد ومحمود وأحمد: حميد وتقول في قرطاس وعصفور: قريطس وعصيفر.

تنبيهات: الأول إذا كان المصغر تصغير الترخيم ثلاثي الأصول ومسماه مؤنث لحقته التاء، فتقول في سوداء وحبلى وسعاد وغلاب: سويده وحبيلة وسعيدة وغلبيه.

الثاني: إذا صغر نحو حائض وطالق — من الأوصاف الخاصة بالمؤنث — تصغير الترخيم قلت: حبيض وطلق لأنها في الأصل صفة لمذكر.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثالث: حكى سيبويه في تصغير إبراهيم وإسماعيل: بريها وسميعاً، وهو شاذ لا يقاس عليه، لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول، أما الميم واللام فباتفاق، وأما الهمزة ففيها خلاف: مذهب المبرد أنها أصلية، ومذهب سيبويه أنها زائدة، وينبني عليهما تصغير الاسمين لغير ترخيم، فقال المبرد: أبيره وأسميع، وقال سيبويه: بريهم وسميعيل، وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب، وعلى هذا ينبني جمعهما فقال الخليل وسيبويه: براهيم وسماعيل، وعلى مذهب المبرد: أباريه وأساميع، وحكى الكوفيون براهيم وسماعل، بغير ياء، وبراهمة وسماعلة، والهاء بدل من الياء، وقال بعضهم: أباره وأسامع، وأجاز ثعلب: براه، كما يقال في تصغيره. بريه، والوجه أن يجمعاً جمع سلامة فيقال: ابراهيمون واسماعيلون.

الرابع: لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافاً للفراء وثعلب، وقيل: وللكوفيين، بدليل قول العرب: يجرى بليق ويذم مصغر أبلق، ومن كلامهم: جاء بأم الربيق على أريق، قال الأصمعي: تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الغول على جمل أورق، فقلبت الواو في التصغير همزة.

الخامس: لا فرق بين الزوائد التي للإحاق وغيرها، فتقول في حفندد، ومقعنسس وضمندد: خفيد وقعيس وضمفيد، بحذف الزوائد للإحاق، والضمندد، الضليم السريع، والضمندد: الضخم الأحمق (وَاحْتِمَ يَتَا التَّائِيْتِ مَا صَعَّرَتْ مِنْ مُوْتَتِ عَارٍ) من التاء (ثَلَاثِي) في الحال (كسِين) ودار فتقول في تصغيرهما: سنينة ودويرة، أو في الأصل كيد، فتقول في تصغيره يدية، أو في المال وهذا نوعان: أحدهما ما كان رباعياً بمدة قبل لام معتلة، فإنه إذا صغر تلحقه التاء نحو سماء وسمية، وذلك لأن الأصل فيه سمي، بثلاث ياءات: الأولى ياء التصغير، والثانية بدل المدة، والثالثة بدل لام الكلمة، فحذفت إحدى الياءين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب، فبقي الاسم ثلاثياً، فلحقته التاء كما تلحق الثلاثي المجرد. والآخر ما صغر تصغير الترخيم مما أصوله ثلاثة. نحو حبلى، وقد تقدم بيانه، ثم استثنى من الضابط المذكور نوعين لا تلحقهما التاء أشار إلي الأول منهما بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ بِالتَّائِيْتِ يَرَى دَا لَبْسِ كَشَجَرٍ وَبَقَرٍ) في لغة من أنهما (وَخَمْسِ) أي فإنه يقال فيها: شجير وبقير وخميس، بغير تاء، ولا يقال: شجيرة وبقيرة وخميسة، بالتاء لأنه يلتبس بتصغير شجرة وبقرة وخمسة، ومثل خمس بضع وعشر فيقال فيهما: بضيع وعشير ولا يقال: بضية وعشيرة لأنه يلتبس بعدد المذكور. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَشَدَّ تَرَكَ دُونَ لَبْسِ) أي شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ مخصوصة لا يقاس عليها وهي ذود وشول وناب، للمسن من الإبل، وحرب وفرس وقوس ودرع، للحديد، وعرس وضحى ونعل وعرب

ونصف، وهي المرأة المتوسطة بين الصغر والكبر، وبعض العرب يذكر الدرع والحرب فلا يكونان من هذا القبيل، وبعضهم ألحق التاء في عرس وقوس فقال: عريسة وقويس.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهات: الأول لم يتعرض في الكافية وشرحها والتسهيل لاستثناء النوع الأول نحو شجر وخمس.  
الثاني: لا اعتبار في العلم بما نقل عنه من تذكير وتأنيث بل تقول في رمح — علم امرأة —: رميحة، وفي عين — علم رجل —: عين، خلافاً لابن الأنباري في اعتبار الأصل، فتقول في الأول: رميح وفي الثاني عينة، ويونس يجيزه، واحتج لذلك بقول العرب: نوية وعينة، وأذينة وفهيرة، وهي أسماء رجال، وليس ذلك بحجة لإمكان أن تكون التسمية بها بعد التصغير.

الثالث: إذا سميت مؤنثاً بنت وأخت، حذفت هذه التاء، ثم صغرت وألحقت تاء التأنيث فتقول: بنية وأخية، وإذا سميت بهما مذكراً لم تلحق التاء فتقول: بنى وأخى (وَدَدَرُ الْحَاقُ تَا فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثْرًا) ثلاثياً مفعول بكثرة، وهو بفتح التاء بمعنى فاق، أي ندر لحاق التاء في تصغير ما زاد على ثلاثة، وذلك قولهم في وراء وأمّام وقدام: ورثة بالهمزة وأميمة وقدييمة.

تنبيه: أجاز أبو عمرو أن يقال في تصغير حبارى ولغيزى: حبيرة ولغيزرة، فيجاء بالتاء عوضاً من الألف المحذوفة، وظاهر التسهيل موافقته، فإنه قال: ولا تلحق التاء دون شذوذ غير ما ذكر إلا ما حذفت منه ألف التأنيث خامسة أو سادسة، ومراده المقصورة لقوله بعد ذلك: ولا تحذف الممدودة فيعوض منها خلافاً لابن الأنباري، أي فإنه يجيز في نحو ياقلاء وبرناساء: بويقلة وبرينسة، والصحيح بويقلاء وبرينساء (وَصَغَّرُوا شُدُوزًا الَّذِي وَدَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا تَا وَتِي) تصاريف الأسماء المتمكنة ناسب ذلك أن لا يلحق اسماً غير متمكن، ولما كان في ذا والذي وفروعهما شبه بالأسماء المتمكنة، بكونها توصف ويوصف بها، استبيح تصغيرها، لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن، فترك أولها على ما كان عليه قبل التصغير، وعوض من ضمه ألف مزبدة في الآخر، ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة ثالثة بعد فتحة فصيل في الذي والتي: اللذا واللتيا، وفي تثنيتهما: اللذيان واللتيان، وأما الجمع فقال سيبويه في جمع الذي: اللذيون رفعا، واللذيين جرّاً ونصبا، بالضم قبل الواو، والكسر قبل الباء، وقال الأخفش: اللذيون واللذيين بالفتح كالمقصور. ومنشأ الخلاف من التثنية، فسيبويه يقول: حذفت ألف اللذا في التثنية تخفيفاً، وفرق بين المتمكن وغيره. والأخفش يقول: حذفت لالتقاء الساكنين، وقالوا في جمع التي: اللتيات، وهو جمع اللتيا تصغير التي. ولم يذكر سيبويه من الموصولات التي صغرت غير اللذا واللتيا، وتثنيتهما وجمعهما، وقال في التسهيل: واللتيات واللويتا في اللاتي، واللويا واللويون في اللائي واللائين، فزاد تصغير اللاتي واللائي واللائين، وظاهر كلامه أن اللتيات واللويتا كلاهما تصغير اللاتي: أما اللويتا فصحيح ذكره الأخفش. وأما اللتيات: فإنما هو جمع اللتيا كما سبق، فتجوّر في جعله تصغيراً للاتي. ومذهب سيبويه أن اللاتي لا يصغر استغناء بجمع اللتيا، وأجاز الأخفش أيضاً

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

اللويا في اللاي، غير مهموز، وصغروا من أسماء الإشارة ذا وتا فقالوا: ذياً وتياً وفي التثنية ذيان وتيان. وقالوا في أولى بالقصر: أوليا في أولاء بالمد وأولياء، ولم يصغروا منها غير ذلك.

تنبيهات: لأسماء الإشارة في التصغير من التثنية والخطاب ما لها في التفسير قاله في التسهيل. الثاني قال في شرح الكافية: أصل ذيا وتيا ذيبا وتيبا، بثلاث ياءات: الأولى عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطى ياء التصغير، فاستثقل توالي ثلاث ياءات فقصد التخفيف بحذف واحدة، فلم يجر حذف ياء التصغير لدلالاتها على معنى، ولا حذف الثالثة لحاجة الألف إلى فتح ما قبلها، فلو حذفت لزم فتح ياء التصغير — وهي لا تحرك لشبهها بألف التفسير — فتعين حذف الأولى مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانية، واغتفر لكونه عائداً لما قصد من مخالفة تصغير ما لا تمكن له لتصغير ما هو متمكن. الثالث قول الناظم: وصغروا شذوذاً البيت، معترض من ثلاثة أوجه: أولها أنه لم يبين كيفية تصغيرها، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. ثانيها أن قوله مع الفروع ليس على عمومها لأنهم لم يصغروا جميع الفروع كما عرفت. ثالثها: أن قوله منها تا وتي يوهم أن تي صغر كما صغرتا، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا، وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال: لا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذي وفروعهما الاتي ذكرها، ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غيرتا. الرابع لم يصغر من غير المتمكن إلا أربعة: اسم الإشارة، واسم الموصول كما تقدم، وأفعل في التعجب، والمركب المزجي كعيلبك. وسببويه في لغة من بناهما، فأما من أعربهما فلا إشكال، وتصغيرهما تصغير المتمكن نحو ما أحسنه وعيلبك وسببويه.

خاتمة: يصغر اسم الجمع لشبهه بالواحد فيقال في ركب ركب وفي سراة سرية، وكذلك الجمع الذي على أحد أمثلة القلة، كقولك في أجمال أجمال، وفي أفلس أفلس، وفي فتية فتية، وفي أنجدة أنجدة. ولا يصغر جمع على مثال من أمثلة الكثرة، لأن بنيته تدل على الكثرة وتصغيره يدل على القلة فتنافيا، وأجاز الكوفيون تصغير ما له نظير من أمثلة الأحاد فأجازوا أن يقال في رُغفان رُغْفان، كما يقال في عثمان عثمان، وجعلوا من ذلك أصيلانا، زعموا أنه تصغير أصلان وأصلان جمع أصيل، وما زعموه مردود من وجهين: أحدهما أن معنى أصيلان هو معنى أصيل، فلا يصح كونه تصغير جمع لأن تصغير الجمع جمع في المعنى. الثاني أنه لو كان تصغير أصلان ل قيل أصيلين لأن فُعلان وفُعلان إذا كسرا قيل فيهما فعالين، كمصران ومصارين، وخشمان وخشامين، وعقبان وعقابين، وغربان وغرابين، وكل ما كسر على فعالين يصغر على فعيلين، فبطل كون أصيلان تصغير أصلان جمع أصيل، وإنما أصيلان من المصغرات التي جيء بها على غير بناء مكبرها، ونظيره قولهم في إنسان أنيسان، وفي مغرب مغربان، ولا استبعاد في ورود المصغر على بنية مخالفة لبنية مكبره، كما وردت جموع مخالفة لبنيتها لأبنية أحادها.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والحاصل أن من قصد تصغير جمع من جموع الكثرة رده إلى واحده وصغره ثم جمعه بالواو والنون إن كان لمذكر عاقل، كقولك في غلمان غليمون، وبالالف والتاء إن كان لمؤنث أو لمذكر لا يعقل، كقولك في جوار ودراهم: جويريات ودريهمات، وإن كان لما قصد تصغيره جمع قلة جاز أن يرد إليه مصغراً، كقولك في فتیان فُتية، ويقال في تصغير سنين — على لغة من أعربها بالواو والياء — سنيات، ولا يقال سنيون لأن إعرابها بالواو والياء إنما كان عوضاً من اللام. وإذا صغرت ردت اللام، فلو بقي إعرابها بالواو والياء مع التصغير لزم اجتماع العوض والمعوض منه، وكذا الأرضون لا يقال في تصغيره إلا أريصات، لأن إعراب جمع أرض بالواو والياء إنما كان تعويضاً من التاء، فإن حق المؤنث الثلاثي أن يكون بعلامة، ومعلوم أن تصغير الثلاثي المؤنث يرده ذا علامة، فلو أعرب حينئذٍ بالواو والياء لزم المحذور المذكور. ومن جعل إعراب سنين على النون قال في تصغيره سنين، ويجوز سنين على مذهب من يرى أن أصله سني بياءين أولاهما زائدة والثانية بدل من واو هي لام الكلمة ثم أبدلت نوناً، فكما أنه لو صغر سنياً لحذف الياء الزائدة وأبقى الكائنة موضع اللام، كذا إذا صغر سنياً معتقداً كون النون بدلاً من الياء الأخيرة فعامل الكلمة بما كان يعاملها لو لم تكن بدلاً، وإن جعل سنون علماً وصغر فلا يقال إلا سنيون رفعاً وسنين جراً ونصباً برد اللام، ومن جعل لامها هاء قال سنيهون وا أعلم.

### النَّسَبُ

هذا هو الأعراف في ترجمة هذا الباب. ويسمى أيضاً باب الإضافة، وقد سماه سيبويه بالتسميتين. ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات: الأول لفظي وهو ثلاثة أشياء: إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها. والثاني معنوي وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له. والثالث حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمرة والظاهر باطراد. وقد أشار إلى التغيير اللفظي بقوله: (يَاءُ كَيْآ الْكُرْسِيِّ رَادُوا لِلنَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيَهُ كَسْرُهُ وَجَبَ) يعني إذا قصدوا نسبة شيء إلى أب أو قبيلة أو بلد أو نحو ذلك جعلوا حرف إعرابه ياء مشددة مكسوراً ما قبلها كقولك في النسب إلى زيد زيدي.

تنبيه: أفهم قوله كيا الكرسي أمرين: أحدهما التغيير اللفظي المذكور والآخر أن ياء الكرسي ليست للنسب لأن المشبه به غير المشبه، وقد ينضم إلى هذه التغييرات في بعض الأسماء تغيير آخر أو أكثر. فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ أَحْذِفُ وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُنْبِتًا) يعني أنه يحذف لياء النسب كل ياء تماثلها في كونها مشددة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً وتجعل ياء النسب مكانها، كقولك في النسب إلى الشافعي شافعي وإلى المرمي مرمي يقدر حذف الأولى وجعل ياء النسب في موضعها لئلا يجتمع أربع ياءات. ويظهر أثر هذا التقدير في نحو بخاتي في جمع بختي إذا سُمي به ثم نسب إليه، فإنك تقول هذا بخاتي مصروفاً، وكان قبل النسب غير مصروف. وبحذف لياء النسب أيضاً تاء التأنيث، فيقال في النسب فاطمة فاطمي وإلى مكة مكّي لئلا تجتمع

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

علامتا تأنيث في نسبة امرأة إلى مكة. وأما قول المتكلمين في ذات ذاتي، وقول العامة في الخليفة خليفتي فلجن، وصوابهما ذووي وخلفي، ويحذف لها أيضاً مدة التأنيث والمراد بها ألف التأنيث المقصورة وهي إما رابعة أو خامسة فصاعداً، فإن كانت خامسة فصاعداً حذفت وجهاً واحداً، كقولك في حباري حباري وفي قبعثري قبعثري كما سيأتي، وإن كانت رابعة في اسم ثانيه متحرك حذفت كالخامسة كقولك في جمزي جمزي، وإن كان ثانيه ساكناً فوجهان: قلبها واواً وحذفها، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ تَكُنْ تَرَبُّعٌ) أي تصيره ذا أربعة (ذَا ثَانٍ سَكَنَ قَلْبُهَا وَآوَاً وَحَدُّفُهَا حَسَنٌ) ومثال ذلك حبلى تقول فيها على الأول حبلوى وعلى الثاني حبلى.

تنبيهان: الأول يجوز مع القلب أن يفصل بينها وبين اللام بألف زائدة تشبيهاً بالممدودة، فتقول حبلأوي.

الثاني: ليس في كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار، وقد صرح به في غير هذا الإنظم وكان الأحسن أن يقول تحذف إذن وقلبها واواً حسن (لِيَشْبَهَهَا الْمُلْحَقُ وَالْأَصْلِيُّ مَا لَهَا) يعني أن الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو ذفري، أو منقلبة عن الأصل نحو مرمى فلها ما لألف التأنيث في نحو حبلى من القلب والحذف: فتقول ذفري وذفروي، ومرمى ومرموي إلا أن القلب في الأصل أحسن من الحذف، فمرموي أفصح من مرمى وإليه أشار بقوله (وَلِلْأَصْلِيِّ قَلْبٌ يُعْتَمَى) أي يختار: يقال اعتماه يعتميه إذا اختاره، واعتماه يعتماه أيضاً. قال طرفة: 1239 — أَرَى الْمَوْتَ يَعْتَمُ الْكِرَامَ وَيُصْطَفَى عَقِيلَةَ مَالِ الْقَاجِشِ الْمُتَسَدِّدِ

تنبيهات: الأول أراد بالأصلي المنقلب عن أصل واو أو ياء لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة إلا في حرف وشبهه. الثاني تخصيصه الأصلي بترجيح القلب يوهم أن ألف الإلحاق ليست كذلك بل تكون كألف التأنيث في ترجيح الحذف لأنه مقتضى قوله ما لها. وقد صرح في الكافية وشرحها بأن القلب في ألف الإلحاق الرابعة أجود من الحذف كالأصلية، لكن ذكر أن الحذف في ألف الإلحاق أشبه من الحذف في الأصلية لأن ألف الإلحاق شبيهة بألف حبلى في الزيادة. الثالث لم يذكر سبويه في ألف الإلحاق والمنقلبة عن أصل غير الوجهين المذكورين وزاد أبو زيد في ألف الإلحاق ثالثاً وهو الفصل بالألف كما في حبلأوي، وحكى أربطاوي وأجازته السيرافي في الأصلية فتقول مرمأوي (وَالْأَلْفَ الْجَائِزَ أَرْبَعًا أَرْبَعًا) أي إذا كانت ألف المقصور خامسة فصاعداً حذفت مطلقاً سواء كانت أصلية نحو مصطفى ومستدعى، أو للتأنيث نحو حباري وخليطى، أو للإلحاق أو التكريس نحو حبركي وقبعثري: فتقول فيها مصطفى ومستدعى وحباري وخليطى وحبركي وقبعثري.

تنبيه: إذا كانت الألف المنقلبة عن أصل خامسة بعد حرف مشدد نحو معلى فمذهب سبويه والجمهور الحذف وهو المفهوم من إطلاق النظم، وذهب

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يونس إلى جعله كملهي فيجوز فيه القلب وهو ضعيف، وشبهته أن كونها خامسة لم يكن إلا بتضعيف اللام، والمضعف يادغام في حكم حرف واحد فكانها رابعة، وسيأتي بيان حكم الألف إذا كانت ثالثة (كَذَلِكَ يَا الْمَنْقُوصَ حَامِسًا غَزَلًا) أي إذا كانت ياء المنقوص خامسة فصاعداً وجب حذفها عند النسب إليه فتقول في معتد ومستعل معتدي ومستعلي.

تنبيه: إذا نسبت إلى محيي اسم فاعل حيا يحيي قلت محوي بحذف الياء الأولى لاجتماع ثلاث ياءات، وكانت أولى بالحذف لأنها ساكنة تشبه ياء زائدة فتلي الفتحة الياء التي كانت الياء المحذوفة مدغمة فيها فتقلب ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وبعد ذلك الياء التي هي لام الكلمة ساكنة فتسقط عند دخول ياء النسب لالتقاء الساكنين وتنقلب الألف واواً فيصير محويًا. قال الجرمي وهذا أجود كما تقول أموي وفيه وجه آخر. وهو محيي كما تقول أمي قال المبرد وهو أجود لأننا نحذف الياء الأخيرة لاجتماع ساكنين وخامسة فتصير إلى محي كأمي ثم تصيف ياء النسبة فتقول محيي فيجتمع أربع ياءات ليسكون الأولى والثالثة (وَالْحَدْفُ فِي الْيَاءِ) من المنقوص حال كون الياء (رَائِعًا أَحَقُّ مِنْ قَلْبٍ) فقولك في النسب إلى قاضٍ قِاضِيٍّ أجود من قاضوي. ومن القلب قوله:  
1240 — فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا  
دَرَاهِمُ عِنْدَ الْحَاتَوِيِّ وَلَا تَقْدُ  
جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه. قال السيرافي والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء.

تنبيه: ظاهر كلام المصنف أن القلب في هذا ونحوه مطرد، وذكر غيره أن القلب عند سبويه من شواذ تغيير النسب قيل ولم يسمع إلا في هذا البيت (وَحَتْمٌ قَلْبٌ تَالِثٌ يَعْنِي) سواء كان ياء منقوص أو ألف مقصور نحو عَمٍ وفتى فتقول فيهما عموي وفتوي، وإنما قلبت الألف في فتى واواً وأصلها الياء كراهة اجتماع الكسرة والياءات (وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) أي أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبلها والتحقيق أن الفتح سابق للقلب وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو شج فتح عينه كما تفتح عين نمر وسيأتي، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فيصير شجي مثل فتى، ثم تقلب ألفه واواً كما تقلب في فتى (وَفِعْلٌ وَفِعْلٌ عَيْتُهُمَا افْتِحَ وَفُعِلَ) يعني أن المنسوب إليه إذا كان ثلاثياً مكسور العين وجب فتح عينه سواء كان مفتوح الفاء كنمر أو مكسورها كإبل أو مضمومها كدئل: فتقول فيها نمري وإبلي ودئلي كراهة اجتماع الكسرة مع الياء، وشذ قولهم في النسب إلى الصعق صِعْقِي بكسر الفاء والعين، وذلك أنهم كسروا الفاء اتباعاً للعين ثم استصحبوا ذلك بعد النسب شذوذاً.

تنبيه: فهم من اقتصاره على الثلاثي أن ما زاد على الثلاثة مما قبل آخره كسرة لا يغير، فاندرج في ذلك صور: الأولى ما كان على خمسة أحرف نحو جحمرش: والثانية ما كان على أربعة أحرف متحركات نحو جُئِدِل. والثالثة ما كان على أربعة وثانيه ساكن نحو تغلب فالأولان لا يغيران. وأما الثالث ففيه وجهان

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

أعرفهما أنه لا يغير والآخر أنه يفتح، وقد سمع الفتح مع الكسرة في تغلبي ويحصبي وبثربي، وفي القياس عليه خلاف: ذهب المبرد وابن السراج والرماني ومن وافقهم إلى اطراده وهو عند الخليل وسيبويه شاذ مقصور على السماع. وقد ظهر بهذا أن قول الشارح وإن كانت الكسرة مسبوقه بأكثر من حرف جاز الوجهان ليس بجيد لشموله الصور الثلاث، وإنما الوجهان في نحو تغلب (وَقِيلَ فِي الْمَرْمِيِّ مَرْمَوِيٍّ وَاحْتِيَرُ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ مَرْمِيٍّ) هذه المسألة تقدمت في قوله: ومثله مما حواه احذف، لكن أعادها هنا للتنبيه على أن من العرب من يفرق بين ما ياءاه زائدتان كالشافعي وما إحدى ياءيه أصلية كمرمي فيوافق في الأول على المحذف فيقول في النسب إلى شافعي شافعي، وأما الثاني فلا يحذف ياءيه بل يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واواً فيقول في النسب إلى مرمي مرموي وهي لغة قليلة المختار خلافها. قال في الارتشاف: وشذ في مرمي مرموي.

تنبيه: هذا البيت متعلق بقوله: ومثله مما حواه حذف، فكان المناسب تقديمه إليه كما فعل في الكافية، ولعل سبب تأخيره ارتباط الأبيات المتقدمة بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله بينها بخلاف الكافية (وَتَحْوُ حَيَّ قَنُحُ تَائِيهِ يَجِبُ) أي إذا نسب إلى ما آخره ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقه بحرف أو بحرفين أو ثلاثة فأكثر: فإن كانت مسبوقه بحرف لم يحذف من الاسم شيء عند النسب ولكن يفتح ثانيه ويعامل معاملة المقصور الثلاثي، فإن كان ثانيه ياء في الأصل لم تزد على ذلك كقولك في حي حيوي فتحت ثانيه فقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم قلبت واواً لأجل ياء النسب. وإن كان ثانيه في الأصل واواً رددته إلى أصله: فتقول في طي طوي لأنه من طويت. وقد أشار إلى هذا بقوله: (وَأَزْدُوهُ وَآوَاً إِنَّ يَكُنْ عَنْهُ قُلُوبٌ) وإن كانت مسبوقه بحرفين فسيأتي حكمها، وإن كانت مسبوقه بثلاثة فأكثر فقد تقدم حكمها (وَعَلَّمَ التَّيْبَةَ أَحْذِفْ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ دَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَجَبُ) فتقول في النسب إلى مسلمين ومسلمين ومسلمات مسلمي، وفي النسب إلى تمرات تمرى بالإسكان، وحكم ما سمي به من ذلك على لغة الحكاية كذلك، وعلى هذا يقال في النسب إلى نصيبين نصيبي، وإلى عرفات عرفي. وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان والجمع المذكر مجرى غسليين فإنه لا يحذف، بل يقول في النسب إلى من اسمه مسلمان مسلماني، وفي النسب إلى نصيبين نصيبيني، ومن أجرى الجمع المذكر مجرى هرون، أو مجرى عربون، أو ألزمه الواو وفتح النون، قال فيمن اسمه مسلمون مسلموني، ومن منع صرف الجمع المؤنث نزل تاء منزلة تاء مكة وألفه منزلة ألف جزى فحذفهما: فيقول فيمن اسمه تمرات تمرى بالفتح. وأما نحو ضخمات ففي ألفه القلب والحذف لأنها كالف حبلى، وليس في ألف نحو مسلمات وسرادقات إلا الحذف، وحكم ما ألحق بالمثنى والمجموع تصحيحاً حكمهما: فتقول في النسب إلى اثنين: اثني

وثنوي، وإلى عشرين: عشري، وإلى أولات أولى (وَتَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ حُذِفُ) أي إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة مدغم فيها مثلها — حذفت المكسورة، فتقول في طيب: طيبي، وفي ميت ميتي كراهة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

اجتماع الياءات والكسرة (وَسَدَّ) في النسب إلى طييء (طَائِيٌّ مَفُؤَلًا بِالْأَلِفِ) إذ قياسه طيئي بسكون الياء كطيبي، فقلبوها ألفاً على غير قياس لأنها ساكنة، ولا تقلب ألفاً إلا المتحركة؛ فإن كانت الياء مفردة نحو مُعِيلٍ أو مشددة مفتوحة نحو هبيخ أو فصل بينها وبين المكسور نحو مهيم — تصغير مهيام مفعال من هام — لم تحذف، بل يقال في النسب إلى هذه: مغيلي وهبيخي ومهيمي لنقص الثقل بعدم الإدغام وبالفتح وبالفصل بالمدّ. 0.

تنبيه: دخل في إطلاق الناظم نحو غزير تصغير غزال فتقول فيه: غزيلي، وقد نص على ذلك جماعة، وإن كان سيبويه لم يمثل إلا بغير المصغر؛ ودخل فيه أيضاً أيم، فيقال فيه: أيمي، وهو مقتضى إطلاق سيبويه والنحاة، وقال أبو سعيد في كتابه المستوفى: وتقول في أيم أيمي، لأنك لو حذفت الياء المتحركة لم يبق ما يدل عليها، قيل وليس بتعليل واضح، ولو علل بالالتباس بالنسب إلى أيم لكان حسناً (وَقَعَلِيٌّ فِي قَعِيلَةَ التَّرْمِ) أي التزم في النسبة إلى فعيلة حذف التاء والياء وفتح العين كقولهم في النسبة إلى حنيفة: حنفي وإلى بجيلة بجلي وإلى صحيفة، صحفي، حذفوا تاء التانيث أولاً ثم حذفوا الياء ثم قلبوا الكسر فتحاً؛ وأما قولهم في سليمة سليمي وفي عميرة — كلب — عميري وفي السليقة سليقي — والسليقي الذي يتكلم بأصل طبيعته معرباً — قال الشاعر:

1241 — وَلَسَيْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ  
وَلَكِنْ سَلِيْقِيٍّ أَقُولُ قَاْعَرُبُ

فإن هذه الكلمات جاءت شاذة للتنبيه على الأصل المرفوض، وأشد منه قولهم: عدي وجذمي بالضم في بني عبيدة وجذيمة.

تنبيه: ألحق سيبويه فعولة بفعيلة صحيح اللام كان أو معتلها، فتقول في النسب إلى فروقة وعدوة: فرقي وعدوي، وحجته في ذلك قول العرب في النسب إلى شنوءة؛ شنئي، وهذا عند المبرد من الشاذ فلا يقاس عليه، بل يقول في كل ما سواه من فعولة فعولي، كما يقول الجميع في فعول، صحيحاً كان كسلول، أو معتلاً كعدو، إذ لا يقال فيهما باتفاق الأسلولي وعدوي؛ وإنما قاس سيبويه على شنئي ولم يسمع في ذلك غيره لأنه لم يرد ما يخالفه (وَقَعَلِيٌّ فِي قَعِيلَةَ حُتَيْمٍ) أي حتم في النسبة إلى فعيلة حذف الياء والتاء أيضاً كقولهم في النسب إلى جهينة: جهني وإلى قريظة قرظي وإلى مزينة مزني، حذفوا تاء التانيث ثم حذفوا الياء، وشذ من ذلك قولهم في ردينة: رديني وفي خزينة خزيني، وخزينة من أسماء البصرة.

تنبيهان: الأول لو سمي باسم شذت العرب في النسب إليه لم ينسب إليه إلا على ما يقتضيه القياس. الثاني: ما تقدم من أنه يقال في قَعِيلَةَ فَعَلَى وفي قَعِيلَةَ فَعَلَى له شرطان: عدم التضعيف وعدم اعتلال العين واللام صحيحة، وسيأتي التنبيه على هذين الشرطين وهما معتبران أيضاً في فعولة على رأي سيبويه (وَالْحَفُّوا مُعَلِّ لَامٍ عَرَبِيًّا) من التاء (مِنَ الْمَثَلَيْنِ) أي فعيلة وفعيلة (يَمَّا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثَّأُولِيَا) منهما في حذف الياء وفتح ما قبلها إن كان مكسوراً، فقالوا في النسب إلى عدى وقصي: عدوي وقصوي، كما قالوا في النسب إلى غنية وأمية غنوي وأموي، وظاهر كلامه أن هذا الإلحاق واجب قد صرح بذلك في الكافية وصرح به أيضاً ولده، وذكر بعضهم فيهما وجهين: الحذف كما مثل، والإثبات نحو قصي وعدبي وهو أثقل لكثرة الدال، وتناول كلامه نحو كسي تصغير كساء وفيه وجهان: قال بعضهم يجب فيه الإثبات فيقال فيه كسيبي بياءين مشددتين، وأجاز بعضهم كسوي، فإن كانا صحيحي اللام اطرد فيهما عدم الحذف، كقولهم في عقيل وعقيل، وعقيلي وعُقيلي، هذا مذهب سيبويه وهو مفهوم قوله معلل لام، وذهب المبرد إلى جواز الحذف فيهما، فالوجهان عندهما مطردان قياساً على ما سمع من ذلك، ومن المسموع بالحذف قولهم في ثقيف ثقفي، وقولهم في سليم سلمي وفي قويم قومي وفي قریش قرشي وفي هذيل هذلي وفي فقيم كناية فقمي، ليفرقوا بينه وبين فقيمي في فقيم تميم، وفي مليح خزاعة ملحي، ليفرقوا بينه وبين مليحي في مليح بني عمرو بن ربيعة ومليح بن الهون بن خزيمة، ووافق السيرافي المبرد وقال: الحذف في هذا خارج من الشذوذ وهو كثير جداً في لغة أهل الحجاز.

قيل وتسوية المبرد بين فعيل وفعيل ليست بجيدة، إذ سمع الحذف في فعيل كثيراً ولم يسمع في فعيل إلا في ثقيف، فلو فرق بينهما لكان أسعد بالنظر. (وَتَمَّهُوا) أي لم يحذفوا (مَا كَانَ) من فعيلة معتل العين صحيح اللام (كَالطَّوِيلَةِ) أي مما هو صحيح اللام فقالوا طويلي، لأنهم لو حذفوا الياء وقالوا طولى — لزم قلب الواو ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها؛ وألحق بفعيلة في ذلك فعيلة بالضم من نحو لويضة ونويرة فقالوا: لويزي ونويري، ولم يقولوا لوزي ونوري لنبت، والطويلة حتي؛ والاحتراز بصحيح اللام من نحو طوية وحبية فإنه يقال فيهما طووي وحيوي. (وَهَكَذَا) تمموا (مَا كَانَ) من فعيلة وفعيلة مضاعفاً (كَالْجَلِيلَةِ) والقليلة فقالوا جليلي وقليلي، ولم يقولوا: جللي وقللي كراهة اجتماع المثليين.

تنبيه: ومثل فعيلة — فيما ذكر — فعولة نحو قوولة وصرورة، فيقال فيهما: قوولى وصرورى لا قولي وصرري لما ذكر. (وَهَمُّرُ ذِي مَدِّ يُتَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَنْبِيهِ لَهُ انْتَسَبَ) أي حكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية، فإن كانت بدلاً من ألف التانيث قلبت واواً كقولك في صحراء: صحراوى، وإن كانت أصلية سلمت تقول في قراء: قرائى، وإن كانت بدلاً من أصل أو للإلحاق جاز فيها أن تسلم وأن تقلب واواً، فتقول في كساء وعلباء: كسائى وعلبائى وإن شئت قلت كساوى وعلباوى، وفي الأحسن منهما ما سبق؛ وإنما قيدت التثنية بالقياسية احترازاً من التثنية الشاذة نحو. كسايين، فإنه لا يقاس على ذلك في النسب كما صرح به في شرح الكافية فلا يقال: كسائى.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهات: الأول مقتضى كلامه هنا وفي شرح الكافية أن الأصلية تتعين سلامتها، وصرح بذلك الشارح فقال: وإن كانت أصلاً غير بدل وجب أن تسلم؛ وذكر في التسهيل فيها الوجهين، وقال أجودهما التصحيح. الثاني إذا لم تكن الهمزة للتأنيث ولكن الاسم مؤنث نحو: السماء، وحراء، وقباء، إذا أردت البقعة ففيه وجهان: القلب؛ والإبقاء وهو الأجود، للفرق بينه وبين صحراء، وإن جعلت حراء وقباء مذكرين كانا كرداء وكساء. الثالث إذا نسبت إلى ماء وشاء فالمسموع قلب الهمزة واواً، نحو: ماوي وشاوي ومنه قوله:

1242 — لَا يَنْفَعُ الشَّاويَّ فِيهَا شَأْنُهُ  
وَلَا حِمَارُهُ وَلَا أَدَانُهُ

فلو سمي بماء أو شاء — لجرى في النسب إليه على القياس فقبل مائي وماوي، وشائي وشاوي. (وَأَنْسِبُ لِصَدْرٍ) ما سمي به من (جُمْلَةٍ) وهو المركب الإسنادي، نحو: برق نحره، وتأبط شراً، فتقول: برقي وتأبطي، وأجاز الجرمي النسب إلى العجز، فيقول: نحري وشري وشذ قولهم في الشيخ الكبير: كنتي نسبة إلى كنت، ومنه قوله:

فَأَصْبَحْتُ كَنِيًّا وَأَصْبَحْتُ عَاجِئًا

والقياس كوني (و) انصب إلى (صَدْرٍ مَا رُكِّبَ مَرْجَاً) نحو بعلبك وحضرموت، فتقول: بعلي وحضري، وهذا الوجه مقيس اتفاقاً، ووراءه أربعة أوجه: الأول: أن ينسب إلى عجزه، نحو بكى، أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره. الثاني: أن ينسب إليهما معاً مزالاً تركيبهما، نحو بعلي بكى، أجازه قوم منهم أبو حاتم قياساً على قوله:

1243 — تَرَوُّجُهَا رَامِيَّةٌ هُرْمُزِيَّةٌ

الثالث: أن ينسب إلى مجموع المركب، نحو: بعلبكي. الرابع: أن يبنى من جزءي المركب اسم على فعلل وينسب، نحو: حضرمي، وهذان الوجهان شاذان لا يقاس عليهما.

تنبيهان: الأول حكم لولا وحيثما مسمى بهما حكم المركب الإسنادي في النسب إليهما، فتقول: لوي — بالتخفيف — وحيثي، وحكم نحو خمسة عشر حكم المركب المزجي، فتقول: خمسي. الثاني: قوله: وانسب لصدر جملة، أجود من قوله في التسهيل: ويحذف لها — يعني ياء النسب — عجز المركب، لأنه لا يقتصر في الحذف على العجز، بل يحذف ما زاد على الصدر، فلو سمي بخرج اليوم زيد قلت: خرجي (و) انصب (لِئَانِ تَمَّامًا إِصَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَبْنِ أَوَّابٍ أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَتْ) هذا الأخير من عطف العام على الخاص أي يجب أن يكون النسب إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي في ثلاثة مواضع، ذكر منها هذا البيت موضعين، وسيذكر الثالث. الأول: أن تكون الإضافة كنية، كأبي بكر وأم كلثوم. والثاني: أن يكون الأول علماً بالغلبة، كابن عباس وابن الزبير، فتقول بكري وكلثومي، وعباسي وزبيري. تنبيه: كان الأحسن أن يقول: إضافة من الكنى أو اشتهر مضافها غلبة كابن عمر

لأن عبارته توهم أن ما له التعريف بالثاني قسم برأسه، فشمّل نحو غلام زيد وليس كذلك؛ قال في شرح الكافية: وإذا كان الذي ينسب إليه مضافاً، وكان معرفاً صدره بعجزه، أو كان كنية، حذف صدره ونسب إلى عجزه، كقولك في ابن الزبير: زبير، وفي أبي بكر: بكر؛ هذا كلام. وكذا قال الشارح، إلا أنه زاد في المثل غلام زيد، وعلى هذا فقول الناظم: أو ما له التعريف بالثاني من عطف العام على الخاص، لاندرج المصدر بـ «ابن» فيه، وهو تمثيل فاسد، لأنهم يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً، لا مثل غلام زيد فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى المفرد لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجعولاً علماً — فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس. (فيما سيؤى هَذَا) المذكور أنه ينسب فيه إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي (اُنْسَبَنَّ لِلأَوَّلِ) منهما، نحو: عبد القيس وامرئ القيس — وهما قبيلتان — تقول: امرئ وعبدي، وإن شئت قلت: مرئي. قال ذو الرمة:

1244 — وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا المرئيُّ لَعْوَا

كما أَلْعَيْتَ فِي الدِّيَةِ الحُورَا

وهذا (مَا لَمْ يُخَفَّ) بالنسب إلى الأول (لَبَسَ) فإن خيف لبس نسب إلى الثاني (كَعَبْدِ الأَشْهَلِ) وعبد مناف، حيث قالوا فيهما: أشهلي ومنافي ولم يقولوا عبدي.

تنبيه: شذ بناء فعلل من جزئي الإضافي منسوباً إليه كما شذ ذلك في المركب المزجي، والمحفوظ من ذلك: تيملي وعبدري ومرفسي، وعبقسي، وعيشمي، في «تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس وإنما فعلوا ذلك فراراً من اللبس، وقالوا تعبشم، وتقعيس، وأما عبشمس بن زيد مناة فقال أبو عمرو بن العلاء: أصله عب شمس، أي حب والعين مبدلة من الحاء، وحب الشمس ضوءها. وقال الأعرابي: أصله عبء شمس، والعبء والعدل واحد، أي هو نظير شمس. (وَاجِبٌ بِرِدِّ اللّامِ مَا) اللام (مِنْهُ جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكُ رَدُّهُ) أي اللام (أَلِفٌ فِي جَمْعِي النَّصْحِ أَوْ فِي التَّنْيَةِ وَحَقُّ مَجْبُورٍ) برد لأمه إليه (بهذي) المواضع الثلاثة أي فيها (تَوْفِيَةً) بردها إليه في النسب إليه، ويحتمل أن يكون هذي — إشارة إلى اللام، أي حق المجبور بهذي اللام أي بردها إليه في المواضع المذكورة التوفية بردها إليه في النسب. اعلم أنه إذا نسب الثلاثي المحذوف منه شيء فلا يخلو: إما أن يكون المحذوف الفاء، أو العين، أو اللام، فإن كان محذوف الفاء أو العين فسيأتي؛ وإن كان محذوف اللام: فأما أن يجبر في تنية أو جمع تصحيح أو لا، فإن جبره في النسب، فتقول: أبوي، وأخوي، وعضوي أو عضهي، وسنوي أي سنهي، على الخلاف في المحذوف، لأنك تقول أبوان وأخوان، وعضوات وسنوات، أو عضهات وسنهات، على الوجهين؛ وإن لم يجبر لم يجب جبره في النسب، بل يجوز فيه الأمران نحو: حر وعد، وشفة وثبة، فتقول فيها حري وعدي، وشفي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلامية

وثبي، بالحذف وجرحي وغدوي، وشفهي وثبوي، بالجبر برد المحذوف، وهو من حر الحاء، ومن غد الواو ومن شفة الهاء، ومن ثبة الياء. تنبيهات: الأول لا تظهر فائدة لذكر جمع تصحيح المذكر، وقد اقتصر في التسهيل وشرح الكافية على التثنية والجمع بالألف والتاء.

الثاني أطلق قوله: جوازاً إن لم يك رده ألف، وهو مقيد بأن لا تكون العين معتلة، فإن كانت عينه معتلة وجب جبره، كما ذكره في الكافية والتسهيل، وإن لم يجبر في التثنية وجمع التصحيح، احترازاً من نحو شاة، وذي بمعنى صاحب، فتقول في بثاة: شاهي، وعلي أصل الأخفش الآتي بيانه: شوهي، وفي ذي: ذووي، اتفاقاً. لأن وزنه عند الأخفش فعل بالفتح. الثالث: إذا نسب إلى يد، ودم، جاز الوجهان عند من يقول يدان ودمان، ووجب الرد عند من يقول يديان ودميان. الرابع: إذا نسب إلى ما حذفت لامه و عوض منها همزة الوصل جاز أن يجبر وتحذف الهمزة، وأن لا يجبر وتستصحب، فتقول في ابن واسم واست: بنوي وسموي وستهي على الأول، وابني واسمي واستي على الثاني.

الخامس: مذهب سيبويه وأكثر النحويين أن المجرور تفتح عينه وإن كان أصله السكون، وذهب الأخفش إلى تسكين ما أصله السكون؛ فتقول في يد ودم وغد وجر على مذهب الجمهور: يدوي ودموي وغدوي وجرحي بالفتح؛ وعلى مذهب الأخفش يديي ودميي وغدوي وجرحي بالسكون، لأنه أصل العين في هذه الكلمات؛ والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا في غد: غدوي، وحكى بعضهم عن الأخفش أنه رجع إلى مذهب سيبويه انتهى. (وَبَاخَ أَحْتًا وَبَابِنِ بِنْتَا الْحِقِّ وَبُونُسَ أَبِي حَذَفِ التَّاءِ) أي اختلف في النسب إلى بنت وأخت، فقَالَ سيبويه: كالنسب إلى أخ وابن بحذف التاء ورد المحذوف، فتقول: أخوي وبنوي، كما يقال في المذكر. وقال يونس: ينسب إليهما على لفظهما ولا تحذف التاء، فتقول: أختي وبنتي، وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء، وهو لا يقول به، وله أن يفرق بأن التاء فيهما لا تلزم، بخلاف بنت وأخت، لأن التاء في هنت في الوصل خاصة، وفي منت في الوقف خاصة، وحكم نظائر أخت ومنت حكمهما، وهي ثنتان وكتنا، وذيت وكيث، فالنسب إليها عند سيبويه كالنسب إلى مذكراتها، فتقول: ثنوي وكلوي ودَيوي وكيوي، وعند يونس تقول: ثنتي وكتتي أو كلتوي، ودَيتي وكيثي، وذكر بعضهم في النسب إلى كلنا على مذهب يونس، كلتي وكلتوي وكتناوي، كالنسب إلى حبلَى بالأوجه الثلاثة؛ وذهب الأخفش في أخت ومنت ونظائرهما إلى مذهب ثالث، وهو حذف التاء وإقرار ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته، فتقول: أخوي وبنوي وكلوي وثنوي؛ وقياس مذهبه في كيت وذيت — إذا رد المحذوف — أن ينسب إليهما كما ينسب إلى حي، فتقول: كيوي وذيوي.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهان: الأول قد اتضح مما سبق أن أختنا وبناتنا حذفنا لهما، لأن النحويين ذكروهما فيما حذفنا لهما فالتاء إذن فيهما عوض من اللام المحذوفة، وإنما حذفنا في النسب على مذهب سيبويه لما فيها من الأشعار بالتأنيث، وإن لم تكن متمحضة للتأنيث، وظاهر مذهب سيبويه أن تاء كلتا كتاء بنت وأخت، وأن الألف للتأنيث، وعلى هذا ينبغي ما سبق، وذهب الجرمي إلى أن التاء زائدة، والألف لام الكلمة، ووزنه فعتل وهو ضعيف، لأن التاء لا تزداد وسطاً، فإذا نسب إليه على مذهبه قيل: كلتوي، والمشهور في النقل عن جمهور البصريين، ونقله ابن الحاجب في شرح المفصل عن سيبويه — أن التاء في كلتا بدل من الواو التي هي لام الكلمة، ووزنها: فعلي، أبدلت الواو تاء إشعاراً بالتأنيث، وإذا كان هذا مذهب الجمهور فالذي ينبغي أن يقال في النسب إليه كلتاوي، وأيضاً لا ينبغي على هذا القول أن يعد فيما حذفنا لهما، لأن ما أبدلت لهما لا يقال فيه محذوف اللام في الاصطلاح، وإلا لزم أن يقال في ماء محذوف اللام، والذي يظهر من مذهب سيبويه ومن وافقه أن لام كلتا محذوفة كلام أخت وبنات، والتاء في الثلاثة عوض من اللام المحذوفة كما قدمته أولاً؛ ولا يمتنع أن يقال هي بدل من الواو إذا قصد هذا المعنى، كما قال بعض النحويين في تاء بنت وأخت: أنها بدل من لام الكلمة، وأما إن أريد البدل الاصطلاحي فلا، لأن بين الإبدال والتعويض فرقاً يذكر في موضعه.

الثاني: النسب إلى ابنة: ابني وبنوي، كالنسب إلى ابن اتفاقاً، إذ التاء فيها ليست عوضاً كتاء بنت اهـ. (وَصَاعِفِ التَّائِيَةِ مِنْ تَائِيَةِ تَائِيَةٍ دُو لَيْنِ كَلَا وَلائي) إذا نسب إلى التائي وضعاً، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه، فتقول في كم: كمى وكمي، وإن كان ثانيه حرف لين ضعف بمثله إن كان ياء أو واو، فتقول في كي ولو: كيوي ولووي، لأن كي لما ضعف صار مثل حي، ولو لما ضعف صار مثل دو؛ وإن كان ألفاً ضوعفت وأبدل ضعفها همزة، فتقول فيمن اسمه لا: لائي، وإن شئت أبدلت الهمزة واواً فقلت: لاوي. (وَإِنْ يَكُنْ كَشِيَّةً) معتل اللام (مَا الْقَا عَدِمَ فَجَبْرُهُ) برد فائه إليه (وَقَتِحْ عَيْنِيهِ التُّرْمُ) عند سيبويه، فتقول على مذهبه في شية ودية، وشوي وودوي، لأنه لا يرد العين إلى أصلها من السكون، بل يفتح العين مطلقاً ويعامل اللام معاملة المقصور، والأخفش يرد العين إلى سكونها إن كان أصلها السكون، فتقول على مذهبه: وشي وودوي، فإن كان المحذوف الفاء صحيح اللام لم يجبر فتقول في النسب إلى عدة: عدي، وإلى صفة: صفي.

تنبيه: بقي من المحذوف قسم ثالث لم يبين حكمه وهو محذوف العين؛ وحكمه أنه إن كانت لهما صحيحة لم يجبر، كقولك في سه ومد — مسمى بهما — سهي ومدى، وأصلهما سته ومنذ، كذا أطلق كثير من النحويين، وليس كذلك، بل هو مقيد بأن لا يكون من المضاعف نحو رب المخففة بحذف الباء الأولى إذا سمي بها ونسب إليها، فإنه يقال: ربي برد المحذوف، نص عليه سيبويه ولا يعرف فيه خلاف؛ وإن كانت لهما معتلة نحو المرى ويرى — مسمى بهما — جبر، فتقول فيهما: المرئي والبرئي يرد المحذوف، وفي فتح العين وسكونها المذهبان. 5 (وَالْوَاجِدَ أَذْكَرُ تَائِيَةً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ) الجمع (وَأَجِدًا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بِالْوَضْعِ (الواحد مفعول باذکر، وناسباً حال من الضمير المستتر في اذکر، یعنی أنك إذا نسبت إلى جمع له واحد قياسي وهو معنى قوله إن لم يشابه واحداً بالوضع، جيء بواحد، وأنسب إليه، فتقول في النسب إلى فرائض وكتب وقلانس: فرضي وكتابي وقلنسي، وقول الناس: فراضي وكتبي وقلانسي خطأ؛ فإن شابه الجمع واحداً بالوضع نسب إلى لفظه، وشمل ذلك أربعة أقسام.

الأول: ما لا واحد له كعباديد، فتقول فيه: عباديدي، لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابه نحو: قوم، ورهط، مما لا واحد له.  
الثاني: ما له واحد شاذ كملامح، فإن واحده لمحة وفي هذا القسم خلاف: ذهب أبو زيد إلى أنه كالأول ينسب إلى لفظه، فتقول ملامحي، وحكى أن العرب قالت في المحاسن: محاسني، وغيره ينسب إلى واحده وإن كان شاذاً، فيقول في النسب إلى ملامح: لمحي، وعلى ذلك مشى الناظم في بقية كتبه. وعبارته في التسهيل: وذو الواحد الشاذ كذي الواحد القياسي لا كالمهمل الواحد خلافاً لأبي زيد، وقد يحتمله كلامه هنا.

الثالث: ما سمي به من الجموع نحو كلاب وأنمار ومدائن ومعافر، فتقول فيه: كلابي وأنماري، ومدائني ومعافري، وقد يرد الجمع المسمي به إلى الواحد إذا أمن اللبس، ومثال ذلك الفراهيد — علم على بطن من أسد — قالوا فيه الفراهيدي بالنسب إلى لفظه، والفرهودي، وبالنسب إلى واحده لأن اللبس لأنه ليس لنا قبيلة تسمى بالفرهود، وإنما قالوا في النسب إلى الرباب: رُبي، لأن الرباب ليس باسم لواحد، وإنما الرباب ضبة، وعكل وتميم، وثور، وعدي، والربة: الفرقة فلما اجتمعوا وصاروا يداً واحدة قيل لهم الرباب.

والرابع: ما غلب فجرى مجرى الاسم العلم، كقولهم في الأنصار: أنصاري، وفي الأنبار — وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم — أنباري. تنبيه: إذا نسب إلى تمرات وأرضين وسنين باقية على جمعيتها، قيل: تمري، وأرضي وستهي أو ستوي، على الخلاف في لاه. وإذا نسب إليها أعلاماً التزم فتح العين في الأولين وكسر الفاء في الثالث. (وَمَعَ قَاعِلٍ وَقَعَّالٍ فَعِلٌ فِي تَسْبِ أَعْتَى عَنِ الْيَا قَعْلٍ) أي يستغنى عن ياء النسب غالباً بصوغ فاعل، مقصوداً به صاحب الشيء، قوله:

وَعَرَّرْتَنِي وَرَعَمْتَ أَنْكَ لَابْنُ فِي الصَّيْفِ تَامِرٍ  
قال سيبويه: أي صاحب لبن وتمر. وقالوا فلان طاعم كاس، أي ذو طعام

وكسوة، ومنه قوله:

1245 — وَأَفْعُدُ فَإِنَّكَ أَهْتِ الطَّاعِمُ الْكَاسِي وَقوله:

1246 — كَلَيْنِي لَهُمْ يَا أَمِيمَةَ تَأْصِبُ

أي ذي نصب، وبصوغ فعال مقصوداً به الاحتراف كقولهم: بزاز وعطار، وقد يقوم أحدهما مقام الآخر، فمن قيام فاعل مقام فعال قولهم: حائك في معنى حواك، لأنه من الحرف، ومن العكس قوله:

1247 — وَلَيْسَ بِذِي رُمَحٍ قَيْطَعْتَنِي بِهِ

وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِبَنَالٍ

أي وليس بذي نبل. قال المصنف: وعلى هذا حمل المحققون قوله تعالى: {وما ربك بظلام للعبيد} (فصلت: 46)، أي بذي ظلم. وقد يؤتى بياء النسب في بعض ذلك، قالوا لبياع العطر وليباع البتوت — وهي الأكسية — عطار وعطري، وبتات وبتني، وبصوغ فعل مقصوداً به صاحب كذا، كقولهم: رجل طعم وليس وعمل، بمعنى ذي طعام وذي لباس وذي عمل، أنشد سيبويه: 1248 — وَلَسْتُ بِلَيْلِي وَلَكِنِّي تَهْرُ أَرَادَ: ولكني نهاري، أي عامل بالنهار. تنبيهات: الأول قد يستغنى عن ياء النسب أيضاً بمفعال، كقولهم: امرأة معطار أي ذات عطر، ومفعيل، كقولهم: ناقة محضير، أي ذات حُضر، وهو الجري.

الثاني: هذه الأبنية غير مقبسة. وإن كان بعضها كثيراً. هذا مذهب سيبويه. قال: لا يقال لصاحب الدقيق دقاق، ولا لصاحب الفاكهة فكاه، ولا لصاحب البر برار، ولا لصاحب الشعير شعار، والمبرد بقيس هذا انتهى. (وَعَيْرٌ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ أَقْصَرًا) يعني أن ما جاء من النسب مخالفاً لما تقدم من الضوابط شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه وبعضه أشد من بعض، فمن ذلك قولهم في النسب إلى البصرة: بصري — بكسر الباء — وإلى الدهر: دهري — بضم الدال — وإلى مرو: مروزي، وإلى الري: رازي، وإلى خراسان: خرسني وخرسي، وإلى جلولاء وحروراء — موضعين — جلولي وحروري، وإلى البحرين: بحراني، وإلى أمية: أموي — بفتح الهمزة — وإلى السهل: سهلي — بضم السين — وإلى بني الحبلي — وهم حي من الأنصار منهم عبد ابن سلول المنافق. وسمي أبوه الحبلي لعظم بطنه — حبلى — بضم الحاء وفتح الباء — ومنه قولهم: رقباني، وشعراني، وجماني، ولحيانني، للعظيم الرقبة والشعر والجمة واللحية. وقولهم في النسب إلى الشام واليمن وتهامة: رجل شام ويمان وتهام، وكلها مفتوحة الأول، وقد تقدم من ذلك ألفاظ في أثناء الباب.

خاتمة: ألحقوا آخر الاسم ياء كياء النسب للفرق بين الواحد وجنسه، فقالوا زنج وزنجي، وترك وتركي، بمنزلة تمر وتمر، ونخل ونخلة، وللمبالغة فقالوا في أحمر وأشقر: أحمر وأشقري، كما قالوا: راوية ونسابة. وزائدة وزيادة لازمة نحو: كرسني وبرني، وهو ضرب من أجود التمر، ونحو بردي بالفتح وهو نبت، وهذا كإدخال التاء فيما لا معنى فيه للتأنيث، كغرفة وظلمة، وزائدة. زيادة

عارضة كقوله: 1249 — أَطْرِبًا وَأَنْتَ قِتْسَرِيُّ وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِيُّ أَيْ دَوَّارٍ. وَمِنْهُ قَوْلُ الصَّلْتَانِ: 1250 — أَنَا الصَّلْتَانِيُّ الَّذِي قَدْ عَلِمْتُمْ

إِذَا مَا تَحَكَّمُ فَهَوَ بِالْحُكْمِ صَادِعٌ  
وَأَعْلَمُ.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

### الْوَقْفُ

(تَنْوِينًا أُثِرَ فَتَحَ أَجْعَلُ أَلْفًا وَقَفًا وَتَلَوُ عَيْرٍ فَتَحَ اخْذِفًا) الوقف قطع النطق عند آخر الكلمة، والمراد هنا الاختياري، وهو غير الذي يكون استثنائاً، وإنكاراً، وتذكراً، وترنماً. وغالبه يلزمه تغييرات، وترجع إلى سبعة أشياء: السكون، والروم، والإشمام، والإبدال، والزيادة، والحذف، والنقل، وهذه الأوجه مختلفة في الحسن والمحل، وستأتي مفصلة. واعلم أن في الوقف على المنون ثلاث لغات: الأولى — وهي الفصحى — أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة بلا بدل، تقول: رأيت زيدا وهذا زيد ومررت بزيد. والثانية: أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً، ونسبها المصنف إلى ربيعة. والثالثة: أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وواواً بعد الضمة، وياء بعد الكسرة، ونسبها المصنف إلى الأزدي. تنبيهات: الأول شمل قوله إثر فتح فتحة الإعراب، نحو: رأيت زيدا. وفتحة البناء نحو: أيها ووبها، فكلا النوعين يبدل تنوينه ألفاً على المشهور. الثاني: يستثنى من المنون المنصوب ما كان مؤنثاً بالتاء نحو قائمة، فإن تنوينه لا يبدل بل يحذف، وهذا في لغة من يقف بالهاء، وهي الشهيرة، وأما من يقف بالتاء فبعضهم يجريها مجرى المحذوف فيبدل التنوين، ألفاً فيقول: رأيت قائمتا، وأكثر أهل هذه اللغة يسكنها لا غير.

الثالث: المقصور المنون يوقف عليه بالألف، نحو: رأيت فتى وفي هذه الألف ثلاثة مذاهب: الأول أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث، واستصحب حذف الألف المنقلبة وصلاً ووقفاً، وهذا مذهب أبي الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام الناظم هنا لأنه تنوين بعد فتحة. والثاني أنها الألف المنقلبة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذفت عادت الألف، وهو مروى عن أبي عمرو والكسائي والكوفيين، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي، ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل، وإليه ذهب المصنف في الكافية. قال في شرحها: ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف وقفاً والاعتداد بها روياً وبدل التنوين غير صالح لذلك. ثم قال: ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقف كلفظه في الوصل، وإن ألفه لا تحذف إلا في ضرورة كقول الراجز:

1251 — رَهْطُ ابْنِ مَرْجُومٍ وَرَهْطُ ابْنِ الْمُعَلِّ  
أراد ابن المعلى. انتهى. ومثال الاعتداد بها روي قول الراجز:  
إِنَّكَ يَا بَنَ جَعْفَرَ نِعَمَ الْقَتَى  
إلى قوله:  
1252 — وَرَبِّ صَيْفٍ طَرَقَ الْحَيَّ سُرَى

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والثالث اعتباره بالصحيح فالألف في النصب بدل من التنوين، وفي الرفع والجر بدل من لام الكلمة، وهذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم. قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني (وَاحْذِفِ لَوْقِفِ فِي سِوَى اضْطِرَارٍ صِلَةَ غَيْرِ الْقَنْحِ فِي الإِضْمَارِ) يعني إذا وقف على هاء الضمير فإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صلتها ووقف على الهاء ساكنة تقول له وبه بحذف الواو والياء، وإن كانت مفتوحة نحو رأيتها وقف على الألف ولم تحذف. واحترز بقوله في سوي اضطرار من وقوع ذلك في الشعر وإنما يكون ذلك آخر الأبيات. وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولاً فتحه إلى ما قبله اختياراً كقول بعض طيء: والكرامة ذات أكرمكم ابنة يريد بها، واستشكل قوله اختياراً فإنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل. (وَأَشْبَهَتْ إِذَا مُنَوَّتَا نُصِبَ فَالِقًا فِي الْوَقْفِ ثُبُوهَا قَلِبًا) اختلف في الوقف على إذا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالمنون المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن، ونقل عن المازني والمبرد. واختلف في رسمها على ثلاث مذاهب:

أحدها أن تكون بالألف قيل وهو الأكثر. وكذلك رسمت بالمصحف. والثاني أنها تكتب بالنون. وقيل وإليه ذهب المبرد والأكثرين وصححه ابن عصفور. وعن المبرد: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن، ولا يدخل التنوين الحروف. والثالث التفصيل فإن ألغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أعملت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء. وينبغي أن يكون هذا الخلاف مفرعاً على قول من يقف بالألف، وأما من يقف بالنون فلا وجه لكتابتها عنده بغير النون (وَاحْذِفِ يَا الْمَنْقُوصِ ذِي التَّنْوِينِ مَا لَمْ يُنْصَبِ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ قَاعْلَمًا) أي إذا وقف على المنقوص المنون فإن كان منصوباً أبدل من تنوينه ألف نحو رأيت قاضياً، وإن كان غير منصوب فالمختار الوقف عليه بالحذف فيقال هذا قاض ومررت بقاض، ويجوز الوقف عليه برد الياء كقراءة ابن كثير: {ولكل قوم هاد} (الرعد: 7)، {وما لهم من دونه من وال} (الرعد: 1)، {وما عندا باق} (النحل: 96)، ومحل ما ذكر إذا لم يكن المنقوص محذوف العين، فإن كان تعين الرد كما سيأتي في قوله: وفي

نحو مر لزوم رد الياء اقتفى  
وأما غير المنون فقد أشار إليه بقوله (وَغَيْرِ ذِي التَّنْوِينِ بِالْعَكْسِ) أي المنقوص غير المنون بالعكس من المنون، وإثبات الياء فيه أولى من حذفها، وليس الحذف مخصوصاً بالضرورة خلافاً لبعضهم. وقد دخل تحت قوله غير ذي التنوين أربعة أشياء:

الأول: المقرون بال وهو إن كان منصوباً فهو كالصحيح نحو رأيت القاضي فيوقف عليه بإثبات الياء وجهاً واحداً، وإن كان مرفوعاً أو مجروراً فكما ذكر، فالمختار جاء القاضي ومررت بالقاضي بالإثبات، ويجوز القاض بالحذف. والثاني: ما سقط تنوينه للنداء نحو يا قاض: فالخليل يختار فيه الإثبات، ويونس يختار فيه الحذف، ورجح سيبويه مذهب يونس لأن النداء محل حذف، ولذلك

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

دخل فيه الترخيم، ورجح غيره مذهب الخليل لأن الحذف مُجاز ولم يكثر فيرجح بالكثر.

والثالث: ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصباً فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم في المنصوب.

والرابع: ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضي مكة، فإذا وقف عليه جاز فيه الوجهان الجائزان في المنون. قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز في المنون. فقد بان لك أن كلام الناظم معترض من وجهين: أحدهما أن عبارته شاملة لهذه الأنواع الأربعة وليس حكمهما واحداً، والآخر أنه لم يستثن المنصوب وهو متعين الإثبات كما ذكر ذلك في الكافية (وَفِي تَحْوِ مُرٍ لُرُومٍ رَدُّ الْيَا اقْتِغِي) يعني إذا كان المنقوص محذوف العين نحو مُرٍ اسم فاعلٍ من أَرَأَى يُرْئِي: أصله مرئي على وزن مُفْعَل، فأعلّ إعلال قَاضٍ وحذفت عينه وهي الهمزة بعد نقل حركتها فإنه إذا وقف عليه لزم رد الياء، وإلا لزم بقاء الاسم على أصل واحد وهو الراء، وذلك إجحاف بالكلمة. ومثله في ذلك محذوف الفاء كيف علما: فتقول هذا مرى ويفي، ومررت بمرى ويفي (وَعَيَّرَهَا التَّائِيثِ مِنْ مُحَرِّكَ سَكْنُهُ أَوْ قِفَ رَائِمَ التَّحَرُّكِ) في الوقف على المتحرك خمسة أوجه: الإسكان، والروم، والإشمام، والتضعيف، والنقل. ولكل منها حدٌ وعلامة: فالإسكان عدم الحركة وعلامته خ فوق الحرف، وهي الخاء من خف أو خفيف، والإشمام ضم الشفتين بعد الإسكان في المرفوع والمضموم للإشارة للحركة من غير صوت، والغرض به الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف، وعلامته نقطة قدام الحرف هكذا. والروم وهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلا أنه أتم في البيان من الإشمام، فإنه يدركه الأعمى والبصير، والإشمام لا يدركه إلا البصير، ولذلك جعلت علامته في الخط أتم. وهو خط قدام الحرف هكذا — والتضعيف تشديد الحرف الذي يوقف عليه، والغرض به الإعلام بأن هذا الحرف متحرك في الأصل، والحرف المزيد للوقف هو الساكن الذي قبله وهو المدغم، وعلامته ش

فوق الحرف وهي الشين من شديد. والنقل تحويل الحركة إلى الساكن قبلها، والغرض به إما بيان حركة الإعراب أو الفرار من التقاء الساكنين، وعلامته عدم العلامة، وسيأتي تفصيل ذلك: فإن كان المتحرك هاء التائيث لم يوقف عليها إلا بالإسكان، وليس لها نصيب في غيره، ولذلك قدم استثناءها، وإن كان غيرها جاز أن يوقف عليه بالإسكان وهو الأصل وبالروم مطلقاً أعني في الحركات الثلاث، ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة، ولذلك لم يجزه أكثر القراء في المفتوح ووافقهم أبو حاتم. ويجوز الإشمام والتضعيف والنقل لكن بالشروط الآتية. وقد أشار إلى الإشمام بقوله (أو أشمم الصَّمَّة) أي إعرابية كانت أو بنائية، وأما غير الضمة وهو الفتحة والكسرة فلا إشمام فيهما، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً ولا مشاحة في الاصطلاح. ثم أشار إلى التضعيف بقوله (أَوْ قِفَ مُضْعَفًا لَيْسَ هَمْرًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا) أي تبع (مُحَرِّكًا)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كقولك في جعفر جعفرٌ، وفي وعل وعلٌ وفي إضارب ضاربٌ. واحترز بالشرط الأول من نحو بناء وخطاء فلا يجوز تضعيفه لأن العرب اجتنبت إدغام الهمزة ما لم تكن عينا، وبالشرط الثاني من نحو سرو وبقي والقاضي والفتي فلا يجوز تضعيفه، وبالثالث من نحو بكر فلا يجوز تضعيفه. ثم أشار إلى النقل بقوله: (وَحَرَكَاتٍ انْقِلَابًا لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يَحْطَلَّ) أي يجوز نقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى ما قبله بشرطين: أحدهما أن يكون ساكناً والآخر أن يكون تحريكه لن يحطل أي لن يمنع: فتقول في نحو بكر هذا بكر ومررت ببكر، ومنه قوله:

1253 — عَجِبْتُ وَالِدَهُ كَثِيرَ عَجْبَةٍ  
مِنْ عَتْرِي سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبُهُ

أراد لم أضربه، فنقل ضمة الهاء إلى الباء. فإن لم يكن المنقول إليه ساكناً، أو كان ولكن غير قابل للتحريك إما لكون تحريكه متعذراً كما في نحو ناب وباب، أو متعسراً كما في نحو قنديل وعصفور وزيد وثوب لثقل الحركة على الياء والواو أو مستلزماً لفك إدغام ممتنع الفك في غير الضرورة كما في نحو جد وعم امتنع النقل.

تنبيهان: الأول يجوز في لغة لحم الوقف بنقل الحركة إلى المتحرك كقوله:

1254 — مَنْ يَأْتِمِرُ لِلْخَيْرِ فِيمَا قَصَدَهُ  
تُحَمِّدُ مَسَاعِيَهُ وَيُعَلِّمُ رَشْدَهُ

ومن لغتهم الوقف على هاء الغائبة بحذف الألف ونقل فتحة الهاء إلى المتحرك قبلها كقوله:

1255 — كُنْتُ فِي لَحْمٍ أَحَاقَهُ

أراد أخافها ففعل ما ذكر. والثاني أطلق الحركات وهو شامل للإعرابية والبنائية والذي عليه الجماعة اختصاصه بحركة الإعراب، فلا يقال من قبل ولا من بعد ولا مضى أمس لأن حرصهم على معرفة حركة الإعراب ليس كحرصهم على معرفة حركة البناء. وقال بعض المتأخرين: بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب كحرصهم على معرفة حركة البناء. وقال بعض المتأخرين: بل الحرص على حركة البناء أكد لأن حركة الإعراب لها ما يدل عليها وهو العامل انتهى وقد بقي للنقل شرط مختلف فيه أشار إليه بقوله: (وَتَقَلُّ قَتْحٍ مِنْ سِوَى الْمَهْمُوزِ لَا يَرَاهُ بَصْرِيٌّ وَكُوفٍ تَقَلًّا) يعني أن البصريين منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة فلا يجوز عندهم رأيت بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حينئذ في المنون من حذف ألف التنوين وحمل غير المنون عليه، وأجاز ذلك الكوفيون. ونقل عن الجرمي أنه أجاز. وعن الأخفش أنه أجاز في المنون على لغة من قال رأيت بكر. وأشار بقوله من سوي المهموز إلي أن المهموز يجوز نقل حركته وإن كانت فتحةً فيقال رأيت الخباً والرداً والبطاً في رأيت الخبء والردء والبطء، وإنما اغتفر ذلك في الهمزة لثقلها. وإذا سكن ما قبل الهمزة الساكنة كان النطق بها أصعب

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

(وَالنُّقْلُ إِنْ يُعَدَّم تَطَيَّرَ مُمْتَنِعٌ) فلا تنقل ضمة إلى مسبوق بكسرة، ولا كسرة إلى مسبوق بضمة، فلا يجوز النقل في نحو هذا يشر بالاتفاق لما يلزم عليه من بناء فعل، ولا في نحو انتفعت بقفل خلافاً للأخفش لما يلزم عليه من بناء فعل وهو مهمل في الأسماء أو نادر، هذا في غير المهموز، وأما المهموز فيجوز فيه ذلك كما أشار إليه بقوله (وَدَاكُ فِي المَهْمُوزِ لَيْسَ يَمْتَنِعُ) فتقول هذا رء ومررت بكفاء لما مر التنبيه عليه من ثقل الهمزة، وهذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد، وبعض تميم يفرون من هذا النقل الموقع في عدم النظير إلى اتباع العين للفاء فيقولون

هذا رديء مع كفاء وبعضهم يتبع ويبدل الهمزة بعد الاتباع فيقول هذا ردي مع كفو.

تنبيهان: الأول لجواز النقل شرط رابع وهو أن يكون المنقول منه صحيحاً، فلا ينقل من نحو طبي ودلو.  
الثاني: إذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيون واقفين على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبداً بها، فيقولون هذا الخب بالإسكان والروم والإشمام وغير ذلك بشروطه. وأما غير الحجازيين. فلا يحذفها، بل منهم من يثبتها ساكنة نحو هذا البَطُّ ورأيت البطاً ومررت بالبطيء ومنهم من يبدلها بمجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطو ورأيت البطا ومررت بالبطا. وقد تبدل الهمزة بمجانس حركتها بعد سكون باق نحو هذا البَطُّ ومررت بالبطيء. وأما في الفتح فيلزم فتح ما قبلها، وقد يبدلونها كذلك بعد حركة غير منقولة فيقولون هذا الكلو ومررت بالكلي، وأهل الحجاز يقولون الكلا في الأحوال كلها لأنهم لا يبدلون الهمزة بعد حركة إلا بمجانسها، ولذلك يقولون في أِكْمُو أكمو، وفي ممتلىء ممتلى (فِي الوُقْفِ تَا تَأْنِيثِ الأَسْمِ هَا جُعِلَ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَسَاكِنُ صَحٌّ وَصِلٌ) نحو فاطمة وحمزة وقائمة. واحترز بالتأنيث من تاء لغيره فإنها لا تغير: وشذ قول بعضهم قعدنا على الفراء. وبالاسم من تاء الفعل نحو قامت فإنها لا تغير. وبعد الاتصال بساكن صحيح من تاء بنت وأخت ونحوهما فإنها لا تغير. ويشمل كلامه ما قبله متحرك كما مثل وما قبله ساكن غير صحيح ولا يكون إلا ألفاً نحو الحياة والفتاة، والأعراف في هذين النوعين إبدال التاء هاء في الوقف، وإنما جعل حكم الألف حكم المتحرك لأنها منقلبة عن حرف متحرك (وَقَلَّ دَا فِي جَمْعِ تصحيح وَمَا صَاهِي) أي قلَّ جعل التاء هاء في جمع تصحيح المؤنث نحو مسلمات وما ضاهاه أي شابهه، وأراد بذلك هيهات وأولات كما صرح به في شرح الكافية، فالأعراف في هذا سلامة التاء، وقد سمع إبدالها هاء في قول بعضهم: دفن البناء من المكرماه، يريد

دفن البنات من المكرمات. وكيف بالأخوة والأخواه. وسمع هيهاه وأولاه. ونقل بعضهم أنها لغة طيء. وقال في الإفصاح شاذ لا يقاس عليه.  
تنبيه: إذا سمي رجل بهيات على لغة من أبدل فهي كطلحة تمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. وإذا سمي به على لغة من لم يبدل فهي كعرفات يجري فيها

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وجوه المؤنث السالم إذا سمي به (وَعَيَّرَ دَيْنَ بِالْعَكْسِ انْتَمَى) الإشارة إلى جمع الصحيح ومضاهيه: يعني أن غيرهما يقل فيه سلامة التاء بعكسهما، سواء كان مفرداً كمسلمة أو جمع تكسير كغلمة. ومن إقرارها تاء قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيت. وقوله:

1256 \_ اللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفِّي مَسَلَمَتْ  
مِنْ بَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَا وَبَعْدِ مَتْ  
كَادَتْ نُفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْعَلَصَمَتْ  
وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تَدْعَى أُمَّتْ

وأكثر من وقف بالتاء يسكنها ولو كانت منونة منصوبة. وعلى هذه اللغة بها كتب في المصحف أن شجرت الزقوم، وامرات نوح وامرات لوط وأشباه ذلك، فوقف عليها بالتاء نافع وابن عامر وعاصم وحمزة، ووقف عليها بالهاء ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، ووقف الكسائي على لات بالهاء، ووقف الباقر بالتاء. قال في شرح الكافية: ويجوز عندي أن يوقف بالهاء على ريت وثمت قياساً على قولهم في لات لاه (وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعْلِ بِحَذْفِ الْخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ) يعني أن هاء السكت من خواص الوقف، وأكثر ما تزداد بعد شيين: أحدهما الفعل المعتل المحذوف الآخر جزماً نحو لم يعطه، أو وقفاً نحو أعطه. والثاني ما الاستفهامية إذا جرت بحرف نحو على مه ولمه، أو باسم نحو اقتضاء مه، ولحاقها لكل من هذين النوعين واجب وجائز أما الفعل المحذوف الآخر فقد نبه عليه بقوله (وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سَوَى مَا كَعِ أَوْ كَبِعَ مَجْرُومًا فَرَاعَ مَا رَعَوْا) يعني أن الوقف بهاء السكت على الفعل المعتل بحذف الآخر ليس واجباً في غير ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد، فالأول نحو عه أمر من وعى يعى، ونحوره أمر من رأى يرى، والثاني لم يعه ولم يره لأن حرف المضارعة زائد فزيادة هاء السكت في ذلك واجبة لبقائه على أصل واحد، كذا قاله الناظم. قال في التوضيح: وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على لم أك من تقو بترك الهاء.

تنبيه: مقتضى تمثيله أن ذلك إنما يجب في المحذوف الفاء وإنما أراد بالتمثيل التنبيه على ما بقي على حرف واحد أو حرفين أحدهما زائد كما سبق، فمحذوف العين كذلك كما سبق في التمثيل بنحوره ولم يره. وفهم منه أن لحاقها لما بقي منه أكثر من ذلك نحو أعطه ولم يعطه جائز لا لازم (وَمَا فِي الاسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ الْفُهَاءُ) وجوباً سواء جرت بحرف أو اسم. وأما قوله:

1257 \_ عَلَى مَا قَامَ يَسْتَمِينِي لَيْئِمُّ

فضرورة. واحترز بالاستفهامية عن الموصولة والشرطية والمصدرية نحو مررت بما مررت به، وبما تفرح أفرح، وعجبت مما تضرب فلا يحذف ألف شيء من ذلك. وزعم المبرد أن حذف ألف ما الموصولة بشئت لغة ونقله أبو زيد أيضاً. قال أبو الحسن في الأوسط: وزعم أبو زيد أن كثيراً من العرب يقولون سل عم شئت كأنهم حذفوا لكثرة استعمالهم إياه. وفهم من قوله إن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

جرت أن المرفوعة والمنصوبة لا تحذف ألفها، وهو كذلك. وأما قوله:  
1258 — أَلَمْ تَقُولُ يَا عِيَاثُ أَلَمْه  
أَلَا قَانِدُبَا أَهْلَ النَّدَى وَالْكَرَامَةِ  
فضرورة.

تنبيهات: الأول أهمل المصنف من شروط حذف ألفها أن لا تتركب مع ذا فإن ركبت معه لم تحذف الألف نحو على ماذا تلومونني. وقد أشار إليه في التسهيل نقله المرادي. الثاني سبب هذا الخلاف إرادة التفرقة بينها وبين الموصولة والشرطية، وكانت أولى بالحذف لاستقلالها بخلاف الشرطية فإنها متعلقة بما بعدها، وبخلاف الموصولة فإنها والصلة اسم واحد. الثالث قد ورد تسكين ميمها في الضرورة مجرورة بحرف كقوله:

1259 — يَا أَسَدِيًّا لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَه  
(وَأُولِيهَا هَلَا إِنْ تَقَفَ) أي جوازاً إن جرت بحرف نحو عمه ووجوباً إن جرت باسم نحو اقتضاء مه. ولهذا قال (وَلَيْسَ حَتْمًا فِي سِوَى مَا انْحَقَصَا بِاسْمِ كَقَوْلِكَ افْتِصَاءً مَ افْتَصَى) أي وليس إيلاؤها الهاء واجباً في سوى المجرورة بالاسم وقد مثله، وعلّة ذلك أن الجار الحرفي كالجاء لا اتصاله بها لفظاً وخطاً بخلاف الاسم فوجب إلحاق الهاء للمجرورة بالاسم لبقائها على حرف واحد.

تنبيه: اتصال الهاء بالمجرورة بالحرف وإن لم يكن واجباً أجود في قياس العربية وأكثر. وإنما وقف أكثر القراء بغير هاء اتباعاً للرسم (وَوَضَّلَهَا بَعِيرِ تَحْرِيكِ بِنَا أَدِيمَ شَذَّ فِي الْمَدَامِ اسْتَحْسِنًا) يعني أن هاء السكت لا تتصل بحركة إعراب ولا شبيهة بها فلذلك لا تلحق اسم لا ولا المنادى المضموم، ولا ما بني لقطعه عن الإضافة كقبل وبعد، ولا العدد المركب نحو خمسة عشر لأن حركات هذه الأشياء مشابهة لحركة الإعراب. وأما قوله:

1260 — يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظَلِّلُهُ  
أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَصْحَى مِنْ عَلُهُ

فشاذ لأن حركة عل حركة بناء عارضة لقطعه عن الإضافة فهي كقبل وبعد وإلى هذا أشار بقوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ حركة على غير حركة بناء مدام بل حركة بناء غير مدام وأشار بقوله في المدام استحسنا إلى أن وصل هاء السكت بحركة المدام البناء أي الملتزم جائز مستحسن وذلك كفتحة هو وهي وكيف وثم فيقال في الوقف هو وهيه وكيفه وثمره.

تنبيهان: الأول اقتضى قوله ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ أن وصلها بحركة الإعراب قد شذ أيضاً لأن كلامه يشمل نوعين: أحدهما تحريك البناء غير المدام والآخر تحريك الإعراب وليس ذلك إلا في الأول. الثاني قوله في المدام استحسنا يقتضي جواز اتصالها بحركة الماضي لأنها من التحريك المدام، وفي ذلك ثلاثة أقوال: الأول المنع مطلقاً، والثاني الجواز مطلقاً، والثالث الجوازان أمن اللبس نحو قعده. والمنع إن خيف اللبس نحو ضربه. والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه، واختاره المصنف لأن حركته وإن كانت لازمة فهي شبيهة بحركة الإعراب لأن الماضي إنما بني على حركة لشبهه بالمضارع المعرب في وجوه تقدمت في موضعها، فكان من حق المصنف أن يستثنيه كما فعل في الكافية فقال فيها:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما  
حرك تحريك بناء لزمنا

ما لم يكن ذلك فعلاً ماضياً (وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا لِلْوَقْفِ تَثْرًا وَقَفْنَا مُنْتَضِمًا) أي قد يحكم للوصل بحكم الوقف، وذلك في النثر قليل كما أشار إليه بقوله: وربما، ومنه قراءة غير حمزة والكسائي {لم يتيسر وانظر} (البقرة: 259)، {فبهدهم اقتده قل} (الأنعام: 90)، ومنه أيضاً: {ما ليه هلك عني سلطانيه خذوه} (الحاقة: 29)، {ما هيه نار حامية} (القارعة: 11)، ومنه قول بعض طييء: هذه حلوي يا فتى لأنه إنما تبدل هذه الألف واواً في الوقف فأجرى الوصل مجراه وهو في النظم كثير، من ذلك قوله:  
1261 — مِثْلُ الْحَرِيقِ وَاقِقَ الْقَصَبَا فَشَدَّ الْبَاءَ مَعَ وَصْلِهَا بِحَرْفِ الْإِطْلَاقِ وَقَوْلُهُ:  
1262 — أَتَوَا تَارِي فَفُلْتُ مَثُونًا أَتَمُّ وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْحِكَايَةِ.

خاتمة: وقف قوم بتسكين الروي الموصول بمدة كقوله:  
أَقْلِيَّ اللَّوْمَ عَاذَلْ وَالْعَتَابُ وَأَثْبَتِهَا الْحَازِيُونَ مَطْلَقًا فَيَقُولُونَ الْعَتَابَا، وَإِنْ تَرَنَّمَ التَّمِيمِيُّونَ فَكَذَلِكَ، وَإِلَّا عَوَّضُوا مِنْهَا التَّنْوِينَ مَطْلَقًا كَقَوْلِهِ:  
سُقَيْتِ الْعَيْتِ أَيْبَهَا الْجِيَاهِرُ وَقَوْلِهِ:  
يَا صَاحِبَ مَا هَاجَ الْعَيْوُونَ الدَّرَقُونَ وَقَوْلِهِ:  
لَمَّا تَرَكُ بِرِخَالِنَا وَكَانَ قَدِينُ  
وَاعْلَمُ.

## الإمالة

وتسمى الكسر والبطح والإضجاع وقدمها في التسهيل والكافية على الوقف وما هنا أنسب لأن أحكامه أهم، والنظر في حقيقتها وفائدتها وحكمها ومحلها وأصحابها وأسبابها: أما حقيقتها فإن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء. وأما فائدتها فاعلم أن الغرض الأصلي منها هو التناسب، وقد ترد للتنبيه على أصل أو غيره كما سيأتي. وأما حكمها فالجواز. وأسبابها الآتية مجوزة لها لا موجبة. وتعبير أبي علي ومن تبعه عنها بالموجبات تسمح، فكل مما يجوز فتحه. وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال. هذا هو الغالب. وسيأتي التنبيه على ما أميل من غير ذلك. وأما أصحابها فتميم ومن جاورهم من سائر أهل نجد كأسد وقيس، وأما أهل الحجاز فيفخمون بالفتح وهو الأصل، ولا يميلون إلا في مواضع قليلة. وأما أسبابها فقسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي الياء والكسرة والمعنوي الدلالة على ياء أو كسرة، وجملة أسباب إمالة الألف على ما ذكره المصنف ستة: الأول انقلابها عن الياء. الثاني مآلها إلى الياء. الثالث كونها بدل عين ما يقال فيه فلت. الرابع ياء قبلها أو بعدها. الخامس كسرة قبلها أو بعدها. السادس التناسب. وهذه الأسباب كلها

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

راجعة إلى الياء والكسر. واختلف في أيهما أقوى: فذهب الأكثرون إلى أن الكسرة أقوى من الياء وأدعى إلى الإمالة وهو ظاهر كلام سيوييه، فإنه قال في الياء لأنها بمنزلة الكسرة، فجعل الكسرة أصلاً.

وذهب ابن السراج إلى أن الياء أقوى من الكسرة والأول أظهر لوجهين: أحدهما أن اللسان يتسفل بها أكثر من تسفله بالياء. والثاني أن سيوييه ذكر أن أهل الحجاز يميلون الألف إلى الكسرة، وذكر في الياء أن أهل الحجاز وكثيراً من العرب لا يميلون للياء، فدل هذا من جهة النقل أن الكسرة أقوى. وقد أشار المصنف إلى السبب الأول بقوله (الألف المُبدَل من ياء في طرف أيل) أي سواء في ذلك طرف الاسم نحو مرمى، والفعل نحو رمى. واحترز بقوله. في طرف من الكائنة عيناً وسيأتي حكمها. وأشار إلى السبب الثاني بقوله (كذا الواقع منه الياء خلف دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُودٍ) أي تمال الألف إذا كانت صائرة إلى الياء دون زيادة ولا شذوذ، وذلك ألف نحو مغزى وملهى من كل ذي ألف متطرفة زائدة على الثلاثة، ونحو حلى وسكرى من كل ما آخره ألف تانيث مقصورة فإنها تمال لأنها تؤول إلى الياء في التثنية والجمع فأشبهت الألف المنقلبة عن الياء. واحترز بقوله دون مزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة كقولهم في تصغير قفا قفي وفي تكسيره قفي فلا يمال قفا لذلك. واحترز بقوله أو شذوذ من قلب الألف ياء في الإضافة إلى ياء المتكلم في لغة هذيل فإنهم يقولون في عصا وقفا عصي وقفي، ومن قلب الألف ياء في الوقف عند بعض طييء نحو عصى وقفى فلا تسوغ الإمالة لأجل ذلك. وخلف في كلامه حال من الياء ووقف عليه بالسكون لأجل النظم، ويجوز في الاختيار على لغة ربيعة.

تنبيهات: الأول هذا السبب الثاني هو أيضاً من الألف الواقع طرفاً كالأول.

الثاني: قد علم مما تقدم أن نحو قفا وعصا من الاسم الثلاثي لا يمال لأن ألفه عن واو ولا يؤول إلى الياء إلا في شذوذ أو بزيادة. وقد سمعت إمالة العشا مصدر الأعشى وهو الذي لا يبصر ليلاً ويبصر نهاراً. والمكا — بالفتح — وهو حجر الثعلب والأرنب، والكبا — بالكسر — الكناسة، وهذه من ذوات الواو لقولهم ناقة عشواء، وقولهم المكو والمكوة بمعنى المكا. ولقولهم كبوت البيت إذا كنسته، والألفاظ الثلاثة مقصورة، وهذا شاذ. لا يقال لعل إمالة الكبا لأجل الكسرة فلا تكون شاذة لأن الكسرة لا تؤثر في المنقلبة عن واو، أما الربا فإمالتهم له وهو من ربا يربو لأجل الكسرة في الراء وهو مسموع مشهور، وقد قرأ به الكسائي وحمزة.

الثالث: يجوز إمالة الألف في نحو دعا وغزا من الفعل الثلاثي، وإن كانت عن واو لأنها تؤول إلى الياء في نحو دعى وغزى من المبني للمفعول، وهو عند

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

سببوه مطرز وبهذا ظهر الفرق بين الاسم الثلاثي والفعل الثلاثي إذا كانت ألفهما عن واو. وقال أبو العباس وجماعة من النحاة إمالة ما كان من ذوات الواو على ثلاثة أحرف نحو دعا وغزا قبيحة، وقد تجوز على بعد اهـ. وأشار بقوله: (وَلَمَّا تَلِيَهُ هَا التَّائِيَتْ مَا هَا عَدَمًا) إلى أن للألف التي قبل هاء التائيث في نحو مرماة وفتاة من الإمالة لكونها منقلبة عن الياء ما للألف المتطرفة، لأن هاء التائيث غير معتد بها، فالألف قبلها متطرفة تقديرًا. وأشار إلى السبب الثالث بقوله (وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ يُوَلُّ إِلَى فِلْتُ) أي تمال الألف أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فعل تكسر فأؤه حين يسند إلى تاء الضمير سواء كانت تلك الألف منقلبة عن واو مكسورة (كَمَا ضِي حَفِّ) وكد، وهو خاف وكاد، أم عن ياء نحو ماضي بع (وَدِنْ) وهو باع ودان؛ فإنك تقول فيها خفت وكدت وبعثت وودنت، فيصيران في اللفظ على وزن فلتت، والأصل فعلت فحذفت العين وحركت الفاء بحركتها؛ وهذا واضح في الأولين. وأما الأخيران فقبل يقدر تحويله إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الحركة. هذا مذهب كثير من النحويين. وقيل لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء، وليبان ذلك موضع غير هذا. واحترز بقوله إن يُوَلُّ إلى فلت من نحو طال وقال فإنه لا يؤول إلى فلت بالكسر، وإنما يؤول إلى فلت بالضم نحو طلت وقلت.

والحاصل أن الألف التي هي عين الفعل تمال إن كانت عن ياء مفتوحة نحو دان، أو مكسورة نحو هاب، أو عن واو مكسورة نحو خاف، فإن كانت عن واو مضمومة نحو طال أو مفتوحة نحو قال لم تمل.

تنبيهات: الأول اختلف في سبب إمالة نحو خلف وطاب: فقال السيرافي وغيره أنها للكسرة العارضة في فاء الكلمة، ولهذا جعل السيرافي من أسباب الإمالة كسرة تعرض في بعض الأحوال وهو ظاهر كلام الفارسي. قال وأمالوا خاف وطاب مع المستعلى طلباً للكسر في خفت، وقال ابن هشام الخضراوي: الأولى أن الإمالة في طاب لأن الألف فيها منقلبة عن ياء، وفي خاف لأن العين مكسورة أرادوا الدلالة على الياء والكسرة.

الثاني: نقل عن بعض الحجازيين إمالة نحو خاف وطاب وفاقاً ليني تميم، وعامتهم يفرقون بين ذوات الواو نحو خاف فلا يميلون، وبين ذوات الياء نحو طاب فيميلون.

الثالث: أفهم قوله بدل عين الفعل أن بدل عين الاسم لا تمال مطلقاً. [وفصل صاحب المفصل بين ما هي عن ياء نحو ناب وعاب بمعنى العيب فيجوز، وبين ما هي عن واو نحو باب ودار فلا يجوز، لكنه ذكر بعد ذلك فيما شذ عن القياس إمالة عاب، وصرح بعضهم بشذوذ إمالة الألف المنقلبة عن ياء عيناً في اسم ثلاثي وهو ظاهر كلام سببوه، وصرح ابن إياز في شرح فصول ابن معطي بجواز إمالة المنقلبة عن الواو المكسورة كقولهم رجل مال أي كثير المال، ونال أي عظيم العطية والأصل مول ونول، وهما من الواو لقولهم أموال وتمول والنول، وانكسار الواو لأنهما صفتان مبنيتان للمبالغة، والغالب على ذلك كسر العين. وأشار إلى السبب الرابع بقوله: (كَذَاكَ تَالِي الْيَاءِ وَالْقَصْلُ اعْتِفِرْ بِحَرْفٍ أَوْ مَعَهَا كَجَبَّهَا أَدِرُّ) أي تمال الألف التي تتلو ياء أي تتبعها متصلة بها: نحو سيال بفتحيتين لضرب من شجر العضاة، أو منفصلة بحرف نحو

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

شيبان، أو بحرفين ثانيهما هاء نحو جيها أدر، فإن كانت منفصلة بحرفين ليس أحدهما هاء، أو بأكثر من حرفين امتنعت الإمالة.  
تنبيهات: الأول: إنما اغتفر الفصل بالهاء لخفائها فلم تعد حاجزاً.

الثاني: قال في التسهيل أو حرفين ثانيهما هاء، وقال هنا أو مع ها فلم يقيد بكون الهاء ثانية، وكذا فعل في الكافية. والظاهر جواز إمالة هاتان شويهاك لما سيأتي من أن فصل الهاء كلا فصل، وإذا كانت الهاء ساقطة من الاعتبار فشويهاك مساو لنحو شيبان.

الثالث: أطلق قوله أو مع ها وقيدته غيره بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو هذا جيبها فإنه لا يجوز فيه الإمالة.  
الرابع: الإمالة للياء المشددة في نحو بياح أقوى منها في نحو سيال، والإمالة للياء الساكنة في نحو شيبان أقوى منها في نحو حيوان.  
الخامس: قد سبق أن من أسباب الإمالة وقوع الياء قبل الألف أو بعدها ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسأيرته، ولم يذكر سبويه إمالة الألف للياء بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره، وأشار إلى السبب الخامس بقوله: (كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي تَالِي كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ) أي أو يلي تالي سكون (قَدْ وَلِيَ كَسْرًا وَقَصْلُهَا كَلَّا قَصْلُهَا يَعْذُ قَدْرَهُمَا كَمَنْ يُمْلَهُ لَمْ يُصَدِّ) أي كذا تمال الألف إذا وليها كسرة نحو عالم ومساجد، أو وقعت بعد حرف يلي كسرة نحو كتاب، أو بعد حرفين وليا كسرة أولهما ساكن نحو شمالال، أو كلاهما متحرك ولكن أحدهما هاء نحو يريد أن يضربها، أو ثلاثة أحرف أولها ساكن وثانيها هاء نحو هذان درهمك، وهذا والذي قبله مأخوذان من قوله: وفصل الها كلا فصل يعد. فإنه إذا سقط اعتبار الهاء من الفصل ساوى أن يضربها نحو كتاب ودرهمك نحو شمالال. وفهم من كلامه أن الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة.

تنبيه: أطلق في قوله: وفصل الها كلا فصل، وقيدته غيره بأن لا ينضم ما قبلها احترازاً من نحو يضربها فإنه لا يمال، وقد تقدم مثله في الياء. ولما فرغ من ذكر الغالب من أسباب الإمالة شرع في ذكر موانعها فقال (وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ مُظْهِرًا) أي يمنع تأثير سبب الإمالة الظاهر (مِنْ كَسْرٍ أَوْ يَاءٍ وَكَذَا تَكْفُ رَا) يعني أن موانع الإمالة ثمانية أحرف، منها سبعة تسمى أحرف الاستعلاء، وهي ما في أوائل هذه الكلمات: «قد صاد ضرار غلام خالي طلحة ظليما». والثامن الراء غير المكسورة فهذه الثمانية تمنع إمالة الألف وتكف تأثير سببها إذا كان كسرة ظاهرة على تفصيل يأتي. وعلة ذلك أن السبعة الأولى تستعلي إلى الحنك فلم تمل الألف معها طلباً للمجانسة، وأما الراء فشبهت بالمستعلية لأنها مكررة. وقيد بالمظهر للاحتراز من السبب المنوي فإنها لا تمنعه فلا يمنع حرف الاستعلاء إمالة الألف في نحو هذا قاص في الوقف، ولا هذا ماص أصله ماصص ولا إمالة باب خاف وطاب كما سبق.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

مكتبة

تنبيهات: الأول قوله أو يا، تصريح بأن حرف الاستعلاء والراء غير المكسورة تمنع الإمالة إذا كان سببها ياء ظاهرة، وقد صرح بذلك في التسهيل والكافية لكنه قال في التسهيل: الكسرة والياء الموجودتين وفي شرح الكافية الكسرة الظاهرة والياء الموجودة ولم يمثل لذلك. وما قاله في الياء غير معروف في كلامهم، بل الظاهر جواز إمالة نحو طغيان وصيد وعريان وريان. وقد قال أبو حيان: لم نجد ذلك يعني كف حرف الاستعلاء والراء في الياء وإنما يمنع مع الكسرة فقط.

الثاني: إنما يكف المستعلي إمالة الاسم خاصة. قال الجزولي ويمنع المستعلي إمالة الألف في الاسم ولا يمنع في الفعل من ذلك نحو طاب وبغى، وعلته أن الإمالة في الفعل تقوي ما لا تقوي في الاسم، ولذلك لم ينظر إلى أن ألفه من الياء أو من الواو، بل أميل مطلقاً.

الثالث: إنما لم يقيد الراء بغير المكسورة للعلم بذلك من قوله بعد: وكف مستعل وراء ينكف بكسر را. وأشار بقوله: (إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بِعَدِّ مُتَّصِلٍ أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ يَحْرَقَيْنِ فُصِّلَ). إلى أنه إذا كان المانع المشار إليه — وهو حرف الاستعلاء أو الراء — متأخراً عن الألف فشرطه أن يكون متصلاً نحو فاقد وناصح وباطل وباخل، ونحو هذا عذارك، ورأيت عذارك أو منفصلاً نحو منافق ونافخ وناشط. ونحو هذا عاذرك ورأيت عاذرك، أو بحرفين نحو موثيق ومانفخ ومواعيط، ونحو هذه دنانيرك ورأيت دنانيرك، أما المتصل والمنفصل بحرف فقال سيبويه لا يميلهما أحد إلا من يؤخذ بلغته. وأما المنفصل بحرفين فنقل سيبويه إمالته عن قوم من العرب لتراخي المانع. قال سيبويه: وهي لغة قليلة. وجزم المبرد بالمنع في ذلك، وهو محجوج بنقل سيبويه. وقد فهم مما سبق أن حرف الاستعلاء أو الراء لو فصل بأكثر من حرفين لم يمنع الإمالة. وفي بعض نسخ التسهيل الموثوق بها: وربما غلب المتأخر رابعاً، ومثال ذلك يريد أن يضر بها بسوط، فبعض العرب يغلب في ذلك حرف الاستعلاء وإن بعد، وأشار بقوله (كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ أَوْ يَسْكُنْ أَيْرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاعِ مِرْ) إلى أن المانع المذكور إذا كان متقدماً على الألف اشترط لمنعه أن لا يكون مكسوراً ولا ساكناً بعد كسرة، فلا تجوز الإمالة في نحو طالب وصالح وغالب وظالم وقاتل وراشد، بخلاف نحو طلاب وغلاب وقاتل ورجال، ونحو إصلاح ومقدام ومطواع وإرشاد.

تنبيهان: الأول من أصحاب الإمالة من يمنع الإمالة في هذا النوع وهو الساكن إثر الكسر لأجل حرف الاستعلاء، ذكره سيبويه. ومقتضى كلامه في التسهيل والكافية أن الإمالة فيه وتركها على السواء. وعبارة الكافية:  
كذا إذا قدم بها لم ينكسر  
وخير إن سكن بعد منكسر

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقال في شرحها: وإن سكن بعد كسر جاز أن يمنع وأن لا يمنع، نحو إصلاح، وهو يخالف ما هنا. الثاني ظاهر قوله — كذا إذا قدم — أنه يمنع ولو فصل عن الألف، والذي ذكره سيبويه وغيره أن ذلك إذا كانت الألف تليه نحو قاعد وصالح (وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكُفُّ بِكُسْرِ رَا كَغَارِمًا وَلَا أَجْفُو) يعني أنه إذا وقعت الراء المكسورة

بعد الألف كفت مانع الإمالة سواء كان حرف استعلاء أو راء غير مكسورة: فيمال نحو على أبصارهم وغارم وضارب وطارق، ونحو دار القرار. ولا أثر فيه لحرف الاستعلاء ولا للراء غير المكسورة لأن الراء المكسورة غلبت المانع وكفته عن المنع فلم يبق له أثر.

تنبيهات: الأول من هنا علم أن شرط كون الراء مانعة من الإمالة أن تكون غير مكسورة لأن المكسورة مانعة للمانع فلا تكون مانعة. الثاني: فهم من كلامه جواز إمالة نحو إلى حمارك بطريق الأولى، لأنه إذا كانت الألف تمال لأجل الراء المكسورة مع وجود المقتضي لترك الإمالة — وهو حرف الاستعلاء أو الراء التي ليست مكسورة — فإمالتها مع عدم المقتضي لتركها أولى.

الثالث: قال في التسهيل: وربما أثرت — يعني الراء منفصلة — تأثيرها متصلة، وأشار بذلك إلى أن الراء إذا تباعدت عن الألف لم تؤثر إمالة في نحو بقادر، أي لا تكف مانعها وهو القاف، ولا تفخيماً في نحو هذا كافر. ومن العرب من لا يعتد بهذا التباعد فيميل الأول ويفخم الثاني. ومن إمالة الأول قوله: 1263 — عَسَى اللَّهُ يُعْنِي عَن بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ

قال سيبويه: والذين يميلون كافر أكثر من الذين يميلون بقادر (وَلَا تُمَلُّ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْصِلْ) بأن يكون منفصلاً من كلمة أخرى، فلا تمال ألف سابور للياء قبلها في قولك رأيت يدي سابور، ولا ألف مال للكسرة قبلها في قولك لهذا الرجل مال. وكذلك لو قلت: ها إن ذي عذرة. لم تمل ألف ها لكسرة أن لأنها من كلمة أخرى. والحاصل أن شرط تأثير سبب الإمالة أن يكون من الكلمة التي فيها الألف.

تنبيهان: الأول يستثنى من ذلك ألف ها التي هي ضمير المؤنثة في نحو لم يضربها، وأدرجيتها فإنها قد أميلت وسببها منفصل أي من كلمة أخرى. الثاني: ذكر غير المصنف أن الكسرة إذا كانت منفصلة عن الألف فإنها قد تمال الألف لها، وإن كانت أضعف من الكسرة التي معها في الكلمة. قال سيبويه: وسمعناهم يقولون لزيد مال فأمالوا للكسرة، فشبهوه بالكلمة الواحدة فقد بان لك أن كلام المصنف ليس على عمومته فكان اللائق أن يقول:

وغيرها ليا انفصال لا تمل  
وإنما كان ذلك دون الكسرة لما سبق من أن الكسرة أقوى من الياء (وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْقَصِلُ) من الموانع، كما في نحو يريد أن يضربها، قيل فلا تمال الألف لأن القاف بعدها وهي مانعة من الإمالة، وإنما أثر المانع منفصلاً ولم يؤثر السبب منفصلاً لأن الفتح — أعني ترك الإمالة — هو الأصل فيصار إليه لأدنى سبب، ولا يخرج عنه إلا لسبب محقق.

تنبيهات: الأول فهم من قوله قد يوجب أن ذلك ليس عند كل العرب، فإن من

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

العرب من لا يعتد بحرف الاستعلاء إذا ولي الألف من كلمة أخرى فيميل، إلا أن الإمالة عنده في نحو مررت بمال ملق أقوى منها في نحو بمال قاسم.

الثاني: قال في شرح الكافية: إن سبب الإمالة لا يؤثر إلا متصلاً، وإن سبب المنع قد يؤثر منفصلاً، فيقال أتى أحمد بالإمالة، وأتى قاسم بترك الإمالة، وتبعه الشارح في هذه العبارة، وفي التمثيل أتى قاسم نظر، فإن مقتضاه أن حرف الاستعلاء يمنع إمالة الألف المنقلبة عن ياء وليس كذلك، فلعل التمثيل بأيا التي هي حرف نداء فصحتها الكتاب بأتى التي هي فعل.

الثالث: في إطلاق الناظم منع السبب المنفصل مخالفة لكلام غيره من النحويين. قال ابن عصفور في مقرّبه: وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلاً عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة. نحو بمال قاسم، أو فيما أميل من الألفات التي هي صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل، انتهى. ولولا ما في شرح الكافية لحملت قوله في النظم: والكف قد يوجه إلخ على هاتين صورتين، لإشعار قد بالتقليل (وَقَدْ أَمَالُوا لِتَنَاسُبِ يَلَا دَاعِ سِوَاهُ كَعَمَادًا وَتَلَا) هذا هو السبب السادس من أسباب الإمالة وهو التناصب، وتسمى الإمالة، للإمالة والإمالة لمجاورة الممال. وإنما أخره لضعفه بالنسبة إلى الأسباب المتقدمة. وإمالة الألف لأجل التناصب صورتان: إحداهما أن تمال لمجاورة ألف مماله كإمالة الألف الثانية في رأيت عماداً فإنها لمناسبة الألف الأولى، فإنها مماله لأجل الكسرة، والأخرى أن تمال لكونها آخر مجاور ما أميل أخره كإمالة ألف تلا من قوله تعالى: {والقمر إذا تلاها} (الشمس: 2)، فإنها إنما أميلت لمناسبة ما بعدها مما ألفه عن ياء أعني جلاها ويغشاها.

تنبيهان: الأول ليس بخاف أن تمثيله بتلا إنما هو على رأي سيبويه كالمبرد وطائفة. أما سيبويه فقد تقدم أنه يطرد عنده إمالة نحو غزا ودعا من الثلاثي، وإن كانت ألفه عن واو لرجوعها إلى الياء عند البناء للمفعول، فإمالاته عنده لذلك لا للتناصب، وقد مثل في شرح الكافية لذلك بإمالة ألفي: {والضحى والليل إذا سجى} (الضحى: 1)، فاما سجا فهو مثل تلا ففيه ما تقدم، وأما الضحى فقد قال غيره أيضاً: أن إمالة ألفه للتناصب، وكذا {والشمس وضحاها} (الشمس: 1)، والأحسن أن يقال: إنما أميل من أجل أن من العرب من يشي ما كان من ذوات الواو إذا كان مضموم الأول أو مكسوره بالياء نحو الضحى والربا فيقول: ضحيان وربيان، فأميلت الألف لأنها قد صارت ياء في التثنية، وإنما فعلوا ذلك استثقلاً للواو مع الضمة والكسرة، فكان الأحسن أن يمثل بقوله تعالى: {شديد القوى} (النجم: 5).

الثاني: ظاهر كلام سيبويه أنه يقاس على إمالة الألف الثانية في نحو رأيت عماداً لمناسبة الأولى، فإنه قال: وقالوا مغزانا في قول من قال عماداً فأمالهما جميعاً وذا قياس (وَلَا تُمِيلُ مَا لَمْ يَتَلَّ تَمَكَّنًا دُونَ سَمَاعِ غَيْرِهَا وَغَيْرَتَا) أي الإمالة من خواص الأفعال والأسماء المتمكنة فلذلك لا تطرد إمالة غير المتمكن نحو إذا وما، إلا هاونا: نحو مرّ بها ونظر إليها، ومر بنا ونظر إلينا، فهذان تطرد إمالتهم لكثرة استعمالهما. وأشار بقوله: دون سماع، إلى ما سمعت إمالاته من الاسم غير المتمكن وهو ذا الإشارية ومتى وأنى، وقد أميل

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

من الحروف بلى ويا في النداء ولا في قولهم إمالةً، لأن هذا لأحرف نابت عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها. وحكى قطرب إمالة لا لكونها مستقلة، وعن سيبويه ومن وافقه إمالة حتى، وحكى إمالتها عن حمزة والكسائي. تنبيهات: الأول لا تمنع الإمالة فيما عرض بناؤه، نحو يا فتى ويا حبل، لأن الأصل فيه الإعراب.

الثاني: لا إشكال في جواز إمالة الفعل الماضي وإن كان مبنياً خلاف ما أوهمه كلامه. قال المبرد: وإمالة عسى جيدة. الثالث: إنما لم تمل الحروف لأن ألفها لا تكون عن ياء ولا تجاور كسرة، فإن سمي بها أميلت، وعلى هذا أميلت الراء من المرأ الرأ، والهاء والطاء والحاء في فواتح السور لأنها أسماء ما يلفظ به من الأصوات المتقطعة في مخارج الحروف، كما أن غاق اسم لصوت الغراب، وطبخ اسم لصوت الضاحك فلما كانت أسماء أصوات لهذه الأصوات ولم تكن كما ولا، أرادوا بالإمالة فيها الإشعار بأنها قد صارت من حيز الأسماء التي لا تمتنع فيها الإمالة. وقال الزجاج والكوفيون: أميلت الفواتح لأنها مقصورة والمقصور يغلب عليه الإمالة وقد رد هذا بأن كثيراً من المقصور لا تجوز إمالاته. وقال الفراء أميلت لأنها إذا ثبتت ردت إلي الياء، فيقال طيان وحيان، وكذلك إمالة حروف المعجم نحو با وتا وثا اهـ. (وَالْفَتْحُ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ فِي طَرَفِ أَمِلٍ) كما تمال الألف لأن الغرض الذي لأجله تمال الألف وهو مشاكلة الأصوات و تقريب بعضها من بعض موجود في الحركة كما أنه موجود في الحرف. وإمالة الفتحة سببان: الأول أن تكون قبل راء مكسورة متطرفة (كَلِائِسِرٍ مِلْ تُكْفَ الكُفِّ) ترمى بشرر، غير أولي الضرر. والثاني سيأتي.

تنبيهات: الأول فهم من قوله والفتح أن الممال في ذلك الفتح لا المفتوح، وقول سيبويه: أمالوا المفتوح فيه تجوز. الثاني: لا فرق بين أن تكون الفتحة في حرف استعلاء نحو من البقر، أو في راء نحو بشرر أو في غيرهما نحو من الكبير. الثالث: فهم من قوله قبل كسر راء أن الفتحة لا تمال لكسرة راء قبلها، نحو رمم، وقد نص على ذلك.

الرابع: ظاهر صنيعة أن الفتحة لا تمال إلا إذا كانت متصلة بالراء، فلو فصل بينهما لم تمل؛ وليس ذلك علي إطلاقه بل فيه تفصيل: وهو أن الفاصل بين الفتحة والراء إن كان مكسوراً أو ساكناً غير ياء فهو مغتفر، وإن كان غير ذلك منع الإمالة فتمال الفتحة في نحو أشر، وفي نحو عمرو، لا في نحو بجير، نص على ذلك سيبويه، ونبه عليه المصنف في بعض نسخ التسهيل. الخامس: اشتراط كون الراء في الطرف هو بالنظر إلى الغالب، وليس ذلك باللازم فقد ذكر سيبويه إمالة فتحة الطاء في قولهم رأيت حَبَطَ رياح، وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين في نحو العرد، والراء في ذلك ليست بلام. السادس: أطلق في قوله أمل فعلم أن الإمالة في ذلك وصلاً ووقفاً بخلاف

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

إمالة الفتحة للسبب الآتي فإنها خاصة بالوقف، وقد صرح به في شرح الكافية. السابع: هذه الإمالة مطردة كما ذكره في شرح الكافية. الثامن: بقي لإمالة الفتحة لكسرة الراء شرطان غير ما ذكر: أحدهما أن لا تكون على ياء فلا تمال فتحة الياء في نحو من الغير، نص على ذلك سيبويه وذكره في بعض نسخ التسهيل، والآخر أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من الشرق فإنه مانع من الإمالة نص عليه سيبويه أيضاً، فإن تقدم حرف الاستعلاء على الراء لم يمنع لأن الراء المكسورة تغلب المستعلي إذا وقع قبلها، فلهذا أميل نحو من الضرر.

التاسع: منع سيبويه إمالة الألف في نحو من المحاذر إذا أميلت فتحة الذال، قال ولا تقوى على إمالة الألف، أي ولا تقوى إمالة الفتحة على إمالة الألف لأجل إمالتها، وزعم ابن خروف أن من أمال ألف عماداً لأجل إمالة الألف قبلها أمال هنا ألف المحاذر لأجل إمالة فتحة الذال، وضعف بأن الإمالة للإمالة من الأسباب الضعيفة، فينبغي أن لا ينقاس شيء منها إلا في المسموع وهو إمالة الألف لأجل إمالة الألف قبلها أو بعدها (كَدَا) الفتح (الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّأْنِيثِ فِي وَفٍ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلْفٍ) هذا هو السبب الثاني من سببي إمالة الفتحة: فتمال كل فتحة تليها هاء التأنيث إلا أن إمالتها مخصوصة بالوقف، وبذلك قرأ الكسائي في إحدى الروايتين عنه، والرواية الأخرى أنه أمال إذا كان قبل الهاء أحد خمسة عشر حرفاً يجمعها قولك: «فجئت زينب لذود شمس» وفصل في أربعة يجمعها قولك: «أكهر» فأمال فتحتها إذا كان قبلها كسرة أو ياء ساكنة على ما هو معروف في كتب القراءات. وشمل قوله هاء التأنيث هاء المبالغة، نحو علامة، وإمالتها جائزة. وخرج بها التأنيث هاء السكت نحو كتابيه فلا تمال الفتحة قبلها على الصحيح. واحترز بقوله إذا ما كان غير ألف عما إذا كان قبل الهاء ألف فإنها لا تمال نحو الصلاة والحياة.

تنبيهات: الأول الضمير في قوله يليه راجع إلى الفتح، لأنه الذي يمال لا الحرف الذي تليه هاء التأنيث، وإذا كان كذلك فلا وجه لاستثنائه الألف بقوله إذا ما كان غير ألف إذ لم يندرج الألف في الفتح، وهو إنما فعله لدفع توهم أن هاء التأنيث تسوغ إمالة الألف كما سوغت إمالة الفتحة، فكان حق العبارة أن يقول عاطفاً على ما تقدم:

وقبل هاء التأنيث أيضاً أن تقف  
ولا تمل لهذه الهاء الألف

الثاني: إنما قال هاء التأنيث ولم يقل تا التأنيث لتخرج التاء التي لم تقلب هاء فإن الفتحة لا تمال قبلها.

الثالث: ذكر سيبويه أن سبب إمالة الفتحة قبل هاء التأنيث شبه الهاء بالألف فأميل ما قبلها كما يمال ما قبل الألف، ولم يبين سيبويه بأي ألف شبهت والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث. خاتمة: ذكر بعضهم لإمالة الألف سببين غير ما سبق: أحدهما الفرق بين الاسم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

والحرف وذلك في را وما أشبهها من فواتح السور. قال سيبويه: وقالوا را ويا وتا يعني بالإمالة لأنها أسماء ما يلفظ به، فليست كإلى وما ولا وغيرها من الحروف المبنية على السكون، وحروف التهجي التي في أوائل السور إن كان في آخرها ألف فمنهم من يفتح ومنهم من يميل، وإن كان في وسطها ألف نحو كاف وصاد فلا خلاف في الفتح والآخر كثرة الاستعمال وذلك إمالتهم الحجاج علماً في الرفع والنصب وكذلك العجاج في الرفع والنصب ذكره بعض النحويين. وإمالة الناس في الرفع والنصب. قال ابن برهان في آخر شرح اللمع: روى عبد بن داود عن أبي عمرو بن العلاء إمالة الناس في جميع القرآن مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً، قاله في شرح الكافية. قال وهذه رواية أحمد بن يزيد الحلواني عن أبي عمرو الدوري عن الكسائي ورواية نصر وقتيبة عن الكسائي انتهى. وأعلم أن الإمالة لهذين السببين شاذة لا يقاس عليها بل يقتصر في ذلك على ما سمع وأعلم.

التصريف

أعلم أن التصريف في اللغة التغيير، ومنه: {تصريف الرياح} (البقرة: 164، الجاثية: 5)، أي تغييرها. وأما في الاصطلاح فيطلق على شيئين: الأول تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لضروب من المعاني كالتصغير والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول، وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف كما فعل الناظم، وهو في الحقيقة من التصريف. والآخر تغيير الكلمة لغير معنى طارئ عليها، ولكن لغرض آخر. وينحصر في الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام. وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم: التصريف. وقد أشار الشارح إلى الأمرين بقوله: تصريف الكلمة هو تغيير بنيتها بحسب ما يعرض لها من المعنى، كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع، وتغيير المصدر إلى بناء الفعل واسمي الفاعل والمفعول. ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال. ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف فالتصريف إذن هو العلم بأحكام بنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك اهـ. ولا يتعلق التصريف إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة. وأما الحروف وشبهها فلا تعلق لعلم التصريف بها كما أشار إلى ذلك بقوله: (حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِيٌّ وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفِ حَرِيٍّ) أي حقيق. والمراد بشبه الحرف الأسماء المبنية والأفعال الجامدة، وذلك عسى وليس ونحوهما فإنها تشبه الحرف في الجمود. وأما لحوق التصغير ذا والذي، والحذف سوف وإن، والحذف والإبدال لعل. فشاذ يوقف عند ما سمع منه.

تنبيه: التصريف وإن كان يدخل الأسماء والأفعال إلا أنه للأفعال بطريق الأصالة لكثرة تغييرها ولظهور الاشتقاق فيها (وَلَيْسَ أَدْتِي مِنْ ثُلَاثِي يُرَى قَائِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرًا) يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين فإنه لا يقبل التصريف إلا أن يكون ثلاثياً في الأصل، وقد غير بالحذف فإن ذلك لا يخرج عن قبول التصريف. وقد فهم من ذلك أمران: أحدهما أن الاسم المتمكن والفعل لا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ينقصان في أصل الوضع عن ثلاثة أحرف لأنهما يقبلان التصريف، وما قبل التصريف لا يكون في أصل الوضع على حرف واحد ولا على حرفين. والآخر أن الاسم والفعل قد ينقصان عن الثلاثة بالحذف: أما الاسم فإنه قد يرد على حرفين بحذف لامه نحو يد، أو عينه نحو سه، أو فائه نحو عدة، وقد يرد على حرف واحد نحو م ا عند من يجعله محذوفاً من أيمن ا، وكقول بعض العرب: شربت ما، وذلك قليل. وأما الفعل فإنه قد يرد على حرفين نحو قل وبع وسل، وقد يرد على حرف واحد نحو ع كلامي وق نفسك، وذلك فيما أعلت فاءؤه ولامه فيحذفان في الأمر (وَمُنْتَهَى اسْمٍ حَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا) أي ينقسم الاسم إلى مجرد وهو الأصل، وإلى مزيد فيه وهو فرعه: فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو سفرجل، وغاية ما يصل إليه المزيد فيه بالزيادة سبعة أحرف: فالثلاثي الأصول نحو اشهباب مصدر اشهباب، والرباعي الأصول نحو أحرنجام مصدر أحرنجمت الإبل: أي اجتمعت. وأما الخماسي الأصول فإنه لا يزداد فيه غير حرف مد قبل الآخر أو بعده مجرداً أو مشفوعاً بهاء التأنيث نحو عصفوط وهو العصاة الذكر، وقبعثري وهو البعير الذي كثر شعره وعظم خلقه، والمشفوع نحو قبعثراة، ونذر قَرَعْبَلَانَةٌ لأنه زيد فيه حرفان وأحدهما نون. قيل إنه لم يسمع إلا من كتاب العين فلا يلتفت إليه. والقرعبلانة دوية عريضة البطن محبنتية، وقالوا في تصغيرها قريبعة. وذكر بعضهم أنه زيد في الخماسي

حرفاً مد قبل الآخر نحو مغناطيس، فإن صح ذلك وكان عربياً جعل نادراً، وقد حكاه ابن القطاع أعني مغناطيس.  
تنبهان: الأول: إنما لم يستثن هنا هاء التأنيث وزيادتي التثنية وجمع التصحيح والنسب كما فعل في التسهيل فقال والمزيد فيه إن كان اسماً لم يجاوز سبعة إلا بهاء التأنيث أو زيادتي التثنية أو التصحيح لما علم من أن هذه الزوائد غير معتد بها لكونها مقدرة الانفصال.

الثاني: إنما قال خمس وسبعاً ولم يقل خمسة وسبعة لأن حروف الهجاء تذكر وتؤنث: فباعتبار تذكيرها تثبت الهاء في عددها، وباعتبار تأنيثها تسقط التاء من عددها. (وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِي أَفْتَحَ وَضَمَّ وَأَكْسَرَ وَرَدَّ تَسْكِينًا تَأْنِيهِ تَعْمًا) تقدم أن المجرد ثلاثي ورباعي وخماسي: فالثلاثي تقتضي القسمة العقلية أن تكون أبنيته اثني عشر بناءً لأن أوله يقبل الحركات الثلاث ولا يقبل السكون، إذ لا يمكن الابتداء بساكن. وثانيه يقبل الحركات الثلاث ويقبل السكون أيضاً، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر، فهذه جملة أوزان الثلاثي من المجرد كما أشار إلى ذلك بقوله تعم (وَفِعْلًا) بكسر الفاء وضم العين (أَهْمَلًا) من هذه الأوزان لاستثقالهم الانتقال من كسر إلى ضم، وأما قراءة بعضهم: {والسما ذات الحيك} (الذاريات: 7)، بكسر الحاء وضم الباء فوجهت على تقدير صحتها بوجهين: أحدهما أن ذلك من تداخل اللغتين في جزءي الكلمة لأنه يقال حيك بضم الحاء والباء وحيك بكسرهما فركب القارئ منها هذه القراءة. قال ابن جنبي: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة. قال في شرح الكافية: وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت هذه القراءة له لدل على عدم الضبط ورداءة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

التلاوة، ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما سمع منه لإمكان عروض ذلك له،  
والآخر أن يكون بكسر الحاء اتباعاً لكسرة تاء ذات، ولم يعتد باللام الساكنة

لأن الساكن حاجز غير حصين، قيل وهذا أحسن (وَالْعَكْسُ) وهو فعل بضم الفاء  
وكسر العين (يَقْلُ) في لسان العرب (لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصٌ فِعْلٌ يَفْعَلُ) فيما لم  
يسم فاعله نحو ضرب وقتل، والذي جاء منه دئل اسم دويبة سميت بها قبيلة  
من كنانة وهي التي ينسب إليها أبو الأسود الدؤلي، وأنشد الأخفش لكعب بن  
مالك الأنصاري:

1264 — جَاؤُوا بِجَيْشٍ لَوْ قَيْسٌ مُعْرَسُهُ  
مَا كَانَ إِلَّا كَعُمْرَسِ الدَّيْلِ

والرُّم اسم للاست، والوَعِل لغة في الوَعِل، حكاه الخليل: فثبت في هذه  
الألفاظ أن هذا البناء ليس بمهمل خلافاً لمن زعم ذلك. نعم هو قليل كما ذكر.

تنبيه: قد فهم من كلامه أن ما عدا هذين الوزنين مستعمل كثيراً: أي ليس  
بمهمل ولا نادر وهي عشرة أوزان: أولها قَعْل ويكون اسماً نحو فلس، وصفة  
نحو سهل. وثانيها قَعْل ويكون اسماً نحو فرس، وصفة نحو بطل. وثالثها قَعْل  
ويكون اسماً نحو كبد، وصفة نحو حذر. ورابعها قَعْل ويكون اسماً نحو عضد،  
وصفة نحو يقظ: وخامسها فَعْل ويكون اسماً نحو عدل: وصفة نحو نِكِس:  
وسادسها فَعْل ويكون اسماً نحو عنب، قال سيبويه ولا نعلمه جاء صفة إلا في  
حرف معتل يوصف به الجمع وهو قولهم عدا. وقال غيره: لم يأت من الصفات  
على فعل الازيم بمعنى متفرق، وعدا اسم جمع. وقال السيرافي: استدرك  
على سيبويه فيما في قراءة من قرأ: {دينا فيما} (الأنعام: 16)، ولعله يقول  
إنه مصدر بمعنى القيام اهـ. واستدرك بعض النحاة على سيبويه ألفاظاً آخر  
وهي سوى في قوله تعالى: {مكاناً سوى} (طه: 58)، ورجل رضى، وماء  
رؤى، وماء صرى، وسبى طيبة. ومنهم من تأولها. وسابعها فِعْل ويكون اسماً  
نحو إبل. ولم يذكر سيبويه من فعل إلا إبلاً، وقال لا نعلم في الأسماء والصفات  
غيره. وقد استدرك عليه ألفاظ: فمن الأسماء إطل وهو الحاصرة ذكره  
المبرد. وروى قول امرئ القيس له إطلا ظبي بالكسر. وقيل كسر الطاء  
اتباع ووتد ومثبط وديس لغة في الأطل والوتد والمثبط والديس. وقالوا  
بأسنانه جيرة أي قلع. وقالوا للعبة الصبيان جِلج يَلج وجيلن يلن. وقالوا حبك لغة  
في الحبك كما تقدم، وعيل اسم بلد. ومن الصفات قولهم أتان إبد وأمة إبد أي  
ولود وامرأة يلز أي ضخمة. قال ثعلب: ولم يأت من الصفات على فعل إلا  
حرفان: امرأة يلز وأتان إبد، وأما قوله:

1265 — عَلمها إخوانياً بئو عجل  
شرب التبيذ واضطفاً بالرجل

فهو من النقل للوقف، أو من الاتباع فليس بأصل. وثامنها فَعْل ويكون اسماً  
نحو قفل، وصفة نحو حلو. وتاسعها فَعْل ويكون اسماً نحو صرد، وصفة نحو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

حطم. وعاشرها فُعَل ويكون اسماً نحو عنق، وصفة وهو قليل. والمحفوظ منه جنب وشلل، وناقصة صُرْخ أي سريعة، (وَأَفْتَحَ وَصَمَّ وَأكْسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعَلٍ ثَلَاثِي) أي للفعل الثلاثي المجرد ثلاثة أبنية لأنه لا يكون إلا مفتوح الأول، وثانيه يكون مفتوحاً ومكسوراً ومضموماً، ولا يكون ساكناً لئلا يلزم التقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع. الأول فعل ويكون متعدباً نحو ضرب ولازماً نحو ذهب ويرد لمعان كثيرة ويختص باب المغالبة، وقد يجيء فعل مطاوعاً لفعل بالفتح فيها، ومنه قوله:

قَدْ جَبَرَ الدِّينَ الإِلَهَ فَجَبِرَ

والثاني فعل ويكون متعدباً نحو شرب ولازماً نحو فرح، ولزومه أكثر من تعديه، ولذلك غلب وضعه للنعوت اللازمة والأعراض والألوان وكبر الأعضا نحو شنب وفلج، ونحو برىء ومرض، ونحو سود وشهب، ونحو إذن وعين. وقد يطاوع فعل بالفتح نحو خدعه فخدع. والثالث فعل نحو ظرف ولا يكون متعدباً إلا بتضمين أو تحويل: فالتضمين نحو رحبتكم الدار، وقول علي: إن بشراً قد طلع اليمين ضمن الأول معني وسع والثاني معني بلغ. وقيل الأصل رحبت بكم فحذف الخافض توسعاً. والتحويل نحو سدته فإن أصله سودته بفتح العين ثم حوّل إلى فعل بصم العين ونقلت الضمة إلى فائه عند حذف العين، وفائدة التحويل الإعلام بأنه واوي العين، إذ لو لم يحول إلى فعل وحذفت عينه لالتقاء الساكنين عند انقلابها ألفاً لالتبس الواوي باليائي. هذا مذهب قوم منهم الكسائي، وإليه ذهب في التسهيل. وقال ابن الحاجب: وأما باب سدته فالصحيح أن الضم لبيان بنات الواو لا للنقل، ولا يرد فَعَلٌ إلا لمعني مطبوع عليه من هو قائم به نحو كرم ولؤم، أو كمطبوع نحو فقه وخطب، أو شبهه نحو جنب شبه بنجس، ولذلك كان لازماً لخصوص معناه بالفاعل. ولا يرد يائي العين إلا هيو، ولا متصرفاً يائي اللام إلا نهو لأنه من النهيّة وهو العقل، ولا مضاعفاً إلا قليلاً مشروكاً، نحو ليب وشرر، وقالوا ليب وشرر بكسر العين أيضاً، ولا غير مضموم عين مضارعه إلا بتداخل لغتين كما في كدت تكاد، والماضي من لغة مضارعه تكون حكاة ابن خالويه، والمضارع ماضيه كدت بالكسر فأخذ الماضي من لغة والمضارع من أخرى. وأشار بقوله (وَزِدْ تَحَوُّ صُمِّنْ) إلى أن من أبنية الثلاثي المجرد الأصلية فعل ما لم يسم فاعله نحو ضمن، فعلى هذا تكون أبنية الثلاثي المجرد أربعة، وإلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون، ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني. وذهب البصريون إلى أنها فرع مغيرة عن صيغة الفاعل، ونقله غير المصنف عن

سيبويه وهو أظهر القولين، وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها.

تنبيهات: الأول لما لم يتعرض لبيان حركة فاء الفعل فهم أنها غير مختلفة وأنها فتحة لأن الفتح أخف من الضم والكسر فاعتباره أقرب.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: ما جاء من الأفعال مكسور الأول أو ساكن الثاني فليس بأصل بل مغير عن الأصل نحو شهد وشهد وشهد.  
الثالث: مذهب البصريين أن فعل الأمر أصل برأسه وأن قسمة الفعل ثلاثية. وذهب الكوفيون إلى أن الأمر مقتطع من المضارع فالقسمة عندهم ثنائية: فعلى الأول الصحيح كان من حق المصنف إذ ذكر فعل ما لم يسم فاعله أن يذكر فعل الأمر أو يتركهما معاً كما فعل في الكافية، قال في شرحها: جرت عادة النحويين أن لا يذكروا في أبنية الفعل المجرد فعل الأمر ولا فعل ما لم يسم فاعله مع أن فعل الأمر أصل في نفسه اشتق من المصدر ابتداء كاشتقاق الماضي والمضارع منه، ومذهب سيبويه والمازني أن فعل ما لم يسم فاعله أصل أيضاً فكان ينبغي على هذا إذا عدت صيغ الفعل المجرد من الزيادة أن يذكر للرباعي ثلاث صيغ: صيغة للماضي المصوغ للفاعل كدَحْرَجَ، وصيغة له مصوغاً للمفعول كدُحِرَجَ، وصيغة للأمر كدَحْرَجْ، إلا أنهم استغنوا بالماضي الرباعي المصوغ للفاعل عن الآخرين لجريانها على سنن مطرد ولا يلزم من ذلك انتفاء أصالتهما كما لا يلزم من الاستدلال على المصادر المطردة بأفعالها انتفاء أصالتها هذا كلامه (وَمُتَّهَاهُ) أي الفعل (أَزِيْعُ إِنْ جُرِّدَا) وله حينئذٍ بناء واحد وهو فعلل، ويكون متعدياً نحو دحرج ولازماً نحو عربد. وقال الشارح له ثلاثة أبنية: واحد للماضي المبني للفاعل نحو دَحْرَجَ، وواحد للماضي المبني للمفعول نحو دُحِرَجَ، وواحد للأمر نحو دَحْرَجْ، وفيه ما تقدم من أن عادة النحويين الاقتصار على بناء واحد وهو الماضي المبني للفاعل كما سبق (وَإِنْ يُرَدُّ فِيهِ فَمَا سَبَّأَ عَدَا) أي جاوز، لأن التصرف فيه أكثر من الاسم فلم يحتمل من

عدة الحروف ما احتمله الاسم، فالثلاثي يبلغ بالزيادة أربعة نحو أكرم، وخمسة، نحو اقتدر، وستة نحو استخرج. والرباعي يبلغ بالزيادة خمسة نحو تدرج وستة نحو أخرجتم.  
تنبيهات: الأول قال في التسهيل وإن كان فعلاً لم يتجاوز ستة إلا بحرف التنفيس أو تاء التانيث أو نون التأكيد، وسكت هنا عن هذا الاستثناء وهو أحسن لأن هذه في تقدير الانفصال.

الثاني: لم يتعرض الناظم لذكر أوزان المزيد من الأسماء أو الأفعال لكثرتها، ولأنه سيذكر ما به يعرف الزائد. أما الأسماء فقد بلغت بالزيادة في قول سيبويه ثلاثمائة بناء وثمانية أبنية، وزاد الزبيدي عليه نيفاً على الثمانين إلا أن منها ما يصح ومنها ما لا يصح. وأما الأفعال فللمزيد فيه من ثلاثيها خمسة وعشرون بناء مشهورة، وفي بعضها خلاف وهي: أفعال نحو أكرم، وفعل نحو فَرَّحَ، وتفعل نحو تعلم، وفاعل نحو ضارب، وتفاعل نحو تضارب، وافتعل نحو اشتمل، وانفعل نحو انكسر واستفعل نحو استغفر، وافعل نحو احمر، وافعال نحو إشهب الفرس، وافعول نحو اغدودن الشعر، وافعول نحو اعلوط فرسه إذا اعروراه، وافعولل نحو اخشوشن، وافعلل نحو اهبخ، وفوعل نحو حوقل إذا أدبر عن النساء، وفعول نحو هرول، وفعلل نحو شملل إذا أسرع، وفيعل نحو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بيطر، وفعل نحو طشياً رأيه، ورهياً إذا غلط، وفعل نحو سلقاه إذا ألقاه على قفاه، وافعل نحو اسلنقى وافعللاً نحو احبناً لغة في احبناً إذا نام على بطنه، وافعلل نحو اخرنطم إذا غضب، وفعل نحو سنبل الزرع وتمفعل نحو تمندل إذا مسح يده بالمنديل والكثير تدل، ويجيء كل واحد من هذه الأوزان لمعان متعددة لا يحتمل الحال إيرادها هنا، والمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية: تفعلل نحو تدحرج، وافعلل نحو احرنجم، وافعلل نحو اقشعر وهي لازمة. واختلف في هذا الثالث: فقيل هو بناء مقتضب، وقيل هو ملحق باحرنجم زادوا فيه الهمزة وأدغموا الأخير فوزنه الآن افعلل وبدل على إلحاقه باحرنجم

مجيء مصدره كمصدره (لِاسْمِ مُجَرَّدِ رُبَاعِ فَعَلُّ وَفَعَلُّ وَفَعَلُّ وَفَعَلُّ وَمَعِ فَعَلَّ فَعَلُّ) أي للرباعي المجرد ستة أبنية. الأول فعلل بفتح الأول والثالث ويكون اسماً نحو جعفر وهو النهر الصغير، وصفة ومثله سهلب وشجعم، والسهلب الطويل، والشجعم الجريء. وقيل إن الهاء في سهلب والميم في شجعم زائدتان، وجاء بالتاء عجز شهربة وشهيرة للكبيرة، وبهكئة للضخمة الحسنة. الثاني فعلل بكسر الأول والثالث ويكون اسماً نحو زبرج وهو السحاب الرقيق، وقيل السحاب الأحمر وهو من أسماء الذهب أيضاً، وصفة نحو حرمل. قال الحرمي الحرمل المرأة الحمقاء مثل الخذعل، ونحو ناقة دلقم، قال الجوهرى هي التي أكلت أسنانها من الكبر. الثالث فعلل بكسر الأول وفتح الثالث، ويكون اسماً نحو درهم، وصفة نحو هيلع للأكول. الرابع فعلل بضم الأول والثالث، ويكون اسماً نحو برثن وهو واحد برثن السباع وهو كالمخلب من الطير، وصفة نحو جرشع للعظيم من الجمال ويقال الطويل. الخامس فعلل بكسر الأول وفتح الثاني ويكون اسماً نحو قمطر وهو وعاء الكتب، وفطحل وهو الزمان الذي كان قبل خلق الناس. قال أبو عبيدة: والأعراب تقول زمن كانت الحجارة فيه رطبة، قال العجاج:

1266 – وَقَدْ أَتَاهُ رَمَى الْفِطْحَلِ

وَالصَّخْرُ مُبْتَلَّ كَطَيْنِ الْوَحْلِ

وقال آخر:

رَمَى الْفِطْحَلِ إِذِ السَّلَامُ رَطَابُ

وصفة نحو سبطر وهو الطويل الممتد، وجمل قمطر أي صلب، ويوم قمطر أي شديد. السادس فعلل بضم الأول وفتح الثالث ويكون اسماً نحو جخدب لذكر الجراد، وصفة نحو جرشع بمعنى جرشع بالضم.

تنبيهات: الأول مذهب البصريين غير الأخفش أن هذا البناء السادس ليس ببناء أصلي، بل هو فرع على فعلل بالضم فتح تخفيفاً لأن جميع ما سمع فيه الفتح سمع فيه الضم، نحو جخدب وطحلب وبرقع في الأسماء، وجرشع في الصفات. وقالوا للمخلب برثن، ولشجر البادية عرفط ولكساء مخطط برجد، ولم يسمع فيها فعلل بالفتح. وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين: أحدهما أن الأخفش حكى جؤذرا ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مخفف وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً، وزعم الفراء أن الفتح في جؤذر أكثر.

وقال الزبيدي إن الضم في جميع ما ورد منه أفصح والآخر أنهم قد ألحقوا به فقالوا عندد، يقال ما لي عن ذلك عندد أي بدّ. وقالوا عا طت الناقة عوطط إذا اشتهدت الفحل، وقالوا سودد فجاؤوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التي استثنى فيها فك المثليين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق. وأجاب الشارح بأن لا نسلم أن فك الإدغام للإلحاق بنحو جخدب وإنما هو لأن فعلا من الأبنية المختصة بالأسماء فقياسه الفك كما في جدد وظلل وحلل، وإن سلمنا أنه للإلحاق فلا نسلم أنه لا يلحق إلا بالأصول، فإنه قد ألحق بالمزيد فيه فقالوا اقعنسس فألحقوه باحرنجم، فكما ألحق بالفرع بالزيادة فكذا يلحق بالفرع بالتخفيف. الثاني: ظاهر كلام الناظم هنا موافقة الأخفش والكوفيين على إثبات أصالة فعلل.

وقال في التسهيل: وتفرع فعلل علي فعلل أظهر من أصالته. الثالث زاد قوم من النحويين في أبنية الرباعي ثلاثة أوزان وهي: فعلل بكسر الأول وضم الثالث، وحكى ابن جنى أنه يقال لجوز القطن الفاسد خرّفع، ويقال أيضاً لزئبر الثوب زئبر، وللصئبل — وهو من أسماء الداهية — صئبل، وفعل بضم الأول وفتح الثاني نحو خبعث ودلمز، وفعلل بفتح الأول وكسر الثالث نحو طحربة، ولم يثبت الجمهور هذه الأوزان وما صح نقله منها فهو عندهم شاذ، وقد ذكر الأول من هذه الثلاثة في الكافية فقال: وربما استعمل أيضاً فعلل والمشهور في الزئبر والصئبل كسر الأول والثالث. الرابع قد علم بالاستقراء أن الرباعي لا بد من إسكان ثانيه أو ثالثه، ولا يتوالى أربع حركات في كلمة، ومن ثم لم يثبت فَعَلَّل. وأما عبلط للضخم من الرجال وناقعة علبطة أي عظيمة فذلك محذوف من فعائل وكذلك دودم وهو شيء يشبه الدم يخرج من شجر السمير، ويقال حينئذ حاضت السمرة، وكذلك لبن عثلط وعجلط أي تخين خائر ولا فَعَلَّل وأما عرثن لنبت يدبع به فاصله عرثن مثل قرنفل ثم حذف منه النون كما حذف الألف من علابط واستعملوا الأصل والفرع وكذلك عَرَفُصَان أصله عرنقصان حذفوا النون وبقي على حاله وهو نبت ولا فَعَلَّل.

وأما جندل فإنه محذوف من جنادل، والجندل الموضع فيه حجارة. وجعله الفراء وأبو علي فرعا على فعليل وأصله جنديل، واختاره الناظم لأن جندلاً مفرد فتفريعه على المفرد أولى. وقد أورد بعضهم هذه الأوزان على أنها من الأبنية الأصول وليست محذوفة، وليس بصحيح لما سبق (وإن عِلَّاً الاسم المجرد عن أربعة وهو الخماسي (فَمَعُ فَعَلَّلِ حَوَى فَعَلَّلَا كَذَا فَعَلَّلُ وَفَعَلَّلُ) فالأول من هذه الأبنية فعلل وهو بفتح الأول والثاني والرابع يكون اسماً نحو سفرجل وصفة نحو شمردل للطويل، والثاني وهو بفتح الأول والثالث وكسر الرابع. قالوا لم يجيء إلا صفة نحو جحمرش للعظيمة من الأفاعي. وقال السيرافي هي العجوز المسنة، وقهبلس للمرأة العظيمة، وقيل لحشفة الذكر وقيل لعظيم الكمرة فيكون اسماً. والثالث وهو بضم الأول وفتح الثاني وكسر الرابع يكون اسماً نحو خزعبل للباطل وللأحاديث المستطرفة، وقد عمل يقال

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما أعطاني قذعماً أي شيئاً، وصفة يقال جمل قذعمل للضخم والقذعملة من النساء القصيرة، وجمل خبعثن وهو الضخم أيضاً وقيل الشديد الخلق العظيم، وبه سمي الأسد. والرابع وهو بكسر الأول وفتح الثالث يكون اسماً نحو قرطعب وهو الشيء الحقيق، وصفة نحو جردحل وهو الضخم من الإبل، وحنزقر وهو القصير.

تنبيه: زاد ابن السراج في أوزان الخماسي فعلل نحو هندلع اسم بقلة ولم يثبت سيبويه، والصحيح أن نونه زائدة وإلا لزم عدم النظير، وأيضاً فقد حكى كراع في الهندلع كسر الهاء فلو كانت النون أصلية لزم كون الخماسي على ستة أوزان فيفوت تفضيل الرباعي عليه وهو مطلوب، ولأنه يلزم على قوله أصالة نون كنهبل لأن زيادتها لم تثبت إلا لأن الحكم بأصالتها موقع في عدم النظير مع أن نون هندلع ساكنة ثانية فأشبهت نون عنبر وحنظل ونحوهما، ولا يكاد يوجد نظير كنهبل في زيادة نون ثانية متحركة، فالحكم على نون هندلع بالزيادة أولى. وزاد غيره للخماسي أوزاناً آخر لم يثبتها الأكثرون لندورها واحتمال بعضها للزيادة فلا نطيل بذكرها (وَمَا غَايِرَ) من الأسماء المتمكنة ما سبق من الأمثلة (لِلرَّيْدِ أَوْ النَّقْصِ ائْتَمَى) نحو يد وجنّدل واستخراج، وكان ينبغي أن يقول أو الدور لأن نحو طحربة مغاير للأوزان المذكورة ولم ينتم إلى الزيادة ولا النقص ولكنه نادر كما سبق، ولهذا قال في التسهيل: وما خرج عن هذه المثل فشاذاً أو مزيد فيه أو محذوف منه أو شبه الحرف أو مركب أو أعجمي (وَالْحَرْفُ إِنْ يَلَزَمُ) الكلمة في جميع تصاريفها (فَأَصْلُ الَّذِي لَا يَلَزَمُ) بل يحذف في بعض التصاريف فهو (الرَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتَذِي) لأنك تقول حذاحذوه، فتعلم بسقوط التاء أنها زائدة في احتذى، يقال احتذى به أي اقتدى به، ويقال أيضاً احتذى أي اتعل. قال:

كَلَّ الْجِدَاءِ يَخْتَذِي الْحَافِي الْوَقِع

والحذاء النعل. وأما الساقط لعله من الأصول كواو يعد فإنه مقدر الوجود، كما أن الزائد اللازم كنون قرنفل وواو كوكب في تقدير السقوط، ولذا يقال الزائد ما هو ساقط في أصل الوضع تحقيقاً أو تقديراً. واعلم أن الزيادة تكون لأحد سبعة أشياء: للدلالة على معنى كحرف المضارعة وألف المفاعلة، وللإلحاق كواو كوثر وجدول، وياء صيرف وعثير، وألف أرطى ومعزى، ونون جحنفل ورعشن، وللمد كألف رسالة وياء صحيفة وواو حلوبة، وللعوض كتاء زنادقة وإقامة وسين يستطيع وميم اللهم وللتكثير كميم ستهم وزرقم وابنم زبدت لتفخيم المعنى وتكثيره، ومن هذا المعنى ألف قبعثرى وكمثرى وللإمكان كألف الوصل، لأنه لا يمكن أن يبتدأ بساكن وهاء السكت في نحو عه وقه لأنه لا يمكن أن يبتدأ بحرف وبوقف عليه، وللبيان كهاء السكت في نحو ماله ويا زايدة زيدت لبيان الحركة وبيان الألف.

تنبيهان: الأول الزائد نوعان: أحدهما أن يكون تكرير أصل لإلحاق أو لغيره فلا يختص بأحرف الزيادة وشرطه أن يكون تكرير عين إما مع الاتصال نحو قتل أو

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مع الانفصال بزائد نحو عقنقل، أو تكرير لام كذلك نحو جلبب وجلباب، أو فاء وعين مع مباينة اللام نحو مرمريس وهو قليل أو عين ولام مع مباينة الفاء نحو صمحمح، أما مكرر الفاء وحدها كقَرَقَف وسندس، أو العين المفصولة بأصلي كحرد فأصلي، والآخر أن لا يكون تكرير أصل وهذا لا يكون إلا أحد الأحرف العشرة المجموعة في أمان وتسهيل، وهذا معني تسميتها حروف الزيادة، وليس المراد أنها تكون زائدة أبداً لأنها قد تكون أصولاً وذلك واضح، وأسقط المبرد من حروف الزيادة الهاء وسيأتي الرد عليه.

الثاني: أدلة زيادة الحرف عشرة: أولها سقوطه من أصل كسقوط ألف ضارب في أصله أعني المصدر ثانيها سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب، ثالثها سقوطه من نظيره كسقوط ياء أَيْطَل في إَيْطَل والإيطل الخاصة، وبشرط الاستدلال بسقوط الحرف من أصل أو فرع أو نظير على زيادته أن يكون سقوطه لغير علة، فإن كان سقوطه لعله كسقوط واو وعد في يعد أو في عدة لم يكن دليلاً على الزيادة. رابعها كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع يلزم فيها زيادته مع الاشتقاق وذلك كالنون إذا وقعت تالفة ساكنة غير مدغمة وبعدها حرفان نحو ورتتل وهو الشر، وشرتبت وهو الغليظ الكفين والرجلين، وعصنصر وهو جبل فالنون في هذه ونحوها زائدة لأنها في موضع لا تكون فيه مع المشتق إلا زائدة نحو جحنفل من الجحفلة، وهي لذي الحافر كالشفة للإنسان، والجحنفل العظيم الشفة، وهو أيضاً الجيش العظيم، خامسها كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهزمة إذا وقعت أولاً وبعدها ثلاثة أحرف فإنها يحكم عليها بالزيادة، وإن لم يعلم الاشتقاق فإنها قد كثرت زيادتها إذا وقعت كذلك فيما علم اشتقاقه وذلك نحو أرنب وأفكل يحكم بزيادة همزته حملاً على ما عرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة. سادسها اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون من كنتأو، ونحو حنطأو، وسندأو، وقندأو؛ فالكنتأو الوافر اللحية، والحنطأو العظيم البطن، والسندأو والقندأو الرجل الخفيف سابعها لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة نحو تتفل بفتح التاء الأولى وضم الفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة لأنها لو جعلت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقود.

ثامنها: لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء، فإن تاءه أيضاً زائدة على هذه اللغة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلاً كان وزنه فعلل وهو موجود نحو برثن لكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح، فلما ثبتت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضاً إذ الأصل اتحاد المادة. تاسعها دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة. وألف اسم الفاعل. عاشرها: الدخول في أوسع البابين عند لزوم الخروج عن النظير، وذلك في كنهيل فإن وزنه على تقدير أصالة النون فعلل كسفرجل بضم الجيم وهو مفقود وعلى تقدير زيادتها فعنل وهو مفقود أيضاً ولكن أبنية المزيد فيه أكثر، ومن أصولهم المصير إلى الكثير، ذكر هذا ابن إياز وغيره.

وقال المرادي هو مندرج في السابع انتهى (يضمّن فعل قائل الأُصول في وزن) يعني إذا أردت أن تزن كلمة لتعلم الأصل منها والزائد قائل أصولها بأحرف فعل الأول بالفاء والثاني بالعين والثالث باللام مسوياً بين الميزان والموزون في الحركة والسكون: فتقول في فلس فعل، وفي ضرب فعل بفتح الفاء والعين، وكذلك في قام وشد لأن أصلهما قوم وشدد، وفي علم فعل وكذلك في هاب ومل، وفي ظرف فعل وكذلك في طال وحب (وزائد بلفظه اكتفي) عن تضعيف أصله من الميزان فتقول في أكرم وبيطر وجوهر وانقطع واجتمع واستخرج وانقطاع واجتماع واستخراج: أفعل وفيعل وفوعل وانفعل وافتعل واستفعل وانفعال وافتعال واستفعال، واستثنى من الزائد نوعان لا يعبر عنهما بلفظهما: أحدهما المبدل من تاء الافتعال فإنه يعبر عنه بالتاء التي هي أصله، فيقال في وزن اصطرِبِ افتعل وذلك لأن المقتضى للإبدال مفقود في الميزان والآخر المكرر لإلحاق أو غيره فإنه يقابل بما يقابل به الأصل كما يأتي بيانه (وضاعف اللام) من الميزان (إذا أصل بقي) من الموزون بأن يكون رباعياً أو خماسياً (كراء جعفر وقاف فستق) وجيم ولام سفرجل، وميم ولام قذعمل: فتقول في وزن الأول فعلل، وفي الثاني فعلل، والثالث فعلل، والرابع فعلل (وإن يك الزائد ضعف أصل. فأجعل له في الوزن) من أحرف الميزان (ما للأصل) الذي هو ضعفه منها فإن كان ضعف الفاء قوبل بالفاء وإن كان ضعف العين قوبل بالعين وإن كان ضعف اللام قوبل باللام، فتقول في حلتيت فعليل، وفي سحنون فعلول، وفي مرمريس ففعيل، وفي اغدودن افوعول، وفي جلبب فعلل. وأجاز بعضهم مقابلة هذا الزائد بمثله فتقول في حلتيت فعليت، وفي سحنون فعلون، وفي مرمريس فعمريل، وفي اغدودن افعودل، وفي جلبب فعلب. ويلزم من هذا المذهب أمران مكروهان: أحدهما تكثير الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد في نحو صبر

وقتر وكثر فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور فعل، ووزنها على القول المرغوب عنه فعلل وفعتل وفعتل وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستتقال منفراً، والآخر التباس ما يشاكل تفعيلاً بما يشاكل مصدره فعلة وذلك أن الثلاثي المعتل العين قد تضعف عينه للإلحاق ولغير الإلحاق ويتحد اللفظ به كبين مقصوداً به الإلحاق ومقصوداً به التعدية، فعلى القصد الأول مصدره تبينة مشاكل دحرجة، وعلى القصد الثاني مصدره تبين، ولا يعلم امتياز المصدرين إلا بعد العلم باختلاف وزني الفعلين، واختلاف وزن الفعلين فيما نحن بصدده ليس إلا على المذهب المشهور.

تنبيهات: الأول إذا لم يكن الزائد من حروف أمان وتسهيل فهو ضعف أصل كالباء من جلبب، وإن كان منها قد يكون ضعفاً نحو سأل وقد يكون غير ضعف بل صورته صورة الضعف ولكن دل دليل على أنه لم يقصد به تضعيف فيقابل في الوزن بلفظه نحو سمنان وهو ماء لبني ربيعة فوزنه فعلان لا فعلال، لأن فعلاً بناء نادر لم يأت منه غير المكرر نحو الزلزال، إلا خزعال وهو ناقة بها طلع، وقهقار للحجر، وأما بهرام وشهرام فعجميان.

الثاني: المعتبر في الوزن ما استحقه الموزون من الشكل قبل التغيير فيقال في وزن ردّ ومردّ فعل ومفعل لأن أصلهما ردد ومردد الثالث إذا وقع في الموزون قلب تقلب الزنة لأن الغرض من الوزن التنبيه على الأصول والزوائد على ترتيبها، فتقول في وزن أدّر أعفل لأن أصله أدور قدمت العين على الفاء، وتقول في ناء فلع لأنه من النأي، وفي الحادي عالف لأنه من الوحدة، وكذلك إذا كان في الموزون حذف وزن باعتبار ما صار إليه بعد الحذف فتقول في وزن قاض فاع، وفي يع فل، وفي يعد يعل، وفي عدة علة، وفي عه أمر من الوعي عه، إلا إذا أريد بهان الأصل في المقلوب والمحذوف فيقال أصله كذا ثم أعلّ انتهى (وَاحْكُم بَتَّاصِيلٍ) أصول (حُرُوفٍ) الرباعي التي تكررت فاءه وعينه وليس أحد المكررين فيه صالحاً للسقوط كحروف (سَمْسِمٍ وَتَخَوْه) لأن أصالة أحد المكررين فيه واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً (وَالحُلْفُ فِي) الرباعي المذكور الذي أحد المكررين فيه صالح للسقوط (كَلَمَلِم) أمر من لملم، وكفكف أمر من كفكف فاللام الثانية والكاف الثانية صالحان للسقوط بدليل صحة كف ولم فقيل إنه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها وإن مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلى كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج. وقيل إن الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعكف وهذا مذهب الزجاج. وقيل إن الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لمّم فاستثقل توالي ثلاثة أمثال فأبدل من أحدها حرف يماثل الفاء، وهذا مذهب الكوفيين واختاره الشارح، ويرده أنهم قالوا في مصدره فعلة ولو كان مضاعفاً في الأصل لجا على التفعيل، فإن تكرر في الكلمة حرفان وقبلهما حرف أصلي كصمحمح وسمممع حكم فيه بزيادة الضعفين الأخيرين لأن أقل الأصول محفوظ بالأولين والسابق، كذا قاله في شرح الكافية. وقال في التسهيل: فإن كان في

الكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة ثاني المتماثلات. وثالثها نحو صمحمح، وثالثها ورابعها في نحو مرمريس. انتهى. فاتفق كلامه في نحو مرمريس واختلف في نحو صمحمح، فوزنه في كلامه الأول على طريقة من يقابل الزائد بلفظه فعلمح، وفي كلامه الثاني فعحمل، واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى في نحو صمحمح والميم الثانية في نحو مرمريس بحذفهما في التصغير حيث قالوا صميمح ومريريس ونقل عن الكوفيين في صمحمح أن وزنه فعلى وأصله صمحمح أبدلوا الوسطى ميمًا.

ولما فرغ من بيان ما يعرف به الزائد من الأصلي شرع في بيان ما تطرد زيادته من الحروف العشرة فقال: (قَبَالِفُ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبَ رَائِدٍ بَعِيرٍ مَيْنٍ) ألف مبتدأ والجملة بعده صفة له، وزائد خبره. والميم الكذب: أي إذا صحبت الألف أكثر من أصليين حكم بزيادتها لأن أكثر ما وقعت الألف فيه كذلك دل الاشتقاق على زيادتها فيه، فيحمل عليه ما سواه، فإن صحبت أصليين فقط لم تكن زائدة بل بدلاً من أصل ياء أو واو نحو رمى ودعا ورحا وعصا وباع وقال

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وناب وباب a. وما ذكره إنما هو في الأسماء المتمكنة والأفعال، أما المبنيات والحروف فلا وجه للحكم بزيادتها فيها لأن ذلك إنما يعرف بالاشتقاق وهو مفقود، وكذلك الأسماء الأعجمية كإبراهيم وإسحق. واعلم أن الألف لا تزداد أولاً لامتناع الابتداء بها وتزداد في الاسم ثانية نحو ضارب، وثالثة نحو كتاب، ورابعة نحو حبل، وسيرداح. وخامسة نحو انطلاق، وجلباب. وسادسة نحو قبعثرى، وسابعة نحو أرْبُعاوي. وتزداد في الفعل ثانية نحو قاتل، وثالثة نحو تغافل، ورابعة نحو سلقى، وخامسة نحو اجأوى، وسادسة نحو اغرندى.

تنبيهان: الأول يستثنى من كلامه نحو عَاعَى وضوضَى من مضاعف الرباعي فإن الألف فيه بدل من أصل وليست زائدة. الثاني إذا كانت الألف مصاحبة لأصلين والثالث يحتمل الأصالة والزيادة، فإن قدرت أصالته فالألف زائدة، وإن قدرت زيادته فالألف غير زائدة، لكن إن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرية أو نوناً تالفة ساكنة في خماسي كان الأرجح الحكم عليه بالزيادة، وعلى الألف بأنها منقلبة عن أصل نحو أفعى وموسى وعقنقى إن وجد في كلامهم، ما لم يدل دليل على أصالة هذه الأحرف، وزيادة الألف كما في أرطى عند من يقول أديم ماروط أي مدبوغ بالأرطي، وكما في معزى لقولهم معز ومعز، وإن كان المحتمل غير هذه الثلاثة حكمنا بأصالته وزيادة الألف انتهى. (وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ) أي مثل الألف في أن كلا منهما إذا صحب أكثر من أصلين حكم بزيادته (إِنْ لَمْ يَقَعَا) مكررين (كَمَا هُمَا فِي يُؤَيُّ) اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق (وَوَعَوَعَا) إذا صَوَّت، فهذا النوع يحكم فيه بأصالة حروفه كلها كما حكم بأصالة حروف سمسَم، والتقسيم السابق في الألف يأتي هنا أيضاً. فتقول كل من الياء والواو له ثلاثة أحوال:

فإن صحب أصلين فقط فهو أصل كبيت وسوط، وإن صحب ثلاثة فصاعداً مقطوعاً بأصالتها فهو زائد إلا في الثنائي المكرر كما تقدم في المتن، وإن صحب أصلين وثالثاً محتملاً فإن كان المحتمل همزة أو ميماً مصدرية حكم بزيادة المصدر منهما وأصالة الياء والواو نحو أيدع، ومزود إلا أن يدل دليل على أصالة المصدر وزيادتهما كما في أولق عند من يقول ألق فهو مألوق: أي جن فهو مجنون، وكما في أيطل لما تقدم من قولهم فيه اطل، أو أصالة الجميع كما في مريم ومدين فإن وزنه فاعل لا فعيل لأنه ليس في الكلام، ولا مفعول وإلا وجب الإعلال.

وإن كان المحتمل غيرهما حكم بأصالته وزيادة الياء والواو ما لم يدل دليل على خلاف ذلك كما في نحو يهير وهو الحجر الصلب. وقال ابن السراج: اليهير اسم من أسماء الباطل، قال وربما زادوه ألفاً فقالوا يهيري. وقيل هو السراب، يقال أكذب من اليهير أي من السراب، فإنه قضى فيه بزيادة الياء الأولى دون الثانية لأنه ليس في الكلام فعيل، ولا خفاء في زيادتها في نحو يحمر وكما في عزويت وهو اسم موضع. وقيل هو القصير أيضاً فإنه قضى فيه بأصالة الواو وزيادة الياء والتاء لأنه لا يمكن أن يكون وزنه فعويلاً لأنه ليس في الكلام، ولا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فعويتا لأن الكلمة تصير بغير لام فتعين أن يكون وزنه فعليتا مثل عفریت. واعلم أن الياء تزداد في الاسم: أولى نحو يلمع، وثانية نحو ضيغم، وثالثة نحو قضيب، ورابعة نحو جذرية، وخامسة نحو سُلْحَفِيَّة. قبل وسادسة نحو مَغْنَطِيس، وسابعة نحو حُنْزَوَانِيَّة. وتزداد في الفعل: أولى نحو يضرب، وثانية نحو بيطر، وثالثة عند من أثبت فعيل في أبنية الأفعال نحو رهياً، ورابعة نحو قلست، وخامسة نحو تقلست، وسادسة نحو اسلنقت. والواو تزداد في الاسم: ثانية نحو كوثر، وثالثة نحو عجوز، ورابعة نحو عَرْفُوة، وخامسة نحو قلنسوة، وسادسة نحو أربعاوى. وتزداد في الفعل: ثانية نحو حوقل، وثالثة نحو جهور، ورابعة نحو اغدودن.

تنبيهان: الأول مذهب الجمهور أن الواو لا تزداد أوَّلاً، قيل لثقلها، وقيل لأنها إن زيدت مضمومة اطرد همزها أو مكسورة فكذلك وإن كان همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرق إليها الهمز لأن الاسم يضم أوله في التصغير والفعل يضم أوله عند بنائه للمفعول، فلما كانت زيادتها أولاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه لأن قلبها همزة قد يوقع في اللبس. وزعم قوم أن واو ورتتل زائدة على سبيل الندور لأن الواو لا تكون أصلاً في بنات الأربعة وهو ضعيف لأنه يؤدي إلى بناء وفعل وهو مفقود. والصحيح أن الواو أصلية، وأن اللام زائدة مثلها في فحجل بمعنى فحج، وهذمل بمعنى هدم، فإن لزيادة اللام آخراً نظائر بخلاف زيادة الواو أولاً:

الثاني: إذا تصدرت الياء وبعدها ثلاثة أصول فهي زائدة كما سبق في يلمع وإذا تصدرت وبعدها أربعة أصول في غير المضارع فهي أصل كالياء في يستعور وهو اسم مكان بالحجاز وهو أيضاً اسم شجر يستاك به لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع انتهى (وهكذا همز وميم سبقتا ثلاثة تَأْصِيْلُهَا تَحَقُّقًا) أي الهمزة والميم متساويتان في أن كلا منهما إذا تصدر وبعده ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها فهو زائد نحو أحمد ومسجد لدلالة الاشتقاق في أكثر الصور على الزيادة فحمل عليه ما سواه فخرج بقيد التصدر الواقع منهما حشواً أو آخره فإنه لا يقضي بزيادته إلا بدليل كما سيأتي بيانه، ويقيد الثلاثة نحو أكل ومهد، ونحو إصطبل ومرزجوش، ويقيد الأصالة نحو أمان ومعزى، ويقيد التحقق نحو أرطى فإنه سمع في المدبوع به مأروط ومرطى فمن قال مأروط جعل الهمزة أصلية والألف زائدة، ومن قال مرطى جعل الهمزة زائدة والألف بدلاً من ياء أصلية فوزنه على الأول فعلى وألفه زائدة للإلحاق، فلو سمي به لم ينصرف للعلمية وشبه التأنيث ووزنه على الثاني أفعال فلو سمي به لم ينصرف للعلمية ووزن الفعل، والقول الأول أظهر لأن تصاريفه أكثر فإنهم قالوا أرطت الأديم إذا دبغته بالأرطى وأرطت الإبل إذا أكلته وأرطت الأرض إذا أنبتته، وقيل أيضاً أرطت الأرض إذا أنبتت الأرطى، وكذا الألو ل لأنه قيل هو من ألق فهو مألوق إذا جن، فالهمزة أصل والواو زائدة، وقيل هو من ألق إذا أسرع فالهمزة زائدة والواو أصل ووزنه أفعال والأول أرجح، وكذا الأوتكى لنوع من التمر رديء دائر بين أن يكون وزنه أفعلى كأجفلى وفوعلى

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كخوزلي، ويخرج به أيضاً نحو موسى فإن ميمه محتملة الأصالة والزيادة ولكن الأرجح الزيادة كما مر.

تنبيهات: الأول محل الحكم بزيادة ما استكمل القيود المذكورة من الحرفين المذكورين ما لم يعارضه دليل على الأصالة من اشتقاق ونحوه فإن عارضه دليل على الأصالة عمل بمقتضى الدليل، كما في ميم مرجل ومُغفور ومرعزي حكم بأصالتها على أن بعدها ثلاثة أصول، أما مرجل فمذهب سيبويه، وأكثر النحويين أن ميمه أصل لقولهم مرجل الحائك الثوب إذا نسجه موشى موشى يقال له المراحل، قال ابن خروف: الممرجل ثوب يعمل بدارات كالمراحل وهي قدور النحاس، وقد ذهب أبو العلاء المعري إلى زيادة ميم مرجل اعتماداً على الأصل المذكور وجعل ثبوتها في التصريف كثبوت ميم تمسكن من المسكنة وتمندل من المنديل وتمدرع إذا لبس المدرعة والميم فيها زائدة، ولا حجة له في ذلك لأن الأكثر في هذا تسكن وتندل وتدرع، قال أبو عثمان هو الأكثر في كلام العرب. وأما مغفور فعن سيبويه فيه قولان أحدهما أن الميم زائدة، والآخر أنها أصل لقولهم ذهبوا يتمغفرون أي يجمعون المغفول وهو ضرب من الكمامة. وأما مرعزي فذهب سيبويه إلى أن ميمه زائدة، وذهب قوم منهم الناظم إلى أنها أصل لقولهم كساء ممرعزي دون مرعز، وكما في همزة إمعة وهو الذي يكون تبعاً لغيره لضعف رأيه والذي يجعل دينه تبعاً لدين غيره ويقلده من غير برهان حكم بأصالة همزته على أن بعدها ثلاثة أصول فوزنه فعلة لا أفعله لأنه صفة وليس في الصفات أفعله. وإمرة مثل إمعة وزناً ومعنى وحكماً وهو الذي ياتمر لكل من يأمره لضعف رأيه، ويقال أيضاً إمع وإمر.

الثاني: أفهم قوله سبقاً أنهما لا يحكم بزيادتهما متوسطتين ولا متأخرتين إلا بدليل، ويستثنى من ذلك الهمزة المتأخرة بعد الألف وقبلها أكثر من أصلين كما سيأتي في كلامه: فمثال ما حكم فيه بزيادة الهمزة وهي غير مصدرة، شمال واحبناً، ومثال ما حكم فيه بزيادة الميم وهي غير مصدرة دلامص، وزرقم وبابه، أما الشَّمَالُ فالدليل على زيادة همزتها سقوطها في بعض لغاتها، وفيها عشر لغات: شَمَالٌ وشَمَالٌ بتقديم الهمزة على الميم، وشَمَالٌ على وزن قذال، وشمول بفتح الشين، وشَمَلٌ بفتح الميم وشَمَلٌ بإسكان الميم، وشَمِلٌ على وزن صيقل، وشَمَالٌ على وزن كتاب وشَمِيلٌ على وزن طويل وشَمَالٌ بتشديد اللام، واستدل ابن عصفور وغيره على زيادة همزة شمال بقولهم شملت الريح إذا هبت شمالاً، واعتراض بأنه يحتمل أن يكون أصله شمالت فنقل فلا يصح الاستدلال به. وأما احبناً فالدليل على زيادة همزته سقوطها في الحبط يقال حبط بطنه إذا انتفخ، وأما دلامص ويقال فيه دمالص ودملص ودملص وهو البراق فلقولهم درع دلاص ودليص ودلصته أنا، وذهب أبو عثمان إلى أن الميم في دلامص أصل وإن وافق دلاصاً في المعنى فهو عنده من باب سبط وسبطر، وأما زرقم وبابه نحو ستهم ودلقم وضِرزم وفُسحم ودِرِّم فلأنها من الزرقة والستة والاندلاق وهو الخروج والضرز وهو البخيل يقال ناقة ضرزة أي قليلة اللبن، والانفساح والدرد وهو عدم الأسنان والوصف منه أدرد ودرد.

الثالث: أفهم قوله تأصيلها تحقّقاً أنهما إذا سبقا ثلاثة لم يتحقق تأصيل جميعها بل كان في أحدها احتمال أنه لا يقدم على الحكم بزيادتهما إلا بدليل، وهو ما حزم به في التسهيل وهو المعروف من أن الهمزة والميم إذا سبقا ثلاثة أحرف أحدها يحتمل الأصالة والزيادة أنه يحكم بزيادة الهمزة والميم وأصالة ذلك المحتمل إلا أن يقوم دليل بخلاف ذلك، ولذلك حكم بزيادة همزة أفعي وأيدع وميم موسى ومزود، وجاء في ميم مجن عن سيويه قولان أصحهما أنها زائدة فإن دل الدليل على أصالة الهمزة والميم وزيادة ذلك المحتمل حكم بمقتضاه كما حكم بأصالة همزة أرطى فيمن قال أديم مأروط وهمزة أولق فيمن قال ألق فهو مألوق كما سبق، وبأصالة ميم مهدد ومأجج، وزيادة أحد المثليين إذ لو كانت ميمه زائدة لكان مفعلاً فكان يجب إدغامه، وأجاز السيرافي في مهدد ومأجج أن تكون الميم زائدة ويكون فكهما شاذاً كما فك الأجل في قوله:  
الحمد العلي الأجلل

الرابع تزداد الهمزة في الاسم أولى كأحمر، وثانية كشأمل، وثالثة كشأمال، ورابعة كحطائط وهو القصير، وخامسة كحمراء، وسادسة كعقرباء وهي بلد، وسابعة كبرناساء والبرناساء الناس. والميم تزداد أولى كمرحب، وثانية كدملص، وثالثة كدلمص، ورابعة كزرقم، وخامسة كضبارم لأنه من الضبر وهو شدة الخلق، وذهب ابن عصفور إلى أنها في ضبارم أصلية، قال في الصحاح الضبارم بالضم الشديد الخلق من الأسد اهـ. (كَذَلِكَ هَمَزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لِقُطْبِهَا رَدْفٌ) أي يحكم بزيادة الهمزة أيضاً باطراد إذا وقعت آخراً بعد ألف قبل تلك الألف أكثر من حرفين نحو حمراء وعلباء وقرفصاء، فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو، وبقيد قبلها ألف الواقعة آخراً وليست بعد ألف فإنه لا يقضي بزيادة هاتين إلا بدليل كما سبق في حطائط واحينطاً، وبقيد أكثر من حرفين نحو ماء وشاء وكساء ورداء فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة.

تنبيه: مقتضى قوله أكثر من حرفين أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء قطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة حرفين واحتمل الثالث وليس كذلك، لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو سلاء وحواء، أو حرفان أحدهما لين نحو زيزاء وقوباء، فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثليين أو اللين وللعكس، فإن جعلت الهمزة أصلية كان سلاء فعلاً وحواء فعلاً من الحواية وإن جعلت زائدة كان سلاء فعلاً وحواء فعلاً من الحوة فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليل حكم به والغى الآخر، ولذلك حكم على حواء بأن همزته زائدة إذا لم يصرف، وبأنها أصل إذا صرف نحو حواء للذي يعاني الحيات، والأولى في سلاء أن تكون همزته أصلاً لأن فعلاً في النبات أكثر من فعلاً، فلو قال الناظم أكثر من أصلين لكان أجود اهـ. (وَالْتُونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمَزِ) أي فيقضي بزيادتها بالشرطين المذكورين في الهمزة وهما أن يسبقها ألف وأن يسبق تلك الألف أكثر من أصلين نحو عثمان وعضبان، بخلاف نحو أمان وزمان ومكان، ويشترط لزيادة النون مع ما ذكر أن تكون

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

زيادة ما قبل الألف على حرفين ليست بتضعيف أصل، فالنون في نحو جنجان أصل لا زائدة. وهذا الشرط مستفاد من قوله سابقاً:  
واحكم بتأصيل حروف سمس  
وقد اقتضى إطلاقه أنه يقضي بزيادة النون عينا فيما يتوسط فيه بين الألف والفاء حرف مشدد نحو حسان ورمان أو حرف لين نحو عقيان وعنوان وهذا الإطلاق على وفق ما ذهب إليه الجمهور فإنهم يحكمون بزيادة النون في مثل حسان وعقيان إلا أن يدل دليل على أصالتها، بدلالة منع صرف حسان على زيادة نونه في قول الشاعر:  
1267 — أَلَا مَنْ مُبْلِعُ حَسَانَ عَنِّي  
مُعْلَلَةٌ تَدُبُّ إِلَى عُكَاظِ

لكنه ذهب في التسهيل والكافية إلى أن النون في ذلك كالهزمة في تساوي الاحتمالين، فلا يلغى أحدهما إلا بدليل فكان ينبغي له أن يقيد إطلاقه بذلك وهذا مذهب لبعض المتقدمين، وزاد بعضهم لزيادتها آخراً شرطاً آخر وهو أن لا تكون في اسم مضموم الأول مضعف الثاني اسماً لنبات نحو رمان فجعلها في ذلك أصلاً لأن فعلاً في أسماء النبات أكثر من فعلال وإلى هذا ذهب في الكافية حيث قال:

فمل عن الفعلال والفعلاء  
في النبات للفعال كالسلاء  
ورد بأن زيادة الألف والنون آخراً أكثر من مجيء النبات على فعال، ومذهب الخليل وسيبويه أن نون رمان زائدة، قال سيبويه وسألته يعني الخليل عن الرمان إذا سمي به فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر إذ لم يكن له معنى يعرف به، وقال الأخفش نونه أصلية مثل قُرَّاصٍ وَحُمَّاصٍ لأن فعلاً أكثر من فعلال يعني في النبات، والصحيح ما ذهب إليه لا لما ذكره بل لثبوتها في الاشتقاق قالوا أرض مرمنة لكثرة الرمان ولو كانت النون زائدة لقالوا مرممة (و) النون (في نحو عَصَنْقَرٍ) وعقنقل وقرنفل وحبناً وورنتل مما هو فيه متوسط وتوسطه بين أربعة أحرف بالسوية وهو ساكن وغير مدغم (أصالة كفي) كفي مجهول فيه ضمير النون هو المفعول الأول عن الفاعل ناب وأصالة نصب بالمفعول الثاني أي اطردت زيادة النون فيما تضمن القيود المذكورة لثلاثة أمور: أولها أن النون في ذلك واقعة موقع ما تيقنت زيادته كياء سَمِيدَعٍ وواو فدوكسوالف عُدَّافِرٍ وَجُحَادِبٍ.

ثانيها: أنها تعاقب حرف اللين غالباً لقولهم للغليظ الكفين شَرْنِبْثٍ وَشُرَابِثٍ، وللضخم جَرْنَفْشٍ وَجِرَافِشٍ وَلَنْبِتٍ، عَرْنَقِصَانٍ وَغَرْنَقِصَانٍ، ثالثها أن كل ما عرف له اشتقاق أو تصريف وجدت فيه زائدة فيحمل غيره عليه، وقد خرج بالقيود الأول النون الواقعة أولاً فإنها أصل نحو نهشل إلا أن يقضي بزيادتها دليل كما في نحو نرجس لأنها لو كانت أصلاً لكان وزنه فعلل وهو مفقود، وبالقيود الثاني نحو قنطار وقنديل وعنقود وحنديس وعندليب فإنها أصل إلا أن يقضي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

دليل بالزيادة كما في نحو عنبس لأنه من العبوس وحنظل لقولهم حظلت الإبل وعنسل لأنه من العسلان وعُرنَد لأنه من قولهم شيء عرد أي صلب وكنهيل لقولهم فيه كهيل ولعدم النظر على تقدير الأصالة، وبالقيد الثالث نحو غرنيق وهو السيد الرفيع وخرنوب وكنابيل فالنون أصلية إذ ليس في الكلام فعنيل ولا فعنول ولا فعنليل، وبالرابع نحو عَجَس فإنه تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كَعَدَبَس، قال أبو حيان والذي أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل والدليل على ذلك أنا وجدنا النونين مزيدتين فيما عرف له اشتقاق نحو صَفَنَط وَوَوَّك ألا ترى أنه من الضفافة والزوك فيه عمل ما لا يعرف له اشتقاق على ذلك.

تنبيهات: الأول بقي مما تزداد فيه النون باطراد ثلاثة مواضع: المضارع كنضرب، والانفعال وفروعه كالانطلاق، والافعال كالأحرنجام وإنما سكت عنها لوضوحها.

الثاني: إنما لم يذكر التنوين ونون التثنية والجمع وعلامة الرفع في الأمثلة الخمسة ونون الوقاية ونون التوكيد لأن هذه زيادة متميزة و مقصود الباب تمييز الزيادة المحتاجة إلى تمييز لاختلاطها بأصول الكلمة حتى صارت جزءاً منها.

الثالث: اعلم أن النون تزداد أولى نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو عثمان وسليدسة نحو زعفران وسابعة نحو عبوثران (وَالنَّاءُ) تزداد في أربعة مواضع (في التَّائِيثِ) كضربت وضاربة وضربة وأنت وفروعه على المشهور (و) في (المُضَارَعَةُ) كتضرب (و) في (نَحْوِ الإِسْتِفْعَالِ) من المصادر وذلك الافتعال كالاستخراج والافتقار وفروعهما والتفعيل والتفعل كالترديد والترداد دون فروعهما (و) في نحو (المُطَاوَعَةُ) كتعلم تعلماً وتدحرج تدحرجاً وتغافل تغافلاً ولا يقضي بزيادتها في غير ما ذكر إلا بدليل. واعلم أنه قد زيدت الناء أولاً وأخراً وحشواً: فأما زيادتها أولاً فمنه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كزيادتها في تنضب وتتفل وتُدرأ وتُحلىء.

وأما زيادتها آخراً فكذلك منه مطرد وقد تقدم، ومنه مقصور على السماع كالتاء في رغبوت ورحموت وملكوت وجبروت وفي تَرْمُوت وهو صوت القوس عند الرمي لأنه من الترتم ووزنه تفعلوت وفي عنكبوت، ومذهب سيبويه أن نون عنكبوت أصل لقولهم في معناه العنكب فهو عنده رباعي وذهب بعض النحاة إلى أنه ثلاثي ونونه زائدة، وأما زيادتها حشواً فلا تطرد إلا في الاستفعال والافتعال وفروعهما، وقد زيدت حشواً في ألفاظ قليلة ولقلة زيادتها حشواً ذهب الأكثر إلى أصلتها في يستعور وإلى كونها بدلاً من الواو في كلتا (وَالهَاءُ) وَفَقاً كَلِمَةً وَلَمْ تَرَهُ) أي الهاء من حروف الزيادة كما سبق إلا أن زيادتها قليلة في غير الوقف ولم تطرد إلا في الوقف على ما الاستفهامية مجرورة نحو لمه، وعلى الفعل المحذوف اللام جزماً أو وقفاً وعلى كل مبني على حركة لازمة إلا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما تقدم استثناءؤه في باب الوقف، وهي واجبة في بعض ذلك وجائزة في بعضه على ما تقدم في بابه وأنكر المبرد زيادتها؛ وقال إنها إنما تلحق في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان كما في نحو ماله ويا زياده وللإمكان كما في نحو عه وقه كما قدمته فهي كالتنوين وباء الجر، والصحيح أنها من حروف الزيادة وإن كانت زيادتها قليلة، والدليل على ذلك قولهم في أمات أمهات، ووزنه فعلهات، لأنه جمع أم، وقد قالوا أمات. والهاء في الغالب فيمن يعقل وإسقاطها فيما لا يعقل، وقالوا في أم أمهة ووزنها فعلهة وأجاز ابن السراج أن تكون أصلية، وتكون فعلة مثل قبرة وأبهة ويقوي قوله ما حكاه صاحب كتاب العين من قولهم تأمهت أما بمعنى اتخذت، ثم حذفت الهاء فبقي أم ووزنه فع فإن ثبت هذا فأم وأمهة أصلان مختلفان كسبب وسبب ودمت ودمت فتكون أمهات على هذا جمع أمهة وأمات جمع أم. وما ذهب إليه ابن السراج ضعيف لأنه خلاف الظاهر، وأما حكاية صاحب العين فلا يحتج بها لما فيه من الخطأ والاضطراب.

قال أبو الفتح: ذكرت بكتاب العين يوماً شيخنا أبا علي فأعرض عنه ولم يرضه لما فيه من القول المردود والتصريف الفاسد. وزيدت الهاء في قولهم أهرقت الماء فأنا أهريقه إهراقه، والأصل أراق يريق إراقه، وألف أراق منقلبة عن الياء. وأصل يريق يوريق ثم أبدلوا من الهمزة هاء، وإنما قالوا يهريقه وهم لا يقولون أريقه لاستثقالهم الهمزتين، وقالوا أيضاً أهرق الماء يهرقه إهراقاً، ولا جواب للمبرد عن زيادتها في إهراق إلا دعوى الغلط من قائله لأنه لما أبدل الهمزة هاء توهم أنها فاء الكلمة فأدخل الهمزة عليها وأسكنها. وادعى الخليل زيادة الهاء في هزكولة وأنها هفعولة وهي العظيمة الوركين لأنها تركل في مشيها، والأكثر على أصلتها وأنها فعولة، وقال أبو الحسن: إنها زائدة في هبّل وهو الأكل، وهجرع وهو الطويل، فهما عنده هفّل لأن الأول من البلع والثاني من الجرع وهو المكان السهل. وحجة الجماعة أن العرب تقول في الهجرعين هذا أهر من هذا أي أطول، وكذلك تقول في هلقامة وهو الأسد والضخم الطويل أيضاً. ويجوز أن تكون زائدة في سهّل وهو الطويل لأن السلب أيضاً الطويل، يقال: قرن سهلب وسلب أي طويل، ويجوز أن يكون من باب سبطر وسبب.

تنبيه: التحقيق أن لا تذكر هاء السكت مع حروف الزيادة لما تقدم (وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ) أي من حروف الزيادة اللام، والقياس يقتضي أن لا تزداد لبعدها من حروف المد فلهذا كانت أقل الحروف زيادة، ولم تطرد زيادتها إلا في الإشارة نحو ذلك وتلك وهنالك وأولالك، وما سواها فبإبه السماع، وقد سمع من كلامهم قولهم في عبد عبدل، وفي الأفح وهو المتباعد الفخذين فحجل، وفي الهيق وهو الظليم هيقل، وفي القيشة وهي الكمرة فيشلة، وفي الطيس وهو الكثير طيسل ونقل عن أبي الحسن أن لام عبدل أصل وهو مركب من عبد كما قالوا عبشمي، ويعدده قولهم في زيد زيدل، على أنه قال في الأوسط: اللام تزداد في عبدل وحده وجمعه عبادلة فيكون له قولان، نعم البواقي يحتمل أن تكون من مادتين كسبب وسبطر.

تنبيهان: الأول حق لام الإشارة أن لا تذكر مع أحرف الزيادة لما قلناه في هاء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

السكت من أنها كلمة برأسها. الثاني ذكر في النظم من أحرف الزيادة تسعة وسكت عن السين وهي تزداد باطراد مع التاء في الاستفعال وفروعه، وقيل وبعد كاف المؤنثة وقفا نحو أكرمتكس وهي الكسكسة، ويلزم هذا القائل أن يعد شين الكشكشة نحو أكرمتكش، والغرض من الإتيان بهما بيان كسرة الكاف فحكهما حكم هاء السكت في الاستقلال، ولا تطرد زيادتها في غير ذلك بل تحفظ كسين قُدْموس بمعنى قديم وأسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم أول المضارع فإن أصله عند سيويه أطاع يطبع، وزيدت السين عوضاً عن حركة عين الفعل لأن أصل أطاع أطوع، والعدر للناظم أن السين لا تطرد زيادتها إلا في موضع واحد وقد مثل به في زيادة التاء إذ قال: ونحو الاستفعال. فكانه اكتفى بذلك، ولهذا قال في الكافية في ذكره زيادة التاء:

ومع سين زيد في استفعال  
وفرعه كاستقص ذا استكمال

انتهى (وَأَمَّا زِيَادَةُ يَلَا قَيْدٍ تَبَتْ) أي متى وقع شيء من هذه الحروف العشرة خاليا عما قيدت به زيادته فهو أصل (إِنْ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً) على زيادته (كَحَطَّلَتْ) الإبل إذا تأذت من أكل الحنظل، فسقوط النون في الفعل حجة على زيادتها في الحنظل مع أنها خلت من قيد الزيادة وهو كونها آخراً بعد ألف مسبوق بأكثر من أصلين أو واقعة كما هي في نحو غصنفر كما سبق بيانه، وقد تقدمت أمثلة كثيرة مما حكم فيه بالزيادة لحجة مع خلوه من قيد الزيادة فليراجع.

### فصل في زيادة همزة الوصل

هو من تنمة الكلام على زيادة الهمزة. وإنما أفرد لاختصاصه بأحكام، وقد أشار إلى تعريف همزة الوصل بقوله: (لِلْوَصْلِ هَمَزٌ سَابِقٌ لَا يَنْبُتُ إِلَّا إِذَا ابْتُدِيَ بِهِ كَأَسْتَبْتُوا) أي همز الوصل كل همز ثبت في الابتداء وسقط في الدرج، وما ثبت فيهما فهو همز قطع. وقد اشتمل كلامه على فوائد: الأولى أن همزة الوصل وضعت همزة لقوله للوصل همز، وهذا هو الصحيح، وقيل يحتمل أن يكون أصلها الألف ألا ترى إلى ثبوتها ألفاً في نحو الرجل في الاستفهام لما لم يضطر إلى الحركة الثانية أن همزة الوصل لا تكون إلا سابقة لأنه إنما جيء بها وصلة إلى الابتداء بالساكن إذ الابتداء به متعذر. الثالثة أنها لا تختص بقبيل بل تدخل على الاسم والفعل والحرف أخذ ذلك من إطلاقه والمثال لا يخصص. الرابعة امتناع إثباتها في الدرج إلا لضرورة كقوله:

1268 — أَلَا لَأَرَى إِنْ تَبَيَّنَ أَحْسَنَ شَيْمَةً  
عَلَى حَدَّتَانِ الدَّهْرِ مِنِّي وَمِنْ جُمَلِ

واختلف في سبب تسميتها بهمزة الوصل مع أنها تسقط في الوصل: فقيل اتساعاً، وقيل لأنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها، وهذا قول الكوفيين، وقيل

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن، وهذا قول البصريين، وكان الخليل يسميها سلم اللسان. ثم أشار إلى مواضعها مبتدئاً بالفعل لأنه الأصل في استحقاقها لما سآذكره بعد فقال: (وَهُوَ لِفِعْلٍ مَاضٍ اِخْتَوَى عَلَيَّ أَكْثَرَ مِنْ أَرْبَعَةٍ) أما بها (نحو انجلى) وانطلق، أو سواها نحو استخرج (وَالأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ) أي من المحتوي على أكثر من أربعة: نحو انجلى انجلاء، وانطلق انطلافاً، واستخرج استخراجاً (وَكذلكَ أَمْرُ التَّلَاثِي) الذي يسكن ثاني مضارعه لفظاً، سواء في ذلك مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كَأَخْشَ وَأَمْضَ وَأَنْقُدَا) فإن تحرك ثاني مضارعه لم يحتج إلى همزة الوصل، ولو سكن تقديرًا كقولك في الأمر من يقوم قم، ومن يعد عد، ومن يرد رد، ويستثنى، خذ وكل ومر فإنها يسكن ثاني مضارعه لفظاً، والأكثر في الأمر منها حذف الفاء والاستغناء عن همزة الوصل (وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ أَيْمٍ سَمِعَ وَأَتَيْتَ وَأَمْرِيَّ وَتَأْنَيْتَ تَبِعَ وَأَيْمُنَ) فهذه عشرة أسماء، لأن قوله وتأنيت تبع عني به ابنة وأتيتن وأمراً، ونبه بقوله سمع على أن افتتاح هذه الأسماء العشرة بهمز الوصل غير مقيس وإنما طريقه السماع، وذلك أن الفعل لأصلته في التصريف استأثر بأمور:

منها بناء أوائل بعض أمثلته على السكون فإذا اتفق الابتداء بها صدرت بهمزة الوصل للإمكان ثم حملت مصادر تلك الأفعال عليها في إسكان أوائلها واجتلاب الهمز، وهذه الأسماء العشرة ليست من ذلك فكان مقتضى القياس أن تبنى أوائلها على الحركة ويستغنى عن همزة الوصل، وإنما شذت عن القياس لما سآذكره: أما اسم فاصله سيبويه سيمؤ كقنو. وقيل سيمؤ كقفل فحذفت لأمه تخفيفاً وسكن أوله، وقيل نقل سكون الميم إلى السين وأتى بالهمزة توصلًا وتعويضًا، ولهذا لم يجمعوا بينهما بل أثبتوا أحدهما فقالوا في النسبة إليه: اسمي أو سموي كما عرف في موضعه.

وإشتقاقه عند البصريين من السمو، وعند الكوفيين من الوسم ولكنه قلب فأخرت فاؤه فجعلت بعد اللام وجاءت تصاريفه على ذلك، والخلاف في هذه المسألة شهير فلا نطيل بذكره. وأما است فاصله سبته لقولهم سبته وأستاه. وزيد أستاه من عمرو، حذفت اللام وهي الهاء تشبيهاً بحروف العلة، وسكن أوله وجيء بالهمزة لما ذكر، وفيه لغتان أخريان: سبته بحذف العين فوزنه فل وسبته بحذف اللام فوزنه فع، والدليل على كون الأصل سته بفتح الفاء فتحها في هاتين اللغتين، والدليل على التحريك والفتح في العين ما يذكر في ابن وأما ابن فاصله بتؤ كقلم فعل به ما سبق في اسم واست، ودليل فتح فائه قولهم في جمعه بنون، وفي النسب بنوي بفتحها، ودليل تحريك العين قولهم في جمعهم: أبناء، وأفعال إنما هو جمع فعل بتحريك العين، ودليل كونها فتحة كون أفعال في مفتوح العين أكثر منه في مضمومها كعضد وأعضاء، ومكسورها ككبد وأكباد، والحمل على الأكثر. ودليل كون لأمه واواً لا ياء ثلاثة أمور: أحدها أن الغالب على ما حذف لأمه الواو ولا الياء. والثاني أنهم قالوا في مؤنثه بنت فأبدلوا التاء من اللام، وأبدال التاء من الواو أكثر من إبدالها من الياء كما ستعرفه في موضعه. والثالث قولهم البنوة.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ونقل ابن الشجري في أماليه أن بعضهم ذهب إلى أن المحذوف ياء واشتقه من بنى بامرأته يبنى، ولا دليل في البنية لأنها كالفتوة وهي من الياء. ولو بنيت من حميت فعولة لقلت حموة. وأجاز الزجاج الوجهين. وأما ابنم فهو ابن زيدت فيه الميم للمبالغة كما زيدت في زرقم. قال الشاعر:

1269 — وَهَلْ لِيْ أُمٌّ عَيْرَهَا إِنْ دَكَرْتُهَا  
أَبَى اللّٰهُ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْتَمًا

وليست عوضاً من المحذوف وإلا لكان المحذوف في حكم الثابت ولم يحتج لهمزة الوصل. وأما اثنان فأصله ثنيان بفتح الفاء والعين لأنه من ثبتت، ولقولهم في النسبة إليه ثنوي، فحذفت لامه وسكن أوله وجيء بالهمز. وأما امرؤ فأصله مرء فخفف بنقل حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وعوض عنها همزة الوصل ثم ثبتت عند عود الهمزة لأن تخفيفها سائغ أبداً فجعل المتوقع كالواقع. وأما تأنيث ابن واثنين وامرئ فالكلام عليها كالكلام على مذكراتها، والتاء في ابنة واثنين للتأنيث كالتاء في امرأة كما أفهمه كلامه، بخلاف التاء في بنت وثنيتين فإنها فيهما بدل من لام الكلمة إذ لو كانت للتأنيث لم تسكن ما قبلها، ويؤيد ذلك قول سيبويه: لو سميت بهما رجلاً لصرفتاهما يعني بنتاً وأختاً، وإفهام التأنيث مستفاد من أصل الصيغة لا من التاء. وأما أيمن المخصوص بالقسم فألفه للوصل عند البصريين، والقطع عند الكوفيين لأنه عندهم جمع يمين، وعند سيبويه اسم مفرد من اليمن وهو البركة فلما حذفت نونه فقبل أيم أاعاضوه الهمزة في أوله ولم يحذفوها لما أعادوا النون لأنها بصدد الحذف كما قلنا في امرئ. وفيه اثنتا عشرة لغة جمعها الناظم في هذين البيتين:

همر أيم وأيمن فافتح واكسر أو إم قل  
أو قل م أو من بالتثليث قد شكلا  
وأيمن أختم به وا كلا اضف

إليه في قسم تستوف ما نقلا ثم أشار إلى ما بقي مما يدخل عليه همزة الوصل بقوله: (همر ال كذا) أي همز وصل معرفة كانت أو موصولة أو زائدة. ومذهب الخليل أن همزة ال قطع وصلت لكثرة الاستعمال واختاره الناظم في غير هذا الكتاب، ومثل ال أم في لغة أهل اليمن.

تنبيهان: علم من كلامه أن همزة الوصل لا تكون في مضارع مطلقاً، ولا في حرف غير ال، ولا في ماض ثلاثي ولا رباعي، ولا في اسم إلا مصدر الخماسي والسداسي والأسماء العشرة المذكورة.

الثاني: كان ينبغي أن يزيد أيم لغة في أيمن فتكون الأسماء غير المصادر اثني عشر. فإن قيل: هي أيمن حذفت اللام، يقال: وابنم هو ابن وزيدت الميم.

انتهى (وَيُبَدَّلُ) همز الوصل المفتوح (مدا في الإستفهام) وهو الأرجح (أو يُسَهَّلُ) بين الهمزة والألف مع القصر ولا يحذف كما يحذف المضموم من نحو قولك اضطر الرجل، وكما يحذف المكسور في نحو: {اتخذناهم سخرى} (ص: 63)، {استغفرت لهم} (المنافقون: 6)، لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا يحقق

لأن همز الوصل لا يثبت في الدرج إلا لضرورة كما مر، فتقول: الحسن عندك وأيمن أيمنك، بالمدارج، وبالتسهيل مرجوحاً، ومنه قوله:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1270 \_ الْحَقُّ إِنَّ دَارَ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ  
أَوْ اثْبَتَتْ حَيْلُ أَنْ قَلْبَكَ طَائِرٌ وَقَدْ قَرِئَ بِالْوَجْهِينِ فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْقُرْآنِ نَحْوِ  
الذَّكْرَيْنِ الْآنَ.

خاتمة: في مسائل: الأولى اعلم أن لهزمة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبع حالات: وجوب الفتح وذلك في المبدوء بها أل، ووجوب الضم وذلك في نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول، وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقبل واكتب، بخلاف امشوا وامضوا، ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى قاله ابن الناظم، وفي تكلمة أبي علي أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاء ضمة الهمزة، وفي التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم، ورجحان الفتح على الكسر وذلك في أيمن وأيم، ورجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة اسم، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك في نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول، ووجوب الكسر، وذلك فيما بقي وهو الأصل. الثانية قد علم أن همزة الوصل إنما جيء بها للتوصل إلى الابتداء بالساكن. فإذا تحرك ذلك الساكن استغنى عنها نحو استتر إذا قصد إدغام تاء الافتعال فيما بعدها نقلت حركتها إلى الفاء فقبل ستر، إلا لام التعريف إذا نقلت حركة الهمزة إليها في نحو الأحمر، فالأرجح إثبات الهمزة، فتقول الأحمر قائم، وبضعف لحر قائم، والفرق أن النقل للإدغام أكثر من النقل لغير الإدغام. الثالثة إذا اتصل بالمضمومة ساكن صحيح أو جار مجراه جاز كسره وضمه نحو أن اقبلوا أو انقص. الرابعة مذهب البصريين أن أصل همزة الوصل الكسر وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضممت في بعضها اتباعاً، وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في اسكن اتباعاً للثالث، وأورد عدم الفتح في اعلم. وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر. وا أعلم.

الإبدال

الغرض من هذا الباب بيان الحروف التي تبدل من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام فإن إبدال الإدغام لا ينظر إليه في هذا الباب لأنه يكون في جميع حروف المعجم إلا الألف، كما أن الزائد للتضعيف لا ينظر إليه في حروف الزيادة لذلك. وأراد بالإبدال ما يشمل القلب إذ كل منهما تغيير في الموضع، إلا أن الإبدال إزالة والقلب إحالة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة لأنها تقارب حروف العلة بكثرة التغيير وذلك كما في قام أصله قوم فألفه منقلبة عن واو في الأصل، وموسى ألفه عن الياء ورأس ألفه عن الهمزة وإنما لينت لثبوتها فاستحالت ألفاً والبديل لا يختص كما ستراه ويخالفهما التعويض فإن العوض يكون في غير موضع المعوض منه كناء عدة وهمزة ابن وياء سفيرج. ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة كسين إسطاع كما تقدم. وقد ضمن الناظم هذا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الباب أربعة أحكام من التصريف: الإبدال والقلب والنقل والحذف، وأشار إلى حصر حروف البديل الشائع في التصريف بقوله (أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَدَاتٌ مُوْطِيَا) وخرج بالشائع البديل الشاذ نحو إبدال اللام من نون أصيلان تصغير أصيل على غير قياس كما في مغرب ومغبربان في قوله:

1271 — وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلًا أَسَائِلَهَا

أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ

ومن ضاد اضطلع في قوله:

1272 — مَالَ إِلَى أُرْطَاةٍ حَفَفٍ قَالَطَجَعُ

والقليل نحو إبدال الجيم من الياء المشددة في الوقف كقوله:

1273 — خَالِي عَوَيْفٌ وَأَبُو عَلَجٍ

المُطْعِمَانِ اللَّجْمِ بِالْعَيْشِ

وبالغداة كَتَلَ الْبَرِّيَجِ

يُقْلَعُ وَبِالصَّيْحِ

وربما أبدلت دون وقف كقولهم في الأيْلِ أَجَلٌ. ودون تشديد كقوله:

1274 — لَا هَمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتْ

فَلَا يَزَالُ سَاحِجٌ يَأْتِيكَ بِحِ

أَقْمَرْتَهَا يُتْرَى وَفَرْتِجِ

وتسمى هذه عججة قضاة. ومعنى هدأت سكنت. وموطياً من أوطأته جعلته وطيئاً، فالياء فيه بدل من الهمزة. وذكره الهاء زيادة على ما في التسهيل إذ جمعها فيه في طويت دائماً. ثم إن لم يتكلم عليها هنا مع عده إياها، ووجهه أن إبدالها من التاء إنما يطرد في الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور في باب الوقف. وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم هياك ولهك قائم، وهرقت الماء، وهردت الشيء وهرحت الدابة.

تنبيهات: الأول ذكر في التسهيل أن حروف البديل الشائع يعني في كلام العرب، اثنان وعشرون حرفاً، وهذه التسعة المذكورة هنا حروف الإبدال الضروري في التصريف، فقال يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام قولك: لَجْدٌ صرف شكس أمن طي ثوب عزته، والضروري في التصريف: هجاء دائماً. هذا كلامه. فأفهم أن باقي حروف المعجم وهي الحاء والحاء والذال والطاء والضاد والغين والقاف قد تبدل على وجه الشذوذ. وقد قال ابن جنى في قراءة الأعمش: {فشرد بهم} (الأنفال: 57)، بالذال المعجمة أن الذال بدل من الدال كما قالوا لحم خَرَاذِلٍ وخرادل. والمعنى الجامع لهما أنهما مجهوران ومتقاربان، وخرَجَها الزمخشري على القلب بتقديم اللام على العين من قولهم شذر مذر. وأفهم أيضاً من أن الشائع ما تقدم من إبدال اللام من النون ومن الضاد، ومن إبدال الجيم من الياء وكذا إبدال النون من اللام كقولهم في الرَّقْلِ — وهو الفرس الذَّيَالِ — رفن، ومن الميم كقولهم في أمغرت الشاة — إذا خرج لبنها أحمر كالمغرة — أنغرت. وينبغي أن لا يسمى ذلك شائعاً، بل الشائع في ذلك ما اطرد أو كثر في بعض اللغات كالعججة في لغة قضاة، والعننة كقولهم: ظننت عتكَ ذاهب: أي أنك. والكشكشة في لغة تميم، كقولهم — في خطاب

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

المؤنث — ما الذي جاء بِش، يريدون بك، وقراءة بعضهم: «قد جعل ريش تحتش سربا» والكسكسة في لغة بكر، كقولهم — في خطاب المؤنث — أبوس وأمس يريدون أبوك وأمك. Y قال في شرح الكافية: وهذا النوع من الإبدال جدير بأن يذكر في كتب اللغة لا في كتب التصريف، وإلا لزم أن تذكر العين لأن إبدالها من الهمزة المتحركة مطرد في لغة بني تميم، ويسمى ذلك عنعنة، وكان يلزم أيضاً أن يذكر الكاف لأن إبدالها من تاء الضمير مطرد كقول الراجز:

1275 — يَا ابْنَ الرَّبِيرِ طَالَمَا عَصَيْكَ  
وَطَالَمَا عَنِيتْنَا إِلَيْكَ

أراد عصيت، وأمثال هذا من الحروف المبدلة من غيرها كثيرة وإنما ينبغي أن يعد في الإبدال التصريفي ما لو لم يبدل أوقع في الخطأ أو مخالفة الأكثر، فالموقع في الخطأ كقولك في مال مول، والموقع في مخالفة الأكثر كقولك في سقاء سقاية هذا كلامه.

الثاني: عد كثير من أهل التصريف حروف الإبدال اثني عشر حرفاً، وجمعوها في ترايب كثيرة منها: طال يوم أنجده، وأسقط بعضهم اللام وعدها أحد عشر، وجمعها في قوله: أجد طويت منها. وزاد بعضهم الصاد والزاي وعدها أربعة عشرة، وجمعها في قوله: انصت يوم زل طاهٍ جد. وعدها الزمخشري ثلاثة عشر، وجمعها في استنجه يوم طال. قال ابن الحاجب هو وهم لأنه أسقط الصاد والزاي وهما من حروف الإبدال، كقولهم زراط وزقر في صراط وسقر، وزاد السين وليست من حروف الإبدال، فإن أورد اسمع ورد أذكر واطلم لأنه من باب الإدغام لا من باب الإبدال المجرد هذا كلامه. قلت قد أجاز النحاة في استخذ أن يكون أصله اتخذ فأبدلوا من التاء الأولى السين كما أبدلوا التاء من السين في سبت إذ أصله سدس، فلعله نظر إلى ذلك. والذي ذكره سيبويه أحد عشر حرفاً: ثمانية من حروف الزيادة وهي ما سوى اللام والسين، وثلاثة من غيرها وهي الدال والطاء والجيم. الثالث يعرف الإبدال بالرجوع في بعض التصاريف إلى المبدل منه لزوماً أو غلبة، فالأول نحو جدف فإن فاءه بدل من تاء جدت لأنهم قالوا في الجمع أحداث بالفاء فقط، والثاني نحو أفلط أي أفلت فإن طاءه بدل من التاء، لأن التاء أغلب فيه في الاستعمال وكذا قولهم في لصٍ لصت التاء بدل من الصاد لأن جمعه على لصوص أكثر من لصوت، فإن لم يثبت ذلك في ذي استعمالين فهو من أصليين نحو أرخ وورخ ووكد وأكد لأن جميع التصاريف جاءت بهما فليس أحدهما بدلاً من الآخر وقال ابن الحاجب: يعرف البدل بكثرة اشتقاقه كثرات فإن أمثلة اشتقاقه ورث ووارث وموروث، وبقلة استعماله كقولهم: الثعالي في

الثعالب، والأراني في الأرناب. وأنشد سيبويه:  
1276 — لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَّرُهُ  
مِنَ الثَّعَالِي وَوَخَزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قال ابن جنبي: ويحتمل أن يكون الثعالي جمع ثعالة ثم قلب، فيكون كقولهم: شراعي في شرائع. والذي قاله سيبويه أولى ليكون كأرانيها. وأيضاً فإن ثعالة اسم جنس، وجمع أسماء الأجناس ضعيف يعني بقوله اسم جنس علم جنس، ويكونه فرعاً والحرف زائد كضويرب تصغير ضارب، لأنه لما علم الأصل علم أن هذه الواو مبدلة من الألف ويكونه فرعاً وهو أصل كمويه فإنه تصغير ماء، فلما صغر على مويه علم أن الهمزة مبدلة من هاء وبلزوم بناء مجهول نحو هراق يحكم بأن أصله أراق، لأنه لو لم يكن كذلك لوجب أن يكون وزنه هفعل وهو بناء مجهول (قَابِدِلِ الْهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَبَاٍ آخِرًا اَثْرَ اَلِفٍ زَيْدًا) أي تبدل الهمزة من الواو والياء وجوباً في أربع مسائل: الأولى هذه، وهي إذا تطرفت إحداهما بعد ألف زائدة نحو كساء وسماء ودعاء ونحو بناء وظباء وقضاء، بخلاف نحو قاول، وباع وتعاون وتباين لعدم التطرف، ونحو غزو وطبي لعدم الألف، ونحو واو وأي لعدم زيادة الألف لأنها أصلية فيهما فلا إبدال، وإلا لتوالى إعلان وهو ممنوع.

تنبيهان: الأول تشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء فإن أصلها حمري كسكري، فزيدت الألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلّام، فأبدلت الثانية همزة فكان الأحسن أن يقول كما قال في الكافية:  
من حرف لين آخر بعد ألف  
مزيدٍ إبدال همزة وذا ألف

الثاني: هذا الإبدال مستصحب مع هاء التأنيث العارضة نحو بناء وبناءة، فإن كانت هاء التأنيث غير عارضة امتنع الإبدال نحو هداية وسقاية وعداوة، لأن الكلمة بنيت على التاء أي أنها لم تبن على مذكر. قال في التسهيل: وربما صح مع العارضة وأبدل مع اللازمة: فالأول كقولهم في المثل: اسق رقاش، فإنها سقاية لأنه لما كان مثلاً والأمثال لا تغير أشبه ما بني على هاء التأنيث. ومنهم من يقول فإنها سقاة بالهمز كحاله في غير المثل. والثاني كقولهم سلاءة في صلاية. وحكم زيادتي التثنية حكم هاء التأنيث في استصحاب هذا الإبدال نحو كساءين ورداءين، فإن بنيت الكلمة على التثنية امتنع الإبدال وذلك كقولهم عقلته بثنايين، وهما طرفا العقال. الثالث قد أورد على الضابط المذكور مثل غاوي في النسب إذا رخمته على لغة من لا ينوي فإنك تقول ياغاو بضم الواو من غير إبدال مع اندراجهم في الضابط المذكور. وإنما لم يبدل لأنه قد أُعْلِمَ بحذف لامه فلم يجمع فيه بين إعلالين فلو أتى موضع قوله آخرًا بلاماً فقال لاماً باثر ألف زيد. لاستقام. الرابع: اختلف في كيفية هذا الإبدال: فقيل أبدلت الياء والواو همزة وهو ظاهر كلام المصنف. وقال حذاق أهل التصريف: أبدل من الواو والياء ألف ثم أبدلت الألف همزة وذلك أنه لما قيل كساو ورداي تحركت الواو والياء بعد فتحة ولا حاجز بينهما إلا الألف الزائدة وليست بحاجز حصين لسكونها وزيادتها، وانضم إلى ذلك أنهما في محل التغيير وهو الطرف، فقلبا ألفاً حملاً على باب عصا ورحا، فالتقى ساكنان فقلبت الألف الثانية همزة أنها من مخرج الألف. انتهى.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ثم أشار إلى الثانية بقوله: (وفي فاعلٍ مَا أُعِلَّ عَيْتًا دَا أَفْتِي) أي اتبع: ذا إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، أي يجب إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقعت عينا لاسم فاعل أعلنت عين فعلة نحو قائل وبائع الأصل قاول وبابع، فحملا على الفعل في الإعلال، بخلاف نحو عور فهو عاور وعين فهو عين.

تنبيهات: الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان، قال:

1277 — صَعْدَهُ تَابِتُهُ فِي جَائِزِ  
أُبْنَمَا الرِّيحُ تُمَلِّهَا تَمَلُّ

وكقولهم جائزة وهي خشبة تجعل في وسط السقف. وكلام الناظم هنا وفي الكافية لا يشمل ذلك، وقد نبه عليه في التسهيل، الثاني اختلف في هذا الإبدال أيضاً: ف قيل أبدلت الواو والياء همزة كما قال المصنف. وقال الأكثرون بل قلبتا ألفاً ثم أبدلت الألف همزة كما تقدم في كساء ورداء، وكسرت الهمزة على أصل التقاء الساكنين. وقال المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة في قال وباع وأشباههما فالتقى ألفان وهما ساكنان فحركت العين لأن أصلها الحركة، والألف إذا تحركت صارت همزة. الثالث يكتب نحو قائل وبائع بالياء على حكم التخفيف لأن قياس الهمزة في ذلك أن تسهل بين الهمزة والياء فلذلك كتبت ياء، وأما إبدال الهمزة في ذلك ياء محضة فنصوا على أنه لحن، وكذلك تصحیح الياء في بائع ولو جاز تصحیح الياء في بائع لجاز تصحیح الواو في قائل، ومن ثم امتنع نطق الياء من قائل وبائع، قال المطرزي نطق الياء من قائل وبائع عامي، وقال: ومرّ بي في بعض تصانيف أبي الفتح ابن جني أن أبا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه: قائل — بنقطتين من تحت — فقال أبو عليّ لذلك الشيخ: هذا خط من فقال: خطي، فالتفت إلى صاحبه وقال: قد أضعنا خطواتنا في زيارة مثله، وخرج من ساعته. انتهى.

ثم أشار إلى الثالثة بقوله: (وَالْمَدُّ زَيْدٌ تَالِيًا فِي الْوَاحِدِ هَمَزًا يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ) أي يجب إبدال حرف المد الزائد الثالث همزة إذا جمع على مثال مفاعل: نحو رعوفة ورعائف، وقلادة وقلائد، وصحيفة وصحائف، وعجوز وعجائز، وسليق وسلائق، وشمال وشمائيل، بخلاف نحو قسورة وقساور، لعدم المد، وبخلاف نحو مفازة ومفاوز، ومعيشة ومعایش، ومثوبة ومثاوب، لعدم الزيادة، وشذ مصائب ومناثر، والأصل مصاوب ومناور، وقد نطق فيهما بهذا الأصل، وبخلاف نحو صيرف وعوسج وحائط ومفتاح وقنديل، ومكوك لعدم كونه ثالثاً. ثم أشار إلى الرابعة بقوله: (كَذَاكَ تَائِي لِيْنَيْنِ اِكْتَفَا مَدَّ مَفَاعِلَ كَجَمْعِ تَيْفًا) نيفاً نصب على المفعول به بالمصدر المنون وهو جمع، وأضافه في الكافية للفاعل: فقال كجمع شخص نيفاً. أي يجب أيضاً إبدال كل من الواو والياء همزة إذا وقع ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل، سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف، أو واوين كأوائل جمع أول، أو مختلفين كسيائد جمع سيد وأصله سيود، وصوائد جمع صائد، والأصل سیاود وصوايد. واعلم أن ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فيقول نيايف وسيارود وصوايد على الأصل، وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلها ولأن لذلك نظيراً وهو اجتماع الواوين أول كلمة، وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو يين ويوم اسم موضع، واحتج أيضاً بقول العرب في جمع صَيُونَ وهو ذكر السنانير ضياون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع: أما القياس فلأن الإبدال في نحو أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من جهة قربه من الطرف وهو في كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذلك هنا،

وأما السماع فحكى أبو زيد في سيقّة سياتق بالهمز وهو فعيلة من ساق يسوق، وحكى الجوهري في تاج اللغة جيّد وحيائد وهو من جاد، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي في جمع عيل عيائل، وأما ضياون فشاذ مع أنه لما صح في واحده صح في الجمع فقالوا ضياون كما قالوا اضيون وكان قياسه ضين، والصحيح أنه لا يقاس عليه.

تنبيهات: الأول فهم من قوله مد مفاعل اشتراط اتصال المد بالطرف، فلو فصل بمدة شائعة ظاهرة أو مقدرة فلا إبدال، فالأولى نحو طواويس، والثانية نحو قوله:

1278 — وَكَحَلِ الْعَيْتَيْنِ بِالْعَوَاوِيرِ

أراد بالعواوير لأنه جمع عوار وهو الرمد، فحذفت الياء ضرورة فهي في تقدير الموجودة. أما الفصل بمدة غير شائعة فلا أثر له، ويجب الإبدال كقوله:

1279 — فِيهَا عَيَائِلُ أَسْوَدٍ وَتُمُرٌ

الأصل عيائل لكنه أشيع الهمزة اضطراراً فنشأت الياء كقوله تنقاد الصياريف، لأنه جمع عيل واحد العيال، قال الصغائي واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وحياد وحيائد.

الثاني: لا يختص هذا الإبدال بتالي ألف الجمع كما أوهمه كلامه، بل لو بنيت من القول مثل عوارض قلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وعليه مشى في التسهيل، وخالف الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته.

الثالث: حكم هذه الهمزة في كتابتها ياء ومنع النقط كما سبق في قائل وبائع. ثم أشار إلى تقييد ما أطلقه من الحكم في الهمز المبدل مما بعد ألف مفاعل في النوعين المذكورين، أعني ما استحق الهمز لكونه مداً مزيداً في الواحد وما استحق الهمز لكونه ثاني لينين اكتنفاً مد مفاعل بقوله: (وَأَفْتَحَ وَرَدَّ الهمزَ يَاءً فَيَمَّا أَعْلَ لَامًا) فالألف واللام في الهمز للعهد، أي يجب في هذين النوعين إذا اعتلت لاهما أن يخففا بإبدال الكسرة الهمزة فتحة ثم بإبدالها ياء فيما لاهمزة همزة أو ياء أو واو ولم تسلم في الواحد، فالنوع الأول مثال ما لاهمزة منه: خطيئة وخطايا، ومثال ما لاهمزة ياء منه: هدية وهدايا، ومثال ما لاهمزة واو منه لم تسلم في الواحد: مطية ومطايا، فأصل خطايا خطائي، بياء مكسورة، وهي ياء

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

خطيئة — وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف فصار خطائي — بهمزتين — ثم أبدلت الثانية ياء لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد مكسورة فما ظنك بها بعد المكسورة، ثم فتحت الأولى تخفيفاً، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاء — بألفين بينهما همزة، والهمزة تشبه الألف فاجتمع شبه ثلاث ألفات، فأبدلت الهمزة ياء فصار خطايا بعد خمسة أعمال. وأصل هدايا هدايي — بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام هدية — ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة، ثم قلبت الياء ألفاً، ثم قلبت الهمزة ياء، فصار هدايا بعد أربعة أعمال. وأصل مطايا مطايو، لأن أصل مفردّه وهو مطية مطيوة — فعيلة من المطا وهو الظهر — أبدلت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها، على حد ما فعل بسيد وميت، فقلب الواو ياء لتطرفها بعد كسرة كما في الغازي والداعي، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف، ثم أبدلت الكسرة فتحة ثم الياء ألفاً ثم الهمزة ياء، فصار

مطايا بعد خمسة أعمال. وإن كانت الهمزة أصلية سلمت نحو المرآة والمرائي، فإن الهمزة موجودة في المفرد — فإن المرآة مفعلة من الرؤية — فلا تغير في الجمع، وشذ مرآيا كهدايا سلوكاً بالأصلي مسلك العارض، كما شذ عكسه وهو السلوك بالعارض مسلك الأصلي في قوله:

1280 — فَمَا بَرَحْتَ أَفْدَامًا فِي مَكَانِنَا  
ثَلَاثِنَا حَتَّى أَرْبُرُوا الْمَتَائِنَا

وقول بعض العرب: اللهم اغفر لي خطائني — بهمزتين —. والنوع الثاني مثاله زاوية وزوايا أصله زوائي بإبدال الواو همزة لكونها ثاني لينين اكتنفا مد مفاعل، ثم خفف بالفتح فصار زوائي، ثم قلبت الياء ألفاً فصار زواءا، ثم قلبت الهمزة ياء على نحو ما تقدم في هدايا.

تنبيه: أدرج الناظم هنا الهمزة في حروف العلة حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك، ولكنه غاير بينهما في التسهيل. وفي الهمزة ثلاثة أقوال: أحدها حرف صحيح، والثاني حرف علة وإليه ذهب الفارسي، والثالث أنها شبيهة بحرف العلة انتهى. وأشار بقوله: (وَفِي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلَ وَآوًا) إلى أن المجموع على مثال مفاعل إذا كانت لامه وآوًا لم تعل في الواحد بل سلمت فيه كواو هراوة جعل موضع الهمزة في جمعه وآوا، فيقال هراوي والأصل هراؤو، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هراؤي بقلب الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة، ثم خففت بالفتح فصار هراؤي، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا، فكهوا ألفتين بينهما همزة لما سبق فأبدلوا الهمزة وآوا طلباً للتشاكل لأن الواو ظهرت في واحده رابعة بعد ألف فقصد تشاكل الجمع لواحده، فصار هراوي، بعد خمسة أعمال.

تنبيهات: الأول إنما ترد الهمزة ياء فيما أعل لآما من الجمع المذكور إذا كانت عارضة كما رأيت فإن كانت أصلية سلمت.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: شذ جعل الهمزة واواً فيما لامه ياء، وذلك قولهم في هدايا هداوي، وفيما لامه واو أعلت في الواحد، وذلك قولهم في مطايا مطاوي، وقاس الأخفش على هداوي وهو ضعيف إذ لم ينقل منه إلا هذه اللفظة.

الثالث: مذهب الكوفيين أن هذه الجموع كلها على وزن فعالى صحت الواو في هراوي كما صحت في المفرد، وأعلت في مطايا كما أعلت في المفرد وهدايا على وزن الأصل، وأما خطايا فجاء على خطية بالإبدال والإدغام على وزن هدية، وذهب البصريون إلى أنها فعائل حملاً للمعتل على الصحيح وبدل على صحة مذهب البصريين قوله: حتى أزيروا المنائيا، وأما ما نقل عن الخليل من أن خطايا وزنها فعالى فليس كقول الكوفيين لأن الألف عندهم للتأنيث وعنده بدل من المدة المؤخرة، وذلك لأنه يقول إن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فيصير خطائي ثم يعل كما تقدم. انتهى طائي (وَهَمْرًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُذِّ فِي بَدءِ عَيْرِ شَبِّهِ وَوُفِي الْأَشْدِّ) أي هذه مسألة خامسة اختصت بها الواو، يعني أن كل كلمة اجتمع في أولها واوان فإن أولهما يجب إبدالها همزة بشرط أن لا تكون الثانية منهما مدة غير أصلية، فخرج أربع صور: الأولى أن تكون الثانية مدة بدلاً من ألف فاعل نحو ووفي الأشد، ووروي عنهما. والثانية أن تكون مدة بدلاً من همزة كالوولى مخفف الوؤلى بواو مضمومة فهمزة، وهي أنشى الأوأل أفعل تفضيل من وأل إذا لجأ. والثالث أن تكون عارضة كان تبني من الوعد مثال فوعل ثم ترده إلى ما لم يسم فاعله. والرابعة أن تكون زائدة كان تبني من الوعد مثال طومار فتقول ووعاد فهذه الصور الأربع لا يجب فيها الإبدال بل يجوز، وخالف قوم في الرابعة فأوجبوا الإبدال لاجتماع واوين وكون الثانية غير مبدلة من زائد، فإن الضمة التي قبلها غير عارضة، وإلى هذا ذهب ابن عصفور، واختار المصنف القول بجواز الوجهين لأن الثانية

وإن كان مدها غير متجدد لكنها مدة زائدة فلم تخل عن الشبه بالألف المنقلبة، ودخل صورتان يجب فيهما الإبدال:

الأولى أن تكون الثانية غير مدة نحو قولك في جمع الأولى أنشى الأوأل أوأل الأصل وول، وقولك في جمع واصله وواقية أواصل وأواق، والأصل وواصل ووواق بواوين أولهما فاء الكلمة، والثانية بدل من ألف فاعلة كما تبدل في التصغير نحو أو يصل وأوبق، وكذا لو بنيت من الوعد مثال كوكب قلت أوعد والأصل ووعد. والثانية أن تكون مدة أصلية نحو الأولى أنشى الأوأل أصلها وولى بواوين أولهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة. وإنما وجب الإبدال حينئذ كراهة ما لا يكون في أول الكلمة من التضعيف إلا نادر كددن، وخرج بتقييده بالبدء نحو هووي ونووي.

تنبيهات: الأول ظهر أن في كلام المصنف أموراً: أحدها أنه يوهم قصر المستثنى على نحو ووفى مما مدته زائدة بدل من ألف فاعل، وأن ما سواه مما مدته زائدة يجب فيه الإبدال وليس كذلك كما عرفت. h. ثانيها أنه يوهم أيضاً أن المستثنى ممتنع الإبدال وليس كذلك لما عرفت أن الصور الأربع المخرجة

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يجوز فيها الإبدال. ثالثها أن كلامه ليس صريحاً في وجوب الإبدال فيما يجب فيه مما سبق، فلو قال:  
واواً وهمزاً بدءاً واوي مبدأ  
حتماً سوى ما الثان طار مدا  
لخلص من ذلك كله لما عرفت.

الثاني: زاد في التسهيل لوجوب الإبدال شرطاً آخر وهو أن لا يكون اتصال الواوين عارضاً بحذف همزة فاصلة، مثال ذلك أن تبنى افعوعل من الواي فتقول اياوأي والأصل اواوأي فقلبت الواو الأولى ياء لسكونها بعد كسرة وقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فإذا نقلت حركة الهمزة الأولى إلى الياء الساكنة قبلها حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها، ورجعت الياء إلى أصلها وهو الواو لزوال موجب قلبها، فتصير الكلمة إلى وواي، فقد اجتمع واوان أول الكلمة، ولا يجب الإبدال ولكن يجوز الوجهان، وكذلك لو نقلت حركة الهمزة الثانية إلى الواو فصارت ووا جاز الوجهان وفاقاً للفارسي. قيل وذهب غيره إلى وجوب الإبدال في ذلك سواء نقلت الثانية أم لا.

الثالث: بقي مما تبدل منه الهمزة خمسة أشياء: أحدها الواو المضمومة ضمة لازمة غير مشددة ولا موصوفة بموجب الإبدال السابق. ثانيها الياء المكسورة بين ألف وياء مشددة. ثالثها الواو المكسورة المصدرية. رابعها وخامسها الهاء والعين وقد ذكر تين في التسهيل، وإنما لم يذكر هذه الخمسة لأن إبدال الهمزة منها جائز لا واجب وإنما تعرض هنا للواجب وإن تعرض لغيره فعلى سبيل الاستطراد، فأما إبدالها من الواو المضمومة المذكورة فحسن مطرد نحو أجوه جمع وجه وأدور جمع دار وأنور جمع نار، الأصل وجوه وأدور وأنور، ونحو سؤوق جمع ساق وغؤور مصدر غار الماء يغور غوراً وغؤوراً، وليس القلب في هذا لاجتماع الواوين لأن الثانية مدة زائدة، والاحتراز بالمضمومة عن المكسورة والمفتوحة وسياقي الكلام عليهما. ويكون الضمة لازمة من ضمة الإعراب نحو هذه دلو وضمة التقاء الساكنين نحو: {اشتروا الضلالة} (البقرة: 16)، {ولا تنسوا الفضل} (البقرة: 237)، والاحتراز بغير مشددة من نحو التعوذ والتحول فإنه لا يبدل فيه، والاحتراز بالقيد الأخير من نحو أواصل وأواق فإن ذلك واجب كما مر، وأما إبدالها من الياء المذكورة فنحو رائني وغائي في النسب إلى راية وغاية الأصل رايني وغايي بثلاث ياءت فخفف بقلب الأولى همزة، وأما إبدالها من الواو المكسورة المصدرية، فنحو أشاح وإفادة وإسادة في وشاح ووفادة ووسادة.

وقرأ أبي وابن جبير والثقفى: {من إعاء أخيه} (يوسف: 76)، ورأى أبو عثمان ذلك مطرداً مقيساً وقصره غيره على السماع، والاحتراز بالمصدرية عن نحو واو طويل فلا تقلب لأن المكسورة أخف من المضمومة فلم تقلب في كل موضع والوسط أبعد من التغيير وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونية وهو البطء، قال ابن السراج: وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن، وأحد المستعمل في العدد، أصله وحد من الوحدة بخلاف أحد في ما جاءني أحد، فقليل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة. وأما إبدال الهمزة من الهاء والعين فقليل، فمن إبدالها من الهاء قولهم ماه والأصل ماء، وأصل ماه موه بدليل أمواه ومويه فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، وإعلال حرفين متلاصقين من الشاذ، ومن ذلك أيضاً قولهم: أل فعلت وألاً فعلت. بمعنى هل فعلت وهلا فعلت. ومن إبدالها من العين قوله:

1281 — وَمَا جَ سَاعَاتٍ مَلَا الْوَدِيقِ  
أَبَابُ بَحْرِ صَاحِكٍ هَرَوَقِ

فأصل أباب عباب. وقال بعضهم ليست الهمزة فيه بدلاً من العين وإنما هو فعال من أب إذا تهيأ، لأن البحر يتهيأ للارتجاج فالهمز على هذا أصل. ومما شذ إبدالها من الألف في قولهم دأبة وشأبة وabayض، وما روي عن العجاج من همز العالم والخاتم وإبدالها من الفاء في قولهم قطع أديه أي يديه، يريد يده. فردت اللام وأبدلت الياء همزة، وقالوا في أسنانه ألل أي يلل، والليل قصر الأسنان، وقيل إحدباً بها إلى داخل الفم. يقال رجل أيل وامرأة يلاء، وهمز بعضهم الشيمة وهي الخلفة وكذلك رثبال وهو الأسد انتهى (وَمَدًّا أَبَدِلُ تَانِيَّ الْهَمَزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ إِنْ يَسْكُنُ كَثِيرًا وَأَنْتَمِينُ) أي إذا اجتمع همزتان في كلمة كان لهما ثلاثة أحوال: أن تتحرك الأولى وتسكن الثانية، وعكسه، وأن يتحركا معاً. وأما الرابع وهو أن يسكنا معاً فمتعذر، فإن تحركت الأولى وسكنت الثانية وجب — في غير ندور — إبدال الثانية حرف مد يجانس حركة ما قبلها نحو أثرت أوثر إثارة الأصل أثرت أوثر إثارة، ومن الإبدال ألفاً بعد الفتحة قول عائشة رضي عنها: «وكان يأمرني أن أتزر» بهمزة فألف، وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة.

وبعضهم يرويه بتحقيق الهمزتين ولا وجه لواحد منهما، وإنما وجب الإبدال لعسر النطق بهما، وخص بالثانية لأن إفراط الثقل حصل بها وشذت قراءة بعضهم: {أثلافهم رحلة الشتاء والصيف} (قريش: 2) بتحقيق الهمزتين، والاحتراز بكونهما من كلمة عن نحو أأتمن زيد أم لا وأأنت فعلت هذا وأأتمر بكر أم لا فإنه لا يجب فيه الإبدال، بل يجوز التحقيق كما رأيت والإبدال فتقول أوتمن زيد أم لا، وأنت فعلت، وإيتمر بكر أم لا لأن همزة الاستفهام كلمة والهمزة التي بعدها أول كلمة أخرى. وأما قول القراء في همزة الاستفهام وما يليها همزتان في كلمة، فتقريب على المتعلمين. وإن سكنت الأولى وتحركت الثانية فإن كانتا في موضع العين أدغمت الأولى في الثانية نحو سأل ولأل ورأس، ولم يذكر هذا القسم لأنه لا إبدال فيه. وإن كانتا في موضع اللام فسيأتي الكلام عليهما عند قوله: ما لم يكن لفظاً أتم. وإن تحركتا معاً فإما أن يكون ثانيهما هذا في موضع اللام أو لا فهذان ضربان: فأما الأول فسيأتي بيانه، وأما الثاني فله تسعة أنواع: لأن الثانية إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وعلى كل حال من هذه الثلاثة فالأولى أيضاً إما مفتوحة أو مكسورة أو

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مضمومة، فثلاثة في ثلاثة بتسعة، وقد أخذ في بيان ذلك بقوله: (إِنْ يُفْتَحِ) أي ثاني الهمزتين (أَثْرَ صَمَّ أَوْ قُتِحَ قَلِبٌ وَآوًا) فهذان اثنان من التسعة:

الأول: نحو أويدم تصغير آدم، والثاني نحو أودم جمعه، والأصل أويدم وأدم بهمزتين، فالواو بدل من الهمزة وليست بدلاً من ألفه كما في ضارب وضويرب وضوارب لأن المقتضى لإبدال همزته ألفاً زال في التصغير والجمع، وذهب المازني إلى إبدال المفتوحة إثر فتح ياء فيقول في أفعال التفضيل من أن: زيد أين من عمرو، ويقول الواو في أودام بدل من الألف المبدلة من الهمزة لأنه صار مثل خاتم، والجمهور يقولون هو أون من عمرو (وَيَاءً إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ) ثاني الهمزتين المفتوح وثانيهما (دُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَدًا) أي ينقلب ياء سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم، فهذه أربعة أنواع، مثال الأول أن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وفتح الباء، فتقول ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية فيصير ائم، ثم تبدل الهمزة الثانية ياء فتصير الكلمة ايم، ومثال الثاني والثالث والرابع أن تبنى من أم مثل أصبع بفتح الهمز أو كسرها أو ضمها والباء فيهن مكسورة وتفعل ما سبق فتصير الكلمة إيم وأيم وأيم، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين أئمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز (وَمَا يُصَمُّ) من ثاني الهمزتين المذكورين (وَآوًا أَصِرُّ) سواء كان الأول مفتوحاً أو مكسوراً أو مضموماً، فهذه ثلاثة أنواع بقية التسعة المذكورة. أمثلة ذلك أوب جمع أب وهو المرعى، وأن تبنى من أم مثل إصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو مثل أيلم فتقول إوم بهمزة مكسورة وواو مضمومة، وأوم بهمزة وواو مضمومتين، وأصل الأول أبب على وزن أفلس. وأصل الثاني والثالث ائمم وأؤمم فنقلوا فيهن ثم أبدلوا الهمزة واواً وأدغموا أحد المثليين في الآخر.

تنبيه: خالف الأخفش في نوعين من هذه التسعة وهما المكسورة بعد ضم فأبدلها واواً والمضمومة بعد كسر فأبدلها ياء والصحيح ما تقدم انتهى. ثم أشار إلى الضرب الأول من ضربي اجتماع الهمزتين المتحركتين وهو أن يكون ثانيهما في موضع اللام بقوله (مَا لَمْ يَكُنْ) أي ثاني الهمزتين (لَفْظًا أُمَّ) أتم فعل ماضٍ ولفظاً إما مفعول به مقدم والجملة خبر يكن، أو خبر يكن ومفعول أتم محذوف أي أتم الكلمة أي كان آخرها والجملة نعت للفظاً (قَدَاكَ يَاءً مُطْلَقًا جَا) أي سواء كان إثر فتح أو كسر أو ضم أو سكون، أمثلة ذلك أن تبنى من قرأ مثل جعفر وزبرج وبرثن وقمطر، فتقول في الأول قرأى على وزن سلمى والأصل قرأاً فأبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتقول في الثاني قرء على وزن هند والأصل قرئىء أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعلل إعلال قاض، وتقول في الثالث قرء على وزن جمل، والأصل قرؤؤأ أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ثم أعلل إعلال أي سكنت الياء وأبدلت الضمة قبلها كسرة، فهذا والذي قبله منقوصان كل منهما على هذا الوزن رفعاً وجرأً، وتعود له الياء في النصب فيقال رأيت قرئياً وقرئياً، وتقول في الرابع قرأى والأصل قرأاً بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت المتحركة ياء وسلمت لسكون ما قبلها. وإنما أبدلت الهمزة الأخيرة ياء ولم تبدل واواً، قال

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

في شرح الكافية: لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعداً، وكذلك تقلب رابعة فصاعداً بعد الفتحة، فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واواً فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وَأَوْمٌ وَتَحْوَةٌ) مما أولى همزتيه للمضارعة (وَجَهَّيْنِ فِي تَأْيِيهِ أُمَّ) أي اقصد وهما الإبدال والتحقيق، فتقول في مضارع أم وأن أوم وأين بالإبدال، وأومم وأئن بالتحقيق تشبيهاً لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام، نحو: {أَأَنْذَرْتَهُمْ} (البقرة: 6 — يس: 10)، لمعاقبها النون

والتاء والياء.  
تنبيهات: الأول قد فهم من هذا أن الإبدال فيما أولى همزتيه لغير المضارعة واجب في غير ندور كما سبق.  
الثاني: لو توالى أكثر من همزتين حقت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة، مثاله لو بنيت من الهمزة مثل أترجة قلت أو أو أة والأصل أأأأأة.

الثالث: لا تأثير لاجتماع همزتين بفصل نحو أوأة انتهى.  
(وَيَاءٌ أَقْلِبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أَوْ يَاءً تَصْغِيرًا) أَلْفًا مَفْعُولٌ أَوَّلٌ بِأَقْلِبُ، وَيَاءٌ مَفْعُولٌ ثَانٍ قَدَمٌ، وَكَسْرًا مَفْعُولٌ بَتَلَا، وَيَاءٌ تَصْغِيرٌ عَطْفٌ عَلَيْهِ، وَتَلَا وَمَعْمُولُهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ نَعْتٌ لِأَلْفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: أَقْلِبُ أَلْفًا تَلَا كَسْرًا أَوْ تَلَا يَاءً تَصْغِيرًا، أَي يَجِبُ قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً فِي مَوْضِعَيْنِ: الْأَوَّلُ أَنْ يَعْضُرَ كَسْرًا مَا قَبْلَهَا كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ مَصْبَاحٍ وَدِينَارٍ مَصَابِيحَ وَدِنَانِيرًا، وَفِي تَصْغِيرِهِمَا مَصْبِيحٍ وَدِنَانِيرًا. وَالثَّانِي أَنْ يَقَعَ قَبْلَهَا يَاءٌ التَّصْغِيرِ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ غَزَالٍ غَزِيلًا (بَوَاوٍ دَا) الْقَلْبُ (أَفْعَلًا فِي آخِرٍ) أَي تَفْعَلُ بِالْوَاوِ الْوَاقِعَةِ آخِرًا مَا تَفْعَلُ بِالْأَلْفِ مِنْ قَبْلِهَا يَاءً إِذَا عَرَضَ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ أَوْ يَاءٌ التَّصْغِيرِ، فَالْأَوَّلُ نَحْوُ رَضِي وَغَزِي وَقَوِي وَغَارِ، أَصْلُهُنَّ رَضُو وَغَزُو وَقَوُو وَغَارُو لِأَنَّهُنَّ مِنَ الرِّضْوَانِ وَالغَزْوِ وَالقُوَّةِ فَقَلِبْتَ الْوَاوَ يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا وَكُونِهَا آخِرًا لِأَنَّهَا بِالتَّأخِيرِ تَعْرِضُ لِسُكُونِ الْوَقْفِ وَإِذَا سَكَنْتَ تَعَذَّرَتْ سَلَامَتُهَا فَعُمِلَتْ بِمَا يَقْتَضِيهِ السُّكُونُ مِنْ جُوبِ إِبْدَالِهَا يَاءً تَوْصِلًا إِلَى الْخَفَةِ وَتَنَاسُبِ اللَّفْظِ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَتَأَثَّرِ الْوَاوُ بِالكَسْرِ وَهِيَ غَيْرُ مَتَطَرِّفَةٍ كَعَوْضٍ وَعَوْجٍ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَ الكَسْرِ مَا يَعْضُدُهَا كَحِيَاضٍ وَسِيَاطٍ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ. وَالثَّانِي كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ جَرِيٍّ، وَالْأَصْلُ جَرِيوٌ فَاجْتَمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَسَبَقَتْ إِحْدَاهُمَا بِالسُّكُونِ وَفَقَدَ الْمَانِعُ مِنَ الْإِعْلَالِ فَقَلِبْتَ الْوَاوَ يَاءً وَأَدْعَمْتَ فِي الْيَاءِ.

تنبيه: هذا الثاني ليس بمقصود من قوله بواو ذا افعلا في آخر، إنما المقصود التنبيه على الأول لأن قلب الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون لا يختص بالواو المتطرفة ولا بما سبقها ياء التصغير على ما سيأتي بيانه في موضعه، ولذلك قال في التسهيل: تبدل الألف ياء لوقوعها إثر كسرة أو ياء تصغير، وكذلك الواو الواقعة إثر كسرة متطرفة، فاقترص في الواو على ذكر الكسرة، فلو قال:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

باثر يا التصغير أو كسر ألف  
تقلب يا والواوان كسرا ردف. في آخر..

لطابق كلامه في التسهيل. انتهى (أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيْتِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانٍ) أي نحو شجوة وأكسية وغازية وعريقية تصغير عرقوة، الأصل شجوة وأكسوة وغازوة وعريقوة، ونحو غزيان وشجيان من الغزو والشجو، والأصل غزوان وشجوان، فعلة القلب ياء هو تطرف الواو بعد كسرة لأن كلا من تاء التائيت وزيادتي فعلان كلمة تامة، فالواقع قبلها آخر في التقدير، فعومل معاملة الآخر حقيقة، وشذ تصحيحاً من الأول مقاتوة بمعنى خدام وسواسوة جمع سواء، ومن الثاني إعلالاً قولهم رجل عليان، مثل عطشان من علوت، وناقاة عليان، وقولهم صبيان بضم الصاد، وأما صبية وصبيان بكسر الصاد فسهل أمره وجود الكسرة والفاصل بينه وبين الواو ساكن وهو حاجز غير حصين. ثم أشار إلى موضع ثانٍ تقلب فيه الواو ياء بقوله: (دَا) أي الإعلال المذكور في الواو بعد الكسرة (أَيْضاً رَأُو فِي مَصْدَرٍ) الفعل (المُعْتَلُ عَيْتاً) إذا كان بعدها ألف كصيام وقيام وانقياد واعتياد بخلاف سواك وسوار لانتفاء المصدرية، ونحو لاوذ لواذا وجاور جواراً لصحة عين الفعل، وحال حولاً وعاد المريض عوداً لعدم الألف، والأصل: صوام وقوام وانقواد واعتواد، لكن لما أعلت عينه في الفعل استثقل بقاؤها في المصدر فعلوها في المصدر بعد كسرة وقبل حرف يشبه الياء فأعلت بقلبها ياء حملاً للمصدر على فعلة فقلبها ياء ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد. وشذ تصحيحاً مع استيفاء الشروط قولهم نار نواراً أي نفر ولا نظير له، وكان الأحسن أن يقول المعل عيناً، لأن لاوذ يطلق عليه معتل العين إذ كل ما عينه حرف علة فهو معتل وإن لم يعمل. وقد أشار إلى الشرط الأخير بقوله: (وَالْفَعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ عَالِيًا تَحْوُ الْجَوْلِ) يعني أن كل ما كان على فعل من مصدر الفعل المعل العين فالغالب فيه التصحيح نحو الحول والعود. قال في شرح الكافية: ونيه بتصحيح ما وزنه فعل على أن إعلال المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى

يكون على فعال انتهى.

وفي تخصيصه بفعال نظر فإن الإعلال المذكور لا يختص به لما عرفت من مجيئه في الانفعال والافتعال كما سبق، واحترز بقوله منه أي من المصدر عن فعل من الجمع فإن الغالب فيه الإعلال كما سيأتي، لكن قال في التسهيل وقد يصح ما حقه الإعلال من فعل مصدر أو جمعاً وفعال مصدر أو فسوى بين هذه الثلاثة في أن حقه الإعلال، وهو يخالف ما هنا من أن الغالب على فعل مصدراً للتصحيح. ثم أشار إلى موضع ثالث تقلب فيه الواو ياء بقوله: (وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمُ بَدَا الإِعْلَالِ) أي المذكور وهو القلب ياء لكسر ما قبلها (فِيهِ حَيْثُ عَنَ) أي إذا وقعت الواو عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وهي في الواحد إما معلقة، وإما شبيهة بالمعل وهي الساكنة وجب قلبها ياء؛ فالأولى نحو دار وديار وحيلة وقيمة وقيم، الأصل: دوار وحول وقوم، لأنه لما انكسر ما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

قبل الواو في الجمع في نحو ديار وكانت في الأفراد معلة بقلبها ألفاً ضعفت  
فسلطت الكسرة عليها، وقوى تسلطها وجود الألف وإعلال الباقي لإعلال  
واحد ولو وقع الكسرة قبل الواو، وشذ من ذلك حاجة وحوج، والثانية وشرطها  
أن يكون بعدها في الجمع ألف نحو سوط وسياط وحوض وحياض وروض  
ورياض، الأصل: سواط وحواض ورواض لأنه لما انكسر ما قبلها في الجمع  
وكانت في الأفراد شبيهة بالمعل لسكونها ضعفت فسلطت الكسرة عليها  
وقوى تسلطها وجود الألف لقربها من الياء وصحة اللام لأنه إذا صحت اللام  
قوى إعلال العين. فتلخص أن لقلب الواو ياء في هذا ونحوه خمسة شروط: أن  
يكون جمعاً، وأن تكون الواو في واحد مية بالسكون، وأن يكون قبلها في  
الجمع كسرة، وأن يكون بعدها فيه ألف، وأن يكون صحيح اللام: فالثلاثة الأول  
مأخوذة من البيت، والرابع يأتي في البيت بعده، والخامس لم يذكره هنا وذكره  
في التسهيل: فخرج بالأول المفرد فإنه لا يعل، نحو خوان وسوار إلا المصدر  
وقد تقدم، وشذ

قولهم في الصوان والصوار صيان وصيار، وبالثاني نحو طويل وطوال وشذ  
قوله:

1282 — تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ  
وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طَيَّالُهُا

قيل ومنه الصافنات الجياد، وقيل إنه جمع جيد لا جواد، وبالثلث نحو أسواط  
وأحواض، وبالرابع ما أشار إليه بقوله: (وَصَحَّحُوا فِعْلَةً) أي جمعاً لعدم الألف،  
فقالوا كوز وكوزة وعود وعودة، وشذ الإعلال في قولهم ثور وثيرة. قال المبرد:  
أرادوا أن يفرقوا بين الثور الذي هو الحيوان والثور الذي هو القطعة من الأقط  
فقالوا في الحيوان ثيرة وفي الأقط ثورة، وذهب ابن السراج والمبرد فيما  
حكاه عنه الناظم أن ثيرة مقصور من فعالة وأصله ثيارة كحجارة، حذفت الألف  
وبقيت الفتحة دليلاً عليها، وقيل جمعوه على فعلة بسكون العين فقلبت الواو  
ياء لسكونها ثم حركت وبقيت الياء، وقيل حملاً على ثيران ليجري الجمع على  
سنن واحد. وبالخامس نحو رواء في جمع ريان وأصله رويان لأنه لما أعلت  
اللام في الجمع سلمت العين لئلا يجتمع إعلالان، ومثله جواء جمع جؤ بالتشديد  
وأصله جواو، فلما اعتلت اللام سلمت العين (وَفِي فِعْلٍ) جمعاً (وَجْهَانِ) الإعلال  
والتصحيح (وَالْإِعْلَالَ أَوْلَى كَالْحَيْلِ) جمع حيلة والقيم جمع قيمة والديم جمع  
ديمة، وجاء التصحيح أيضاً نحو حاجة وحوج. g  
تنبيهان: الأول اقتضى تعبيره بأولى أن التصحيح مطرد، وليس كذلك، بل هو  
شاذ كما تقدم، فكان اللائق أن يقول:  
وصحوا فعلة وفي فعل  
قد شذ تصحيح فحتم أن يعل  
وقد تقدم نقل كلامه في التسهيل.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: إنما خالف فعل فعلة لأن فعلة لما عدمت الألف وخف النطق بالواو بعد الكسرة لقلة عمل اللسان انضم إلى ذلك تحصين الواو ببعدها عن الطرف بسبب هاء التأنيث فوجب تصحيحها بخلاف فعل. ثم أشار إلى موضع رابع قلب فيه الواو ياء بقوله: (وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ قَنْحٍ يَأْ أَنْقَلَبُ كَالْمُعْطِيَانِ يُرْضِيَانِ) أي إذا وقعت الواو طرفاً رابعة فصاعداً بعد فَتْحِ قلبت ياء وجوباً، لأن ما هي فيه حينئذٍ لا يعدم نظيراً يستحق الإعلال فيحمل هو عليه، وذلك نحو أعطيت أصله أعطوت لأنه من عطا يعطو بمعنى أخذ، فلما دخلت همزة النقل صارت الواو رابعة فقلبت ياء حملاً للماضي على مضارعه، وقد أفهم بالتمثيل أن هذا الحكم ثابت لها سواء كانت في اسم كقولك المعطيان وأصله المعطوان فقلبت الواو ياء حملاً لاسم المفعول على اسم الفاعل، أو في فعل كقولك يرضيان أصله يرضوان لأنه من الرضوان فقلبت الواو ياء حملاً لبناء المفعول على بناء الفاعل، وأما يرضيان المبني للفاعل من الثلاثي المجرد فلقولك في ماضيه رضي.

تبيهان: الأول يستصحب هذا الإعلال مع هاء التأنيث نحو المعطاة، ومع تاء التفاعل نحو تغازينا وتداينا مع أن المضارع لا كسر قبل آخره. قال سيويه: سألت الخليل عن ذلك فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل مجيء التاء في أوله وهو غازينا وداعينا حملاً على نغازي وداعني، ثم استصحب معها.

الثاني: شذ قولهم في مضارع شأو بمعنى سبق يشأيان والقياس يشأوان لأنه من الشأو، ولا كسرة قبل الواو فتقلب لأجلها ياء ولم تقلب في الماضي فيحمل مضارعه عليه، نعم إن دخلت عليه همزة النقل قلت يشأيان حملاً على المبني للفاعل. وأشار بقوله: (وَوَجِبَ إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ صَمِّ مِنْ أَلْفٍ وَيَا كَمَوْقِنٍ يَدَالِهَا اعْتَرَفٌ) إلى إبدال الواو من أختيها الألف والياء: أما إبدالها من الألف ففي مسألة واحدة وهي أن ينضم ما قبلها نحو بوبع وضورب، وفي التنزيل: {مَا يُورِي عَنْهُمَا} (الأعراف: 20)، وأما إبدالها من الياء لضم ما قبلها ففي أربع مسائل: الأولى أن تكون ساكنة مفردة أي غير مكررة في غير جمع نحو موقن وموسر أصلهما مبقر وميسر لأنهما من أيقن وأيسر فقلبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، وخرج بالساكنة المتحركة نحو هيام فإنها تحصنت بحركتها فلا تقلب إلا فيما سيأتي بيانه، وبالمفردة المدغمة نحو حيض فإنها لا تقلب لتحصلها بالإدغام، وبغير الجمع من أن تكون في جمع فإنها لا تقلب واواً بل تبدل الضمة قبلها كسرة فتصح إياء وإلى هذا أشار بقوله: (يُكْسَرُ الْمَضْمُومُ فِي جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمًا) أو هيماء فأصل هيم هيم بضم الهاء، لأنه نظير حمر جمع أحمر أو حمراء، فخفف بإبدال ضمة فائه كسرة لتصح إياء، وإنما لم تبدل ياؤه واواً كما فعل في المفرد لأن الجمع أثقل من المفرد والواو أثقل من الياء فكان يجتمع ثقلان، ومثل هيم بيض جمع أبيض أو بيضاء.

تبيهات: الأول سمع في جمع عائط عوط بإقرار الضمة وقلب الياء واواً وهو شاذ، وسمع عيط على القياس.

الثاني: سيأتي في كلامه أن فعلى وصفاً كالكوسى أنثى الأكيس يجوز فيها الوجهان عنده، فكان ينبغي أن يضمها إلى ما تقدم في الاستثناء من الأصل المذكور.

الثالث: حاصل ما ذكره أن الياء الساكنة المفردة المضموم ما قبلها إذا كانت في اسم مفرد غير فعلى الوصف تقلب واواً، تحت ذلك نوعان: أحدهما ما الياء فيه فاء الكلمة نحو موقن وقد مر، والآخر ما الياء فيه عين الكلمة كما إذا بنيت من البياض مثل برد، فتقول ببيض، وفي هذا خلاف: فمذهب سيبويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما ببيض، وعلى مذهبه بوض، ولذلك كان ديك عندهما محتملاً لأن يكون فعلاً وأن يكون فعلاً، ويتعين عنده أن يكون فعلاً بالكسر. وإذا بنيت مفعلة من العيش قلت على مذهبهما معيشة وعلى مذهبه معوشة، ولذلك كانت معيشة عندهما محتملة أن تكون مفعلة وأن تكون مفعلة، ويتعين عنده أن تكون مفعلة بالكسر واستدل لهما بأوجه: أحدها قول العرب أعيس بين العيسة ولم يقولوا العوسة، وهو على حد أحمر بين الحمرة، ثانيها قولهم مبيع والأصل مبيوع، نقلت الضمة إلى الباء ثم كسرت لتصح الياء وسياطي بيانه. ثالثها أن العين حكم لها بحكم اللام فأبدلت الضمة لأجلها كما أبدلت لأجل اللام، واستدل الأخفش بأوجه: أحدها قول العرب مضوفة لما يحذر منه، وهي من ضاف يضيف إذا أشفق وحذر. قال الشاعر:

1283 — وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَصْوُفَةٍ  
أَشْمُرُ حَتَّى يَبْلُغَ السَّاقَ مِثْرِي

ثانيها أن المفرد لا يقاس على الجمع لأننا وجدنا الجمع يقلب فيه ما لا يقلب في المفرد، ألا ترى أن الواوين المتطرفتين يقلبان ياءين في الجمع نحو عتي جمع عات، ولا يقلبان في المفرد نحو عتو مصدر عتا. ثالثها أن الجمع أثقل من المفرد فهو أَدعى إلى التخفيف وصحح أكثرهم مذهب الخليل وسيبويه، وأجابوا عن الأول من أدلة الأخفش بوجهين: أحدهما أن مضوفة شاذ فلا تبنى عليه القواعد، والآخر أن أبا بكر الزبيدي ذكره في مختصر العين من ذوات الواو، وذكر أضاف إذا أشفق رباعياً، ومن روى ضاف يضيف فهو قليل. وعن الثاني والثالث بأنهما قياس معارض للنص فلا يلتفت إليه اهـ. ثم أشار إلى ثلاث مسائل أخرى ثانية وثالثة ورابعة تبدل فيها الياء واواً لانضمام ما قبلها بقوله: (وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رُدُّ الْيَاءِ مَتَى الْفِي لَامٍ فِعْلٌ أَوْ مِنْ قَبْلِ تَاءٍ كَتَاءٍ بَانَ مِنْ رَمَى كَمَقْدَرِهِ كَدًّا إِذَا كَسَبُعَانَ صَيَّرَهُ) فالأولى من هذه الثلاثة أن تكون الياء لام فعل نحو قضا الرجل ورمو، وهذا مختص بفعل التعجب، فالمعنى ما أقضاه وما أرماه، ولم يجيء مثل هذا في فعل متصرف إلا ما ندر من قولهم نهو الرجل فهو نهى إذا كان كامل النهية وهو العقل، والثانية أن تكون لام اسم مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها كأن تبنى من الرمي مثل مقدره فإنك تقول مرموة، بخلاف نحو تواني توائية فإن أصله قبل دخول التاء توانياً بالضم كتكاسل تكاسلاً فأبدلت ضمته كسرة لتسلم الياء من القلب لأنه ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة لازمة، ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة وبقي الإعلال بحاله لأنها عارضة لا اعتداد بها، والثالثة أن تكون لام اسم مختوم بالالف والنون كأن تبنى من الرمي مثل سبعان اسم الموضع الذي يقول فيه ابن أحمري:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1284 — أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ  
أَمَلَّ عَلَيْهَا بِاللَّيْلِ الْمَلَوَانِ

فإنك تقول رموان والأصل ريمان فقلبت الياء واواً وسلمت الضمة لأن الألف والنون لا يكونان أضعف حالاً من التاء اللازمة في التحصين من الطرف (وَإِنْ تَكُنُّ) الياء الواقعة إثر ضم (عَيْنًا لِفُعَلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينَ عَنْهُمْ) أي عن العرب (يُلْفَى) أي يوجد كقولهم في أشى الأكيس والأضيق الكيسيوالضيقي والكوسى والضوقى بترديد بين حملة على مذكره تارة وبين رعاية الزنة أخرى، واحتريز بقوله وصفاً عما إذا كانت عينا لفعلى اسماً كطوبى مصدرراً لطلاب، أو اسماً لشجرة في الجنة تظلها فإنه يتعين قلبها واواً، وأما قراءة طيبي لهم فشاذ.

تنبيه: فعلى الواقعة صفة على ضربين: أحدهما الصفة المحضة وهذه بتعين فيها قلب الضمة كسرة لسلامة الياء ولم يسمع منها إلا قسمة ضيزى أي جائرة يقال ضازه حقه يضيظه إذا بخسه وجار عليه، ومشية جيكي أي يتحرك فيها المنكبان، يقال حاك في مشيه جيكي إذا حرك منكبيه، والآخر غير المحضة وهي الجارية مجرى الأسماء وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والضوقى والخوري مؤنثات الأطيب والأكيس والأضيق والأخير، وهذا الضرب هو مراد المصنف، وهو فيما ذكره فيه مخالف لما عليه سيبويه والنحويون فإنهم ذكروا هذا الضرب في باب الأسماء فحكموا له بحكم الأسماء، أعني من إقرار الضمة وقلب الياء واواً كما في طوبى مصدرراً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه غير ذلك. والذي يدل على أن هذا الضرب من الصفات جار مجرى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال أفضل وأفاضل وأكبر وأكابر، كما يقال في جمع أفكل وهي الرعدة أفاكل، والمصنف ذكره في باب الصفات وأجاز فيه الوجهين، ونص على أنهما مسموعان من العرب فكان التعبير السالم من الإيهام الملاقي لغرضه أن يقول:  
وإن يكن عينا لفعلى أفعلا  
فذاك بالوجهين عنهم يجتلي

فصل

(مِنْ لَامٍ فَعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ يَاءٍ كَتَفَوَى عَالِيًا جَا دَا الْبَدَلُ) أي إذا اعتلت لام فعلى بفتح الفاء فتارة تكون لامها واواً وتارة تكون ياء: فإن كانت واواً سلمت في الاسم نحو دعوى، وفي الصفة نحو نشوى، ولم يفرقوا في ذوات الواو بين الاسم والصفة. وإن كانت ياء سلمت في الصفة نحو خزبا وصدبا مؤنثاً خزيان وصدبان، وقلبت واواً في الاسم نحو تقوى وشروى وفتوى، فرقا بين الاسم والصفة، وأوثر الاسم بهذا الإعلال لأنه أخف فكان أحمل للثقل، وإنما قال غالباً للاحتراز من الربا للرائحة وطغياً لولد البقرة الوحشية وسعيماً لموضع كما صرح بذلك في شرح الكافية، وفي الاحتراز عن هذه نظر: أما ربا

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فالذي ذكره سيبويه وغيره من النحويين أنها صفة غلبت عليها الاسمية، والأصل رائحة ريا أي مملوءة طيباً، وإما طغياً فالأكثر فيه ضم الطاء، ولعلمهم استصحوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف، وأما سعيًا فعلم فيحتمل أنه منقول من صفة كخزياً وصدياً.

تنبيه: ما ذكره الناظم هنا وفي شرح الكافية موافق لمذهب سيبويه وأكثر النحويين أعني في كون إبدال الياء واواً في فعلى الاسم مطرداً وإقرار الياء فيها شاذ، وعكس في التسهيل فقال: وشذ إبدال الواو من الياء لفعلى اسماً. وقال أيضاً في بعض تصانيفه: من شواذ الإعلال إبدال الواو من الياء في فعلى اسماً كالنشوى والتقوى والعنوي والفتوي، والأصل فيهن الياء، ثم قال: وأكثر النحويين يجعلون هذا مطرداً فألحقوا بالأربعة المذكورة الشروى والطغوى واللغوى والدعوى زاعمين أن أصلها الياء، والأولى عندي جعل هذه الأواخر من الواو سداً لباب التكثير من الشذوذ، ثم قال: ومما يبين أن إبدال يائها واواً شاذ تصحيح الريا وهي الرائحة، والطغيا وهي ولد البقرة الوحشية — تفتح طاؤها وتضم، وسعيًا اسم موضع فهذه الثلاثة الجائية على الأصل والتجنب للشذوذ أولى بالقياس عليها، هذا كلامه. وقد مر تعقب احتاجه بهذه الثلاثة، وهذه المسألة خامس مسألة تبدل فيها الياء واواً. ثم أشار إلى موضع خامس قلب فيه الواو ياء بقوله: (بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ فُعَلَى وَصَفًا وَكَوْنُ فُصْوَى تَادِرًا لَا يَخْفَى) أي إذا اعتلت لام فعلى بضم الفاء فتارة تكون لامها ياء وتارة تكون واواً: فإن كانت ياء سلمت في الاسم نحو الفتيا، وفي الصفة نحو القصيا تانيت الأقصى، فلم يفرقوا في فعلى من ذوات الياء بين الاسم والصفة كما لم يفرقوا في فعلى بالفتح من ذوات الواو كما سبق، وإن كانت واواً سلمت في الاسم نحو حزوى اسم موضع قال الشاعر:

1285 — أَدَارًا يَحْزُوى هَجَّتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً  
فَمَاءُ الْهَوَى يَرْقُضُ أَوْ يَتَرَفَّرُ

وقلبت ياء في الصفة نحو: «إِنَّا رَبَّنَا السَّمَاءُ الدُّنْيَا» ونحو قولك: للمتقين الدرجة العليا، وأما قول الحجازيين القصوى فشاذ قياساً فصيح استعمالاً، نبه به على الأصل، وتميم يقولون القصيا على القياس، وشذ أيضاً الحلوى عند الجميع.

تنبيه: ما ذهب إليه الناظم مخالف لما عليه أهل التصريف، فإنهم يقولون إن فعلى إذا كانت لامها واواً قلبت في الاسم دون الصفة، ويجعلون حزوى شاذاً. قال الناظم في بعض كتبه: النحويون يقولون هذا مخصوص بالاسم ثم لا يمثلون إلا بصفة محضة أو بالدنيا والاسمية فيها عارضة، ويزعمون أن تصحيح حزوى شاذ كتصحيح حيوة، وهذا قول لا دليل على صحته، وما قلته مؤيد بالدليل وموافق لأئمة اللغة. حكى الأزهري عن الفراء وابن السكيت أنهما قالوا: ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو في القصوى وبنو تميم قالوا

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مشكاة الإسلاميه

القصيا انتهى. وأما قول ابن الحاجب: بخلاف الصفة كالغزوي، يعني تأنيث الأغرزي، فقال ابن المصنف: هو تمثيل من عنده وليس معه نقل، والقياس أن يقال الغزيا كما يقال العليا انتهى.

## فصل

(إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا وَاتَّصَلَ وَمِنْ غُرُوضٍ عَرِيًّا. قِيَاءَ الْوَاوِ أَقْلَبَنَّ مُدْغَمًا) أي هذا موضع سادس تغلب فيه الواو ياء، وهو أن تلتقي هي والياء في كلمة أو ما هو في حكم الكلمة، كمسلمى والسابق منهما ساكن متاصل ذاتاً وسكوناً، ويجب حينئذٍ إدغام الياء في الياء. مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء: سيد وميت، أصلهما سيود وميوت، ومثاله فيما تقدمت فيه الواو: طى ولى، مصدرأ طويت ولويت، وأصلهما طوى ولوى. ويجب التصحيح إن لم يلتقيا كزيتون، وكذا إن كانا من كلمتين نحو يدعو ياسر ويرمي واعد، أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور، أو عارض الذات نحو روبة مخفف روبة، وديوان إذ أصله دوان، وبويع إذ واوه بدل من ألف بايع، أو عارض السكون نحو قوي فإن أصله الكسر ثم سكن التخفيف كما يقال في علم علم. تنبيه: لوجوب الإبدال المذكور شرط آخر لم ينبه عليه هنا وهو أن لا يكون في تصغير ما يكسر على مفاعل، فنحو جدول وأسود للحية يجوز في مصغره الإعلال نحو جديل وأسيد، وهو القياس، والتصحيح نحو جديول وأسيدو حملاً للتصغير على التكسير، أما أسود صفة فتقول فيه أسيد لا غير لأنه لم يجمع على أسود (وَشَدَّ مُعْطَى عَيْرٍ مَا قَدْ رُسِمًا) وذلك ثلاثة أضرب: ضرب أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم: {إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ} (يوسف: 43)، بالإبدال، وحكى بعضهم اطراده على لغة، وضرب صح مع استيفائها نحو ضيون، وهو السنور الذكر، ويوم أيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة. وضرب أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو: عوى الكلب عوة، وهو نهو عن المنكر. ثم أشار إلى إبدال الألف من أختيها بقوله: (مِنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ يَتَّخِرُنِي أَضْلُ أَلْفًا أَبْدِلَ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ) أي يجب إبدال الواو والياء ألفاً بشروط أحد عشر:

الأول: أن يتحركاً فلذلك صحتا في القول والبيع لسكونهما، والثاني أن تكون حركتهما أصلية ولذلك صحتا في جيل وتوم مخففي جيل وتوام وفي: {اشْتَرُوا الصَّلَاةَ} (البقرة: 16)، و{لَتَبْلُوَنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ} (آل عمران: 186)، {وَلَا تَسْأُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ} (البقرة: 237)، والثالث أن يفتح ما قبلهما ولذلك صحتا في العوض والحيل والسور، والرابع أن تكون الفتحة متصلة أي في كلمتيهما ولذلك صحتا في أن عمر وجد يزيد، والخامس أن يكون اتصاليهما أصلياً، فلو بنيت مثل غليط من الغزو والرمي قلت فيه غزو ورمي منقوصاً، ولا تغلب الواو والياء ألفاً لأن اتصال الفتحة بهما عارض بسبب حذف الألف. إذ الأصل غزاوي ورمائي، لأن غلبطاً أصله غلابط، والسادس أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين وإلى هذا أشار

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بقوله: (إِنْ حُرِّكَ التَّالِي) أي التابع (وَإِنْ سَكَّنَ كَفَّ إِعْلَالَ غَيْرِ اللَّامِ وَهِيَ لَا يُكْفُ. إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفٌ) وكذلك صحت العين في نحو بيان وطويل وغيور وخورنق واللام في نحو رميا وغزوا وفتيان وعصوان وعلوي وفتوى، وأعلت العين في قام وباع وناب وباب لتحرك ما بعدها، واللام في غزا ودعا ورمى وتلا إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة، وكذلك يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون، فقلبتا ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ثم حذفنا للساكنين، وكذلك تقول في جمع عصا مسمى به قام عصون والأصل عصوون ففعل به ما ذكر، وعلى هذا لو بنيت من الرمي والغزو مثل عنكبوت.

قلت: رَمِيَتْ وَعَزَّوَتْ والأصل رميوت وغزووت ثم قلبتا وحذفنا لملاقاة الساكن، وسهل ذلك أمن اللبس إذ ليس في الكلام فعلوت، وذهب بعضهم إلى تصحيح هذا لكون ما هو فيه واحداً، وإنما صححوا قبل الألف والياء المشددة لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ألفان ساكنان فتحذف إحداهما فيحصل اللبس في نحو رميا لأنه يصير رمى ولا يدرى للمثنى هو أم للمفرد، وحمل ما لا لبس فيه على ما فيه لبس لأنه من بابه، وأما نحو علوي فلأن واوه في موضع تبدل فيه الألف واواً. والسابع أن لا تكون إحداهما عيناً لفعل الذي الوصف منه على أفعل، والثامن أن لا تكون عيناً لمصدر هذا الفعل، وإلى هذين الشرطين الإشارة بقوله: (وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ) أي نحو الغيد والحول (وَقَعِلًا) أي نحو غيد وحول (ذَا أَفْعَلٍ) أي صاحب وصف على أفعل (كَأَعْيِدٍ وَأَحْوَلًا) وإنما التزم تصحيح الفعل في هذا الباب حملاً على أفعل نحو أحول وأعور لأنه بمعناه، وحمل مصدر الفعل عليه في التصحيح، واحترز بقوله ذا أفعل من نحو خاف فإنه فعل بكسر العين بدليل أمن واعتل لأن الوصف منه على فاعل كخائف لا على أفعل، والتاسع وهو مختص بالواو أن لا تكون عيناً لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية، وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ يَبِينُ) أي يظهر (تَفَاعُلٌ مِّنْ أَفْعَلٍ وَالْعَيْنُ وَآوَا سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ) أي إذا كان افتعل واوي العين بمعنى تفاعل صح حملاً على تفاعل لكونه بمعناه نحو اجتورا وازدوجوا بمعنى تجاوروا وتزاوجوا. h.

واحترز بقوله وإن بين تفاعل من أن يكون افتعل لا بمعنى تفاعل فإنه يجب إعلاله مطلقاً نحو اختان بمعنى خان واجتاز بمنى جاز، وبقوله والعين واو من أن تكون عينه ياء فإنه يجب إعلاله ولو كان دالاً على التفاعل نحو امتازوا وابتاعوا واستافوا أي تضاربوا بالسيوف، بمعنى تمايزوا وتبايعوا وتسابقوا، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها، والعاشر أن لا تكون إحداهما متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال وإلى هذا أشار بقوله: (وَإِنْ لِحَرْقَيْنِ دَا إِعْلَالُ اسْتَحَقَّ صُحَّحَ أَوَّلُ) أي إذا اجتمع في الكلمة حرفا علة واوان أو ياءان أو واو وياء وكل منهما يستحق أن يقلب ألفاً لتحركه وانفتاح ما قبله فلا بد من تصحيح إحداهما لئلا يجتمع إعلالان في كلمة، والآخر أحق بالإعلال لأن الطرف محل التغيير، فاجتماع الواوين نحو الحوى مصدر حوى إذا اسود، ويدل على أن ألف الحوى منقلبة عن واو قولهم في مثناه حووان وفي جمع أحوى حو، وفي

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

مؤنثه حواء، واجتماع الياءين نحو الحيا للغيث وأصله حيي لأن تثنيته حيان فأعلت الياء الثانية لما تقدم، واجتماع الواو والياء نحو الهوى وأصله هوى فأعلت الياء، ولذلك صحح في نحو حيوان لأن المستحق للإعلال هو الواو وإعلاله ممتنع لأنه لام وليها ألف، وأشار بقوله: (وَعَكْسٌ قَدْ يَحِقُّ) إلى أنه ربما أعل فيما تقدم الأول وصحح الثاني كما في نحو غاية أصلها غيبة أعلت الياء الأولى وصحت الثانية، وسهل ذلك كون الثانية لم تقع طرفاً، ومثل غاية في ذلك ثابة وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه فيثوي عندها، وطاية وهي السطح والدكان أيضاً، وكذلك آية عند الخليل أصلها آيبة فأعلت العين شذوذاً إذ القياس إعلال الثانية وهذا أسهل الوجوه كما قال في التسهيل.

أما من قال أصلها آيبة بسكون الياء الأولى فيلزمه إعلال الياء الساكنة، ومن قال أصلها آيبة على وزن فاعلة فيلزمه حذف العين لغير موجب، ومن قال آيبة كنبقة فيلزمه تقديم الإعلال على الإدغام والمعروف العكس بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً، والحادي عشر أن لا تكون عيناً لما آخره زيادة تختص بالأسماء، وإلى هذا أشار بقوله: (وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْإِسْمَ وَآجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا) يعني أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما كونهما عيناً لما في آخره زيادة تختص بالأسماء لأنه بتلك الزيادة بعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل، وذلك نحو جولان وسيلان، وما جاء من هذا النوع معلا عد شاذاً نحو داران وماهان، وقياسهما دوران وموهان، وخالف المبرد فزعم أن الإعلال هو القياس والصحيح الأول وهو مذهب سيبويه.

تنبيهات: الأول زيادة تاء التانيث غير معتبرة في التصحيح لأنها لا تخرجه عن صورة فعل لأنها تلحق الماضي فلا يثبت بلحاقها مباينة في نحو قالة وباعة، وأما تصحيح حوكة وخونة فشاذ بالاتفاق.

الثاني: اختلف في ألف التانيث المقصورة في نحو صَوْرِي، وهو اسم ماء، فذهب المازني إلى أنها مانعة من الإعلال لاختصاصها بالاسم، وذهب الأخفش إلى أنها لا تمنع الإعلال لأنها لا تخرجه عن شبه الفعل لكونها في اللفظ بمنزلة فعلى، فتصحح صوري عند المازني مقيس، وعند الأخفش شاذ لا يقاس عليه، فلو بني مثلها من القول ل قيل على رأي المازني قولي، وعلى رأي الأخفش قالي، وقد اضطرب اختيار الناظم في هذه المسألة: فاختر في التسهيل مذهب الأخفش، وفي بعض كتبه مذهب المازني، وبه جزم الشارح. وأعلم أن ما ذهب إليه المازني هو مذهب سيبويه.

الثالث: بقي شيطان آخران أحدهما وذكره في التسهيل وشرح الكافية: أن لا تكون العين بدلاً من حرف لا يعل، واحترز به عن قولهم في شجرة شيرة فلم يعلوا لأن الياء بدل من الجيم. قال الشاعر:

1286 — إِذَا لَمْ يَكُنْ فَيَكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَنَى

فَأَبْعَدَكُنَّ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتٍ

والآخر أن لا تكون في محل حرف لا يعل وإن لم تكن بدلاً، والاحترار بذلك عن

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

نحو أيس بمعنى يئس فإن ياءه تحركت وانفتح ما قبلها ولم تعل لأنها في موضع الهمزة، والهمزة لو كانت في موضعها لم تبدل، فعوملت الياء معاملة الياء لوقوعها موقعها، هكذا قال في شرح الكافية. قال: ويجوز أن يكون تصحيح ياء أيس انتفاء علتها فإنها كانت قبل الهمزة ثم أخرجت فلو أبدلت لاجتمع فيها تغييران: تغيير النقل وتغيير الإبدال، هذا كلامه. وذكر بعضهم أن أيس إنما لم يعل لعروض اتصال الفتحة به، لأن الياء فاء الكلمة فهي في نية التقديم والهمزة قبلها في نية التأخير، وعلى هذا فيستغنى عن هذا الشرط بما سبق من اشتراط أصالة اتصال الفتحة.

الرابع: ذكر ابن بابشاذ لهذا الإعلال شرطاً آخر وهو أن يكون التصحيح للتنبيه على الأصل المرفوض، واحترز بذلك عن القود والصيد والجيد، وهو طول العنق وحسنه، والحيد يقال حمار حيدي إذا كان يحيد عن ظله لنشاطه، والحوكة والخونة، وهذا غير محتاج إليه لأن هذا مما شذ مع استيفائه الشروط، ومثل ذلك في الشذوذ قولهم: روح وغيب جمع رائج وغائب، وعفوة جمع عفو وهو الجحش، وهيوه، وأوو جمع أوه وهو الداهية من الرجال، وقروة جمع قرو وهي ميلغة الكلب، انتهى. (وَقَبِلَ بَا أَقْلِبُ مِيمًا تُنُونٌ إِذَا كَانَ مُسَكَّنًا) أي تبدل النون الساكنة قبل الباء ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع تنافر لين النون وغنتها لشدة الباء، وإنما اختصت الميم بذلك لأنها من مخرج الباء ومثل النون في الغنة، ولا فرق في ذلك بين المنفصلة والمتصلة وقد جمعتهما في قوله: (كَمَنْ بَتَّ ابْتِدَاءً) أي من قطعك فألقه عن بالك واطرحه، وألف ابتداء بدل من نون التوكيد الخفيفة.

تنبيهات: الأول كثيراً ما يعبرون عن إبدال النون ميماً بالقلب كما فعل الناظم والأول أن يعبر بالإبدال لما عرفت أول الباب.  
الثاني: قد تبدل النون ميماً ساكنة ومتحركة دون ياء وذلك شاذ، فالساكنة كقولهم في حنظل حمظل، والمتحركة كقولهم في بنان بنام، ومنه قوله:  
1287 \_ يَا هَالُ دَاثُ الْمَنْطِقِ التَّمَامِ  
وَكَقْلُ الْمُحَصَّبِ الْبَتَامِ  
وجاء عكس ذلك في قولهم أسود قاتن وأصله قاتم.  
الثالث: أبدلت الميم أيضاً من الواو في فم إذ أصله فوه بدليل أفواه، فحذفوا الهاء تخفيفاً ثم أبدلوا الميم من الواو، فإن أضيف رجع به إلى الأصل فقليل فوك، وربما بقي الإبدال نحو: «لخلاف فم الصائم».

فصل

(لِسَاكِنٍ صَحَّ انْقُلِ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلَكَايْنِ) أي إذا كان عين الفعل واواً أو ياءً وقبلهما ساكن صحيح وجب نقل حركة العين إليه لاستثقالها على حرف العلة، نحو يقوم وبين، الأصل يقوم وبين بضم الواو وكسر الياء،

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فنقلت حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما وهو قاف يقوم وباء يبين فسكنت الواو والياء. ثم اعلم أنه إذا نقلت حركة العين إلى الساكن قبلها فتارة تكون العين مجانسة للحركة المنقولة، وتارة تكون غير مجانسة: فإن كانت مجانسة لها لم تغير بأكثر من تسكينها بعد النقل وذلك مثل ما تقدم، وإن كانت غير مجانسة لها أبدلت حرفاً يجانس الحركة كما في نحو أقام وأبان، أصلهما أقوم وأبين، فلما نقلت الفتحة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، ونحو يقيم أصله يقوم فلما نقلت الكسرة إلى الساكن بقيت العين غير مجانسة لها فقلبت ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، ولهذا النقل شروط: الأول أن يكون الساكن المنقول إليه صحيحاً، فإن كان حرف علة لم ينقل إليه نحو قاول وباع وعوق وبين، وكذا الهمزة لا ينقل إليها نحو يابس مضارع أيس لأنها معرضة للإعلال بقلبها ألفاً، نص على ذلك في التسهيل. وإنما لم يستثنها هنا لأنه قد عدها من حروف العلة فقد خرجت بقوله صح.

الثاني: أن لا يكون الفعل فعل تعجب نحو ما أبين الشيء وأقومه وأبين به وأقوم به، حملوه على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزبية وهو أفعال التفضيل. الثالث أن لا يكون من المضاعف اللام نحو ابيضّ واسودّ، وإنما لم يعلوا هذا النوع لئلا يلتبس مثال بمثال، وذلك أن ابيض لو أعل الإعلال المذكور لقل في باضّ، وكان يظن أنه فاعل من البياضة وهي نعومة البشرة. الرابع أن لا يكون من المعتل اللام نحو أهوى فلا يدخله النقل لئلا يتوالى إعلالان، وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار بقوله: (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا كَأَبْيَضٍ أَوْ أَهْوَى يَلَامُ عُضَلًا) وزاد في التسهيل شرطاً آخر وهو أن لا يكون موافقاً لفعل الذي بمعنى أفعال، نحو يعور ويصيد مضارعاً عور وصيد، وكذا ما تصرف منه نحو أعوره، وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره في الفصل السابق في قوله: وصح عين فعل وفعلاً ذا أفعال. فإن العلة واحدة (وَمِثْلُ فِعْلٍ فِي دَا الإِعْلَالِ اسْمٌ صَاهِي مُضَارِعًا وَفِيهِ وَسْمٌ) أي الاسم المضاهي للمضارع وهو الموافق له في عدد الحروف والحركات يشارك الفعل في وجوب الإعلال بالنقل المذكور بشرط أن يكون فيه وسم يمتاز به عن الفعل، فاندرج في ذلك نوعان:

أحدهما ما وافق المضارع في وزنه دون زيادته كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فاعل، وكذلك نحو مقيم ومبين، وأما مَدِينٌ وَمَرِيمٌ فقد تقدم أن وزنهما فعلل لا مفعول وإلا وجب الإعلال، ولا فاعل لفقده في الكلام. ولو بنيت من البيع مفعلة بالفتح قلت مباعة أو مفعلة بالكسر قلت مبيعة أو مفعلة بالضم فعلى مذهب سيبويه تقول مبيعة أيضاً، وعلى مذهب الأخفش تقول مبيوعة، وقد سبق ذكر مذهبهما. والآخر ما وافق المضارع في زيادته دون وزنه كأن تبنى من القول أو البيع اسماً على مثال تخلىء بكسر التاء وهمزة بعد اللام فإنك تقول ثقيل وتبيع، بكسرتين بعدهما ياء ساكنة، وإذا بنيت من البيع اسماً على مثال تُرْبٌ قلت على مذهب سيبويه تُبيع بضم فكسر، وعلى مذهب الأخفش تُبوع، فالوهم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الذي امتاز به هذا النوع عن الفعل هو كونه على وزن خاص بالاسم وهو أن تفعلاً بكسر التاء وضمها لا يكون في الفعل ولذلك أعل، أما ما شابه المضارع في وزنه وزيادته أو باينه فيهما معاً فإنه يجب تصحيحه: فالأول نحو ابيضّ واسودّ لأنه لو أعل لتوهم كونه فعلاً، وأما نحو يزيد علماً فممنقول إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلاً. والثاني كمخيط، هذا هو الظاهر، وقال الناظم وابنه: حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظاً ومعنى انتهى.

وقد يقال لو صح ما قالا للزم أن لا يعل مثال تحليء لأنه يكون مشبهاً لتحسب في وزنه وزيادته، ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكرنا لم يلزم الجميع، بل من يكسر حرف المضارعة فقط. وقد أشار إلي هذا الثاني بقوله: (وَمِفْعَلٌ صُحِّحَ كَالْمِفْعَالِ) يعني أن مفعلاً لما كان مبيناً للفعل، أي غير مشبه له في وزن ولا زيادة أستحق التصحيح كمسواك ومكيال وحمل عليه في التصحيح مفعلاً لمشابهته له في المعنى كمقول ومقوال ومخيط ومخياط، والظاهر ما قدمته من أن علة تصحيح نحو مخيط مباينته الفعل في وزنه وزيادته لأنه مقصور من مخياط هو لا أنه محمول عليه، وعلي هذا كثير من أهل التصريف (وَأَلِفُ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَرْبُ لِدَا الْإِعْلَالِ وَالْتَا الرَّمُ عَوْضٌ) أي إذا كان المصدر على إفعال أو استفعال مما أعلت عينه حمل على فعله في الإعلال فننقل حركة عينه إلى فائه ثم نقلب ألفاً لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان فتحذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تعوض عنها تاء التأنيث، وذلك نحو إقامة واستقامة أصلهما إقوام واستقوام، فنقلت فتحة الواو إلى القاف ثم قلبت الواو ألفاً لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها فالتقى ألفان الأولى بدل العين والثانية ألف إفعال واستفعال فوجب حذف إحداهما. واختلف النحويون أبتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوفة ألف إفعال واستفعال لأنها الزائدة ولقربها من الطرف، ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناظم، ولذلك قال: وألف الإفعال واستفعال أزل. وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر. ولما حذفت الألف عوض عنها تاء التأنيث فقبل إقامة واستقامة. وأشار بقوله: (وَحَذْفُهَا بِالتَّقْلِ) أي بالسمع (رُبَّمَا عَرَضَ) إلى أن هذه التاء التي جعلت عوضاً قد تحذف، فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه، من ذلك قول بعضهم: أراه إراء، وأجابه إجاباً، حكاة الأخفش.

قال الشارح، ويكثر ذلك مع الإضافة كقوله تعالى: { وإقام الصلاة } (الأنبياء: 73)، وقيل وحسن حذف الياء في الآية مقارنته لقوله بعد: { وإيتاء الزكاة } (الأنبياء: 73).

تنبيه: قد ورد تصحيح إفعال واستفعال وفروعهما في ألفاظ: منها أعول إعوألاً، وأغيمت السماء إغياماً، واستحوذ استحوذاً، وإستغيل الصبي استغياًلاً، وهذا عند النحاة شاذ يحفظ ولا يقاس عليه. وذهب أبو زيد إلى أن ذلك لغة قوم

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

يقاس عليها. وحكى الجوهرى عنه أنه حكى عن العرب تصحيح أفعال وقام واستفعل تصحيحاً مطرداً في الباب كله. وقال الجوهرى في مواضع آخر: تصحيح هذه الأشياء لغة فصيحة. وذهب في التسهيل إلى موضع ثالث وهو أن التصحيح مطرد فيما أهمل ثلاثيه، وأراد بذلك نحو استنوق الجمل استنواقاً، واستتيست الشاة استتياساً: أي صار الجمل ناقة وصارت الشاة تيساً، وهذا مثل يضرب لمن يخلط في حديثه، لا فيما له ثلاثي نحو استقام انتهى (وَمَا لِإِفْعَالٍ) واستفعال المذكورين (مِنْ الْحَدْفِ وَمِنْ تَقْلٍ فَمَفْعُولٌ بِهِ أَيْضاً قِمْنٌ) أي حقيق (تَحْوُ مَيْعٍ وَمَصُونٌ) والأصل مبيع ومصون فنقلت حركة الياء والواو إلى الساكن قبلهما فالتقى ساكنان الأول عين الكلمة والثاني واو مفعول الزائدة فوجب حذف إحداهما. واختلف في أيتهما المحذوفة على حد الخلف في إفعال واستفعال المتقدم. ثم ذوات الواو نحو مصون ومقول ليس فيها عمل غير ذلك، وأما ذوات الياء نحو مبيع ومكيل فإنه لما حذفت واوه على رأي سيبويه بقي مبيع ومكيل ياء ساكنة بعد ضمة فجعلت الضمة المنقولة كسرة لتصح الياء، وأما على رأي الأخفش فإنه لما حذفت ياؤه كسرت الفاء وقلبت الواو ياء فرقاً بين ذوات الواو وذوات الياء، وقد خالف الأخفش أصله في هذا، فإن أصله أن الفاء إذا ضمت وبعدها ياء أصلية باقية قلبها واوا لانضمام ما قبلها إلا في الجمع نحو بيض، وقد قلب ههنا الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع

حذفها، ومراعاتها موجودة أجدر. تنبيه: وزن مصون عند سيبويه مَفْعُلٌ، وعند الأخفش مَفْعُولٌ، وتظهر فائدة الخلاف في نحو مسو مخففاً. قال أبو الفتح: سألتني أبو علي عن تخفيف مسوء فقلت: أما على قول أبي الحسن فأقول رأيت مسوًا، كما تقول في مقروء مقرو، لأنها عنده واو مفعول. وأما على مذهب سيبويه فأقول رأيت سواء، كما تقول في خبء خب فتحرك الواو لأنها في مذهبه العين، فقال لي أبو علي كذلك هو اهـ. (وَتَدْرُ تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ) من ذلك في قول بعض العرب ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود، ولا يقاس على ذلك خلافاً للمبرد (وَ) التصحيح (في ذي اليا) من ذلك (اسْتَهْرُ) لخفة الياء كقولهم خذه مطيوبة به نفساً، وقوله:

كَأَنَّهَا تُفَاحَهُ مَطْيُوبَةٌ

وقوله:

1288 — وَأَحَالُ أُنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونُ

وقوله:

1289 — حَتَّى تَدَّكَرَ بَيْصَاتٍ وَهَيَّجَهُ  
يَوْمَ الرَّذَادِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَعْيُومُ

وهذه لغة تميمية.

تنبيه: قالوا مشيب في المختلط بغيره والأصل مشوب، ولكنهم لما قالوا في الفعل شيب حملوا عليه اسم المفعول، وكما قالوا مشيب بناء على شيب قالوا مهوب بناء على هوب الأمر في لغة من يقول بوع المتاع، والأصل مهيب (وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ) كل فعل واوي اللام مفتوح العين كما في (تَحْوِ عَدَا)

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

ودعا فإنك تقول في المفعول منهما معدو ومدعو حملاً على فعل الفاعل. هذا هو المختار. ويجوز الإعلال مرجوحاً كما أشار إليه بقوله: (وَأَعْلِلُ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ) أي لم تقصد (الْأَجْوَدَا) فتقول معدي ومدعي، ويروى بالوجهين قوله: 1290 — أتا اللئثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا

أنشده المازني معدوًّا بالتصحيح، وأنشده غيره بالإعلال. واختلف في علة الإعلال: ف قيل حملاً على فعل المفعول، وهو قول الفراء وتبعه المصنف واعترض بوجود القلب في المصدر نحو عتا عتياً، والمصدر ليس مبنياً على فعل المفعول، وقيل أعل تشبيهاً بباب أدل وأجر، لأن الواو الأولى ساكنة زائدة حقيقة بالإدغام فلم يعتد بها حاجزاً، فصارت الواو التي هي لام الكلمة كأنها وليت الضمة فقلت ياء على حد قلبها في أدل وأجر، والاحتراز بواوي اللام من يائها، فإنه يجب الإعلال نحو رمى وقلبي، فإنك تقول في المفعول منه مرمي ومقلي والأصل مرموي ومقلوي، قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وسبق إحداها بالسكون وأدغمت في لام الكلمة وكسر المضموم لتصح الياء، وقد سبق الكلام على هذا. وبكونه مفتوح العين من مكسورها وهو على قسمين: ما ليس عينه واواً، وما عينه واو: فأما الأول نحو رضي فإن الإعلال فيه أولى من التصحيح لأن فعله قد قلبت فيه الواو ياء في حالة بنائه للفاعل وفي حالة بنائه للمفعول فكان إجراء اسم المفعول على الفعل في الإعلال أولى من مخالفته له، ولهذا جاء الإعلال في القرآن دون التصحيح فقال تعالى: {ارجعي إلى ربك راضية مرضية} (الفجر: 28)، ولم يقل مرضوة مع كونه من الرضوان، وقرأ بعضهم مرضوة وهو قليل. هذا ما ذكره المصنف أعني ترجيح الإعلال على التصحيح في نحو مرضي. وذكر غيره أن التصحيح في ذلك هو القياس وأن الإعلال فيه شاذ، فإن كان فعل بكسر العين واوبها نحو قوي تعين الإعلال وجهاً واحداً، فتقول مقوي والأصل مقووو، فاستثقل اجتماع ثلاث واوات في الطرف مع الضمة فقلت الأخيرة ياء ثم قلبت المتوسطة ياء، لأنه قد اجتمع ياء وواو وسبقت إحداها بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء وأدغمت الياء في الياء فقليل مقوي.

تنبيه: باب مرضي، ومقوي سابع موضع قلب فيه الواو ياء (كَذَاكَ دَا وَجْهَيْنِ جَا الْفُعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ جَمْعٌ أَوْ قَرَدٍ يَعْنُ) هذا موضع يامن قلب فيه الواو ياء، أي إذا كان الفعول مما لأمه لم يخل من أن يكون جمعاً أو مفرداً، فإن كان جمعاً جاز فيه الإعلال والتصحيح إلا أن الغالب الإعلال نحو عصا وعصى وقفا وقفي ودلو ودلي، والأصل: عصوو وقفوو، ودلوو، فأبدلت الواو الأخيرة ياء حملاً على باب أدل، وأعطيت الواو التي قبلها ما استقر لمثلها من إبدال وإدغام، وقد ورد بالتصحيح أفاظ، قالوا: أبو وأخو، ونحو، جمعاً لنحو وهي الجهة، ونجو، بالجيم جمعاً لنجو وهو السحاب الذي هراق ماؤه، وبهو جمع ليهو وهو الصدر. وإن كان مفرداً جاز فيه الوجهان إلا أن الغالب التصحيح، نحو: {وَعَتُوا عَتَاً كَبِيراً} (الفرقان: 21)، {لَا يَرِيدُونَ عَلْوًا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِسَاداً} (القصص: 83) وتقول: نما المال نمواً وسما زيد سموًا، وقد جاء الإعلال في قولهم: عتا الشيخ عتياً وعسا عسياً، أي ولي وكبر، وقسا قلبه قسياً، وإنما كان

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد. تنبيهان: الأول في كلامه ثلاثة أمور: أحدها أن ظاهره التسوية بين فعول المفرد وفعول الجمع في الوجهين، وليس كذلك كما عرفت. ثانيها ظاهره أيضاً التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة وليس كذلك كما عرفت، وقد رفع هذين الأمرين في الكافية بقوله:

ورجح الإعلال في الجمع وفي  
مفرد التصحيح أولى ما قفى

ثالثها: أطلق جواز التصحيح في فعول من الواوي اللام وهو مشروط بأن لا يكون من باب قوي، فلو بنى من القوة فعول وجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة وقد تقدم، فكان التعبير السالم من هذه الأمور المناسب لغرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن  
يعن جمعاً فهو بالعكس يعن

---

والضمير في منه يرجع لنحو عدأ في البيت قبله. الثاني ظاهر كلامه هنا وفي الكافية وشرحها أن كلا من تصحيح الجمع وإعلال المفرد مطرد يقاس عليه أما تصحيح الجمع فذهب الجمهور إلى أنه لا يقاس عليه وإليه ذهب في التسهيل قال ولا يقاس عليه خلافاً للفراء هذا لفظه، وأما إعلال المفرد فظاهر التسهيل اطراد، والذي ذكره غير أنه شاذ (وَسَّاعٌ) أي كثر الإعلال بقلب الواو ياء إذا كانت عيناً لفعل جمعاً صحيح اللام (تَحُوُّ نَيْمٌ فِي نَوْمٍ) جمع نائم، وصيم في صوم جمع صائم، وجيع في جوع جمع جائع، ومنه قوله:

1291 — وَمُعَرِّصٌ تَغْلِي الْمَاجِلُ تَحْتَهُ  
عَجَلَتْ طَبِيخَتُهُ لِقَوْمٍ جُبِعَ

ووجه ذلك أن العين شبهت باللام لقربها من الطرف فأعلنت كما تعلن اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وأدغمت الياء في الياء، ومع كثرته التصحيح أكثر منه نحو نوم وصوم، ويجب إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان وذلك كشوى وغوى جمع شاو وعاو، أو فصلت من العين كنوام وصوام لبعدها عن حيز من الطرف (وَتَحُوُّ نَيْمٌ شِدُوْدُهُ نَيْمِي) أي روى في قوله:

1292 — فَمَا أَرَقَ النَّيْمَ إِلَّا كَلَامُهَا تَنْبِيهَاتُ: الأول قوله شاع ليس نصاً في أنه مطرد، وقد نص غيره من النحويين على اطراد. وقد بان لك أن قوله شاع نحو نيم هو بالنسبة إلى نيام لا إلى نوم.

الثاني: يجوز في فاء فعل المعل العين الضم والكسر، والضم أولى، وكذلك فاء نحو دلى وعصى وألى جمع ألوى وهو الشديد الخصومة.

---

الثالث: هذا الموضوع تاسع موضع تقلب فيه الواو ياء، وبقي عاشر لم يذكره هنا وهو أن تلي الواو كسرة وهي ساكنة مفردة نحو ميزان وميقات الأصل موزان وموقات فقلبوا الواو ياء استثقلاً للخروج من كسرة إلى الواو كالخروج من كسرة إلى ضمة، ولذلك لم يكن في كلامهم مثل فَعُلْ، وخرج بالقيد الأول نحو

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

موعد، وبالثاني نحو طُول وِعوض وصوان وسوار، وبالثالث نحو اجلواذ  
واعلواط.

## فصل

(ذُو اللَّيْنِ قَاتَا فِي افْتِعَالٍ أُبْدِلَا) تا مفعول ثانٍ لأبْدِلَ والأول ضمير مستتر نائب  
عن الفاعل يَعُودُ على ذِي اللَّيْنِ، وفا حال منه، أي إذا كان فاء الافتعال حرف  
لين يعني واواً أو ياءً وجب في اللغة الفصحى إبدالها تاءً فيه وفي فروعها من  
الفعل واسمي الفاعل والمفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء  
لما بينهما من مقاربة المخرج ومنافاة الوصف، لأن حرف اللين من المجهور  
والتاء من المهموس. مثال ذلك في الواو اتصال واتصل ويتصل واتصل ومتصل  
ومتصل به، والأصل اوتصال واوتصل وبوتصل وايتوصل وموتصل وموتصل به،  
ومثاله في الياء اتسار واتسر ويتسر واتسر وميتسر وميتسر، والأصل ايتسار  
وايتسر وييتسر وايتسر وميتسر وميتسر، وإنما أبدلوا الفاء في ذلك تاءً لأنهم لو  
أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها فكانت تكون بعد الكسرة ياءً وبعد الفتحة  
ألفاً وبعد الضمة واواً، فلما رأوا مصيرها إلى تغييرها لتغير أحوال ما قبلها أبدلوا  
منها حرفاً يلزم وجهاً واحداً وهو التاء وهو أقرب الزوائد من الفم إلى الواو،  
وليوافق ما بعده فيدغم فيه. وقال بعض النحويين البديل في باب اتصال إنما هو  
من الياء لأن الواو لا تثبت مع الكسرة في اتصال وفي اتصال، وحمل المضارع  
واسم الفاعل واسم المفعول منه على المصدر والماضي.  
تنبيهان: الأول ذو اللين يشمل الواو والياء كما تقدم، وأما الألف فلا مدخل لها  
في ذلك لأنها لا تكون فاء ولا عيناً ولا لاماً.

الثاني: من أهل الحجاز قوم يتركون هذا الإبدال، ويجعلون فاء الكلمة على  
حسب الحركات قبلها فيقولون: ايتصل ياتصل فهو موتصل وايتسر ياتسر فهو  
موتسر، وحكى الجرمي أن من العرب من يقول ائتصل وايتسر بالهمز وهو  
غريب (وَسَدَّ) إبدال فاء الافتعال تاءً (فِي ذِي الْهَمْزِ نَحْوُ) قولهم في (اَتَّكَلَا)  
وايتزر افتعل من الأكل والإزار اتكل واتزر بإبدال الياء المبدلة من الهمزة تاءً  
وإدغامها في التاء. وكذا قولهم في أوتمن افتعل من الأمانة اتمن بإبدال الواو  
المبدلة من الهمزة تاءً، واللغة الفصيحة في ذلك كله عدم الإبدال وإلا توالى  
إعلان، وقول الجوهر في اتخذ إنه افتعل من الأخذ وهم، وإنما التاء أصل  
وهو من تخذ كاتبع من تبع. قال أبو علي قال بعض العرب تخذ بمعنى اتخذ،  
ونازع الزجاج في وجود مادة تخذ، وزعم أن أصله اتخذ وحذف وصح ما ذهب  
إليه الفارسي بما حكاه أبو زيد من قولهم تخذ يتخذ تخذاً وذهب بعض  
المتأخرين إلى أن تخذ مما أبدلت فاؤه تاءً على اللغة الفصحى لأن فيه لغة  
وهي وخذ بالواو وهذه اللغة وإن كانت قليلة إلا أن بناءه عليها أحسن لأنهم  
نصوا على أن اتمن لغة رديئة (طَاتَا افْتِعَالٍ رُدُّ إِتْرَ مُطَبَّقٍ) طا مفعول ثانٍ لردِّ  
والمفعول الأول تا إن كان ردُّ أمراً وضميره إن كان ردُّ مجهولاً أي إذا بني  
الافتعال وفروعه. مما فاؤه أحد الحروف المطبقة وهي الصاد والصاد والطاء  
والطاء وجب إبدال تائه طاءً فتقول في افتعل من صبر اصطبر ومن ضرب  
اصطرب ومن طهر اططهر ومن ظلم اضلّم والأصل اصتبر واصترب واطتهر

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

واظنلم فاستثقل اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من تقارب المخرج وتباين الصفة إذ التاء مهموسة مستقلة والمطبق مجهور مستعل، فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء.

تنبيه: إذا أبدلت التاء طاء بعد الطاء اجتمع مثلان والأول منهما ساكن فوجب الإدغام. وإذا أبدلت بعد الضاء اجتمع متقاربان فيجوز البيان والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ومع عكسه. وقد روي بالأوجه الثلاثة قوله:

1293 — وَهُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ تَائِلُهُ  
عَفْوًا وَيُظَلِّمُ أَحْبَابًا فَيَظَلِّمُ

روي فيظلمم وفيظلمم وفيظلم، وقد روي أيضاً فينظلم بالنون وليس مما نحن فيه. وإذا أبدلت بعد الصاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه فتقول اصطبر واصبر ولا يجوز اطبر لما في الصاد من الصغير الذي يذهب في الإدغام، وإذا أبدلت بعد الضاد اجتمع أيضاً متقاربان فيجوز البيان والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه، فتقول اضرب واضرب ولا يجوز اطرب لأن الضاد حرف مستطيل فلو أدغم في الطاء لذهب ما فيه من ذلك. وقد حكى في الشذوذ اطجع وهو في الندور والغرابة مثل الطجع باللام. وقد روي بالأوجه الأربعة قوله:

1294 — مَا لَ إِلَى أَرْطَاةٍ حَفَفٍ قَالَطَجَعُ

(في ادَّانَ وَارْدَدُ وَادَّكِرُ دَالًا بَقِي) أي إذا بني الافتعال مما فاؤه دال نحو دان، أو زاي نحو زاد، أو ذال نحو ذكر وجب إبدال تائه دالاً فيقال ادان وازداد وادكر والأصل ادتان وازتاد واذتكر فاستثقل مجيء التاء بعد هذه الأحرف لأن هذه الأحرف مجهورة والتاء مهموسة، فجيء بحرف يوافق التاء في مخرجه ويوافق هذه الأحرف في الجهر وذلك الدال.

تنبيهان: الأول إذا أبدلت تاء الافتعال دالاً بعد الدال وجب الإدغام لاجتماع المثليين وإذا أبدلت دالاً بعد الزاي جاز الإظهار والإدغام بقلب الثاني إلى الأول دون عكسه: فيقال ازدجر وازجر ولا يجوز ادجر لفوات الصغير وإذا أبدلت دالاً بعد الدال جاز ثلاثة أوجه الإظهار والإدغام بوجهيه فيقال اد دكر، ومنه قوله:

1295 — وَالْهَرْمُ تُدْرِبُهُ أَدِرَاءٌ عَجَبًا

وادكر واذكر بذال معجمة وهذا الثالث قليل. وقد قرىء شاذاً فهل مذكر بالمعجمة.

الثاني: مقتضى اقتصار الناظم على إبدال تاء الافتعال طاء بعد الأحرف الأربعة ودالاً بعد الثلاثة أنها تقر بعد سائر الحروف ولا تبدل وقد ذكر في التسهيل أنها تبدل تاء بعد التاء فيقال أترد بثناء مثلثة وهو افتعل من ترد، أو تدغم فيها التاء فيقال اترد بثناء مثناة. قال سيبويه والبيان عندي جيد، يعني الإظهار فيقال اترد ولم يذكر المصنف هذا الوجه. وذكر في التسهيل أيضاً أنها قد تبدل دالاً بعد الجيم كقولهم في اجتمعوا اجدمعوا، وفي اجتز اجدز. ومنه قوله:

1296 — فَكُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسَبَاتَا

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

بِتَرَعِ أَصُولِهِ وَاجْدَرَّ شَيْخًا  
وهذا لا يقاس عليه. وظاهر كلام المصنف في بعض كتبه أنه لغة لبعض العرب،  
فإن صح أنه لغة جاز القياس عليه وهذا آخر ما ذكره الناظم من باب الإبدال  
وما يتعلق به من أوجه الإعلال.

خاتمة: قد علم مما ذكر أن حروف الإبدال منقسمة إلى ما يبديل ويبدل منه  
كالهمزة وحروف العلة الثلاثة، وكالهاء فإنها تبدل من الهمزة أولاً كهراق وتبدل  
منها الهمزة آخرًا كماء فإن أصله موه، وإلى ما يبديل ولا يبديل منه وهو الميم  
والطاء والذال، وإلى ما يبديل منه ولا يبديل وهو التاء. أما إبدال الحروف  
المتقاربة بعضها من بعض لأجل الإدغام فلم يعدوها في باب الإبدال لعروضها  
وعلم أيضاً أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهي الألف والواو والياء، وأن الياء  
تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والألف والواو، وأن الواو تبدل من ثلاثة  
أحرف وهي الهمزة والألف والياء، وأن الألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة  
والواو والياء، وأن الميم تبدل من النون، وأن التاء تبدل من حرفين وهما الواو  
والياء، وأن الطاء تبدل من التاء، وأن الذال تبدل من التاء، وأن الناء تبدل من  
التاء على ما سبق مفصلاً. وقد تقدم أول الباب أن ما قصد الناظم ذكره هنا هو  
الضروري في التصريف، وأن حروف الإبدال الشائع اثنان وعشرون حرفاً، وأن  
الإبدال قد وقع في غيرها أيضاً ولكنه ليس بشائع. وقد رأيت أن أذيل ما سبق  
ذكره باستيفاء الكلام على إبدال جميع الحروف على سبيل الإيجاز مرتباً  
للحروف على ترتيبها في المخارج فأقول وبا التوفيق: الهمزة أبدلت من سبعة  
أحرف وهي الألف والياء والواو والهاء والعين والحاء والغين، وقد تقدم الكلام  
عليها سوى الأخيرين، فأما إبدالها من الخاء فقولهم في صرخ صراً حكاة  
الأخفش عن الخليل، ومن الغين قولهم في رغه أنه حكاة النضر بن شميل  
عن الخليل، وإبدالها من هذين الحرفين غريب جداً. الألف أبدلت من أربعة  
أحرف وهي الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة، وقد تقدم الكلام عليها سوى  
الأخيرة، فأما إبدالها من النون الخفيفة فنحو لنسفا. الهاء أبدلت من ستة  
أحرف وهي الهمزة والألف والواو والياء والتاء والحاء، فإبدالها من الهمزة قد  
تقدم أول الباب، وأما إبدالها من الألف

ففي قوله:

1297 — قَدْ وَرَدَتْ مِنْ أَمَكْتَه

مِنْ هَهَيْتَا وَمِنْ هُنْتَه  
إِنْ لَمْ أَرَوْهَا فَمَه

فأبدل الهاء في هنة من الألف، وأما قوله فمه فيجوز أن يكون من ذلك أي فما  
أصنع أو فما انتظاري لها، ويجوز أن يكون فمه بمعنى اكفف أي أنها قد وردت  
من كل جانب وكثرت فإنه لم أروها فلا تلمني واكفف عني، ومن ذلك قولهم  
في أنا أنه، ويجوز أن تكون ألحقت لبيان الحركة، وقالوا في حيهله إن الهاء  
الأخيرة بدل من الألف في حيهلا. وأما إبدالها من الواو ففي قوله:

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

1298 — وَقَدْ رَأَيْتِي قَوْلَهَا يَا هَتَا

هُ وَيَحْكُ أَلْحَقْتُ سَرًّا بِسَرٍّ

وقد اختلف في ذلك فذهب الجماعة إلى أنها مبدلة من الواو والأصل يا هناو، وقال أبو الفتح ولو قيل إن الهاء بدل من الألف المنقلبة من الواو الواقعة بعد الألف لكان قولاً قوياً إذ الهاء إلى الألف أقرب منها إلى الواو، وإبدالها من الياء في قولهم هذه في هذي وهنيهة في هنية، وإبدالها من التاء في نحو طلحة في الوقف على مذهب البصريين وقد تقدم، وحكى قطرب عن طيبء أنهم يقولون كيف البنون والبناه وكيف الإخوة والأخواه وهو شاذ. ومن الشاذ قولهم في التابوت تابوه، قال ابن جنى وقد قرىء بها يعني في الشواذ، قال وسمع بعضهم يقول قعدنا على الفراه يريد على الفرات، وإبدالها من الحاء في قولهم طهر الشيء بمعنى طحره أي أبعده، ومته الدلو بمعنى متحها، ومدحه بمعنى مدحه.

وفرق بعضهم بين ذي الحاء وذي الهاء فجعل المدح في الغيبة والمدح في الوجه، والأصح كونهما بمعنى واحد إلا أن المدح هو الأصل. العين أبدلت من حرفين الحاء والهمزة، فالحاء في قولهم ضيع بمعنى ضيح، والهمزة في نحو عن زيداً قائم بمعنى إنَّ زيداً قائم وهي عنعنة تميم وقد تقدم. الغين أبدلت من حرفين وهما الخاء والعين، فالحاء في قولهم غطر بيديه يغطر بمعنى خطر يخطر حكاه ابن جنى. والغين في قولهم لغن في لعن. الحاء أبدلت من العين قالوا ربح بمعنى ربع وهو قليل. الخاء أبدلت من الغين قالوا الأخن يريدون الأغن فقد وقع التكافؤ بينهما وذلك في غاية القلة. القاف أبدلت من الكاف قالوا في وكنة الطائر — وهي مأواه من الجبل — وقنة حكاه الخليل. الكاف أبدلت من حرفين القاف والتاء، فالقاف في قولهم عربي كح أي قح، وفسر الأصمعي القح فقال هو الخالص من اللؤم، فقد وقع التكافؤ بينهما لكن إبدال الكاف من القاف أكثر من عكسه والتاء في قوله:

يَا ابْنَ الرَّبِّيرِ طَالَمَا عَصَيْكََا

وقد تقدم. الجيم أبدلت من الياء وقد تقدم. الشين أبدلت من ثلاثة أحرف: الكاف التي للمؤنث والجيم والسين، فالكاف في نحو أكرمتك قالوا أكرمتش وهي كشكشة تميم كما تقدم، والجيم كما في قوله:

1299 — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَيَسْأَلُ

أي مدمج

قال ابن عصفور ولا يحفظ غيره، وسهل ذلك كون الجيم والشين متفتحتين في المخرج. والسين قالوا جعشوش في جعسوس وهو القمىء الذليل، ويجمع بالمهملة دون المعجمة وبذلك علم الإبدال. الياء وهي أوسع حروف الإبدال، أبدلت من ثمانية عشر حرفاً من الألف في نحو مصابيح وغلیم تصغير غلام، ومن الواو في نحو أغزيت وما تصرف منه، ومن الهمزة في نحو بير في بئر، ومن الهاء قالوا دهديت الحجر في دهدهته. وقالوا سهصيت بالرجل أي سهصيت به إذا قلت له سه سه، ومن السين في قوله:

1300 — إِذَا مَا عُدَّ أَرْبَعَةً فَيَسْأَلُ

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

فَرَوْجُكَ حَامِسٌ وَأَبُوكِ سَادِي  
أي سادس. ومن الباء في قولهم الأرانبي والثعالبي والأصل الأرانبي والثعالبي  
وقد مر، ومن الراء في قيراط وشيراز والأصل قراط وشراز لقولهم في الجمع  
قراريط وشراريز. وقال بعضهم في شيراز شواريز فيكون البدل من الواو  
والأصل شوراز، ومن النون في أناسي وظرابي والأصل أناسين وظرابين لأنهما  
جمعا إنسان وظريان وكذلك تطنيت أصله تطننت من الظن، وكان أبو عمرو بن  
العلاء يذهب إلى أن قوله تعالى لم يتسنه أصله يتسنن أي لم يتغير من قوله  
تعالى: {من حمأ مسنون} (الحجر: 26 و 28 و 33)، وكذلك دينار أصله دنار  
لقولهم دنابير ودنينير، وقالوا في إنسان إيسان بالياء، ومن الصاد في قولهم  
قصيت أظفاري. والأصل قصصت وقيل إن الياء ههنا أصلها الواو وأن المعنى  
تبعث أقصاها، ومن الصاد في قوله:  
1301 — إِذَا الْكِرَامُ ابْتَدَرُوا الْبَاعَ بَدَرُ  
تَقْصِي الْبَارِي إِذَا الْبَارِي كَسَرُ  
أي تقصض الباري من الانقضاء، ومن اللام في أمليت وأصله أملتت، ومن  
الميم في قوله:  
1302 — تَزُورُ أَمْرًا أَمَا الْإِلَهَ فَيَنْفِي

وَأَمَا يَفْعَلُ الصَّالِحِينَ فَيَأْتِي  
قال ابن الأعرابي أراد فيأتم. ومن العين في قوله:  
1303 — وَمَنْهَلٌ لَيْسَ لَهُ حَوَازِقُ  
وَلِصَفَادِي جَمَّهُ تَقَانِقُ  
يريد ولصفادع. وقالوا تلعت من اللعاعة وهي بقلة والأصل تلعتت. ومن  
الدال في التصدية وهي التصفيق والصوت، والأصل تصددة لأنها من صدت  
أصد، قال تعالى: {إذ قومك منه يصدون} (الزخرف: 57)، ومن التاء في  
قوله:  
1304 — قَامَ بِهَا يَنْشُدُ كُلَّ مَنْسَدٍ  
وَإِتَّصَلَتْ بِمِثْلِ صَوِّ الْقَرْقَدِ  
أي واتصلت. ومن التاء في قوله:  
1305 — قَدْ مَرَّ يَوْمَانِ وَهَذَا التَّالِي  
أي الثالث. ومن الجيم في قوله:  
1306 — فَأَبْعَدُكَ اللَّهُ مِنْ شِيَرَاتِ

---

أي من شجرات، وقالوا دياجي في جمع ديجوج والأصل دياجيح. ومن الكاف  
في قولهم مكوك ومكاكي، والأصل مكاكيك، وهو مكيال. الصاد أبدلت من  
حرفين: من السين في قولهم صراط في السراط، ومن اللام في قولهم رجل  
جصد أي جلد. اللام أبدلت من حرفين وهما النون في أصيلان، والصاد في  
اضطجع كما مر. الراء أبدلت من اللام في قولهم نثره بمعنى نثله، ورعل  
بمعنى لعل. النون أبدلت من أربعة أحرف: من اللام في قولهم لعن في لعل،  
وتابن فعلت كذا في لابل لم فعلت كذا، ومن الميم في قولهم للحية أيم وأين.

---

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

وقالوا أسود قاتم وقاتن، ومن الواو في صعناني وبهراني نسبة إلى صنعاء وبهراء والأصل صنعاوي وبهراوي لأن همزة التانيث في النسب تقلب واواً كما تقدم في باب. ومن الهمزة، حكى الفراء حَنَّان في حناء وهو الذي يخضب به، وأما قول الخليل وسيبويه أن نون فعلان الذي مؤنثه فعلى بدل من همزة فعلاء كنون سكران وغضبان فليس المراد به هذا البدل وإنما المراد أن النون عاقبت الهمزة في هذا الموضع كما عاقبت لام التعريف التنوين الطاء أبدلت من حرفين: من التاء في الافتعال بعد حروف الأطباق وقد تقدم، ومن الدال، حكى يعقوب عن الأصمعي مط الحرف في مده، والإبعاط في الإبعاد. الدال أبدلت من ثلاثة أحرف: من التاء في الافتعال بعد الدال والذال والزاي والجيم كما مر، ومن الطاء، قالوا المردى في المرطى وهو حيث يمرط الشعر حول السرة، ومن الدال في قولهم ذكر في جمع ذكرة. التاء أبدلت من سبعة أحرف: من الطاء في فستاط والأصل فسطاط، لقولهم في الجمع فساطيط دون فسائيط، ومن الدال في قولهم نافة تَرَبوت والأصل دربوت، أي مذلة لأنه من الدُّربة، ومن الواو في تراث وتجاه ونحوهما، ومن الياء في نحو اتسر الأصل ابتسر كما مر. وفي قولهم ثنتان الأصل ثَبَّان لأنه من ثببت الواحد ثبياً، وفي قولهم كيت وذيت الأصل كِيَّة وذِيَّة، فحذفت تاء التانيث وأبدلت من الياء الأخيرة وهي لام الكلمة تاء لقولهم كان من الأمر كية وكية وذية وذية، ومن الصاد في قولهم في لص لصت، ومن السين في قولهم في طس طست وقولهم في العدد ست والأصل سدس، لقولهم سديسة ثم أبدلت الدال تاء وأدغمت، ومن الباء في قولهم ذعالت في ذعالب والذعالب والذعالب الأخلاق من الثياب، الواحد ذعلوب، قال في التسهيل وربما أبدلت من هاء السكت ومثاله ما تأوله بعضهم في قوله:

العَاطِفُوتُهُ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ

أنه أراد العاطفونه بهاء السكت، ثم أبدلها تاء وحركها للضرورة، ومثله بعضهم بنحو جنت ونعمت لأنه جعل الهاء أصلاً. الصاد أبدلت من السين في نحو صراط. الزاي أبدلت من حرفين من السين الساكنة قبل دال نحو يُزدل في يسدل ويزدر في يسدر، يقال سدر البعير يسدر سدرًا إذا تحير من شدة الحر، ومن الصاد الساكنة قبل الدال نحو يزدق في يصدق، ونحو القزد في القصد، فإن تحركت الصاد لم تبدل وفي كلامهم: لم يحرم الرقد من قزده، أي من قصدله، فأسكن الصاد وأبدلها زايًا. السين أبدلت من ثلاثة أحرف من التاء في استخذ على أحد الوجهين وأصله اتخذ، ومن الشين في قولهم في مشدود مسدود، ومن اللام في قولهم استقطه في التقطه، وهو في غاية الشذوذ. الطاء لم أر في إبدالها شيئاً. الدال أبدلت من حرفين: من الدال في قراءة من قرأ فشرذ بهم بالمعجمة، ومن التاء في قولهم تلعذم الرجل أي تلعثم إذا أبطأ في الجواب. التاء أبدلت من حرفين من الفاء في معثور والأصل مغفور، ومن الدال في قولهم في الجذوة من النار جثوة. الفاء أبدلت من حرفين من التاء في قولهم زيد فم عمرو أي ثم عمرو حكاه يعقوب. وقولهم فوم بمعنى ثوم، ومن الباء في قولهم خذه بإفانه أي بإفانه. الباء أبدلت من حرفين من الميم في قولهم با اسمك يريدون ما اسمك، ومن الفاء في قولهم البسكل في الفسكل.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الميم أبدلت من أربعة أحرف: من الواو في فم عند الأكثر أصله فوه مثل فوج فحذفت الهاء تخفيفاً لأنه قد يضاف إلى الضمير فيقال فوهه، فيستثقل ذلك، ثم أبدلت الميم من الواو، ومن النون في نحو عمبر، والبنام في نحو البنان ومن البناء في قولهم بنات مخر في بنات بحر للسحاب لأنه من البخار. وقولهم ما زلت راتماً على هذا أي راتياً، وعن ابن السكيت رأيت من كتب ومن كتم أي قرب، فالميم بدل من الباء لأنهم قالوا كتب الفقيه الأمر ولم يقولوا كتم. ومنه قوله:

1307 \_ قَبَادَرْتُ سِرْبَهَا عَجَلَى مُتَّيْرَةً

حَتَّى اسْتَقَّتْ دُونَ مَحْيَا جِيدِهَا نَعَمًا  
أراد نغياً والنغية الجرعة. ومن لام التعريف في اللغة اليمينية. الواو أبدلت من ثلاثة أحرف الألف والياء والهمزة وقد تقدمت. وا أعلم.

### فصل في الإعلال بالحذف

وهو على ضربين: مقيس وشاذ، فالمقيس هو الذي تعرض لذكره في هذا الفصل وهو ثلاثة أنواع، وقد أشار إلي الأول منها بقوله: (فَا أَمْرٌ أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ كَوَعْدٍ أَوْ حَذْفٍ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ) أي إذا كان الفعل ثلاثياً واوي الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في المضارع ذي الياء نحو وعد يعد والأصل يواعد، فحذفت الواو استئقلاً لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة، وحمل على ذي الياء أخواته نحو أعد وتعد ونعد، والأمر نحو عد، والمصدر الكائن على فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو عدة فإن أصله وعد على وزن فعل، فحذفت فاءه حملاً على المضارع وحركت عينه بحركة الفاء وهي الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلاً عليها وعوضاً منها تاء التانيث ولذلك لا يجتمعان، وتعويض التاء هنا لازم وقد أجاز بعضهم حذفها للإضافة تمسكاً بقوله:

1308 \_ وَأَخْلَفُوكَ عِدَا الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُّوا يَعْنِي عِدَّة الْأَمْرِ وَهُوَ مَذْهَبُ الْفِرَاءِ  
وخرجه بعضهم على أن عدا جمع عدوة أي ناحية أي وأخلفوك نواحي الأمر الذي وعدوا.

تنبيهات: الأول فهم من قوله من كوعد أن حذف الواو مشروط بشروط: أولها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يواعد مضارع أو عد، ولا من يواعد مبنياً للمفعول، وشذ من ذلك قولهم يُدَعِّعُ وَيُدَّرُّ فِي لُغَةٍ. ثانيها أن تكون عين الفعل مكسورة فإن كانت مفتوحة نحو يوجل أو مضمومة نحو يوضؤ لم تحذف الواو، وشذ قول بعضهم في مضارع وجد يجد، ومنه قوله:

1309 \_ لَوْ شِئْتِ قَدْ تُقَعِ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ  
تَدَعُ الصَّوَادِيَّ لَا يَجْدُنَّ عَلِيًّا

وهي لغة عامرية، وأما حذف الواو من يقع ويهب فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين إذ ماضيها فعل بالفتح فقياس مضارعها يفعل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفاً فكان الكسر فيه مقدرًا، ويسع كذلك لأنه وإن

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

كان ماضيه وسع بالكسر وقياس مضارعه الفتح إلا أنه لما حذفت منه الواو دل ذلك على أنه كان مما يجيء على يفعل بالكسر نحو ومق يمق، وإلى هذا أشار في التسهيل بقوله: بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيعد أو مقدره كيقع ويسع. ثالثها أن يكون ذلك في فعل فلو كان في اسم لم تحذف الواو فتقول في مثال يقطين من وعد يوعيد لأن التصحيح أولى بالأسماء من الإعلال.

الثاني: فهم من قوله كعدة أن حذف الواو من فعلة المشار إليها مشروط بشرطين: أحدهما أن تكون مصدرًا كعدة وشذ من الأسماء رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة، ومن الصفات لدة بمعنى ترب، ويقع على الذكر فيجمع بالواو والنون، وعلى الأثنى وبالألف والتاء قال:

1310 — رَأَيْتَ لِدَاتِهِنَّ مُؤَرَّرَاتٍ

وَشَرَحُ لِدِيَّ اسْتَأْزُ الْهَرَامِ

وفيهما احتمال وهو أن تكون مصدرًا وصف به. ذكره الشلوبين. وقوله في التسهيل: وربما أعل بدا الإعلال أسماء كرقعة وصفات كلدة فيه نظر لأن مقتضاه وجود أقل الجمع من النون عين، أما الأسماء فقد وجد رقة وحشة وجهة عند من جعلها اسمًا، وأما الصفات فلا يحفظ غير لدة. وقد أنكر سيبويه مجيء صفة على حرفين. ثانيهما أن لا تكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فإنه لا يحذف منهما كما اقتضاه كلام الكافية.

الثالث: قد ورد إتمام فعلة شاذًا قالوا وتره وترًا ووتره بكسر الواو حكاه أبو علي في أماليه. قال الجرمي: ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول وعدة ووثبة ووجهة، وذهب المازني والمبرد والفارسي إلى أن وجهة اسم للمكان المتوجه إليه فعلى هذا لا شذوذ في إثبات واوه لأنه ليس بمصدر، وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو ظاهر كلام سيبويه ونسب إلى المازني أيضًا، وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ قال بعضهم والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه وجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها إلا حملة على مضارعه ولا مضارع، والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجاري عليه التوجه فحذفت زوائده، وقيل وجهة، ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر قال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد، ولا يمكن أن يقال في جهة إنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه.

الرابع: ربما فتحت عين هذا المصدر لفتحها في مضارعه نحو سعة وضعة، وقد تضم. قالوا في الصلة صلة بالضم وهو شاذ.

الخامس: ربما أعل بهذا الإعلال مصدر فعل بالضم نحو وقح قحة.

السادس: فهم من تخصيص هذا الحذف بما فاءه واو أن ما فاءه ياء لا حظ له في هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعضهم في مضارع يسر يسر والأصل يسر، وفي مضارع يئس يئس والأصل يئس انتهى. ثم أشار إلى النوع الثاني بقوله:

(وَحَدَفُ هَمَزُ أَفْعَلٍ اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ وَبِنَيْتِي مُتَّصِفٍ) أي مما اطرده حذفه

همزة أفعل من مضارعه واسمي فأعله ومفعوله وهما المراد بقوله وبنيتي متصف فتقول أكرم يكرم فهو مكرم ومكرم، والأصل يؤكرم ومؤكرم ومؤكرم، إلا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة أفعل معها

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

لثلاثي يجتمع همزتان في كلمة واحدة وحمل على ذي الهمزة أخواته واسما  
الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو  
كلمة مستندرة فمن الضرورة قوله:

1311 \_ فَإِنَّهُ أَهْلٌ لَأَنَّ يُؤَكِّرَمَا

والكلمة المستندرة قولهم أرض مؤنّبة بكسر النون أي كثيرة الأرناب، وقولهم  
كساء مؤنّب إذا خلط صوفه بوبر الأرناب، هذا على القول بزيادة همزة أرناب  
وهو الأظهر.

تنبيه: لو أبدلت همزة أفعل هاء كقولهم في أراق هراق أو عيناً كقولهم في  
أنهل الإبل عنهل لم تحذف لعدم مقتضى الحذف فتقول هراق يهريق فهو  
مهريق ومهراق وعنهل الإبل يعنهلها فهو معنهل وهي معنهلة اهـ.  
ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله: (ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّتْ اسْتُعْمِلًا) أي كل  
فعل ثلاثي مكسور العين ماض عينه ولامه من جنس واحد يستعمل في إسناده  
إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه: تاماً كظَلَّتْ، ومحذوف اللام مع نقل  
حركة العين إلى الفاء كظَلَّتْ، ودون نقلها كظَلَّتْ. وكذا تفعل في ظللن. فإن  
زاد على الثلاثة تعين الإتمام نحو أقررت وشذ أحست، في أحسست، وكذا  
يتعين الإتمام إن كان مفتوح العين نحو جِلَّتْ، وشذ همت في هممت حكاه ابن  
الأنباري. وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان  
الأولان فقط نحو يقررن ويقرن واقررن وقرن، وإلى ذلك الإشارة بقوله:  
(وَقَرَّرَ فِي أَقْرَرَنَّ) أي استعمل قرن في اقررن قال تعالى: {وقرن في  
بيوتكن} وهو أمر من قررت بالمكان أقر بالفتح في الماضي والكسر في  
المستقبل، فلما أمر منه اجتمع مثلان وأولهما مكسور فحسن الحذف كما فعل  
بالماضي، وقيل هو أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء  
مثل عدن، ورجح الأول لتوافق القراءتان فإن كان أول المثليين مفتوحاً كما في  
لغة من قال قررت بالمكان بالكسر أقر بالفتح فالتخفيف قليل وإليه أشار  
بقوله: (وَقَرَّرَ نُقَلًا) أي في قراءة نافع وعاصم لأنه تخفيف لمفتوح، وقد أفهم  
بقوله نقلاً أن ذلك لا يطرد وصرح به في الكافية، وأما الذي قبله فصرح في  
الكافية باطراده فقال:

وقرن في اقررن وقس معتضداً

وذكر غيره أنه لا يطرد وهو ظاهر كلام التسهيل، بل ذهب ابن عصفور إلى أن  
الحذف في ظللت ونحوه غير مطرد وقد صرح سيبويه بأنه شاذ وأنه لم يرد إلا  
في لفظتين من الثلاثي وهما ظللت ومست وفي لفظ ثالث من الزوائد على  
ثلاثة وهو أحست في أحسست، وإلى الاطراد ذهب الشلوبين، وحكي في  
التسهيل أن الحذف لغة سليم وبذلك يرد على ابن عصفور.

تنبيهان: الأول اختلف كلام الناظم في المحذوف فذهب في شرح الكافية إلى  
أن المحذوف اللام، وذهب في التسهيل إلى أن المحذوف العين وهو ظاهر  
كلام سيبويه.

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: أجاز في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسور فأجاز في اغن أن يقال غرض قياساً على قرن، واحتج له بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور، وإذا كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز، قال ولم أره منقولاً أهـ.

## فصل في الإدغام

يعني اللائق بالتصريف كما قيده في الكافية. وهو لغة: الإدخال، واصطلاحاً: الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل، والإدغام بالتشديد افتعال منه، وهو لغة سيبويه، وقال ابن يعيش: الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين والإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين. ويكون الإدغام في المتماثلين وفي المتقاربين وفي كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع، واقتصر الناظم في هذا الفصل على ذكر إدغام المثليين في كلمة فقال: (أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُحَرَّكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ) أي يجب إدغام أول المثليين المتحركين بشروط وهي أحد عشر: أحدها أن يكونا في كلمة نحو شد ومل وحب أصلهن شدد بالفتح وملل بالكسر وحب بالضم، فإن كانا في كلمتين مثل جعل لك كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين: أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام في مثله رديء، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين نحو شهر رمضان، فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة وأجازه الفراء.

الثاني: أن لا يتصدرا نحو ددن، قال المصنف في بعض كتبه: إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد تدغم بعد مدة أو حركة نحو: {لا تيمموا} (البقرة: 267)، و{تكاد تميز} (الملك: 8)، انتهى. ويجوز الإدغام في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع، ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وسيأتي الكلام عليه ولم يذكر هنا هذا الشرط لوضوحه وقد ذكره في الكافية وغيرها. الثالث والرابع والخامس والسادس، أن لا يكونا في اسم على فعل بضم أوله وفتح ثانيه كصنف جمع صفة وجمع جدة وهي الطريق في الجبل، أو فعل بضميتين نحو ذلل جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وجمع جديد، أو فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل جمع كلة ولم جمع لمة، أو فعل بفتحيتين نحو لبب وطللل، فكل هذه يمتنع إدغامها. وإلى ذلك أشار بقوله: (لَا كَمِثْلِ ضُفِّفٍ وَذُلِّلٍ وَكَلَّلٍ وَلَبَّبٍ) وعللة امتناع الإدغام في هذه الأمثلة الأربعة أن الثلاثة الأول منها مخالفة للأفعال في الوزن والإدغام فرع عن الإظهار فخص بالفعل لفرعيته، وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه، وأما الرابع فإنه وإن كان موازناً للفعل إلا أنه لم يدغم لخفته وليكون منها على فرعية الإدغام في الأسماء حيث أدغم موازنه في الأفعال نحو رد، فيعلم بذلك ضعف سبب الإدغام فيه وقوته في الفعل.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

تنبيهات: الأول يمتنع الإدغام أيضاً فيما وازن أحد هذه الأمثلة بصدوره لا بجملته نحو خششاء لعظم خلف الأذن، ونحو رُذْدَان مثل سلطان بمعنى سلطان من الرد، ونحو جِبة جمع حُب ونحو الدَّجَان مصدر دَج بمعنى دب. الثاني: كان ينبغي أن يستثنى مثلاً خامساً يمتنع فيه الإدغام وهو فعل نحو إبل لكونه مخالفاً لأوزان الأفعال، فلو بنيت من الرد مثل إبل قلت ردد بالفك، ولعل عذره في عدم استثنائه أنه بناء لم يكثر في الكلام ولم يسمع في المضاعف، وقد استثناه في بعض نسخ التسهيل.

الثالث: اعلم أن أوزان الثلاثي التي يمكن فيها اجتماع مثلين متحركين لا تزيد على تسعة وقد سبق ذكر خمسة منها، وبقيت أربعة منها واحد مهمل فلا كلام فيه وهو فعل بكسر الفاء وضم العين، وثلاثة مستعملة وهي: فعل نحو كتف، وفعل نحو عضد، وفعل نحو دئل، فإذا بنيت من الرد مثل كتف أو عضد قلت رد أورد بالإدغام لأنهما موافقان لوزن الفعل وليس في خفة فعل نحو لب، هذا مذهب الجمهور، وخالف ابن كيسان فقال: ردد وردد بالفك ووافق الناظم في التسهيل في الأول دون الثاني. وإذا بنيت من الرد مثل دئل قلت: ردد بالفك، ومن رأى أن فعل أصل في الفعل ينبغي أن يدغم وقياس مذهب ابن كيسان الفك بل هو في هذا أولى وعليه مشى في التسهيل انتهى. السابع من الشروط أن لا يتصل بأول المثليين مدغم فيه وإليه أشار بقوله: (وَلَا كَجُسَّسِ) وهو جمع جاس اسم فاعل جس الشيء إذا لمسه، أو من جس الخبر إذا فحص عنه، وهو الجاسوس، وإنما وجب الفك لأنه لو أدغم فيه المدغم لالتقى ساكنان. الثامن أن لا يعرض تحريك ثانيهما وإليه أشار بقوله: (وَلَا كَأَخْصَصِ ابِي) لأن الأصل اخصص بالإسكان فنقلت حركة الهمزة إلى الساكن قبلها فلم يعتد بها لعروضها. التاسع أن لا يكون ما هما فيه ملحقاً بغيره وإليه أشار بقوله: (وَلَا كَهَيْلِلِ) وهذا نوعان:

أحدهما ما حصل فيه الإلحاق بزائد قبل المثليين نحو هيلل إذا أكثر من لا إله إلا ، فإن الياء فيه مزيدة للإلحاق بدحرج، والآخر ما حصل فيه الإلحاق بأحد المثليين نحو جلبب فإن إحدى ياءيه مزيدة للإلحاق بدحرج، وإنما امتنع في هذين النوعين لاستلزامه فوات ما قصد من الإلحاق. العاشر أن لا يكون مما شذت العرب في فكه اختياراً وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، وإلى هذا أشار بقوله: (وَبَشْدٍ فِي أَلِلٍ وَتَخْوِهِ فَكٌ يَتَقَلُّ قَقِيلٌ) أي شذ الفك في ألفاظ: منها قولهم ألل السقاء إذا تغيرت رائحته، وكذلك الأسنان إذا فسدت، والأذن إذا رقت، وقولهم دبب الإنسان إذا نبت الشعر في جبينه، وصكك الفرس إذا اصطكت عرقوباه، وضبيب الأرض إذا كثر ضبابها، وقطيط الشعر إذا اشتدت جعودته، ولجحت العين ولخحت إذا التصقت بالرمص، ومثششت الدابة إذا شخص في وظيفها حجم دون صلابة العظم، وعززت الناقة إذا ضاق إحليلها وهو مجرى لبنها فشذوذ ترك الإدغام في هذه الأفعال كشذوذ ترك الإعلال في نحو القود والحيد والصيد والحوكة والخونة مما سبق في موضعه. فلا يجوز القياس على شيء من هذه المفكوكات كما لا يقاس على شيء من تلك المصححات، وما ورد من ذلك في الشعر عد من الضرورات كقول أبي النجم:

تنبيه: قد شذ الفك أيضاً في كلمات من الأسماء منها قولهم رجل ضفیف الحال وحب، وحكى أبو زيد طعام قصَصَ إذا كان فيه بيس (وَحَيَّيَّ) وعيي ونحوهما مما عينه ولامه ياءً ان لازم تحريكهما (أفكك وأدغم دُونَ حَدْر) في واحد منها لوروده، فمن أدغم نظر إلى أنها مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة وحق ذلك الإدغام لاندراجه في الضابط المتقدم، ومن فك نظر إلى أن حركة الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالباً، ومن ثم لم يجز الإدغام في نحو لن يحيي ورأيت محيياً، وأما قوله:

1313 \_ وَكَانَ بَيْنَ النِّسَاءِ سَبِيكَةٌ

تَمْشِي بِسُدَّةٍ بَيْنَهَا قَنْعِيٌّ

فشاذ لا يقاس عليه خلافاً للفراء.

تنبيه: الفك أجود من الإدغام وإن كان كل منهما فصيحاً مقروءاً به في المتواتر، ولعل الناظم أوماً إلى ذلك بتقديم الفك في النظم اهـ. (كِدَاك) يجوز الفك والإدغام فيما اجتمع فيه تاءان إما في أوله أو وسطه (تَحُو تَجَلِي وَاسْتَر) أما الأول فقال في شرح الكافية إذا أدغمت فيما اجتمع في أوله تاءان زدت همزة وصل تتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقلت في تتجلى اتجلى.

هذا كلامه، وفيه نظر لأن تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع، والذي ذكره غيره من النحاة أن الفعل المفتوح بتاءين إن كان ماضياً نحو تتبع وتتابع جاز فيه الإدغام واجتلاب همزة الوصل فيقال اتبع وأتابع، وإن كان مضارعاً نحو تتذكر لم يجز فيه الإدغام إن ابتدء به لما يلزم من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع بل يجوز تخفيفه بحذف إحدى التائين، وسيأتي في كلامه، وإن وصل بما قبله جاز إدغامه بعد متحرك أو لين نحو: {تكاد تميز} (الملك: 8)، {ولا تيمموا} (البقرة: 268)، لعدم الاحتياج في ذلك إلى اجتلاب همزة الوصل. وأما الثاني وهو استتر ونحوه من كل فعل على افتعل اجتمع فيه تاءان فهذا يجوز فيه الفك وهو قياسه لبناء ما قبل المثليين على السكون، ويجوز فيه الإدغام بعد نقل حركة أول المثليين إلى الساكن فتقول ستر بطرح همزة الوصل من أوله لتحرك الساكن بحركة النقل.

تنبيهات: الأول إذا أوتر الإدغام في استتر صار اللفظ به كاللفظ بستر الذي وزنه فعل بتضعيف العين ولكن يمتازان بالمضارع والمصدر لأنك تقول في مضارع الذي أصله افتعل يستر بفتح أوله وأصله يستتر فنقل وأدغم، وتقول في مضارع الذي وزنه فعل يستر بضم أوله، وتقول في مصدر الذي أصله افتعل سياراً وأصله استاراً فلما أريد الإدغام نقلت الحركة فطرحت الهمزة، وتقول في مصدر الذي وزنه فعل تستيراً على وزن تفعيل.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: يجوز في استتر ونحوه إذا أدغم وجه آخر وهو أن يقال ستر بكسر فائه وذلك أن الفاء ساكنة وحين قصد الإدغام سكنت التاء الأولى فالتقى ساكنان فكسر أولهما على أصل التقاء الساكنين، ويجوز على هذه اللغة كسر التاء اتباعاً لفاء الكلمة فتقول فعل والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول مبنية على ذلك إلا أن اسم الفاعل يشتهر بلفظ اسم المفعول على لغة من كسر التاء اتباعاً فيصير مشتركاً كمغتار فيحتاج إلى قرينة.

الثالث: ما ذكره في هذا البيت كالمستثنى من الضابط المتقدم اهـ. (وَمَا بَتَاءَيْنِ اثْنَيْي قَدْ يُقْتَصَرُ فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَنَّ الْعَيْزُ) الأصل تتبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل وعلّة الحذف أنه لما ثقل عليهم اجتماع المثليين ولم يكن سبيل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى التاءين، وهذا الحذف كثير جداً ومنه في القرآن مواضع كثيرة نحو: {تنزل الملائكة والروح} (القدر: 4)، {لا تكلم نفس} (هود: 105)، {ناراً تلتظى} (الليل: 14).  
تنبيهات: الأول مذهب سيويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية، وقال في التسهيل والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعني أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين.  
الثاني: قد أرشد بالمثال إلى أن هذا إنما هو في المضارع الواقع في الابتداء لأنه الذي يتعذر فيه الإدغام وأن الماضي نحو تتابع فلا يتعذر فيه الإدغام، وكذا المضارع الواقع في الوصل كما سبق بيانه.

الثالث: قال في شرح الكافية وقد يفعل ذلك يعني التخفيف بالحذف بما تصدر فيه نونان، ومن ذلك ما حكاه أبو الفتح من قراءة بعضهم: {ونزل الملائكة تنزيلاً} (الفرقان: 25)، وفي هذه القراءة دليل على أن المحذوفة من تاء تنزل حين قال تنزل إنما هي الثانية لأن المحذوفة من نوني نزل في القراءة المذكورة إنما هي الثانية. هذا كلامه، قال الشارح ومنه على الأظهر قوله تعالى: {كذلك نجى المؤمنين} (الأنبياء: 88)، في قراءة عاصم أصله نجى ولذلك سكن آخره انتهى. الحادي عشر من شروط وجوب الإدغام أن لا يعرض سكون ثاني المثليين إما لاتصاله بضمير رفع وإما لجزم وشبهه وقد أشار إلى الأول بقوله: (وَفُكَّ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ أَقْتَرَنُ) ليتعذر الإدغام بذلك والمراد بمضمر الرفع تاء الضمير ونا ونون الإناث (تَخُو حَلَلْتُ مَا حَلَلْتُهُ) وحللنا والهندات حللن فالإدغام في ذلكونحوه لا يجب بل لا يجوز، قال في التسهيل والإدغام قبل الضمير لغية، قال سيويه وزعم الخليل أن ناساً من بكر بن وائل يقولون ردنا ومرنا وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء وأبقوا اللفظ على حاله. وأشار إلى الثاني بقوله: (وَفِي جَزْمٍ وَشِبْهِ الْجَزْمِ) والمراد به الوقف (تَحْيِيزٌ) أي بين الفك والإدغام (فِي) أي تبع نحو لم يحلل ولم يحل واحلل وحل، الفك لغة أهل الحجاز والإدغام لغة تميم.

تنبيهات: الأول المراد بالتخيير استواء الوجهين في أصل الجواز لا استواءهما

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

في الفصاحة لأن الفك لغة أهل الحجاز وبها جاء القرآن غالباً نحو: {إن تمسسكم حسنة} {آل عمران: 120}، {ومن يحلل عليه غضبي} {طه: 81}، {واغضض من صوتك} {لقمان: 19}، {ولا تمنن} {المدثر: 6}، وجاء على لغة تميم {ومن يرتد} {المائدة: 54}، في المائدة {ومن يشاق}، في الحشر (4).

الثاني: إذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها، وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس أرد واغض وامر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين.  
الثالث: إذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردى أو نون توكيد نحو ردن، أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب لأن الفعل حينئذٍ مبني على هذه العلامات فليس تحريكه بعارض.

الرابع: التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبلها الغائبة نحو ردها ولم يرددها، والتزموا ضمة قبلها الغائب نحو رد ولم يرده لأن الهاء خفيفة فلم يعتدوا بوجودها فكان الدال قد وليها الألف والواو، وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالفتح والكسر وذلك في المضموم الفاء، وحكى ثعلب الأوجه الثلاثة قبلها الغائب وغلط في تجويزه الفتح. وأما الكسر فالصحيح أنه لغية سمع الأخفش من ناس من عقيل مده وعضه بالكسر، والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقالوا رد القوم لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من يفتح وهم بنو أسد، وحكى ابن جنبي الضم وقد روي بهن قوله:

1314 — فَعُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ

نعم الضم قليل، قال في التسهيل في باب التقاء الساكنين: ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح. هذا لفظه، فإن لم يتصل الفعل بشيء مما ذكر ففيه ثلاث لغات: الفتح مطلقاً نحو ردّ وفرّ وعضّ هي لغة أسد وناس غيرهم، والكسر مطلقاً نحو ردّ وفرّ وعض وهي لغة كعب بن نمير، والإتياع لحركة الفاء نحو رد وفر وعض وهذا أكثر في كلامهم اهـ. (وَقَكَ أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ التُّزْمُ) قال في شرح الكافية بإجماع، وكأنه أراد إجماع العرب لأن المسموع الفك ومنه قوله:

1315 — وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا  
وَأَجِيبْ إِلَيْنَا أَنْ تَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وإلا فقد حكي عن الكسائي إجازة إدغامه (وَالتُّزْمُ الإِدْغَامُ أَيضًا فِي هَلْمٍ) بإجماع كما قاله في شرح الكافية فلم يقل فيه هلمم.  
تنبهات: الأول هذا البيت استدراك على ما قبله أي يستثنى من فعل الأمر صيغتان لا تخيير فيهما الأولى أفعل في التعجب فإنه ملتزم فكه، والثانية هلم في لغة تميم فإنه ملتزم إدغامه، وقد سبق في باب أسماء الأفعال أن هلم عند الحجازيين اسم فعل بمعنى احصر أو أقبل، وعند بني تميم فعل أمر وباعتبار هذه اللغة ذكرها هنا.

## شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مكتبة مشكاة الإسلامية

الثاني: التزموا أيضاً فتح هلم وحكى الجرمي الفتح والكسر عن بعض تميم وإذا اتصل بها هاء الغائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح، وكذا إذا اتصل بها ساكن نحو هلم الرجل، وقد تقدم أن لكونها عند تميم فعلاً اتصلت بها ضمائر الرفع البارزة فيقال هلماً وهلموا وهلمي بضم الميم قبل الواو وكسرها قبل الياء، وإذا اتصل بها نون الإناث فالقياس هلممن، وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها وقاية لفتح الميم، ثم تدغم النون الساكنة في نون الضمير. وحكي عن أبي عمرو أنه سمع هلمين يا نسوة يكسر الميم مشددة وزيادة ياء ساكنة قبل نون الإناث، وحكي عن بعضهم هلمن بضم الميم وهو شاذ.

الثالث: مذهب البصريين أن هلم مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم: لم اشعته أي جمعه، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا فحذفت ألفها تخفيفاً، وقال الخليل ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام. وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم. ونسب بعضهم هذا القول إلى الكوفيين. وقول البصريين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط ومنهم من يقول إنها ليست مركبة اهـ.

خاتمة في النون الساكنة ومنها التنوين: اعلم أن للنون الساكنة أربعة أحكام: أولها الإدغام، وهو بلا غنة في اللام والراء، وبغنة في حروف ينمو، ما لم تكن مواصلتها في كلمة واحدة كالدينا وصنوان وأنمار فإن الفك في ذلك لازم. والثاني الإظهار وهو في حروف الحلق الستة العين والغين والحاء والخاء والهاء والهمزة لبعدهم مخرج النون من مخرجها. والثالث القلب ميماً عند الباء، ويستوي كونها في كلمة نحو أنبئهم أو كلمتين نحو أن بورك، وموجب هذا القلب أن الباء بعدت من النون وشابهت أقرب الحروف إليها وهي الميم، لأن النون والميم حرفا غنة، فلما بعدت عن الباء لم يمكن إدغامها فيها ولما قربت بمشابهة القريب منها لم يحسن إظهارها فأوجب التخفيف أمراً آخر وهو قلبها ميماً لأنها أختها في الغنة. والرابع الإخفاء وذلك إذا وليها شيء من الحروف غير المذكورة وذلك خمسة عشر حرفاً يجمعها أوائل هذا البيت:

تَرَى جَارَ دَعْدٍ قَدْ تَوَى زَيْدٌ فِي صَنْتِي  
كَمَا دَاقَ طَيْرٌ صَيْدَ سُوءٍ شَبَّأَ طَفْرٍ

وإنما أخفيت عند هذه الحروف لأنها قربت منها قريباً متوسطاً لأن حروف الحلق بعدت منها فأظهرت. وحروف لم يرو قربت منها قريباً شديداً فأدغمت، وهذه الخمسة عشر لم تبعد بعد تيك ولم تقرب قرب هذه فأخفيت. والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام. وا سبحانه وتعالى أعلم. ولما يسر له إكمال ما وعد به في الخطبة من قوله: مقاصد النحو بها محويه أخبر بذلك فقال:

# شرح الأشموني على ألفية ابن مالك

## مشكاة الإسلامية

(وَمَا يَجْمَعُهُ غُنَيْتٌ قَدْ كَمَلَتْ  
نَظْمًا عَلَى جُلِّ الْمُهَمَّاتِ اشْتَمَلَتْ)  
يقال عنى بكذا أي أهتم به ويلزم بناؤه للمفعول، وبنائه للفاعل لنية حكاها في  
اليواقيت وأنشدها عليها:  
1316 — عَانَ بِأَحْرَاهَا طَوِيلُ الشُّغْلِ

---

ونظما حال من الهاء في بجمعه أو تمييز محول عن الفاعل واشتمل نعت  
لنظما وعلى جل المهومات متعلق باشتمل. ثم وصف نظما بصفة أخرى فقال  
(أَخَصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ) أي جمع هذا النظم من منظومة المصنف  
المسماة بالكافية الخالص الصافي مما يكدره (كَمَا افْتَضَى) أي أخذ (غَنَى بِلَا  
حَصَاصَةً) تشوبه والخصاصة ضد الغنى وهو كناية عما جمع من المحاسن  
الظاهرة. ثم قابل بالشرك نعمة الإتمام، وأردفه بالصلاة على سيدنا محمد سيد  
الأنام وعلى آله وأصحابه الكرام لإحراز أجر ذلك ويمنه في البدء والختام، فقال  
رجمه ا وجمعني وياه في دار السلام:  
(فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيًا عَلَى  
مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسَلَا  
وَإِلَيْهِ الْعُرَى الْكِرَامِ الْبَرَرَةُ  
وَصَحْبِهِ الْمُتَّحِينَ الْخَيْرَةُ)  
الحمد أولاً وآخرأ باطنأ وظاهرأ، وصلي الله على سيدنا محمد سيد المرسلين،  
وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه أجمعين، صلاة وسلاماً دائماً دائمين متلازمين  
إلى يوم الدين.

---